٤١٥

١ مج

٥٨٨٠

الايضاح، لابن الحاجب، عثمان بن عمر – ٦٤٦هـ . بخط سعيد بن محمود بن محمد سنة ٧٢٥هـ .

٢٢٤ق ٢٧س ٢٣×١٦سم

نسخة قديمة، ناقصة من الاول، خطها تعليق دقيق .

الاعلام ٤: ٣٧٤ بروكلمان ١: ٣٠٣ الذيل ١: ٥٣١ .

١ – النحو، اللغة العربية أ – المؤلف ب – الناسخ ج – تاريخ النسخ د – شرح المفصل في صنع الاعراب

هذا القسم الاول من قسم الاسماء من كتاب المفصل وهو ناقص وريقات
ويليه القسم الثاني ضمن هذا المجلد وهو تام الى آخر الاقسام

انها ثابتة قبل التركيب والمعدوت فعلت غلامي نونه لكانت ثابتة واذا وجب ثبوتها قبل الاعراب فهي بعد ذلك
فوجب ان يحكم بانها لبستة الاعراب فان كان آخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها في اللغة الفصيحة لانها لا يمكن تحريكها بكسر
والضم فوجب ان تبقى الفا ولو قدر جواز تحريكها لوجب ان تنقلب الفا فوجب ان تبقى الفا وهذيل تقلبها يا ووجه
انه لما تعذر كسرها لتناسب الكسرة قلبوها يا لتحصل المناسبة بالقلب ولا ينقلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف
التثنية لم يكن مقدرا تحريكها حتى يعوض القلب فلم تقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فان حكمه الكسر فلما
تعذر الكسر لفظا عوضوا القلب واما التثنية فليس كذلك والثاني انهم كرهوا ان يقلبوها يا لئلا يتغير واحرها
جي به لمعنى بخلاف الف موسى وشبهه فانه لم يات به دال على الاعراب لمعنى فلا يلزم من جواز تغيره تغيير ما ذكرناه وقالوا
جميعا في اللغات كلها لدي ولديه ولديك كما قالوا علي وعليه وعليك فانما قالوا عليه وعليك ارادوا ان يفرقوا بين الفعل
والحرف اذ لو يقع لالتبس ثم اجروا ما كان آخره الف من الحروف ومن الاسماء المبنية المضافة هذا المجرى لشبهه به واما
على ولدى فان لم يكن فيه لبس فاجراه مجرى عليه وعليك لشبهه به وياء الاضافة مفتوحة بعد الالف [illegible]
[illegible] وقصد تصحيحها واما اليا فلا تخلو اليا الاخر لانها اذا كانت يا وقبلها فتحة ادغمت في اخرها فبقيت ساكنة
بين مفتوحتين وكذلك ان كانت واو وقبلها فتحة قلبت يا وجعلت حكمها حكم اليا فصارت ايضا ساكنة بين مفتوحتين
وان كانت يا مكسورا ما قبلها ادغمت في يا المتكلم فصارت يا بين مكسور ومفتوح وكذلك ان كانت واوا قبلها
ضمة فانها تقلب يا لاجتماعها مع اليا ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل يا ساكنة فيصير ايضا بين مكسور ومفتوح

قوله والاسماء الستة متى اضيفت الى ظاهر او مضمر ما خلا اليا فحكمها ما ذكرت لك **قال** الشيخ هذه
اسماء اضيفت الى ظاهر او مضمر غير اليا فحكمها ما ذكر من اعرابها بالحروف وبيان اعرابها بالحروف قد تقدم ووصلها
القياس لما حصل من تشبيهها بالمثنى والجمع لتعدد حالة المعنى لمضافها ولزوم حروف العلة اواخرها واما ذو فلا
تضاف الا الى اسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس فلا يدخل الا عليها ولذلك لم
يفرد واما غيرها فيضاف الى المضمر والظاهر ويفرد واما حكمها اذا اضيفت الى غير اليا فقد تقدم واما حكمها
اذا افردت فهو ان يعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال اخ واب وحم وهن وما تعذر ذلك في الفم
ابدلت من واوه ميم ليلحق بافواه علته انه لو حذفت واوه كاخواته لبقي على حرف واحد متحرك ولو بقيت الواو لم
تقبل الحركات فابدلت منها الميم لتصح فتقبل الحركات وفي حم لغات اصحها ما ذكرناه من اجرائها مجرى يد واجرائها
مجرى كم عصا ومجرى دلو وفي هن لغتان احدهما ما ذكرناه والاخرى مثل يد فاذا اضيفت الى يا المتكلم على اللغة الاولى في
حذفت اواخرها على ما فعلت في الافراد فيقول هذا اخي ابي فمي الا ان في الفم لغتين احدهما فمي ومنهم من اضعفها
والاخرى في [illegible] اقواهما اما من قال فمي فوجهه انه حذفت اجراه في الكلمة تروم يا المتكلم مجراها في الافراد
وهذه في الافراد ثم يجب ان تقال في كما قيل في اخي ابي ووجه من قال في رده الى الاصل الثالث ان اللغة التي قلبناها
فيها مفقودة ههنا [illegible] الكلمة الى الاختلال وذلك لا يلزم عند الاضافة لامكان الادغام فكان القياس تحريكها

هذه الواو لانها بمنا به الخا في اخ ولكنه لما كان تحركها فيؤدي اي قبلها الفا وهي اجنبية عن الكسرة قلبوها
حرفا من جنس الكسرة وهي اليا ثم كسروا ما قبلها ليحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو ولتسلم اليا او نقول
كان القياس ان يحرك ما قبل اليا في الاحوال الثلث واما حالة التزام ضم اخي وابيه في الاحوال الثلث على الصحيح خلافا
للمبرد فانهم كرهوا ان يتفاعد في الاعراب فيؤدي الى الاعلال واعرابه بالحروف فرع غير اصل فلم يلزم المحافظة عليه
كالاصول فردا الى صورته اذا اعرب بالحركات فقيل اخي وقال المبرد يجوز ان نقول اخي وابي في الاحوال الثلث
ولو صح له النقل فكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما يستدل به ويجعل الصلاة فانه يدل
اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد المستقرة واحتمل المخالفة فاجراه على القواعد
اولى ومعنى قوله وصحة حمله على الجمع في قوله وقد فديا بالابنا يدفع ذلك يعني اذا كان ابي جمع على ابين في الحال
ان يكون قوله لان اراد به وابين ثم حذف النون للاضافة فاجتمعت اليا التي للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها
واذا احتمل ذلك وصح كان جاريا على القاعدة المستقرة في مثلها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت قال

التوكيد

صاحب الكتاب التوكيد على ضربين قد تقدم ان المذاهب ثلثة احدها الانسحاب والاخر التقدير والاخر الفرق بين
البدل والمعطوف وغيرهما وقد اختلف هذا الخلاف في صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير العامل
مثل الاول فاذا قلت جاءني زيد العاقل وكان تقديره جاءني العاقل كان جاء مستقلا فيستقيم الوصف دونها وهذا غير
مستقيم فانه يودي الى ما لا يتناهى لانه اذا كان التقدير جاءني العاقل كان تقدير العاقل في جاءني العاقل جاءني زيد
العاقل ثم تقدير العاقل كذلك الى ما لا يتناهى فظهر فساد ذلك والاكثر على انه لا يجوز الوقف على المتبوع دون
تابعه وهو الصحيح وتمسك القايلون بالانسحاب في مثل قولك جاءني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا
لتعدد الكلام وهو واحد فوجب القول بالانسحاب وتمسك القايلون بالتقدير بقولك اعجبني قيام زيد وعمرو
اذ لولا التقدير لم يستقم المعنى لان الغرض ان الكلام يقوم بمحلين فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو ومن
قال بالتفصيل تمسك بالانسحاب بما تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحا لقوله الذين
استضعفوا لمن امن والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقا ان تعدد في المعنى وجوب الانسحاب
ان اتحد المنسوب الى المعطوف اليه وفي البدل بحرف الخفض والدليل عليه انك تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو
لما كان ذلك متعددا وتقول جاءني غلام زيد وعمرو فيجب الانسحاب لما كان المنسوب متحدا وفي البدل تقول اعجبت
من زيد حسنه ولو قلت اعجبني زيد اعجبني حسنه لم يستقم لان الاعجاب ليس منسوبا الى زيد في المعنى بدليل انه يصح نفيه
عنه فيؤدي الى اثباته مع صحة نفيه عنه في الكلام الواحد واما ما يرد من قولهم قام زيد وعمرو انه لا بد من التقدير
لئلا يؤدي الى ان يكون قيام زيد منسوبا الى عمرو وهو محال فالجواب ان هذه انما هي مضعفة للمعقولية مدلولها
من غير نظر الى تعلقه فيصح نسبتها الى مفرد والى متعدد فاذا نسبت الى مفرد فهي واضحة واذا نسبت الى
متعدد علم بعدد ما ان المراد حصتها ومعنى ما لعوله قام الزيدان وما اشبهه لان المراد نسبته باعتبار خصوصيته
بالمصاف

بالمضاف اليه اذا لم يرد ان قيام زيد منسوب الى عمرو ولكن نسبة القيام اليهما جميعا مطلقا كما لو قلت قيام الزيدين
وانما جاء التعدد من ضرورة التعيين ولم يذكر صاحب الكتاب حد التوكيد لان غرضه بسيط المعنى فيه مختص له فضلا عن
قوله وحدوده التاكيد اجود حدود الا لفظ انما تحصل بدلولها وجد واهانتم فاك والتاكيد على ضربين صريح كما ذكر
قد يحصل الصريح اذا كان بما يد لان كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد منظر لان المقصود ما يدل لفظ وليس
والثاني فان كان المقصود هو الاول فالثاني تاكيد والا فهو بدل والمعنوي بالفاظ محفوظة وهي كل وكلا والنفس
والعين واجمع واكتع وابتع وابصع وهي تنقسم باعتبار لفظها قسمين قسم يختلف لفظه باعتبار المضاف وهو كل و
النفس والعين وكلا وقسم يختلف لصيغته وهو اجمع واكتع وابتع وابصع فلذلك تقول كله نفسه عينه كلها نفسها
عينها كلهم انفسهم اعينهم كلا هما انفسهما اعينهما كلهن انفسهن اعينهن وتقول اجمع اكتع ابتع ابصع جمعا كتعا بتعا
بصعا اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون جمع كتع بتع بصع وهي تنقسم بلثة اقسام يوكد به المثنى خاصة وهي
كلا وقسم يوكد به المثنى وهو كل واجمع واكتع وابتع وابصع وقسم يوكد به الجمع وهو النفس والعين فلذلك لا تقول كلا

غيره

الا في التثنية ولا تقول كلهما ولا اجمعان الى اخرها لان يكتفى ان لا يؤتى بامثالها لانه نص باعتبار ما يقوله من اصطلح
بما دل عليه الا ترى انك لو قلت جاءني الزيدان وانت تريد واحدا لم يجز بخلاف قولك جاءني الرجال كلهم لجواز ان تريد
البعض فان قلت فقياس الواحد ان لا يوكد فالجواب انه لا يوكد بما دل على الافراد لنصوصيته وانما يوكد بما يدل
على حقيقته فان قلت تجوز في المثنى كذلك قلت هو كذلك فتقول انفسهما كما تقول نفسه فان قلت فقد قالوا اشتريت
العبد كله وهذا يدل على انهم يوكدون المفرد بكل كالتثنية والجمع قلت انما يوكد العبد ونحوه بكل نظرا الى
تقدير تفرق اجزائه بالنسبة الى ما وجد اليه من شراء او بيع فلو لا تقدير الاجزاء المعتبرة تفرقها لم يجز ولذلك امتنع جاءني
العبد كله وقام العبد كله لامتناع تقدير تفرق الاجزاء فان قلت فجيء في المثنى ذلك باعتبار الاجزاء قلت
لو كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلا هما فتقول اشتريت العبدين كليهما واستغنوا بها **قوله** ويوكد المظهر
بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله والمظهر جميعا الى اخره **قال** الشيخ لا يوكد المظهر بالمضمر لان التاكيد مكمله
دلالته على المقصود ولا يليق ان يكون الشكل اقوى من المقصود فلذلك لم يوكد المظهر بالمضمر ثم قال والمتصل المضمر ان
يكونا منفصلين او متصلا احدهما والاخر منفصل قلت لا يكون في الامر الا كذلك من جهة ان القسمة يكون
اربعة متصلين ومنفصلين والاول متصل والثاني منفصل والعكس واما المنفصل فلا يمكن لانه اذا اتصل الاول
تعذر اتصال الثاني والاول منفصل والثاني متصل والا كان من طريق الاولى لانه لما فصلت بينه وبين ما يتصل
بالمنفصل وكان الانفصال من اجل تعذر الاتصال بقي القسمان الاخران ثم قال والمضمر اذا اكد بالمظهر من ان
يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا الاولى ان تقول المضمر المتصل وكذلك اراد ثم فرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور
في ان المرفوع لا بد من تاكيده بمضمر منفصل قبل التاكيد بالظاهر وسره انه لما اشتد اتصاله وكانت النفس
والعين في حكم الاستقلال لكثرة جريها عليها اما خوف اللبس بالمفعول لما ثبت من انه لا يكون بعد الفعل فاعل الفاعل

اسم مستقل غير معمول وكان هذا اقوى في ضرورة الاعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس منهما
واما المنصوب والمجرور فلما لم يقع في لبس ولم يتمكن اتصالهما واما كراهة ان يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل
ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس والعين مختصتان بوجوب الفصل بين الضمير المرفوع وصاحبه فيما سواهما
لا فصل في الجواز بين تلبستها الى اخره يعني بالفصل التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور في لزوم المرفوع
الضمير المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التاكيد من غير شرط ذلك وفيما سواهما
يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبه ثم مثل بكل في حال الرفع ليستغني عن تمثيل
النصب والجر لانه يجري في طريق واحد لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر مع استغنائها
في الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس لا يجيزها اذا ذكرت بغير رتبة وتقديم اجمعين واجب عندهم و
اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع اسقاط الترتيب واجاز بعضهم
حذف اجمعين وذكر ايها شئت ولم يجز احد منهم وجود اجمعين ما اخرها ... وجوب تقديم اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى
المقصود من معنى التوكيد فقدم لما ذكرناه ومن نظر الى وجوب غير ... ومن نظر الى الجواز استضعف في
غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه يجب تقديمها لكونها ادل الا عند وجودها قال صاحب الكتاب الصفة
هي الاسم الدال على بعض احوال الذات ... اقول الشيخ الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فالخاص باعتبار الصفة وهو ان تكون تابع يدل على معنى في متبوعه من غير
تفصيل فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو خبر مستقل بخلاف الصفة فانها ليست مستقلة وقولنا
من غير تقييد يخرج منه اي في الحال يدل على هيئة فاعل او مفعول قلت حد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض
بالحال فانه يدل على بعض احوال الذات وليست بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد ... ان يقال
ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورية ...
والمرأة باعتبار ... وكذلك جميع ... والجواب ان يقال ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات ... المقصود به
الذات وقد اعتمد ... فان قيل ... جاءني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق من النحويين المحققين
وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو صفة مدلوله واحد والجواب عنه من وجهين احدهما ان الصفة
يطلق باعتبار ... فالمراد المذكور اولا هو الحد العام واذا قصد حد ... اخر فقيل اسماء
الاجناس الجارية على ... اسماء المبهمة ... يقول هو مندرج تحت الحد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل في قولك جاءني
هذا الرجل لم يجئ الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات ... ابهام في الحقيقة التي يتميز بها الذات ... الا لتبيين
المعنى الذي يتميز به الذات وهو لفظ يدل على الذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو عين ما ذكرناه في العام
والذي يوضح ذلك انهم يقولون مررت برجل ... صفة بالاتفاق فانظر ... كيف جاز صفة غير صفة لما قصد به
الذات وجاز صفة لما ... الذات ولم يقصد به الا قصد المعنى قال صاحب الكتاب وهي في كلام العام اما ان تكون اسم
فاعل

الصفة

فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة ... العام ... قولك مررت برجل اي رجل ... ووجه ذلك ان الصفة
تدل على الذات باعتبار معنى والمحامل هي المصادر ... الالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار
المعنى وهي الالفاظ التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات
تام بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي باب المنسوب والسماعي ذو واي وجد
وحق وصدق وسوء على النحو الذي ذكر ... استقصاءا ثم مررت برجل اسد ... موضوعا للذات باعتبار
معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان يكون ثم مضاف محذوف
تقديره مثل اسد وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ليس بقياسي قوله يوصف بالمصادر قال ... يلبس
احدها ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول ... والاخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره
ذو عدل وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزم منه ان يوصف بجميع المصادر على هذا النحو والاخر انه يلزم منه حذف مضاف
على ما ذكرناه قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال ولا يوصف بالجمل الا النكرات
وانما كانت الجمل النكرات لانها تقدير باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم ... منها نكرة ... تفعل
في الفعلية مررت برجل قام ابوه ... بقائم ابوه ... من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل
ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض الاحكام
معارف في قولك زيد القائم فالجواب ليس القائم في زيد القائم مخبرا عنه بالقيام بل لا بد ان يكون القيام معلوما بالنسبة
له حاصلا عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبرية ... الحكم بان هذه الصفات هي هذه
الذات واذا كان كذلك صار محكوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم فان قيل اسبك منها قلت برجل
محكوم عليه بان اخاه القائم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سبكته في قولك قائم ابوه قوله
وقد تنزل نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله الى اخره انما كان كذلك من جهة انه في الحقيقة باعتبار
نسبته لا باعتبار افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه
بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جريه صفة عليه قوله الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكرنا الا انها اذا كانت
لما هو من سببه نقصت خمسة وقد جاء في ... بعضهم مثنى بالسراج وجاء في اخر ... على بطون حتى ظنه قوم من الاضداد
وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوصف ... عن السراج وتقارب الخطو واذا ثبت ان كعبا مصروف ثبت ما ذهب
اليه ويبطل مذهب عيسى بن عمر وقد تمسك بقوله ... ووجه الاستدلال ان جلا اسم علم فلولا ان وزن
الفعل معتبر لكان مصروفا وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا على ما ذكرناه من التقييد
واذا امتنع جلا امتنع ... ولا فرق بينهما والجواب ما اشار اليه سيبويه في ان قوله انا ابن جلا ليس على ما
توهمه عيسى بن عمر وشيء لبيانه انه من باب حكايات الجمل كان في جلا فيه ضمير واذا كان فيه ضمير وجب
حكايته كقولك نبئت اخوالي بني يزيد ظلما ... كان تاويلا ... البيت

تغيير

في كلامهم انه قد ثبت بالنقل المتطوع به عدم اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لادى الى التناقض
واذا كان كذلك وجب تاويله بما يقبل التاويل منها ولا تاويل يحتاج كعسب وهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه فوجب
حمله عليه جمعا بين الدليلين وفيه وجه اظهر من التاويل وهو ان يكون جعلا باقيا على فعليته فلا يدخل الصرف ولا المنع
فيه وهذا هو الذي ذكره الزمخشري في فصل حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه

البدل

البدل قال الشيخ تابع مقصود بالذكر وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد فقولنا تابع يجمع التوابع كلها وقولنا مقصود بالذكر يفصل الصفة
والتاكيد وعطف البيان وقوله وذكر المتبوع ايضا يفصل عن المعطوف فانه لم يذكر للتوطئة وانما كل واحد منهما
مستقل بنفسه وهذا الحد انما يكون شاملا لغير البدل الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله للتوطئة والتمهيد
فان قصده وقوله في اي تلك ذكر المتبوع وليس من المقصود وانما ذكر النحويون في باب البدل وان كان لا
غلطا ولا غلطا لا يتبعه الا لان الكلام وقع على الشك وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب والقصد حكم البدل
الذي ليس بغلط كان احق بان يذكر ههنا وانما لم يذكر حده في اول الباب لانه سيذكره ببسط ابلغ من الحد والحد فيه
اختصار فانه باب ملتبس فلم يذكره الا مبسوطا في الفصل الثاني والدليل على حصره في اربعة انواع انه لا يخلو اما ان يكون
مدلوله مدلول الاول اولا فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن مدلوله مدلول الاول فلا يخلو اما ان يكون بعضا اولا فان كان بعضا فهو
بدل البعض من الكل وان لم يكن بعضا فلا يخلو اما ان يكون بينه وبين الاول ملابسة اولا فان كان بينه وبين الاول
ملابسة فهو بدل الاشتمال وان لم يكن فهو بدل الغلط واختلف في تسميته بالاشتمال فقيل لان الاول مشتمل على الثاني
وقيل الثاني مشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني زيد حسنه فمعنى
الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح
ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة الى الحسن
في اشتمال المعنى عليه فالجواب ان مثل ذلك لا يضير في الاصطلاح في التسمية فكم من شيء جعل علما عليه لمعنى فهو محقق
بذلك الاسم واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان الاشتمال للاول على الثاني لامتنع اعجبني زيد سلطانه
ولو كان الثاني مشتملا على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان الغلام لا يشتمل على زيد **قوله** وليس بمشروط
ان يطابق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا الى اخره **قال** الشيخ هذا بخلاف الصفة والتاكيد لان الصفة
والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان نقول هو في حكم تكرير العامل
فيظهر الامر ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان نقول ليس العامل الاول ولكن لما كان مقصودا والاول
كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع
لانها تتمة لا انه لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وسر ذلك ان التذكير والتانيث انما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتاخر الا باعتبار
الموصوف فلذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة

وان

وان كانت مضمرا مثنى كانت مثناه وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلها ان لم يكن الظاهر فوجب ان يكون
مفردا وفي المثنى والمجموع باعتبار الاول ولكن يفرد باعتبار الثاني على ما ذكروا اما الخمسة الباقية على الاعراب والتعريف
والتنكير فالاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان يجري في الاسم الواقع صفة باعتبار
الاول لانه باعتبار الاسمية بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار الاسمية على ما تقدم بيانه **قال** والمضمر
لا يقع موصوفا والصفة اما الاول اي انما كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهي الدلالة
على المعنى فالمضمرات لم توضع للدلالة على المعنى وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اضمار الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان
المعنى المذكور ولكن يصح ان يوصف لقبوله الايضاح ويوصف بغيره العارف بشرط المعنى المذكور وصح وصفه ببقية اجناس المعارف
لانها اقل تخصيصا اذ الاخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فيه نظر من جهة ان قولك غلام الرجل مضاف
الى المعرفة فيلزم ان يصح صفته بقولك ضاربك وهو اخص منه وقد صرح بانك لو قلت مررت بالرجل ضاربك لم يجز في
قوله والمعرف باللام لا يوصف الا بمثله والمضاف اليه مثله واذا امتنع ان يقال مررت بالرجل ضاربك فامتنع بغلام الرجل
ضاربك من طريق الاولى فعلى هذا ينبغي ان يقال والمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر اليه وان كان
غير مضاف ولى مضافه ان كان مضافا ثم **قال** والمبهم يوصف باللام اسما كان صفة اي الفرع **قال** انما التزم وصفه
باسم الجنس قد تفرع على ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما يبين جنسه باسم جنس واسماء الاجناس كلها غير
مضافة فوجب ان يكون اسم جنس عرف باللام لان الاول معرفة واما امتنع وصفه بغيره فواضح لانها اقل تخصيصا
وانما الاشكال في وصفه بالمضاف الى المعرف باللام ووجهه ان الغرض تبيين ذات باسم الاجناس الجارية عليها
معرفة باللام فالصفة الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المقدر وصفه له ليدل على المعنى الذي كان فانا مخصوصة
باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا لدلالة العاقل على الدلالة
على معنى الجنس المخصوص والذي دل على ان الغرض بصفة المبهم انما هو المعنى الذي كانت به ذاتا مخصوصة انهم صيروا اسم
الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة ان المقصود بها جميعا ما يتصل بالاسماء ولذلك امتنع ان يقال مررت
بهذا يوم الجمعة العاقل فاصلا بينهما وجاز مررت بزيد يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذا ابي العاقل والطويل
وجاز مررت بالذي في العاقل والطويل لان صفة غير اسم الاشارة ليست فيه متراخ كاسماء الاشارة
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني مذهب عيسى بن عمر انه متى سمي بالفعل كان كونه
على صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك منع قتل خضم اذا سمي بها لانه غير وزن الفعل
والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان المعتبر في وزن الفعل اما مختص به او وزن لا يكون الا في الفعل
او ما لا يكون في اوائل الاسم زيادة كزيادة الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين ارنب وبين
افعل اذا سمي بهما في انهما غير منصرفين ولا فرق بين حمل وقتل اذا سمي بهما في انهما منصرفان وهذا هو
الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو في الاصل فعل يقال

مهنا م

كعب الرجل اذا مشى باسراع مع تقارب الخطو لانها ان كانت بدل الكل من الكل وهي هي في المعنى فالحسن ان
يوتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو عين المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير راجع
الى المبدل فان كان متصلا رجح معرفة وان كان منفصلا غير راجح موصوفا به وما اتصل به كقولك اعجبني زيد الا من له
وحسن له فلاجل ذلك وجب ما ذكر وهذا في غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجيء في ذلك لفوات المعنى المذكور
اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا وهذا مما يدل على ان بدل الغلط عنده مطرح **قوله** ويبدل المظهر من المضمر
الغائب دون المتكلم والمخاطب **قال** الشيخ قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه لانه يجوز ابدال المظهر
من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان بدل اشتمال كقولك اعجبني علمك واعجبتك علمك ومنهم من يجوز في بدل الاشتمال بل منه
يجي في بدل البعض لانه في معنى بدل الاشتمال لانك اذا قلت اعجبتك لمن يكن فيه تعرض لعلمك فلذلك اذا قلت
اعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك في قولك اعجبني وجهك فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما
امتنع في بدل الظاهر لا سيما اذا كان اعرف من المضمر لان الاول اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والضمير
اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير الغائب فليس مثله في التعريف كضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه
ما لم يجز فيهما فان قيل فقد جوزتم ابدال النكرة من المعرفة فكيف منعتم ابدال المعرفة من المعرفة من هو اعرف منها وكان ذلك
في النكرة اولى فالجواب انما جوز ثم لاشعار صفة النكرة بما لم يشعر به المبدل منه ولا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير
المتكلم فيقال جوزه بشرط الصفة قلنا لم نجوزه لانه لا يمكن ان يوصف المضمر لان البدل هو المبدل اذا كان بدل الكل
من الكل واذا كان كذلك وكان وصفا للاول المضمر اذ وصف الثاني فافترقا وشاهد بدل الاشتمال من ضمير
المتكلم **قوله** الشاعر ذريني ان امرك ان يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل المضمر من المظهر فجائز في كل حال
لان الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر فجائز لما فيه من التاكيد كقولك رايتك اياك والاحسن
في مثل هذا ان يجعل تاكيدا لا بدلا عطف البيان قال صاحب الكتاب وهو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الفرق
قال الشيخ ويقال ايضا تابع غير صفة لتبيين الاول قال والذي يفصل بينه وبين البدل امران احدهما قول المرار وفيه
سهما انما اوردهما سلم من متبوع في الضارب زيد فاما هذا يجوز فلا يرد شاهدا لانه لم يلتزمه وهم لم يحتج
فلا ان يقول ليس حكم التابع كحكم الاصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في الاصل الا ترى انا متفقون على جواز كل شاة وسخلتها
بدرهم ولو قلت كل سخلتها لم يجز وتقول رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز فهذا لا يلزم منه امتناع
التابع بشر تصريحا امتناع التابع بشر تقديرا وجوابه ان يقال ليس البدل في حكم المعطوفات ولا بقية التوابع لان
البدل في حكم التكرير في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع واذا كان
كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل العطف بالحرف قال صاحب الكتاب وهو نحو قولك جاءني
زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت اي لفظ **قال** الشيخ حد تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة ثم العطف يطلق باعتبارين احدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص والآخر على نفس المعطوف

عطف البيان

تعا

تبع العطف الظاهر انه للمعطوف لانه تفصيل لما تقدم من قوله تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف
وهو تفصيل التوابع فيجب ان يكون المعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو ان يكون ظاهرا او مضمرا متصلا او مضمرا منفصلا
فان كان ظاهرا لم يخل المعطوف من الثلاثة ايضا فيكون بالاشتراك تسعة فان كان الاول ظاهرا والثاني ظاهرا
جاز العطف مطلقا وان كان الثاني ضميرا منفصلا جاز عطفه ايضا ولا يكون الا في المرفوع والمنصوب اذ ليس في المجرور
منفصل وان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحرف العطف فان فصل اليه وجب لها في العامل ليتصل به
ان كان مما يمكن فهذه ثلاثة اقسام وان كان الاول مضمرا منفصلا وكان الثاني ظاهرا جاز عطفه ولا يكون في المجرور
لما ذكرناه فان كان الثاني مضمرا منفصلا جاز ايضا فان كان الثاني مضمرا متصلا لم يجز عطفه البتة لانه لا يتصل بحرف العطف
ولا يمكن الحمل اليه لانه اذا اعيد الاول وجب ايضا الانفصال فهذه ثلاثة اقسام وان كان الاول مضمرا متصلا وكان الثاني
ظاهرا لم يخل الاول من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا لم يعطف عليه الا بعد تاكيده بمنفصل
على الفصيح وان كان مجرورا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا عليه عطف عليه من غير شريطة والا بعد في المجرور
فان كان الثاني ضميرا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكر في غيره فهذه ثلاثة اقسام فصارت الجملة
تسع وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد المنفصل وانه يقوم مقام المنفصل وذلك انه في حكم الجزء منه لا يعطف
على الجزء وما سوا في الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار لان
المجرور اذا كان اشد اتصالا به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع
ولم يكن له مضمر منفصل فيتفصل به كما فعلت في المرفوع فاعادوا العامل الاول ليكون في حكم الاستقلال ومنهم من قال المضاف
اليه اذا كان ضميرا صار بمنزلة التنوين وكما لا يعطف على التنوين كقولك لا يعطف على هذا المضاف اليه وبيان كونه
مشبها للتنوين انه لا يستقل معه كلام كما ان التنوين لا يستقل مع النون كلاما فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على
المضاف واختيرت هذه العلة لانه يرد على الاول الزام تجويز مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف انه يجوز ان يقال
مررت بك انت فيلزم ان يكون صحيحا بعطف المرفوع فيجب جوازه بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع فاعله مستغني
والمضاف مع المضاف اليه غير مستغني فلما اشتد اتصاله اكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف ولو قيل انه لا
يلزم لم يكن بعيدا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت بك انت وزيد فكانت ههنا مخالفة لفظية ومعنوية وفي قولك
مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم
يقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب من يتمسك بالوجه الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين
قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المبني قال وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل **قال**
الشيخ حد المبني وجعل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل المعرب ثم اخذ
يتكلم في سبب البناء لان الحاصل في الاسماء الاعراب على ما تقدم ثم قال وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له فقال
مناسبة ولم يقل مشابهة لان بعض المبنيات ليس مشابها لما لا تمكن له كالمضاف الى المبني وكنا ابعجان على ما يليك

مضمر

وقوله

المبني

وقال ما لا يتمكن ليدخل الحرف والفعل الماضي والامر ولو قال مناسبة الحرف اورد عليه نزال ونحاد واشباهها
فانها لم تشبه الحرف ولذلك عدل الى ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال تضمن معناه نحو اين وامس
فتضمن اين معنى همزة الاستفهام وامس تضمن لام التعريف على مذهب اهل الحجاز على مساس في موضع او شبهه
كالمبهمات اشبهت المبهمات الحرف لاحتياجها الى ما ينضم اليها من لفظ او قرينة وكذلك المضمرات او وقوعه موقعه
كنزال يعني وقوعه موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه يعني مشاكلته كنزال في سيلك او وقوعه موقع ما اشبهه
كالمنادى المضموم يعني وقوعه موقع المضمر المشبه بالحرف مثل قولك يا زيد وشبهه واضافته اليه يعني الى ما اشبهه
لانه اما ان يعني الى ما اشبهه والى ما لا تمكن له فان حملناه على الاول ورد علينا حين عاتبت المشيب فانه مضاف
الى ما لا تمكن وهو القسم الثاني الا ما اشبه ما لا تمكن له وهو القسم الاول وان حملناه على الثاني ورد علينا يومئذ
فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فكان الاولى ان يقول واضافته اليه او الى ما اشبهه ولعله اراد الاضافة
الى ما اشبهه لتقدم ذكره وحذف اضافته الى ما لا تمكن له لطريق الاولى قال والبناء على السكون هو القياس
لانه اخف ولا يعدل عنه الا لضرورة ولا ثقل الا لمعارض والمعارض ثلثة اسباب الهرب من التقاء الساكنين
وهو ظاهر ولئلا يبتدى بالساكن لفظا او حكما فاللفظ يعني به كاف التشبيه لانها يصح تقديمها او الكلام كقولك كزيد
اخوك فلو لم تبن على الحركة للقى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر والتقدير حكما يعني كاف الضمير نحو قولك اكرمتك فان
الكاف اسم مستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض منع
من تقديمه وهذا قوله حكما ولعروض البناء يعني ان يكون الاسم معربا وانما عرض له البناء في موضع لمعارض فبني على الحركة
تشبيها له بالمعربات الاصلية قال الشيخ يحد المضمر بانه ما كان لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره فان اعترض
عليه بانه في الحد [illegible] فالجواب ان الغرض التعريف فاذا حصل باي طريق كان فهو المقصود وقد يقال اذا قصد الحد
في اصطلاح الحدود في ان الحد لا بد له من فصل يجمع جميع انواعه ويوصل فيها دون غيرها قيل المضمر ما وضع لمدلوله
بقرينة عرض الاشارة الا انه يعني فيه ابهام [illegible] وفي ذلك بلبسه للتفصيل الذي فيه [illegible] المستتر ما
نوى كالذي في زيد ضرب قال الشيخ اما ان يكون الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير او مقدر
مضمر غير الفعل فان كان لفظ الفعل هو الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعلية باقية
من اسميته لانه كالدال على حدث مستقر في زمان فقد دل على شيء آخر وهو ذات الفاعل غير مقترن بزمان فالكل
على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والآخر الاطباق على ان الجملة ما كان من لفظين منطوق
بهما او مقدرين منسوب احدهما الى الآخر [illegible] الا على لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا
المذهب فان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم ان يكون
كالمفعول فالجواب ان الفاعل علم من لغتهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه [illegible] المفعول
المحذوف ما يجاري في حكم الموجود وتدليلا على الفاعل ما يستغني عن التلفظ به مثال المفعول المذكور [illegible] بينهما

ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون
الفعل الماضي لواحد مذكر او مؤنث او كونه مضارعا مطلقا او للغائب مفردا وكونه امر المخاطب فكل هذا [illegible] استغني
لاجلها عن التلفظ بالفاعل بدل على الفاعل والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل في غير موضع ولكن لما كان في باب
المفعول باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير [illegible] عدم التلفظ به محذوف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار
فاعليته كالموجود عند عدم التلفظ به بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب [illegible] الصلة اليه كالضمير في [illegible] فيها
ما تشتهي الانفس وان كان احدهما فاعلا والآخر مفعولا ثبت ان مذهب البصريين هو الصحيح والذي يدل عليه من حيث
اللغة علمنا بان كل ضمير من اقسام الضمائر للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه وضربت وبابه وضربك بالعلم بحل الضمير
مقدرا حتى يقول زيد ضرب وهند ضربت وضربا وضربوا وضربن لم يكن فرق الا ان ضرب في المذكر هو ضرب في المؤنث فلو
كان الدال هو الفعل لم يكن مختلفا ولم يعد الا واحدا [illegible] تاء التانيث اللازمة في الصيغة فيعتبر باعتبار فليس
بمستقيم لان تاء التانيث لا مدخل لها في الضمائر والدليل عليه ان اهلا لا يقولون ضربا وضربنا جميعا الا تبنيها [illegible] على ما ذكرت
ما تشير ان هو مناط قال والحروف التي تتصل باياه اياي اخ اختلف الناس في اياك ونحوها فقال [illegible] منها
ذكره وهم المتاخرون وقيل ان ايا اسم اضيف الى ما بعده كاضافة بعض وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم ايا اسم
مضمر اضيف الى الكاف والياء [illegible] اسم مضمر [illegible] الكاف وهو مذهب الخليل ومنهم من قال اسم ظاهر اضيف الى الكاف وهو مذهب
الزجاج وشبهه قول المبرد ومنهم من قال ايا عماد والكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول اياك بكماله هو
المضمر والصحيح هو الاول والدليل عليه انها الفاظ انفصلت مبنية [illegible] يرجع اليه الضمير فيجب ان يكون
[illegible] خانت وبنيت المضمرات لوجهين احدهما انها اشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروف الى
غيرها والثاني انها لم يوجد فيها سبب الاعراب فان سببه هو اختلاف المعاني على الصيغ الواحدة وهذه صيغتها
مختلفة فيقوم اختلاف الصيغ مقام الاعراب فلم يوجد فيها سبب الاعراب واقول هذه شبهة تعليل امتناع الاعراب
في الاعراب قوله ولان المتصل اخصر الخ قال الشيخ قد تقدم ان المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل
لا يصار اليه الا عند تعذر المتصل لان المتصل اخصر ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك لان يتقدم
على عامله فلم يمكن اتصاله مع تقدمه او يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل او لا يذكر
له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع ما يتصل به ولذلك لم يتعذر في المجرور الا متصلا ليتعذر ما ذكرنا فيه لانه لا بد من اللفظ بالجار
متصل ما على المجرور متعذر جميع ما تقدم من مجوزات الانفصال فوجب ان لا يكون الا متصلا فمثال ما تقدم قوله
اياك اكرمت ومثال ما ينفصل بينه وبين فعله ما قطر الفارس الا انا وجاء عبد الله وانت ومثال ما لا يذكر له عامل
لفظي هو ضرب والكريم انت وقد جاء المتصل في الموضع الذي يتعذر فيه للضرورة وجاء المنفصل في المواضع الذي
لم يتعذر فيه المتصل فالاول مثل قولك الاك ديار والثاني مثل قوله حتى بلغت اياكا قوله انما نقتل ايانا
اورد على انه وضع المنفصل موضع المتصل والقياس ان يقال في مثل نقتل انفسنا فاذن لم يضع ايانا الا موضع الانفس

ولكنه نظر الى القياس ولا صلى اعطتح ومواز القياس ان تقال في مثله فعلتنت فكان وضع اياه موضع ذلك الضمير

قوله واذا التقى ضميران فتحو قولهم الدرهم اعطيتكه اليه اخره قال الشيخ يعني ليس احدهما

مرفوعا ومثاله يرشد اليه والا ورد عليه ضربتك فانهما لا يأتيان الا متصلين قوله جاز في الثاني الاتصال والانفصال

فالاتصال لامكانه والانفصال لبعده وشبهه بالمتعذر لا داية الى اجتماع ثلث مضمرات في مثل قولك اعطيتكه واذا

جاء متصلين فحكمها ما ذكره من تقديم المتكلم على ما في به وتقديم المخاطب على الغائب تقديما للاهم فالاهم واذا انفصل

الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور لان المتصل كالظاهر في الاستقلال بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل الا ان يكونا

غائبين فان الاختيار في الثاني الانفصال كراهة اجتماع الالفاظ المتماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها

واستشهد بالبيت ومعناه ان نفسه طابت لاصابة الشدة من اجل ان القاصد له بالشدة اصابتها مثلها وفي

البيت اشكال فان الضغم عبارة عن الشدة فاذا قدرت اضافتها الى المفعول وجب ان يكون ضميرها فاعلا في المعنى

ولا يستقيم لوجهين احدهما انها ليست من ضماير الرفع والاخر ان ضمير الفاعل لا ياتي بعد ضمير المفعول ابدا فالوجه ان الضغم

بمعنى الاصابة اضيف الى الفاعل الذي هو ضمير التثنية ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكانه قال الاصابة هذه الشدة التي عبر عنها

بالضغم اولا قوله والاختيار في ضمير خبر كان واخواتها الانفصال وان كان الاول من جهة ان الخبر هو خبر المبتدا في

المعنى فكما ان خبر المبتدا لا يكون الا منفصلا فكذلك خبر كان والاخر ان كان ضعيف من باب الافعال وقصرت عن اتصال

ضميرين كما قصرت ان واخواتها ووجه ضعفها ان المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وايضا فان اكثر الناس على انها لا

دلالة لها على الحدث قوله والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم اليه اخره قال الشيخ يعني باللازم ان

الفاعل لا يكون الا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا والدليل على انه لم يرد باللازم الا المتصل مستترا كان او بارزا

انه مثل بما يصح ان يكون فيه بارزا مثل افعل وتفعل للمخاطب لانك تقول افعلا وتفعلون تدل على انه لم يرد المستتر

خاصة كما وقع في بعض النسخ والدليل على انه لم يرد المنفصل ان جميع امثلته في اللازم لا يستقيم ان يكون فيها المنفصل وايضا

فانه مثل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام الا هو وقوله تفعل للمخاطب احترز من تفعل للغائبة فانه لا يكون لازما

وهو مثلها في اللازم وانما لم يقع الفاعل في هذه المواضع الا مضمرا من جهة ان الفاظ موضوعة لقرينة ان منه للمتكلم والمخاطب

وهو موضع المضمر الا ترى ان المتكلم لا يعبر عن نفسه الا انا وشبهه ولا تقول المخاطب الا انت وشبهه فلو وقع موقعها

غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات وغير اللازم في موضعين احدهما فعل الواحد الغائب وفي الصفات

لان فعل الواحد الغائب والصفات يكون مضمرا القرينة ثبت وتفقد فان ثبتت وجب الاضمار والا وجب الاظهار

ولذلك جاء الوجهان بخلاف الافعال الاول فان قرينة لازمة فلم يقع فاعلها الا مضمرا فلذلك كان لازما ولم

يكن لازما ما مثلنا ومن غير اللازم ما يتمكن في الصفات لما ذكرناه من انه كفعل الغائب باعتبار قرينه بجواز الخلو

عنها ولذلك جاء فيه الوجهان فاذا اجريت الصفة على غير من هي له جاء الفاعل منفصلا فلا يكون متصلا ويكون ذلك

في الاخبار والصفات والاحوال والموصولات بالالف واللام فمثال الاخبار قولك هند زيد ضاربته هي ومثال

الصفات

ولا حال والموصول كقولك مررت برجل ضاربه انا ومثال الاحوال ركبت الفرس طارده انا ومثال الموصولات

بالالف واللام الفرس راكبه انا ... وله علتان احديهما ان اسماء الفاعلين ينقص في القوة عن الافعال فلا يلزم

من تحمل الافعال ضماير ما ليست جارية عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال يتصل في اكثر صيغ الضماير

التي يعرف بها من هي له لان اكثرها بارز واما اسماء الفاعلين فلا يتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم

من تحمل الافعال هذه الضماير مع وجودها بارزة في الاكثر تحمل اسماء الفاعلين هذه الضماير مع عدمها فان قيل

اسماء الفاعلين وان لم يبرز ضمايرها فالحروف التي فيها يتبين من هي له لفظا كما تتبين الضماير بعينها فانك اذا قلت

ضاربان فعلم انه للمثنى كما تعلم يضربان للمثنى وان اختلفت الالفان وكذلك ضاربات مثل يضربن واذا

حصلت الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير فالجواب من وجهين احدهما ان هذا وان حصلت اخاد

الصور فليس مقصورا في اكثرها الا ترى ان ضرب وضربت يشبههما اسم الفاعل منه ضارب وان اختلفت الضماير

تعلقت في كثير من الصور الدالة في الافعال دون الصفات والثاني لو سلمنا ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف

في الصفات قرائن ومي في الافعال انفس الضماير فلا يلزم من الاستغناء بما دل عليه انفس لو ظهورها الاستغناء بما دل عليه

بقرينة تحصل الفرق بينهما قوله ويتوسط بين المبتدا وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها اذا كان

الخبر معرفة او مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا الضماير المنفصل المرفوع الى اخره قال

الشيخ رضه شرط هذا الباب ما ذكره من الشروط وشرطه ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس اذا كان معرفة لانه اذا كان

نكرة مطلق لا يلبس بالنعت ولم يشترط في المبتدا ان يكون الخبر معرفة لانه الا معرفة وما يقع نكرة يتاول

لا يقع خبرها معرفة وقد يقبل الخبر بالتعريف يعلم انه مخصوص بان يكون المبتدا معرفة في قوله في امتناع دخول حرف

التعريف عليه كأفعل من كذا انما اعني افعل من كذا فلذلك مثل به فعال هذا الحجة ان يقول ... زيد هو غلام رجل لانه

كان ممتنعا دخول حرف التعريف والفرق بينهما ان افعل من كذا اشبه المعرفة شبها قويا من حيث المعنى حتى لم يغني

قولك افضل من كذا الا فضل للعقاب وفضليه ... ذلك قائم مقامه وليس غلام رجل كذلك فانه انما امتنع دخول حرف التعريف

عليه من جهة ان الاضافة قد تكون للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما لا لانه في افضل منك قال وهذه الضماير

لا يصح اما ان يكون لها موضع من الاعراب اولا باطل ان يكون لها موضع من الاعراب لانها كانها في التركيبات لها

موضع من الاعراب فتعين ان يكون لها موضع من الاعراب فاذا كان لها موضع فلا يصح ان يكون رفعا ونصبا او جرا

والعامل لواحد منها وانما قلنا ان لها موضعان من الاعراب لانها مضمرة فتجري على القياس باب المضمرات اما النصب

والجر فغير مستقيم لانه لفظ لفظ المرفوع واما الرفع فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظية كلها منتفية والعامل المعنوي

لا يصح لانه لو كان مبتدا لارتفع ما بعده كانت مبتدأ ... زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لانه الحروف

لا يلزم طريقة واحدة وهذا يتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث وهذه احكام الضماير فدل على انه ليس من قبيل الحروف وقد اعتذر عن ظاهر بان تغيره لا يمنع حرفيته

الام

بدليل تغير الحرف في اولئك الاتري انك تقول اولئك واولئكم وهو حرف باتفاق واجيب عنه بان حرف الخطاب
متغير باعتبار المخاطب وهذا متغير باعتبار المضمر اعتقد ورد عنه بان مثله قد جاء في اياه واياها واياك واياها
في الخطاب وغير الخطاب وهي حروف على المذهب الصحيح واجيب عنه بان هذه على هذا المذهب انما جي بها حروفا لتبيين حال
المضمر الذي هو ايا وانما حروف جي به غير مبينين مختلف كاختلاف الضماير فليس بمتعود في اللغة في الصحيح اذ ذاك انها ضماير
ومضمونها على حسب ما قبلها تاكيد له ان كان مرفوعا فهو مرفوع وان كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب
والاعداد تؤكد المنصوب بالضماير المرفوعة بدليل قولهم ضربتني انا وضربتك انت قوله ويدخل عليه لام الابتدا الى اخره
تسامح في الاصطلاح هذه اللام ان تسمى الفارقة لانها تفرق بين ان المخففة والنافية ولكنه سماها لام الابتدا وان كانت
فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها للابتدا وتسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى
باسم معناه في الاكثر من الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا اجرى من تسمية الكوفيين لها
عمادا نظرا الى السامع او المتكلم اذ هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر تسمى بها باسم ما لازمها وهو تقوي
معنا ما كانت تسمية البصريين اظهر قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير الشان والقصة وهو المجهول عند الكوفيين
قال الشيخ تسمية البصريين اقرب لانهم سموه باعتبار معناه لان معناه الشان والقصة والكوفيون
يقولون ان معناه ذلك وانما سمي باسم لفظ ملازم وهو كونه عايدا على غير مذكور اولا ولكن على ما يفسر ثابت
فتسميته باسم معناه اولى لمخالفة الكوفيين في انه تفسير بالجملة او انما وقع اولا لانه لو وقع اخرا عايدا على ما تقدم
ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما يخرج فيه ولا يكون الا في الموضع الذي يقع فيه الجملة اذ شرطه ان يفسر بالجملة انما وضع
لتعظيم القصة المذكورة بعده لان الشي اذا ابهم ثم فسر كان اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا ويكون متصلا
ومنفصلا فالمنفصل يجب ان يكون مرفوعا لا بتدا وغايبا اما كونه غايبا فواضح واما كونه مرفوعا فانه لو كان
منصوبا او مرفوعا لغير الابتدا لم يكن بد من عامل فلو كان عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال
فاذا لا يكون الا منفصلا عند عدم العوامل واذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتدا ويكون متصلا
في كل موضع كان ثم عامل في الجملة والعامل لا يخلو اما ان يكون ناصبا او رافعا فان كان ناصبا وجب ان يكون
متصلا بارزا اما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به واما بروزه فلان ضماير النصب لا يكون الا بارزة كقولك
انه زيد قايم ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قايم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف
مع حذفه وقد جاء في الشعر محذوفا ولا استتار الان الحرف لا يستتر فيه ويفرق بين المحذوف والمستتر فان كان
العامل رافعا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مرفوع غايب مفرد فوجب ان يكون مستترا قياسا على ساير
الضماير مثاله كان زيد منطلق فلو برزته لم يجز لان الضمير المستتر لا يبرز ويكون مونثا اذا كان في الكلام
مونث فكانهم قصدوا الى المطابقة والا فالمعنى سوا مذكرا كان او مونثا قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب
وقال اولم يكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل على قراة ابن عامر اما على قراة الجماعة فليس من هذا الفصل اصلا لان اية خبرها وان يعلمه
اسمها

اسمها وليس انضمام الحكم اخرا وهو التانيث لان قراتهم بالتا يرجح قراة ابن عامر على هذا التاويل لانه
يجوز ان يكون التانيث لاجل اية ويكون الخبر لهم او ان يعلمه علماء بني اسرائيل ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون
ان يعلمه بدلا من اية او مستانفا خبر مبتدا محذوف على جهة التفسير لانه التفسير هو ان يعلمه وانما حمل النحويون
قراة ابن عامر على هذا الوجه لما يلزمهم من تخفيف جاز ان يعلمه لانه في حكم ما يعد وهو مبتدا اما المتعدد فكونه
يكون خبرا واما البعيد فلو ان يكون بدلا او تفسيرا وهو مثل هذا الابدال قليل وهذا شاذ في التفسير على خلاف القياس
قوله كاد زيد في ذا اخره لا يستقيم ان يكون هذا من باب كان وهو الزيادة لانك ان جعلت قلوب فاعلا لتزم وجب ان
يكون في كاد ضمير القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه لا يكون الا اما مستترا باللتا او بارزا بالنون وكان يجب ان
يكون كادت او كدن وان جعلت قلوب فاعلا لكاد كنت مؤخرا لاسمها خبرها وهو خلاف وضعها فوجب ان يكون
في كاد ضمير الشان والجملة بعده مفسرة له قوله والضمير في قولهم ربه رجلا الى اخره قال الشيخ اختلف
الناس في هذا الضمير فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون ربه رجلا وربه امراة والكوفيون يقولون ربه
رجلا وربها امراة وربهم رجالا ومذهب البصريين هو الجاري على القياس لانه مضمر مبهم فيجب ان يجري في جميع وجوهه
قياسا على الضمير في نعم وبيانه انه مبهم هو انه وضع رب لا يدخل الا على النكرات فوجب ان يكون هذا الضمير مبهما
لئلا يؤدي الى مخالفة وضعها واذا وجب ان يكون مبهما وجب ان يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون اما انهم يقولون
ليس بمبهم فخالفوا ما وضع رب له واما انهم يقولونه مبهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذن المذهب ما صار اليه البصريون وانه لم
يوصف لامرين احدهما ان الصفة انما يكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة وجب تفسيرها بما دل عليها ثم يكون الصفة
لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير والثاني انه على صورة صورة الضماير حمل على الضماير في انها لا
توصف وان لم يكن فيها غرض اخر من الصفة في المضمر الغايب الذي قد يحتاج الى تفسيره لشبهه بغيره الذي كان من اجله الحكم بانه لا يوصف
ومثاله ان العرب تقول اكرم واصل اكرم وهذا معلوم وعلته واضحة مخففة الهمزة الثانية كراهة اجتماع الهمزتين
ثم اجري يكرم ويكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم وحذف الهمزة وان لم يكن فيه تلك العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروه
مجراه لشبهه به وهو كونه فعلا مضارعا مثله قوله واذا كنى عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى اخره قال
الشيخ والقياس ان ياتي الضماير فيهما على قياس الضماير وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير
المنصوب المنصوبة بعد عسى واختلف في توجيه هذا المذهب القليل عن العرب فقال سيبويه الضماير بعد لولا مجرورة و
بعد عسى منصوبة ولولا في المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب وقال
الاخفش لولا وعسى على ما كانا الا ان الضمير بعد لولا وان كان صورته صورة المجرور في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على المنصوب
وحجة سيبويه انه يتوقف هذه المسائل اما ان يكون التغيير في هذه الكلمة الواقعة قبلها او فيها نفسها باطل ان يكون
التغيير فيها نفسها وجب ان يكون التغيير فيما قبلها وبيان انه لا ينبغي ان يكون التغيير فيها نفسها انا اذا جعلناها متغيرة
كانت تغييرات كثيرة تبلغ الى اثني عشر وهو ان اذا جعلنا التغيير فيما قبلها كان تغيير الجملة تقديرا ذلك في لولا وعسى

سقيت العاذل وهذه [illegible] لانه يقول سيبويه ان يكون التغيير فيها لان تغيير ما قبلها لا يعرف الا في مثل لدن وغيرها

تفسيرها لا يكاد ينحصر [illegible] المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات ووقوع المرفوع موقع المجرور [illegible] ما كانت ووقوع

المنصوب [illegible] الكسرة ووقوع المجرور [illegible] الفتحة وكان يقدر به اكثر امثاله في كلام العرب [illegible] ما لم

يكثر وليس ما ذهب اليه [illegible] على ما كانت ضعيف لقلة استعماله او شذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير

واما وقوع المرفوع موقع المجرور في لم مررت بك انت فضعيف لا يرد [illegible] لم يتبع من قوم ضمير اخر اذ لا ضمير منفصل للمجرور [illegible]

انه موضع ضرورة اذ لا يمكن الا [illegible] واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرق بين التاكيد وبين البدل فاذا قالوا ضربتك اياك

كانت بدلا واذا قالوا ضربتك انت كانت تاكيدا فصار [illegible] هذا الموضع ضرورة الفرق بين البدل والتاكيد فبقي قول سيبويه سالما

قوله ونون الوقاية [illegible] المتكلم اذا اتصلت بالفعل نون قبلها [illegible] الحروف المحمولة على الفعل في دخول نون الوقاية

عليها للفتح ثلاثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو كل كلمة كان في اخرها حرف مشدد وهي ان وكان ولكن وان [illegible]

[illegible] لشبهها بالفعل [illegible] الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل واما الموضع الذي الحذف فيه [illegible] فهو لعل

وعلته [illegible] اللام منزلة النون في قرب مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما كثرت المتماثلات مع المتقاربات كان الحذف [illegible]

وعلته اخرى وهي كون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان فانه على ثلاثة احرف [illegible] بالنون كان الحذف احسن ولما لم تطل

اي بالحروف استوى الامران [illegible] ادرى الكن ولكن فالجواب ان كان في كان التشبيه دخلت على ان فبقيت ان على اصلها

في استواء الامرين [illegible] ما لكن فاصلها لكن ان خففت والدليل عليه [illegible] والكتني [illegible] واللام لا تدخل الا مع ان فبقيت بعد

تخفيفها في الثقل [illegible] على ما كانت عليه [illegible] لاثبات الحرف على الاستواء وان اوردت لكن على لعل [illegible]

فالجواب ان هذه كلمتان كما قلنا [illegible] واما الموضع الذي [illegible] فيه الاثبات فهي ليت وعلته انه مشبه بالفعل ولم

يعرض مانع من الاثبات وقد جاء حذفها شاذا انظر الى انها ليست بفعل وقد [illegible] في الكلمات المبنيات على السكون [illegible]

احفظها على المتكلم صونا لها عن الكسر [illegible] تدخل الفعل القابل المتحرك [illegible] عن الكسر ولا يصون [illegible] الحرف المبني

على السكون عن الكسر من باب الاولى فيقولون مني وعني الى آخره [illegible] وتقول حسبي لانه ليس بمبني وهو بمثابة [illegible]

وتا لي قدي [illegible] حسبي لانه بمعناه ولم تقول [illegible] والدي [illegible] الالف فيها يا فيجتمع مع يا المتكلم

فيدغم وهي ساكنة فقد امنت فيه الكسرة فلا حاجة الى النون قال اسماء الاشارة قال الشيخ هي كل اسم

وضع لمشار اليه وعدلوا [illegible] التقسيم [illegible] لان المشار اليه [illegible] ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل

واحد منها لا يخلو من ان يكون مذكرا او مؤنثا الا انهم وضعوا للاثنين منها لفظا مشتركا وهو ا [illegible] للجماعة المذكر والمؤنث اربعة

وضعوا للواحد منها الفاظا مترادفة وهو [illegible] المؤنث والفاظه ذي وتا وتي وته وذه [illegible] ووضعوا [illegible]

[illegible] ايضا وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين وهي مبنية كلها عند المحققين لاحتياجها

[illegible] الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب وذلك انه قد اختلف

لفظه لاختلاف العامل فوجب ان يكون معربا قياسا على ساير المبنيات واجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل

قايم

قايم على وجوب البناء فيها كلها فوجب الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا المشكل ووجهه ان تقول لو كان قياس المثنى لوجب

ان يكون الفرق فيها [illegible] كما قلت الف عصا ورحى وبالم [illegible] دل على انها صيغة موضوعة [illegible] المرفوع وبانه [illegible] للمنصوب [illegible]

وصيغ [illegible] المنصوب في المضمرات [illegible] للمرفوعات ولكن لما كان ثم تغيير الجمع الصيغة صح امرهم ولما كان ههنا تغيير البعض الصيغة اشكل

امره والفرق في التحقيق في تغيير الصيغة بين ان يكون تغيير الجمع او تغيير البعض الوجه الاخر انها يشتد نونها [illegible] ولو كانت نون التثنية

لم يشدد [illegible] اذ لا يجتمع [illegible] نعلان في نعلان بالتشديد هذا كله على [illegible] قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما

من قال هذان في [illegible] كلها فلا اشكال فيها لانه مبني وانما لم يدل [illegible] استغناء عنها [illegible] فان الاشارة هي التي تميز عن

غيره قوله ويلحق حرف الخطاب [illegible] كان الخطاب لغير من تشير اليه وغيرهما على حسب المخاطب والفاظها خمسة

وقد تقدم ان الفاظ الاشارة خمسة فيكون خمسة وعشرين لفظا من ذاك ذاك ذاكم ذاكن [illegible] ذا اذا كان الشار اليه

مفردا مذكرا ويجري مع البواقي على هذا المثال الموصولات قال صاحب الكتاب الذي [illegible] قال

الشيخ الموصول [illegible] جملة المبنيات وعلة بنائها واضحة وهو احتياجها الى ما بعدها كاحتياج الحرف الى متعلقه والكلام في المثنى فيمن

قال اللذان واللذين واللتان واللتين في اللغة الفصيحة كالكلام في هذين وهذان في الاعراب والبناء وكذلك الكلام في

اللذين فيمن قال اللذون واللذين وهي اللغة القليلة ثم ذكر اللغات ثم عدد الموصولات من حيث الجملة ثم ذكرها مفصلا وابتدا

بالذي لانها اصل [illegible] لكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة فقال وهو ما لا بد له في تمامه من جملة خبرية فهذا

كان ينبغي ان يكون اولا لانه حد الموصول والفصل ينبغي ان يكون بعده وانما احتاج الى جملة لانه وضع لان توصل به الى

تغيير الجملة [illegible] نكرة معرفة فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد فتبين انه لا بد من جملة وانما احتاج الى ضمير يرجع

اليه ليحصل ربطا بينه وبينه ثم قال واسم الفاعل في الضارب [illegible] معنى الفعل [illegible] اورد [illegible] لا بد له من جملة وهو

الضارب ليس مع الالف واللام جملة فاجاب بانه في معنى الجملة وانما وقع مفردا [illegible] المشاكلة بين [illegible] الالف واللام

والالف واللام للتعريف [illegible] فحسن لكون الجملة اسم الفاعل [illegible] مع الالف واللام ما تقتضيه من المفرد والمعنى [illegible]

ما كان عليه [illegible] وقد يحذف الراجع كما ذكرناه [illegible] فصل [illegible] المفعول به [illegible] ذكره ثم [illegible]

الضمير المفعول العايد على الموصول [illegible] الله يبسط الرزق لمن يشاء [illegible] اذا لم يكن مفعولا [illegible] ضعيف وانما

ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة [illegible] الجملة [illegible] حذف [illegible] الى الاختلاف

والحذف كثير بخلاف المفعول فانه فضلة [illegible] قوله وحق الجملة التي يوصل بها ان تكون معلومة للمخاطب [illegible]

الصفات [illegible] يعلم المخاطب نسبتها بخلاف الاخبار وقد تبين ان الذي [illegible] ان يكون

معلوما كالصفات [illegible] قوله وصف [illegible] واحترز عنه بالحرف الملتبس به [illegible] التعريف [illegible] التعريف

لان الالف واللام على [illegible] التعريف وقد صرح بذلك [illegible] الذي [illegible] فكيف يكون الذي [illegible] التعريف ويكون

الالف واللام وضعها التعريف وانما جاز [illegible] ان هذا الاسم مفيد للتعريف كما يفيد الاول وحكم [illegible] حكم

الالف لام التعريف [illegible] حذف [illegible] فيصير [illegible] حكم بحذف [illegible] لفظ التعريف

ومعناها معنى التعريف والالف واللام اعلم انهم متى ذكروا الالف عليه حرف التعريف حكم بانه حرف التعريف فكذلك في الذي لئن يؤكد
بالالف واللام في تلك الصفات بحرف التعريف معنى الذي لانه كان الذي فحذف منه وبقي حرف التعريف الف
الذي بحاله لا ينفصل بل كلمة للتعريف وقد يستشهد على ذلك بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير خاضوا عائدا
على الذي فانه كما ذكر ان الذي بمعنى الذين ويكون المعنى وخضتم خوضا مثل خوض الذين
خاضوا فيكون على هذا التقدير مصدرا وعلى التقديرين […] فاما اذا جعلنا الضمير العائد على الذي ضمير مصدر
محذوف وجب ان يكون الذي على بابه ويكون التقدير وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه فيكون مصدرا
لا غير قالوا ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال اللام التي بمعناه **قال** الشيخ […] في هذا
الباب لئن يعلم اذا اعلمت نسبة حكم الى مبهم او منسوب الى حكم مبهم كيف يخبر عنه بالاسم الذي يقصد به تبيين ذلك المبهم
بجعلك مصدر الجملة بالذي وما شاكله لانه مبهم عندك لم تعلم غير نسبته او منسوب به المذكور في الصلة فيصير
الجميع مبتدأ وتجعل ما يكون في موضع ذلك الاسم ضميرا يرجع الى الذي ولا بد من ذلك في الجملة ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم
نسبت اليه او نسبت الى نفسه فلو لم تذكر لبقي النسبة الى غير المنسوب او المنسوب من غير نسبة فيحصل المقصود
الموصول بالصلة لانه وضوح بنصب الجملة مع هذه المشابه المذكورة فاذا عرفت المقصود من وضع الباب في المعنى فانما قالوا انه
اخبار عن الاسم الذي تذكره اخرا فيه انه اوضح من الاول لما ذكرنا من ابهام الاول […] في الخبر […] ما كان
واحد وكان الحسن ان يقال كيف يخبر كذا والحاجة على ما ذكرت […] اولا مبهما […] زيد مثلا فيقال
كيف يخبر عن هذا الذي هو […] حتى قالوا كيف يخبر عن زيد ذكر صاحب الكتاب الطريق في الاخبار متضمنا ذكر الموانع
فقال انصدر الجملة بالموصول فعلم ان كل موضع لا يصح ان يصدر بالموصول لا يصح فيه الاخبار ثم قال واضع مكانه
ضميرا عائدا الى الموصول فعلم ان ما لا يصح اضماره ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار عن ضمير
الشان لعدم تاخيره وامتناع تقديم الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود الى المبتدأ لانك لو جعلت
مكانه عائدا الى الموصول لبقي المبتدأ بلا عائد […] انه لو كان ضميرا يرجع الى المبتدأ لاحتاج الا الى ضمير
واحد كقولك زيد […] فالمبتدأ يحتاج الى ضمير منه […] لم يصح لان الغرض ان تخبر
اولا مبهما الجملة المخبر عنه ثم بعد ذلك تدرك الجزء الاخر ليفيد بالتركيب والنسبة فايدة وانت ههنا
اذا اخبرت لم تخبر الا بضمير الشيء نحو […] زيد وزيد مذكور في الجزء الاول فلم يدرك شيء فيه فايدة فامتنع لعدم
الفائدة المقصودة بالاخبار […] في التقديم […] قوله […] وحلف لا اسم […] وهذا […]
لانه لا يكون خبرا بغير فايدة قوله وما اذا كانت اسما على اربعة اوجه موصولة كما ذكر وموصوفة […]
واذا كانت موصوفة ولكن يكون للموصوف والصفة جميعا بخلاف الذي فان الموصوف يعترض معها نكرة […]
قولك اعجبني ما صنعت بمعناه اعجبني الذي صنعت […] على انها للموصوف
والصفة جميعا وموصوفة في قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فحكم على كونها نكرة بدخول

رب

ربت عليها وحكم بانها صفة على قياس نكرة رب وتعرف انها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بد ان يكون الجنس
موصوفا حتى يحصل النوع منه وقد قيل ان ما ههنا في ربما هيئات وقوع الجملة بعد رب مثلها في قولك ربما قام زيد وربما
زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفا يخرج عن الاستدلال بها على ذلك وسيأتي ذكره في ذلك في موضعه ان شاء الله
وكان الاول اولى لان الضمير العايد على الموصوف في صفته سائغ وحذفه […] واذا جعلت ما مهيئة كان […] من الامر
واقعا موقع المفعول بتقدير تكره النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف واقعا الصفة حالا او […] في موضع قليل
ويكون بمعنى شيء غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فنعما هي لانه ههنا […] الضمير في نعم والمضمر […] المخصوص بالمدح فوجب
ان يكون اسما مستقلا وكذلك ما في التعجب على مذهب سيبويه لانها عنده في معنى شيء احسن زيدا وسيأتي ذكر ذلك في بابه
وقوله متضمنة معنى حرف الاستفهام او الجزاء ظاهر ومبني في وجه بانها مبهم يقع على كل شيء يعني انها لا تختص بما لا يقع عند
[…] الابهام حكما لك […] قال الشيخ لما ذكر وقد جاء سبحان ما سخركن لنا […] وقد […] ما صح اطلاقه
اولي العلم وان لم يأت مبهما فاما قوله تعالى الا ما ملكت ايمانكم فلانه […] لما كان البارئ […] لا يدرك حقيقته […] التعبير باللفظ
المبهم المحقق عنه قوله ونصيب الفها الخلف والتغليب في الاستفهامية […] وكذلك في الجزائية
على ما ذكروا واستشهد بقوله […] على مذهب سيبويه لان اصلها عنده ما ما فابدلت […] كراهية اجتماع
المثلين فكانت ان يجوز الثاني ليلتبس بها […] التغيير للوقف او التخفيف والحذف في الاستفهامية على ما ذكر […] لان
الجار والمجرور كالجزء منه فجعلت ما مع الجار كالكلمة الواحدة وخففت بحذف الفها فقيل ما ذكر […] الوقف عليها
والفرق بين لم وبم […] في باب الوقف ان شاء الله […] مذهب سيبويه فيها قوله ومن كذلك في اوجهها
الا انه وقع غير موصوفة ولا موصولة **قال** الشيخ ومن الوجه الذي يكون فيه بمعنى شيء وما فيه […]
فجارية فيها تقول غير موصوفة ولا موصولة من جهة […] ونعم ما هي وما احسن زيدا فاما هنا غير
موصوفة ولا موصولة وهذا الوجه لا يقع في من […] الموصولة او الموصوفة والشرطية والاستفهامية تختص باولي العلم
هذه وضع ونقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر الا انك اذا احملت على اللفظ جاز ان تحمل بعد ذلك
على المعنى واذا احملت على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ […] اقوى […] بعد الرجوع اليه بعد اعتبار اللفظ
ويضعف بعد اعتبار المعنى […] ان يرجع الى […] ضعف قال واذا استفهم بها الواقف عن نكرة الى اخره
شرط […] ان يكون المستفهم عنه نكرة اما الوقف فلانها زيادة على خلاف الاصل فشرطه له الوقف لانه
الوقف محل يقبل التغيير والشرط ان يكون المستفهم عنه نكرة لانه الذي يحتاج الى تمييزه بالاستفهام في الغالب
الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل وضربت رجلا ومررت برجل كان اللفظ واحدا والمعنى مختلف فدل على ان النكرات
تحتاج الى تمييز حالة الاستفهام عنها […] احتياج غيرها فكانت بهذه اليق فزادوا احرف اللين ليدل على
المستفهم عنه بما يجانس اعرابه ثم لما كانت النكرة قد يكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف اصحاب اهل اللغة
فمنهم ومنهم […] من يرى الدلالة على ذلك بان يزيد في التثنية والجمع ما يكون اخر المثنى والمجموع على حسب احواله

جر او رفع ونصب وخفض فيعلم منه الاعراب ثلاثي جميعا فاذا قال منان علم انه مستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك
جميع الامثلة فان اتفق تمكن اجتماع الدلالتين ترجح الدلالة على حال الذات نفسها على الدلالة على الاعراب كما اذا
قال ضربت امراة منه فيقول منه في هذه الصورة وليس فيه الا ما يدل على التانيث كانه جعل معرفة الذات اولى من معرفة الاعراب
والغرض الاظهر لا تعيد الا ما يدل على الاعراب فهو لا استغنوا بالحرف الذي عن غيره ما لان المعنى قصدوه تحصيل
بها فيقول منو ومنا ومني في كل منكر مستفهم عنه مذكر او مونث او مثنى او مجموع قالوا ولم يفرع ولا على المنصوب
والياء في المخفوض كما فعلوا في الواحد [illegible] ان غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدم لانه في الغالب
غير محتاج الى الاستفهام عنه ولتاجري في العلم الحكاية عند اهل الحجاز لما يطرق الابهام الاجمال الكثرة المسميات بالعلم
الواحد فجرى فيها من اللبس المقدر مثل ما يجري في النكرة فقصدوا حكايتها ليعرف منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل
العلم منها كما في النكرة فرقا بين المعرفة والنكرة ولم يعكسوا لما ذكرناه من ان الاكثر في الاستفهام عن النكرة فلو عكس
لكثر اللفظ وقل الاختصار لان نحو قولك منوا احضر من قولك من زيد ولانه لا يمكن حكاية النكرة لانك ان حكيتها في حق
لفظها استحالت اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف باللام وليس كذلك الا ترى انك لو قلت جاءني رجل ثم قلت بعد
ذلك ضربت رجلا وانت تعني الدالة عليه لم يكن مستقيما والحكاية بالالف واللام لكنت حاكيا لفظا غير اللفظ الاول فمن ثم حكمه
بخلاف العلم فان ذلك غير جائز فيه ثم قال واذا استفهم عن صفة العلم الى اخره وانما فعل اصحاب هذه اللغة ذلك لانهم راوا ان
الصفة اولى بالاستفهام لان اللبس في العلم انما جاء من اجلها الا ترى انك لو قدرت مسميات باسم علم وكان لكل منها لقب لم يلتبس
ولا [illegible] اللبس انما جاء بالصفة فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن هذا
الملبس عن التمام اتوا فيه باللفظ العام الذي يختص بالصفة وهو الالف واللام وياء النسبة وسلكوا من بينها
فعال المعنى وانما خصوا الصفات المنسوبة لانها هي التي كان التعبير عنها في الغالب لا خصوصها لذلك لو اخذ بكل الصفة
بعينها وايضا فانه لو استفهموا بالالف واللام وحدها لم يعرف انه صفة اذ لا تختص الالف واللام بالصفة لحال الالف
ابياتها مع انها مختصة بالصفة فيعلم انه استفهام عن الصفة وزادوا ياء النسب في الاستفهام لما سلكوا من الادخلوا عليها الالف
واللام فكانهم استضعفوا دلالتها على الاستفهام مع هذا العارض الذي لا يكون معها الاستفهام فادخلوا الهمزة في اوله
لتقع امارة الاستفهام قال واي كمن في وجوهها تقول مستفهما الى اخره قال الشيخ اي معربة
في الاستفهام والخبر مبنية في الصفة منفصلة في الصلة اي معرب ومبني فاما اعرابها في الاستفهام والخبر دون بقية
اسماء الاستفهام فلانهم لا يستعملونها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوي امر الاسمية فيها فرجعت الى
اصلها في الاعراب واما بناؤهم لها اذا كانت موصوفة فلانها مضافة او لتاكيد امر المقتضي للبناء حرف النداء عليها واما
الموصولة فانها اذا كانت صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية وان كانت صلتها محذوفة الصدر
فالبناء انه كانها لما تضمنت بعض الجزء صارت محتاجة الى ما هو حرف وجه فقوي شبه الحرفية فيها فبنيت ولا
الاضافة عرب لاجل الاضافة على ما تقرر في الاستفهامية ولم يعتد بهذا التضمن كانه جعل حرفا من غير تضمن كقولك

من قبل وهذا يعد في التعريب جميعا فانها اذا اضيفت المحذوف بنيت وان لم يضمنه اعربت وبناؤها [illegible] فكذلك
ههنا قال فاذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى اخره قال الشيخ اما النكرة فقد تقدم ان النكرة هي التي
يحتاج فيها الى الاستفهام غالبا وانما لم يشترط فيها امر الوقف كما اشترط في الزيادات لانها معربة في اصلها تقبل الحركات
بخلاف غيره فانه لا يقبل لها الحركات فكذلك جعل غرض الحركات حروف المد واللين وقد تقدم اختصاصها بالوقف ولما
صح دخول الحركات عليها اجرى امرها في الوصل ولما جرت الحركات فيها في الوصل جرت ايضا علامة التثنية والجمع والمذكر
والمونث في الفصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد فاذا وقفت جرت في الوقف كالاسماء المعربة بمثل ما فيها فان
على المرفوع والمجرور سكنت اي وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا ايا وعلى المثنى والجمع باسكان النون ايان ايين
وعلى المونث بقلب التاء هاء ايه وعلى الجمع بالالف والتاء ساكنة ايات لان هذه احكام ما شبه به قال ومن العرب من يقول منوا منا
ومنه ومنات واما من لغته التوفر في الاعراب خاصة دون الاحوال المذكورة فانه يقول اي واي وايا في الاحوال كلها
كلغة من يقول منو ومني ومنا في الاحوال كلها لان الحركة ههنا بمثابة الحروف ثم قال ومحل الرفع بالابتداء بعد الظاهر
لانه اسم جرد عن العوامل اللفظية يخبر عنه لان التقدير اي من هو جاء ان تكون مبتدا ولا يستقيم ان يقال انه معرب بالحكاية
اما اللفظ فلانه يودي الى ان يكون العامل في كلام المتكلم من كلام غيره واما المعنى فلانه نصب تقديري ضربت ايا ليس
المعنى كذلك ولعل في قوله قد اي وايا انه معرب لكان مستقيما ويكون التقدير اذا قال ضربت رجلا فقال
ايا ضربت فلو قال كذلك لكان معربا باتفاق فكذلك اذا صح تقديره واما في الرفع فواضح وانما اختير غيره لانه يفضي احدهما
بين مختلف الجهة فيودي الى اضمار الجار والاخر انه خبر جلة المسائل في باب التثنية والجمع والتصحيح للمعنى وجه واحد والا كان
ان يكون في ايان وايين معربا اذ لا يقال اين ضربت فعلم انه حكاية واما من زيد فظاهر انه حكاية والكلام في من
زيد في الرفع واضح للاعراب كالكلام في اي في النصب واضح للاعراب فان قيل فاذا حكم حكاية وهو في موضعه
فهل هو معرب او مبني قلنا معرب تقديرا التقدير الاعراب اللفظي والاعراب التقديري يكون للتعذر تارة وللاستثقال
اخرى فاذا تعذر اعراب قاضي لاستثقال الضمة عليه فتعذر اعراب من زيد في زيدا بالضم على حرف حمل حركة
النصب بمعنى انما التعذر لاستحالة اللفظ بحركتين على حرف واحد وهذا واضح واما المعرفة العلم لا اشكال فيه على ما تقدم
في من واما العلم فانه انما لا يحكى بخلاف غيره مع انك مستغن عن حكايته بما يظهر في اي من الحركات فلا حاجة الى
الحكاية التي هي خلاف الاصل مع وجود المعنى عنها فانك لو حكيت فاما ان يحكى في الاثنين او في احدهما فان حكيت في الاثنين
فليس بجيد لكثرة مخالفة الاصل مع الاستغناء لما قبل وان حكيت الاول كان فيه مخالفة للنحو اذ حكيت غير المحكي وتركت
المحكي وان حكيت الثاني دون الاول غيرت ما لم يثبت فيه تغيير وتركت القابل للتغيير فتعذر تغييرهما او تغيير احدهما
ثالث ولم يثبت سيبويه الا المعنى الذي الا في قولهم ماذا الى اخره قال الشيخ ما ذكره الكوفيون ليس بثبت
لخروجه عن القياس والعلة ذكر فيما اذا اضيفت وجهين وقال احدهما بالرفع والاخر بالنصب على ما ذكره وهذا على
سبيل الاختيار والا فكلا الوجهين جائز في الوجهين والذي يدل عليه انه لو صرح بما يفسر به كل واحد منهما لجاز الوجهان

واذا اجاب في الصريح الوجهان فيهما مع احتمال اقرب ووجهه في النصب ان يقدر الفعل المذكور فينتصب به وفي الرفع ان يقدر
مبتدا على حسب المعنى وانما حسن النصب في احد الوجهين لان في كلام السائل جملة فعلية فكان في النصب في الجواب كذلك اي
بالمناسبة وفي الرفع الجملة معتبرة في كلام السائل بالاسمية فكان الرفع ليكون اسمية ادي للمطابقة المذكورة وجاز غيره في الصحة
تقدير الفعل في الاسمية والاسم في الفعلية وهذا كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اصل جزئيه فحينئذ يستغني
بدلالة كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قوله كتب فيقال له مصحفا اي كتبت فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره
لا صلة له بالمعنى اذ فهم منه لا تثبت شيئا غير مراد لكن اذا قال له قد سمع صوتا طرب ضربا فتقول فيه ضرب بيت فيقول له القايل
موصوفا مثال في النصب حيث لا يستقيم بانه قاصد تغييره في المعنى مثبت لغيره فهو نفس المعنى فانه ثم فيه نع واذا قيل لهم ماذا انزل
ربكم قالوا اساطير الاولين فلو نصب ههنا لم يستقم لانه ليس لهم مقر بانزال من الله متعلق باساطير الاولين بل منكرين
بان نزول من الله مطلقا وقوله اساطير الاولين هو في المعنى نفي لا نزال اي هذا الذي تقول انه انزل هو اساطير الاولين فيبعد
تقدير الفعل على هذا والله اعلم بالصواب

اما اسماء الافعال

[margin: اسماء الافعال والاصوات]

فانها تنصب لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب وهو الامر والماضي وقال بعض النحويين انها تكون للامر والنهي والخبر
اي ... من ان الذي يقول هذا الفعل الذي عن النبي امر ضعيف والا فلا يليق به لئلا يتعذر عليه علة البناء ولما سقط
صاحب الكتاب ذلك لم يتعرض لذلك النهي بل قال ضرب لتسمية الامر وضرب لتسمية الاخبار ثم ذكر ما ذكر منها جملة ثم ذكر
لكل فصلا فصلا واعلم ان هذه الاسماء معناها معنى المصادر المامور بها في الامر والخبر بمنزلة الخبر كسقيا الا انا فهمنا منهم
اعرابه سقيا ورعيا رويدا وشبهه وامكننا ان نحمل ذلك وامثاله على باب علم فقياس لغتهم حكمنا بان سقيا مصدر نسقي مقدرا
غير واقع بدل ما وقع وانما حذف نسقي منه لكثرة الاستعمال حتى صار كانه عوض عنه وقال سيبويه في تسمية النحويين
ان سقيا عوض جعلوا سقيا عوضا من اللفظ بالفعل حتى انه لازم حذف فعله لكثرة استعماله الا ان سقيا واقع بدلا موقع نسقي او سق
وحكمنا بان رويد وشبهه واقع موقع فعل الامر فيتعين علة البناء ولولا بنائهم له على التسمية لما عرفنا به للاخفش لم يكن للفصل بينهما
معنى والذي يدل على ذلك انه قد جاء بعض هذه الاسماء معربا ومبنيا كرويد وكلمناه في اعرابه بحملنا على سقيا وحكمنا في حال بنائه
لحملنا على هات وشبهه وكذلك بله وبلا وافه ونظائرها حين [illegible] ان النقل بها يختلف والمعنيان متقاربان ثم
تعالى وهلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيبية مثل هذا الموضع وان كان الظاهر انه
كلمة برأسها انهم رأوا العرب حكمت بالتركيب مثل كقولك الآن في قولهم وان من حروف فليس بعده [illegible] قال سيبويه هي
[illegible] العاطفة حذفت ما [illegible] وذا ابت ان اما [illegible] مع بعد التركيب عنها صورة فلا يبعد ان يكون في هلم
مركبا ويقوي بهذا لغة بني تميم في هلم [illegible] لانهم لما صرفوا في تصرف الفعل دل على انه فعل [illegible] خلاف الا بالتركيب
على انه مذهب اهل الحجاز يضعف التركيب لانه لو كان مركبا لوجب اللغة التميمية فلم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ كيف
يكون اسم فعل وهو فعل ومذهب بني تميم يقوي التركيب [illegible] يضعف كونه اسم فعل للمنافاة التي اصلها بين الفعل
واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل تعذر بان نحكم بانه اسم فلا يبعد ان يكون مذهب اهل الحجاز اسم فعل غير مركب

وعلى

وعلى مذهب بني تميم فعل لا اسم فعل ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال المركب قد يكون لكل واحد من جزئيه معنى في حال
التفصيل ويصير له بالتركيب معنى آخر ويحكم للجميع لان يكون هلم في الاصل مع ما ذكر من التركيب معنى آخر ويحكم فلا
بعد لان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فحصلت له احكام اسماء الافعال فلذلك
وبقي حكم اتصال الضماير على لغة بني تميم على الاصل ومذهب البصريين اقرب للبعد [illegible] حرف [illegible] من معناه وهي
هل على ما ذكر ثم استدل بقوله حيهلا على انه يكون منونا وغير منون [illegible] الا انه حرف الجر
لا يدخل عليه بمعناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه ويتعذر معناه فيه الا انه استعمل الاسم [illegible] الحكاية فيه
محلي منه اذ لو لم تقصد بها العرب واذا كان محكيا علم انها لغة في الحكاية واذا لم يعرب وجب ان يكون حكاية واما
قوله يوم كتب تنادينه وحيهلا فلا معنى لانشاده ههنا لانه لا يستقل دليلا على غرض لغات بيانه ولا على
التعليل بنفسه ولا على التعدل بحرف الجر اذ كل ذلك لا يجوز تقديره اما لغاته فلانه لما قصد اللفظ ولم يكن
اعرابه ينفي احتمال اللغات البناء على السواء والذي يدل على اعرابه رفعه اذ ليس من لغاته الضم واما تعديه بنفسه
او بحرف جر فلذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته ومتى تبين انه لم يستعمل بمعناه بل قصد اللفظ والحكاية
اضافه ولم يحكه لانه اعربه فصار لقصد التعدي على الاختلاف فيه حتى يقرع [illegible] فعال على اربعة اضرب اما
القسم الاول فعلة بنائه على [illegible] اسماء الافعال واما الثلاثة الباقية فعلتها مختلف فيها فمنهم من ذهب ان علة بنائها
موقع شبهها او وقع موقع المبني فيشبه يسار وجار [illegible] من الامر ووجه احدهما انه معدول عن يسار عن اليسر ووجه الحكم
كما ان نزال معدول عن انزل والثاني انه لفظه في حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو مذهب صاحب الكتاب والمذهب انها
كلها بنيت لتضمنها معنى تاء التانيث زعم ان يسار متضمنة لتاء التانيث التي في الميسرة لانه بمعناه فكانه تضمن معنى
تاء التانيث اجاب بان هذا تاء التانيث مرادة محذوفة ورغم مثل يسار تضمنها للاسم فصار دالا عليها ومن زعم ان ذلك
معلوم من كلامهم لبنائهم اهل التسمية [illegible] اذا اقدر [illegible] النقد جرى على قياس لغتهم [illegible]
للزم هذا من التعسف وتقديره اسماء مؤنثة لم ينطق بها ثم قال والبناء في المعدولة لغة اهل الحجاز وقد تقدم علته
وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ووجهه انه معدول علم فوجب ان يمتنع من الصرف كساير الاسماء الممتنعة
من الصرف وهذا وان كان جيدا في معناه لو طرده لكنهم خالفوه فيما آخره را فبنوا فلولا انهم راعوا علة توجب
البناء فيما آخره را لما بنوا واذا وجب بناء ما آخره را وجب بناء [illegible] بكلمة اذ ليس لكونه را اثر في البناء فكان
لبني تميم في التعدي [illegible] مستقيمان لكن قد يرجح لعله التعدي بين للغرض والغرض ههنا قصد الاحالة
وذلك لا يحصل الا [illegible] على البناء لانه اذا اعرب علم بكسره واذا بني كسر فالاحالة في مثل لا يكون الا الكسر
فلما كانت الاحالة مقصودة في لغتنا لا يحصل الا بالكسرة والكسر لا يحصل الا بالتعدي على البناء كان تقديره اولى
من تقديره على منع الصرف فان كانت ايضا مستقيمة ولكن يترجح عليها لغة البناء لما ذكرناه واما القايل من
تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ولم يحتاجوا الى تعسف في الفرق ثم جاء في فصل ههنا

وقال الاخفش هيهات مفتوحة ان اخر لم يرد فيه البعد وقالوا لما فيه من تعسف والحق انه لغات فيها الا انهم لما
رأوها مفتوحة تارة ومكسورة اخرى وتقلب ياؤها وتثبت اخرى شبهوا هذين الموضعين بما يشاكلهما فقالوا ما قالوه
من ان المفتوحة اصلها هيهية كزلزلة فقلبت الياء الفا وسقطت ياؤها تأنيثا في مفرد فحكمها لئن تقلب
هاء في الوقف مثلها في زلزلة والمكسورة اصلها هيهيات وهي جمع المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام
على غير القياس اذ قياسها الا تحذف كما لا يحذف في جمع مصطفاة ومعلاة اذا قلت مصطفيات ومعليات
لكن الياء تحذف اذا كان بعدها الف اما كراهة اجتماع الا يقع ولا ما خيف اللبس كما في سدرا وسريا الا انك لو قلبتها
الفا لحذفت احديهما للساكنين فبقي مصطفاة فيلتبس بالمفرد لان لفظه كلفظه فتاؤها اذا جمع كتاء حلمات
فيوقف عليها بالتاء وهذا كله تعسف لا حاجة اليه ثم قال في فصل شتان لشتان ما بين اليزيدين في الندى

فقد اباه الاصمعي لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما في المعنى لفظا واحدا لا افتراق فيه في اللفظ كانه فهم انهم
لما قصدوا التفرقة في المعنى قصدوا ايضا ان يكون اللفظ متفرقا ليتناسب اللفظ والمعنى فكان الخبير لما فهم ان معنى قولك شتان
زيد وعمرو وشتان حالا زيد وعمرو فكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه اي ان اظهاره غير بعيد نحو
وان كان لفظه مفردا الا ان التقدير كذلك وايضا اذا كان الفاعل لا يفعل الا متعددا في المعنى جاز ان يلي اللفظ متعددا
لفظا ومتحدا معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو والجواب ان ذلك لا يلزم اما التقدير حالا زيد وعمرو
فلم يجز لحدهما ان التقدير حال زيد وحال عمرو فالتقدير ايضا متعدد والثاني سلمنا ان التقدير غير متعدد
ولكنه عند ذلك ملتزم الحذف حتى يحصل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد واما الجواب عن الثالث فهو ان
المعنى اذا لم يحصل الا بالتعدد نظر فان كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد سواء ليحصل الغرض
وان كان المعنى تقتضي افتراق المتعدد فالوجه ان يؤتى بها في اللفظ متفرقة وما ذكرتم حجة عليكم فان كلا الزيدين
من الوجه وكلا زيد وعمرو ضعيف الاطلاق لئن شتان زيد وعمرو فعال فلا يحصل الغرض ولا يوجد فرق مناسب
سوى ما ذكرناه فكان ما ذكرناه اولى ثم قال في فصل اف بفتح وبضم وبكسر وينون في احوالها ويلحق به التاء منونا

قال التمهات اذا نون [illegible] سوى الحجة تأنيث اولا فالظاهر انه مصدر والحاجة الى تقدير
اسم فعل لانه قد تقدم ان اسماء الافعال انما قدرت هذا التقدير لاظهار علة البناء فاما اذا كان ظاهره الاعراب فحمله
على المصدر اولى ولذلك ذكره في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ويجوز لئن يقدر اسم فعل فيكون هذه كذلك ثم قال
وهذه الاسماء على ثلاثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون وما يستعمل فيه الامران منونا ان التنوين للتنكير وانك
اذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه فمعناه الامر بسكوت ما كانهم قصدوا الى ان يجعلوا التنوين
في صه علما وحكم في المنون بانه نكرة وحكم على غير المنون بانه معرفة لما ذكرناه وينبغي اذا حكم بالتعريف لئن يكون علما موضوعا
لاسم الفعل الذي بمعناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى قلت اذا قدر
معرفة جعل علما لمعنى اسم الفعل الذي بمعناه كما قيل في اسامة وغيرها واذا قدرت نكرة كان لواحد من احاد الفعل

غيره

الذي

الذي يتعدد اللفظ به فصار امره الى التقدير مختلفا فجاز ان يقدر معرفة فتكون كأسامة وعليه المذكورين
كالتنكيت اسامة ويجوز ان يكون نكرة لا غير كقولك اسد وشبهه وقوله فذلك لا بد من تقديره اسم فعل والا وجب نصبه
واذا جاء منصوبا كان مصدرا وهذه الاسماء كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب ام لا
فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك بنيت وذهب لئن الاخفش
لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقعت مركبة وكل اسم وقع مركبا فلا بد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد
وما ذكروه من علة البناء لا يوجب الا يكون لها موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب
فان كانت مبنية على اختلاف وجوه الاعراب البناء وموضعها عنده موضع رفع بالابتداء لانه اسم مجرد
عن العوامل اللفظية اسند اليه ما بعده لفظا كقولك اقايم الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل كيف يحكم برفع على
الابتداء ثم بنى لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه قال واما اسماء الاصوات فعلة بنائها

لا يمنع من الابتداء الا ترى ان اقايم وان كان واقعا موقع الفعل هو

انه لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب لانها وضعت مفردة صوتا اما للحكاية او لغيرها على ما ذكرت معانيها
ولذلك قال في المبتدأ والخبر لانها لو جردت الا الاسناد لكانت في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فهذا تصريح بانها مبنية لعدم مقتضي الاعراب وهو التركيب نعم اذا وقعت
هذه الاسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب كقولك غاق حكاية صوت الغراب
وكذلك ما اشبهه وفي هذه الاسماء لم يختلف في انها اصوات واسماء يمكن ان يقدر اصواتا ويمكن لئن يقدر اسماء افعال كالالفاظ
التي يقال للبهائم زجرا او دعاء او غيرهما كقولك نخ للبعير فانه يمكن لئن يقال انه اسم فعل لانه بمعنى انخ وهي امر
بالاناخة كما ان مه امر بالسكوت فيكون اسم فعل ويمكن لئن يقال ان البهائم لا يقصد العقلاء مخاطبتها الا لاتي معان
في النفس بالخطاب بها لان البهائم لا تفهم المركبات فان فهمت بعض المفردات وانما هي الفاظ تقول لها قايلها
عند ارادة اناخة البعير فعلى هذا تكون اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب وكذلك قال لئن الاسماء
يقال هي اسم فعل معناها معنى اتعجب وانما بني لوقوعها موقع المبنى وهي موضوعة للتعجب كما ان هيهات موضوعة للبعد ويجوز
ان يقال انها اسم صوت لان المتعجب يقول عند التعجب ولا يقصد اخبارا بانه تعجب بل كما يقول المتالم اه
وكذلك يقولها المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب
الكتاب وفي قوله ويكأنه لا يفلح الكافرون قولان احدهما ان وي كلمة دخلت على كان والاخر انها ويك دخلت
على ان والاول في مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين جاءت ايضا على خلاف مذهبهم فابو عمرو كان يقف على
الكاف من ويك والكسائي كان يقف على الياء من وي فدل ذلك على ان قراءتهم لم ياخذوها من نحوهم وانما
اخذوها نقلا حتى لو خالف النقل مذهبهم في النحو لم يقرأوا الا ما نقل كما اتفق في وي الكلام على بناء بعض الظروف
قال منها الغايات وهي قبل وبعد اي الظرف علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها معنى المضاف
اليه والمعرف بينها اذا اعربت وبينها اذا بنيت ولا خلاف في انها في البناء متضمنة للحروف فتضمنت اي الحرف

الظروف

مستهام واذا اعربت كان المضاف اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا يتضمنه فهي كالظروف في
قولك خرجت يوم الجمعة فان الحرف محذوف لا يتضمنه والا وجب له البناء وهو معرب باتفاق فلما جاءت هذه الظروف
على الوجهين قدر لكل وجه حسبما هو يليق بالعربية وفي كـ وحسب ولا غير وان لم يكونا ظرفين فقد اجريا مجراها
في تضمنها المعنى الذي بني الظرف من اجله ولو كان معربا لوجب تنوينه وذلك غير في قولك لا غير فدل ذلك على انه مبني
ولا علة للبناء الا ما ذكرناه في الظروف وفي معنى حسب [illegible] كانت اذ يحيان يذكر في اسماء الافعال الا انها
مبنية ومعناها كذلك وليس بناؤها لقطعها عن الاضافة الا انهم يقولون [illegible] فيبنونها بخلاف حسب فانها
معربة عند الاضافة فيقولون حسبك الدرهم فدل ذلك على ان بناءها ليس لقطعها عن الاضافة ولكن راعوا [illegible]
لحسب في المعنى حيث يقولون [illegible] حسبك وحسبي ذكرها هنا ويأتي في بناء اسماء الافعال لما
ذكرناه وبناء الظروف على حركة لعروض البناء او لالتقاء الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة لا تكون لها
في حالة الاعراب قال وشبهت حيث بالغايات من حيث ملازمتها الاضافة قال ان قصد بهذا التشبيه لان
الغايات غير مضافة الى جملة وايضا فان مضاف عند مذكور والغايات بنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف فلا يستقيم
ان يكون ما ذكر علة البناء وان قصد الى انه علة الضم فهو مستقيم ولكن ذكر علة البناء بهاما [illegible] لانه ملبس وعلة بنائها
احتياجها الى جملة كاحتياج الحرف الى جملة معه وهذا هي علة بناء الذي وانما احتاج الى جملة من جهة ان وضعه لمكان
منسوب الى نسبة وتلك النسبة لا تحصل الا بالجملة في احتياجه الى جملة كالاحتياج الذي من حيث [illegible] النسبة
فلما احتاج الى الجملة في تتمته اشبه الحروف قال ومنها منذ ومذ اذا كانت اسما على حينين الى اخره قال الشيخ
على بنائها احد امرين اما ان يقال هي في احد وجهيها حرف وفي وجه [illegible] اسمية لفظها مثل واصل معناها فهي تشبه شيء
بالحروف وهذا المعنى هو الذي يقال في بناء [illegible] اذا وقعت اسما والاوجه الاعراب والوجه [illegible] انها
منقطعة عن الاضافة مرادة في المعنى الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فالمضاف اليه متضمن لها كتضمن
قبل وبعد معنى الحذف الا انها لم يأت الا مبنية لان المضاف اليه لا يذكر ابدا معها ولم يصح تقديره محذوفا بخلاف
قبل وبعد فانه يصح ذكر مضافها فصح ان تقدير محذوفا فيعرب [illegible] ثم جاءت منه مبنية ليس الا وقبل واخواتها مبنية
تارة ومعربة اخرى قال ومنها اذ لما مضى من الدهر واذا للمستقبل منه قال الشيخ على بناء اذ
واذا ان وضعهما لمكان منسوب الى نسبة فهما محتاجان الى جملة تبين معناهما كاحتياج الحرف الى جملة معه وفي اذا امر
اخر وهو تضمنها معنى الشرط وفي اذ المراد وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع الاسماء ولم يضف اذا الا الى الفعلية
لما فيها من معنى الشرط واما اذ فاضيف الى كلتا الجملتين لانه لا شرط فيها فان وقع بعد اذا اسم مرفوع او منصوب قدر
معه الفعل ليعطف عليها ما هو من الفعال [illegible] اذا السماء انشقت تقديره اذا انشقت السماء وقد جاء في بعض
النحو ان يكون جملة اسمية مبتدأ وخبرا واستدل على ذلك بانك تقول [illegible] اذا زيد ضربته وضربته ولو كان
ولولا الفعل لانه ما لم يجز الرفع كالمجيء ان زيدا ضربته ضربته اذا رفع الاسم الا بالابتداء والخبر دل على صحة
قوله

انه

١٤

ووقوع المبتدأ بعدها وهو استدلال قوي ثم ذكر المسائل وقال ويستقبح ان زيد قام وجاء [illegible] بعدها فهم
انه ان قصد الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه اذ زيد قائم فلذلك [illegible] اذ زيد قام فان قيل
فصل الاسمية واتي بالماضي للدلالة على ان الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم من نفس اذ فلا حاجة الى ايقاع الفعل لهذا
الغرض فان قيل يلزم مثله في اذا في قولك اذا زيد يقوم فالجواب لم يقع مثل الفعل المقدر بعدهما وليس الجملة اسمية
حتى يقال الوجه زيد قائم فان قيل ماذا اقلت المراد ايصح وقوع المبتدا بعدها على ما ذكره الاستدلال القوي
فالجواب ان يقع حيث لم يقصد بها الدلالة على المستقبل وانما قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية
بعد صار مجيئه لمعنى مقصود لا يوجد من اذا اخلاف لفظه فانه ظرف ولذلك حسن [illegible] لما كان المعنى عن ما حذف
لفظ واذا قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط مثل قوله والليل اذا يغشى ونظائره لانه لو قدر شرطا يفسد المعنى من جهة ان
الجواب لا بد ان يكون مذكورا او في معنى المذكور للدلالة ما تقدم عليه وههنا لم يذكر شيء يصلح جوابا بعد الحكم
ما تقدم هو الدال فيفسد حينئذ المعنى لانه يصير اذا يغشى الليل اقسم فيصير القسم معلقا على شرط وهو ظاهر الفساد فيجب
ان يكون ظرفا فان قيل بما اذا تتعلق اذا كانت ظرفا مجردا عن الشرط قلت بمحذوف تقديره والليل حاصلا في هذا الوقت
وهي اذا في موضع الحال من الليل والعامل في الحال فعل القسم فاستقام في المعنى ولا يستقيم ان يكون ظرفا معمولا لاقسم لفساد
المعنى اذ يصير اقسم في هذا الوقت بالليل وليس المعنى على تقييد القسم بوقت من القسم مطلقا والعامل في اذا اذا كانت شرطا
مختلف فيه فمنهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون بخلاف متى فان الاكثر على العكس فاما من
قال العامل فيها جوابها فلما له في تحصيلها الوقت المعين وراى انه لا يتعين الا بنسبتها الى ما تحتها من شرط فيصير
مضافا الى الشرط واذا صار مضافا تعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يؤدي الى ان يكون الشيء عاملا معمولا
من وجه واحد فوجب ان يكون العامل هو الجواب واما متى فليس لوقت معين فلا يلزم ان يكون مضافة
فيجب عمل ما بعدها فيها فان قيل فقد علمت متى فيما بعدها وما بعدها في الفعل عامل فيها فقد صار الشيء الواحد
عاملا معمولا قلت تعدد الوجه وتعدد الوجهين كتعددهما [illegible] ووجه التعدد ان متى انما عملت في فعلها
لتضمنها معنى وما بعدها عامل فيها لكونها ظرفا له فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها فان قلت فقدر كذلك
في اذا قلت لا يستقيم لانك اذا جعلت الفعل عاملا كان على معنى كونها ظرفا له اذ هو الذي جوز النسبة فاذا جعلت
الفعل عاملا كان على معنى كونها ظرفا فالوجه [illegible] هذا وجه قول الاكثرين والحق ان اذا ومتى
سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكر من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذلك
الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه الشمس فانه يحصل التعيين ولا يلزم الاضافة فلم يلزم فساد عمل
الشرط والذي يدل على ذلك قولك اذا متى اليوم اكرمتك غدا [illegible] ويقول الانسان اذا ما مت لسوف
اخرج حيا ومعلوم ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيا فلو كان هو العامل واذا مضافة الى الموت لفسد المعنى
اذ يصير اخرج في الوقت [illegible] وانما فيه [illegible] وقت الموت [illegible] للاخراج

وهو قوله نسب الى الموت على انه ظرف فلا يستقيم لان يكون ظرفا للموت وللاخراج جميعا وكذلك المشي
في قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدا وهذا ظاهر في ان العامل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب قوله ويقع اذا
بمعنى المفاجاة دون اذ الا اذا اكفت اليه ض قال الشيخ ظ لعدم ما يدل على انها اذا تدل وتخلو عن الشرط
ويكثرها في الغالب كما ذكر واما اذا احكمنا ماذكرنا فاذا دخلت ما عليها على الشرط وهل هي اسم مكني او حرف فيه
خلاف فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية مجردا حكم بالحرفية قوله ويقال بعدها للمفاجاة وتتميز
بالامثلة من مواضع دخولها واقع بعدها في المفاجاة الا المبتدا والخبر والعامل فيها معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي يدل على ذلك قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان
العامل خرجت لفسد اذ لا يفصل بين العامل ومعموله بالفا ثم ولا يكون لعطف اذ وكلاهما متعذر
واما بينا وبينما فهو ظرف فيه معنى الشرط اجيب بانه باذا وباذ وبانه بالفعل والاصمعي لما راى مجي الفعل
من غير اذا واذ مع استعمالها عنده ظن انه محيطه زائدة لا فايدة فيها فحكم بان الفصيح اسقاطها والجميع حسنه
الا ترى انك تقول ان تكرمني اذا انا اكرمتك وان تكرمني اكرمك ولم يدل ذلك على ان الاسقاط افصح قال الله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون على ما ذكره واما اذا فلا يستقيم ان يقال على بنائها
احتياجها الى مضاف اذ لو صح ذلك لوجب ان يبنى كل اسم يحتاج الى مضاف وانما الاولى ان يقال بنيت لما
ولدوا الشبهها بالحروف لوضعها على الصيغ التي ليست عليها الاسماء المتمكنة وانما عليها الحروف فاشبهت
الحرف وبني لذلك لانه ما معلوم تقدم ان كل اسم بني فانه يبنى وان اختلف لغاته بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل
والمعنى فيبنى لذلك لشبه الحرف وبني لذلك لشبه ما اشبه الحرف وان اختلف جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى
ان نزال لشبهه بانزل بني ويجاز لشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب
مختلفة ثم قال ومنها الآن وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم علة بنا الآن لتضمنه حرف التعريف
والدليل انه فيه التعريف اذ ليس هو الذي دخلت عليه الالف واللام بل هي موضوعة في اول احواله بالالف
واللام وليس حكم لام التعريف ذلك فوجب ان يكون تعريفه بامر مقدر وهو تضمنه معنى لام التعريف وهذا
معنى كلامه في قوله وقد وقعت في اول احوالها بالالف واللام وعلة بنائها انها لما وقعت كذلك وهي معرفة
وجب ان يكون معرفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤه واما متى واني فعلة البنا فيهما والحجة في الشرط
والاستفهام جميعا وقوله متى للوقت المبهم لانك تستفهم بها لا تتحقق وقوعه كقولك متى جا زيد والاول متى
طلعت الشمس واذا بالعكس وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم ولم يجزموا ما اذا لم يكن كالشروط
في الابهام فاشبهت الاحيان اعضافا لاسيما على قول من يقول انها مضافة على التحقيق واما
ما بنيت فشبهها بالشرط اولا ولا افتضاها جملة بعدها كالمضاف اذا ما امس فهي متضمنة معنى لام التعريف عند
الحجازيين فبنيت لذلك واما بنو تميم فيعربونها فينبغي ان تقدر على مذهبهم معدولة عما فيه الالف واللام
والعدل

والعدل لا يوجب البنا فتكون اسما ممنوعا من الصرف وكذلك قط تبني لوجوه اما قط فبنيت اما لتضمنها معنى لام
التعريف لان معناها استغراق الزمان الماضي جميعه وهو معرف بعض المتقدمين في اما ان يقال لتضمنها معنى الحرف المضاف
اليه لانه معنى زمن المضي او يقال ان من لغاتها قط ساكن وهي موضوعة وضع الحرف وهذه شبهه لها من حيث المعنى
واللفظ فاجريت بمجراها كما قلنا في لدن بالنسبة الى لدا واما عوض فبنيت للعلتين المذكورتين في قط الا ان زمانها
مستقبل فان اريد ابدا فانها موضوعة للزمان المستقبل وهي بالمد احيت بان ابدا يدخله لام التعريف ولو كان
متضمنا لها لم يدخلها كما قلناه في امس وشبهه من المبنيات التي تضمنت معنى الحرف

المركبات قال

صاحب الكتاب هي على ضربين ضرب يقتضي تركيبه ان يبنى الاسمان معا الى اخره قال الشيخ انما لم يبن الاول
من اثني عشر لانهم جعلوا نونه كالمضاف مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما اشبهه ثم قال الاصل في العدد المنيف على العشرة
ان يعطف الثاني على الاول لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على الاول وكان قياس هذه كذلك فمزج الاسمان
كما ذكر الى تسعة عشر ولو لم يمزج غير ذلك لان العشرة ينادونها ليس فيها تعدد وما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها
فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر والدليل على الكثرة انه كل ما يتعلق به في ضمنه وحرف التعريف ولا اضافة لا يخلان
بالبنا اما حرف التعريف فمتفق على حكمه واما الاضافة فمذهب سيبويه انها لا تخل بالبناء نظرا الى قيام العلة فيمنع الاضافة
في حيث البنا قائم بعد الاضافة كما هو قبل الاضافة ومذهب الاخفش ان الثاني معرب لانه مضاف فنقل امر الاسمية
قياسا على اثنا في قولك اثنا عشر والفرق بينهما ان اثنا لما حذفت نونه وهو حكم من احكام الاضافة اعطي حكم المضاف لان
علة بنائه انما هي كونه صحيحا منزلة جز الكلمة فلما قدر مضافا والمضاف له حكم الاستقلال في الاعراب فاتت علة البنا فاجري
مجرى المضاف بخلاف الثاني في خمسة عشر فان علة بنائه تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف باق على حاله قبل الاضافة وبعدها
فلا يلزم من اعراب اثنا في اثني عشر اعراب عشر في خمسة عشرك فان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان احدهما كما ذكر اما
وجه البناء فلانه قبل النقل كان مبنيا فاجري بعد التسمية مجراه قبلها في الاعراب قياسا على ميم اذا سميت به وفيه ضمير في
البنا واما الاعراب فلانها كلمتان مزجتا وصيرتا واحدا وسمي بها فاجري مجرى ما هي كذلك من الاسما كمعدي كرب وينبغي
ان يجري فيه اللغات الثلاث التي في معدي كرب على ما يأتي فيا نها في فصل معدي كرب اما علة بنا الخاز باز فمشكل
ووجه اشكاله انه ان قدر مفردا فلا علة توجب البنا ولا يمكن تقديرها لانه ان قدر مركبا فلا علة يمكن تقديرها الا واو العطف
على ان يكون الاصل خاز وباز مزجا وصيرا واحدا كخمسة عشر ولا دليل على ذلك بخلاف خمسة عشر اذ دليله خمسة
وعشرة فاذا صح هذا التقدير فيه فليصح ولا قايل به وغاية ما يمكن ان يقال فيه انه في الاصل قصد فيه عطف احد
الاسمين وهذا التقدير وان كان مثلها كان يمكن ان يقدر واما في معدي كرب الا ان الاحكام في الثاني في خاز باز
والاعراب في معدي كرب دلت على المخالفة بين التقديرين فاذا كانت قواعد معلومة تقتضي احكاما مختلفة وجاز في الاحكام
مختلفة في الالفاظ جوز ان يقدر في كل واحد منها ما يجري على القواعد المعلومة وجب تقدير ذلك فيها لئلا يؤدي الى
ابطال ما علم صحته وهذا اقصى ما يمكن ان يقال في خاز باز واما بادي بدا وايدي سبا فاصله بادي بدا طرحت

الهمزة حتى يلا فصلا دينا مقصورة لجلوة الهمزة في باذي يا واسكنت حتى ضم الثاني الى الاول واما بادي
بدى فاصله بادي بدي اي مثل بديع وطرحت همزته فبقي بدي فحول بطرح الهمزة اي بطرحها وبدى والاسكان
الياء في الاسم الاول وهو بادي ان سبا فهما من القسم الثاني عند ظاهر تضمن ثانية معنى حرف فهو معرب وبنى لى مبني
كمعدي كرب وهو مشكل ايضا ووجه اشكاله انه في الاصل اسم معرب لم يطرأ عليه الا التخفيف والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل
انه معرب على اصله منصوب على الحال الا انهم سكنوا الياء في ايدي سبا وفي بادي بدا بعد تخفيف الهمزة تخفيفا لما جرت في
كلامهم كثير انصارك كما في ثماني كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها وكذلك قول الشاعر حتى يلاقي محمد ايسا في
فكون ذلك في المثلين لكان اقرب الى الصواب الا انهم حكموا بالبناء لما راوا اسكان الاول وهو في الوضع نصب ولما رأى صورة
التركيب ثم توجيهه انهم لما كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير حتى صار في قولهم ايدي سبا يفهم منه التفرق
من غير نظر الى معنى الايدي ومعنى سبا على التفصيل فلما صار جمعا يفهم منهما مع المقصود من غير نظر الى اجزائه صار كان
بمنزلة معدي كرب في دلالتهما على مدلولهما من غير نظر الى تفصيل اللفظين فاجرى مجراه لما صار في المعنى مثله واذا كانوا قد
فعلوا مثل ذلك في الجمل حتى اجريت مجرى المفردات لما فهم منها من غير تفصيل فاعربت اعراب المفرد وعدل بها عن حكم
الجمل فبنى اقرب الى ذلك وان كانت من احكام ثم اختلفت باختلاف المقصود منها الا ان الجامع بينهما في التشبيه انها
الفاظ متعددة فهم منها معنى مقصود من غير نظر الى مدلول كل مفرد حتى اجرى كل واحد من القبيلين مجرى المفرد فهذا
وجه المشابهة بينهما وحكم بادي بدا في العلة حكم ايدي سبا وان اختلف المدلولان في ان ذلك للتفرق وهذا للاولية واما
معدي كرب وبابه ففيه لغتان على ما ذكر اما اللغة الفصيحة فهي اعراب الثاني وجعل الاول معربا كالجزء ويكون غير
منصرف وعلته واضح ومعناها لفظا في جاء وصيرا والصلا دالا على معنى فالحق بالمفردات في كلامهم لانه اشبه بها من
المركبات قبل النقل كان لها حكم في الاعراب فبقي ذلك الحكم على حاله وهذا لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكم لان
وهو شبيه بالمفردات من حيث المعنى اذ مدلوله مفرد كما ان مدلول المفردات مفرد واللغة الثالثة انه لا يضيف الاول
الى الثاني وعلته انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان ذكر احدهما عقيب الاخر
وهو ضعيف من وجهين احدهما ان ما ذكره تشبيها لفظيا وما ذكر في اللغة شبه معنوي واعتباره اولى الثاني انهم
يقولون ساكنا في حال النصب فقالوا رايت معدي كرب ولو كان جاريا مجرى المضاف على التحقيق لوجب ان ينصب كما ينصب
المضاف اذا كان مثله في قولك رايت قاضي مصر واشبهه وما وجب التسكين دل على اعتباره التركيب دون اعتبار الاضافة
وهذه اللغة انقسم اصحابها قسمين فمنهم من منع الثاني الصرف وعلته كالعلة في اسكان الياء من معدي كرب وهو الاعتداد
بالتركيب والمزج لم يكن للاسكان وجه ثم اصحاب هذه اللغة انقسموا قسمين منهم من لا يصرف الثاني اعتدادا
بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان معدي كرب وهو وجه ثالث يضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس
بعد فصل الاضافة اذ التركيب في المضاف والمضاف اليه غير معتد به في باب منع الصرف

الكنايات

قال صاحب الكتاب ومنها كم وكذا وكيت وذيت للتكثير قال الشارح علة بناء كم الاستفهامية

ظاهرة

ظاهرة وهو تضمنها معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها بالاستفهامية لفظا واصلا ومعنى وهو كناية
العدد او لوضعها على حرفين كوضع الحروف او لانها متضمنة رب لتضمنها معنى الانشاء وهو في الغالب للحرف فكانت تضمنت
حرفا مقدرا او لذلك استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الانشائي ان لا يحتمل صدقا ولا كذبا بل النوع من الكلام يحقق
في النفس ليس له اعتبار من خارج بموافقة له فيسمى صدقا ولا بمخالفة فيسمى كذبا والخبر بخلافه النوع من الكلام في النفس ليس له
اعتبار من خارج لموافقة فيسمى صدقا ولا لمخالفة فيسمى كذبا فمثال الانشاء قم واضرب فانه تطلب تحقق لا يعتبر بامر من خارج
فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر بامر من خارج وهو تحقق النسبة اليه لا باعتبار النفس فان كانت
محققة سمي صدقا وان كانت منفية سمي كذبا واما كذا فعلة بنائها اما ان يقال تشبيهها بكم في معناها فالحقت بها واما لان
كاف التشبيه دخلت على ذا واستحالت كناية فبقيت على اصلها في البناء واما كيت وذيت فعلة بنائها انهما
كنايتان عن الجمل والجمل مبنية باعتبار الجملة فبنيت تشبيها لها بما كني بها عنه قال وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب
والخبرية مجرور ومجموع او مفرد انما كان تمييز الاستفهامية منصوبا مفردا لانه لمطلق العدد من غير نظر الى الكثرة والقلة فجعل
له تمييز مطابق للعدد المتوسط وهو احد عشر فلم يجعل لها القلة ولا الكثرة كتمييز الثلاثة والمائة فيكون حكما واما الخبرية
فجعل لها لما كانت للكثرة تمييز موافق لمميز عدد الكثرة وهو المائة والالف وهو مفرد مخفوض وجاز فيه الجمع بخلاف
لمعنى الكثرة اذ ليس في لفظ كم ما يشعر بخصوصية الكثرة المقصودة بخلاف المائة والالف فان فيهما ما يشعر فاستغنت عن الجمعية
قال وتقع في وجوهها مبتدأة لما اعرف قال ولا يقال ولا يقع الا صدر الكلام عند البصريين فلذلك
لم تقع فاعلا ولا على صفة بل لا بد منها تقديم العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه يختص تقديم المضاف عليها اما
لانه يتعذر تاخيره واما لان حرف الاستفهام ينسحب اليه فيصير الكلمتان للاستفهام فلم يبق الا ان يقع مبتدأة او مع
الفعل بعدها فالمشهور في ذلك ان تنظر الى ما وقع بعدها فان كان اسما اخبر عنها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم مالك
وشبهه وان لم يكن اسما هو خبر عنها وجب ان يكون ثم فعل فتنظر فان كان مسلطا على كم وجب ان يكون معمولا له
على حسب ذلك التسليط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربة ضربت زيدا وان لم يكن
مسلطا عليها فلا يخلو اما ان يكون مسلطا على ضميرها تسليط المفعول به اولا فان كان مثل ذلك فيه وجهان كمسألة زيد
ضربته مثاله كم رجلا ضربته الا انك اذا قدرته منصوبا وجب ان تقدر الناصب متأخرا عنها فتقول كم رجلا ضربت
ضربته لما تقدم من ان لها صدر الكلام وان لم يكن مسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان يكون مبتدأ كقولك كم رجل قائم
وكم رجلا جاءك وشبهه ثم مثل بالمبتدأ ثم مثل بعد مثاليه اخبرني الا انه لا ينبغي الا ما يصلح صفة للمبهم من ان
يكون خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان وكم غلاما لك ذاهب ثم مثل بالمفعول به وبالمضاف قال واذا فصل بين
الخبرية ومميزها انتصب قال وهو جاز الفصل بين كم ومميزها ولم يجز في مثل عشرين رجلا من حيث ان عشرين
رجلا الغرض فيه بين الذات اولا وانما جاز بعشرين التبيين بها خصوصية العدد فيها جميعا كانها شيء واحد الا ترى انك اذا
ما كان التمييز عنها بلفظ واحد لم تعدل عنه كقولهم رجل ورجلان ورجال وعشرون رجلا ... رجلين فكان رجلين

لا يفصل بين حروفه فكذلك عشرون وجاء الخلاف في كم فانها في الاصل وضعها للابهام وليست مع غيرها كعشرين
مع خمسة الا ترى انك لو قلت كم رجلا لم يتبين به خصوصية العدد فضعف ظهور الفرق بين الناس والمختار النصب
عند الفصل لانه في التقدير المختار مضاف اليه والفصل بين المضاف والمضاف اليه ضعيف ولما ضعف لم يكن مضافا
اليه نقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب وقد جاء الجر مع الفصل اما على جواز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه واما ان يكون مجرورا باضمار من قال وشبه كم غيره كأي الى اخره قال رضه انما ذكر هذا الفصل ليعرف
ان غيره ومثله وشبههما مما لا يتعرف بالاضافة يصح ان يقع مميزا لكم كما صح ان يقع مجرورا لرب وينشد بيت
الفرزدق كم عمة اي الرفع والنصب كما ذكر والجر وكذلك والرفع على معنى كم مرة اوكم من عمة لك حلبت علي
على عشاري فكم منصوب على الظرف لحلبت او على المصدر ان جعلنا المرات للحلبات لحلبت ايضا فتقديره على الاول
حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في المعنى بين ان يقدر استفهاما او خبرا اذ معناه
في الخبر كثيرا من الازمان عماتك وخالاتك حلبت لي اي كانوا خدما في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان معناه
اخبرني اي عدد من الازمان ومن الحلبات عمة لك وخالة حلبت على عشاري اي ذلك كثير لا اعرف عدده
فاخبرني بعدده وهذا المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء وقوله تقديره كم مرة حلبت علي عماتك
ان اراد به تحقيق الاعراب لم يستقم لان عماتك فيه قدر فاعل وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ولا يتقدم الفاعل
على فعله وان اراد به تبيين المعنى وايضاحه فهو مستقيم لان عماتك حلبت وحلبت عماتك سواء قال والخبرية
مضافة الى مميزها اي لفظ فتقدير الاضافة هو الوجه ولا يلزم من اضمار الجار … ما … اظهار الجار
في كثير من كلامهم وهي مع … عليها وهذا القول كقول من يقول … في زيد فغلطه … حرف الجر
المقدر في المعنى عاملا لان هذا يقدر الاسم … بابا … التقدير وكذلك من … ذلك ومن اصناف الاسم
المثنى قال الشيخ هذا الحد هو الذي يستقيم لحد المثنى واذا اخذنا التثنية فانه هو الحاق الاسم
زيادة في اخره … وليس … ضم شيء الى مثله في حد المثنى … لو قلت زيد وزيد فهذا ضم شيء الى مثله و
ليس بمثنى وقوله … على ان ضم واحد … جنسه المسمى بذلك الاسم كقولك في رجل رجلان وهل
يجوز ان ياخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر
جوازه شاذا واكثر الاستعمال خلافه وقالوا زيدان وعمران في الاسماء الاعلام وان كانت باعتبار مسمياتها كالاسماء المشتركة
لانها لم يسم بها باعتبار امر جامع من مسمياتها وهذا مما يقوي قول من يقول … الاسم المشترك يثنى وان اختلف
مدلوله والجواب انها انما تثنى بعد ان اخطر المتكلم المسميات بزيد بباله وقدر انتفاء العلمية منها فصارت كانها اسماء
اجناس كرجل باعتبار … فثناها كما يثنى رجل بعد ان قدرها مثلا وهذا المعنى هو الذي جوز ان يقال الزيد
والزيد فلان ولولا تقديرها نكرة لم يستقم … ومهما قدرت نكرة تحقق … مشتركة في امر مقدر وهو كونه
مسمى بزيد فان قيل اذا كانت تثنيتها … ونحوها باللام وذلك شاذ فليكن تثنيتها ايضا شاذا وليس
شاذ

ليس م

وليس بشاذ فالجواب دل على انه ليس مثله في باب … عرف … استعمال على خلاف
ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله على ما وضع له في كل موضع فجعلناه بهذا التقدير اخراج له عن اصل الوضع … لانه يمكن
واما زيدان فلا يمكن استعماله على ان تثنيته باقية على علميته فلا يلزم من شذوذ ما يكون جاريا على اصله شذوذ ما لا يكون جاريا
على اصله قوله والنون عوضا من الحركة والتنوين هو مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض من التنوين
ويستدلون بقولك … فهذا يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فثباتها
يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع فاذا قلت رجلان
كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا واذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة واذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من
التنوين قال وخرج نحو اذا المثنى منقوص … بالمنقوص ما اخره الف وهذا غريب في الاصطلاح وانما المنقوص
في الاصطلاح ما نقص من اخره حرف كقاض وعصا وما نقص بعض الاعراب كقاض واما اطلاق المنقوص بجملته على ما اخره الف
خاصة فليس بمعروف قال ولا يخلو المنقوص اي المقصور على اصطلاحه من ان يكون في …
الف او لا تخلو من ان تكون بدلا … او غيره فان كان بدلا … وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها لوقوع الالف بعدها
والواو والياء لا يعلان اذا وقعا قبل الالف كقولك غزوا ودميا اما كراهة اجتماع الاعلال وكراهة اللبس في الاصل
وحمل الثلاثي عليه واذا لم تعل وجب ان يبقى على الاصل فيقول … ورحيان وان جهل اصلها نظر الى الامالة
كما ذكر وان كانت فوق الثلاثة لم تقلب الا ياء وانما قلبت ياء فيما اصله واو لانها في الاصل … فعلى … بها ذلك فاجريت
… عليها كقولهم اغزيت واستغزيت واما استثقالا فيما كثرت حروفه فابدلوا منها ياء لخفتها واما مذروان فلان التثنية
فيه لازمة … ووجه اعتراضه انه اسم رباعي جاءت فيه الواو رابعة ولم تقلب ياء وجوابه ان مذروان لا يقال في مفرده مذرى
ان عللنا بالوجه الاول فليس من … الفا محففة عن واو حتى تبدل عن الالف … بل هي لم تبدل واو اللزوم التثنية وان عللنا
بالثاني قالوا ولم تقع متطرفة لان التثنية لازمة فلا تقع متطرفة ولذلك شبهها بالواو الواقعة في حقاوة قال
وما كان همزة اي الاصل ثم ذكر في اخر الفصل … حلبت واو … والباقية في … ان لا تقلب نحو
الباب الى البواقي الا … وقد اخبر القلب … ان لانه لا … البقا والقلب ضعيف جدا والقلب
في الثانية اوجه منه في … والقلب في الثالثة اظهر منه في الثانية وانما كان القلب ضعيفا في … لانها همزة اصلية لم
… ما يوجب تغيرها وكان … على حالها اولى والثانية ليست همزة اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي وان القلب
اظهر لفوات اصلية الهمزة وفوات الاصل المنقلبة عنه الهمزة واما الرابع وهو حمراء وصحراء فانما اوجبوا فيه القلب
الفرق بين همزة التانيث وغيرها وكانت اولى بالقلب اذ لا اصل لها ولا عن اصل ولا شبه بالاصل وقلبت
واوا اما لانه الذي يثبت لهذه … وان اختلف العلل … لانها عن همزة والواو اقرب اليها … كلها
في الثقل واما كراهة … الى ما بين الالف لو قالوا حمرايين واما … المقصور باحمر
فيها والتي … الالف قبلها لم تقلب هاهنا ذلك القلب لان التقليب … الواجب والجائز … ما كان … استثقال

اجراهم

وليس المراد بالاصل … [illegible] … والقلب م

ملحق بين الفتيت واما الاسعاء اها بين الغيت ولم يوجد في هذه شيء من ذلك ثم قد يخفف الهمزة على ما
يأتي من تخفيف الهمزة وليس من هذا الباب **قوله** وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين ليبه
اخره **قال** الشيخ تثنية الجمع قليل وسبب قلته ان من حق ما يعطى ما يعطى التثنية والجمع ذلك
التثنية صار لكن قد يحتاج في بعض المواضع ما يحتاج الى ذكر الجمع مثل قوله كالشباة العارية بين التميمين فلذلك
يستحسن مثل ذلك فانه لا يمكن التعبير بمحض الجمع بخلاف قولك عندي رجلان فانه ضعيف **قوله** ويجعل
من ثنائي على لفظ الجمع اذا كان متصلين لفظا يعني اذا اتصل التعبير عن اثنين في المعنى مضافين الى التثنيتين
وهو ما تتصل التثنية على المعنى وعبر عن المضاف بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى وسببه كراهة اجتماع لفظ التثنية
فيما كان اتصالها لفظا ومعنى فعل ذلك تقول اضربه رؤوسهما ولا فرق بين ان يكون الاول متحدا انه كل واحد
منهما او متعدد اخلافا لك تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كل واحد منهما وذلك الكوفيون شرطنا لاخ
يكون شهول متحدا لكل واحد منهما كقوله فقد صغت قلوبكما وهو مردود لقوله فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما
فبطلت شرطية الاتحاد وقال ظهراهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا ولا يصل على تغيير قوله هذا وضع الجمع موضع
التثنية وهو اشارة الى حكم الفصل وهو قوله ظهور الترسين في قوله ولا يصل يعني لفظ المثنى للدلالة على الاثنين على العباس
متصلين وهو قوله ظهراهما ثم بين ان الشرط الاتصال لاامتناع افرادهما وعلى انهما لما فقد الاتصال **قوله**
ومن اصناف الاسم المجموع **قال** الشيخ لما كان غرضه الدلالة على بيان لفظ السالم المذكر لاختلاف
اخره بالحروف لاختلاف العوامل لم يمكنه حد الجموع المكسر معه لاختلافهما في هذا المعنى فجعل لكل واحد على حدة ثم حد
الجموع السالم المذكر على نحو حد التثنية وذكر السالم المؤنث بالالف والتاء لبيان ما يعم عموم السالم فيما ذكر واستغنى عن
ان يعيد لفظا احصر للمكسر السالم اذ لفظه فيه تنبيه فالذي بالواو والنون لم يعلم في اعلامه وصفاته اراد
بعض اعلامه وبعض صفاته والا فلا يستقيم التعميم فان طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وبعض اعلام من يعقل
واحمر وعلامة وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون وانما يجمع بالواو والنون كل مذكر علم يعقل او صفة
لمذكر يعقل ليست افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مؤنثة جارية على المذكر ولا مذكر يجري على المؤنث الا ما شذ من
اللاتي ذكره وما العلة نوع من غيره **قوله** والذي بالالف والتاء للمؤنث في اسمائه وصفاته يريد بعض صفاته
وهو كل صفة ليست فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مذكر يجري على المؤنث كطالق وجريح كانه استغنى عن بيان ذلك
ههنا بتفاصيله سيأتي في الباب ثم **قال** والذي نعم من يعلم وغيرهم في اسمائهم وصفاتهم يعني **وقوله**
في اسمائهم وصفاتهم يريد في بعض الصفات اذ بعضها لا يجمع الا صحيحا لمكرم ومكرم على ما سيأتي وحكم الزيادتين لحكمهما في
مسلمان على ما تقدم وقد اجرى المؤنث على المذكر في التسوية ايضا اي جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له
على المذكر حيث جعل علامة الخفض والنصب الياء كراهة ان يكون المؤنث على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف
لانه زيد في اخره حروف علامة مع بقاء صيغته فاشبه التثنية فاعرب كاعرابها وانما اعرب المثنى بالحروف لانه فيهما سواء على

ماتقدم

ماتقدم **قال** وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه التاء **قال** الشيخ وقوله عيرات في جمع عير
انما يكون على لغة هذيل لانه معتل العين فكذلك البيت والمتحرك فيها اعتلت عينه من افعل كراهة الضمة على الواو و
الياء فلا يقولون عود واعود ولا ذيل واذيل الا ما شذ والمتحرك في الواو دون الياء من فعول كراهة الضمتين
والواوين فلا يقولون قوس الا ما شذ ولم يكره في الياء لفقدان احد الواوين وخفتها بالسكون بعدها ومنهم
من يكسر ولا في مثل ذلك كراهة الضمتين والواو وفعول عيون وشيوخ وافعل من المعتل اللام يجب ان يكون مثال قاض
فيصير لفظه على لفظ اخر في الرفع والجر واعلاله في النصب لانه لو بقي لادى الى طواو ياء قبلها ضمة وليس من لغتهم فبدل
الضمة كسرة فيجتمع ساكنان حرف العلة والتنوين فحذف لالتقاء الساكنين فيصير كما ذكر كقولك ادل وايد وانت ادليا
وايديا وفعول من المعتل اللام تبدل فيه الضمة كسرة لشبهه بما في اخره علة قبلها ضمة كقولك دلي ودمي لان اصله دلوو فقلبت
الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى ياء ثم ادغمت فيما بعدها فاستوى ان كانت واوا او ياء على اصل الاصلال الذي سيأتي وقد جاء
الضمة في مثله باقية فيما كان من فعلات الواو ومثل قولهم نحو وجاء في الياء نادرا قالوا فتو ويجوز كسر الفاء في المعتل كقولك دلي
وقوله وحجة كراهة الكسرة بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وقولهم قسي جمع قوس جمع على فعول فيكون قووس فاكرهوا اجتماع
الضمتين والواوين فاخروا الواو الى موضع اللام فصار قسو فعلوا فيه ما فعلوا في دلي فصار قسي فلذلك قال كانه
جمع قسو في التقدير كما ذكرناه **وقوله** ويجمع على افعل كاءم وهو نظير اكم معناه ان ادم وزنه افعل فيكون اصله
ااوم او وجب قلب الهمزة الثانية الفا مثلها في ادم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها في ادل لان الواو تنقلب بالكسرة ثم تسكن
لاستثقال الضمة والكسرة عليها مثلها في قاض فيجتمع ساكنان فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير ءام وزنه افع بفتحها
في الرفع والجر ءام وتقول في النصب ءاميا فتثبت الياء لانكسار ما قبلها مثلها في رايت غازيا **قوله** واما الخامس فلا يكسر
الا على استكراه لانه مستثقل في مفرده فاذا جمع زاد استثقالا ان بقيت حروفه او اخل به ان حذف منها فان كسر على
استكراه وجب الحذف وقياسه ان يحذف الخامس لانه حصل به الثقل فيقال فرازد وجحامر وقياس من قال جحيمر
وفي برزق لسفيرجل فرازق وجحارش **قال** وما كان زيادته ثالثة مدة فله ستة ابنية في الجمع احد عشر مثالا جرى في
هذا الفصل كالفصول الاول لاشتراك الصيغ في الابنية المذكورة وهذا لا يكون الا في خمسة امثلة لان المدة اما الف
او واو او ياء فالالف لا يكون قبلها الا فتحة فتبقى اول الكلمة يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا فهذه ثلثة وان كانت
المدة واوا فلا يكون قبلها الا ضمة **وقوله** لا يكون الا مفتوحا لان الكسر ليس من ابنيتهم والضم من ابنية الجموع
الا ما شذ في نحو سدوس للطيلسان الاخضر وقد رواه الاصمعي بالضم **قوله** ولا يجمع على افعل تخصيصا له بالمؤنث
وبقي ان امكنا من السؤال **قال** وان كان المدة ياء فلا يكون قبلها الا الكسرة **وقوله** مفتوح والضم والكسر ليس من
ابنيتهم اذ فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم فبقي انها خمسة ولم يجيء فعل في المضاعف والمعتل اللام كانهم كرهوا ان يأتوا
بالمثلين اللذين فيه بين ليس وثقل لانهم اذا ادغموا لم يعرف كونه فعلا او فعلا وان اظهروا استثقل النطق بالمثلين
وقد جاء قليلا على فعل مفكوكا اذ عامة قالوا سرير وسرر فاما المعتل اللام فكرهوا البتة لما يؤدي اليه من الاعلال

لانه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة وقبلها ضمة فاذا ادى اليه قلبوا الضمة كسرة فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا
في النصب فعلا فيؤدي الى ما ليس من ابنية اسمائهم وقد جاء فعل قليلا قالوا اذؤب وذئب واما المؤنث فظاهر قال
وللصفات تسعة امثلة منها افعال ولم يذكر ههنا في الامثلة وموضعها بعد اعلا فينبغي ان يكون بعده واصدقاه اوفى به ويجمع جمع التصحيح
لوجود شرايط واما فعيل فبابه ما ذكر ولا يجمع جمع التصحيح لان فعيلا يكون بمعنى فاعل وكانهم ارادوا ان يجعلوا بينهما فرقا
فجمعوا احدهما جمع السلامة والآخر جمع التكسير وكان ذلك اولى بالسلامة لانه الاصل وفعيل بمعنى مفعول ليس اصلا فلما
لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالالف والتاء لكونه فرعا عليه في الجمع وقولهما له امثلة وعد فعلاء وفعلا عند غيره لا يكون
جمع فعيلة انما هي جمع فعيل وقولهم خلفاء ظاهر فيما ذكره غيره بزعم انه قيل خليف وخليفة وان خلفاء جمع خليف وخلائف
جمع خليفة وكذا احتمل خلفاء ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل اصلا في جمع فعيلة عليه اذ لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمال بل
لا بد من ثبت قال وما كان على فاعل اسما في آخره لما كان هذا الوزن غير جار كثير عشرة ابنية افواعل و
للصفة ثمانية وقع في بعض النسخ تسعة وعد منها فعل ومثل بقولها وليس ببعيد عن الصواب فانه قيل هو قاتل ففعال
افعال وفعل ذكى وفي [illegible] نحو فوارس وهوالك ونواكس فاما فوارس فالذي حسن منه التفادي بينه وبين المؤنث لانهم لا
يقولون امراة فارسة واما هوالك فجائز مثل هالك في الهوالك وهو مثال كثير انما يخرج عن القياس واما نواكس
فللضرورة فلا اعتداد به ويكون في فاعل اذا كان لما لا يعقل ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول في جمل ذكور فوارس
ويسوغ ان يجمع فيما لا يعقل من المذكر مجرى المؤنث فيما يعقل تارة مفردا وتارة في صفاته واجبات وصواهل
ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل اجريت ذلك المجرى الا ترى ان افعل مذكر فعلى لا يجمع على فعل وفعل في مؤنثه يجمع
على فعل وقالوا ايضا ايام اخر واخر جمع آخر لانه لليوم ولكنه لما كان فيما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث على ما ذكر و
يستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه لان العرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمها
كحائض وحامل قال ولا اسم ما آخره الف تانيث رابعة ثم مثل بصحارى واناث وفي نسخة تنبيه ان يمثل
بالرابعة لان المفرد مثال والجمع مثالان يعني التركيب اربعة ومعروفا في دفري وللصفة اربعة امثلة ثم ذكر فعالى
وفعلاء وفعل وفعل ليس بعام وانما يجمع على فعل فعلاء افعل وعلى الفعلى فعالى افعل ثم قال وفعالى دفريات بينهما على
انه جار فيه التصحيح الا فعلاء افعل وسببه ان افعل فعلاء موافق لافعل فعلى في اللفظ فارادوا ان يفرقوا بينهما في الجمع فجمعوا
افعل فعلى بالواو والنون فامتنع ان يجمع افعل فعلاء فرقا بينهما فلذلك جاز في فعلى افعل الفعليات حملا على ما ذكر
ولم يجز في فعلاء افعل فعلاوات لامتناع التصحيح فيما ذكر ثم اعترض بالخضراوات فاجاب عنها بعلتها حتى لا يذكر
الموصوف قبلها فصارت مثل صحراء فاجرى مجراها قال واذا كانت الالف خامسة لم يجمع الا مصححا لانه اذا
كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلان يكرهوا التكسير في المؤنث اولى قال ولا فعل اذا كان اسما في الواحد
افاعل ايضا نظيره قال الشرح وللصفة ثلثة امثلة جمع من امثلة الصفات وفعل وفعلان مختص بافعل الذي
مؤنثه فعلاء وافاعل مختص بافعل الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه فعلى وقوله وانما يجمع بافاعل افعل الذي مؤنثه فعلى
لا

لا يكون فانه يقال فعل وفعلان وقد توهم انهما مطلقان وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو والنون دون
افعل من اض وقد ذكر ذلك ثم اورد قول الشاعر اتاني وعيد الحوص والبيت كالاعتراض على الفعل فانه ان كان احوص
صفة فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احاوص فقال هو منظور فيه الى الوصفية لا الاصلية فجمع جمعها فعيل وحوص
والى لا سمية العارضة بالعلمية فجمع جمعها فقيل احاوص فهذا معنى قوله منظور فيه الى جانبي الوصفية والاسمية وكل ثلاثي
فيه زيادة للالحاق بالرباعي الى آخره حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمع الرباعي كقولك جدول وجداول وحكم ما فيه زيادة غير
ملحق يكون بها مماثلا للرباعي لكن يجمع جمعه كاجدل واجادل في كونه غير ملحق احترازا من نحو فاعل وفعول وفعيل و
اشباهها فان له جمعا مخصوصا على ما تقدم وحكم الرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ان يثبت في جمع موضع الا انه تقلب ياء
ان لم يكن اياها نكسرة ما قبلها كقولك سرداح وسراديح وما كان من الثلاثي ملحقا فحكمه كذلك كقولك مرباح ومراحيج
وكذلك ما كانت فيه زيادة يكون بها موافقا لذلك المثال وان لم يكن للالحاق كمصباح ومصابيح وقوله في هذا وكذلك ما
كانت فيه من ذلك زيادة غير حرف غير مستقيم ولا فرق بين ان يكون ملحقا او غير ملحق وبيان ذلك ان الملحق لا
يمكن ان يكون فيها الا ثمانية لان الاول موضع حركة والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركة والرابع هو نفس الحرف المد واللين
الذي الكلام فيه في المثال مع ثبوته والخامس حرف الاعراب وهو موضع حركة فلم يبق الا الثانية واذا تعين لتقدير حرف المد و
ملحقه حكم الصحيح بدليل قولك طومار وطوامير ودبماس ودواميس وساباط وسوابيط فلا معنى للاعتراض بقوله غير
ملحق لما ثبت ان الملحق وغيرها سواء ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم عين واحدة منه بالتاء فان مثل محالف فيه فالاكثر
الناس على انه اسم مفرد وضع باداء الجمع والذي يدل عليه افراد صفته وضمائره وانما يكثر ذلك في الاشياء المخلوقة يعني الاول
سميت بذلك باعتبار خلقته اصلية لا باعتبار صنعة من ذلك دقيق ثم اورد نحو سفين واشباهها على وجه الشذوذ عكس
تمر وتمرة كما اي ما فيه تاء الجمع وما حذفت منه للمفرد وهو عكس تمرة ثم قال وقد يجيء الجمع مبنيا على غيره والصلة
نحو اراهط لان فاعل ليس من ابنية فعل واباطيل ليس من ابنية فاعل واحاديث ليس من ابنية فعيل واعاريض ليس من
ابنية فعول واهال على فعالى زادوا وفتحوا اللام فعلت كما فعلت ما جاز وذلك يجري مجراه وليال مثل قال الله تعالى
سيروا فيها ليالي وليس في المفرد يا بعد اللام الثانية تدل على انها للالحاق والممكن ان تقدم قال ويجمع الجمع
يعني انه قد يجيء الا على انه يطرد قياسا ولكنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف وبالياء وان كان الجمع لا يثبت
الا بالسماع ثم ذكر من ذلك امثلة ويقع الاسم على الجمع لم يكسر عليه واحده قال هذا فيه خلاف والصحيح ما ذكره لان الجمع
انما يثبت كونه صيغة جمع اذا كثرت جمعا فاما ما لا فيه نادر استعمالها جمعا فلا يثبت كونها جموعا والذي يدل على انها ليست
بجمع تصغيرها على صيغها ولو كان جمعا لم يجز ذلك فيها قال ويحمل الشيء على غيره في قولهم مرضى ومراضي ومعنى فاعل
فعيله ان لا يجمع على فعلى وانما يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ولكن لما كان وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار انه اجريت
مجراه واجرى هلكى واشبهه مجرى مرضى وقوله علت على قتل وجرحى وعقرى ولدغى لانها مثلها قال الذي
يجمع على فعلى وقوله ايامى ويتامى محمول على وجاعي وحبالي يريد انه وجعا وحبلى جمعا على فعالى تشبيها للفعل

المذكر والمؤنث

فعلان لانها شذ كان كثير الكلام صد وصديان وغرث وغرثان وعطش وعطشان وكذا كان فعلان يجمع على فعالى حمل عليه لموافقته ومن فعل جمعه يجمع مع موافقته في معنى الآفة دلالة على وسامى حالا على وجاعى لتقارب ما بينهما من الوزن لان فيعلا وفعيلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة يا تحمل عليه مع موافقتهما في كونها انه والمحذوف يرد عند التكسير ولم يمثل الا بالمحذوف اللام لانه كثير وغيرها نادر كقولهم شيه ولوجه ايضا العلل اساه ومن اصناف الاسم المذكر والمؤنث قال صاحب الكتاب المذكر ما خلا من العلامات الثلاث ليلى اخره قال الشيخ يعني ما خلا لفظا او تقديرا لانه سيبين ان يكون مونثا لفظا وتقديرا فان لم يكن المذكر كذلك رجع المونث المقدر مذكرا والتقدير مخصوص بالتا على ما يأتي والياء لا يكون للتانيث في الاسماء الا في هذي عند بعضهم وبعضهم لا يثبت اليا ويزعم ان هذا بكمالها صيغة موضوعة للتانيث كهند وبعضهم يزيد في علامات التانيث الها موضع قولهم اليا نظرا الى قولهم هذه فيقول التا والالف والها وهذا التا ليست بها وان انقلبت هاء في الوقف في اللغة الفصيحة ولذلك تقول الكوفيون ها التانيث لانه تثبت السلف هاؤها تا في الوصل اجماعا وقبلها في الوقف هاء انما كان فرقا بينها وبين تا الفعل والوقف محل التغيير وايضا فان تا الفعل للتانيث وهي محمولة عليها فهي اذن تا قال والتانيث على ضربين حقيقي على ما فسره وغير حقيقي كتانيث الظلمة في الفعل فمثل عمو تانيث بتا لفظية ودما مقدرة على ما سيأتي ذكره ثم ذكر احكام الفعل اذا اسند الى المونث عند تقسيمه الحقيقي على غيره والفعل اذا اسند الى ظاهر المونث فالصحيح اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي لا بد له من علامة التانيث وقع فصل او لم يقع الا في نحو ردية ويجوز غير الفعل ومنه قول لقد ولد الاخيطل ام سو وغير الحقيقي انت مخير في الفعل بين اثبات التا وتركها وقع فصل او لم يقع وقد جا القران بذلك كله وقول النحويين ان اثبات التا مع عدم الفصل احسن ليس بسديد لان الاجماع على تحاشي وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستويان فاذا اسند الى الضمير المونث استوى الحقيقي وغير الحقيقي في لزوم العلامة متصل هند قامت والشمس طلعت اما في الحقيقي فواضح واما غير الحقيقي فلان مورديها ان تاتانيث انما جي بها ليدل على ان الفاعل مونث فاذا اسند الى الظاهر والظاهر نفسه يدل على التانيث فاستغني عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الا بعض من انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون الفعل له اكثر من كونه ظاهرا مستقلا لاحتمال انه اذا تاخر اعلم انه فاعل برفع واذا لم يتاخر وكان مضمرا لعدم تقدم من وغير من المذكورات فلا يعلم هل هو للمذكر او للمونث الاعراض هو انه اذا كان مضمرا ما يكون مستترا لجعل له لفظ عليه بخلاف الظاهر ثم حال اخواته في الاضمار عليه وقوله الارض ابقل ابقالها متاول يريد ان ارضا في موضع ما جرى مجرى موضع قال والتانيث والتقدير الخ قال الشيخ يعني ان تا التانيث تكون في الاسم مونثا بها تقديرا وانما حكم بذلك لما استقر الاتيان بها في كل مصغر ليلا في حلم ان مراده اذ لو لم يكن مراد لم يحز الاتيان بها لان التصغير لا يرد شيا لم يكن ولما ثبت في الثلاثي علم ان الرباعي مثلا ذاتا منع منه ما نعه وهو زيادة الحرف الرابع ولذلك حكم بان التا مقدرة في الجميع وان كانت في الثلاثي اوضح وان ما تحوله ويظهر امرها بالاسناد في الثلاث فغير مستقيم لانه اذا اراد ظهوران الاسم مونث فهذا يظهر بامرها كثيرة في غير الاسناد من الصفة وعود الضمائر وبعض الجموع وغير ذلك وان اراد يظهر امر التا بانها مقدرة فغير مستقيم اذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك وكانه قصد الى

ان

ان التا في الاسما القياسية محمولة على التا التي في الفعل والتا التي في الفعل بالنظر الى الاصل منها دلالة على التا التي في الاسماء المونثة الى الاصل لان التا في الاسما اصلها ان تكون في الصفات فرقا بين المذكر والمونث والا في الصفات في الموضع الذي يدخل التا في الافعال كقولك قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة ولذلك قالوا حايض لما لم يقصدوا معنى الفعل فاذا قصدوا معنى الفعل قالوا حايضة فهذا وجه ذكر الاسماء في دلالته على التا خصوصيته دون ما يدل على التانيث لان بعضها وان دل على كونه مونثا ليست فيه دلالة على كون المونث فيها تا مقدرة وانما خص التا بالتقدير دون الالف لانها التي يثبت ردها في التاذي واذنيه ولم يثبت رد الالف فلا ينبغي ان تقدر قال ودخولها على وجوه الفرق بين المذكر والمونث في الصفة اي الفرق اكثر ما يدخل التا للفرق بين المذكر والمونث الصفات كما ذكر ومن قياس الافعال فيه بنية المستثناة وقايل فيه تحتاج فيه الى السماع وسوف ينبه على وجه كما ذكر قال ونحو هذه الاوجه انما يدخل للتانيث تشبيه التانيث فهي لا قل والاغلب للتفرقة اي للفصل وفي الرابع للمبالغة وفي الخامس والحج والعجمية والنسبة والتعويض يعني انه كان اعجميا فيكون دالة على العجمة والتعويض يعني انه عوض عن التا فالتا مونثة قوله والكثير منها ان يجي منفصلا يعني انه تقدر وجودها كالعدم في الاحكام التي تثبت في الاسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم المنصرف في احكام الطرف قوله وقد بنى عليه الكلمة يعني يجعل معها كما جزي منها حتى يكون ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه احكام الطرف ومن هذا القبيل قولهم حبايه وعطانه في التا وحلاوه وشقاوه في الواو وكان القياس ان يكون موضع التا والواو وهمزة قال وقولهم حالة في جمع حال يعني جماعة يعني انه عليه التا ليست بمعنى اخر غير ما تقدم ولكنها فيها شابة قولك ضاربة وكما كان ضاربة يجوز جريه على كل جماعة صح ان يكون حالة تجرى على الجمع ايضا الا ان في حالة من الدلالة على الجمعية ما لا يجد في ضاربة وسببه كثرة استعمال الجماعة محذوف موصوفه ولم يكن ضاربة ولو كثر ضاربة هذه الكثرة باعتبار الجمع محذوف موصوفه لكان مثله ومن ذلك البصرية والكوفية وهذا اظهر في انه في باب ضارب وضاربة لانه ليس في الدلالة على الجمعية لبغاله لكونه دونه في الكثرة ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال الله تعالى فمنها ركوبهم وقرئ ركوبتهم وهو موضع الاستشهاد وقد يقال حلوبة وحلوب ومخلوبة للواحد وحلوب للجمع فليس هذا من باب الحلوبة المتقدمة لان تلك الجماعة فهو باب نعالية وهذا المفرد فهو من باب تمرة قال والبصريين في نحو طامث وحايض مذهبان الى اخره قال مذهب الخليل انه على معنى النسب وما كان على معنى النسب فسبيله ان ياتي بغير تا كقولهم لابن وتامر لان ذلك منسوب اليها لا على معنى حدوثه حتى يدخل التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس حملا على الفعل على ما تقدم فاذا لم يقصد جريها على الفعل وقصد ذلك المعنى المجرد منسوبا الى من قام به لم يونث بالتا فلذلك قال الخليل على معنى النسب واشير الى هذا وقال سيبويه انه متاول بانه انسان اوشي حايض وما ذكره الخليل احسن لانه راجع الى معنى يقتضي حذف التا واتفاقهم على انه انما يلزم في الصفة الثابتة دون الجارية دليل على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان الصحيح تاويله بانه شي لجرت في الحدوث وغيره على السواء وقال الكوفيون انما ذلك لانه لا اشتراك بينه وبين المذكر حاجت للتفرقة فلا حاجة اليها وقد رد ذلك باموراحدها انه لو كان كذلك لوجب ان يقول ناقة ضامر لعدم الاشتراك فيه لان ناقة ضامرة لفقوباقة ضامر فيحصل التفرقة ومنها التي اشار اليه في الكتاب وهو انه لا يلزمهم الا ان يقولوا وهم انما عللوا نحو حايض وطامث الثاني

انه لو كان كذلك لوجب ان يقال امراة مرضع لانه لا ثالث بينه وبين المذكر فلا يقال امراة مرضعة دل على فساد
التعليل ولا يلزمهم ايضا الامر في احد ... لانهم انما جاوا بجوازا لا موجبا وحق لمن يقول مرضع كذلك الثاني انهم لما
عللوا الواقع في كلام العرب بنحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم التعميم الثالث انه قيل لو كان ما ذكر من نحو
صحيحا لجاز لمن يقول هند حائض اذ لا ثالث بينه وبين المذكر وهذا ايضا لا يلزمهم لانهم لم يجعلوا في الاسماء فضلا عن الافعال
واذا لم يرد عليهم بعض الاسماء لان يرد عليهم الافعال اولى قال ـــــ ويستوي المذكر والمؤنث في فعيل قال
الشيخ هذا الفصل راجع الى السماع واشتراطه جريه على المؤنث قصدا الى الايضاح في كونه للمؤنث ليحصل الفرق بينه
وبين المؤنث بغير التاء جريه عليه ثم قال وشبه به ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيلا قد يحذف منه التاء وهو بمعنى مفعول
شبه به فعيل وان كان بمعنى فاعل لموافقته في اللفظ وقيل ان قريب ههنا ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز
تذكيرها حملا على لفظ اخر في معناها فالرحمة بمعنى الرحم والتذكير في قوله فمن شاء ذكر بمعنى الذكر والملحفة جديد فالكوفيون
يزعمون انه بمعنى مفعول وان جديد بمعنى مجدود اي مقطوع فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد
فهو تتم ان جديدا من جد فهو جديد وانما هو من جدوث وليس بقوي لان دعواهم ان هذا التي فرع على جد فهو جديد
لا دليل عليه قال ـــــ وتانيث الجمع ليس بحقيقي سواء كان مفرده تانيث حقيقي او لا لان التانيث الحقيقي
انما يعتبر عند الافراد وانما في الجمع لم يقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك جاز التانيث
والتذكير لجريه على المؤنث غير الحقيقي فاذا اسند الى ضمير الجمع فان كان مذكرا يعقل اختص بضميره وعلامته لا يشركه
غيره فيها وجاز لمن يأتي معه بضمير المفرد المؤنث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل او مؤنث مطلقا كنت فيه بالخيار
بين ضمير المفرد المؤنث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات كما جرى في الافعال فيقال الرجال ضربوا وضربت ولا
يقال ضربن والنساء والايام فعلت وفعلن والاعور فعلوا والجمال الضاربة في الضارب وان لم يكن للفاعل نحو الرجال
ضربتهم وضربتها واكرمتها واكرمتهن والافصح في الثانية اكثر منهم وعن الاخفش ان الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون
وخمس عشرة خلت على سبيل الجواز لا الوجوب ووجهه انك اذا قلت خمس خلون فاصله خمس ليال خلون فالليالي
المقصودة بالذكر فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع لتناسبها واذا قلت خمس عشرة خلت فاصله ليلة فرجع الضمير
الى ليلة مفردها كما يرجع الى الليالي جمعا لكونها المقصود ثم حملوا الجموع على تقدير الاعداد وان لم يذكر نظرا الى
المعنى فقالوا الاجذاع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فيثبت على حاله مع تقدير الفاظ العدد وكانك قلت ثلاثة اجذاع
ادنى من العشرة واذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز فيه مفرد وكانك قلت ثلاث عشر جذعا
او مائة جذع او الف جذع حملا على تقدير وجود ما يكون تمييزا له قال ـــــ ونحو النخل والتمر يذكر ويؤنث
قضية سماعية فمن ذكر فلان اللفظ مذكر ومن انث فلانه في المعنى جماعة فيستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في اللفظ
المفرد من هذا الباب فيقال حمامة ودجاجة وشاة للذكر والانثى ولم يفرقوا كراهية اللبس بالجمع كما ذكر وقال يونس اذا
اراد وان كان يعني الدلالة على الذكورية قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر ودجاجة ذكر فعلى هذا يجوز لمن يقول عيّنت الحمامة

وان

وان كانت ذكرا لان في بنيتها تانيثا لفظيا فيجوز اعتبار معنى من قال ان قوله شاة ثالث غلط بدليل على ان التعليلة
انثى غير مستقيم لجواز ان يكون التانيث لما في لفظ غلطه ان التانيث والذي يدل على ذلك قولهم هذه حمامة ذكر ولو كان التانيث
في ثالث ليس الا لان الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر فالذي جوز الاتيان باسم الاشارة المؤنث المفرد من هذا
الباب مع التصريح بالتذكير جوز الاتيان بعلامة التانيث وان كان مذكرا وقد اورد على ذلك لزوم قالت طلحة وشبهه لان فيه
التانيث ملفوظ به فيه وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر وبخلف متفقون على امتناع هذه طلحة فدل
ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه الاخراج عن موضعه وجعل علما لمذكر فصار التانيث نسيا
منسيا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين يلتزم جواز هذه طلحة وقالت طلحة ولئن كان
مذكرا وليس ذلك بالشيء قال ـــــ والابنية التي تلحقها الف التانيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشتركة الى آخره
يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها الف التانيث والالحاق دون الالف لانك ان اخذت الالف في الابنية تعذر ان تكون مشتركة
لان البناء الذي فيه الف التانيث باعتبار الالف لا اشتراك فيه ابدا فدل ذلك على ان المراد بالابنية دون اعتبار الالف
في قوله ومشتركة ووقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد ان يكون فاعلا متعددا متعلقا بمشترك فيه
والمشترك لا بد ان يكون متعلقا به الاشتراك متعددا فاذا قلت مشتركة بالكسر وهو البناء فالبناء المفرد لا اشتراك بينه
وبين غيره بعد ان يكون مشتركا واذا قلت مشتركة فالمشترك في البناء الف التانيث والالحاق وهو متعدد وهما جميعا
متعلقان بالبنية التي تلحقها على سبيل الاشتراك فان قيل المشتركة بالكسر هي الابنية وهي متعددة فالمشترك فيه الا
لالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذ اثبت تعدد المشترك على معنى الاشتراك قيل لا يستقيم فانه يؤدي في ذلك الى ان
لا يكون مختصة في الابنية لان فعلى وفعلى وفعلى مشتركة في الف التانيث ولا يصير اتحاد المشترك فيه فان قيل
المشتركة هي الابنية التي اشتركت في الالفين والمختصة الابنية التي اشتركت في الف التانيث وحدها وسميت مختصة لاختصاصها
بالف التانيث قيل لا يستقيم لان كل واحد من الابنية يقال له مشترك مع قطع النظر الى اخواته وهو على هذا غير مشترك
لان المشترك لا يكون واحدا قال ـــــ فمن المختصة فعلى وفعلى وفعلى لا يكون الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب
ان يكون في الاصول مماثل لها وليس في الاصول مماثل لها لان معنى الالحاق ان توصل حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى
في الاصول ميزادا على الناقص حرف ليصير مثلها في الزنة عند ارادتهم مثل ذلك البنية المخصوصة وليس في الاصول مماثل
لها وليس في الاصول فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما الاخفش فلا ينتقض له هذا دليلا في فعلى لانه
عنده فعلل مختار اباه دليل غير صحيح لان فعلى للالحاق لجاء مصروفا ولم يصرف فدل على انه للتانيث قال
وهي المشتركة فعلى ما ذكر في التانيث يدل على انها الف التانيث كونه غير مصروف وما ذكر في الالحاق دل عليه صرفه
او الحاق تاء التانيث لان تاء التانيث لا يلحق الف التانيث كما تقدم وان قصد الى اعتبار الحركات والسكنات على ما
فلا يتخلف ذلك واما ارطى فالفه للالحاق في الاكثر كقولهم اديم مارطى فلو حذفت الالف من معنى له دل على
زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل الف زائدة وقعت اخرا وليست للتانيث

فهي للالحاق الا ان يمنع مانع كما في حبنطى وجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم
مرطي محذوف الهمزة المنقولة يدل على زيادتها واثبات اليا يدل على اصالتها وطي جاء على غير مصرف في النكرة
فيجب ان يكون للتانيث واما علقى فيجوز ان يكون الفه للالحاق كقولهم علقاة ولكونه منصرفا واما من قال علقى غير
منصرف فالفه للتانيث فلا يستقيم ان يقال انها اصل كما في سعلى لان الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول لا يكون
الا زايدة على ان منعهم الصرف في علقى يدل على زيادتها وان اصول الكلمة عين ولام وقاف وكل ما يأتي منها محكوم
بزيادتها ان لم يمنع مانع ومنها فعلى كالشيزى الفه للتانيث لانه لم ينصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك الدفلى واما
الذفرى فمن لم يصرف فهو كالشيزى ومن صرف فهي كمعزى ومعزى لم يأت الا منصرفا فالفه للالحاق لا غير وقوله وصفة
هذا على راي غير سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا يكون صفة الا مع الياء وكذلك ذكر صاحب الكتاب في اخر الفصل وقال
اورد سيبويه قولهم قسمة ضيزى وحيكى ومعناه عنده ليس بفعلى لا فعلى وانما كسرت الفاء لتسلم الياء لانه من ضان
يضين وحاك يحيك ولو لم يكسر لانقلبت الياء واوا وقلب الضمة كسرة اقرب لانه تغيير حركة وذلك تغيير حرف واما
من قال ضئزى فغاية ما يقال انه ابدل من الياء همزة على غير قياس وهو بعيد قال ومن الابنية التي لحقتها [illegible] فعلاة
وهو على ضربين الى اخر هذه الابنية كلها مختصة اما بالف التانيث واما بالف الالحاق فعلاة وفعلاة مختصان بالالحاق
وما عداه للتانيث وقوله وجمع يريد اسم جمع لان فعلاء ليست من ابنية الجمع وعد اشياء منها وهي كذلك على مذهب الخليل
وسيبويه واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء فقالوا اشياء والذي يدل
على ذلك انهم قالوا في تصغيرها اشيياء وفي جمعها اشاوى وانه غير منصرف ولو كان جمع لشيء لم يخل اما ان يكون افعالا كقول
الكسائي او افعلاء كما يقول الفراء والاخفش وان اختلفا في مفرده فقال الفراء اصلها شيء مخفف كما خفف هين وقال
الاخفش بل شيء فعل وجمع على افعلاء على غير قياس فلو كان افعالا كما قال الكسائي لانصرف لان افعالا منصرف
بالاتفاق وهذا وارد ايضا فانه كسر على اشاوى وافعال لا يكسر على افاعل اذ ليس في كلامهم افاعل واما الفراء
والاخفش فانه يبطل عليهم بانه في التصغير يقال فيه اشيياء ولو كان افعلاء لكان جمع كثرة وجمع الكثرة في التصغير يرد
الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير وايضا فانه قد كسر على اشاوى وافعلاء لا يكسر على افاعل ولا يرد على مذهب
سيبويه شيء من ذلك لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيره على اشيياء لانه اسم جمع لا جمع وجمع على اشاوى
لانه اسم على فعلاء وفعلاء يجمع على فعالى كقولهم صحراء وصحارى فان قلت يلزم سيبويه انه قلب الهمزة الى موضع
الفاء والقلب على خلاف القياس وكذلك التصغير والجمع الذي انكره فالجواب ان منع الصرف في افعال حكم لا يعرف
اصلا فلا يجوز بخلاف القلب فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة وكان ارتكاب ما هو من لغتهم اولى وايضا فانه لا يلزم
الكسائي امران على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على افاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى امر واحد
واما الاخفش فانه يلزمه ثلثة امور منها انه جمع فعل على افعلاء وهو خلاف القياس ومنها حذف الهمزة التي
هي لام ومنها التصغير المذكور واما الفراء فيلزمه ثلثة امور منها ما لزم الاخفش ومنها جعل شيئ اصله

شيئي كهين ولو كان كهين لجاز فيه الاصل كما في هين فالتزام التخفيف مع ان الاصل ما ذكر خلاف القياس وظاهر
ان القول ما ذهب اليه الخليل وسيبويه واما فعلاء وفعلاء فالفهما للالحاق لان فعلاء وفعلاء ليس من ابنيتهم الا ما جاء
في ما شذ اذا افعلاء وحرباء وانحوه وقسطاس ان قيل لم لا يكون فعلالا كغشاوة وقياس فيكون [illegible] او فعلالا بمثابة
الزلزال فتكون التاء اصلية والهمزة عن ياء كما هي لام حتى يكون مضاعفا كزلزال فالجواب انك لو جعلت التاء اصلية لكانت
الفاء والعين من جنس واحد وذلك بعيد فوجب ان يكون اصليه واذا ثبت اصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن كزلزال
لكان مصدرا لان ذلك مخصوص بالمصادر وايضا فانه يكون جائز فيه الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان يكون الهمزة زايدة
وليست للتانيث لما ذكرناه اولا فوجب للالحاق واما خوطاء فان قيل لم لا يكون فعالا كقولك ضراب فيكون الهمزة
منقلبة عن حرف اصلي او اصلية فهي فوعالا كقولهم طومار فالجواب انه اسم لنبت ضرب لونه الى الخضرة والاشتقاق
مرشد الى ان الهمزة ليست اصلية ولا يجوز ان يكون فوعالا لان فوعالا لم يأت ولو اتى لوجب ان يكون عالم
فرقا بين البنائين كما فرقوا بين تفعل وتفعل علم فقالوا تسوير وتسيين فادغموا في تفعل ولم يدغموا في تفعل
وهذا تبيين في الاصلال واما مرآة فوزنه فعلاء ايضا فان قلت لم لا يكون فعالا من المرية او من المزير فقلبت فيه الزاي
يا لاجل التضعيف فالجواب انه لا يستقيم ان يكون من المرية لان فعالا من ابنية الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا
فانهم يقولون مرآة مقصور غير منصرف فدل على ان العين واللام زايدتان ولو كان من المرية لوجب ان يكون الياء
اصلية ولا يستقيم ان يكون من المزير لما ذكرناه من ان افعالا من ابنية الصفات وايضا فان حرف التضعيف انما يقلب فيما
تقلب عنه للاجتماع وههنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فعلاء فاما من قصر فالامر اما ان يكون منع الصرف اولا
فان كان منع الصرف فهي الفعل من المزير لا غير فان صرف لم يكن الفه الا عن اصل ويكون وزنه فعلل كزبرج مشتقا
اما من المرية وهو ضعيف لما ثبت انه مشتق من المزير بدليل من لم يصرف وهو [illegible] ان يكون فعلا
من التمزير فقلبت الزاي الثالثة ياء فانقلبت الفا فاصله مرزز فان قيل لم لا تحكمون بزيادة الالف فيكون وزنه فعلا ويدل
على زيادتها ما ثبت من زيادتها في مرزي غير منصرف وهذا انما يرد اذا قلنا انه من المزير فاما اذا قلنا انه من المرية
فاصالتها واضحة فالجواب انه لا يتأتى ان يقال فعلى لانا لو قلنا هو فعلى لوجب ان يكون الالف للالحاق فيجب ان يكون
في الاصول فعلل وليس ذلك منها على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك فيتحقق به وليس ببدع عنده من جعل فعلل
بل هو جار على قياس قوله والله اعلم قال صاحب الكتاب ومن اصناف الاسم المصغر قال الاسم المتمكن اذا
صغر ضم صدره وفتح ثانيه والحق ياء ثالثه قال الشيخ قوله الاسم المتمكن احتراز من الاسماء المبهمة فان تصغيرها
يخالف ذلك كما سيأتي في اخره ولم يتجاوز ثلثة امثلة كانهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى صيغ مخصوصة ليسهل امره وقوله
فعيل وفعيعل وفعيعيل انما يريد صورتها لا اعتبار الحروف الاصول بحركات الضمة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها
على الخلاف في الحركات والعدد ثم قال وما خالفهن الى فعيعل وفعيعال وذكر فعيلى وفعيلاء وافيعال وفعيلان
فان قصد به اعتبار الحركات والسكنات على مثلا فلا ينحصر في ذلك لان حبيلا وزان الذي ميت فيها الف التانيث

عيره

المصغر

وبالالف والنون كثيرة عن صفة كقولك في عقرباء عقيربا وفي خنفساء خنيفساء وفي زعفران زعيفران
وفي عقربان عقيربان وهذا لا يحصر كثيرة وكان الوجه ان يقول وما فالحق ايا فعيعل وليا فعيل وفعيلاء وفعيلان
هذا وفعيعال وفعيلال انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة وبالالف والنون اللتان لا تقلبان
الهمزة في الجمع المكسر والافعال اما الثلاثية فلا وكان يستغني عنهما بان يقول وما في اخره الف التانيث المقصورة
من الثلاثي او الف تانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زائدتان لا تقلب الهاء في التصغير فان اعتبار في الثلثية و
بدون ذلك فيكون فعيل وفعيلاء وفعيلان من باب فعيل ويكون فعيلال وفعيعلاء وفعيعلان وشبهها من باب فعيعل
ولم يبق الا افعال فيحتاج الى ذكر لخصوصيته والاحاجات الثلاثة بل لا وجه لضيغ التصغير شبيهها لانه الماسة في الحقايق
تتاء التانيث في المثال الثالث والفي التانيث في تلك الاصوات في الجمع وذلك نفي ما قبلها مفتوحا وهي محمولة على فعيل
وفعيعل كما تقدم واما المثال الرابع وهي ما جمع على افعلاء فانما خولف به محافظة على الف الجمع كانهم قصدوا الى الفرق
بين حرف الجمع وحرف الافراد فلو صغرت اعلام لقلت اعيليم ولو صغرت اعلام لقلت اعيلام فلولا بقاء الالف
لوقع اللبس فوجب الفتح عند المحافظة عليها لانها لا يكون قبلها الا الفتحة ثم قال ولا يصغر الا الثلاثي
والرباعي يعني في الاتساع ولذلك ذكر تصغير الخماسي في تصغير بالاثة اوجه احدها الاجود ان يحذف الخامس كما في
التكسير وعليه ما ذكره سيبويه وهو الصحيح والثاني ان يحذف ما كان من حروف الزوائد في الخماسي وفي الشبه
كحذف الميم والدال على ما ذكر والثالث ان يبقى حروفه كلها فيقول سفيرجل كما ذكر عن الاخفش ذلك في التصغير والتكسير
من زاد ولا يريد انه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زائد في الاسم غير تغيير وصيغته تغير يوذن بذلك
وذلك انهم حاولوا عليه في رد شيا الى اصولها وفي امتناعهم من تصغير الخماسي في السعة كما امتنعوا من التكسير قال
ويكل اسم على حرفين فان التحقير يرده الى اصله قال الشيخ الاسم الذي بقي من حروفه الاصول حرفان لا يخلو
اما ان يكون من غير زيادة فيه او مع زيادة فان لم يكن فهو الفصل الاول وحكمه لين يرد ان ابدا ضرورة بناء فعيل اذ لا
يكون الا بعد ذلك لو لم ترد لوقعت باء التصغير اخرا وكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغيير اليا لانها يلي محققة حركة
الاعراب ثم مثل بما حذف فاؤه او عينه او لامه فتمثيل واضح وان كان فيه زيادة فلا يخلو اما ان يكون ما يمكن جعل الاسم
على فعيل او لا فالاول هو القسم الثاني وحكمه ان يستغني بالزيادة عن حرف الاصل المحذوف لامكان صيغة فعيل بها فيقال
في ميت وزنه فيعل ميت فيحصل الصيغة المطلق به فلا حاجة الى رد الاصل ولذلك تقول في تصغير هار هوير وهار ما
ان يكون اصله فعل معدولا وفاعل وهاير اوهاور مقلوب فيكون مثل قاض ولا يكون الاول ههنا لانه ابقيت محذوفا
منه حرف الاصل ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الثانية كالثابتة اذ حذفها عارض كقولك رايت قاضيا
فوجب ان يكون الثاني فاعلا حذفت عينه فاذا صغرته قلت هوير واستغنيت بالزيادة وناس مشتق من الانس
فيقال محذوفة فاذا صغرت قيل نويس واستغني بالزيادة ثم قال ولو رد لم يكن عن الصيغ المذكورة ولو وجب لكن
يقال في ميت ميت لانك كذلك تصغر ميتا ويقال في هار هوير وفي النسخة هوير وليس بجيد لانه قياس

اسم

اسم الفاعل من مثل قال وقام وهار الى بعد قويم وقويل وكذلك هوير وقد اعتذر بان هار محذوف منه الواو
قبل قلبها همزة استثقالا وبقاء الهمزة في التصغير فرع على التكسير فاذا لم يثبت في المكسر لم يثبت في المصغر الا ترى انهم
يقولون في تصغير اسم الفاعل من صيد وشود صويد وصويد وعويد لانهم لم يقولوا صايد وهاير فدل على ما ذكرناه واذا لم تقلب
همزة في هار ولم تقلب همزة في هوير وليس بشي لانه لم يكن جعل الاسم على فعيل بها هو قسمان احدهما ان يكون الزائد
همزة وصل او تاء التانيث عوضا عن اللام فهو الفصل الثالث وبيان انه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزيادة انك لو بنيت فعيلا من
اسم وابن مالك بان تضمت الهمزة وفتحت ما بعدها فانت في الدرج اما ان تحذفها فيحصل فعيل واما ان يثبتها فيحالف وضعها
وينطق بها مع الاستغناء عنها في نحو بنيت بتحريك ما بعدها ولو بنيت فعيلا من اخت وبنت وهنت لاعتدت تاء التانيث
في بناء فعيل وهي في حكم كلمة اخرى بدليل فتحهم ما قبلها ونظايرها واذا لم يعتد بها لم يبق الاسم على فعيل فاذا صغرت مثل
هذه القبيل فوجب الرد كما في الفصل الاول الا انك ههنا تحذف همزة الوصل استغناء عنها لوجوب تحريك الفا والا تحذف
التا لان المعنى الذي اتي بها له باق الا انك لا تجعل حكمها حكم التا التي كانت في اخت لانها جاءت التعويض رد المحذوف ولكن تجعلها
تا تانيث مثلها في قايمة لانها في اخت عوض وما ثبت فيثبت لها بالعوضية حكم فاذا رددت المحذوف زالت العوضية وزال
حكمها ولذلك تقف عليها وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها وهذه احكام غير العوض والذي ارادوا بقوله ومذهب بالتاء اللاحقة
ثم قال والبدل على ضربين لازم وغير لازم الى اخره قال الشيخ الاسم الذي يصغر لا يخلو اما
ان يكون حروفه لم يغير او غيرت والثاني هو هذا الفصل وهو ينقسم الى قسمين تغيير سماه لازما وتغيير غير لازم وقد فسر
بعض الناس البدل اللازم بانه الذي يلازم المصغر وليس بمستقيم لان غرضنا ان نحو كونه لازما قبل تصغيره لنثبته او نرده
الى اصله فالاولى ان يقال البدل اللازم كل ما كانت علته البدل ثابتة في المكبر والمصغر وغير اللازم كل ما كانت العلة
فيه في المكبر دون المصغر بيانه انك اذا اردت ان تصغر ميزانا فانت تعلم ان الواو انقلبت يا لسكونها وانكسار ما قبلها
وتعلم ان المصغر يضم اوله ويفتح ثانيه فيزول الامران جميعا فاذن العلة المقتضية للبدل في المكبر منتفية في المصغر فيرد
اذن الى اصله فيقال مويزين واذا اردت ان تصغر متعدا او متسرا واصله موتعد وميتسر من الوعد واليسر فيعلم ان الواو
قلبت تا لكونها فاء ساكنة مع تاء الافتعال طلبا للتخفيف وعند تصغير مفتعل تحذف تاء الافتعال وتحرك الفاء بالضم
والثانية بالفتح فتزول العلة التي من اجلها قلبت يا فهي غير لازمة فرد الى اصلها فلذلك قلت مويعد ومييسر وفي باب وناب
قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير يضم الاول فيذهب العلة فهو اذن غير لازم فرد الى اصله
وقيل بكيزان ومثال البدل اللازم كقولك في قايل فويل اي العلة في هذا في اسم الفاعل انما هي حمل له على الفعل صحة واعلالا
فلذلك قيل قويل كما قيل قايل وقد يتوهم ان الواو في قايل انما قلبت همزة لوقوعها بعد الف وليس بجيد لما ثبت عنهم من
حكم المصغر ولو كانت تلك العلة لوجب ان يقال قويل من ذلك بدلت تحتة واو لان العلة في قلب الواو كونها متحركة
وهي في التصغير مضمومة فيجب ان يبقى واو وفي تصغير عيد اعتراضا وبيانه هو ان عيدا مشتق من عاد يعود
قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها فهي مثل قيل وفي التصغير يزول هذه العلة فكان يجب ان يقال عويد

كما يقال قويل واجاب بان هذا القياس حق لو لم يعرض اخر ومعارض وهو ان المصغر مجرى الجمع المكسر ومنهم من يقول
اعياد بالياء وكان القياس اعواد بالواو ولكنهم خالفوا القياس ليفرقوا بين جمع عود وجمع عيد فلذلك خالفوا
القياس ولو قال في عيد انما قالوا عييد ليفرقوا بينه وبين تصغير عود لكان اقرب قال ـــ والواو
اذا وقعت ثالثة وسطا كواو اسود وجدول ايا اخرها **قال** الشيخ امام قال اسيد فهو مثل
العربية لانه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون كما في ميت ولذلك كان الفصيح والامام قال اسيود فكانه
راعي فيه امرين احدهما مراعاة التثنية كما في قولك سويد ليفرق بينه وبين سواد لو ادغم لالتبس والاخر ان يا
التصغير بنية عارضة والعارض لا اعتداد به الا ترى انهم يقولون قالوا يا قوم ولا يدغمون وناد ولياما لك لعروض
مجيء الياء بعد الواو بخلاف ما كان مجيئها اصلا في بنية الكلمة قال ـــ وكل واو وقعت لاما صحت او علت فانها
تنقلب ياء لانها ان كانت ثالثة اجتمع مع ياء التصغير فتقلب ياء سواء كانت مصححة او معتلة فالمصححة كنحو عروة
والمعتلة كنحو عصا لان ياء التصغير اذا وقعت قبل حرف زال المعنى الذي من اجله قلبت الواو الفا فردت الى اصلها
لانه بدل غير لازم كما تقدم في فصل ابدال وان كانت رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد ياء التصغير منقلب ياء مصححة
في المكبر او معتلة كقولك في مرمى مريمي وفي سقا سقيقي قال ـــ واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الطرفية
ايى الطرف وانما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات وليس هذا حذفا اعلاليا عرسه في قاض ولكن حذف اعتباطي للتخفيف
بمنزلته في يد ولذلك كان معربا بالحركات الثلث كما عرب يد الا ترى انك تقول هذا عطي ورايت عطيا ومررت بعطي
كما قيل ابو عمرو في احي على سليماني فاما قياس تصغير عطي رددت الهمزة الى اصلها لزوال علة قلبها همزة ثم
قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاذا اجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة تخفيفا واوا ان مثال الذي اصله اديوة
كما تقول اسيله ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياءات وغاوية اصلها في التصغير غويوية
قلبت الواو ياء كما فعل في سيد وميت فصارت غويية اجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة تخفيفا ومعاوية مثل
عاوية لانك تحذف الالف لانها زائدة خامسة مع الميم فهي احق بالحذف على سليمان فتقول تصغيره معيية
ثم فعل ما تقدم ومذهب من قال اسيود وراس احيوي ان يقول معيوية لانها ثالثة ولم يجتمع عنده ياءات وكذلك
ما اشبهه واحوى فيه ان يقول احيوي لانه من الحوة فقلبت الاخيرة ياء لانكسار ما قبلها ثم ادغمت الياء
في الواو بعد قلبها ياء كما تقدم فصار احيي فاجتمع ثلث ياءات فحذفت الاخيرة على القياس المتقدم ثم منع الصرف منهم من
نظر الى ان الفعل بزنة صيغة افعل كالمحقق الا ترى انك منعت صرف اسد واسيد وان تغيرت
صيغة افعل فكذلك ههنا ومنهم من نظر الى ان الحذف ههنا ليس كالحذف في قاض فيكون الكلمة
كانها على حذف البنية فخرجت عن صيغة افعل وكذلك اذا صغرت احمر تصغير ترخيم قيل حمير على وزن فعيل بلا
خلاف لانتفاء صيغة افعل وان كانت في التقدير عليه وكانهم فرقوا بين التغيير للاعلال ومن حيث يكون
المحذوف مرادا اشار في اسيد وبين التغيير فيما ليس للاعلال موجب فلا يكون المحذوف مرادا امثاله في حمير

وسه

وهو قول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر والامام فاني احي هو من يحكي لانها اصل لا ينبغي احي معه احتج
ثلاث ياءات فوجب حذف الاخيرة كما في عطي فان كان حذفها ههنا حذف اعلال فقال احي في الرفع ومررت باحي ورايت
احيي ووجب عليه في جميع الباب ان يقول هذا عطي ومررت بعطي ورايت عطيا ولا قايل به اذ لا فرق في
المسايل يظهر ان ذلك نوع من التسوية معلومة والامام قال اسيود فقياسه ان يقول احيو في الرفع والجر ورايت
احيو في النصب واصله احيوي فعلا كالاعلى فقال احيو كما يقال اعيل ولم يجتمع ياءات فيحذف وكذلك قياسا ان جميع
الباب عنده ان يقول معيويه ويشبهه على ما تقدم اذ لم يجتمع ياءات على مذهبه قال ـــ وتا التانيث لا تلحق
من ليس يكون ظاهرا او مقدرا الى اخره   انما ظهرت الياء في تصغير الثلاثي المونث لانه لما كان في معنى الصغر
وتا التانيث فيها لم تلحق صيغة المونث المحقق بالمونث المصغر وان لم يكن في مكبر ولم يثبت في الرباعي استثقالا
لكثرة حروفه فكان الرابع عوضا منها والا تمال الالف فان كان متصحح في اربعة ثبت لخفة الاسم فان كانت على اكثر من
ذلك حذفت استثقالا لما قعوله في حجبى حجيجب وفي حولايا حويلى وحويل فاما حويلي فانك لما حذفت الف
التانيث بقي حولاي على خمسة احرف وقبل اخره حرف لين فيثبت في التصغير الا انها تقلب ياء لانكسار ما قبلها فيدغم
في الياء الاخيرة فيصير حويلي وحكم هذا الاسم حكم في منع الصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف التانيث
والا من قال حويل وكذلك ذهب الى الاصل فانه اما ان يكون حذف الالف لزيادتها ثم صغر فقال حويلات ثم اعل الياء
كما فعل بياء قاض واما ان يكون تصغيره اولا على حويلي ثم حذفت الياء كما حذف يا صحاري فقال صحار فبعد ما
اعتلت يا صحار وان كانت ما تقدم يثبت مطلق بلا ثبات لان الاسم او غيره اذا ما تثبت لانها زادت على حرف كانها
كلمة اخرى فيثبت كما ثبت بك في قولك بعلبك فان قيل لم لم يحذف تا التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي
او سست لانها اداة الف التانيث كانت الاصل الف تا التانيث مع الاسم كالجزء منه لانها لا تعقل منفصلا بخلاف
تا التانيث فانها تقدر كالمنفصل فاشبهت الحرف عن بنية الكلمة فحذفت كالحرف وثبتت كالتبعة لانها لو كانت حرفا من
بنية الكلمة لعدت ملكية الف التانيث حيث وكل زايدة كانت مدة رابعة في موضع يا فعيعيل وجب تقديرها قلبها الى ياء
قال ـــ لانها لا تخرجه عن ابنية التصغير اذ الاسم يبنى على فعيعيل فعلم وجب تقديرها بمعنى ابقائها مدة فقط
وابدالها ياء ان لم تكن يعني ان لم تكن ياء لانها تنكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة وان كان في
اسم ثلاثي زيادتان ليست احديهما اولى من الاخرى ابقيت اذ جبهما في الفائدة اي اقوى منها في الدلالة على المعنى الاصلي وحذفت
الاضعف فكل اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة فانك تبقي الميم وتحذف الزيادة لان الميم موضوعة لبناء اسم الفاعل
ومع المقصود بالصيغة والزيادة الاخرى انما هي لما يعتور من معان لفظ فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب اثباتها
وحذف اختها فلذلك تقول في منطلق ومشتبه ما ذكر وان تساويا كنت مخيرا وتساويهما بان لا يكون لاحديهما قوة في
الدلالة على المقصود فيكون مخيرا في حذف ايتهما شئت على ما يبلغ فان كان كثيرا فالفضل لاحديهما حذفت
اختها على ما تقدم واما البلغي فيحذف منه كل زايدة ما خلا الميم المصوغ فلانه يكون اعلا الكثير من اربعة

وحذفت اختها اذ ليس احديهما اولى من الاخرى
تبين ... السابعة

اخر فانه في هذا الاسم اربعة احرف اصول فلا مقابلة بينه وبين الزوايد فالزوايد بالحذف اولى فاذا صغرت قرطاسا
قلت قريطيس اذ لا يمكن بقاء شي من الزوايد لذهاب التصغير ببقايه الا ان يكون مدة قبل الاخر فانها تبقى كما تقدم
في اول الفصل لبقاء صيغة التصغير معها وهو قوله ما خلا المدة المذكورة فيه قال ويجوز التعويض وتركه فيما حذف من
الزوايد التعويض مستقل ثم بيانه حرف التعويض وضرب من موضع التعويض قال فالضرب الاول الذي فيه هذا كما لو قلنا في
تصغير احرنجام حريجيم فلا يمكن في هذا التعويض ويجمع الثلاثي على بنايه الجمع على ضربين جمع كثرة وجمع قلة على ما تقدم في
الجموع فجمع القلة حكمه في التصغير حكم المفرد يصغر كما يصغر الا ان الف افعال يحافظ عليها كما تقدم واما جمع الكثرة فلا يحقر على
صيغته كما لما كان التصغير في معنى التقليل كرهوا ان يجمعوا بينه وبين صيغة التكثير فعدلوا الى احد امرين اما الى جمع قلة ان كان له
جمع قلة او الى مفرده ثم جمعه بالواو والنون او بالالف والتاء على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا فانك بالخيار ان شئت رددت
الى جمع قلة وهو غلمة وصغرته فقلت غليمة وان شئت صغرت المفرد ثم جمعت فقلت غليمون فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى
المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقد السماع في اشسع وان جمع عليهم بالواو والنون وجعل لذلك في التصغير لانه
فيه معنى الصفة وقيل التكسير ليس فيه معنى الصفة كما ذكرناه في دخول تا التانيث في مونثه في نحو ادور مصغرا وامثالها
مكبل وحكم اسما الجموع حكم الاحاد لان ذلك المعنى منتف اذ الفاظها الفاظ المفردات فلا معنى للعدول عنها وجاء في بعض الاسماء
تصغير على خلاف القياس على ما ذكر وحكم السماع في انيسيان زادوا يا بعد السين في عشيان زادوا الفا ونونا في
عشيشية ابدلوا من اليا شينا فردوا اليا التي كان قياسها ان يحذف لاجتماع اليا آت وفي اغيلمة واصيبية زادوا همزة
قال وقد يحقر الشي لدنوه من الشي وليس مثله وقد يقرر ان التصغير يدل على ان الشي عندهم مستصغرا وقد
جا قليلا على معنى قرب الشي من الشي مثاله هو لم هو اصيغر منك لا يستقيم ان يقال ان المراد به تصغير الذات لفظ اصغر يدل
على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصد الى ان المدة التي بينهما قريبة وكذلك ما مثل قال
وتصغير الفعل ليس بقياس انما جا في الفاظ يسيرة ومحفوظة لان معنى التصغير الوصفية بالصغر لما صغر به والفعل لا
يصح وصفه فيصغر وانما المعنى فيما صغر انه ينسب الى الفعل كانهم يريد انه في الاصل وضع مصغرا كانهم في اصل الوضع
فهو التصغير فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل منه جميل لعيت اسمان لطايرين وكميت صفة للفرس فاذا جمعوا
ردوه الى المكبر المقدر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيت جلاان وكعتان فدل ذلك على ان مكبره
في التصغير جعل وكعت لان فعلان جمعه وقالوا كمت فدل على ان مكبره في التقدير اكمت لان فعلا جمعه وايضا فان
كميت من صفات الالوان وهو من باب احمر واسود فيكون مكبره بهذا الوجه يعلم انه افعل قال ولا اسما المركبة يحقر
الصدر منها ولا يعتد بالكلمة الثانية كما لا يعتد بتا التانيث ولا بحرف كالالف في التانيث وهو هنا احدر لتوقع
الالتباس بتصغير غير المركب وتركوا ما يفعل اليا مفتوحا تشبيها لها بتا التانيث وتحقير الترخيم ان يحذف كل شي
زيد في بنات الثلاثة ولا يجعل عوض قال هذا باب على حياله في التصغير سهل وهو ان يحذف الزوايد
كلها ويصغر الاسم وسمي تصغير الترخيم لما التزم فيه من الحذف لان الترخيم في التعليل فكانه رخم اذا لم يكن قويا
ومنه

ومنه سمي الترخيم وليس تصغير الترخيم معناه انك اضفت الى الترخيم الذي هو حذف الاخر وانما اراد حذف الزوايد
على ما فسره قال ومن الاسما ما لا يصغر ثم ذكر اسما كثيرة مستغنيا لم يوجد في كلامهم الا مكبرة وذلك
على ان تصغيرها مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول اذا اعملتها لم يات في كلامهم تصغيره كراهة اجتماع العمل والتصغير
لانه قوي شبه الفعل فيه قال والاسما المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها يعني اسما الاشارة والموصولات
خولف للايذان من اول الامر لانها غير متمكنة وهو انه الحق بآخرها الفات فيها سواها اولا فان الالف الحقة قبل
الاخر وفيها سوى المثنى والمجموع فانك تقول في اللذين اللذيان وفي اللذين اللذيون والالف في ذلك فان زعم ان الالف في
اللذيان واللتيان سقطت لالتقا الساكنين نحو قولهم اللذيون بضم اليا ولو كانت الالف مرادة لوجب ان تقول
اللذيون فان بيت اللذيون كان الانفصال مستقيما وكان ينبغي ان تعلله وزيد قبل اخرها يا التصغير لانه لا بد منها قال

المنسوب

قال الشيخ وحدّه بما ذكر في ظاهره غير مستقيم وهو في الحقيقة مستقيم فاما
ظاهره فانه يقال لا يخلو اما ان يكون حد المنسوب والمنسوب اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة للنسبة اليه
والمنسوب علم يلحق اليا علامة للنسبة اليه اذ ليس منسوبا وان حد المنسوب اليه كان غير مستقيم لان التبويب بالمنسوب فكيف
يحد ما بوب وهي في الحقيقة لم يحد الا المنسوب بقوله هو الاسم يريد الاسم قبل الالحاق ثم قال الملحق باخره يا مشددة
علامة للنسبة يعني ان الاسم قبل الالحاق اليا والاسم الذي الحقت باخره يا مشددة علامة للنسبة تعني اليه الاسم اليه هو المنسوب
وانما الاشكال من جهة الضمير راجعا الى الاسم الذي الحقت باخره جا فاسدا ومن جعله ضمير الاسم لا باعتبار الحاق اليا
جا مستقيما وهو الذي قصد وقد شبهها بتا التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تغيره التا وشبهها بتا التانيث في انها
يكون للنسب المحقق ولمجرد اللفظ وفي انها يكون للمفرد كما يكون التا وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب
يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول منسوبا في المعنى بان ابدو ذكر في الحدين على ما تقدم وغير الحقيقي ما جرى في اللفظ
فقط كقولهم ظلمة وضربة وشبهه وكذلك النسب منه ما كان مدلوله منسوبا حقيقة كقولهم ظلمة وضربة وشبهه دمشقي ومصري
وهو الكثير الشايع ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك كرسي اذ ليس كرسي منسوبا ومن حيث المعنى كما ان ظلمة
ليس مونثا من حيث المعنى قال والنسبة ما طرق الى الاسم تغييرات شتى لانها غيرته عن حاله الى حال اخر
مغاير له الا ترى انك قلت دمشق اسم البلد وقولك دمشقي للرجل المنسوب اليه وغيرته من حال الى حال لانه كان عن
اليا فصار بها وكان اعرابه على ما قبلها فصار على اخرها قال وحذف اليا في النسب واجبة لانهم لم ابقوها
لفسد المعنى الا ترى انك اذا نسبت رجلا الى ضاربة قلت ضاربيه فالرجل هو الاسم الذي فيه يا النسب فلو بقيت فيه تا
التانيث لكنت مونثا لمذكر الثاني انه كان يودي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت مونثا الى مونث فتقول اذا نسبت
امراة الى ظلمة ظلمية والثالث انه يودي الى ان يكون تا التانيث وسطا قال ونون التثنية والجمع ينبغي
ان تقول وعلامة التثنية والجمع نونها لان ذلك محذوف مع النون في تخصيصها النون يوهم بقاء ما قبلها وانما حذف
علامة التثنية لان المعنى يحصل بالنسب الى المفرد فيقع الزيادة ضايعة فلا حاجة اليها وكل ما ذكرناه في التا فهو

جاز في المثنى والمجموع فيكون اربعة اوجه فاما اذا سميت بالمثنى والجمع المصحح فلك اما ان تجريه اعراب المفردات
او تجريه في الاعراب على حكم ما كان عليه قبل التسمية ولا شبهة انك اذا اخرجتها عن صورتها في احكامها التي كانت لها فتكون بها
الف ونون لغير التثنية كما في عمران وعلى الثاني تحذفها كما قبل التسمية لان احكام علامة التثنية والجمع باقية وهذا فاجريت
بعد التسمية مجراها قبلها فيقول على الاول قنسريني وعلى الثاني قنسري وكذلك نصيبيني ونصيبي وكذلك زيداني وزيدي في زيدان
وخليلي وخليلاني وسبعاني وسبعي في النسبة الى السبعان اسم موضع ومن الجارية على القياس في التغيير انه يكون اسم ثلاثيا
ثانيه كسرة فانهم يكرهون اجتماع الكسرتين والياءين مع قلة حروف الكلمة فيغيرون الى فتح الوسط كنمري ودؤلي وابلي
فان كان اكثر من ثلاثة احرف وتغلب ما في نحو نمري من الكسرتين والياءين لا حسن بقاء الكسرة لقوة الكلمة بالزائد على الثلاثة
كتغلبي ويثربي ويجوز الفتح اجتماع المتحركات ... حذف الياء والواو من فعيلة وفعيلة فتحة العين غير مضاعف
من غير المذكر والمؤنث فاذا نسبت الى كريم قلت كرمي وليس كرمية كوفي المؤنث ... لحذف الاستثقال ... اياه وانقلب
المعتل العين فلم يغيروا فيه ما يؤدي الى استثقال ليس من جنس كلامهم لانهم لو قالوا طوي لادي الى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها
فيكون بين امرين استثقال وان يأتي بغير ذلك وحذف الياء المتحركة اذ وقعت ... قبل ... كراهة اجتماع الياءات والكسر
فيقولون في ميت ميتي على ما ذكر واما طائي ففيه من الشذوذ وضع الالف مكان الياء الساكنة لا غير واما حذف الياء المتحركة فقياس
انهم لو قالوا طيي لم يكن فيه شذوذ ومن قوانينهم مهيم مصغرا ومكبرا عند النسبة اليه فاجروا مهيما المكبر على القياس بالحذف
وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد الميم ... وكان المكبر على اجراء القياس اولى لانه حذف منه ... شيء واما عكسوا
لحذفوا منه ما حذفوا منه قبل النسب ... المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق حاصل لان
لفظ مهيمي اثقل من لفظ مهيمي ولانه امر جاد فيه قبل النسب فجاز ان يبقى بعده على الحالة التي كانت ... الى المصغر
ماك وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة **قال** الشيخ ومن المتغيرات الجارية على القياس حذفهم
الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة ... الثلاثة ... وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه وانما ذلك كراهة اجتماع
الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث في ... الاستثقال ... منهما جميعا ومن العرب من يقول اميي ... عيي
عيي ... من ذلك الاستثقال بالكسرة ... فعلوا مثل ذلك فيما اخره ياء مشددة وان كان مخالفا له في ... كقولهم
في تحية تحوي لان ... مستثقل ... بالوزن وما ... كعدو فانه ليس فيه الاستثقال الذي في عيي فجرى
مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالاتفاق فاجرى مجرى الصحيح لما انتفى ذلك الاستثقال واما ما لحقته تاء التانيث فقال سيبويه
فيه عدوي مجراه مجرى شنوءة ... وهذا هو القياس الذي لا ينبغي ان يعدل وقال المبرد عدوي كالمذكر وليس له وجه
في القياس لان عدوي اثقل من ... فلا معنى لالتزامه **قال** وتقلب في القياس ما اخره الف وحكمها ان كانت ثالثة ان
تقلب واوا ... كانت عن واو او ياء ... لانها ان كانت عن واو فظاهر وان كانت عن ياء فكسرة بقاؤها لما يؤدي من اجتماع ...
او ادلالا للخفة وكسرة ردها الى اصلها لما يؤدي من اجتماع الياءات فلم ... ردها الى اختها وان كانت رابعة نظرت فان كانت اصلية
قلبتها كذلك محافظة على الحرف الاصلي وقد جاء حذفها للاستثقال الا ... وان كانت زائدة فالمختار حذفها بخلاف الاصلية

لان

لان زيادتها تقوي حذفها والاصلية لم ... تضعفه الثاني قبلها واوا محافظة على الحرف الاصلي وقد جاء حذفها
للاستثقال الا ... وان كانت زائدة فالمختار حذفها بخلاف الاصلية لان الزيادة تقوي حذفها والاصلية ... تضعفه
وانك لتقلبها واوا محافظة على البنية تشبيها لها بالاصلية والثالث ان يجعل قبل ياء النسب الف وواو وهل يكون الالف في الالف
التانيث والواو الزائدة او الواو والف التانيث انقلبت الالف من الزائدة كل ذلك محتمل **قال** وان تفصل بين الواو والياء
بالف فتقول ... انه ... دنياوي وعلياوي ... كان ... الى ان يقول وان يفصل بين الاخر وبين الواو بالالف
ليشبه نحو حبلاوي ولعله قصد الى التنبيه على العليل ... كراهة اجتماع الواو والياء وليس فيما ورد ذلك الا الحذف
استثقالا له مع النسب **قال** دهري في حكم حباري حمزي وان كانت الالف فيه رابعة الا انها حاملة على خامسة لا في العدد
تعذرها الا مثل ... مثل ... الذي الفها اصلية وليس في مثل فعلى ... فان ورد حبلى ان يكب
مذهب الاخفش في ... ان الحركة فيه نزلت منزلة حرف الزائد على الاربعة كما في ... لو سميت به امراة
بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة الحرف لثقل الكلمة بها **قال** ومن المتغيرات الجارية على القياس ما اخره ياء مكسور ما قبلها
فحكمها ان كانت ثالثة ان تقلب واوا ويفتح ما قبلها اما فتح ما قبلها فلما انفتح ما قبلها ... واما قلبها واوا فلما انقلبت الف
وان كانت رابعة فالمختار حذفها استثقالا لها ... قلبها واوا وفتح ما قبلها ... المختار هنا الحذف في الياء ... الالف الغلب
لامرين احدهما ان ... اخف فلا يلزم من مراعاة الاخف ... لا يحتمل ... ليس فيها الا التغيير والحذف في
الياء تغيير اخر ... قلب الكسرة فتحة ولذلك الحذف في الياء احسن من الالف وبالعكس وليس فيما ورد ذلك الا الحذف استثقالا
لما زاد على الاربعة واذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على الاربعة في الالف فالتزامهم الحذف في الياء اجدر لانها اثقل في الوجهين
فان كانت الياء ... على الاربعة قبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما يجب حذفها ... فبقي قبل النسب ياء مشددة
قبلها فتحة فيكون في الاستثقال مثلها في امية ... فاذا استثقلها فالمحيي كما قال اميي
... وتقول في غزو وظبي ... وما اخره واو او ياء من المعتل الساكن ما قبلها غزوي وظبيي بلا خلاف اذ لا استثقال لسكون
ما قبلها لانها تخف عند سكون ما قبلها فاما ما لحقته تاء التانيث ففيه خلاف مذهب سيبويه والخليل انه في حكم ... فيقولون في غزوة
وظبية غزوي وظبيي ايضا لانه ساكن ... فاستخف ومذهب يونس غزوي وظبوي وله شبهتان احدهما ان العرب تقول
في النسب الى بني زنية وقرية زنوي وقروي وهي محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به والاخرى انهم يكرهون الثقل باجتماع
الياءات في المؤنث كما ذكر في ذلك في كرمية ولم يكن في كريم ولذلك اجتماع الياءات قلبت الياء الاخيرة واوا وحرك ما قبلها بالفتح كما
قلناه في بدوي ومذهب سيبويه اذ كان ذلك من المسموع نادرا لا ينبغي ان يجعل اصلا والاستثقال الذي يشير اليه غير محتمل لتخالف
الكثرة ... باطل بنسبة الواو ... استثقل حتى ... ما قبلها ولذلك عند الخليل في نسبة الياء دون ... الواو
لما كانت شبهة الاستثقال مختصة بها فان كانت وسط الاسم ياء ايضا نحو طي وانه نظرت الى اصل الياء الاولى ... ردها
اليه متحركة وقلبت الثانية واوا فتقول في طبي طووي وليس هذا مثل قولك طيي لانه لو قيل فيه طبي لادى
الى اجتماع اربع ياءات وكسرة مع قلة حروف الكلمة ومع حية حيوي فان كان الاسم ... واخر ... بعينه على حاله

جرى مجرى غنادر فيقلب في ذلك دوي اذ الياآت مجتمعة قال فان نسب اسم اخره ياء مشددة مع ثلاثة احرف فصاعدا
نظرت فان كانت ... اولا فان كانت الثانية اصلية كانت فيها بالخيار ان شئت شبهتها بيا فتقول في مرمي مرمي كاملت
عنوي وان شئت شبهتها بزيادتها على الاثر بياء مصري اذا نسبت اليه فتحذفها فتقول فيه مرمي فالياء في مرمي ياء النسب
وتلك الياء حذفت لاستثقال اجتماع اليا للنسب وان كانت اليا المشددة مزيدة حذفتها لا غير اذ لا وجه في تشبيهها بغير زيادتها
فتقول في كرسي كرسي وفي بخاتي اسم رجل بخاتي وقولنا اسم رجل احتراز من جمعها فانك ترد الى الواحد فتقول بختي
على قياس الجميع فلذلك قال اسم رجل والذي يدل على ان حذف الياء هي ياء النسب وان اليا التي كانت فيه هي المحذوفة انك
تقول قبل النسب بخاتي غير مصروف فاذا نسبت قلت بخاتي مصروف ولو كانت هي اليا لكان على حاله **فصل**
وما كان اخره همزة قبلها الف نظرت فان كانت الف التانيث قلبتها واوا وان كانت غيرها ساغ فيه الوجهان على ما ذكرناه
في التثنية وهذا اولى من قوله ان كان منصرفا لانك لو سميت بكساء امرأة كان غير مصروف ولا يجب قلب الهمزة وكان التنبيه على
انه الا اذا كانت الف التانيث اولى من اعتبار الصرف وعدمه لئلا يوهم ان في دخول كساء وشبهه اذا سميت به امرأة فيما يجب
قلبه لانه غير منصرف حينئذ وتقول في سقاية وعطاية اي اخره سقائي وعطائي بالهمزة لانهم لو بقوها بالجمع بين ثلاث ياآت
بعد الف زائدة وهم يكرهونها بعد الالف الزائدة وان انفردت فكيف بها وقد صار بعدها ياآت فان قيل فقد قالوا سقاية
فاقروا اليا لما جعلوا التاء كالمتصلة فيا النسب اجدر بالاتصال كتغييرها معنى الاسم على ما تقدم فالجواب انها في النسب انكسرت
فلا يلزم من صحتها مفتوحة صحتها مكسورة ولان صحتها في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تاء التانيث شذوذه مع
ياء النسب فان قيل فلم لم يقولوا سقاوي فيقلبوها واوا كما قلبوا في سقاوي اذا انسبوا الى السقاء قلت كرهوا اجتماع الياآت
ههنا فقدروها انما تقلب بعد الف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها واوا لانه وجب قلبها لاجتماع النسب
وهم انما قلبوا الهمزة واوا اذا كانت همزة قبل ياء النسب فلم يكن هذه همزة قبل ياء النسب فلم يكن حذف همزة قبل يا
النسب لم يكن لقلبها واوا معنى من جهة ان يكون همزة على ما ذكرنا وتقول في شقاوة شقاوي وكذلك ما اشبهه لانه لم يجتمع فيه
ياآت مستثقلة اذ اخره واو فبقيت على حالها ولم تقلب همزة لانها لم تثبت مع تاء التانيث وهي اولى بالانفصال فيما
مع ياء النسب اجدر وتقول في ... ونايه وشبهها مما وقعت فيه اليا بعد الف ليست زائدة واي ورائي وآوي وامائي
بالياء فلانه لم يقع فيه بعد الف زائدة فلم تستثقل استثقال سقاي بل اجريت مجرى ظبي لانها مثله تركت على حالها ولم
تجر مجرى طووي بان ترد العين الى اصلها لما يلزم من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف ظبي فانه لو ترك على حاله لاجتمعت اربع ياآت
واما آئي بالهمزة فلانه اجتمعت فيه ياآت مع وقوع اليا بعد صورة الالف فاشبه سقاية واليا اذا استثقلت بعد الالف
فالوجه قلبها همزة واما آوي بالواو فلانهم لما استثقلوا الياآت فيما قبلها همزة وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واوا
كما فعلوه في رحى رحوي وقياس اليا اذا استثقلت في النسب ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي وبابه قال وما كان
على حرفين فعلى ثلاثة اضرب الى اخره **قال** الشيخ وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التثنية وجب الرد في
النسب وكل موضع لم يرد في التثنية جاز الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير لام لا يجوز الرد وليس بجيد لانه ينتقض

اذ لا يحرف ما الذي يرد في التثنية وهم من قال كل ما كان المحذوف غير فاء في موضع اللام متحرك الاوسط فلم يعوض منه همزة
وصل فهو واجب الرد وكذلك ما كان المحذوف منه فاء مثل اللام وما كان المحذوف منه غير اللام ما ليس بمثل اللام فانه لا يرد وما
سوى ذلك جائز فيه الامران واحترز بقوله ما كان المحذوف غير فاء في القسم الاول من دم فان اصله عند المبرد دمي فيجوز في النسب اليه وجهان
فلعلم بقوله ما اخره غير ياء لورد عليه وجوب دموي وليس بواجب وعلى مذهب سيبويه لا يحتاج الى ان يقول غير ياء لان اصل دم
عنده دمي ولذلك قيل في جمعه اما كدلو ودلاء وظبي وظباء وفي التثنية دميان ونعظر الدما لا ينهض لانه شاذ فلا اعتداد
به بقي ان يقال فقد قيل اصله دمو فعلى هذا يجي اعتراضا على القولين جميعا والجواب انه لا اعتداد بهذا القول فانه مخالف
للظاهر فان باب اليا اكثر من باب الواو فرده الى الواو والاحتجاج اليه وجاز انه يكون من اليا وهذا القايل يزعم ان اليا في دمي
لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي باديه بحجة ومن قولهم الرضوان لم يحسن ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي
ذلك بلا دليل عليه وانما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في دم لانه متحرك الاوسط محذوف منه لام غير باب
اذ يرده لانه موضع يقبل التغيير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي لانه لم يحذف منه ياء فلو اوجبوا الرد لاوجبوا تغيير الكثير وهو رد
اليا وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب تغيير بعض وجوب تغيير ... واما مذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاحتراز عن دم اذ اصله دمي
على ما تقدم فقصد ان حصول فيما كان متحرك الاوسط عوضا من حركته وليس للام عنده حركة في الاوسط حتى يجب التعويض فلك
وعن ذلك ستهي في سه وقع في النسخ است وليس بجيد لان استا يجوز فيه الوجهان استي وستهي لجريه على مثل ما حذف فيه
ما عوض الف واما سه فاصله سته فهو قياس ما يجب فيه الرد فوجب ان يكون ستهي واما القسم الاخير الذي فيه الرد فهو ان يكون
مثل اللام والفاء شيه فانهم كرهوا الا يردوا فيكون بين ثقل او ارتكاب تغيير اخرى على غير قياس النسب فردوا الفاء وقالوا وشوي
وابو الحسن يقول وشيي ووجهه انه لما رد الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت وشية ولو نسب الى وشية لقلت وشيي عند ...
فكذلك هنا ولذلك قال في القسم الثاني يدي وعدوي فاسكن ابدا المحذوف جبر لانه تغيير لاجل النسب فكان قياسه
القلب فرقوا ما قبل الالف كعموي وشبهه وحملا على النسب على طيي وغزو وليس بجيد اذ ليس ذلك لتغيير في النسب لم يكن ليتغاير
مثل طووي فثبت ان قياس تغييرهم في النسب ان يقلبوا اليا واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان يدوي وشووي او في غد يدي و
وشيي واما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان يكون المحذوف في غير موضع التغيير مما ليس مثله كقولك عدي وزني لان المحذوف في
موضع ليس موضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم عليه شيه لما ذكرناه ولا نوى اليه من الاطلاق وقد جاء عن بعض العرب زيادة واو بعد العين
في مثل عداتي فيقولون عدوي كانهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف اذ ليس موضع التغيير قلبوا الى موضع التغيير او زادوا في موضع
التغيير **قال** وعن ذلك سهي في سه يعني ما لا يجوز فيه الرد لان اصله سته فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في علة
واما القسم الثالث وهو ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور اولا كقولك غدي وغدوي ونظائره مما المحذوف منه لام ساكن
الاوسط او معوضا عنه سيبويه او متحرك والمحذوف ياء عند المبرد على ما تقدم ولم يعوض منه همزة وصل وثم عوض وجب حذف
العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فيقولوا سموي ومهما لم ترد وجب اثبات العوض لانه ثابت قبل النسب فاولى ان يثبت
في النسب فيقول في بنت واخت اختي وبنتي اي اخره عند الخليل وسيبويه الرد التاء فيها منه الثانية وكان

[illegible]

الثيابين له في النسب حذفها واذا حذفت وجب رد المحذوف واذا كانوا قد ردّوا في اخ وهو غير معوض قبل
النسب فهم له عند حذف العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب الرد فقالوا سموي وان كان
مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فانه اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضا واما يونس فيقول اختي لجاز لنت
اجرا للتا مجرى حرف اصلي لا معوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز لمن يقال اختي لجاز لمن يقال في التصغير
اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب بيان الملازمة هو انها لم تثبت في التصغير لانها منزلة تا التانيث وهم لا
يعتدون بتا التانيث قبل يا النسب فكذلك ما كان في معناها تقول في كلتا كلتي وكلوي وروي في النسخ كلتي وكلتوي
على المذهبين وليس بمستقيم لان المنقول من مذهب سيبويه والكسائي جميعا كلوي فالوجه ان يقول كلوي وكلتي على المذهبين
وكلتا عند سيبويه فعلى اصله كلوي ابدلت الواو تا والتانيث لم يكتف بالالف لانها تنقلب يا في حال رايت المرايين كلتيهما
فصل في النسب لم يبق لاثبات التا وجه فحذفت فلما حذفت وجب ان يقال كلوي بتحريك اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب
حذف الالف كراهة اجتماع الواوات لو قلبت على ان اللغة الفصيحة في مثل حبلى الحذف فهي هاهنا اجدر وكذلك التزم
الحذف لما ذكرناه من الاستثقال وقياس مذهب يونس ان يقول كلتي كما تقول حبلي وكلتوي وكلتاوي كما تقول
حبلوي وحبلاوي ومذهب بعض النحويين ان التا للتانيث غير عوض وان الالف لام ووزنه فعتل وقياس النسب على
قول هولاء كلتوي على الافصح وكلتي على غير الافصح وان كان القول في اصالة التا ليس بشي اذ لا يعرف فعتل فان كانت
التا عنده ليست للتانيث فهي ابعد لوقوعها متوسطة قال وينسب الى الصدر من المركبة الى اخره لان الثاني من
الاسمين منزلة تا التانيث فلذلك وجب الحذف كما حذف تا التانيث فقيل بعلي كما يقال طلحي ويقال في خمسة عشر
اسما خمسي ولا ينسب اليه وهو عدد كراهة اللبس لان النسب الى خمسة خمسي والى خمسة عشر خمسي فلو نسب اليه وهو عدد
لالتبس ولا يرد رجل سمي بخمسة فان النسب اليه خمسي فيقع اللبس فان وقوع ذلك نادر والعذر كثير فلا يلزم
من الامتناع مما يودي الى اللبس غالبا الامتناع مما يودي الى اللبس بتقدير نادر وكذلك اثنا عشر ينسب اليه اثني وثنوي
كما تقول اسمي وسموي ومنه نحو تابط شرا وبرق نحره وتابطي وبرقي كما تقول معدي والضادة قال
والمضاف على ضربين مضاف الى اسم يتناول مسمى على حياله الى اخره قال الشيخ اذا نسبت الى المضاف
نظر المضاف اليه هل قصد الواضع به مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول او لا يكون الثاني مقصودا فصل بنسبة الى الاول
فاذا نسب الى الاول حذف المضاف فقيل زبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير مقصود بدلوله ونسبة الى الاول
اليه واذا نسب الى الثاني حذف المضاف اليه كعبدي في عبد القيس لانه لم يقصد الى القيس والاضافة عبد الى بهم
وانما حذف الثاني هاهنا لانه لم يقصد به مدلول على حياله فنزل منزلة بعلبك في ان الثاني ليس له مدلول على
حياله ففعل به ما فعل بذلك واما القسم الاول فلم يجر مجرى بعلبك لان الثاني مقصود مدلوله ولم يضف اليه
الاول الا لقصد المعنى فيه فلو نسب الى الاول فيه لنسب الى الاعم وترك الاخص فكان ملبسا وكان العكس اولى وان
دل على ذلك الكنى للاطفال ومن ليس له ولد فانه لم يقصد فيه بالثاني مسمى على حياله لا سيما في ذلك في التحقيق ان النسبة فيه
الى

الى الثاني فالجواب ان الكنى اصلها القصد الى الثاني وانما اجريت في هذه المواضع مجراه لا نظرا الى ما هو اصلها وكذلك
جرت في هذه المواضع مجرى ما عهد في التحقيق الا ترى ان ابن الزبير علم على عبد الله وان لم يخطر ببال احد انه منسوب
الى رجل مسمى بالزبير فالثاني في هذا المثل غير مقصود بمسمى على حياله ومع ذلك ينسب الى الثاني فيه اجرا للمعلى قضية الاصل اذ
اصل وضع ابن الزبير لمن صح له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير فكذلك المكنى الواقعة اعتراضا وقد يصاغ منهما اسم
ينسب اليه وهذا انما يجي سماعا فيجا ذكرهم قال واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد الى اخره قال
الشيخ الجمع المنسوب اليه اما ان يكون باقيا على معنى الجمعية فيه او يصير علما يوضع عليه فاذا نسب الى الاول وجب رده
الى الواحد لان الغرض من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع
ضايعا واما الثاني فيجب بقاؤه على لفظه اذ مثل الجمع الذي نقل عن اصله الرد الى الواحد منتف لانهم لم يقصدوا به قصد
الجمع وانما صار المراد به كالمراد بالاعلام فبقي على ما وضع له فتقول في النسب الى المساجد مساجدي في مساجد اسم رجل مساجدي
واذا قلت مسجدي لم يكن له معنى اذ ليس في مساجد دلالة على مسجد بخلاف الاول وكذلك لو كان جمعا في الاصل وغلب لانه لما غلب
صار علما فلم يبق الجمعية ملحوظة بل صار فيهم مدلوله وان لم يخطر كونه جمعا بالبال فوجب بقاؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمي به
مفرد او المفرد لو سمي به جمع لانه لا فرق بين اللفظين فلذلك نسب الى الانصار انصاري لانه صار علما عليهم منه قوم بلغيانهم كما
منهم مثلا من قولك الخوارج فوجب ان يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك اعرابي بل هو في الاعراب اجدر لان
الاعراب لم يتحقق كونه جمعا لانه لو كان جمعا لوجب ان يكون مدلوله في الجمعية كمدلوله في المفردات وليس الامر كذلك فان العرب اسم
لمن هو الجمع مطلقا يسكن البادية والحاضرة والاعراب اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع خاصا اخص
من المفرد في معناه هذا لا يستقيم والذي انه علل بعضهم امتناع عربي في النسب الى الاعراب باختلاف المعنى اصح من هذا واذا كنا
قد نسبنا الى الانصار انصاري مع تحقق اصل الجمع فيه ولما غلب فيه صار علما فلان ينسب الى الاعراب اعرابي مع انتفاء
معنى الجمع اجدر واما المعدول عن القياس فبابها السماع وخراسي وخرسي منسوب الى خراسان وقد بني على فعال
وفاعل ما فيه معنى النسب من غير الحاق اليائين هذا مرجح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه ضمن النسبة لو الحقت يا النسب
فساب بمعنى بتي وعواج بمعنى عاجي ولا يكون فعال ولا فاعل الا من بلاني لتعذر بنائه من غيره وقد كثر فعال حتى
لا يبعد دعوى القياس فيه وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره وفعال اكثر ما يلحق اشتقاقا من اسم
الحرفة التي المنسوب يحاول لها كما ذكر في قولك ساب وفاعل يلحق للملابسة في الجملة الا على ان ذلك الذي هو فيه قولهم
طاعم كاس لا يحتمل الا على النسب لانه لا ادعي فيه اسم الفاعل لوجب ان يكون له فعل بمعناه ومعنى طاعم اي له طعام وكاس
اي له كسوة وليس ثم فعل من طعم وكسي بمعنى له طعام وكسوة فلذلك وجب العدول الى معنى النسب ولذلك قال الخليل
في راضية ذلك اذ لا يستقيم ان يكون راضية فاعلة من رضيت وهي العيشة اذ العيشة لا يقال فيها رضيت فعدل الى معنى
النسب بمعنى ذات رضى والله اعلم بالصواب قال الشيخ العدد

اسماء الاعداد

مقادير احاد الاجناس قالوا صدروا الثلاث على ذلك ليس ابعده وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليها فيما بعد العشرات

نهاية كثير مما يبهم في العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
في العدد ولما كانت الاسماء التي وضعت للمقادير الآحاد لها احكام لفظية احتاج النحويون الى ترتيبها واسماء العدد الاصول على ما
ذكر اثنتا عشرة كلمة وما عدا ذلك متشعب عنها اما بتثنية كاثنان ومائتان او بجمع قياسي كالآلاف او غير قياسي كعشرون
او معطوف محققا كثلاثة وعشرين او في حكم المعطوف كاحد عشر قال وعاملها التميز باسماء العدد اي يذكر لتمييز
المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم يتقدم ما يبينه والاولى قيل رجال ثلاثة ليغني عن ذكر المميز بعد ثم قال لبدل
على الاجناس باسم المعدود ومقاديرها باسم العدد لان اسم الجنس ليس له دلالة على خصوصية العدد واسم العدد ليس له
دلالة على خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد قوله وعاملها يشعر يعني اكثرها لان الواحد
والاثنين ليس كذلك على ما يليه قوله ماخلا الواحد والاثنين غير مستقيم في الظاهر لان الواحد والاثنين ليس كذلك
لما احترزت عنها بقوله وعاملها فكيف يستثنى ما احترزت عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما قبله فيجاب بان يحمل على الاستثناء
المنقطع وانما عاملها في الواحد والاثنين ما ذكران الذي الى التثنية ذكرناه في اسمي العدد والجنس يحصلان جميعا باسم الجنس
في الافراد والتثنية الا ترى انك اذا قلت رجل علم به انه واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان
وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن اضافة اسم العدد والجنس وقد جاء شاذا وانشد … ظرف حنظل قال
وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث في الواحد والاثنين … وانما كان كذلك من جهة ان الثلاثة جماعة فاثبتوا
الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤوا الى المؤنث فذكروه ارادة للفرق بينهما وقال لما جاؤوا الى المؤنث كرهوا ان يجمعوا
بين علامتي تانيث فيما هو كالشيء الواحد ولم يرد شيء مما ذكرناه في الواحد والاثنين لانه ليس بجماعة فيعطى المؤنث المذكر بحاء
كل واحد منهما على اصله ولا يقال يلزم في المؤنث ان يجمع بين تانيثين فيما هو كالشيء الواحد اذ لا يقال امراة … جاء
الواحد والاثنان على القياس … ويخالف في الثلاثة الى العشرة قال المميز على ضربين منصوب
ومجرور بالاضافة قال الشيخ اما من الثلاثة الى العشرة فالمميز مخفوض مجموع اما جمعه فلانه … لانه
مدلول جمع واما خفضه فلان الثلث لما كانت مبهمة يصلح لكل شيء وجه الى بيانها اضيف كما تضاف بعض وذات
وكل وبعض وغير ذلك اذا قصد تبيينها فقال ثلاثة رجال الى العشرة واما مميزها بعد العشرة الى التسعة والتسعين
فمفرد منصوب اما كونه منصوبا فلانه تعذرت اضافته الا ترى ان العشرين الى التسعين لا يجوز اضافتها لانها لو اضيف لم تخل
اما ان يثبت نونه او يحذف او كلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذفها حذف حرفا من كلمة كنون سلمين وان ابقاها
ابقيت نونا جيء بها للاعراب … فلما تعذرت اضافته وجب نصب المميز … اما افراده فلان الغرض به التبيين
فان قيل فلم لم يبق الجمع وان فات الخفض لان المدلول جمع فالجواب من وجهين احدهما انه لم يقصد بها … بالدلالة
الا الاسم المتقدم … فانه قصد بالاسم الثاني غير المقصود لانه بمنزلة قولك نفس زيد على ما تقدم
دليل العشرون كونها ان رجلا … فلا يلزم من جمع قولك ثلاثة رجال جمع … مضافا
الى المقصود بمنزلة ذات زيد جمع رجلا بعد … عشرون رجلا … ان سلمت … الا انه اعلم

الجمع

الجمع في الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة وجمع الكثرة مستعمل رد الى الواحد في الموضع
الذي يعني ذكر الواحد عنه الا ترى انه فعل مثل ذلك في التصغير فقال جميلات ولم يقل جميل استغناء بالجمع الكثير فرد الى الواحد
واما مميز المائة والالف فيجب خفضه لصحة الاضافة كما خفض في اول العدد وافرد للوجه الثاني المذكور في افراد المميز للوجه الاول … فان قلت
لا يضعف وجهه وما شانه عن ذلك قولهم ثلاث مائة الى تسع مائة ووجه الشذوذ انه قياس الثلاثة ان يضاف الى الجمع كما تقدم
وقد اضيف في … الثلاثة الى المفرد فقالوا ثلث مائة الى تسع مائة وكان قياسه ثلاث مئات او مئين الى تسع مئات او مئين وعلته انه
في نفسه جمع كثرة مؤنث فاستعمل للكثرة والتانيث فلا يقال ثلاثة رجال اذ لا كثرة ولا تانيث ولا ثلث نساء اذ لا كثرة
ولا ثلثة الاف اذ لا تانيث فلما استعمل للتانيث والكثرة رد الى المفرد وشبه بقوله بعض بطنكم تعفوا قال
وقد قالوا ثلاثة اثوابا … ذكر الشذوذ في المميز الخارج عن القياس ومنه ثلث مائة … ثلاث
مائتين … ما خرج من التمييز عن القياس … جميعا فقال وقد قالوا ثلاثة اثوابا وشذوذه نصب … على
ما تقدم الخفض وقالوا مائتين عاما … بترك الاضافة والقياس مائتا عام لان المائة … حكمها الاضافة
الى مميزها مفردين كانا او مثنيين … كونه مفردا وقد تقدم … وعلى ثلاثمائة سنين قراءة النحوي
ومن … حمزة والكسائي على البدل والا لزم الشذوذ من وجهين … جمع مميز مائة … فاذا جعل بدلا خرج
عن الشذوذين لاستقامة الاعراب … منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال وابعثوا سنين كذلك قوله اثنتي عشرة
اسباطا والا لزم الشذوذ في جمع المميز … فاذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على التمييز
لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه قد فهم من لغة العرب ان المميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة
رجل فمميزها رجل ومع واحد من المائة ولذلك وقلت مائة سنين فيكون التمييز واحدا من المائة وهي ثلث مائة واقل التمييز
ثلاثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا ينطرد في اثنتي عشرة اسباطا ويقال ولو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين … هذا النحو لان
مميز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة فاذا كان ثلاثة كانت الثلثة واحدا من اثنتي عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا وهذا
الذي ذكره يرد على قراءة حمزة والكسائي اذ ليس … وجر سنين بالتمييز لانهما قرآ باضافة مائة الى سنين … لكن
قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك … مخصوص بانه … المميز
اما اذا كان جمعا فيكون … فيه … التمييز … ثلاثة اثواب على انا … ان … في الجميع
الجمع وانما … الى المفرد فاذا استعمل الجمع … الى ما فان ذلك انما … المستعمل
جمعا استعمل كالمستعمل مفردا … استعمل الجمع على اصله … العدد … ذلك … الوجه نصب
سنين على البدل واسباطا ايضا لان في جعلها غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه حملها على ذلك وانما …
من ان تضعيف العدد على الوجه المذكور لازم لو قصد التمييز كما … على قراءة حمزة والكسائي …
التمييز قال وتثنى مميز العشرة فما دونها ان كان جمع قلة ليطابق عدد القلة الجمع قال الشيخ
ان العشرة فما دونها من … جمع القلة فاذا امكن ان يأتي … كان احسن ليحافظ … المميز

كما تقدم في فصول بلا اضافة كقولك ثلاثة من الاثواب وماية الدرهم وان كان غير مضاف لم يحمل اما ان يكون اذا
عطف اولا فان كان ذا عطف عرف المعطوف والمعطوف عليه جميعا كقولك الثلثة والعشرون وان كان غير معطوف ولا
مضاف عرف بحرفنا واحد اكقولك الاحد عشر والثلثة عشر واما في الثلثة الاثواب فقد تقدم ذكرها ووجه ان الثلاثة
هي المراد بالذات المقصود بالتعريف فيجب تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لا فائدة عرض لفظ سوى تبيين لفظ
هذه الذات المبهمة مضاف في الاضافة معنى غير التعريف فجاز الجمع منهما هنا وجه من قال الثلثة اثواب وان كان قبيحا كانهم
لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريفه في الثاني واضافوا البيان نوعه وقوله من قال من الاحد العشر الدرهم ومن الاحد عشر درهما كانهما
كان اصله العطف اجري مجرى المعطوف في تعريف كل منهما علوا واما تعريف الدرهم فلانه يلي المقصود تبيين الذات فكان
احق بالتعريف فكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فاما المعطوف فلا خلاف فان كل واحد اخر فان لاى
كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما تعريف الاخر فوجب عند قصد التعريف ان يعرف جميعا
كقولك جاءني الرجل والمرأة كما انه لا بد من ذكرهما عند قصد التعريف ولا يستغنى بتعريف احدهما عن تعريف الاخر فكذلك هاهنا واما
المركبات فكلمة جاء صيرا واحدا فجعلا كالاسم الواحد في الاحكام فعرفا تعريفا واحدا في اوله من حيث كانا كمعرف بلام المفرد ولذلك صحت
اضافتها جميعا فتقول احد عشرك ولو لا جعلها كالشيء الواحد لم يجز اضافتها فهذا وجه ما ذكرناه من التعريف على التفصيل وبعض
الاول والثاني والثالث هذا الفصل التعريف من اسم الموضوعة لكل واحد من المعدودات باعتبارة الى العدد المشتق ذلك الاسم
منه كقولك الثالث والرابع فتقول الثالث اسم الواحد باعتبار الثلاثة اما لكونها الاخرها او مصيرها ثلاثة او مذكورا بالثلاثة وكذلك
الى العشرة على مليلة وقال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قال بهذا المعنى لكان لفظ اسم العدد معروف لفظ
الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثالث عشر والمؤنث الحادية عشر والثانية عشر بالتاء فيهما وفي في المفصل الحادية
عشر بغير تاء في عشر وليس بجيد لخروجه عن الاستعمال والقياس واما الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فان الاسم
الاول حكمه تانيث المؤنث وتذكير المذكر بدليل قولك الثالث عشر في المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله التي كان في العدد
بدليل قولهم الثالث عشر في المذكر فيذكر العشر على ما كان في ثلاثة عشر فيثبت ان القياس الثالثة عشرة والتاسعة عشرة قال
والحادي قلب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يقدر القلب والا فلا يستقيم ان يكون مشتقا منه لان المشتق من الشيء
يجب ان يكون حروفه الاصول حروف المشتق منه على الترتيب فلم يقدر القلب فات الترتيب فامتنع الاشتقاق والحادي
عشر والثاني عشر القياس فتح الياء كتسع ثماني عشر وجاء التسكين كما سكنا ثماني عشرة استثقالا لتحريك حرف العلة
وقد مضى قال واذا اضيف اسم الفاعل المشتق من العدد الى المضاف اذا قصدت انه كونه واحدا من ذلك العدد
من الى جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلاثة اي واحد من ثلاثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة
وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر فتقول في تفصيل حادي عشر بالنظر كذا وراجعها ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكر في
موضع العدد المشتق هو منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جار كثيرا ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه
فتقول هذا ثالث اثنين يعني واحد من اثنين على انفرادها اذ ليس ثلاثة فيه حتى فلا يستقيم تسميته بان اذا لا اثنين

تسميه

لا يستقيم تسميته احدهما بالثالث بعني انه واحد منها واذا قصدت الى كونه مصير المضاف اليه على العدد المشتق هو منه وجب
اضافته الى ما دونه بواحد من العدد ليصير على العدد الذي اشتق منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة بمعنى المصير الاثنين
ثلاثة والثلاثة اربعة ولا يجوز اضافته الى اقل منه بالثنين او اكثر ولا الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان يقال هذا رابع
اثنين اذ الواحد لا يصير الاثنين اربعة وكذلك ثالث الثلاثة لانه لا يصيرها واحد يدخل معها ثلاثة لكونها تكون اربعة وكذلك لا
تقول رابع خمسة لانه بعد الخمسة لا يستقيم ان يرتبها واحد فيصير اربعة وهي ستة قال فاذا جاوزت العشرة
لم يكن الا الوجه الاول وهو ان يكون واحدا من العدد المضاف هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني
لانه يبقى على الفعل الا ترى ان قولك رابع ثلاثة انما هو من قولك ربعت الثلاثة اذا كملتها بنفسك اربعة فجاز رابع ثلاثة
من ذلك فهو فرع على قولك رابع ثلاثة اي مصير الثلاثة اربعة واما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى ولا غيره فينبني
منه اسم الفاعل وانما هو اسم محض فاذا اضيف كاضافته من اسماء وجب ان يكون على الوجه الاول الذي اضيف باعتبار التسمية
لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول ثاني عشر اثني عشر ولا تقول ثاني عشر احد عشر لما تقدم ثم لهم فيه عبارتان هو ثاني
احدهما ان يكون بالاسمين جميعا من الاول والثاني فتقول حادي عشر احد عشر وبني الجميع لوجود علة البناء وبعضهم يستخف
من اسم الثاني فيقول حادي احد عشر وثالث ثلاثة عشر استغناء بعشرة اخرا عن ان يذكرها اولا لانه معلوم ولا فرق
في هذا معرب والاول في هذا معرب لفقد علة البناء والثاني مبني على اصله وقيل وجه ثالث وهو ان يقول حادي عشر
بحذف الاسم الثاني من الاول والصدر من الثاني فيبقى لفظه كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البناء لقيام الاول من
الثاني مقام الثاني من الاول وانظاهر ان هذا اللفظ موضوع للاسمين الاولين وكذلك سائرها بخلاف ثالث ورابع فان له
معنيين فلم يستغن اذا قصد فيه احد المعنيين عن ذكر المضاف لتبيين المقصود به قال المصنف في
اصناف الاسم المقصور والممدود قال الشيخ سمي الممدود ممدودا للالف قبل الهمزة تمد من اجل الهمزة
ولا تحذف بحال وسمي المقصور مقصورا لان الالف ليس بعدها همزة فتحقق ولانها قد تحذف لوجود التنوين او الساكن بعدها
فيقصر الاسم وهذا اوضح في معنى التسمية لما فيه من مناقضة الممدود لانه يورد على انه منقوص وقوله من قبل في تفسيره هو الذي
قصر عن الاعراب ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ثم قال والقياسي طريق معرفته ان ينظر الى نظيره من الصحيح اللام يعني
بالقياسي ما علم بقصره حمالا على ما ثبت من طرد ذلك الباب ولذلك لم يورد فعلى ولا فعلى ولا فعالى ونحوها
لا يكون الا مقصورات لانها ليست محمولة على نظير وانما اتفق ان كانت محصورة لان اعربهم بنوع دونها هذا معرفة فلذلك
علم قصرها لا بالقياس على نظيرها فاذا انطرفت الى ما عن الصحيح بناسه ان يكون قبل لامه فتحة وارادت بناء تلك الصيغة من المعتل
اللام وجب ان يكون مقصورا لانه يتحرك اللام بحركة الاعراب وينفتح ما قبلها فيجب قلبها الفا فتصير اسما اخره الف وهي
المعنى المقصور واذا كان الباب في نظيره في الصحيح ان يكون قبل اخره الف فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب
ان يكون ممدودا لان حرف العلة من الاسم المعتل يقع طرفا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو الممدود ثم بسط ما اشتملت عليه
هذه الجملة باطرادها على التفصيل فقال اسماء المفاعيل مما اعتل اخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مقصورات

نا الثاذج

المقصور والممدود

لان نظايره من منفتح جاء ماقبل الاخر وذلك ان اسم مفعول ما ذكر منفتح ما قبل الاخر كمكرم ومستخرج
ومدحرج فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت الفا وهو المقصور كقولك
مغزى ومستغزى ومصطفى ومن ذلك مغزى ومرمى لان اسم الزمان والمكان من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا
بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا كقولك مغزى ومرمى ولا فرق في المعتل
بين ان يكون فعله يفعل بالكسر وغيره فان اسم الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح ولكنه لم
يمثل الا بما وافق الصحيح كراهة ان يظن احكام باب في باب اخر سيذكره كما ذكر اسم المكان ومن ذلك العشا والصدى
والطوى وهي مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل وفعلان او فعل فان مصدره على فعل واذا بنيت هذه الصيغة من
المعتل اللام وجب ان يكون على فعل فيتحرك اللام وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو من المقصور ومثل بمثلا انه امثلة
في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل وسلامته في الصحيح كذلك والعشا من عشي فهو اعشى نظيره من الصحيح حول فهو احول
والطوى من طوي فهو طيان نظيره من الصحيح عطش بالكسر فهو عطشان والصدى من صدي فهو صد نظيره من
الصحيح فرق فهو فرق ثم اورد الفرا على ذلك ان قياسه غزا لانه من غزي فهو غز مثل قولك صدي فهو صد فقال هو
على خلاف القياس ولا بعد في مجي بعض الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه الاصمعي على القياس والمسموع ما ذكر سيبويه ومن المد
ومن ذلك جمع فعلة وفعلة اذ قياسها فعل وفعل فاذا جمع معتل اللام من فعلة او فعلة جاء على فعل وفعل فيتحرك الياء
وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو معنى المقصور قوله ونحو الاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء اي الضرب
الممدود لان نظايره من الصحيح قياسه ان يكون قبل اخره الف زايدة فاذا بنيته من المعتل اللام بنا وقع حرف
العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره الاكرام في الصحيح
وقياسه افعل افعال ومثل بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال
ومثل بالاشتراء في المعتل ونظيره الافتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال ومثل
بالاحبنطاء وقياسه في الصحيح الاحرنجام وهو مصدر افعنلل وقياس مصدر افعنلل افعنلال فوجب ان يكون قبل
اخر الجميع الف فيقع حرف العلة بعدها متطرفا فينقلب همزة ومن ذلك اسماء الاصوات المضمومة الاوايل فان قياسها
ان يقع قبل اخرها الف فينقلب حرف العلة همزة كما تقدم ثم مثل بالصحيح والمعتل وقال الخليل مد والبكاء
على هذا كانهم جعلوه كالاصوات العالية اجروه مجرى الصوت والذي قصر جعله كالحزن لانه ليس بصوت على الحقيقة
فلم يجروه مجرى الاصوات فيكون مثل ويلسا وليس يجري مقياس ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوحا ما قبل الاخر فيحمل
عليه وقوله والعلاج كالاصوات يعني ان اسماء المضمومة الفاء التي هي موضوعة للادواء كالعطاس والسعال وعلاجها قياسها ان يكون
قبل اخرها الف كالاصوات فاذا وقع في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفا بعد الف زائدة فينقلب همزة وهو الممدود
ومثل المعتل بالنزاء تقول نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء والمعروف فيه الكسر وانما النزاء داء ياخذ الشاء ومثل
الصحيح بالقماص تقول قمصت الدابة اذا رفعت يديها وطرحتها على غير ترتيب ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع
تخصص

بما قبل اخره حرف مد فاذا بنيت فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فينقلب همزة ومثاله بالكساء والاقبية ومفردهما
كساء وقباء والصحيح كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة ومن قوله في ليلة من جمادى ذات اندية في الشذوذ من المعتل
كالنجد في جمع نجد وكان قياسه ان لا يقال في جمعه اندية او يقال في مفرده نداء بالمد كما هو فيها في مفرد اقبية وكذلك قياس
مفرد انجدة نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح على افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة على غير قياس واما
السماعي فهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة منفتح ما قبل اخرها فيكون مقصورا او واقع قبل اخره الف فيكون
ممدودا كقولهم الرجا والرضا فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن قياس وكذلك ما قصر من اذ ليس له اصل مطرد يحمل فيه عليه
فقصره ومده على الحكم قال الاسم اصناف اسم الاسماء المتصل بالافعال وهي ثمانية اي النوع
الثاني معنى اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل كذلك الى اخره
على ما سيأتي ووقع في بعض النسخ اسماء الزمان والمكان وليس بالجيد لانك ان جعلتهما شيئا واحدا كان سبعة وان جعلتهما اثنين
جاءت النسخ ثمانية ولا وجه لجعلها اثنين الا غلط جمع الا اذا اي يقال واسماء الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما
المصدر فعلى هذا ذكر من الثلاثي المجرد ابنية مختلفة وذلك يكثر بعض الابنية في بعض الافعال كفعل في فعل المتعدي
وفعول في فعل غير المتعدي وفعال في فعل غير المتعدي وفعالة في فعل واما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن
مصدر يختص به يجري عليه قياسا على ما ذكر فعال في فعل تفعيل وتفعلة وتفعيل هو الاكثر ومنهم من العرب فعال
كانهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزادوا الالف قبل الاخر كما قالوا في افعل افعال
لانه قياسه قوله وفي فاعل مفاعلة وفعال وهو الاكثر وبعضهم يقول فيعال وهو قياس من قال فعال في فعل لانه
اذا كسر الاول وادخل حرف افعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فينبغي فيعال وهو قياس ولما كان ذلك هو قياس هذا
الباب جعل سيبويه قول من قال فعال مبنيا على حذف الياء لانه قال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في فيعال
نحو فعال تنجار فعال وهو قياس من قال كلام لانه كثير في الفاعيل وفي فعلل فعللة وفعلال كقولك سرهف
سرهفة وسرهافا بالكسر وفعللة اكثر وفعلال هو القياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه فجاء فيه فعللة
وفعلال قليلا لكثرتهم ماله بد من المصدر وفي تفعل تفعل وهو الكثير وفعال بالعين وهو قليل وجاء
انه لما كان مضاعفا والتضعيف مستثقل خففوا بقلب الكسر فتحة تقول زلزل زلزالة وزلزالا وزلزالا بالضم
نعلل تفعلل قال وقد يرد المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول اما وروده على وزن اسم الفاعل
فقليل يحفظ ولا يقاس عليه ولم يجئ الا في الثلاثي كقولك قم قايما وقوله ولا خارجا من في زور كلام قائما
وخارجا صيغة اسم فاعل وضعت مصدرا في موضع قياما وخروجا وهو قليل ومن ذلك الفاضلة والعافية والكاذبة والدالة
واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلا يحفظ ولا يقاس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم
المفعول في موضع المصدر قياسا كقولك اخرجته مخرجا وانطلق منطلقا على ما ذكر اخرا فانما اشترك المصدر واسم
المفعول والزمان والمكان لكونها مفعولا وفيه شرح بابكم المفعول اوردها على انه واقع موقع المصدر وانما سيتم ذلك

الزمان و

الاسماء المتصلة بالافعال

المصدر

فيه على تقدير ان يكون الباء غير زايدة وقد ذكر في فصل حرف الجر انها زايدة وعلى تقدير ان يكون زايدة لا يكون المفتون
الا اسم مفعول على بابه اذ لا يستقيم ان يقال ايكم المفتون بمعنى ايكم الفتنة وانما يستقيم ان يقال بايكم المفتون على معنى بايكم
الفتنة وذلك انما يكون اذا لم تكن زايدة والحق ان مذكوران فاستعمال بعدها في فصل حرف الجر ومن الظاهر استعمالها هنا وقوله
فان المندى رحلة فركوب اي فان التندية والتندية تزداد على ابل الماء ليشرب عللا بعد النهل قوله ان موضع
مثل بتها رحلتها وركوبها كقول القائل عتابك السيف اي موضع العتاب السيف لان العتاب ليس السيف على الحقيقة كما
ان التندية ليست الرحلة والركوب وانما هو على معنى موضعها وعوضا عنها قوله فان المعوق مثل ما وقيت اي ان المعوق
على الحقيقة مثل ما وقيت ولا يستقيم ان يكون المحاق اسم مفعول لانه اخبر عنه بالمصدر فدل على ان معناه اذ لا يقال المضروب
مثل ضربته وانما يقال ان الضرب مثل ضربته فوجب حمله على المصدر وعن قوله اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا اي حتى
لا ارى قتالا ومعا ويجوز ان يكون مقاتلا للمفعول لامرين احدهما ان المشغول فاقاتل حتى ما بقي قتال وهذا معناه والاخر
انه اذا حمل على المفعول ضعف المعنى لانه اذا ترك المقاتلة لم يرد مقاتلا وهم لم يوردوا الا في معنى المبالغة للشجاعة وهذا
التقدير يدفعه وتعليقه بالمصدر تقويه والقولان الاولان بعدهما ظاهران قال ويناء المرة من الفعل المجرد على
فعلة يعني اذا قصد بيان الواحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوعه وكان الفعل بلا تاء مجردا
بني فعلة لفعله ضرب ضربة وقتل قتلة وقد جاء المرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كقولهم اتيته اتيانة ولقيته
لقاءة واما ما عدا المجرد فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل اما بالتاء فان لم يكن بالتاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه هذا الكلام
وقع سهوا لانه مثله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز المستعمل فلا وجه لقوله بعد ذلك واما
ما في الطبع تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكر مع الثلاثي فان المرة من الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء
لا يتجاوز فكان الصواب ان يذكر قبل قوله وما عداه ومثله بنحو طلبة ونشدة وكدرة وغلبة وسرقة ودراية وكذلك
ما اشبهه قال ويفعل في الضرب من الفعل بنحو جلسة الطعمة اما فعلة بكسر الفاء فموضوعه للدلالة على
النوع من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس واذا قلت الجلسة كانت الواحدة من الجلوس اي جلوس
كان واذا قلت الجلوس كان اسم جنس الجلوس مطلقا ثم الجلسة تطلق ايضا على المرة باعتبار النوع ومتى لحظ فلذلك
تقول جلسنا جلسة فتستعمله للنوع وان لم تكن للمرة غير تغيير لما كان فيه التاء وقالوا فيما اعتلت عينه من افعل
واعتلت لامه من فعل ايا الظرف لانه اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر لانك تقول اقام فقياس مصدره افعال فاصله
اقوام فاعلوا الواو كما اعلوا في الفعل وان لم يتم فيها علة الاعلال فاعلت الفا فحذفت لالتقاء الساكنين وهي والف افعال
فبقي اقال محذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة واما ما اعتلت لامه من فعل فقياسه تفعيل فكرهوا اجتماع اليائين
فحذفوا احديهما فظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله فعوض التاء عن العين واللام الساقطتين فكانه لما اجتمع اليائان حذفت
الثانية استثقالا لها والعوض ان يقال ان تعزية تفعلة لان فعل قياسه اما تفعيل واما تفعلة فاذا استثقل تفعيل
فالوجه ان يحمل على التفعلة ولا حاجة الى ان يحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسف من غير حاجة قال

ويجوز

بناء المرة

على وجه

ويجوز ترك التعويض في افعل دون تفعل نحو قال اسنيه واقام الصلوة وانما يجوز ترك التعويض عند وجود الاضافة
كانهم جعلوها عوضا واما اريته اراء فشاذ غير محمول عليه واما مصدر تفعل فلم يجئ ترك التعويض لا مضافا ولا غير
مضاف وسببه ان احد بناء مصدريه القياسي والتزم دون اخيه استثقالا لاخيه فلا وجه لحذف تائه بخلاف قولك
اقامة فان القياس حذف يائه وكان حذفها رداله الى اصله بخلاف تفعله ثم لو سلم انها للتعويض في تعزية فالفرق بينها
وبين اقامة ان الحذف في اقامة لازم اعلالا كالازم الحذف في عظا والحذف في تعزية ليس على طريق الاعلال اذ اجتماع
اليائين لا يوجب حذفا فاذا اعتبر للتعويض فلا يلزم من حذف ما جئ به بعد وجوب الحذف لغيره كالتعويض حذف ما كان لاجل
كونه عوضا لتنزله منزلة المحذوف بخلاف اقامة فانه ليس منزلا منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل
فيه في الشعر كقوله فهي تنزي دلوها تنزيا وقياسه تنزية كما تقدم قال ويعمل المصدر اعمال الفعل مفردا انما
اعمل لانه في المعنى متقدر بان والفعل فلذلك لا يعمل الا في الموضع الذي يصح تقديره فلذلك اذا قلت ضربك بانه زيدا عمرا كان
العامل الفعل وكذلك لو حذف الفعل وبقي ضربا كان العامل الفعل كقولك ضربا زيدا لان المعنى اضرب ضربا زيدا فالعامل انما
الفعل لا المصدر فان قيل نحو قولهم سقيا ورعيا وما اشبهها من المصادر التي لا يجوز اظهار رافعها ما العامل فيما يذكر معها
قيل فيه وجهان احدهما ان الفعل المقدر الناصب لها ولا فرق بين اظهاره واضماره ووجوب اضماره لعارض فلا اثر له
في منع تعدي العامل ومنهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فهو اذن ليس
كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر ونزانه في الوجهين وزان قولك زيد في الدار ابوه هل العامل في ابوه الاستقرار
المقدر او قولك في الدار لقيامه مقامه والاكثر على ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مستقر فكذلك
ههنا والاكثرون على انه مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع
على انه عامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه بمانع وكذلك الاجماع على ان سقيا معمول الفعل المقدر ولم يكن حذفه بمانع من
عمله فكذلك فيما كان معه والمصدر يعمل مفردا او مضافا او معرفا باللام وهو قليل لان الالف واللام لا يدخل على ما
تقدر به وهو ان والفعل وما دخلت عليه ضعف تقديره بان والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول مع الافراد
والاضافة اما جواز ترك ذكر المفعول فواضح لانه فضلة واما جواز ترك ذكر الفاعل فلانه لا يلزم مع الفعل الا لكونه احد
جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمام الجملة وليس ههنا مع احد جزئي الجملة فلم يلزم فان قيل فاسم الفاعل لا بد من فاعل
وليس فاعله احد جزئي الجملة في اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمرا الا ترى ان في ضارب ضميرا هو فاعل وكذلك زيد ضارب
غلامه عمرا فلم لا يكون المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر فالفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على من
هو له او على حرف استفهام او حرف نفي فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبرا او حالا
واذا اعتمد على حرف استفهام او حرف نفي وجب ذكر الفاعل لانه ح احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف
المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في ذلك الاعتماد على المذكورين حتى يلزم ذكر الفاعل وايضا فان اسم الفاعل طالب في المعنى
من حيث الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فلذلك لما حل محله بخلاف

العامل المضمر

المصدر فانه ليس واقعا موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد ضارب لم يستقم كما يستقيم زيد
ضارب لان ضاربا بمعنى يضرب وقوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان يكون مثلا لحذف الفاعل خاصة
لانه اورده بعد قوله او ضرب بتقدير الفعل ضرب زيد ويجوز ان يكون اورده على المثالين جميعا لجواز التقديرين والاول
الظهر لانه مضاف ظاهر في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف الى المفعول والضمير في سيغلبون للضمير الذي
معه وهم لانه لم يتقدم لغيرهم ذكر ويجوز ان يكون الضمير في وهم للروم اضافة غلبهم للذين يكون مضافا الى الفاعل
وسيغلبون عائد على وهم على كل تقدير لانه خبره قوله وقد كنت داينت بها حسانا اي اخر لان ثلاث افلاس منصوب في
المعنى لمخافة كانك قلت مخافة ثلاث افلاس معطوف على المحل الجار في المعنى وليس بقوي لانه مخفوض لفظا وتقديرا وانما
جاز نظرا الى انه كان يصح ان يكون منصوبا على المفعولية وكذلك رفع المظلوم في قوله طلب المعقب حقه قوله ويعمل عمل فعله ماضيا
كان او مستقبلا لانه عامل بتقدير ان والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لانه في معنى الموصول
فكما لا يتقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم على ما هو بمعناه والله اعلم   اسم الفاعل
هو ما يجري على يفعل من فعله نحو ضارب **قال** الشيخ ان اراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه
اسم الفاعل اذا كان للماضي فانه ليس واقعا موقع يفعل وانما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعا
وان اراد بالجاري انه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه انه ثم اشياء تجري على يفعل بهذا الاعتبار وليست باسم الفاعل كاسم المكان
والزمان فانها تجري على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل ويجاب عنه بانه استغنى عن القيد الذي يخصصه بقوله باسم الفاعل
وكانه قال اسم الفاعل الجاري على يفعل اسم الذي نسب اليه ذلك الفعل والاوجه من هذا ان يقال هو المشتق من فعل لمن نسب اليه
على نحو المضارع فهذا جامع وقوله من فعله احترز به عن التفسير بمثل قولك جالس في يفعل ومفعل في مجلس فانه اسم فاعل
جار على يفعل وليس باسم فاعل منه فلذلك قال من فعله واذا قصد الى تبيين كيفية استعماله قيل الصحيح من
ان يكون من ثلاثي او غيره فان كان من الثلاثي فقياسه ان يجي على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من
غيره فقياسه ان يجي على وزن المضارع الا ان موضع الياء ميم مضمومة سواء كانت الياء مضمومة او مفتوحة وما قبل الاخر
مكسور سواء كان مكسورا او مفتوحا فتقول في اخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق منطلق بضم الميم وان كان ما قبل الاخر
مفتوحا وتقول في تعلم يتعلم متعلم فتكسر ما قبل الاخر وان كان مفتوحا في المضارع قوله ويعمل عمل فعله متقدما
ومتاخرا كالفعل ملفوظا به ومقدرا ثم مثل بالجميع قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر
مجراه اذا كان على بناء فاعل كانهم جعلوا ما فيه من زيادة المعنى قائما مقام ما فات من زنة فاعل واعملوها عمله مثل بذلك في
التقديم والتاخير والاظهار والاضمار كما مثل به في فاعل وقوله ضروب رؤوس الرجال وسوق الابل مثل ههنا مثل
ضارب زيد عمرا في اسم الفاعل قال وما ثني من ذلك وجمع مصححا او مكسرا يعمل عمل المفرد يعني الجميع اعني ما كان
على وزن فاعل وما كان للمبالغة سواء كان الجمع مصححا او مكسرا كما ذكر ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل
وللمبالغة وهو قوله مهاوين كانه جمع مهوان للمبالغة وغفر جمع غفور للمبالغة ويشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال
او

او الاستقبال ودليله استقراء لغة العرب في حكمة انه اذا كان للحال او الاستقبال كان موافقا له في المعنى واللفظ واذا كان بمعنى
الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ فلا يلزم من اعماله ما قوي شبهه بالفعل اعمال ما لم يقو شبهه وقالوا
الكسائي يجيز اعماله وان كان ماضيا ويتمسك بامور لفظها مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر ومنها مثل قولهم هذا معطي
زيد امس درهما ومنها اجماعهم على قولهم انا ضارب زيد امس ومنها قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه والجواب عن ذلك انه
لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة التعبير عن معناه ولو كان جائزا لوقع واما
جاعل الليل سكنا والشمس فبعد ان سلم ان جاعلا للمضي جاز ان يكون والشمس منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما قبله
وان اجاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب بجاعل لان فيه اثباته اصول الابواب التي ثبت انها ليست من الخبر بالمحتمل
وكذلك قولهم هذا معطي زيد درهما جاز ان يكون درهما جوابا لقائل ما يلي فالذي اعطي فقيل اعطاه درهما فصار مثل والشمس
في الاضمار واما انا ضارب زيدا امس فهو نص في اعمال الماضي الا ان الفرق بينه وبين صور الخلاف ان هذا دخل على اسم موصول
قياسه ان يوصل بجملة ولا يكون اسم الفاعل مقدرا بجملة الا بتقدير فعله فقوي تقدير الفعل فيه مع ما فيه من الموصول من الجملة
فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي تقدير كونه فعلا لما لزم له وان كان ماضيا اعماله في الموضع الذي انتفى ذلك
المعنى فيه ثبت ان الوجه ما عليه الجماعة في ترك اعمال الماضي اذا لم يكن فيه لام التعريف واما قوله وكلبهم باسط ذراعيه والاشارة حكاية
انما يكون في موضع الاحوال الماضية يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كانه واقع ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها
فيقول جاءني رجل امس يضرب عمرا وتقول سرت امس حتى ادخل البلد بالرفع لولا قصد التعبير عن الحال لم يستقم وقوع المضارع
فنزل منزلة الفعل الحال لانه المقصود فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل وان كان المدلول ماضيا اذا قصد به الدلالة على حالة وقوعه
اعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل وجه لحصول الفرق بينهما قال ويشترط اعتماده على ما ذكر صفة الاعتماد الفراء فانه يجيز اعماله
غير معتمد فاما وجه اعتماده على المبتدا والموصوف فلانه صفة تقتضي ما يكون له موصوفا وكذلك في ذي الحال الا في الاخير وانما وجب
حرف الاستفهام وحرف النفي لانه يتصل به اصل الفعل نفسه فجرى مجراه ولذلك وصلوه في التثنية والجمع ويستقل الجملة بفاعله
ولو لم يكن كالفعل لم يكن كذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد يحتاج الى جزء اخر ينضم اليه فان قيل فمذهب الفراء اعماله من غير حرف
استفهام وحرف نفي على الوجه الذي ذكر نحو من قيامه مقام الفعل فيما ذا يرد قيل لم يثبت عن العرب مثل قائم الزيدون وقيل
ثبت قائم الزيدون بالاجماع وحكمة هو ان حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع اسم الفاعل موقع الفعل
في الموضع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفاء ما يقتضي الفعل لحصول الفرق بينهما فلا وجه للالحاق مع تحقق الفرق
المطلب واخفاء الفرق كان ما لم يعلم التسوية قال ... فان قلت ابارح اوبك الى اخره وهذا اعترض الخصم وتمسك عليها من جهة
تعول الفعل عليها ان مثل ابارح اوبك فليجي قايم اخواك قياسا عليه فالجواب ان ما ذكرهم لانه يقال ابارح اوبك انما صار عندنا
لان ابارح خبر مبتدا كانك قلت اوبك بارح فالوجه الذي جاز به عندنا غير الوجه الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه امتناع
قايم اخواك وجعلها اصلا في الرد وان كانت مسالة الخلاف لا حدى امرين اما لانه استسلف جواز بارح اوبك وجعل قايم اخواك
عليها مع جعلها شيا واحدا فقيل له ليس كذلك واحدا وهو يعني تكذيبه واما لانه لم يوجد مثاله في كلام العرب ولا ينبغي ان يحمل على

مقدم واوبك مبتدا موخر

اسم المفعول

على وجه في مسئلة اخرى لكنه يذكرها عنه متلو وهو لجواز ان يكون بارع خبر مبتدأ وادوبه مبتدأ واذا جاز ذلك فلا ينبغي ان يثبت اصل
بابه بالاحتمال مع مخالفته ما ذكرناه من الاستقراء والنحو جميعا اسم المفعول قال صاحب الكتاب هو الجاري على يفعل من فعله نحو
مضروب لان اصله مفعل والكلام في الجاري مثل ما تقدم في اسم الفاعل وقوله لان اصله مفعل وقع في نسخة يفعل بالياء والصواب مفعل
بالميم لكن الجاري في اي قدر بالمعنى الاول فليس هو في الحقيقة اصله يفعل ثم لو سلم انه اصله فليس في تخصيصه مضروب فائدة لان اسماء المفاعيل
على هذا المعنى كلها سواء واحد ولو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل اولى لانه لا سبق ولا اصل ولكان مثاله
نحو ضارب لان اصله يفعل ولا يستقيم على التفسير الثاني للوجوه المذكورة ايضا وانما يستقيم مفعل لان مضروبا ليس جاريا على يفعل من
لفظه فاراد ان يبين ان اصله مفعل على وزن الفعل وهذا يقوي التفسير الثاني في اعتبار الحركات والسكنات لانه ليس ذلك
على التفسير الاول بالياء اعني على ما تقدم وهو بالميم ابعد ونحو مضروبا لان غيره في اسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير واما
مضروب وبابه فليس جاريا على الفعل فقال اصله مفعل ليتأتى الجريان على الفعل وانما غير الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مفعل لم يعلم
اهو اسم مفعول لافعل او ليفعل فغير الى مفعول ليتبين وكان اولى بالتغيير لان الزيادة لفظه حروفه الثلاثي بخلاف الرباعي
فانه اكثر منه تقديرا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق وما زاد ذا وانفتح الميم تخفيفا وكل ما ذكره في اسم الفاعل مذكور فيه

الصفة

قال صاحب الكتاب هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها قال الشيخ
ان عنينا الجارية على التفسير الاول فليس مثل اسم الفاعل لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وان
كان على التفسير الثاني وهو الظاهر لانها ليست جارية على الفعل المضارع وانما علامتها ما ذكر قال وهي تدل على معنى ثابت
فان قصد الحدوث قيل حاسن لان الغرض انك اذا قلت مررت برجل حسن فمعناه اثبات الحسن له من غير تعرض للدلالة على
حدوثه بخلاف قولك حاسن فانه يدل على الحدوث كما في قولك ضارب كما يدل يحسن ويضرب على ذلك وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في
ضائق وخائضة وان كان على وزن اسم الفاعل ولنا الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث وتضاف الى فاعلها لانه لما شبه باسم الفاعل
في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المفعول ولم يكن لهذه مفعول اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه وسيأتي الوجوه فيه
قال واسما الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك يعني في الاضافة الى الفاعل ويعني اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول المتعدي
الى واحد والا فلو قلت هذا ضارب زيد في جاء لم يكن زيد الا مفعولا وكذلك لو قلت هذا معطى العبد لم يكن زيد الا مفعولا وكذلك
لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مغاير له فاضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى
وانما اضيف اليه عند عدم المنصوب لانه مشبه به فاجري مجراه في الاضافة كما اجري مجراه في العمل وايضا فانه لو اضيف الى الفاعل
وهو متعد لم يعلم هل هو مضاف الى الفاعل او الى المفعول بخلاف الصفة وغير المتعدي فانه لا يلتبس اذ لا مفعول له قال
ومسائل حسن وجهه سبع عشرة لانه قال الشيخ في مسائل حسن وجهه باعتبار تركيب العقل ثمانية عشر وجها وذلك ان معمولها
اما ان يكون معرفا باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما فهذه ثلاثة اقسام ولكل واحد منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا
تسعة اقسام يكون الصفة معه غير معرف باللام او معرفا باللام فيصير ثمانية عشر وصورها مررت برجل حسن وجهه وحسن وجهه حسن
وجهه حسن الوجه حسن الوجه حسن الوجه حسن وجه حسن وجها حسن وجه فهذه تسعة فاذا عرفت الاول جاءت تسعة
اخر

اخرى على هذا الشيخ ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما
اضيف الى المعرف باللام ما تناهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن الوجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه
ابي الغلام وكذلك لو زدت وحكم المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى ما اضيف الى المضمر ما تناهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن
وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك حسن وجه ابي غلامه وكذلك لو زدت وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف حكم
ما اضيف اليه مثله اعني غير معرف باللام ولا مضاف الى مضمر ما تناهى وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجه حكم قولك مررت
برجل حسن وجه غلام وكذلك وجه حسن وجه غلام وكل موضع رفعت بالصفة وكان فاعلا لها وكل موضع نصبت فان كان نكرة فهو تمييز
او مشبه بالمفعول وان كان معرفة فهو مشبه بالمفعول وكل موضع خفضت كان مخفوضا بالاضافة وعند ذلك يجب حذف التنوين من
الصفة ان كان مما ينون او خفضه ان كان غير منصرف ونحوه في موضع خفض واعلم انه كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير فيها اذ لا يكون
لها فاعلان فتجب افرادها وتذكيرها ان كان ما بعدها مذكرا او تأنيثها ان كان ما بعدها مؤنثا كالفعل تقول مررت برجل حسن
وجهه ومررت برجلين حسن وجههما وبرجال حسن وجوههم وحسنين وجوههم ضعيف وحسنين وجوههم فهذا ليس بضعيف لانهم انما كرهوا

معنى ضعف الكوفي البلاغية حسان وجوههم
واما مررت برجال حسان وجوههم

لا يأتي بالعلامة التي تدل على ما دل عليه علامة الفعل واما جمع التكسير فليس من ذلك وكل موضع نصب المعمول او خفض ففي الصفة
ضمير يعود على ما تقدم ما اعتبرت عليه ان كان مذكرا فمذكر وكذلك التأنيث والتثنية والجمع تقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين
حسني الوجه وبرجال حسني الوجه وبامرأة حسنة الوجه وكذلك ما اشبهه لانهم لما نصبوا ما بعدها شبهوه بالمفعول وجعلوا الحسن كانه
في الحقيقة لما قبلها ثم [illegible] باللام الذي كان به [illegible] فالحسن على هذا التقدير جار على ما تقدم وذكر المعنى [illegible] اللام الذي حسن
به لان الذي يحسن جملته يحسن امر منضم اليه بخلاف الرفع فان الحسن ليس منسوبا الا الى ما بعده ولذلك امتنع الاضمار مع الرفع ووجب
مع النصب واذا خفض المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لان الاضافة فيه لما قبلها فتقول مررت برجل حسن الوجه وبرجلين حسني الوجه
وبرجال حسني الوجه وحكمه في التغيير ما ذكر في المنصوب ثم في هذه المسائل اثنتا عشرة مسئلتان ممتنعتان وهما مررت بالرجل الحسن
وجهه وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحسن وجه وهي المسئلة الثامنة عشرة فامتناع الاول لانهم لم تعد خفة بالاضافة وامتناع الثانية
لانه خلاف وضع اللغة في اضافة المعرفة الى النكرة وفيها مسئلة وقع فيها خلاف وهي مررت برجل حسن وجهه وهي الثالثة فمن
منعها نظر الى ان حسنا للوجه فكانه اضيف الى نفسه قال الشيخ وهذا التعليل لارباب المذهب شاذ وليس بصحيح لانه
انما يلزم اضافة الشيء الى نفسه ان لو كان مدلولهما واحدا كالحبس والمنع اما اذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا فالحسن ههنا ليس هو الوجه
وانما هو معنى قائم بالوجه فلا يلزم ما ذكر اولا لان الوجه مضاف الى ضمير فكانه مضاف الى نفسه وكلاهما تعليل [illegible] ولذلك كان الوجه
صحتها وانما منعها صاحب الكتاب فظن ان [illegible] وخالف سيبويه فيها جميع النحويين [illegible] على ما ذكر اما التعليل
الاول فباطل لجواز حسن وجه بالاتفاق واما الثاني فلجواز ضارب غلامه بالاتفاق ثم هذه المسائل الست عشرة منها القوي
والضعيف والمتوسط فكل مسئلة كان الضمير في الصفة [illegible] فهي قوية وكل مسئلة كان الضمير فيها جميعا فهي متوسطة وكل مسئلة
ليس فيها ضمير فهي ضعيفة مثل ذلك يكون [illegible] الخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة والرابعة عشرة
والخامسة عشرة والسابعة عشرة قوية لانه ليس فيها الا ضمير واحد ويكون المسئلة الثانية والثالثة على [illegible] والحادية عشرة

متنوسطة لان في كل واحد منها ضميرا ويكون المسئلة الرابعة والسابعة والثالثة عشر والسادسة عشر ضعيفة لانه لا ضمير فيها وقد
تقدم ان المسائل الثانية عشرة والثامنة عشر غير جايز فبقي منها كملت الثاني عشرة ولم يذكر صاحب الكتاب منها الضعيف وانما ذكر القوي
والمتوسط ولذلك جعلها سبعة وان كانت اثني عشر انه استغني بالتنكير عن التعريف لانه هو هو فاستغنى بحسن وجهه عن الحسن وجهه
واستغني بحسن وجهاً عن الحسن وجهاً كذلك ما عداها الا انه يسقط من التعريف مسئلتان وما عداها يجري مجراها وتوضيحه
وجه ما ذكره لغو حسن وجهه واذا اسقطت سبعة دون اثنين منها علم انها اثنا عشر فلذلك قال وتفصيلها حسن وجهه سبعة حاصلة
راجع الى اثني عشر وهي الحسنة والمتوسطة واما الضعيف فلم يذكره وهي الاربعة المتقدمة وتضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو عاري عن الضمير
ويضبط الحسن كل موضع ارتفع المعمول وفيه ضمير او انتصب او انخفض عاريا عن الضمير ويضبط المتوسط كل موضع انتصب او انخفض وفيه ضمير
وذلك بعد اسقاط المسئلتين على الجاري والصفة انما توصل بما كان من سببها لا بالاجنبي فلذلك احتيج في مسئلة مررت برجل حسن الوجه
وامثالها الى تقدير الضمير وان كان ضعيفا فمنهم من يقول الالف واللام سدت مسد الضمير وهو مذهب الكوفيين ومنهم من يقول
الضمير محذوف تقديره حسن الوجه منه وهو مذهب البصريين هذا ان مثل الوجه مرفوع على رفع الفاعل فاما اذا قيل انه في
حسن ضمير يعود على رجل وان الوجه بدل فيفيد ذلك المعنى والا تضعف وعلى مثل ذلك حمل قوله مفتحة لهم الابواب وتكون
الاحتياج الى الضمير باعتبار بدلية الاشتمال لذلك جاز حذفه اذ اعلم ولبس جاز في الجواز بحذف الضمير العائد على صاحب الصفة
فاما مسئلة حسن الوجه او حسن الوجه مما انتصب فيه المعمول او انخفض فلبس اي حجة فيها الى الضمير كالذي جرى في حسن الوجه لما ثبت ان
الضمير عند النصب والخفض في الصفة وان النصب على التشبيه بالمفعولية والخفض فرعه وكما تقول ضارب زيد الحسن حسن وجهها
وكذلك الخفض وقوله اذا مشاعل ربيعها جاريا صفا كميت الاعالي جونتا مصطلاهما لما اشتغل به عن جواز اضافة الصفة
الى معمولها مضافا الى ضمير موصوفه وهي مسئلة مررت برجل حسن وجهه لان جونتا صفة لجارتا مضاف الى مصطلاهما بدليل حذف
نونه وهاء في قوله مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا وهي عين مسئلة الخلاف فهل المخالفون ليس الضمير في مصطلاهما
راجعا الى جارتا لتكون مسئلة الخلاف بل يجعلها عائدا الى الاعالي وهو غير الموصوف لجونتا فتكون مثل قولك زيد حسن الغلام
جميل ثوبه على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون التقدير جميل ثوب الغلام فيخرج بذلك عن ان يكون دليلا على محل
الخلاف فاجيب عن ذلك بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم ان يكون الضمير لمعنى الجمع وايضا فان المعنى على
انه نعت اعالي الجارتين بعد بعدها عن موقد النار فاسود موضع الاصطلاء وعلى ما ذكره يكون اسود ولم يستقيم وهو غير مستقيم
وغاية ما يقولون على الوجه الاول انه وان كان بلفظ الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير اليه من حيث المعنى وليس بشيء لانه جمع مستقيم لكن
حملا على ظاهره فلا حاجة الى حمله على غيره واما افراد مصطلى فهو لازم على كل قول ووجهه ان يكون مصطلى اما مصدرا
على تقدير حذف المضاف اي موضع اصطلائهما واما ان يكون مفردا واقعا موقع التثنية كما قال كلوا في بعض بطنكم تعفوا لما
كان معلوما وقوع الواحد موقع الجمع فوقعه موقع التثنية اجود قال صاحب الكتاب
قياسه ان يصاغ من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب **قال** الشيخ انما لم يصغ من المزيد فيه
على الثلاثي لانه ان بقي على حروفه لم يكن وان حذف اختل فلذلك وانما اللون والعيب فقد اختلف في تعليله

افعل التفضيل

فقال

فقال قوم لان الاصل في الالوان افعال زائد على ثلاثة فاذا ورد عليهم ادم وشهب وسود اجابوا بان اصل افعل وافعال
ولذلك صحت واو سود لانها في موضع يجب فيه تصحيحها في التعليل ومنهم من قال انما لم يتعجب من الالوان والعيب لانها خلق ثابتة
في العادة وانما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام الثابتة على حال واحدة والحق انه انما لم يتعجب منه
لانه بني منها افعل لغير التفضيل فكرهوا ان يعملوا منها افعل للتفضيل فيلتبس ولذلك فرقوا بينها في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا
كل واحد بجمع لم يجمع عليه الاخر ومما يدل على ذلك انهم تعجبوا من العيب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل كقولك زيد اجهل من عمرو
ولم يتعجبوا فما ليس بلون ولا عيب اذا كان له افعل لغير التفضيل كقولك احمق واشبهه من الحلي فهذه العلة هي المستقيم وينبغي ان يضبط
بان يقال موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يبني منه افعل لغير التفضيل لانه قد يتبين ان كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضبط
طردا ولا عكسا لصحة قولهم اجهل واحمق وامتناع قولهم احمق فاذا قصد التعجب من هذه الاشياء بني افعل مما يصح بناؤه على حسب
المعنى الذي يقصده المتكلم ثم يميز على ما ذكره وصحة التعجب فيه يبطل تعليل من قال انما لم يتعجب منها لانها ثابتة كالاجسام
فان قال لم يتعجب منها وانما يتعجب من معنى افعل المذكور معها قيل علم ان المقصود في التعجب ليس الا اياها وتعليلك انما كان من جهة
المعنى لا من جهة اللفظ ويدل على علم ان معنى قولك ما اشد حمرته في ان التعجب من الحمرة معنى قولك ما احمره لو جاز ان قولك ما اكثر
فضلا وما افضله بمعنى واحد دل على ان التعجب انما كان مما وقع بعد اشد واشبهه ولذلك يعني النحويون فان اردت التعجب في شيء من
ذلك توصلت اليه باشد واشبهه فقد تصرح بانه يتعجب منه من حيث المعنى **قال** والقياس ان يفضل على الفاعل
دون المفعول لانهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لتعيبت كثير من الافعال لا يتعجب منها وغرضهم التعميم ولو فضلوا عليهما جميعا
لادى الى اللبس فلم يبق الا التعجب من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه في المعنى والمفعول فضلة فكان هو المقصود
اولى وهذا معنى قول سيبويه وهم ببيانه اعنى يعني انهم يعنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون فعلا الا ويذكرون له فاعلا
او ما يقوم مقامه حرصا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان الاولى عندهم ان يجعل التعجب له لذلك **قال** ويختون في حالتان
الى اخره اما لزوم التنكير عند مصاحبة من فصحيح وعلته انهم لو عرفوا الكل من لكان يعرفونها بالالف واللام او بالاضافة وكلاهما
متعذر اما الاضافة فواضحة لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل عليه وانما يذكرون من ليبينوا بعدها المفضل عليه فكان الجمع
بينهما عبثا لا فائدة فيه ولو عرفوه باللام لم يكن الا لام العهد فيجب ان يكون معروفه افضليته عند المخاطب ولا يكون معروفا
افضليته الا بالنظر الى المفضل عليه فلو جيء بها وبين المذكور بعدها المفضل عليه لجيء ايضا بين امرين يتفيك احدهما
عن الاخر كالاضافة المذكورة سواء واما قوله ولزم التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافا الى نكرة وهو باق
على تنكيره كقولك مررت بافضل رجل وهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف من حيث الاضافة الى النكرة وانما لم يلزمه عند
مفارقته من لام التعريف او الاضافة قوله وكذلك مؤنثة ومثنيته ومجموعه معطوف على قوله ويعتوره حالتان مضاف
وهو غير مستقيم في الظاهر لانه اذا كان مونثا او مثنى او مجموعا لا تصاحبه من وانما اراد بقوله كذلك انه لابد له فيما يقوم مقامه
من تعريف او اضافة لانه حذف من وجب منها خلفها للاول فانه غير واجب بل انت بالخيار فاشتركا في انه اذا حذف منه
من من التعريفين فلابد من الالف واللام او الاضافة الا انك في الاول مخير في حذف من وفي التعريف بالالف واللام او بالاضافة

ما هو

والمخاطب به

وفي باقي المؤنث والمثنى والمجموع لانهم حذفوا من فراد واثبات احد الامرين قوله بل الواجب تعريفه ذلك باللام او بالاضافة جريا على
الاول في قوله ولزم التعريف عند مفارقتها وانما الواجب اللام او الاضافة وقد تكون الاضافة تعرف وقد لا تعرف على ما تقدم
قال وما دام منكرا بمن استوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع لانهم اجروه مجرى باب التعجب لتقديره منزلة المعرف
ولذلك اشترط فيه شروط التعجب فلم يبن الا ما بني منه فعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه كما افردوا الفعل او لحقوه
عن تثنيته وجمعه فان عرف باللام انث وثني وجمع لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجرى على طبق من هو له في التانيث
والتثنية والجمع واذا اضيف ساغ فيه الامران اعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافة تشبه اللام فاجري مجراه
واما الافراد فلان الاضافة فيه ليست الا للمفضل عليه فاشبهت من مع ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك
زيد افضل من الناس فلما كانت الاضافة لا تخرجه عن معنى من التي كان بها مفردا جاز الافراد مع الاضافة لانها بمثابة من مع مجرورها ذكر
ذو الرمة وسالفه واحسنه قذالا على الافراد ولو جاء على المطابقة لقال حسنى الثقلين جيدا وحسناه قذالا والضمير في احسنه
عايد الى الثقلين وان كان مثنى لانه في معنى الخلق كانه قال ومية احسن الخلق قوله ومما حذفت منه همزة وهي
من الحروف الزائدة قال فيه اول من افعل الذي لا فعل له كما بل هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون وزنه فوعل كان
اصله وول فقلبوا الهمزة اي موضع الفاء او عكسوا الواو والواو وهي عندهم من وال اذ الجا كان في الاولية النجاة وقال
قوم اصله واول على فوعل ثم بني او لزم منه تغييرات كثيرة ولا اصل له في الاشتقاق وهو عند البصريين افعل المبني للتفضيل والمعلوم
اول من كذا والمعلوم في مؤنثه الاولى وجمعه الاوائل كما ذكر وهذا هو الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه اولة وقوله
ولا اخر شأن فليس للاطالة الي اخره قال لانه كثر في كلامهم حتى صار لا حاجة الى ان يستعمل من استعمالا الذي
للتفضيل فيها فالتزموا فيه حذف من في حال التنكير وهو خلاف اصل وضعه فلاجل ذلك فالتعلق به وهذا معنى ايضا الذي جوز استعماله
اول كذا لا تراهم يتوهمون في الاول والثاني والثالث ان تفضيل فيه وكان الاول للعدد ما يعد احدها باعتبار
العدد مجرى مجرى صحة استعماله بغير من في قولك هذا اول وثان قوله ولم يسبق فيه ما استحق في اولاته اي اخره
قال الشيخ المعنى ان افعل التفضيل اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه الافراد لا غير فقد خالف ايضا بابه
ووجه المخالفة ايضا ما ذكره انه لا يستعمل الا بمن فلما تفضيل تخالف مجرى ما لا تفضيل فيه من وجوب المطابقة كساير الصفات
فلذلك قالوا على ما ذكر وافعل غير منصرف وهو جمع فعلى وفعل جمع فعلى في جميع باب التفضيل منصرف سوى اخر فعلمنا انه فيه
الصفة والعدل وبيان العدل ان الاصل فيه ان لا يستعمل هذا الاستعمال فنقل على صيغ كان يستحقها اي صيغ اخرى وهذا
معنى العدل وقد اورد بعضهم على ذلك اعتراضا وقال المعدول عن المعرفة معرفة الا ترى ان سحر المعدول عن السحر المعدول
عن الامس معرفة واخر انما كان يستحق لنفسه باللام فلو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة وليس بمعرفة باتفاق لوصف
النكرة به وما لم يكن معرفة كان غير معدول فليطلب له علة اخرى فاجيب من وجهين احدهما انا نقول ليس معدولا
عن ذكرت ولكنه معدول عن قولهم اخر من كذا فاستعمالهم اياه مجموعا في موضع المفرد هو عدل عن الصيغة التي كانت له مصاحبة
من وعلى ذلك يتحقق العدل مع التنكير ويندفع السؤال الثاني سلمنا انه معدول عن الصيغة التي فيها الالف واللام فالمعنى

كونه

ولم يسبح

يعني دا من

(٣٦ / ٣٧)

مما ليس معدولا انه كان يجب له ان لا يستعمل الا كذلك فلما استعمل على غير تلك الجهة كان عدلا وما ذكره من قياس العدل صحيح الا
ان قولهم والدليل هنا على التنكير وهو على التعريف فحكمنا في كل موضع ما يجب دليله قوله وقد استعملت دنيا بغير الف ولام كما ذكره وهي
ظاهر وقوله لا يعني والنسب بالاكثر منهم حصى يعني انهم لا يجمعون بين الالف واللام وبين من المذكورة للتفضيل على ما تقدم فلا بد
من تاويل معهم في قوله ولست بالاكثر منهم وتاويله انها متعلقة بمحذوف كانه قال ولست بالاكثر من بني فلان في الشجاع ومثل هذا يجوز ان يجيء مع افعل
الذي فيه الالف واللام لانك تقول انت الافضل من قريش لا الفضل الا انك فضلت على قريش ويكون المفضل عليه مسكوتا عنه في اللام
الذي للعهد على حسب ما بين المتخاطبين ويكون هو المذكور بعد من وقد يكون غيره لانك قد تقول للمخاطب هذا افضل من تميم والمفضل
عليه تميم ثم يقول له بعد ذلك لا الافضل من تميم فلست تعني ههنا الا ذلك الافضلية وبينت له انها من تميم فهذا المذكور بعدها
من هو المفضل عليه في المعنى ولكنك لم تفضل عليه غيره وانما عرف فيه ذلك بما تقدم وقد ذكر قبله للتبيين وقد تقول لمخاطبك هذا
افضل من عمرو ثم يقول له ذلك الافضل من تميم فههنا لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو لانه المعهود وذكرت من قريش
على ما تقدم للبيان فهذا وجهه في هذه المواضع واشباهها ولا يبالي باتفاق ذكر المفضل عليه بعدها وانما المفيد ان يكون
لا ينافي به الغرض دلالة التفضيل على ما بعدها فيخرج ذلك اتفاقا والمراد بها التبيين فلا يضر قوله ولا يعمل عمل الفعل
ليس على عمومه بل يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه المسبب مفضلا باعتبار من هو له على نفسه باعتبار غيره
وهو زيد قال سيبويه في هذه المسالة ونظايرها كلاما معناه انك لو جعلت ابغض خبرا عن الشر كان محالا معنى انه يوجب الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي لان ابغض اذا ارتفع بالخبر كان الشر مبتدا ومنه متعلق بابغض وقد فصل بينه وبين المبتدا وهو
فصل بالاجنبي وذلك غير جايز والك ان تخص معمول ابغض اليه الشر من زيد معنى في الضمير من منه وهو حرف الجر الذي يليه
وبدخل من على ما دخلت الى عليه ولك ان تقول ما رايت كزيد ابغض اليه الشر وتفيد ذلك المعنى ومنه ما انشده سيبويه مررت على
وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا واذا اعتبرته بالعبارة
الاولى ملت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تئية منه بواصي السباع وعلى العبارة الثانية فلا ارى واديا اقل به ركب
اتوه تئية من وادي السباع والثالثة هي ما ذكره في البيت وافعل ههنا اقل جرى لشئ وهو في المعنى لمسبب هو الركب مفضل
باعتبار وهو قوله به على نفسه باعتبار وادي السباع واتوه نعت وانما مصدر في موضع الحال اي متوقفين متلبثين واما غير
هذا الباب الذي قيدناه من المسايل فلا يجب ان يرفع به الظاهر بل يرتفعان جميعا على المبتدا والخبر ويكون الجملة صفة
كما في قولك مررت برجل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتدا وخبر والجملة صفة لرجل ولا يكون حسن صفة ورفع ابوه بافعل
بخلاف ما تقدم وقوله واضرب منا بالسيوف القوانسا اورده اعتراضا يعني تتم ان القوانس منصوب باضرب
وانما هو معمول لما دل عليه اضرب وكانه قيل ماذا يضرب فقيل القوانس وهي بيضة الحديد وهو مثل قوله اعلم من يضل عن
سبيله فمن يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا باعلم لما يلزم من المحال وانما لم يعمل في
الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذا لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتانيث على ما تقدم في مثل
زيد افضل من عمرو لانه لا يفصل قال صاحب الكتاب اسماء الزمان والمكان ما بني منها من الثلاثي المجرد على ضربين

سيبويه ... ان مصدر ... تئية اي تحبس

اسماء الزمان والمكان

وضمائر المؤنث والمثنى والجـ[...]
لما قيل فعوله ولزم التوقيف[...]
قال ـــ وما دام مصحوبا[...]
ولذلك اشترط فيه شروط النحـ[...]
عن تثنيته وجمعه فان عرف[...]
والتثنية والجمع واذا اضيف[...]
واما ما خلا فلان مما اضافه[...]
زيد افضل من الناس فان كان[...]
ذي الرتبة وسائغ واحسن[...]
عائد الى التفضيل وان كان منفيا[...]
مراعاة الى اخره قال ـــ
اصل ووال فقلبوا الهمزة[...]
فهو اصل وقول على فعل[...]
اول من كذا ولعلم في صيغته[...]
وبه اخر شعبان ليس الاول انه[...]
للتفضيل فيهما فانه موافق[...]
اول كذلك الا انه اعم[...]
العلة تجري مجرى اه فتحي اسم[...]

قال الشيخ المو[...]
وجه المخالفة ان ما ذكره انه[...]
فلذلك قالوا على هذا واخر غير[...]
الصفة والعدل وبيان العدل ان[...]
معنى العدل وقد اورد على[...]
عن الاصل معناه ولفظه انما كان[...]
الذاكر به وما لم يكن معناه كان غير[...]
ذكرت ولكنه معدول عن فعلهم اخر[...]
من دعلى ذلك تحقق العدل مع الـ[...]

[illegible]

[...]ذكره من قياس العلماء صحيح الا
[...]د بناء بغير الف ولام كما ذكر من
[...]للتفضيل على ما تقدم فلا بد
[...]هل يجوز ان يجتمع مع افعل
[...]المفضل عليه معا وما فيه اللام
[...]مثل هذا افضل شيء ثم بالمفضل
[...]انه غير هذا المذكور بعدها
[...]في معنى قولهم مثل هذا
[...]المعهود وذكرت من قريش
[...]بعدها وانما المفيد لانه يكون
[...]ـــ ولا يعمل عمل الفعل
[...]على تفسير بالحتاج غير
[...]مثالا يعني انه يوصل الى الفضل
[...]فيه وبين المبتدأ وهو
[...]حرف الجر الذي يتعلق به
[...]نص سيبويه مررت على
[...]سائرا واذا اعتبرته بالعامل
[...]ي وادنى اقل به مركب
[...]يحب هو اكرب بفضل
[...]ين متلبثين واما غير
[...]ويكون الجار صفة
[...]صفة ورفع ابوه فاعل
[...]منصوب باضرب
[...]عليه اعلم من يضل عن
[...]ي وانما لم يعمل في
[...]على ما تقدم مقامك
[...]في المجرور على ضرب

سيبين اي يبين الواحد على صفة المركب ونيته
اما مصدر على اصله المضاف تبين ان يكون
تميز اي تبجانف وتحبس وعليكون جمع

اسماء الزمان والمكان

[illegible]

ومع جمع المذكر بالواو والنون [illegible]

ولما سيجي اعرابها المذكر ذكر [illegible]

[illegible] ان يشمل [illegible]

[illegible] بالواو [illegible]

[illegible]

[illegible] بعد [illegible]

[illegible]

بالوصف [illegible] الكل سوى [illegible]

[illegible] بالوصف [illegible]

[illegible]

بالوصف [illegible] المصنف [illegible]

[illegible] فيكون [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الكلم [illegible]

[illegible]

[illegible] وهو الذي [illegible]

[illegible] تكلم [illegible]

[illegible]

[illegible]

وضمائر المؤنث والمثنى والجمع [illegible]

قال [illegible]

[illegible]

قال الشيخ [illegible]

[illegible]

ذكرت [illegible] معدول [illegible]

[illegible]

[illegible]

اسماء الزمان والمكان

فائدة الدلالة على الوصف التي يستفيدها اللغوي في امثال هذه من الالفاظ

حيث يحكم على كل واحد منها انه لفظ واحد وهذا شي [illegible] عن [illegible]

السلف ويمكن ان يكون من القسم الثاني [illegible] قال [illegible] الكشف

فلم ان [illegible] الخصوص [illegible] لان [illegible] الا على [illegible]

المخصوص [illegible] فليتامل [illegible] اقسام

ما يراد بالتام [illegible] قال الامام العلامة [illegible]

المفصل [illegible] الالفاظ [illegible]

كان لا يدل الا بالوضع [illegible] الدلالة وضعية [illegible] اللزام

كذلك وجب التصريح [illegible]

[illegible] ان الغلام [illegible]

التي لا تعقل [illegible] المضاف اليه [illegible]

[illegible] غلام [illegible] على التعيين والثاني [illegible]

غلام [illegible] زيد [illegible] الغلام [illegible] للدلالة على المعنى [illegible]

ومعناه [illegible] على [illegible] المضاف اليه

في المثال المذكور [illegible] الثاني [illegible] التركيبي [illegible]

[illegible] المضاف اليه [illegible] التعريف [illegible]

[illegible] الدلالة على [illegible] الحرف [illegible]

التي [illegible] المضاف اليه كلها [illegible] لان [illegible]

المضاف اليه انما هو المعنى التركيبي [illegible] عام [illegible]

لم [illegible] عارض بعد الوضع [illegible] المضاف اليه

فلذلك لزم ذكر المضاف اليه فلو قدر استعماله [illegible] معناها [illegible]

قطعا [illegible] استعماله مفرد لم [illegible] معناها اصلا [illegible]

تحقق الجواب [illegible] لم [illegible] استعماله الا كذلك [illegible]

[illegible] انما [illegible] معنى [illegible]

[illegible] الا [illegible] والله اعلم

قوله خلف ما للمشترك اعلم ان مجرد نحو الكاتب ابيض ليس علا لتقديم الفصل

على الاقسام المذكورة حتى يلزم تغيير نظم الترتيب الكتابة بل متوقع كونه

عدم [illegible] خليق بالمشترك لانه على تقدير كونه جديرا به [illegible] كونه خليقا بالقسم الاول واذا

كان خليقا به يمكن ان يصدره لكن القسم بهذا الفصل [illegible] لم يلزم التغيير المذكور

وفيه [illegible] لانه على ما كان نحو الكاتب [illegible] لتقديم هذا الفصل كا ينبغي ان [illegible]

ثم لم يقدم القسم المشترك مقتصرا بهذا الفصل للمضمون [illegible] المذكور

ويمكن ان [illegible] جوابه بانا نختار [illegible] ما [illegible] للصنف [illegible] الترتيب [illegible]

قوله اللفظ انما كان اللفظ [illegible] اللفظ [illegible] احدها [illegible]

[illegible] واشار [illegible] لا يستعمون مثل هذا الكلام وفيه [illegible] جوابا بان

مثل هذا التركيب علم والعلم [illegible] فيكون [illegible] القسم [illegible]

وايضا المراد من اللفظ [illegible] والترديد [illegible]

ولما [illegible] يحمل [illegible] مختلفة [illegible] يمكن ان [illegible] بان [illegible] ذلك

[illegible] الحقيقي [illegible] فيكون [illegible] كل شخص [illegible] ان

الشخص [illegible] ذلك الشخص [illegible] ثم

[illegible] كلية [illegible] وان كانت مختلفة [illegible] لكن ليس [illegible] كلية

بل [illegible] لان الشخص ليس له [illegible] كلية وفيه [illegible]

على [illegible] هذا اذا كان المراد من هذا القيد التمييز اما اذا كان [illegible]

[illegible] قال

[illegible] للكلمة

[illegible] الكلمة [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الواجب في الحد التام [illegible] القريب

وجعل الكلمة من اللفظ [illegible] الكلمة وانواع [illegible] لفظ [illegible]

وكان [illegible] الدالة على المعنى [illegible] فاما [illegible] اللفظ فانه [illegible]

[illegible] والكلام والكلمة فيكون [illegible] الكلمة التي [illegible]

[illegible] والكلمة [illegible] على [illegible]

انه [illegible] اللفظ [illegible] للكلمة والكلام [illegible] المقام [illegible] انه

[illegible] الكلمة [illegible]

[illegible] في الكلمة [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] الكلام [illegible]

الكلام [illegible] على [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible]

قال الشيخ هو كل ما اشتق من فعل اسماً لما فعل فيه الفعل من زمان او مكان مما اوله ميم زائدة من الثلاثي
او غيره فان كان من الثلاثي فلا يخلو اما ان يكون معتل الفاء او اللام اولا فان لم يكن معتل الفاء واللام فلا يخلو من ان يكون مضارعه
بالكسر اولا فان كان بالكسر فالاسم منه بالكسر ايضا وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعَل وان كان معتل الفاء فالاسم على مفعِل بالكسر
لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح لا غير فالاول مثاله مضرب والثاني مثل مقتل ومذهب والثالث موعد ومورد و
الرابع مثل مأتى ومسعى وما جاء على خلاف ذلك فنسك وقد ذكره فكانهم كسروا تشبيها له بالمضارع لانه جار عليه وفتحوا اذا كان المضارع
مثل جال ومضموما الا انهم حملوا المضموم على المفتوح لانه اخف وكسروا في معتل الفاء مطلقا لانه اخف مع الواو اذ موعِد اخف من
موعَد وفتحوا مع معتل اللام لما يؤدي الكسر فيه الى الثقل المؤدي الى الاعلال قوله وقد تدخل على بعضها تاء التانيث
جريها على القياس ومع مخالفته والجاري كالمظنة وغير الجاري كالمشرقة اذ قبله مظنة بالفتح لانه من ظن يظن فان
الكسر فيه شاذ وموقعة الطائر جار على القياس وما جاء على مفعُلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل ولكنها عندهم جارية
وشبهها وما بني من غير الثلاثي رباعيا كان او مزيدا ثلاثيا فانه جار على لفظ اسم المفعول فيكون بلفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدم والزمان
والمكان مشتركات في المجيء كالمخرج من اخرج والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا مضاهاة
الفعل في الزنة فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسم الزمان مفعول فيه
في المعنى فكان استعماله بلفظ المفعول لمطابقته له اقيس فمن ثم استعملوا صيغ المفعول وهي في البيت وما هي الا في ازار
وعلقة مغادر ابن همام على حي خثعما المشاهد تسوية في ذلك وقد اعترض عليه من وجهين احدهما ان على حي خثعما واسم الزمان
والمكان لا يعمل وبالجملة فان الغرض تشبيه خفته ما عليها بابن همام عند اغارته فكان المعنى وما هي الا متخففة كتخفف ابن همام
وهو وحروف الجر والجار غيرهما ولان الجار متعلق بما دل عليه مغار كانه قيل يغير على حي خثعم واما الثاني
فلا يبعد ان يكون اراد وما هي الا متخففة في زمان مثل زمان اغارة ابن همام فوضع مغار موضع زمن اغارة وهو معنى
اللام الى زمان وفي الجميع تعسف قوله ولا يعمل شيء منها لانها اسماء الاجسام فلم تعمل بخلاف المصدر فانه اسم للمعنى كالفعل
بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما صفة والمعنى في الصفة هو المقصود فجرى مجرى الفعل في ذلك وليس اسم الزمان والمكان
كذلك لانهما اسمان للذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا مجرد المعنى فيجري مجرى المصدر فمن اجل
ذلك امتنع العمل فيهما قوله انا كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع وتوجيه الاعتراض
ان مجرها اسم للمكان وقد عمل في ذيولها وبيان كونه اسما للمكان انه اخبر عنه بقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه فشبهه
موضع مرور الرياح بالرق المنمق بالكتابة ولا يستقيم ان يكون المجر بمعنى الجر فيؤدي الى تشبيهه بالرق فلا معنى لذلك فالجواب
ان اسم المكان قد استقر بامتناع عمله وتاكد ذلك بالمعنى فاذا وجد ما خالفه وجب تاويله وله ههنا تاويلان
احدهما ان يكون ثم مضاف قبل مجر وتقديره كان موضع جر الرامسات وهو وجه من تقدير اثر للانفصال مما يعرب منه
من الاخبار بقضيم اذ الاثر مشبه بالكتابة لا بالرق لان الرق هو المكان الذي وقع خبرا عن كان فوجب ان يكون اسمها ما هو
اشبه ما هو به والوجه الثاني ان يكون مجر موضعا على ظاهره والمضاف محذوف من الرامسات كانه قال

كان

كان مجر جر الرامسات وبتاكد بالامرين احدهما مطابقة المشبه بالمشبه به الذي هو ذكر الموضع اولا ولا اثر ثانيا كان
المشبه به ذكر فيه الرق اولا والتنميق ثانيا ولا ظهر ان المحذوف مدلول عليه بجر لان مجر موضع الجر فلم يقدر الا ما دل عليه بخلاف
التقدير الاول فان المؤدي اليه امتناع استقامته في الظاهر وهو قلبه وجه مصنع الوجهين الاخير وتضعف من جهة ان ذيولها
تكون مفعولة بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المقدر لا يكاد يوجد ومن اجل ذلك قدم ذلك التقدير الاول اسم الالة قال
صاحب الكتاب هو اسم ما يعالج وينقل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال كالمحلب قال الشيخ اسم الالة هو كل اسم مشتق
من فعل اسما لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المقررة مفعل ومفعال كمخرز ومفتاح وما الحق به الهاء كمسرجة مثل في الزمان والمكان
واما ما جاء مضموم الميم والعين كالمنخل والمسعط فليس بالجاري قياسا وانما هي الفاظ وضعت اسماء لالات وغيرها من غير اعتبار جريها على الفعل فيه
ومن اصناف الاسم الثلاثي له عشرة ابنية وقسمة العقلية اثنا عشر اهملت الوجوه منها اثنين واستعملت عشرة بيان ذلك
ان اللام لا تعتبر باعتبارها لان اختلافها لاجل الاعراب فبقيت الفاء والعين فاما الفاء فيكون متحركة بالحركات الثلاث ولا تكون
ساكنة لما يؤدي اليه من الابتداء بالساكن واما العين فيتحرك بالحركات الثلاث وبالسكون واذا ضربت ثلثة في اربعة كانت اثنى عشر مفتوح
الفاء اربعة فعل وفعل وفعل وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من مكسورها فعل لانه ليس من ابنيتهم استثقالا
له وسقط من مضمومها فعل لانه بناء مختص بالفعل لما لم يسم فاعله وقد تلحقه الزيادة ويعرف الاصلي من الزائد بان ينظر الى تصاريف
الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي وما سقط فهو الزائد والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها
فما هو من جنسها فقد ذكر مفصلا وما هو من غير جنسها فهي حروف سالتمونيها فاذن لا تكون زيادة من غير سالتمونيها الا وهي
تكرير وهو حروف سالتمونيها قد تكون تكريرا وقد تكون غير تكرير الا انها اذا كانت تكريرا وغير هالم بوزن الا بلفظ الاصل المكرر
ولذلك تقول في علم فعل وفي ضرب فعل وفي خفيدد فعيلل واما اذا لم يكن الزيادة تكريرا لم تذكر في الوزن الا بلفظها فتقول
في وزن مضرب مفعل وفي زرقم فعلم ولذلك جميع ما يأتي غير تكرير والزيادة ايضا قد تكون للالحاق ولغير الالحاق فاما زيادة الالحاق
فانه يكون الزيادة جيء بها لغرض تصيير ذلك البناء الناقص على مثال زنة اكمل منها كالحاق جوهر بجعفر فلا يدل على هذا مثل ضمة
في انه ملحق بجعفر لا مثل مضراب في انه ملحق بقرطاس لان شرط الالحاق ان يكون الغرض بها ما ذكر واما هذا المعنى به فلغرض
آخر واضح في غير ذلك المعنى فلا وجه الحاقا ومع الزيادة في الثلاثي اربعة لانها اما ان تكون قبل ذكر الفاء او بين الفاء والعين او
بين العين واللام او بعد اللام ولا موضع غير ذلك واما في غير الثلاثي فتنبه على حسب الحروف قال صاحب الكتاب فان زيادة الهمزة
قبل الفاء نحو اجدل وافكل واصبع وابلم والكلب لا فرق قال الشيخ كل همزة وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف
اصول فهي زائدة تحكم في اجدل والكلب ما زيادة لذلك فان وقع مع الهمزة التي يحتمل ان يكون زائدا او يحتمل ان يكون اصليا
جاز الوجهان كما في اولق وان وقع بعدها ثلاثة لا يصح احدها ان يكون اصليا الحكم باصالتها مثل قولهم اتعه لان الهمزتين لو كانا
اصلا لادى الى ان يكون من باب ما يكون ومهونا دون الحكم بزيادة الثانية فوجب ان تكون الهمزة اصلا واما انتصب وهو نجر
تحذف منه القسمة فالتاء فيه زيادة لانها لو كانت اصلا لم تخل من ان يكون النون بعدها اصلا او زائدة وكلاهما يؤدي الى ما ليس
من ابنيتهم فوجب ان يكون التاء زائدة فان قيل فانتم اذا حكمتم بزيادة التاء لا يؤدي الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل

بالكسر صح
غيره صح
اسم
اسم الالة
الثلاثي

ليس من ابنيتهم لما تجاب ان الوزن اذا تردد بين ان يكون حروفه اصولا وليس من ابنيتهم وبين ان يكون بعضها زايدا وليس

من ابنيتهم كان الحكم بزيادة البعض اولى لوجهين احدهما ان الابنية للاصول قليلة محصورة والابنية التي فيها الزيادة كثيرة لا يكاد ينحصر

فاذا تردد هذا بين ان يكون من قليل او كثير كان جعله من الكثير اولى وهذا جار في كل ما يأتي مثل ذلك واما تردد والكلام

في التاء وزيادتها مع الهمزة اخرا كالكلام في عنصب مع النون الا انه لا ينهض على مذهب سيبويه اذ ليس في الكلام عندهم فعلل

فيحتاج الى جهة اخرى من الدليل فيرجح الى الاشتقاق وهو مشتق من ترائه اذا دفعه لان التدرى المدافع والاشتقاق

مشعر بزيادة واما تتفل فتاؤه زايدة لانه من لغاته تتفل فثبت ان التاء زايدة على ما ثبت في تنضب ثم نقول التاء في تتفل

مثل التاء في تتفل لانها مثلها لفظا ومعنى واذا ثبت ان يكون زايدة في احدى الصيغتين وجب ان يكون زايدة في الصيغة الاخرى لاتفاقهما

حروفا ومعنى واما تحلى فتاؤه زايدة لانه من تحلات بالاديم اذا قشرته عند السلخ فالاشتقاق دل على زيادة التاء واما الميم

فيها في زايدة لانه عرف بالاستقراء من كلامهم ان كل ما فيه ثلثة اصول فهي زايدة والميم في معقل وفي نقيضها كذلك واما

هبلع فالهاء فيه زايدة عند الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلع الشديد البلع فكانه من بلع فالهاء زايدة وغيره يعد الهاء

اصلية وان الاشتقاق هذا الاشتقاق الذي ليس على قياس كان سهم اخذ بجهل زيادة الهاء اولى الكلام ولا بعد في ان يكون بمعنى كلمة

البلع من الهاء والباء واللام والعين يوافق بعض حروفها حروف بلع وليس هذا كقولنا ان النون في عنسل زايدة اخذا من هذا الاشتقاق

وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الهاء في هبلع اذا لم يثبت زيادتها اولا وقد نقل عن مثل سيبويه مثله البلاثة التي زيدت فيها زيادة في الحلاج

مثل الفاء تفعل كقولهم تفعل وبقي عليه تفعل كقولهم تعفر فان اجيب بان الضمة للاتباع والاصل يعفر فقد ذكر

من ابنيته منخر وان كان الكسر للاتباع والاصل منخر بعد ذكر فكلم يطرح منخر الذي كلم يطرح يعفر قوله وما بين

الفاء والعين الطاهر قال الشيخ لف تح بلثة احرف اصول الا زايدة والهمزة في شمال زايدة لانه من قولهم شملت

الريح والياء في ضيغم زايدة لما تقدم من ان الياء اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول زايدة والنون في قنبر زايدة عادة اي ان يكون

فعلل وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش فيحتج بغيره لكن نقول هو لغة قنبر فتحت فهم فيه بغير نون مع بقاء معناه يشعر

بزيادة ما حذف لانه معنى الزايد وجندب النون فيه زايدة لان من لغاته جندب واما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك فلا يجد له

وجها ولعله يقول وزنه فعلل واما عنسل فقد تقدم بيان زيادة النون واما سيح فواوه زايدة لان الواو مع ثلثة احرف

اصول لا تكون الا زايدة وقد بقي عليه من الامثلة في هذا الفصل فنعل كجندب وحيفس للقصير ودلمص اللامص اي البراق

واجرعين احرابجي معرب قوله وما بين العين واللام نحو شمال همزته زايدة وغزال وحمار وغلام لا اشكال فيه

وبعير وعثيب وعليب كذلك واما عرند فنونه زايدة لامرين احدهما انهم يقولون العرد فوجب ان يكون زايدة

والاخر لو كانت اصلية لوجب ان يكون فعلل وليس في الكلام فعلل والحروف اصول ونعوجد وجدول وخروع وسدوس

وسلم وقنب لا اشكال فيها وبقي عليه من امثلة هذا الفصل دلمص وحيميه زايدة مع الدلامص وحمص وبنج تقول في تبع

قوله وما بعد اللام نحو علقى وحوزى والحي بالشعن ليكون الالحاق ولا يقال مثلها واذا نون لم يكن

تكرير كانه قصد الى امثلة الالحاق على مذهب سيبويه ليس في فعلل ولذلك وقع بالمجمى هنا غيره وان لم ميني

التكرار

اسم ال

قولهم سلسل اذا اسرع لان السلسل السريع لان النغر ثم في ذلك قبلها قليلا تكثير انما يكون الحكم بزيادتها فيها الفعل فيه صح

لا يكون صح

اي عيني صح

وامثلة الحبتة لا الالحاق وانما يجي هذا على مذهب الاخفش واما الالحاق صح

٣٨

التكرار وسلمى وذكرى وحبلى ودهمى وشعبى والضحى ورعشن النون زايدة بدليل الاشتقاق لانه من رعشه اذ معناه

المرتعش وفرسن النون زايدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرسه اذا دقه فالاشتقاق الى زيادته وبلغن النون

زايدة لان معناه البلاغة فالاشتقاق الى زيادته وفرددد وشربب وعنددة ورملة ظاهرة وهو تكرير ومعد

الدال الثانية زايدة سوا جعلته اسما للقبيلة او اسما للموضع رجل الفارس من الدابة اذا ركب اما اذا كان اسما للقبيلة فدليله

قولهم تمعدد اذا تشبهوا بمعد في خشونة العيش والميم لا يزاد في الفعل وان كان اسما للموضع رجل الفارس فيدل على زيادتها

انما ما تقدم لانه منقول عنه اذا اسمائهم نقلوا اذا امكن فيها الفعل كان اولى واما لانهم يقولون معدا اذا اخذ انقرب لان يكون

معد منه لانه موضع رجل الفارس الذي يبعثها على العدو وهذا اولى من ان يجعل من معد بعدا اذ ليس بينهما معنى قريب وخدب

وجبن ودملز لا اشكال فيه وبقي عليه من امثلة هذا الفصل ضهيا والهمزة زايدة وزرقم الميم زايدة لانه اسم للازرق ودلقم اسم

للناقة المسنة لاندلاق لسانها ودرج لغة في دراجة وشجعم للشجاع وهو عند سيبويه فعلم من الشجاعة قوله

والزايدتان المفترقتان منها الفاء نحو اداير الهمزة والالف زايدتان لانه اسم من قطع رحمه واديرها فالهمزة زايدة وهو

منصرف وان جعل اسم موضع فجايز بلا انصراف واجادل جمع اجدل وقد ثبت زيادة همزته في المفرد فكذلك في الجمع والبنج همزته

متنونة زايدة اما الهمزة فلانهم يقولون بلنج فقد دل على زيادتها لان الباقي الا بدلا من الهمزة المفتوحة واما النون فلانه

يودي الى وزن ليس من ابنيتهم وهو افعلل في التدد مثل البنج للالد الخصومة والاشتقاق يرشد الى الزيادة ومثال الى

آخر الفصل ظاهر قوله ومنها العين واللام نحو عاقول وساباط وطومار الى اخر الفصل ظاهر وبقي عليه من هذا الفصل

تفعاس وهو الشديد من بلايل لانه من القعس وهو التقدم فالاشتقاق يرشد الى زيادته قوله ومنها اللام نحو قصيرى

ظاهر زيادة الياء والالف فيه وقرنبى اسم دويبة من الحشرات مصروفة والفه ونونه زايدتان اما الالف فظاهر واما النون

فلانها لو كانت اصلية لادى الى مثال فعللى وليس من امثلتهم سلمى او الحلدي اسم ملك كان بعمان وجا بضم اللام وضبط

عليها الجهل المثال اذ فيه زيادة النون والالف والكلام في الالف ظاهر والنون كالنون في قرنبى وقد في المفصل بالالف

واللام وهو اسم علم فاني وهي لئلا يكون فيه الالف واللام وبلنصى نونه والفه زايدتان لانهما مثل قرنبى ولانه جمع البلصوص

اسم لطاير وانما كرر وان كان مثل قرنبى لان الف بلنصى للتانيث والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى نوع من

الطير ظاهر وكذلك خفيدد ظاهر وهو السريعة وحرنبة نونه وتاؤه زايدتان اما التاء فواضح وصحارى وعلودى

حبونتن اسم واد قوله ومنها الفاء والعين نحو اعصاد وهي ريح شديدة او سلسلة وفيها نادر وليس يستقيم لثلثة اوجه

احدها انه لا يعرف تنوط اسم لشيء والثاني انه يلزم من تنوط مثال تنفعل والثالث انه يلزم من التكرار من غير زايدة فالصواب

تنوط وهو مصروف وتبشر طاير وجا تبشر ويضبط عليها الجهل المثال والصواب حرفه وتبنط ظاهر من الاشتقاق

وهو الهبوط وهو اسم ارض وقد وقع في المفصل مصروفا ووقع في ابنية السيرافي بالالف واللام وبقي عليه من مثاله اسروع لدويبة

يكون في الرمل ويضم همزته فيكون كاسلوب ويسروع لغة فيه ووقع ياؤه فيكون كيربوع وترتور حديدة يوسم بها الابل

قوله ومنها العين واللام في خيزلى وخيزرى وقال حي ذالى وخوزرى ضرب من المشي فيه تبختر وسلا وفي اخر يعال

خوزري لانها لغة فيه وخيزلي بمعنى عنه وانما ضعف كرر المثال من غير زايدة واسقط فوعلى وحنطأو ونونه وواوه زايدتان
اما الواو فظاهر واما النون فلانه يودي الى ما ليس من ابنيتهم باعتبار الاصول ويبقى عليه كوالك للقصير وذلك ابن دريد
كوالك فلا يكون منه آجر ظاهر قوله وبينها الفاء والعين واللام في نحو احقافي بمعنى حفافي للكثرة فعال وها الجعال
اذا اعتم ولم يحض واترج واندرب وهو الغليظ قال ان لها مركبا ارزبا كانه جبهة ذري حبا ويبقى من هذا الفصل
برهير وهو الباطل وتحلبة لغة في تحلبة اذا احلبت قبل ان يضربها الفحل قوله والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في منطلق
ومستطيع ومهراق فانهم من حيث الاشتقاق ومستطيع من قولهم اسطاع يعني اطاع زادوا السين على غير قياس ثم صرفوه بها فقالوا
مستطيع للفاعل ومستطاع للمفعول وهي في نفس نهم للفعل كالعدم الا انهم يقولون يسطيع بضم الياء لانه مضارع اطاع ومهراق
من قولهم اهراق بزيادة الهاء لانه اراق زادوا بعد الهمزة هاء كما زادوا سينا بعد الهمزة في اسطاع فهذا ان قلنا مهراق باسكان
الهاء واما ان قلنا مهراق بفتح الهاء فهو من قولهم هراق ابدلوا من الهمزة هاء فصارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج ومدحرج
قالوا اهريق ومهريق ومهراق والنحل وهو المسن والنحر وهو عنده الهمزة والنون زايدتان وكرر المثال لانه منحصر فيها
وبقي منطلق ومسطاع ومهريق ومهراق وانما تركه لانها الفاظ تجاري على الفعل قياسا قوله وبين الفاء والعين نحو
حواجر وعيالم وحنابل الى آخره ظاهر وبقي دلامص قوله وبين العين واللام في نحو كلاء وخطاف اما كلاء فانما يكون فيه
زيادتان بين العين واللام اذا كان من قولهم كلاء واما ان كان من قولهم كل لانه موضع يكل فيه الريح عن العمل فهو من باب ضهياء
وخطاف وجفاء واضح وكذلك جلواخ وجريال ومضواد وهبيخ ظاهر وكديون الواو والياء زايدتان وعقنقل فعنلل
فالنون زايدة والقاف كذلك لانها تكرير للعين وعثوثل مثله وخطائط الالف والهمزة زايدتان فان قيل انه فعاعل
لم يكن بعيدا وانما حكموا بزيادتها نظرا الى الاشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير فكانه حط عن حرم الكبير ودلامص الالف
والميم زايدتان لانهم يقولون درع دلاص ويبقى عليه زرارق جمع ازرق وفرناس للاسد لانه يفرس وعطود للسفر البعيد
وتنوح للنبت ولا اشكال في ان بينهما ليلا تبين بين العين واللام قوله وبعد اللام في ضهياء وزافا وهما مثالان
يستغني باحدهما عن الآخر وانما كرر المثال للاشكال في ضهياء لانهم يقولون امرأة ضهياء فقد يتوهم الاصالة وقوباء
الى عرضنى ظاهر وعرضنى نونه والفه زايدتان لانه اسم لمشية فيها معارضة فالاشتقاق يرشد اليه ويقال عرضنى وعرضى
ودفقى وهبرية واضح وسنبتة التاء الاولى والثانية زايدتان واما تاء التانيث فلا اشكال واما اللام والياء فلانهم يقولون
مضى سنبة من الدهر بحذف التاء الاولى فدل على ان التاء الاولى والياء زايدة وقرنوة وعنصوة الواو والتاء فيهما زايدتان
وانما حكم بزيادة الواو دون النون فيهما لان زيادة الواو اكثر فكان جعلها زايدة اولى وجبروت الى آخره ظاهر ويبقى
عليه بلصوص لطاير وكنديل وعنبوب وعرضنى بمعنى عرضنى وعصيص وتلنة وبتيقة قوله والثلثة المفترقة
في نحو الجيري للعادة ظاهر ويبقى اباطيل قوله وبين العين واللام في سلاليم الى آخره واضح ويبقى مرمريس قوله
وبعد اللام في صليان وعنفوان ظاهر وعرضنى لانه من المعرفة اذ هو بمعناه فالقاف الثانية والالف والنون زايدة وكبرياء
وسيمياء واضح لانه من الكبر والسيما ومرحيا ويبقى عليه خلبان وجلباب وعقرقف الطويل اجريا عن الجيري
للعادة

للعادة وبلهنية للعيش الفتي كانه من البله وفيه نظر قوله وقد اجتمعت ثنتان وانفردت ثلاث في افعوان
حكم بزيادة الهمزة للادي مهنا ولم يجعل كعنفوان لانه ذكر افعى وهو متصرف فوجب ان يكون الهمزة اصلية لانها وقعت اولا مع
ثلثة اصول واضحيان واضح لانه من الضحى لان معناه المضي وارونان الشديد واربعاء يقال اربعاء واربعاء واربعاء و
قاصعاء الى آخره ظاهر ووقع في بعض النسخ عقربان وان كانت لغة فيه الا انه لا يليق هاهنا لانه لا يكون ملتبسا بعد اللام فيكون
من الفصل الذي قبله وملكعان لانه من قولهم يا لكع ويبقى عليه خيزوان وخليصان وهو نبت وعنفوان اذا كان صفة وتجلبا
للشية وخوتنان ... بالتاء والتاء ... ومعيور للحمير لانه من العير ولغيراء وهي للباطل ومكورى
للانف ومجيكي ومشعلان للنشيط ... وصحاري ودماميس جمع دياس ... جمع براكاء للثبات في الحرب وترجان لنسيان
الخلق وخضاري لطاير اخضر وحوصلاء وحوصلة الحوصلة وخنفقيق وهو فوق طويل مضطرب وقيل عن ضخمون ويبقى
عليه ترنموت لانه عن الترنم وبعد منه مثال معوذم الخيل قوله وملائكة نحو اشهيباب واحمرار ظاهر وفي

اصناف الاسم الرباعي قوله الاولى ملحرج وعدحرج فاما تنفخر فالنون فيه زايدة لانه يقال تنخر
فلو كانت النون اصلية لادى الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلل لانه يقال في معناه القفاخري للفايق فادعي الاشتقاق
اليه وكنتأل نونه زايدة لما ذكر وكنهبل نونه زايدة والقاف ادى الى ما ليس من ابنيتهم ويبقى عليه كنهبل شجر نونه زايدة لما ذكر
في اللغة ... وكذا تنفخ نونه زايدة لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم قوله وبعد العين في غدافر الى جحادرج
ظاهر وعرنتل نونه زايدة وان لم يعرف له اشتقاق لعدم ماثله بل لكثرة زيادة النون الثالثة فيما عرف له اشتقاق في حلنظي
ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا وقرنفل نونه زايدة لما يودي الى مثال ليس في الاسماء وهو فعلل وعلكد الى آخره ظاهر
وقد وقع في كتب اللغة شمخر بالراء والظاهر انه الصواب ويبقى عليه عنتيل الشجر ويبقى عليه معنبش وهو عند سيبويه من ذلك
للضاعف العين فيكون زيادته واقعا بعد العين وعند ابن ... اصله ... مخروم كلها اصول مثل ... فلا يكون من
هذا الفصل ونحو ... زايدة يقال جرو ... اى كبير ... وبعد اللام ... ظاهر ويبقى عليه قرناش وهو
الشخص من الخيل وسلاءة التي يلف عليها ما يغزل ومرمرد قوله وبعد اللام الاخير في ظاهر ايضا ويبقى عليه هندبا
بمعنى هندبا قوله والزيادتان المفترقتان في نحو جحنفل ... وخليفور ظاهر ومنجنون وقع في هذا الفصل وليس هو منه
لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان قدرت الميم اصلية وهو الصحيح فنونه زايدة ...
زوايد فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان مفترقتان وان قدرت الميم زايدة كان غير مستقيم لانه يودي ان قدرت النون زايدة
او اصلا الى مثال ليس في الاسماء وهو منعلول ويكون بعده ثلاثيا فيه زيادتان مجتمعتان والظاهر انه تصحيف المنجنيق
فانه من هذا الفصل وهي بمعنى منجنون وموافق له في اكثر الحروف فغلط بملاحظته له في الحروف الاخر ومنجنيق عند سيبويه منفعيل
فالنون الاولى زايدة والياء زايدة والميم والجيم والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان وانما حكم
بزيادة النون لقولهم مجانيق فحكم باصالة الميم لئلا يجتمع زيادتان في اول اسم ليس بجار على الفعل ولئلا يؤدي الى
مثال ليس في الاسماء وهو منفعيل كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زايدتان لقول بعض العرب جنقناهم

اذا رموهم بالمنجنيق فادى من اشتقاق الرباعي منها وما ادى اليه من اشتقاق حكم به ولو ادى الى مثال ليس في كلامهم ساه ذكا اسيل
اما منع
اسم موضع ووقع منصرفا وللادى ان لا ينصرف ونحنبار النخعة بلا الف زائدتان وهو الضخم والمجمعان اي الف قطاحع
وجنبذ جان بالدال والذال وهو اسم قبيلة وللادى ان لا ينصرف ووقع في امثلة السيرافي بالالف واللام وليس بجيد ويقى
عليه عرقصان لغة في عرنقصان وهي دابة قوله والثلث في نحو عنبثران وعرنقصان وجحاه باه وبرناساه طاهر وعقربان
والنثا الحاشي نحو عندليس عندء فعلليل وهو وزن لم يثبت وكذا وجب ان يكون فعليلا ولذلك حكم بمنجنيق ان يكون فنعليلا
وذلك بعض الكلام النون اصليه نظرا الى انه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي الثانيه فحكم على النون بالاصالة وهو الذي لحنان
بانه خماسي وان زيادة واحدة فوجب ان يكون نونه اصلية وقد عبيل واحد وعطرفوط واو زايدة وانما حكم ان منجنيق ليس مثل
عطرفوط فلذلك مثل ثم ليلا نوجاي الى مثال ليس في كلامهم وستعور مثل عطرفوط ليلا يودي الى مثال ليس في كلامهم اسما من
غير مرجح اذ يفعلول ليس من ابنيتهم واذا جعل الياء اصلية كان مثل عطرفوط فلم يوق الا الى امثلتهم فكان من ويقع وقرطبوس طاهر
وقبعثري منون لان الفه ليست للتانيث لانك تقول جمل قبعثري اي شديد كان الف التانيث لا تلحق مثل هذا الوزن فوجب
صرفه وليست للالحاق ايضا لانها لو كانت للالحاق والخمسة التي قبلها اصول لوجب ان يكون في ملحق به هو على ستة اصول
وليس بموجود قوله والزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل واشهد واصبع وابلم وهو خوص المقل واكلب وتنضب وهو شجر
يعمل منه القسي وتدرأ وهو المدافعة نحرب اخصومة وسعل وهو الثعلب ولا يثنى نتغلة وبعال تتفل وتتفل وتتفل وتتفل
فاما تتفل وتتفل فيغني عنها تنضب وتدرأ وينبغي ان تضبط على الوجهين الاخيرين ليحصل المثالان ونحابي وهو هاحلي
من الاديم اى تنسر ويبرح وهو حجر اخو نصعف اذا تكلم ومنتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنخل وكسر الميم فيه
للاتباع فاك سيبويه منتن ومغيرة كسر الميم فيها للاتباع والاصل الضم وكذلك منخر وهليع وهو الشديد البلع وعند الاخفش
بجعلها من الرباعي كدرهم بقي عليه ويعصر اسم علم والضمة للاتباع ككسرة منخر فان اجيب بانه علم منقول عن فعل ولا ملحاله
في اوزان الاسماء كتغلب ويشكر فهو مستقيم لو سلم من ضم الياء واما بعد ضم الياء فهو اشبه بالمنخل فلا وجه للاسقاط قوله
وما بين الفاء والعين نحو كاهل وخاتم وشامل الشامل والشمال الشمال من الرياح وضيغم وهو حذ نحو الاسد وقنبر وجندب
جندب وجندب وجندب واما جندب فمخففه عنه قنبر فينبغي ان تضبط على الوجهين الاخيرين ليحصل المثالان وعلسل وهو
السباع ونحو سح بقي عليه حيفس وهو القصير ودملص وهو البراق فيعي دلامص يقال دلامص ودمالص ودملص ودلص
يعني طاهر واجر يعني الاجر وهو اعجمي معرب قوله وما بين العين واللام نحو شمال وغزال وحمار وغلام وقعيب وعثير وهو
الغبار وعليب وهو اسم واد والصواب ضربه وعرند وهو الشديد وهاي عترد وفعو وجدول وخروع وهو ما لان من الشجر
وسدوس وهو ضرب من الطيالسة الخضر بالضم وقيل بالفتح وهو صحيح تكلس وقاك ابن حبيب سدوس بن اصمع بن نبهان بالضم
وسلم وقنب بقي عليه دلمص وحمص وتبع لغة في تبع قوله وما بعد اللام نحو علقى وهو نبت حموز ولا ينون وحمزي
دبهي وهو شوك وللادى واحد والجمع سواء والفه للتانيث وقيل للالحاق فواحده بهاء وسلمى وذكرى وجبالى ودقرى وهي
ارض بالتهامة فلك الحجام دفرى وتمالك وصوري مياه قرب المدينة وشعبي وهو اسم بلد ورعشي وهو المعتشي

وخسايي

وفسيف وهو مقدم خف البعير من فرسنه اذا اوقد وبلغتي وهو البلاغة ودرقد وهو الارض المستوية ودشي وهو شجر
واسم موضع وعندد يقال مالي عنه عندد اي بد وابلند ينادر وهو ابلند اي عليه الارض وحاي عن حاله ومعدوهي
موضع رجل الفارس من الراية لغا كيب واسم قبيلة ومعه اصلية بدليل تمعدد اذا انتبه ومعد ثخشونة العيش والميم لا تزاد في
الفعل وتمدرع وتمسكن قليل شاذ والفصيح تسكن وتدرع وايضا فانه يقال معد اذا عدا فهو اشبه ان يشتق منه معد لان
موضع رجل الفارس الذي يعدو على العدو ومن لم يجعل من عديد وحلتب وهو الضخم الشديد وحسن بالتشديد ويجوز
تخفيف وزان وهو خبث الفضة بقي عليه ضهياء بغير مد بمعنى ضهياه وهودها وزرقم وهي الازرق ودلقم وهي الناقة المسنة
والميم فيها من الدلق وهو سرعة الخروج لان اسنانها تندلق لعدم اسنانها ودرتيج وهو درجة لغة في الدرجة وشجعم وهو الشجاع
وهو غيد غير سبعيه مع سلهب وحلجم قوله والزيادتان المفترقتان منها الفاء في احابلم يعتر وعيطجافي
شاك الذي يقطع رحمه ويدبر عنها فعلى هذا يكون مصروفا وقال السيرافي غير مستنكر ان يكون اسم مكان فلا يكون لم
لا ينصرف واجادل جمع اجدل الصقر والنج وهو العوج وجاء يلنج والنجوج ويلجوج واللند للالد وهو الشديد الخصومة
ومقاتل ومغائل ومساجد وتناضب جمع تنضب وهو شجر يعمل منه القسي ويرامع جمع يرمع وهو حجر رخو يتفتت اذا فرك
قوله ومنها العين في نحو عاقول وهو الموضع اذا كان فيه معاطف وساباط وطومار وحيتام يقال حيتام وخاتام الخاتم
وديماس وهو السرداب بكسر الدال وفتحها ان يضبط عليها ليحصل المثالان وتوراب وهو التراب وتيقور وهو
بقي عليه متعابس وهو الشديد من الابل قوله ومنها اللام في نحو قصيري وقرشي وهو دويبة من الحشرات مصروفة
والجلندي اسم ملك كان بعمان وجاء بضم اللام فينبغي ان يضبط عليها ليحصل المثالان ووقع في المفصل بلام التعريف والصواب
اسقاطها ويلنضي جمع يلنضي على غير قياس وهو طاير وحبارى وهو طاير وخفيلد وهو السريع وجحنبه ويقي عليه سمهى للباطل
وصحار وصحاري وعلوة للشديد وحبوتن اسم واد قوله ومنها الفاء والعين في نحو اعصار وهو الريح الشديدة ويقال
وينها نان واضريط واسلوب ويقال للمتكبر انفه في اسلوب قال ابو جهم مليخ في اسلوب وشعر بن اسعاه في الجنوب
اى في طاهر الارض وادعوب وهو الدريح وتستفاد منه الاصل الردي ومفتاح ومضروب ومنديل ومغرود المغرود المغلوق
ضرب من الكماة والمغنوق والمحفوق الصحيح وليس في الكلام غيرها وعقابيل وتوداد ويربوع ويعضيد وهو شجر وتنبيت
وهو ما ينبت على الارض قال ذوبة صحراء لم ينبت بها تنبيت وعن ابن دريد كسر التاء فينبغي ان يضبط عليها ليحصل
المثالان ولو قدر ان الكسر للاتباع لانه فذكر مفعلا ومثله منخر الكسر للاتباع وتذنوب وهي البسرة اذا رطبت من
اسفلها ولم يبلغ النصف وتنوط وهو طاير يعلق بيضه في اغصان الشجر فيسمى تنوطا من نطت بالشيء ونوطته اذا علقته به ووقع
في المفصل تنوط على مثال تبغثو وليس بمستقيم لما ثنا ادوجه منها انه لا يعرف فيه حرف اللغة ومنها ما يلزم من سقوط مثال تفعل
منها لانه التكرار من غير فائدة فالصواب تنوط وهو مصروف وتبغثر وهو طاير وجا تبغثر فينبغي ان يضبط عليها ليحصل المثالان
والصواب صرفه وانبطر وهو اسم ارض ووقع في المفصل مرفوعا ووقع في ابنية السيرافي بالالف واللام بقي عليه اشرع وهو دويبة
يلمع في الرمل ويضم همزته كاسلوب وقبح لغة في اسود وتنوط فيكون كمجنح وتوثوب وهي جاريه يومهم بها لا اول
قوله ومنها العين واللام في نحو خيتعور وخنزير وخنذروك نضبه من الحي في تبختر وحيزدى معنه

معنى خبز لي ادم مع في المفصل بالياء والصواب ان يكون الحوذي والاندكرد المشاي بلا فاينج واسقط فوحلي
وحنطا وحنطاء العظيم البطن وقيل القصب النوت وهو الواد مزيدتان كرناهتها في كتاب هذا احسن ما قيل فيه وعليه
كوال رماح القصب وقال ابن دريد كوال بالكاف قوله وما نشاها الفا والعين واللام في اجفل بمعنى جفل للكثرة
وقال حطا الجفلي الداعم ولم يحض واترج والازب وهو الغليظ قال ان لها مركبا ازبا كان جبهة ذري حبلا بقي عليه
يهبيء وهو اباطار تحلبة وتحلبة لما حلبت قبل ان يضربها الفحل وترعبية بمعنى الساعي وشهدياد ومنذبة وهو اللوب
الخفيف في الحاجة قوله والزيادتان اجتمعتا قبل الفاء في منطلق ومستطيع وهو اسم فاعل من اسطاع بمعنى اطاع والسين
زائدة ملغاة فلذلك بقي ضم الميم على حاله ومهراق اسم مفعول من اهراق بمعنى اراق زيدت فيه الهاء وكان اصله اراق قلبت
الهمزة هاء فقيل هراق ثم تتم اصالة الهاء فزيدت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل منها على ذلك والفعل بالقاف
المسن والقحر مثله وهو تكرير وما بعد الفاء في حواجز في كتاب سيبويه التمثيل بحواجز بالراء جمع حاجز وهو مثل الحوجز ذكرها
في الاسماء فيجب ان يكون المصنف جعل موضعها حواجز وتحقيقه ان يكون تصحيفا وعيالم جمع عيلم وهي السلحفاة او الضفدع
والعيلم بالعين المهملة البير الغزيرة الماء وجنادب جمع جندب وهو شبه الجراد ويصيبهم وجاء تخفيف الخفيف والذي
يرفع راسه والغليظ بقي عليه وما لم يضبع ولا مص وهي البراق قوله وبين العين واللام في كلاب وهو الحجل الذي تحبس
فيه التعفر وخطاف وجنا وجلوانح وهو النهر العظيم وجريال اسم الخمر وعصواد وهي موضع الجهد والفصيح كسر عينه
قال الجرمي معناه الجلبة والصياح وهبيخ وهو العظيم والصبي والانثى هبيخة وكذيون وهي ارذى الدابة وبطيخ
وقبيط وهو الناطف ويقال بناط وقيام وصوام وعقنقل وهو الحبل من الرمل وعقنقل الضب كشيته وهي تجمعه
وعثول وهو العثول وهو المسترخي وعجول وهي العجل وسبوح ومترق وهي شبيه بالقصف وخطابط وهو التصعيب
كانه حط عن جرم الكسر ولا مص جئ عليه زراقيح زرق لعابر وقناس من تحت لاصد وعطود وهو السفر
البعيد وتنوم وهو نبت يقال انه الشهدانج قوله وبعد اللام في ضبهاء وهي اوض لا نبات بها والمراة التي
لا تحيض وايضا التي لا تحيض وجاء ضهياء مهموز وعصوص وطرفاء شجر وحلفاء طرفة وقوباء وعلباء وقد جاء
وسيرا وعنصص جرثان الحرير وحنفاء موضع وسعدان وهي نبت وكردان وكروان وسرحان وهو الذئب والاسد
ايضا والان كروان مثله وعثمان وطربان وهي دابة منتنة الريح والسمان وهو موضع والقلطان وعرضني وهي شبيه
في معارضة وجاء عرضني وينبغي ان يضبط عليها بالحمل المشاكل وجاء نبي الغضبي وقبعي وهو من بعض النسب وجاء بكسر العين
دقعاء ينبغي ان يضبط عليها بالحد المشاكل وهي كريه وهي الحارز في الراس وسخنته من الدهاجين وسخنة مثل
وقيمية وهي نبت يدبغ به وعنقوة وهو النبت المتفرق وجبروت وقسطاط والفسطاط والفسطاط الخيمة وجلباب
وهو القميص وحلبيت معرب وهو الغليظ والقاع الجبل صحيحي مثل سفرجل وسطل عليه بذرحرج اوديس في الكلام مثل
سفرجل وحرجرج اللغات اثنين كل منهم احد سطاه على ذلك الحاضر وذرحرج وهي دويبة ذات سم اذا اكلت وطعام
واحد الذراريح بقي عليه بلصوص وهو طير وجمعه بلنصى وكرديد وهي جلة التمر وزعبب للناعمة البدن وعرضني
عرضني وعصيص وهو نبت وتنقفه وفيه نظر يقال جنكل على تنقفة ذلك واخاته اي بالقرب منه وفي فهم
نقيله

نعلبة يدل على ان الياء اصل فيكون من هذا الفصل وقولهم افان ذلك يدل على ان الياء زائدة فتكون وزنه نفعال ولا يكون
من هذا الفصل ونلبتة وهي الحاجة قال ابن مقبل قوله يا اجرا مست تلثات الصبا ذهبت نكست منها على حيث ولا اثر وقد
والادلث المعزة في نحو اجبيراي ومخاريق وتماثيل ودياج جمع يربوع وهو دويبة وبقي عليه اباطيل قوله والمجتمعتين قبل الفا
في مستفعل بكسر العين وفتحها ينبغي ان يضبط عليها بالحمل المشاكل قوله وبعد العين في شلاليم وقراديح بقي عليه من يس
قوله وبعد اللام في صليان وهو نبت والام حشرته والايام مخفف وعنفوان وهو ابتداء الشباب وهرقان وهو العز وقيل الكبر
لعلة كفاني برنيان الكري وكغيته كلا انفلاقو التقاس معانقه وتيقان وهو اول الشيء وقيل النشاط والكبرياء وهي الكبر وسيماء
وهي العلامة ويقال السيميا وهو وزن كبريا ولا معنى لاعادته وهو حياء وهو زجر عند الرمي بقي عليه حلبتان وهي نجلاء وحلبلاب
وهو نبت واجريا بمعنى اجبيراي وذعفوتا ولاهنية وهو العيش الذي لا كدر فيه قوله وقد اجتمعت بنتان والفودت واصلح في
اسعوان وهو الذكوحي الاملح واضحيان وهو الظاهر واردنان اي شديد قال الرابع مطل لنصح النكاح منه على سفوان يوم
اروناني وبعض الناس يقول الغافية مجهرة واقلها الابلخ بني خلف وسوا احقا ان اعطيكم حجابي فيجتهان الا هين اعلاها
لن يكون افواه وبلا فرض ان يكون نسب النعمة لعتوة الدهر بالانسان وعادي وانا هو داود وادبعاء ليوم الاربعا المحتاد
عند الثعلب قال سيبويه فيه لغتان لما ربعاء وبلا ربعاء وفتح الهمزة والباء وكسرها وبلا ربعاء بالكسر عند سيبويه جمع ربيع
بلا ربعاء وقع في المفصل مضموم الهمزة والباء وهو غريب وينبغي ان يضبط هذا على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه الا غير
يشهد الوزنين زاهيا وبراهيا العاصوا والنافقاء من جحرة اليربوع وفسطاطيط وبراحين وثلاثاء و
سلاما وهي يطرق ومذحج وقصاصة وقيس عيلان وسلمان يريد مراد وهط عبيدة السلماني وقراسية وهو الجمل
العظيم وتلنس وخنفساء وتيحان وهو المتعرض لما لا يعنيه وعرانف وهو الطويل وفي نسخة المبرد من كتاب سيبويه همذان
وينبغي ان يضبط عليها والا نقل اسقط فعلان وعلكان وملزمان وطامات اسماء نعوت الناس وملكان وكرمان من العبودية
والانجة ولكرامه وفلانا تعز اللوم بقي عليه خيزران وحيسمان ويقال رجل حيسمان اي طويل سميك ادم وجحيشاء
وهو شيء وحوشان وهو موضع بالناء ومشحلان وهو السبط الجهد وفي تنا ودد مطوطعيض وعيسور اسم للحمير والعيزب
بعض بحرح البرابيع ويشتري للباطل وملكون للخطيم ودرياسف وتجباي ومحاديا ودمايس ودروكا بمعنى براكا
وهو الشاية في الحرب ونملة وهو سوء الخلق ويقال جارع لشيء الحي وصهارة لشدة البرد وليس في الكلام غيرهما
وحضاني وهو طاير افضو وحوصلة وحوصلاء الحصلة وخنفقيق وهي الداهية وجلد فوف وهو نبت يقال له الادق
وهو نبطي معرب ولا فعل الحنك فوقاد يرغوث وهو تيم القوص صدر النسر وتقلسية وهي لعجة في علامة الخيل

ومن اصناف الاسم الرباعي

بلا صول جعفر ونبهج وهو الذهب وقيل الاصم وقيل السحاب الرقيق وبرثن
وهو الشح والطاير كالاصبع للانسان وحرم وطحل والغطحل اسم زمان نعم العرب ان الحجارة كانت فيه رطبة
قال رويه فقلت لو عمرت عمرا الحسل او عمر نوح زمن الغطحل قوله والزيادة الواحدة قبل الفاء لا يكون الا في
نحو مدحرج قوله وبعد الفاء في قنفخر القنفخر والغنفخر والعقافير والعاني في نوعهم وكنثال وهو القصير وقيل وهو

وهو ضرب من الشجر قوله وبعد العين نحو عفنقس وهو العظيم الجانب وسميدع وهو السيد وقيل الكريم وهو الشديد واسم حية

مغلب بن وايل وحبارج وخزنبل وهو القصير وبنات اضافها إلى زيادة النون ولم يعرف الشعان لانه يكثر زيادتها لانها

ساكنة فيما عرف بالاشعاث نحو جحنفل كشبهه وكان حمله على ما كثر اولى من حمله على ما قل كسفرجل وقرنفل وعلكد وهو الغليظ

وذاك المبرد الغضروف المسنه كالعلكد وجعفع وهو نبت وشمحر وهو المنقطع وفيه كلام سيبويه شمحر ما الى بي عليه فعنلل وهي

شجر وهمرش وهو عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعلل وعند الاخفش وزنه فعلل مثل جحمرش واصل عنبل هنمرش

فادغمت النون في الميم فنحوش يقال جحر دنحو رش اي كبير ذاك اليه انتهى وهو ملحق بجحمرش زيادة الواحد وله وبعد اللام

نحو قطيفي قبل وذنبور وعفرني وهو الشيد وقريد ليس ومي ارضية وقريوس وحوفرا امثلة سيبويه وقرقوس وهو القاع

الاملس بجوز ان يكون غيره بعد ما ليس والحق ان تكون تصحيفات الناقلين وكنهور وصلصال وسرداح وهي الطويلة

الواسعة وايضا الضخم وسلفة وهو عظم الكمرة والغليظ الشفتين وصفرق وهو نبت ومثل به سيبويه وفسر السيرافي عن

ثعلب وقيل العالوذ بقى عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل وبر اكه التي يلف عليها القطن وغيره نيغبرل وزنه دريلم

وبعد اللام الاخيرة نحو حبركي وهو طويل الظهر القصير الرجل وعن ثعلب العكس وججبى وهرنبل وصلى يقال

عندليا وهنديا مقصوران وممدودان فيها وهو هنا بفتح الدال مقصود لاغير الذي نحرجه بفتح القصر وكسر الدال عنى

عنه هرنداي وسبطري وهي مشية فيها تبختر وشبهها لب وهو القارع وقرشب وهو المسن وطرطب وهو العظيم الشديد

قوله والزيادتان المفترقتان نحو جحنكراي يقال جحنكراي وحبوكر للداهية وخيفقوس وهي الداهية ايضا قبل

ما يفرد وبحذح ذاك ان عكل انثى وان بدالك منها ابة الحبحة خيتعور ومنجنون وفي المفصل منجنوت وليس هذا بصحيح

لانه ليس من الرباعي والستية زايدتان مفترقتان والذي اراه انه يكون موضع منجنيق لانه عند سيبويه فنعليل فغيره ذاكرتان مفترقتان

ومعد يابي وحكم زيادة النون لعدم مجانيق وحكم بان الميم اصلية بحج بين زيادتين في اول الاسم وبكل موضعي ليس مثال ليس في الاسماء فنعليل

كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زايدتان ويكون من الحرب من تحول حنقناهم اذا رمينهم بالمنجنيق وهادي

البداشعان الصحيح حكم به وان ادي الى مثال ليس في الاسماء وكنا بيل وهو اسم ارض حلم ينبغي ان النون فيه ومحنبار وهي

الضخم بتي عليه غرانيق جمع غرنيق وهو كنيف كنفوك فناكل ودنابير معزادبس وقرابيس وان زايدتان المجتمعتان في

نحو قندويل القنديل والقندل العظيم الرأس وتحدرة وسلحفية وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل الغليظ وطرماح

وعقرباء وهي معرفة ودنو بضم فيلم دراية وليس بمستقيم ولنه صحح ذلك فينبغي ان يراد بن نساخ فانه على ذلك فوقط فعلاة في

حنفهار بقال عندباء وعندبا ما ممدود ومقصور فيهما وهو هنا بكسر الدال وفتحها مع ممدود الثعلب المثالان وشعشعان في

عقربان وهو ذكر العقارب وقيل دخال الاذن في السلك في عبوثران عبوثران وعيثران نبت وعرقصان في

عرقصان داتهد وحجادباء وحجادب ضرب من الجراد وبرنساء وبرنساء الناس يقال ما ادري اي البرنساء

هو عقربان **ومن اصناف الاسم الخماسي** المجرد نحو سفرجل وجحمرش وقذعمل وجردحل ولا مزيد فيه من ابنية

امثلتها خندريس وخزعبيل وهو الباطل من كلام مزاح وعضرفوط وهو دابة ومنه يستعور وهو موضع بالحجاز

وله

ويقال ذهب في اليستعور اي في الباطل وقوله دفن عصيت لا مر كيف بصرم ليلى فطال ودافى عطاة اليستعور بحنان لا فراق

وقرطبوس من الدواهي والناقة الشديدة وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير الوبر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب

هذا اخر ما املاه على قسم الاسماء من كتاب المفصل والله الكريم والمنة ويتلوه

القسم الثاني في الافعال بعونه والله الموفق للصواب والهادي الى طريق الرشاد

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد عليه افضل الصلوة والتسليم

قال صاحب الكتاب الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان قال الشيخ نقوله ما دل على اقتران حدث
ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول و
خرج الحدث والزمان عن الدلالة ولا ينفع كونها متعلقين لا تقول انك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو فدونهما فيثبت
باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه ولانك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له لا يلزم من اخبارك عن المضاف
اخبارك عن المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييز وهو حاصل بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله او لا فصل
من الحد مثله لا يقترن ليس من مدلوله البتة وانما جاء الانه ما دل على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم ان يفهم اد
لا يعقل الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا انه الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حدوده بعد الالفاظ التي تذكر
ما هو مدلول له باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه وكان التوهم انما باعتبار صناعة حدود الالفاظ
هو الوجه الا يليق قوله ويلحق المتصل البارز من الضماير اراد الضمير المرفوع ورد عليه غلامك وغلامي فانه ضمير
متصل بارز وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع تبدأ في ذلك الاستقامة ولذلك مثل به دون غيره فدل على انه المقصود قوله
الفعل الماضي مبني على الفتح الا ان يعرضه ما يوجب سكونه او ضمه قال الشيخ جاريا في الكتب على المنهاج الا وان
ويرد عليه ما يرد في الاول وانما بني على الفتح لانه مشبه لاخيه المضارع وقد ا يجعل له حظ من الحركات التي هي اصل الاعراب
وبني على الفتح لانه اخف ويشبه به من حيث انه مع مرفوعه قوله والسكون عند الاعلال العين اذا كان آخره ياء او واو مفتوح
ما قبلها فانها تنقلب الفا والالف لا يكون الا ساكنة قوله ويلحق بعض الضماير يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع المتحرك فاذا
وجدت هذه الشرائط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى اصله من الفتح فمثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا ومثال فقدان كونه
مرفوعا قولك ضربك ومثال فقدان كونه متصلا قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر ومن اصناف

الفعل المضارع

قال الشيخ ذكر المضارع ولم يصفه بالحال والاستقبال من جهة انه لفظا واحدا ينوب له
حق ما به كان كذلك وهو حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك فذلك قولك للمخاطب او الغايبة تفعل يريد مجردا
عن الضمير المتصل والا فهو في الغايبتين بالتاء كقولك المرأتان تخرجان وللغيب يفعل يريد مثل ذلك والا ورد عليه
يفعلان وسيعلم ايضا فان الغايب وهو بالياء ان لم يكن جمعه على العموم لذلك وان قصد تحقيق ذلك قيل التاء للمخاطب مطلقا
وللغايبة والغايبتين والياء للغايب مطلقا والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا فليسح للزوايد الاربع هذا الاصطلاح النحويين
ويشترك فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال ومنهم من عكس
والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقا كاطلاق المشترك فوجب القول بكونه مشتركا قوله واللام في
قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال هذا مذهب الكوفيين جعلها هاهنا قاله وان كان الحال قد صار مثلا فاسمه في الحرف يجوز
عندنا ان زيدا لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما قاله هاهنا ليتقي امر المضارعة وذلك ان اسم الجنس نحو رجل يقع
على آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ثم يتعين بالاسم الحال والاستقبال لا قصد اليه بحرف التعريف على البدل

ايضا وكذلك المضارع يتعين لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فيقوى المشابهة اذا لم يذكر اللام ملا يجاهر فيكون يتعين بحرف
لكل واحد من مدلوليه الا انه لا يتعين الا بحرف الاستقبال لا احد مدلوليه دون الاخر فلاجل ذلك اختص جعل اللام للحال والا صح
لنص على هو تعيين بقرينه ينضم اليه من نحو الان والساعة فيكون الامر بعد مدلول الاخر فيما ذلك يستغني عن كون اللام للحال الملابسة
انما وقعت في شياعه وتخصيصه بالحرف الذي يعين احد مدلوليه بقرينه من خارج على ان المضارع موضوع للحال والاخر مدلوليه
ومما تختلفان دلالة عليه كونه المشترك ورجل موضوع لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه
ودخول اللام في الرجل يجعله دالا على ما يدل عليه قبل ذلك وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في
التحقيق قرينه يتضح بها مدلوله في قصد المتكلم حيث زيادة الالف التشبيه بينهما في امر خارج لها وهو انهما جميعا موضوعان للتعدد
على البدل ثم يصير كل واحد منهما للتعيين بحرف يدخل عليه بعد ان كان شايعا فهذا هو الوجه الذي ثبت به الشبه والا فهما مختلفان
في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما تبين ولما اشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الاعراب حظ فاعرب بالرفع
والنصب والجزم مكان الجر على ما ذكر قال واذا كان فاعله ضمير اثنين هذا شان اي المضارع اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة
او مخاطبة مؤنث الحقه يعني المضارع مع يعني الضمير في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير اثنين ولم يعينها الالف للعلم به
مفتوحة بعد اختيها يعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطبة المؤنث قوله اذا كان فاعله ضمير اثنين بخلاف المخاطبين او غايبين
احترازا من اثنين اذا كانا متكلمين فانه مضارع وفاعله ضمير اثنين ولا يلحقه شيء مما ذكر كقولك نحن نفعل وكذلك قوله او جماعة الا انه يستثني
من الجماعة جماعة المؤنث لانه ليس كذلك وانما تركه غير مستثنى لانه سيذكر بعد ذلك انه مبني ثم مثل بقولك هما يفعلان وانتما تفعلان
وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين فعلم انه لم يقصد الا الغايب والمخاطب قوله وجعل في حال النصب كغير المتحرك يعني الجزم
وانما اختار هذا اللفظ لينبه على انه شبه حذفها بحذف الحركة في الجزم لان الجزم يحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب
ولما كان ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيها لها بالحركة ولما حذفت للجزم ولم يبق للنصب شيء يختص حمل النصب على
الجزم فكان قوله كغير المتحرك تنبيها على التشبيه بالحركات وحذفها وحمل علامة النصب حتى حمل على الجزم وانما اعرب ما اتصل به ضمير
الاثنين والجماعة بالنون تشبيها له بالتثنية في الاسماء لانه مثله في اللفظ فاجري مجراه ولم يكن ان يجعل حروف العلة اعرابا لانها
ضماير فلو جعلت اعرابا والاعراب مختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق
ما به تكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحرف العلة وهو النون وجعل الاعراب به ثبوتا وحذفا كما جعل الاعراب بالمتحرك منه على ما تقدم
في قوله كغير المتحرك وانما اعرب المخاطب المؤنث بالحرف تشبيها به من حيث الحق آخره حرف علامة هي ضمير فاجري مجرى يفعلون وكان لنا
ان يقال انما اعرب هذا القسم بالحروف لتعذر الحركة لانها لو جعلت على ما قبل الضمير لتعذر من غير وجه لان الفاعل مع فعله كالجزء منه
فلا يليق بالاعراب ان يكون قبله ولان الحركة قبل الالف لا يمكن اصلا فيها وقبل الواو والياء لا يمكن مع السكوت وقبل الياء
كذلك ولا يمكن ان تكون الحركة على الضماير انفسها لانها اسماء فكيف تعرب باعراب الفعل ولانها مبنية فكيف يصح اعرابها ولان فيها ما
لا يقبل الحركة البتة وهو الالف ومنها ما يستثقل وهو الواو والياء قوله واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث
رجع مبنيا اي صار وانما بني لما ذكرناه من تعذر الاعراب بالحركات في باب يفعلن وتعذر الاعراب بالحرف ايضا اذ لا حرف

لا فعال الا النون ولا تكون الحركة منها وبين نون الضمير لانه كان يؤدي الى اعرابه بحرف بخلاف ليضربن مثل ضاربون وضاربين
فلا اعراب الفعل بالحرف انما كان لما كان مشابهه من اسماء الفاعلين نحو لكما ضاربين وضاربين فالنعم لم يكن النون حرف اعراب كما كان ثم
وما كان يقتضي بنى ليس لكن حرف عليه تعذر اعرابه بالحروف لعدم المشابهة وقد قال سيبويه انما بنى لشبهه يفعلن وبنى يفعلن
المتفق للاعراب قايم وفعلن المقتضي للبناء قايم فكيف تشبه ما قام فيه مقتضى الاعراب بما قام فيه مقتضى البناء ويرد عليه ايضا انه لو صح
ان يكون يفعلن مشبها بفعلن لصح ان يقال لم يفعلن ولم يفعلوا تشبيها بفعلوا وذلك غير مستقيم ويجاب عن ذلك ان يفعلن وان
كان فيه مقتضى الاعراب الا انه وجد مانع وهو مشابهته لما هو اصل في البناء ووجه المشابهة الحاق ضمير فاعل بارز وهو نون مع حركة
واما البعض فلم يفعلا ولم يفعلوا فيجاب عنه بان لم يفعلا فرع ليفعلان وملحاصه ان لم يفعلا الا بعد الاعراب فكيف يستقيم تشبيهه
بعد ان يكون اعرب في وجه من وجوهه بالمبني ليبنى هذا ما لا يستقيم وايضا فان الاصل يفعلان وليس بين يفعلان وفعلا مثل المشابهة
التي ذكرناها في يفعلن فانها اي من الضماير وانما بني مع النون المؤكدة لما ذكرناه من تعذر الاعراب في نحو يفعلن في كل وجوه الاعراب
المضارع اي الف **قال** الشيخ لان الفعل تختلف صيغته لاختلاف معانيه وكان مستغنيا عن الاعراب بخلاف الاسماء فانها تعتورها
معان مختلفة وهي على صيغتها واعرب لشبهه لفظا على ما تقدم واعرب بالرفع والنصب ولم يكن فيه ما في الاسم من الفاعلية والمفعولية
وما يستعقد ان في الفعل الا ترى ان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا وانما صح دخول الجر لما ... عاملها العامل في الاسم الا ان
ان عامل الرفع في الفعل عامل معنوي نظير عامل المبتدأ والعامل للنصب في الفعل اصلا ان وعند قوم لا يكون الا ان وان اخرجت
للفعل يوافق ان الناصبة للاسم لفظا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شرك بينهما فيه ولما تعذر عامل الجر في كل وجه تعذر الجر
وعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه امرا مخصوصا به دون الاسم فلا يقال بل هو غير موضعه الفعل وفيه ضمير الاعراب ومن الاسم المشتبه بمنزلة
الالف والنون يعني الفعل من الاليق بمعنى الاسم في منع الصرف يعني الاعراب وما ارتفع به الفعل والنصب والجزم غير ما اسبق حبسه
الاعراب يعني ان العامل غير المقتضي كما كان ذلك في الاسماء وان اختلف المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد قريبا فابتدا بعامل الرفع
فقال هو ... بعامل معنوي ثم فسر ذلك المعنى بانه صحة وقوعه بحيث يصح وقوع الاسماء ثم اورد اعتراضا وهو قولك يضرب
الزيدان وشبهه واجاب عنه ثم اورد في المفصل بعد ذلك اعتراضا اشكل منه وهو الافعال الواقعة خبرا لكاد واخواتها واجاب عنه
بان الاصل ان يكون اسماء وانما عدل عن الاسماء اي الافعال لغرض والغرض الذي ارتكبه حين الافعال لما كانت ملقاة بحصول الرجاء
ولا قرب جعل ذلك الشيء بلفظ الحال ليكون تقوية للمعنى المراد كما ان عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المستعمل معها ما دل عليه
ان تقوية لذلك المعنى ثم قوى ان ذلك الاصل بما ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا **المنصوب** قال صاحب الكتاب
انتصابه بان واخواتها ... **قال** الشيخ ... ان لا ان متفق عليها وفي غيرها خلاف فلهم منهم من يقول اصلها لا ان
واذا حذفت وان وكي ناصبة بتقدير لن وهو لا ناصب عندهم الا ان وليس مستقيم لان لن واذا لها معنى مستقل وتوضح موضعها
ما ذكره لم يستقم واما كي فهي ناصبة بنفسها على ما ذكره بدليل الاتفاق على انها ناصبة بنفسها في قولهم لكي يفعل ويزعم هولاء ان كي
في قولك لكي يفعل غير جارة فوقعت حينئذ كي يفعل وانما قدر يفعل مصدرية وفي الثاني حرف جر وهو بعيد لانه لم يثبت كونها حرف
جر الا في قولهم كيمه على احتمال ظاهر فلا ينبغي ان يحمل اصلا ولان المعنى اذ حيث لكي يفعل وكي يفعل واحد **قال** وينصب

وينصب بان مضمرة بعد خمسة احرف اي اخر هذا مذهب البصريين والكوفيون يزعمون انه منتصب بنفس هذه الخمسة من غير
اضمار والذي حمل البصريين على ذلك انهم وجدوا اللام وحتى حرفي جر وعملهما ههنا كعملهما فوجب ان تقدر ما دخلنا عليه
اسما ولا يقدر الفعل اسما الا بحرف مصدر وحرف المصدر ان وما ذكره على اصطلاح وان لا جائز ان يكون ان اذ لا دخول لها على الفعل ولا ما
لان الفعل منصوب ومن لا ينصب ظاهرة فكيف ينصب مضمرة ولا جائز ان يكون كي اما عند من ليست عنده مصدرية فظاهر واما
من قال مصدرية فلانه تقدير ههنا يؤدي الى تغيير المعنى مع حتى والى التكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت ههنا
كي لفسد المعنى لانه ليس موضع تعليل وبعد اللام يؤدي الى تقدير حرف معناهما مع امكان غيره ولان ان يقال ثبت اظهارها مع
مع اللام فدل على انها هي المضمرة فيها وفي غير هذا نرد على القول بكراهة اضمار كي لئلا يؤدي الى اجتماع حرفين بمعنى واحد فلو فعلوا
ذلك مظهرا في قولك جئتك لكي تكرمني واذا لم يكرهوه مظهرا فكيف يكرهونه مقدرا وكان ما ذكرناه ثانيا اولى واما الواو والفاء فلانهما
حرفا عطف تعذر جعلهما على وجه العطف ههنا الا بتأويل جعل الاول اسما واذا جعل اسما فلا يعطف عليه الفعل الا بتأويل الاسم ثم هناك
ما تقدم وبيان تعذر العطف انك اذا قلت اكرمني فاكرمك كان الثاني مخالفا للاول لان الاول امر والثاني اخبار وكيف يستقيم ان
يكون الخبر معطوفا على الامر فوجب تقدير الاول على ما يكون منك اكرام فاذا قدر الاول اكرام ما عطف لكون عليه وجب تقديره بالاسم
ولا يقدر اسما الا بما تقدم فيتعين تقدير ان واما او فاما ان يقدر عاطفة للكلام فيها كالواو والفاء واما ان يقدر بمعنى الى فالكلام فيها كالكلام
في اللام وحتى واما ان يقدر بمعنى الا منقطعة والا المنقطعة لا يقع بعدها الا الاسم فيجب حرف المصدر على ما ذكر في الواو ولم يذكر شرط الواو وهي
مثل الفاء في انها لا يثبت النصب بعدها الا اذا وقعت بعد احد الاشياء الستة كالفاء الا انها تفارقها في ان معناها الجمعية ومعنى الفاء السببية
قوله ولا نحو لا تحدثنا معناها لا نفي **قال** الشيخ احدهما جاء على تيليس اوله وهو الذي ابتدأ به على ان يكون نفي الاول
سببا للثاني وانتفى السبب فينتفي المسبب ومعنى قوله فكيف تحدثنا للاول فرض بمقصد الى ان الفعل الثاني لم يحصل عقيب الاول فكانه
نفى وفي عدا بصفة ان يكون للثاني عقيب الاول كما قال ما جاءني زيد فعمرو اي ما جاء بصفة الاجتماع فيجوز ان يكون احدهما وكذلك ههنا يجوز
ان يكون للاتيان وقع دون الحديث لم ينف الاصالة الثانية للاول فكانه نفى الاول بصفة معاقبة الثاني له لا انه نفى كل واحد منهما وكما
ذكره في مسألة الولد وذلك قسره سيبويه المسألة بعد الاتيان على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضح ان النفي لم يرد الا على ما ذكره
ولم يرد سيبويه ان مدلول الكلام ذلك في كل موضع وانما الاولى التمثيل لبعض صوره ليتحقق المعنى المذكور وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام لا يموت
لاحد يلتي من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم فهذا على الوجه الثاني لان المقصود من النفي نفي المس عقيب الموت المذكور كان المقصود
نفي الحديث عقيب الاتيان فلا يستقيم على الوجه الاول اذ لا تعذر موت الولد سببا للمس حتى ينتفي لانتفائه بل الامر بالعكس ولا يستقيم
يحمل على تفسير سيبويه بالكثرة اذ ليس المقصود ان موت ثلاثة من الولد لكل احد واقع كثيرا ولكن لا يحصل بعده مس وانما المقصود ان مس
النار لا يكون مع موت ثلاثة من الولد كما ان المقصود ثم ان الحديث لا يكون بعد الاتيان وانتفى من صور المسألة ان يقع الاول كثيرا او لا يقع
الثاني فمثلها سيبويه ليتضح وبتبين الفصل بينه وبين المعنى الاول لانه مخالف له في ذلك لا في ان ذلك ملازم له كما تبين من المعنى قوله
ويمتنع اظهارها ان مع هذه الاحرف يعني الخمسة المتقدمة الا اللام وحدها فان لها حالا يجوز معها اظهارها وحالا يجب معها اظهارها فصارت على ثلاثة
اقسام قسم يجب فيه الاظهار وقسم يجب فيه الاظهار وقسم لا يجب فيه الاظهار فالجائز فيه الاظهار ولام كي بغير لا والواجب فيه الاظهار لام كي

معه لا والذي لا يجوز فيه الا اظهار البولية واتما وجب الاظهار في مثل لئلا كراهة دخول حرف الجر على حرف النفي ولا يلزم صحة دخول العامل
الحرف في مثل لماحوله لان ذلك مع مابعده في تاويل الاسم فكانه لم يدخل الا على اسم وجاز مع اللام ليحصل الفرق بينها وبين لام الجحود اذا قصد
اول الاسم ووجب في البواقي الاضمار لان امرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فناسب تخفيفا وقد يجب فيها الاظهار في حروف العطف اذا عطف بها
فعل على اسم مثل يعجبني خروجك وتقوم وان حذفهم الا انه لم يذكرها الا انه لم يذكر حروف العطف الصريحة في العطف ههنا وسنذكرها في بعض الفصول التي
تلي مخلوطة مع هذه الواو والفاء قال صاحب الكتاب وليس يحتم ان ينصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به الى غير ذلك مجال ومنع وجه من
الاعراب مساغ قال الشيخ يعني بالمواضع مابعد حتى واو الواو والفاء دون اللام لان اللام لا يكون بعدها الا المنصوب ولذلك
لم يذكرها في تفصيل المواضع وقد رسم في بعض النسخ من حتى وجهها باضافته حتى الى وجهه وفي بعضها من حتى وجهه تتنون من حتى وجهة عليه عطفه
والصورتين في الخط واحدة والوجهان متعاربان وقد تمسك الكوفيون بان الافعال مضمومة لها معان كموضع اعراب الاسماء على ما اشار به
ههنا في ان المعنى يختلف باختلاف الاعراب وتحقيق ذلك انك اذا رفعت الفعل كان تم معنى اذا نصبت وكذلك اذا جزمت الا انا نقول
هذه المعاني كلها معاني ما ينضم الى الافعال الا ترى انك اذا قلت انت تكرمني فمعناه اثبات الاكرام واذا قلت لن تكرمني فمعناه نفي الاكرام
في المستقبل واذا قلت لم تكرمني فمعناه نفي الاكرام في الماضي فهذه المعاني ليست معان معتورة على الفعل حتى يجعل لها دلالة على الفعل كما نقول في
معاني الاسم وانما هي معان لم ينضم الى الفعل فان قلت ماذكرت من معاني الاسماء هي ايضا لما ينضم اليها الا ترى انك اذا قلت قام زيد كان المعنى
نسبة القيام الى زيد واذا قلت ضربت زيدا كان معناه وقوع الضرب على زيد وكذلك الجر وقد جعلت الاسماء بهذا الاعتبار معاني فلكن
الافعال كذلك قلت ليس المعاني في الاسماء كهي في الافعال الا ترى انها لو لم تعرب لادى الى الالتباس في مثل ما احسن زيد وزيدا في
وذلك يحقق ما ادعى من المعاني وليس كذا الافعال فانها لو لم تعرب لكان ما انضم اليها مما ذكرناه يغني عن المعاني فعلم ان المعاني معتورة
على الاسماء انفسها وان كانت متقومة بما ينضم اليها وان المعاني في الافعال مجردة ما ينضم اليها دون ان تعتور عليها فهذا معنى قوله للعدول به
الى غير ذلك في حتى وجهان من الاعراب مساغ ثم ابتدا به واحدا واحدا وبين الجهة التي يكون عندها منصوبا والجهة التي يكون بها مرفوعا
فقال فلا يعرب حتى حالتان اتصال الكلام ثم في نسوية عليه في النصب كانك قلت كي ادخلها يوم ان حتى لا ينصب الا بهذا المعنى وليس لام
كذلك بل ينصب بهذا المعنى وغيره وسواء كانت لمجرد الغاية من غير تعليل كقولك اسير حتى تغيب الشمس اذ ليس ههنا تعليل ومعنى انه اوكان
مقتضيا بمعنى ما بعد حتى وسواء انها في هذا الوجه لابد ان يكون مقتضيا وان التعبير عن المقتضى وليس الا كذلك فيهما الا ان قولك كنت سرت
امس حتى ادخل المدينة لا يلزم منه مقتضى الدخول ولا الاخبار عنه بالمقتضى لو قلت مقتضيا الا ان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبلها ويكون
متعلق حتى كان جعله مترتبا فانت تخبر بالسير وبدخول كان مترتبا على السير مقصودا في التقدير الا في الوقوع ثم هذا الدخول المترتب قد يقع
بعده فيكون في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير بذلك المعنى ولا التعبير عنه عما كان عليه فلذلك يصح بعده موقع الدخول او تقديره كنت سرت امس
حتى ادخل البلد فيتبين المعنى في هذا الاخبار على كل التقديرين واحدا لانه لا تعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما هو تخبر عن
دخول كان مترتبا ولا تحالف من وقوع الفعل بعد ذلك ولا بانتفائه فهذان المعنيان هما موضع النصب في حتى اذا كان الدخول موجودا في الحال
بمعنى ان الرفع يجب اذا قصد التعبير عن وقوع الدخول حالا وقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة كما تقول في الاستقبال في كلامه فقال
الحال تحقيقا انكم تكون سرت وانت الان في سرت حتى ادخل البلد معبرا عن الدخول الحاصل حالا تحقيقا ومثال الحال تقديرا

لنـ

ان يكون السير والدخول قد وقعا جميعا وقصدت الى التعبير عن الدخول الواقع في الوجه الاول انك قصدت حكاية الحال وقت وجود
فتقول سرت امس حتى ادخل المدينة فيكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاكيا الحال وهذا يتبين لك ان قوله في النصب ان متقضيا
غير مستقيم لانه اذا كان متقضيا وقصدت التعبير عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بعدها حتى من وجهي الرفع مهنى بحصوله
واجب ان يكون مسببا عما قبلها ولم يذكر السببية فيها ومولازم وذكرها في الناصبة وهو غير لازم وانما التزموا السببية ههنا لما كان الكلام جملتين
فكانهم قصدوا الى تحقيق الربط بينهما بمعنى السببية ههنا وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى في الوجه الاول جار
ومجرور فهو جزء ما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزءا مما قبلها ولا يلزم من التزام السببية في الجملتين لتقوى الربط التزام
السببية فيما الربط متحقق فيه بالجزئية وانما نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الاتي لان الفعل مستقبل وان
تقدير ان فيه متحقق لانها للاستقبال فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان مع الحال متناقض لانها للاستقبال فلا
يجامع الحال فلذلك جاء النصب في موضع الاستقبال وفات في موضع الحال ومثل صاحب الكتاب في النصب بما يتحقق فيه الاستقبال كقوله
الجنة وبالرفع بما يتحقق فيه الحال كما تقول انقطع الرجا عند المريض فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من جهة ان انقطاع الرجاء المقصود بذكر حصول
المرض والاحصل ذلك حتى يكون انقطاع الرجاء حاصلا واذا كان حاصلا وجب الرفع وكذلك شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا لم
يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه بيان كثرة الاسرات والاحصل ذلك الا ان يكون حاصلا فلذلك وجب الرفع ومثل بالاية في الرفع والنصب
فاما النصب فعلى ان الاضطراب بالزلزال والقول كان مترتبا بالزلزال وليس فيه اخبار بوقوع قول ولو كان الوقوع فقد ثبت بامر
اخر واما قراءة الرفع فعلى تقدير الاخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على حكاية الحال مسببا عن الزلزال ثم قال كان سيري
حتى ادخلها بالنصب ليس الا هذا اذا جعلت كان ناقصة والى اشار وانما كان ذلك من جهة انها تحتاج الى خبر وليس معه ما يصلح خبرا
الا قولك حتى ادخلها ولا يصلح ان يكون خبرا الا ان يكون في تقدير الجار والمجرور فاذا كان كذلك وجب النصب فتعين لذلك ولو رفعت
لم يكن لكان خبر الا ان جعلت ادخلها حينئذ جملة مستقلة بالاخبار لا تصلح ان تكون خبرا لكان لفقدان الضمير العائد ولفصل حتى
بين الاسم وما وقع خبرا عنها فان زدت امس وعلقته بكان صح جعله خبرا او قلت سيرا متعبا وجعلته ايضا خبرا او اردت كان
التامة جاز الوجهان لانك لم تضطر ههنا الى خبر حتى يجب النصب فلذلك جاز الوجهان وتقول اسرت حتى تدخلها بالنصب ليس الا
لضعف الرفع فاسد لانه لابد ان يكون مسببا عن امر محقق فكيف يستقيم ان يكون السبب محققا ثابتا والسبب
مشكوك فيه مسئول عن وقوعه فلذلك لم يجز الا النصب وتقول ايهم سار حتى يدخلها بالنصب والرفع لان السير ههنا متحقق وانما
المسؤل عنه صاحبه ويجوز ان يتحقق مسبب السير والسير ويجهل صاحبه فيسال عنه فلذلك جاز الرفع فيما بعد حتى قبلها
وتمثيل قوله تعالى انهم او يسلمون وتعالى تقاتلونهم على معنى التشريك بينهما في عامل واحد حتى كانك عطفت خبرا على خبر او على
الابتداء على الاستئناف بجملة معربة لعراب نفسها غير مستثنى كل منهما وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله او هم يسلمون
ليظهر الفرق بين هذا التقدير والتقدير الذي قبله اذ الجملة الاسمية لا يكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك
ولكن باعتبار الاستقلال ومثل التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك ان زيدا قايم وعمرا منطلق عطفت عمرا على زيد
على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا ومثال الثاني باعتبار الاستقلال قولك ان زيدا قايم وعمرو منطلق عطفت وعمرو منطلق

عند م

حاشية: [illegible] النصب على اضمار ان لا [illegible] [illegible] التشريك بين يسلمون وتقاتلونهم

على انه جملة مستقلة لا باعتبار تشريكه في عامل ونحو ليس هو قائلي او ما تلي منه ولنستثبت ابتدائيه على معنى او انا اشتري
ولم يذكر للرفع الا تقديرا واحدا وهو الثاني لان تقدير الاول متعذر لانه عطف باعتبار تشريكه في العامل وليس ههنا قبل او
اشتري ما يصلح ان يكون اشتري مشتركا معه في الاعراب لان الحال لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا النقل
الثانية وهو الاستيناف ومثلها بانا ايضا للتنبيه واستشهد بقول امرئ القيس وقال في الرفع وجهان وهذان الوجهان في
الرفع مثلا في قوله ادعو يسلمون سواء لتقدم فعل مضارع مرفوع يجوز التشريك معه والصحيح الاستيناف فاستقام تقدير الوجهين
ويكون في قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما وهو ظاهر اما النصب فعلى الجمعية على ما تقدم
واما الجزم فعلى التشريك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة ولا منقطعة عنها اما التشريك فغير مستقيم
لان الرفع للفعل الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف فلا يستقيم ان يكون منقطعا لانه لا وجه للجزم فلم يبق
الا العطف المذكور ثم مثل بالبيت الذي يتعذر فيه تقدير الجمعية ليتضح به وجه العطف جزما قال زرني وازورك بالنصب على
معنى الجمعية ولذلك فسره بقوله ليجتمع الزيارتان وقد جوزه في المفصل ويجتمع بالنصب وهو غلط لان المعنى على انه يعتبر مدلول زرني
وازورك ولا يستقيم تفسيره مع النصب الا من باب الصلة ولا يكون جملة الامر الجزم ولا مع النصب ولا الغرض معنى فكانه
زرني فاني ازورك ليجتمع الزيارتان وليس معناه ليجتمع الزيارتان حتى لا يكون الاول مفيدا دون الثاني وايضا فان النصب مفسد
للمعنى من جهة الغرض وهو انه يصير تعليلا للاول وهي معه فكانه على الاثر يفيد فكانه قال ليجتمع الزيارتان لكان
مثل قولك ضربته للتاديب وهو فاسد ومثل بالنصب ما لا يستقيم معه سواء لان الجزم او الرفع في البيت غير مستقيم اما الجزم فقد ذكر
واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض للطلب بل ليدل فوته فان انما اصوت لن يلحى عيان ولا ينهض هذا الجزء الا بالنصب
ثم قال وبالرفع معنى في المثال الا انه البيت لان الرفع يفضي معناه ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه سواه وهو قوله دعني و
اصوت لتعذر النصب والجزم على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير الخبر ليجتمع تركك لي وتركي لما نهاني عنه وقد علم ان الطلب
لتركه انما هو في الحال لتوقيته بما يتادى به فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام طلب ادب حصول مقصود موقته
ولا يحصل مقصود الادب لكن العرض المستقبل ولا يستقيم الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا لما يذكر بعد وان جزم بلا
على انها للنهي ويكون جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي قوله دعني فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ما هيا النفس عن
العود كان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا ينتهض الموجب لتركه التاديب الا بالخبر عن نفي العود لا النهي عن العود ولذلك لم يكن
بين النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انا انهى نفسي عن كذا ثم افعله ولو قلت انا لا افعل كذا ثم افعله
كان تناقضا والغرض نفي وقوع العود في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالخبر وقوله فان امر ان لام ادخلت اللام يريد انه
لا يستقيم الجزم ونحوه زيدا في سيبويه لان اعراب الاعراب انما هو عند البصريين واذا كان معربا فكيف يشترك بين شيئين في
الاعراب وهو منتف عن الفعل وهذا تناقض فان قيل اجعلوا مشتركا على الموضع كما نقول جاءني وهذا وزيد فيشترك بين الاثنين في
الاعراب وان كان لا اعراب منتفيا عن الاول وهي غير مستقيم لان ما يعد لان من قال زيدا وعمرا فهو معرب لفظا لا تقديرا
ولا لفظ مع لا التشريك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك لا اعراب في الاصل ونحو ما هنا ليس كذلك في اللام سما او اما

فعل لا امر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير ما لا اعراب فيه واستشهد بقول كعب الغنوي وذكر النصب
بالواو في هذا البيت ولئن لم يكن في الحقيقة ما صح فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وانما هي واو العطف لكنها لها في
اللفظ والمعنى لها اصل ولا يستقيم ان يكون ههنا واو الجمع لانها انما تنصب بعد الاشياء الست على معنى الجمعية وليس ههنا ما يسوغ النفي وفقد
تقدر الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسدا لان قوله ليس نافعي وغضب في اصلها ناصبة بعد هذا النفي كان المعنى نفي النفي فانتفى
الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض ان ذلك الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا الحكم وكذلك اذا جعلتها في سياق وما للمنفي اذ لا يثبت لك ايضا
ونساك لك وهو تاخير منفيا وهو يقوله بقوله وشرطه التقديم على واو الجمع فلم يبق الا ان تكون واو العطف ويكون عاطفة ليغضب على قوله
للمنفي واذا عطف الفعل على الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم ولا يقدر بها فان على ما تقدم فيكون المعنى وما انا للمنفي وللغضب
صاحبه بتقويل بحذف المضاف فما كان معلوم ما مع الرفع اظهر وجهين احدهما ان عطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف والاخر انه لا يقدر
يلزم فيه بخلاف النصب لانه جملة معطوفة على ليس نافعي فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك احتيج فيها الى ضمير يرجع الى الذي وهو صلتها
بحيث ليس لصلتها منفية ولا اخرى مثبتة ولا بعد في ذلك ثم مثل الرفع بما يتعذر فيه النصب وهو قوله ونقر وان كان ايضا عطفا
بعد ما يتوهم العطف فيهما وهو قوله لنبين لانه لو جعل معطوفا عليه ضعف المعنى اذ اللام في لنبين للتعليل لما تقدم وهو قوله فانا خلقناكم
الى قوله لنبين فما تقدم سبب للتبيين فلو جعل ونقر معطوفا عليه لكان داخلا مع التبيين في سببية انا خلقناكم وليس كذلك
قوله انا خلقناكم الى اخره سببا في الاقرار في الارحام ما نشاء فيضعف المعنى ثم انتقل الى ذكر الفاء الناصبة في جواب الاشياء الستة
فعلى ما تاتينا فتحدثنا النصب والرفع على المعنيين المتقدمين فجاز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما النحاة الا ان يكون
عطفا على ما يشعر بالاتيان مشتركا بينه وبينه في النفي من حيث انه كما تقدم مثله ومثله قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون الا انه هو
فيه ذلك اذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر وهذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولانه نفي الاذن لهم والاعتذار
فلا نقوى على اثبات العذر منهم بعد ذلك لانه في المعنى مخالف للجحد فلا يكون مستانفا لكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك هو قضاء اخر
لان المواقف متعددة وبه يجاب عليه قوله ثم لم يكن بينهم الا ان قالوا وما اشبه ذلك ولكنه ضعيف ولا يرد انه يحمل عليه لانه هذا الموضع
سياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر والثاني ان يكون جملة مستانفة بنفسها فرضها غير التشريك
فالجملة الاولى منفية والثانية مثبتة ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لانه فيما تقدم نفي الاتيان والتحديث وفي هذا نفي الاتيان واثبت
الحديث ثم مثل بما لا يستقيم معه الا الاستقبال بنفسه وبالاثبات حتى يثبت كون الجملة الاولى منفية والثانية مثبتة وان خالف التقدير في
المعنى وهو قوله ما تاتينا فتجهل امرنا اذ لا يشك من قبل له ذلك ان قوله فانت تجهل امرنا مثبتة بخلاف ما تقدم فانه يحتمل فمثل
لما لا يصح فيه الا الرفع سواء ليوضحهم بخلاف العنبري غير انا في الرفع ايضا وهو ايضا لا يحتمل الا الرفع لان المعنى على ان الاولى
لم يات سعيدا فيحدث وخلاف ما في الرفع لا يستقيم على ذلك الا الرفع لانه لو جزم لدخل مع الاتيان في النفي
فيفسد المعنى اذ المعنى اثباته ولو نصب لنصب على الجمعية فوجب ان يكون ايضا منفيا معه فلا يستقيم النصب على المعنى انما في الفاء
لان هذا لا يكون عقيب الشرط حتى كانه وصف له وانت لو قدرت نفي الاشياء على تقدير حصول الاول فسد المعنى فلما وجب اذ المعنى نفي الكل

واثبات الثاني وهذا حكم ثم بقوله الم تسل الربع القوا بالرفع وظاهر ايضا الرفع لانه لا ارادة التحقيق حاصل الها

على سبيل التجوز علامي عليه مراعاة لها ولم يتصل النفي الا على السؤال وكذلك يكون الرفع وان كان النصب والجزم غير ممتنع ولذلك قال سيبويه لم يجعل الاول سببا للاخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كانه قال ولم يجعل الاول سببا للاخر بمعنى النصب وهو لم يجعلها تنطق بكل حال بمعنى الجزم لانه جعله الاستيناف كانه قال ولو نابته فيحدثه تحت النصب على جواب تمني ويجوز الرفع على وجهين احدهما

على الاشتراك والاخر على الاستيناف وقال ابن احمد البيت بالرفع والنصب اما النصب فظاهر عطفا على ليلى ويكون الكلام داخلا في حيز التمني وهذا ان لم

النافي فالجواب ولكنهما الا العطف فوجهه بها كوجه بعد العطف في واو الجمع قال الشيخ اخبر ان هذا المذكور يعلمه العاقل واما الاستيناف

فاذا عطف على يعلمه صار يخبرا بالفلاح والنجاح فيصير سوا اجاب الامر الفلاح واذا كان قد ذم ممالجا يتصل الى الفلاح تقدم من يخبر بالنجاح

تحقيقا من هذه المعالجة ادى ذلك الاستيناف يوجب ان يكون يخبر به فليفسد المعنى وكان النصب لا وجه ووجه الرفع ان يحمل على فصل الاخر

والتهكم بهذا المعالج وهو باب مستعمل يقصد المتكلم الى ضد ما هو موضوع له بالاصالة فيقول لمن ظهر فعل جر ليس بعاقل ما هذا الا فعل

العقلاء على ذلك حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم وشبهه فيستقيم المعنى بهذا ان يحمل على غيره قوله

اريد ان تاتيني ثم تحدثني فليقيم ولم يبق هذا الفصل الا البيان وجه غير النصب وهو واو الجمع وفا الجواب وواو ولكنه كما جاء ذكر الواو

والفا اللتين للعطف حين ذكر الواو والفا اللتين للعطف ذكر ثم لانها مثلها فاذا نصبت فبالعطف على ما قبلها واذا رفعت فعلى الاستيناف

كما ذكر في واو العطف وفا العطف على ما تقدم في قوله وخبر الخليل في شعر عروة العذري فان نصبت فعلى العطف على الا ها

وان رفعت فعلى الاستيناف كما تقدم وما جاء منقطعا في قوله لنا اليجام التغليب لا العطف على يجور غير مستقيم اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت

القصد ليحصل المدح واذا شرك بينه وبين الجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل ولا يحصل مدح بل يتناقض فوجب ان

يحمل على انه مستانف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله قوله عليه الا الجور ويتبع له

كذا وكذا كناية على تناقض الجور فلا يستقيم ان يكون مشتركا بينه وبين الجور لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض واذا جعل مستانفا حصل الجور

منفيا والقصد مثبتا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الواو والفا جميعا ثم وان كان قد تقدم ذكرهما ليونس بان ذكر ثم كان

لاجلها وتقديم ثم لان الفصل لاجلها لا لاجلها والله اعلم قال الشيخ **المجزوم** يعمل فيه حروف واسما الفاظ

فالحروف لم ولما ولام الامر ولا في النهي وان في الجزا واذ ما على المختار ومهما عند بعضهم من الاسما المكتسبة من الشروط كما حكينا فيمن اذا النظر فيه

نحو ابهما وليس بالقوي لعوامل معنى النظر فيه فيها اذ معناها في النظر فيه الا ما يغني معنى الشرط فيه ما يستقبل في الشرط والجزا جميعا فكيف يكون

الظرف الواحد بالنسبة الى فعل واحد ماضيا مستقبلا هذا ما لا يستقيم وغاية ما يقدر فيه انه لا يبعد ان يزاد حرف يغير معنى الجزم مثل

حيثما كما في قوله لم يخرج وان خرج فاما الاسما فقد تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لانها متضمنة معنى الشرط وذكرت مهما اي وان لم تكن مبنية

على ما تقدم ومن من وما ومهما وحيثما واين ومتى وان وكيفما في قول بعض النحويين واذا واذما لغة ضعيفة وهذه الاسما العاملة فيها

شرطها على الصحيح وقيل جزاها وليس بشي لجوازه رجل تضرب فاي الكلمة فهذا اليس لو جاز ليضرب عامل في اسم الشرط جاز ان يكون

العامل الشرط ولا يرد على هذا ان الاسم عامل في الفعل فكيف يكون الفعل عاملا فيه لانا نقول عمل كل واحد منهما من جهة وليس عمل

من جهة واحدة والممتنع ان يكون من جهة واحدة كما في قولك يوم الفلاح حسن فانه لا يستقيم ان يكون العامل في يوم الفلاح لانه معمول اليوم

الوجه الذي يعمل فيه لو قدر بخلاف ما نحن فيه كان الفعل يعمل في اسم الشرط باعتبار تعلقه واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه

حرف

حرف الشرط فالوجه الذي عمل به غير الوجه الذي عمل الاسم فيه به فثبت ان العامل في اسم الشرط الفعل الذي بعده اذا كان متعلقا له فان

كان وقع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدا وما بعده خبره وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض ويكون

الاسم الذي قبلها معمول الفعل لمن كان واقعا عليه او مبتدا ان كان غير واقع كقولك بمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه وغلام من يخرج اخرج

معه قوله ويجزم بان مضمرة الى الفاظ قال الشيخ لان هذه الاشيا الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فاذا تضمنت

في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها مثل سبب وهذا معنى الشرط والجزاء ولذلك قال الخليل ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان نظرا

الى المعنى المذكور وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض لغرض خارج عنه بخلاف الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا كان

عبثا وهو ثم لم يقل الا تاتي زيد فاكرمه ولذلك امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تاتينا تحدثنا الا باعتبار التعليل الذي ذكره في المفصل الا ان ياتي قوله

وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان يكون صيغة الامر او غيرها لحصول المعنى المتضمن قوله

وحق المضمر ان يكون من جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي والغرض مثلا لا تدن

من الاسد ياكلك وانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب ان يكون نفيا فيكون التقدير انك ان لا تدن منه ياكلك الاسد بل لا ان تدن

واذا قدر كذلك فسد المعنى اذ امتناع الدنو ليس سببا للاكل في العادة قال صاحب الكتاب ولذلك امتنع بعض اصحابنا في النفي فلم نقل ما تاتينا تحدثنا

وهذا الكلام غير مستقيم فانه لم يمتنع بعض اصحابنا في النفي لما ذكره من تعذر تقدير النفي في المسالة التي فرضها من قوله ما تاتينا تحدثنا فانه لو كان كذلك

لجاز ما تاتينا تجهل امرنا لصحة تقدير النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن من الاسد ياكلك لتعذر تقدير النفي في هذا المثال

وليس امتناع التقدير في مسالة يفسد المعنى فيها بذلك التقدير الذي هو اصل الباب مع استقامة المعنى فيجب التعليل بما ذكرنا من انتفاء

معنى الطلب عن النفي لانه خبر محض وكان كالاثبات وقد تقدم الكلام على النصب بالفا عقيبه واجابه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من

الاسد ياكلك وشبهه وحجته انه تعذر الاثبات نظرا الى قوة المعنى فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوز الجزم على معنى ان

الدنو سبب له لا نفيه واذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا بعد فيه قوله ولم يعمل الجزم بعد هذه الاشيا الخمسة الا فيما فيه

المجزوم والمنصوب بعد حتى والفاء فكان جايزا ان يعمل بوابه جهة لغرض من الاعراب فذلك الجهة الرفع على الصفة لان كان يقبله

ما يصلح وصفا له او على الحال لمن كان كذلك او على الاستيناف وقد يتعذر الثلاثة وقد يتعذر اثنان منها ومثل حتى تزوره يحسبه

من لدنك وليا يرثني فهذا يحتمل فيه الجزم على الجواب والرفع على الصفة وعلى الاستيناف ثم ذرهم في خوضهم يلعبون في هذا المثال

الحال لان المعنى ذرهم عيه الحال التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استينافا احتمالا بالعلم على جهة الاستيناف ومثل في القطع ناوله

لا تذهب به تغلب عليه وهو مما يجب فيه الرفع لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك ان لا تذهب يغلب عليه وهو عكس المعنى فيصير مثل

لا تدن من الاسد ياكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا يذهب به في حال كونه مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد

الطلب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة فان قلت تجعلها حالا مقدرة فهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب عليه

اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب في حال كونه مقدرا غلبتك وهما معنيان مختلفان وقوله ثم يدعو ايضا

الوجه الرفع على القطع لان المراد بذكر يدعو تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله جوابا لئلا ينعكس المعنى اذ لا يصير القيام سببا

للدعا وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين القطع ليحصل المعنى المراد ومنه مبتا الكتاب

ارسونا او اها دار الكلام فيه كالكلام في قم يدعوك اذ الغرض تعليل الامر بالارسال او بالمنزل في التحقيق فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا
كما تقدم وقوله ذرهم يقول ذلك ومن يحتملها حالا واستينافا والحال اظهر في ذرهم يقول اي ان المعنى ذرهم على هذه الحال والقطع اظهر في
من يحتملها لان المعنى لا يقوى اذا كان التقدير من خاف الله الا على تاويل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر وقوله ولا تخطل
كروا اليه مثل نعم فهنا يجوز فيه الجزم على ان يكون الكف سببا للعرات ويجوز القطع على ان يكون المخبر به مستانفا بعد النهي بالكف وعلى ان
يكون حالا مقدرة كاية من يحتملها فلا يفيد ما مر بان لم [illegible] طريقة البحر بسبب الخاف فيجوز ان يكون مجزوما على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية
ويجوز ان يكون مرفوعا على الحال عن الضمير في اضرب وعلى الاستيناف ثم قال وتقول ان تاتني تسلني اعطك اذ الفعل الثاني [illegible]
عليه جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا ولا جزاء بل واقع موقع الحال فيجب رفعه فان كان الفعل صالحا لان يكون بدلا مما قبله او صالحا لان يتدارك منه ما بعده
جزم الجميع فمثال [illegible] ما ذكر عن قوله متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ومثال الشارح في ذلك ان
تاتني تحسن اليك اعطك دينارا فقولك ان اعطاك دينارا فوقع عن الاحسان لم يجز الجزم فيهما واما وصف ان تاتني اتك فاحدثك بالجزم الى الحسا
ذكر في هذا الفصل ما فرع بعد حرف الشرط عطف بجزء وما علة العطف وسقطع عاجزا على ما ذكر في المنصوب حيث ذكر بعدها الا فيما المنصوب
حرف العطف فلذلك ههنا مجزوم فان جزمت في نحو الشاعر في العطف وان قطعت فعلى الاستيناف اذا استانفت الجملة كالف لك ان تجعل
وجهان احدهما ان تجعلها مشتركا بينهما بينه لا يلزم في المسببية كما في صحيح الجزم الا انك ابيت بالمعنى المستقبلي بالفعل الصريح تجرى به وابعث
في الثاني مقصود به الجملة المستقلة العطف على مجرد الفعل مكانه مثل في لك ان تاتني اكرمك واما اسئ اليك والثاني ان تجعله مقطوعا
عن السببية واما انت مخبر ابن عن بعد لا يلزم على معنى التعقيب الا على ما سبق انه حسب فهذان الوجهان للاستيناف فاجزها فيها في مثل قال
ولذلك الواو وثم تمشي في جواز الجزم والرفع ثم مثل بقوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم وقد قرئ جزما ورفعا فالجزم عطفا على محل
فلا هادي له ويرجح العطف على الموضع اذا قصد كا يصح في اللفظ فيكون التشريك بينهما في المسببية ومن قرا ويذرهم بالرفع كان على وجهين
احدهما ان يقصد به عطف الجملة بالمعنى جملة لا باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزاء المتقدم فعلى ذلك يكونان ايضا مشتركين في السببية
ويجوز ان يكون اخبارا في نحو الكلام على التشريك بينهما وبيت طابقا كما ذكر في الفاء في قوله وسال سيبويه الخليل عن قوله ثم ما صدقوا كي
فاجاب بمثل ما ساله عنه وفصله بان يشبه مثل على ان الموضع لاكل جزم عطف الشاعر على الموضع كما في قوله فلا هادي له ويذرهم وهذا
شايع فصيح ثم مثل بما هو ابعد منه في الفعل بقوله ولا سابق شيئا والفرق بينهما من قبلنا والحقيقة فيه موضع الجزم لانك لو جعلت موضع
فاصدق فعلا لكان مجزوما والشاعر غير محقق فيه موضع الجر ومن قوله لست مدرك ما مضى الا بتاويل بعيد ومن تقدير المعدوم موجودا
فلذلك كان ما قاله فصيحا والثاني ضعيفا في قوله ويقول والله ان اتيتني لا افعل الى اخره **قال** الشيخ عقد هذا انه اذا اجتمع الشرط
والقسم فان تقدم القسم اول الكلام كان الحكم في الجواب له فوجب ان يكون الفعل ماضيا او في حكمه كما الكتابة وسماعة والله ان اتيتني
لا افعل بالرفع اما كون الجواب للقسم فلانه تقدم اولا فدل على ان المقصود عند المتكلم فجعل الكلام له ما هو المقصود واما كون
الفعل ماضيا او في حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط في الجزاء وجعل القسم اراد ان يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع اخيه وان
توسط القسم وهو متقدم على الشرط فلو لم اما ان يجعل معترضا او يجعل معتبرا فان جعلته معترضا كان ما بعده لما قبله اذ وجود
المعترض وعدمه في احكام ما معه سواء وهي مسالة الكتاب كقولك انا والله ان تاتني لا اتك وان جعلت القسم في هذا معتبرا
كان

معتبرا كان حكمه حكم المسالة مع دخله على الشرط فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضا غير معترض كذلك فان جعلته معترضا
مثل ان تاتني والله لا اتك بالجزم وان جعلته معتبرا مثل ان تاتني فوالله لا اتيك ولا فرق بين ان يكون القسم في اللفظ بها كما مثلنا
او ملفوظا بما يدل عليه فمثال الملفوظ بما يدل عليه قوله ولئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض ومثال ما هو مقدر وان لم يكن في اللفظ ما يدل
عليه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم لم يجز لانه تعالى انه اكرمتني ايه اكرمك واذا تقدر القسم وجب ذلك لان المعاملة
للعامل ما تقدم وفي لحن قال التقدير فانكم لمحذف الفا مردود بان ذلك ضعيف وبانه لا يكون الا في ضرورة الشعر

ومن اصناف الفعل

الامر قال صاحب الكتاب وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب اي الامر **قال** الشيخ نقوله
على طريقة المضارع للفاعل المخاطب هذا حد صيغة الامر ولما كان قوله على طريقة محتاج الى تبيين بينه بعده لك وكان ينبغي ان يبين على كيفية
اخذ هذه الصيغة فانه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله ومثل كل دعو ونم وحننا
ويجوز فان لا تخالف صيغته صيغته الا في حذف الزايد فعد تحقق الحد اولا وجاء في الثاني بتغيير بعض اللفظ الذي يشتمل عليه الحد
والا في صيغة الامر في اصطلاح النحويين لا صيغة غيرها لما دل كانت العبارة عن الامر متعارف الا انهم خصوا هذه التي هي اشهر صيغة
وستر ان هذه الصيغة لا يكون ظاهرها الا للامر ولا يستعمل في غير ظاهرها من صيغته خصوصيته وغيرها استعمل في الامر في النهي ونحوه
وكانت هذه اولى بان يطلق عليها صيغة الامر ولا يكون الا للمخاطب دون الغايب والمتكلم لانهم لو جعلوها لما معه لادى الى اللبس فلم
يعرف هل المامور مخاطب او غايب فان قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغايب والمتكلم فلانهم لو جعلوها للغايب او المتكلم لقل استعمالها
لان المامور المخاطب هو الواقع كثيرا اما الغايب والمتكلم فقل ان يقع له امر واذا كان كذلك كان استعمالها اكثر لانها باب من ابواب
الاختصار ادى من استعمالها فيما لم يكثر اذا تعين جعلها للمخاطب لا من خوف اللبس كما تقدم ثم بين كيفية صوغ هذه الصيغة فقال اذا
حذفت الزايد فان كان ما بعدها متحركا بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكنا زدت همزة الوصل لئلا يبتدأ بالساكن مضمومة
ان كان بعد الساكن ضم مكسورة فيما سواه ثم اورد اعتراضا وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة ومضى انه اذا حذف حرف المضارعة
وبعد ساكن وجب الاتيان بهمزة الوصل وهذا كذلك ومعنى همزته قطع واجاب عن ذلك بما معناه ان هذه الهمزة في التقدير ثابتة لان
حروف المضارعة هي حروف الماضي بدليل دحرج يدحرج وجميع الافعال فوجب ان يكون الاصل يؤكرم والماحذفت لعارض وهو اجتماع
حروف المضارعة فاذا قصدوا الى بناء الصيغة وجب حذف المضارعة فيزول المانع لاثبات الهمزة فيجب ردها لزوال المانع لها ووجود سببها
فاذا وجب ردها كانت حركتها الاول حركة دحرج فيستغنى عن اجتلاب همزة وصل وهذا اغنى عن قوله وهمزة الوصل في يكرم فيكون مثل دحرج
اكرم قال واما ما ليس للفاعل المخاطب يعني اذا قصدت الامر لغير الفاعل المخاطب فانك لا تاتي بما تقدم من وجوب اختصاصها
بالفاعل المخاطب فاذا قصدت الى امر ما ليس بفاعل ولا مخاطب او فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل زدت لام الامر
داخلة على المضارع وهو على صيغته كقولك في الاول ليضرب زيد ولا ضرب انا وفي الثاني ليضرب زيد ولا ضرب انا وفي
الثالث لتضرب انت وقد جاء قليلا ان يؤمر الفاعل المخاطب باللام وسر ذلك ما ذكرناه من طلب الاختصار وخصوا هذه
الصيغة للفاعل المخاطب وجعلوها لما تقدم اللبس لانهم استغنوا عن الحاق صيغة الامر الغايب والمتكلم خوف اللبس ولم يعقنوا من
امر الفاعل المخاطب باللام لانه لا لبس لان صيغة الفاعل المضارع يشعر بخصوصيتها ظن من انه يحلاف ما لو اجري صيغة
الامر على الغايب فان كان يتحقق اللبس في قوله وهو مبني على الوقف يريد صيغة الامر على الغايب فاني الذي ذكرها في

الفصل الاول وبه استغني عن ذكره ههنا اخرها على ما بيناه ثم انه لا يكفيه الا ان يثبت اجراءه مجرى المجزوم مطلقا الا ترى انه لو كان
اضربا واضربوا واضربي واعتذر لادم والاخفش وليس مبنيا على السكون فوجب المصير الى التبيين على ما تقدم وذلك كون
مجزوما باللام مقدرة فان قيل ذلك مدفوع بالقول لان حرف المضارعة [illegible] الاعراب فاذا انتفى وجب انتفاء [illegible] اذا انتفى
سبب اعرابه وجب انتفاء ذلك اجدر فان زعموا ان حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لان حرف المضارعة جزء من صيغة الكلمة كالميم
في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف المضارعة **ومن اصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي**

قال صاحب الكتاب فالمتعدي على ثلثة اضرب متعد الى مفعول به [illegible] **قال** الشيخ كل فعل توقف عقليته معناه على متعلق كفعل علم
فانه لا يعقل معنى مثل ذلك الا بمتعلق لانه من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه فمثل ذلك هو المعني بالمتعدي وغير
المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك ان غير المتعدي بهذا التفسير متوقف عقليته على فاعل لان فاعله محله وليس متعلقا له
ومن زعم ان الفعل لا يتوقف عقليته من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل العلم والخط [illegible] يقوم به ولذلك نقول في حد صفة متعلق
بالشيء على ما مر غضبان متوهم اشتراط ذكر الفاعل ولو كان الفاعل ملحوظا في عقليته لوجب التوهم ايضا [illegible] لتعلقه ليس بمستقيم
فان العلم لا يعقل مع قطع النظر عن المحل [illegible] في حد العلم ونحو الاستغناء بقولهم صفة لا ان ذلك امر معقول واما الزمان والمكان
فواضح فساد قول من زعم انهما يتوقف عقلية الفعل عليهما فانا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان [illegible] عقليته لم يكن عقليته
حين تصور مع الذهول عن ذلك ثم هو كما توجب الذات كالجسم لا يوجد الا في مكان وزمان ولم يكن ذلك عنه حقيقة فالمتعدي على الا ثلثة
اضرب لان المتعلقات لا تزيد على ثلثة ولذلك لم يزد الافعال المتعدية على ذلك فما يتوقف عقليته على واحد فهو المتعدي الى واحد ولذلك
المتعدي الى اثنين والى ثلثة قال وغير المتعدي ما يختص بالفاعل وقد تقدم في بيان غير المتعدي ما هو اوضح من قوله لان تخصيصه
بفاعله يعني انما هو اثر ما ذكرناه وكان التبيين بها دون قوله والمتعدية اسباب ثلثة تعين اي ثم الفاظ تزاد على الفعل فيصير بها
في المعنى متوقفا عقليته على امر لم يكن قبل ذلك لانه لا يكون التعدي الا به لان الفعل يكون باصل معناه متعديا من غير شيء من
هذه الزيادات وليس يعني ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها يوجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التغيير بها لان
الفاظ يكون للتصيير وغيره فالذي للتصيير هو الذي يكون للتعدية الا ترى انك تقول اكب زيد فلا يوجب ذلك تعديته وقوت
المال ولا يكون ذلك تعديته بجريه بالعدم ولا يوجب الا التعدية اما اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية الا ترى انك
اذا قلت في ذهب زيد اذهبت زيدا صار متعديا بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء معنى الاول في اصله
والتصيير لا يعقل الا بمتعلق ومع تصيير معناه وجد معنى التصيير اقتضى ذلك وبقي الفعل على ما كان عليه قبل ذلك فلذلك اذا الحق
غير المتعدي حرف التصيير صار متعديا الى واحد والمتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعديا
الى ثلاثة وقوله عصبت عليه الصيغة في التعدي بحرف الجر غير مستقيم اذ معنى التصيير به مفقود الا ترى انك تقول عصبت
الصيغة وعصبة الصيغة وعصبت عليه الصيغة فلا يخفى على افادت تصييرا فبطل ان يكون من قبيل ما نحن فيه [illegible]
بنا في كل جار ومجرور ان الفعل متعلق اليه لا باعتبار [illegible] التعدي الذي نحن فيه كما تقول سعد الى الظرف وغيره [illegible]
بغير هذا التعدي وكان ذكر على المتعدي في هذا المكان غير مستقيم قال والافعال المتعدية الى ثلثة على ضربين
[illegible] منقول بالهمزة وهو [illegible] بالاتفاق اعلمت واريت ونبئت وافعال القلوب مختلف فيها والصحيح انها لا تجري

هذا المجرى فان المتعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس فما كان متعديا الى واحد فكيف في المتعدي الى اثنين ولا سيما اذا كان
بابه الفاظ محصورة وغاية ما في القائل بذلك الحاقه باعلمت واريت وليس ما يجيء فان الالحاق في اللغة انما يكون بعد علم القاطع
بالاستقراء فيما كثر [illegible] وضرب متعد الى مفعول واحد حقق اجرى مجرى اعلمت لموافقته له في معناه فمتى تعدى هذا الضرب
متعد في التحقيق الى واحد لانه فعل لا يتوقف عقليته الا على متعلق واحد فوجب ان يكون من ذلك فان زعم زاعم ان الثاني
والثالث بالنسبة الى انبات واخبرت كالثاني والثالث بالنسبة الى اعلمت لانك تجد تعلق التبليغ بهما تعلقا واحدا مثله
شبهه ووجه التبليغ في ذلك ان الاعلام متعلق [illegible] وعلمت الداخل على الخبر متعلق بالثنين فاذا اعتدي بالهمزة صار متعديا
الى ثلثة فوجب ان يكون متعلقا ثلاثة واما المفعولان في باب اعلمت فهما نفس النسبة والخبر والحديث ومعرض الفعل وانما ذكر
لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت [illegible] القهقرى [illegible] ينتصب على المصدر لانه رجوع وان كان لنوع فكذلك ههنا
المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان لنوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فان الامر متعلقا [illegible] هذه الجهة والتي فيه [illegible] الاعلام
يتعلق بخبر وحديث وهو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منها [illegible] فهو من متعلق العلم الا نفس العلم والاخر
واما الانباء والاخبار فيتعلق بالمخبر ولا يتعلق بالخبر صله التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوع ما كان في المعنى مصدرا لبيان النوع فيبقى
ان يقال كيف يصح ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرا باعتبار كونه زيد
ذاهبا ولكن باعتبار كونه حديثا مخصوصا فالوجه الذي صح به [illegible] عن الحديث اذا قلت حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صحح وقوعه
مصدرا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا ان قال غير متعد والكلام الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث
في نبات واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم عبارة ما يقع بعد القول والفعل [illegible] فيما بعده الحكاية وليس نحن فيه كذلك فدل على الحاقه
فالجواب لان القول الذي ياتي في الحكاية ما تقدم ذكره فجاء الحكاية فيه على حسب القصد به بخلاف انبات واخبرت فانه ليس
المتابعة فان قلت يكون الثاني الاعلى جهة الحكاية كقولك عن نفسك قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان كان قليلا فانه جار مجرى
اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله [illegible] اجري مجرى اعلمت [illegible] الصورة فما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفهومها
[illegible] المصدرية [illegible] الظاهر فاجري مجرى اعلمت في التعدي [illegible] لموافقتها له في الصورة والمعنى من وجه فان قيل فالعلم لم يكن ايضا
كالعلم فيكون متعلقاته كمتعلقات العلم فيكون مفعولاته على [illegible] الاصطلاح [illegible] فيكون عاما [illegible] متعلق العلم ليس على
وانما هو معلوم متعلق العلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في النفس [illegible] عن المعلوم وهو حقيقة [illegible] غير المعلوم كان [illegible] في نسبة
شيء الى شيء فليس نسبة شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق العلم فدل ذلك انه
الحديث في حديث والخبر من اخبرت ليس متعلق للفعل بل هو هو وانما المعلوم [illegible] اعلمت ليس بالعلم وانما هو متعلق العلم
الفرق بين اعلمت وحدثت وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه [illegible] الضرب اذا جعل في الظرف مفعولا [illegible] على سبيل
المجاز لا الحقيقة مثل في ذلك ضرب يوم الجمعة ولا يتحقق [illegible] ومثل ذلك الا اذا بني للمفعول او اضمر من غير في [illegible] فاحتاج الى اظهار عن
اصل [illegible] متسعا فيه [illegible] ولا استحسان [illegible] اظهر [illegible] افعال ذات المفعولين [illegible] جعل الظرف
متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به وانما [illegible] فيما كثر والمتعدي الى ثلثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كثر

بعضهم [illegible] تنازع [illegible] من المفعولين وأما المتعدي إلى ثلاثة فالأكثر على أنه لا يقع فيه إذ ليس [illegible] ما يتعدى إلى أربعة بنفسه [illegible]

حروف [illegible] فالمتعدي وغير المتعدي [illegible] نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل [illegible] المفعول المطلق

والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه [illegible] المتعدي [illegible] المتعدي [illegible]

ما يتعلق بالمفعول [illegible] والتمييز [illegible] حكم [illegible] المتعدي [illegible] والله أعلم

ومن أصناف الفعل المبني

للمفعول [illegible] قال [illegible]

[illegible]

حيث كان واصلا إليه بغير واسطة [illegible] أنه ليس فيه دلالة زائدة بل معه في المعنى نفس الفعل [illegible] إقامة شيء [illegible]

[illegible] وإسناده الشيء إلى نفسه فكان [illegible] من حيث المعنى بخلاف [illegible]

مقام الفاعل [illegible] على معنى الفاعل [illegible]

[illegible]

ومن أصناف الفعل

افعال القلوب وهي سبعة لما فرغ قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت في انها موضوعة لحكم الذهن
بتعلق الشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وفايدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عنده وما دل عليه المعتقد هنا علم او ظن فان الخبر قد
يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا قصد المتكلم التعريف بنوع ما الخبر عنه اتى بالفعل الدال على ذلك وادخله على المفعولين المذكورين
وقوله اذا كان بمعنى معرفة الشيء على صفة يريد ما ذكره لانها ليست كذلك العلم وانما معناها الدلالة ثم ولو قدر انها العلم لم يحسن التعبير
عنه بمعرفة الشيء على صفة لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فالاطلاق على العلم بالاعتبار
[illegible] غير محقق الا ترى انك اذا قلت عرفت زيدا قائما فانما الحكم على زيد بالحال دون الخبر في المعنى واذا قلت علمت زيدا قائما
احتمل الحال واحتمل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فقد ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين المعرفة من الوجهين المذكورين
قوله ويستعمل اريت استعمال ظننت وارى هنا اصله ان يكون متعديا بالهمزة من رايت الذي بمعنى علمت فاستعمال بمعنى ظننت
لما كثر ذلك في كلامهم واكثر الخبر عن ظن فجرت للظن وكذلك ما تصرف منها ويقولون في الاستفهام خاصة متى تقول زيدا منطلقا بمعنى تظن
يريد ان فعل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغة الفصيحة وسر ما تقدم من ان القول انما حكيت
الجمل بعده لما كان اكثر ما يطلق على حكاية ما قيل لفظا ومعنى فلما كان هذا خرج من معنى ما لاجله لم يكن حكاية اعمل عمل [illegible]
انه بمعنى الظن شائع والاخذ بها ما تقول في هذا المثال متى تقول زيدا منطلقا بمعنى تعتقد او ما تعلم او ما تظن ولو كان
بمعنى الظن لم يصح الاستفهام بها لانا نعلم والجواب انما يكون حملا على ما نحن نعلم فلان [illegible] بحمل [illegible]
عليه لما اراده متعلق بحمل اي كتعلق العلم والحسبان اجري مجراه في نصب متعلقه اذا ذكر فالحق اذن ان القول على حكاية في
المعنى الاصلي وانما حسن اجراؤه فيما ذكرناه لما كان يوافق الافعال القلوب في المتعلق وقد خرج الفرق بينهما بما ذكر من ان متعلق
القول ليس كمتعلق من حسبان لان متعلق الحسبان مفعول به يحقق غير منزلة المفعولين في اعطيت زيدا درهما ومتعلقا من القول وانما
يكون فيه خصوصية لذلك خاصيته فيتوهم انه متعلق اما وليس كذلك كما توهم ان المفعول الثاني [illegible] في اثبات واخواته وقوي
نصب المفعولين في باب اعلمت وقوي النصب في الاستفهام المذكور لما كان الامر المقول الحكاية متعلقا [illegible] ماضاه
حسبت وظننت وزعمت معان تقوم لا يتجاوز عليها مفعولان واصل كان تعديها الى المفعولين انما كان بالنظر الى اقتضائها الخبر الذي
فاذا كانت قد وضعت لمعان لم تقتض الا اصلا واحدا وجب الا تتعدى الا الى واحد لان التعلق الى امر معنوي ثبت
تعدد متعلقه وانها على حسب المعنى وذلك ظننت اذا اردت بها التهمة لان الاتهام انما يقتضي متهما وكذلك علمت اذا قصدت بها
علم الشيء بعينه انما يقتضي واحدا [illegible] خاصة وهذا ايضا يبين لك [illegible] الجميع بالمعنى [illegible] او لا غير
[illegible] ذلك [illegible] الاضافة [illegible] وكذلك اريت [illegible]
[illegible] قوله [illegible] ولم [illegible] على صفة [illegible]
[illegible] على معنى [illegible] ولا يستقيم [illegible] لظهور في [illegible]
قوله والقول ان زيدا منطلق اي المقول [illegible] في الكسر [illegible] والتحقيق ان المعنى واحد في
الموضعين [illegible] اذا قلت اقول زيد منطلق واقول ان زيدا منطلق [illegible] واحد [illegible] القول

الذي

الذي هو مختص بهذه النسبة ووجه النصب كوجه نصب مفعولي علمت كما تقدم ووجه الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجملة وانما لم يذكر
ان نعمت لها وجهان ايضا مثل حسبت هاهنا من الافعال مع انهم نقول لمن نعمت عمرو كلمات وهو لفظ نعمت المتعدية الى مفعولين لانه
قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها الفاظا من افعال القلوب فان قيل رايت اذا كان من رؤية العين بمعنى ابصرت
وليست من افعال القلوب فالجواب انها وان كانت للابصار فمعناها ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم وكذلك اذا وجدت
الضالة بمعنى اصبتها فان وجدت مثلا ثم الثاني ثم بمعنى اصبتها على صفة وههنا اصبتها في نفسها وكانت مثلها وليس كذلك نعمت بمعنى كلمت
مع نعمت الذي من هذا الباب من خصائصها ان لا اقتصار على احد المفعولين في الفرع وانما اختصت بامتناع الاقتصار على احد مفعوليها
لانهما في المعنى مبتدأ وخبر كما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك مفعولا هذه الافعال بخلاف باب كسوت فانه لا ربط بين مفعوليه
فكذلك جاز ذكر احدهما دون الاخر فصل فهذا الباب قال فاما المفعولان فعلى عليك ان تسكت عنهما في البابين يعني هذا وباب
كسوت وقد اختلف الناس في جواز قطعهما عن المفعولين من غير قرينة تدل على انه يدل فايدة فمنعه بعضهم نظرا الى انه لا يخلو احد من علم
وحسبان او لان هذه الافعال قد يلغيت ما يتعلق به القسم فكأنه لا بد للقسم من جواب فكذلك لا بد لهذه الافعال من مفعولين بعقل علمت
وحسبت لم يكن فيه فائدة فيكون فيه امتناع فايدته وهو وجه معتمد قوي يجيء ذلك واستدلوا بقولهم من يسمع يخل معتمد في الفعل
مقطوعا عن المفعولين وعن الزيادي واجيب بان هذا قد علم معناه وكانت الزيادة معلومة اذا المفعولان محذوفان معتقد الكن المعنى
من يسمع يخل المسموع صحيحا اذ معنى يسمع من ركن اليه واستماع اولان هذا مثل والمثل يحتمل فيه ما لا يحتمل في غيره وقد اعترض بقولهم ظننت ذاك
وهو اقتصار احد المفعولين واجيب عنه بانه اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت والمفعولان محذوفان لان ذلك انما يقال بعد تقدم
ذكر ما يصح ان يكونا مفعولين كقولك تاويل ظننت زيدا قائما فيقول ظننت ذاك اي ظننت ذاك الظن اي ظننا مثلا واذا اشير الى ظن مخصوص
بمتعلق مخصوص بسبب انه يكون مفعوله في المعنى مثلها فحذف العلم وهو غير وهم بعضهم في ان ذاك اشارة الى مفعولين جميعا ومثلها ما كان
عبارة عن المفعولين كما جوز اثباته ذاك وقلت له ذلك وهو في موضع الجملة فكذلك هاهنا وهذا غلط فان مفعولي اثبات واخواته ومايقع
بعد القول ليس من مقتضيات لان نبأ والقول وانما هي البناء والقول بعينه ولكنه على وجه من التخصيص الا ترى انك اذا قلت زيد منطلق
نوع مخصوص من القول فصح انه مصدر محقق وانما وقعت صورة هي صورة الجملة لان النوع المخصوص منه لا يكون الا كذلك فجاءت الجملة من جهة
الخصوص من ماد اعدل عن الخصوصية جاء المصدر مفردا فتقول اثباته لا انباء وانباته ذلك يعني لمن نبأ وليس مفعولا ظننت وحسبت كذلك
فانه من متعلقه وموضعه ان يتعلق بالشيء على صفة فاذا اعقلته هاهنا بالحديث بجانس احتجت الى صفة يكون الحديث عليها والا خالفت
وضعه ولا يستقيم ان يقال انه لما تضمنت الصفة والذات جميعا اغنى عن ذكرهما مفعولين فانك لو جعلت الظن على الجملة باللفظ واحد على انه لا دل
وذلك يوجب ذكر الصفة وذكر الجملة منفصلة وانت تعني بهذا الحديث وانه مظنون بكماله لوجب ان تذكر صفة اخرى يكون عليها الحديث
فهذا اجود نحو بذلك ان ذاك في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا لانه الحديث ولا غيره فوجب جعله مصدرا وتقول ظننت به اذا جعلته
مكان ظنك فيكون المفعولان ايضا محذوفين ويكون به فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين كما تقول ظننت في
الدار الا ان الفرق بينهما ان في الدار خلف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور هنا متعلق لمحل ما يتعلق به الظن وكذلك لو صرحت
بالمفعولين كما يصح مثل ذلك كان حسنا كقولك ظننت بزيد وجهه حسنا فيجمع بهما المفعولان وبزيد انما ليبين به محل ما يتعلق به

الظن وهو مع حذف المفعولين احسن لقيامه بالفايدة ومع المفعولين يبطل فايدته لان المفعولين يحصل منهما ذلك وحتى [illegible] انه
منقول بدليل قوله ثم ظننت بخير [illegible] لا يستقيم لما تقدم من انه خلاف وضعه ووجهه انه مصدر ايضا اي ظن خير كالقول ظننت سوءا وظننت
ظن سوء بمعنى واحد والذي يدلك على ذلك ايضا انك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما كقولك ظننت زيدا اجرا [illegible] باقيا
مذكورا المفعولين كان قوله تظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية نحو [illegible] غير الحق ظن الجاهلية مصدر ان احدهما للتشبيه [illegible] كيدا
لغيره والمفعولان محذوفان اي اخلاف وعد حاصلا [illegible] ان [illegible] ظننت به ليس مفعولا لظننت فان جعلت الباء [illegible] منه لها
في الذي يليه لم يجز السكوت عليه جعل الباء زايدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظننت بزيد قايما واذا كان كذلك فلا [illegible] لقوله
فان جعلت الباء زايدة فانه يعلم صحة ذلك وليس بصحيح ذلك ومن خصايصها انها اذا [illegible] امتنعت [illegible] اما اذا [illegible] فالوجه
[illegible] وهو الثابت [illegible] الالغاء [illegible] لان المعنى في صحة الالغاء ما تقدمت او تاخرت وهو [illegible] لها اعراب
[illegible] قبل حتى لا الفعل بعد [illegible] على اصلها وجعلت [illegible] وحصل [illegible] تقدمت او تاخرت ولهذا اكثر اعمالها مستقدمة
لان المقتضي اذا تقدم كان اقوى منه اذا تاخر بدليل قولهم زيدا ضربت وامتناع ضربت زيد واذا كان كذلك فلا يبعد في التزام النصب عند
التقديم او القوي واذا توسطت او تاخرت حصل بعض الضعف فقوي الرجوع الى اصل معنى لها كالمتقدم فحصل من ذلك انها اذا تقدمت
[illegible] او التزم على [illegible] واذا توسطت كان الالغاء منه اذا تقدمت واذا تاخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت ويلغى المصدر الالغاء
الفعل لان الفعل [illegible] اعماله [illegible] سواء ولا يكون الالغاء في ساير الافعال يعني في غير هذه الافعال من جهة ان متعلقاتها غير
مرتبطة بانفسها [illegible] على حالها الا ترى انك اذا قلت اعطيت زيدا درهما والغيت لم يستقم ان [illegible] الكلام اذ لا ربط بينهما قبل
ذلك ولا بعد [illegible] ومنها انها تعلق والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء ابطال عملها [illegible] لجواز الالغاء
لفظا لا معنى [illegible] والتعليق قطعها عن العمل لفظا [illegible] وذلك عند دخول حرف [illegible] الاستفهام [illegible] لفظها بالجملة بعده

النفي صح

لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي [illegible] لما قبلها [illegible] صدر الكلام وهي موضوعة في صدر الكلام فلا يعمل فيما قبلها
فيما بعدها فوجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق الظن في المعنى باعتبار المعنى [illegible] له صدر الكلام
الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم تخرج [illegible] خبرا للمبتدا عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في صدر الكلام
[illegible] فيما [illegible] واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى للمسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني
وقد اختلف في علمت هل قام زيد فيجوزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو [illegible] فانه نظير [illegible] الجملة
وهي [illegible] المنصوب [illegible] ازيد قايم ام عمرو والذي [illegible] زعم ان مضمون الاستفهام لا يصلح ان يكون متعلق العلم الا بتاويل وهو ان
يكون [illegible] في جوابه والذي [illegible] في طلب الاستفهام [illegible] احد الشيين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بالشيء على صفة فاذا
قلت علمت ازيد عندك ام عمرو [illegible] علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك الذي يعلم في جوابه واما هل زيد قايم
فليس [illegible] نسبة قيام الى زيد او نفيه [illegible] العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك بحسب ما تعلق في ام [illegible] نعم او لا فهي
غير متعين فكيف يصح تعلق العلم [illegible] ذلك واجيب بان معنى نعم [illegible] زيد قايم ومعنى لا ما زيد قايما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا [illegible]
فيحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق ومثل الهمزة وام علمت اي الرجلين جاءك وما اشبهه معناه
طلب التعيين وهو في الجواز سواء [illegible] ولا يكون التعليق في غيرها ليس [illegible] يستقيم على ظاهره فانك عرفت وعلمت الذي

[illegible] متعلق الظن صح

معنى

معنى عرفت تعلق ايضا وكذلك ما اشبهها من افعال القلوب تعلق ايضا مع الاستفهام ثم التعليق مختص بافعال القلوب دون
ساير الافعال وسببه مع النفي [illegible] ما تقدم من انها جاءت مستقلة دخل عليها ما يصلح [illegible] منها فاستقام ذكرها
[illegible] اعمال الفعل فيها وليس يتعلق [illegible] متعلقات الافعال هذا المعنى ليستقيم تعليقها كما انه لم يستقم الغاؤها فلذلك [illegible] المعنى

حتى صح

وسببه مع الاستفهام في المتعدية الى مفعولين ما ذكرناه وفي المتعدية الى واحد ان المقصود علمت جواب ذلك وهذا انما يستقيم مع العلم
دون غيره فلذلك لم تعلق الا افعال القلوب ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وسببه انهم انما كرهوا ذلك في
غيرها وان كان [illegible] لما ثبت من [illegible] ان يكون في الوجود فاعلا ومفعولا لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان ياتوا [illegible]
لا [illegible] الى الوهم انهما مختلفان [illegible] بالاكثر [illegible] اللبس [illegible] النفس [illegible] لفظ [illegible]
واما افعال القلوب فانها كثيرا ما [illegible] فاعلها ومفعولها الشيء [illegible] لان علم الانسان وظنه باموره اكثر [illegible] غيره فاذا كان
كذلك فقد زال المعنى المقتضي [illegible] على اصلها [illegible] فقالوا علمتني وظننتني لانها [illegible]
ولا يبعد ان يحمل الشيء على ضده والله اعلم **ومن اصناف الفعل** الافعال الناقصة قال [illegible] وهي كان وصار واصبح
وامسى واضحى **قال** الشيخ الافعال كلها اشتركت في انها لتقرير الشيء على صفة [illegible] ثم احتيج فيها الى [illegible] ومعنى [illegible]
[illegible] افعال الناقصة القلوب وان اختلفت جهات الاحتياج اذ جهة الاحتياج ثم تبيين متعلق الخبر بالظن او بالعلم وجهة
الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم انها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها قال وسمي المرفوع
اسما والمنصوب خبرا يعني اسما مضافا الى ما ذكر بعد ولذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها [illegible]
كان اشعارا بانه كان محله ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة [illegible] الشيء الى الشيء [illegible]

فلم صح

مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول [illegible] في اسما متعلقاتها [illegible] الاسم والخبر للمتعلقات
الافعال الناقصة المذكورة فاذا قالوا اسم وخبر على انهم قصدوا [illegible] من الافعال والمضافان المرفوع والمنصوب [illegible] المرفوع
والمنصوب في ضربت اذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم [illegible] نواقص من حيث انه لو اقتصر على المرفوع
لم يستقم وكانت ناقصة اي عند اقتصارك فيها على المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم
يكن ناقصة وسببه ما تقدم من انها لتقرير الشيء على صفة فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضعها فلم يستقم [illegible]
[illegible] منها الا كان [illegible] ومادام وليس [illegible] اما مادام [illegible] فلا [illegible] الا كذلك [illegible]
[illegible] المعنى [illegible] وما كان نحوهن من الافعال مما لا يستغنى عن الخبر [illegible] لما ذكرناه من تقرير الشيء على صفة [illegible]
يجوز ان يلحق [illegible] وعاد [illegible] لان احد [illegible] استعمالها لتقرير الشيء على صفة فوجب عند ذلك ان يكون [illegible]
في المعنى الذي كانت ناقصة به وقد جاء المعنى [illegible] ما جاءت حاجتك [illegible] في هذا المحل [illegible] ينظر
[illegible] الا انهم [illegible] على انه قد قيل ان [illegible] وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الاخبار
عن [illegible] وانما قصدوا [illegible] الصفة فوجب ان يكون [illegible] صح [illegible] المذكور [illegible]
حتى [illegible] فالظاهر انه [illegible] فانه لم [illegible] على [illegible] لا يبعد ان يقال [illegible]

زيد كانه سلطان على نحو ما مر نعرف اراد ثبوته على هذه الصفة فيكون مخصوصا مثل ذلك قال وحال الاسم والخبر
مثلها في نحو تبدلها المغفر في قوله ومثلها ضمير الخبر مراد لانه اضاف الحال اليهما واخبر عنهما باضافة المثل الى المبتدا والخبر ثم
خصص المثلية التي افادها بكونه الاسم معرفة والخبر نكرة وليس ينبغي ان يجعل المثلية في ذلك خاصة بل المثلية فيه وفي غيره من الاحكام
المبتدا والخبر الا ان يكون كان هاهنا منه في مسائل الابتدا لان في انه يجوز ان مع المبتدا معرفة ونكرة بشرطه ويكون الخبر عنه اذا علم بالتقديم
والشروط التي حصلت وما خصص به حكم في الاحكام المذكورة قوله ونحو قول العطار ولا يك موقف منك الوداعا وما انشد
بعده من الطلب الذي شرح عليه لعدم الالتباس يريد ان الالتباس على خلاف ما جاء وابيه ومن رفع المعرفة ونصب النكرة نحو قولك ذلك للضرورة
كان غير ملبس قوله اظبي كان امك ام حمار وجه كونه من هذا الباب ان الاستفهام الواقع بعده ظبي معتبر الى الفعل فيقدر الا كان
ظبي امك الذي تقديره الاستفهام بالفعل اولى واذا اقتضى الفعل يجب ان يكون على حسب المفسر المقدر كان فوجب ان يكون التقدير
ظبي وهو غير ما قصد في الابيات الاخر فهذا وجه تقديره كون اسم كان نكرة هنا وخبرها معرفة وقد ظن بعض الناس ان موضع الاستشهاد
ان الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة نكرة وقد اخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك وهذا غير مستقيم فانك لو قلت جاءني رجل
وكان راكبا لكان مستقيما ولم يعد الاسم خارجا عن القياس فكأنه لكونه ضمير نكرة فان قيل ليس هذا من قبيل ما نحن فيه فان الذي نحن فيه ان
يكون الاسم نكرة والخبر معرفة وما مثلت به نكرتان لان ضمير الرجل نكرة وراكبا نكرة فالجواب انه كما امتنع ان يكون اسم كان نكرة وخبرها
معرفة فيمتنع ان يكون اسمها نكرة من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما صح بدليل امتناع كان رجل قائما لو قدر ضاربه معهود بينك
وبين مخاطبك لصح ان تقول جاءني اليوم رجل واتفق ان كان ذلك الضارب وهذه غير ما انكر وليست مثل قولك كان رجل الضارب
هذا مالا يشك فيه والتحقيق وان اختلفوا في ان ضمير النكرة معرفة ولم يختلفوا في صحته وقوعها محل المعرفة وانما الخلاف في ان المعرفة
راجعة الى ما يتعين مدلوله وجها وعلى اي وجه كان ولذلك يقال بالاجماع ضربت رجلا وهو راكب ولولا ان الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه
مبتدا وقف اورد على التقدير بالاول ان الداخل عليه همزة الاستفهام المعادلة لام يجب ان يكون الواقع بعدها لام معادلا له واذا جعل الواقع
بعد الهمزة كان المقدر لم يكن الواقع بعدها المعادل كذلك الا ترى انك لو قلت اضربت زيدا ام عمرا لم يستقم حتى تقول ازيدا ضربت ام عمرا
لان الغرض بدخول الهمزة وام المعادلة بين شيئين في نسبتهما باعتبار ما جعل لهما عند المتكلم على جهة واحدة مقصودة كما هو ما بعد
الهمزة وما بعد ام لذلك الغرض واذا كان كذلك فعلا او وقعت بعد الهمزة هنا كان المقدر واذا وقعت بعد ام سقط حمار فلم يتعادل بين
الامرين اللذين جيء بالهمزة وام لهما والجواب عنه من وجهين احدهما انه لما كان كان المقدر والجار متصل بها لما في مفسرها كان حكمها
لذلك حكم العدم وقد دخل بعد الهمزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه وبين ما بعد ام ومعها حمار فهذا وجه يسوغ ذلك والاخر ان كان
المقدر لما لم يكن مقصودا كان تقديرها ووجودها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصودا الا ظبي وهو المعادل ومما يسوغ ان يقال
ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وحمار عطف على ظبي وصح الابتدا بالنكرة لما كانت بعد الهمزة المعادلة لام كقولك ارجل في الدار ام امراة
الا انه يخرج عن مقصود التمثيل لما تقدم اولا من ابطال كون الضمير نكرة ولو قال قايل ان كان هاهنا لا ضمير فيها وان اصل الكلام اظبيان
كانه امك ام حمار فطبيا الخبر فالاصل وحمار عطف عليه فلما فصل الى الغائب فلبس بعا مكل شيء في موضع والمعنى على ما كان عليه
فان قيل فهذا بعيد لانه جاز تقديم اسم كان عليها لانه لو وقع ظبيا على تقديركم خبرا اسما وهو مقدم فالجواب انه لم يقصد ان جعله
اسما تحقيقا وانما قصد ان جعله اسما صورة الا ترى انه في المعنى خبر على ما كان عليه لو كان منصوبا فيكون ذلك هو الذي سوغ بقاء
معناها

متعد ما وحذف لا يبعد فيه الاحتفظ الناقص كانت فانه اذا بني على ما كان عليه في الاصل في الاصل ظبيا كانت
امك وحذف التاء فشرع جعل الضمير فيها مستترا الفعل انه اسمها فيبطل حذف ذلك التقدير وهي ابيات
يتعاطى هذا الكلام من قبيل الشذوذ وحذف التاء من قبيل الشذوذ ايضا الا انه شذوذ يلزم عنه شذوذ ثان ولكن ان يعتذر في ذلك
بان يقال جعل الظبي في الصورة خبرا لعين صار كانت كانه في الصورة راجع اليه وصار امك كانه في الصورة ضمير الاسم فشبهه بانه ضمير
المذكر وتم المعنى نصبه بالى موضوعه مثل ذلك يتغافل عن قولهم كان هذه قليلة فانه يلتبس جعل حذف الثاء المذكورة قال وكان
على اربعة اوجه ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد وقد تقدم ان كان شرط خواتها موضوعة لتقرير الشيء على صفة قيل
تليق بذلك نقصانها معنى استعمال كان بمعنى حصل الشيء في نفسه فعلى ذلك لا يفتقر الا مرفوع عنه مثل جاء جلس
ولذلك سميت تامة في هذا الوجه لاستقلال المعنى الذي جيء به ناقصة ومثل بقولهم كانت الكاينة اي حصلت وكذلك المقدور وكان
وكتب فيكون زايدة ونعني بها بان يكون وجودها كالعدم وهذا المعنى الزايد في كل موضع وهو الذي يترتع الكلام بعدها في معناه
قبلها الا في التاكيد ومثله بقولهم ان من افضلهم كان زيدا يعني ان من افضلهم زيدا وكذلك البيت وكذلك لم يوجد كان مثلهم واما
التي ضمير الشان فيعني بها وان جعلت قسما اخر في اقسام الناقصة لانها لتقرير الشيء على صفة ولابد لها من اسم وخبر الا انها لما كانت
تختص باحكام لا تشاركها فيها بقية اقسام الناقصة جعلت قسما براسه لتميزها على تلك الاحكام منها ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها
انه لا يكون الا للتعظيم ومنها انه لا يكون الا مبهما لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها وغير ذلك
ممن كان المطلب يتوجه على الاربع فاذا كانت ناقصة كان تطلب اسمها وخبرها ولكن اذا كانت تامة كان تطلب فاعلا ولا تستوي به
وان كانت زايدة كان له تطلب خبرا والمعنى لا يطلب واذا كانت لضمير الشان فكان فيها ضمير الحديث وهو اسمها ولا تطلب مبتدا وخبرا في
موضع خبرها ففيه تحقق تؤخذ بها على الاوجه لا تعتبر وقيل في قول منها ما في البيت انه كان فيه معنى صار لتعذر حملها على احد الاوجه الاربعة
فانك معه الزايدة والتي فيها ضمير الشان امتناعها واضح اما التامة فلانه يجب ان يكون من احاطه فيلزم ان يكون البيض في حال
كونه فراخا وهو كلمد واما الزايدة فيتعسف من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فنصب فراخا واما المعنى فلا اخبار عن البيض بانه
فراخ واما التي ضمير الشان فلا مرين احدهما ان الناقصة انها لم تستقم لانه تؤدي الى عكس المعنى لانه تشوهها بان الفراخ سابق على البيض
لان المعنى يصير بالكف البيض فراخا ومعه عكس لان كان الفراخ بيضا ملاكانه جعلها الى عكس المعنى تعذر حملها على ذلك فحمل على صار والمعنى
عليه قال ومعنى صار الانتقال وقد تقدم ان هذه الافعال الناقصة كلها لتقرير الشيء على صفة فيحتاج الى الخبر فكانت
ناقصة ثم كلها مشتركة في انها تثبت للخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال وجب ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد
عالما فمعنى علم حكم الانتقال لانه الحال الذي انتقل اليها وهذا الانتقال قد يكون الى صفة حقيقية كقولك صار زيد عالما وصار الطين خزفا
وقد يكون لمجرد النسبة كقولك صار زيد الى عمرو وصار زيد غنيا وقد يكون بالعقاب المواضع كقولك صار زيد الى عمرو وكل
ذلك سواء في الصحة بمعنى الانتقال قال واصبح وامسى واضحى على ثلاثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة كان بمعنى انها تكون ناقصة واذا كانت ناقصة وجب ان يعطى الخبر حكم معناها
الدلالة على الوقوع في هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا في هذه الاوقات في حال النسبة لمن هو له فاذا قلت اصبح زيد

عاما فيه اعطيت اصبح لعالم اكم لا الصباح حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح دون غيره وكذلك امسى
واضحى والثاني لئن يفيد معنى الدخول في هذه الاوقات وحينئذ يكون تامة لا خبر لها لان المعنى دخل في هذه الاوقات كما
تقول اظهرنا واعتمنا في هذا الباب ككان التامه ومن ذلك قوله ومن فعلاتي انني حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى
جليدها فقوله اضحى جليدها اى دخل في وقت الضحى والثالث ان يكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار ومنه قوله
ثم اضحوا كانه لا يستقيم اعتبار الوقت لانهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره وليس المقصود انهم في الضحى على هذه الصفة ادى التخصيص
وجوابه المعنى ثم صاروا ظلمة وبات على معنيين احدهما ان مضمون الجملة في وقت اختصاص النهار والليل فالنهار لظل والليل
لبات والمعنى بالنسبة الى الوقت يكون اصح في الوجه الاول والوجه الثاني في ظاهره ولهن في خواتها الحرف النافي في معنى واحد وهو
استمرار الفعل لفاعله زمانه نحو ما زال وما برح وما فتئ وما انفك ومن ما دام فانها ليست للنفي وقوله وهو استمرار الفعل لفاعله
يعني استمرار الخبر وقوله لفاعله يعني ما ينسب اليه وقوله زمانه يعني حين صلح له وفي عبارته بعض التعسف لانه جعل الخبر فعله
وجعل المنسوب اليه فاعله له وحمل ذلك على غير الاصطلاح ولا حاجة الى ان يقول استمرار الخبر لما نسب اليه من حيث صلح له وتحمل ان يريد
باستمرار الفعل نفس هذه الافعال التي وقعا على معنى باسمائها لانها فاعلات في التحقيق فيكون المعنى انه يثبت هذه الافعال بحسب معانيها
حاصل لفاعلها ومعانيها ثبوت اخبارها على الصفة المراد بها ومعنى لما استمر له من حيث صلح له وهذا اشبه من حيث جرى اللفظ
ما معه الاصطلاح على الاول وقوله ولزمن النفي فيها على النفي من حيث يجري كان لان زال معناها النفي ومعناها النفي فاذا
صار المعنى انتفى النفي واذا انتفى النفي وجب الاثبات فصار معنى ثبت مستمرا واذا كان كذلك لم يجز ان يقول ما زال زيد الا عالما لان
الا لا يستقيم ان يكون الاخراج فلا يكون الا التفريغ واذا كان كذلك فشرط التفريغ ان يكون في مثل ذلك بعد نفي والا نفي هاهنا لما
ذكرنا ما زال للاثبات ثم لو سلم انها يكون بعد الاثبات لوجب ان يكون المخرج منفيا واذا كان منفيا بالا لكونه بعد الاثبات وبيانه
مع ما زال لان ما زال للاثبات ولا يكون للنفي فيصير مثبتا منفيا في حال واحد وهو محال وخطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا كانه قال ما تنفك مناخة ثم استثنى الا مناخة بعد ذلك انها وخبرها على انه حال مستثنى من احوال عامة
مقدرة اي ما تنفك على الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فانه يحصل لنا راحة فيكون المراد بالاناخة اناخة للتعب
وهو حال باركا فانه حينئذ يحصل لها راحة ويكون المعنى لمناخة في وجه ومنه اى معقود على الخسف اي الذل الا في الاناخة حتى يحصل
بها الغرض الا ان هذا التقدير ضعيف من وجهين احدهما انه استثناء مفرغ ولا يستثنى المفرغ قبل ان يأتي في المثبت انما يأتي في
النفي ولا حاجة الى ان الاستثناء المفرغ انما يكون المستثنى منه مقدرا ما قبله وهذا انما يقدر المستثنى منه بعده لانه مستثنى من الاحوال المصاحبة
المستقرة على الخسف لان التقدير ما تنفك مستقرة في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فكان المستثنى منه مقدرا بعده وهكذا لم يجئ في
الاستثناء المفرغ قال وبعض النحويين منهم صرف النفي وذلك على التسمح لانه قد علم ان مراده وكذا قوله والله يقوم زيد وهذا ايضا خارج
النفي وهذه الافعال دخلت على ما ياتي في القسم قال وما دام توقيت الفعل لامرها قال اقول ان اللام
الفعل دام نفسها او خبرها فليس ذلك بمستقيم اذ ليس توقيتها لنفسها ولا لخبرها وان اراد الفعل الذي صحبها فلم يتبين لها
خصوصية ومعنى مقصوده انه لا معنى لفظها ما زال من زمن اذا كانت للظرفية كقولك اجلس ما جلست وما كتبت والشبه خلاف الفرض

ليس

هي ما زال وتحوه

انما ذكرناه من ان الوجه ... قيل ان قوله ...

تبيين معناها المتميزة بها عنها وحاجتها الى الخبر لا تبيين معنى لفظة ما التي للظرف فان ذلك يعم ما الظرفية اينما وقعت ولا يحتمل
الى ان يقال ما دام تبعت الفرصة علقه بثبوت خبرها لاسمها وقوله توقيت الامر بمعنى انها ما تصحبه من فعل او شبهه وقوله
علقه بثبوت خبرها لاسمها فانها تعنيه ما دام دون غيرها انما يكون ظرفا فاذا ذلك توقيت الامر المتعلق بثبوت ذلك الفعل الواقع منها
لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دمت قائما فمعنى ما دمت قائما توقيت بعلقه ثبوت القيام منسوبا الى المخاطب فهذا معنى لفظ الذي تميزت به
عن سائر الافعال التي يصحبها ما الظرفية وكان التوضيح لبيانه اسم التوضيح لبيانه الاسم العلم الذي الخصوصية لها فيه ثم يبين كونها ظرفية
بتشبيهها بالمصادر التي وقعت ظرفا ايذانا بانها المصدرية استوفت شرطها ما لم ولذلك كان مفتقرا الى كلام لان ظرفه
لا بد ما يعمل فيه وقعت واقع الخلاف المنقول فيه ما عمل فيه فعل مذكور واذا كان ذلك معمولا فيه وجب ان يكون معه فعل مذكور او شبهه بها
يكون الظرف فيه فضلة اذ الظرف لا يكون احد جزئي الجملة ومن ثم لم يكن بد من كلام يتم به حتى يستقيم ظرفيته قال وليس معناها
نفي مضمون الجملة في الحال وهذا مذهب الاكثرين وقد ذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا حالا كان او غيره ولا يبعد في ذلك قاله الاوجوم
بانهم ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل وهو حال يخطئ خلافه لانهم يقولون
لو قلت ليس زيد قائما غدا لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة وقد صرح بقوله ولا يقال ليس زيد قائما غدا وهو
خلاف الوارد وقال والذي يصدقه انه فعل لحوق الضمائر وتاء التانيث به بالحوق لحوق الضمائر البارزة المتصلة على ما تقدم لانها
من خواص الافعال وقد تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها وضعفها تحت حد الفعل وعلامة تجردها عن الدلالة عن الزمان الماضي
وسيأتي في المشترك بيان لفعلها الا على هذه الزنة قال وهذه الافعال في تقديم خبرها عليها على ضربين الى قوله قال كلها
مشتركة في صحة تقديم اخبارها على اسمائها لانها افعال من حيث الجملة فيتصرف في معمولها بالتقديم لعدمها على الاصل واما تقديم
اخبارها عليها فقد انقسمت بالنسبة الى ثلاثة اقسام قسم جاز اتفاقا وهو ما عدا ما اوله ما وما ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان فانه ذلك اجازه في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا ظاهرا وهو ليس فاما جاز تقديم
الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز وهو كثير في كلامهم واما امتناع التقديم فيما اوله
ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه مع انه لم يسمع واما ما دام فمحل الاتفاق في انه ممتنع واضح وهو انها مصدرية
ولا يتقدم على المصدر ما في حيزه وهو في ما دام اوسع واشبه ابن كيسان فيما اوله ما الثانية انها لما دخلت على النفي صار معناه
اثباتا فتنزلت منزلة ... قال وليس مستقيم فانه لو قيل ما زال زيد الا كالا كان معناه اثباتا للاكل ولو قيل الا كلا
ما زال زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وان اتفق انه دخل على فعل معناه النفي صار المعنى بالاخرة اثباتا ولولا ان معنى النفي حاصل
لم يرجح الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يدل المعنى النفي وباعتبار حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف
مثل ذلك في اشعارهم وكلامهم واما ليس فقد زعم بعضهم ان يتقدم خبرها عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فيوم ياتيهم معمول مصروفا فاذا تقدم المعمول دل على جواز تقدم العامل لانه فرع تقدمه ولذلك ذهب الجمهور
فانه قال وقد اختلف في ليس فجعلها من الضرب الاول يعني من الذي يجوز تقديم خبرها عليها ثم قال والاصح انه ليس بالاول وحاصله
فيما تقدم الخبر عليها لانه قال وما عداها يتقدم خبرها عليها وعلى اسمها ولم يتقدم الا على ما في اوله ما فقد دخل ليس في قوله

عليهم

وعليهم

وما علاها فاذا قال ابعد ذلك وبه قال سيبويه الصحيح فحكم على هذا القول بالصحة ومع تقديم خبرها عليها وقيل منع قوم تقديم
خبرها عليها معللين انه لم يثبت مصرحا قال به لانها فعل غير متصرف ومعناه نفي فكان كالحرف فيجب امتناع تقديم ما في خبرها عليها فلا
وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره بين اللغو منه والمستقر كما اخر يريد بالمستقر ما كان خبرا لكان جاريا اليه وجعله مستقرا لانه
يتعلق بالاستقرار الذي فيه مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا وابدل منه لغوا ما كان فضلة لانك لو حذفته لكان الكلام مستغنيا عنه فالاختيار
به الينه ووجه استحسان ذلك انه يحتاج الى ذكر فكان تقديمه اشعارا من اول الامر بانه خبر لا فضلة وفي تاخيره ايذان بانه لغو الخبر فلما
اتاه فضلة لا ذلك يشعر بمعنى وتاخيره حسن ذلك فيه على حسب التبيين مثل اسم مستقر بقوله ما كان فيها احد خير منك والذي يعول
ما كان احد خيرا منك فيها لم وما ذلك نحو سيبويه واهل الجفا يقرؤن ولم يكن كفوا له احد وهذا الكلام غير سديد فانه ان كان اعتراضا
صحيحا فلا يتفرع بل ان اهل الجفا يقرؤن نحلا فهما لان اهل الاجماع يقرؤن على خلاف ذلك وللعدد عليه الاجماع ما نقل احاد فتخرج النقل
فيه وان لم يكن لمعنى اخفاه لانه ما احتج به بانه فصيح ويعتبر به انه غير لازم ولا لي ما يعال فيه بعد تسليم القاعدة [illegible] غرض جهتها
ما نوع غير حكم القاعدة النقل معه وهو الاهتمام بتناسب الفواصل لانه لو اخرت لتغيرت الفواصل واما اسم تاخير اللغو
فوجب لاجل صحة الفواصل تقديمه فان كان لغوا فان ورد انه يمكن ان يقدم على اهل صحة الفواصل لا عليها جميعا فيحتاج الى الجواب
في تقديمه عليهما جميعا واذا كان اصله التاخير وانما قدم لصحة الفواصل فاوجب لا مع تقدم معترض فكان يقدم به على الاسم يغني عن
تقديمه عليهما جميعا ولعل سيبويه انما قصد [illegible] لا ان هذا الاعتراض خاصة والذي يدل عليه انه مقدم ايضا على ما ذكر انها قراءة
اهل الجفا وكان امر الفواصل ظاهرا في عدم تقديمه على احد وتقدم انه قصد ذلك فالجواب ايضا غير سديد بما تقدم والحق
السديد ان يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقديمه على احد كره الفصل بين الجزاين اللذين هما مسند ومسند اليه فقدم عليهما
جميعا لذلك فهذا هو ما ذكر من قراءة اهل الجفا فان قراءة اهل الجفا لا تنفع في اعتراض ورد على قراءة اهل الاجماع والله اعلم

افعال المقاربة

قال صاحب الكتاب منها عسى وهي لمجرد الرجاء قال الشيخ هي افعال
وضعت لدنو الخبر رجاء او [illegible] اليه فالاول عسى والثاني كاد واوشك والثالث طفق [illegible] ولما كان عسى للرجاء
حين [illegible] انشاء فلم يتصرف بل لزمت صيغة واحدة لان تصرفها ينافي معنى الانشاء لانها اذا تصرفت دلت على الخبر بمعنى الماضي وفي الحال
وفي المستقبل وذلك مناقض لمعنى الانشاء واذا استقيم ان يكون للماضي والمستقبل وايضا فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشاء
بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما قال وتستعمل على وجهين في الاستعمال باعتبار الظاهر احدهما ان يأتي لها باسم وخبر خبرها
بشرط ان يكون ان مع الفعل وانما كان اصلها عندهم للاسم وانما عدل الى الفعل تنبيها على الدلالة على ما هو المقصود في الرجاء واتي بان
تقوية لما يفيد الرجاء من الاستقبال [illegible] متعلق فلذلك عدلوا [illegible] الاسم الى الفعل وشبهها في [illegible] الاستعمال نحو [illegible] قارب زيد الخروج
تحقيقا لقضية [illegible] ولا يلزم قارب زيد الخروج من حيث [illegible] وانما هو مقيد بتقييد التحقيق [illegible] المنطوق كان اصلها ذلك ثم
دخلها معنى الانشاء والرجاء كما في عسى زيد ان [illegible] زيد [illegible] والمذهب الثاني [illegible] داخلة على
والفعل خاصة مستغني [illegible] اسم قبلها وهذا [illegible] بان والفعل عن الخبرين جميعا [illegible] فكان على [illegible] مسند
ومسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال فاذا كان ذلك موجودا استغنى به [illegible] الجملة [illegible] ظننت ان يقوم زيد

ظننت

ظننت زيدا يقوم ومعنى قولك عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم فلما كان معناه استغنى عن [illegible] لذلك قال ومنها كاد وهي
موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب لا على رجائه وهو خبر محض [illegible] خبرها فلذلك جاءت متصرفة تصرف الافعال
وخبرها مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا بغير ان [illegible] المقصود بالقرب ودلالته على [illegible] الحال على جهة تاكيد القرب فقال كاد زيد يخرج
لذلك وقد تشبه عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلفا في وجه المقاربة حمل كل واحد منهما
على صاحبه تشبيها به لمشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا لا ابا لزيد لمشاركته للمضاف في اصل معناه فحذفت لذلك ان من كاد
وحذفت من عسى قال وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب ثم ذكر احد المذهبين [illegible] وحق الفعل المضمر باعتبار المذهب [illegible]
في احتياجها الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر والظاهر جميعا فهي اربعة عسيت وعساني ان افعل وهذان
وجهان في المضمر باعتبار الوجهين [illegible] للظاهر [illegible] وجهان عسى زيد ان يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها
بالنسبة الى المضمر فهي وجهان احدهما عسيت الى اخرها [illegible] الى اخرها ويسقط الوجهان [illegible] لان الثاني لا حد بهما

لا يستقيم

على [illegible] وقع هذا المضمر [illegible] يكون [illegible] الى والفعل [illegible] فيستقيم [illegible] والظاهر [illegible] استعمالها
مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين [illegible] الوجه [illegible] وجهين عسيت وعساني الى اخرها على ما ذكر في المضمرات وجعل
الثاني وجها واحدا باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد ان وليس ذلك من احكام عسى وانما ذلك [illegible] فلم يكن لذكره مع عسى
وجه واما [illegible] فلم يات الا على نحو واحد [illegible] قياس [illegible] في الظاهر والمضمر وقد ضم بعضهم [illegible] مع المضمر كانها جعلها من
الواو وليس بالقوي والفصل بين عسى وكاد واضح من قوله وقد تقدم ما يرشد اليه [illegible] قال [illegible] اذا اقترب [illegible] يكن
[illegible] قال الشيخ اختلف الناس في كاد [illegible] بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا [illegible] بانك
اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل [illegible] الاثبات [illegible] في النفي وما كادوا يفعلون
ومعلوم انهم فعلوا [illegible] البيت على ما سياتي وهذا [illegible] الاثبات في النفي وهذا مذهب فاسد
فانه كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة الخروج وهذا معنى مثبت [illegible] النفي للخروج ليس من [illegible] قضية [illegible]
التي اذا كان محكى ما عليه [illegible] علم انه غير موجود [illegible] كاد [illegible] الخروج [illegible] في مثل ذلك انه نفي
لصح ان [illegible] قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير مستقيم معلوم فساده واما الكلام على النفي فسياتي على الفريق [illegible]
والمذهب الثاني انه في الاثبات اثبات وفي النفي نفي والمذهب الثالث انه في الاثبات اثبات وفي النفي [illegible] اثبات [illegible]
المستقبل على [illegible] وتمسك [illegible] في النفي [illegible] وما كادوا يفعلون [illegible] فعلوا ولم [illegible] انهم [illegible] العقلي
على المستقبل [illegible] اذا اخرج يده لم يكد يراها [illegible] نفي مقاربة الرؤية [illegible] المعنى وما ذكره في
النفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم [illegible] المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات
قرب الخروج فاذا قلت ما قرب خروج زيد كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم [illegible] وما كادوا يفعلون [illegible]
المعنى وما كادوا [illegible] الفعل قبل ان فعلوا لما دل عليه سياق الاية [illegible] والاستفسار [illegible] الى النفي [illegible]
النفي [illegible] وما كادوا يفعلون [illegible] عليه [illegible] جريا

على القاعدة المعلومة من كلامهم النفي على المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قول
في قياس لغة الوهبية فدخول النفي على الماضي او على المستقبل فيثبت في المذهب الصحيح كالايجاب كما في الاخبار من الاثبات
والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات قرب ذلك الفعل واذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل
فصل في كاد ثلثة مذاهب للمذهب الذي جرينا عليه على قياس الافعال والمذهب الثاني مخالفة للافعال في الاثبات بالاثبات والنفي
جميعا والمذهب الثالث مخالفة في النفي للماضي وجريه على قياس الافعال في غير ذلك وتمسك ذو الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وان على نفي مقاربة الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال كما قيل اذا اخرج يده لم يكد يراها
والتمسك به في ان معناه الاثبات ضعيف وتمسكه ما رواه بعض الرواة من ان ذا الرمة لما انشد هذا البيت قيل له
اخبرت بزوال الحب وذلك انما اخذ من قوله لم يكد فلولا ان معناها في النفي الاثبات لم يكن احد منهم عليه معنى والصواب
ما قد بينه وهذا الخبر فرددي عمن يعويه به من جهة صحيحة ولو قدر روايته بوجه صحيح فمن عيسى يرى هذا المذهب اي فاسد حاكه
عليهم كالرد على من يراه الان ومنها اوشك استعمالها استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد وهم يردها بها من عسى ومن كاد لان
اوشك ليس فيه معنى رجاء ولا انشاء وانما معناها معنى كاد في اثبات قرب الحصول وانما استعملت لفظا استعمال الباب في
اشتراكهما في اصل الباب فاجريت مجراهما جميعا في الاستعمال والاكثر استعمالها استعمال كاد لمواففتها لها في المعنى ومنها جعل
واخواتها وهذه معناها دون خبرها على معنى الوصفية والشروع في مخالفة الاعراب لانتفاء معنى الانشاء والرجاء ومخالفة لكاد
وحصول الشروع فيما اخبرت به منها وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار اصل المقاربة فلم يستعمل هذه الا بالفعل
المضارع مجردا عن ان لان خبرها محقق في الحال الشروع الخبر في كاد واذا كان يستعمل كاد فعلة لا حالا فهذا اجدر ومن ثم لم يجز
معه تيانه بان حال اختلف كاد لانه في كاد يصح تقديره مستقبلا على وجه صحيح وقد قال ان ذلك وههنا يجب لتقديره مستقبلا لكونه
مشروعا فيه فيتحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول ان وجه **فعلاء المدح والذم** وضعا للمدح العام و
الذم العام قال الشيخ المراد بافعال المدح والذم عند النحويين افعال وضعت لانشاء مدح او ذم لا كل فعل
قصد به مدح او ذم وانه لو اطلق المدح والذم عليها الا ان التبيين لما ذكرناه من الانشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم
وما اشبهها من افعال المدح المراد ههنا اذ لا انشاء فيها وقوله للمدح العام يعني للمدح الخصوصية فيه لانك اذا قلت نعم
الرجل زيد فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة معينة مدحته لها فذلك معنى قولنا المدح العام وكذلك الذم وفيها
اربعة لغات فالظاهر انه الذي فيها في الاصل قبل نقلها الى معنى الانشاء اذ لم يصح نعم الرجل زيد فان قيل فيم جاءت نعما
ونعما وهي التي للانشاء فالجواب انه عرض ثم عارض اوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول اليه في الاصل
في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المستقبل اليه العدول اليه في الاصل في الموضع الذي تعذر فيه والذي يدل على ذلك ان اصل
حبذا حبب وحبب بالفتح والضم جميعا قبل النقل وبعد النقل التزم الفتح ولم يجز الضم وهذا كذلك وهذه الافعال امتازت
بامور منها ان فاعلها لا يكون الا واحدا من ثلثة اشياء اما معرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة
وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح اولا ثم تفسيره فلذلك اتوا به على هذه الصفة وجه الابهام فيما فيه

سوالف

سوالف واللام اذ قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك
سوق معهود وهذا تعريف باللام هي التعريف الذي ذكرناه في باب اسامة وان اختلف جهات التعريف واذا كان كذلك
ثبت فيه ابهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بابهامه وثانيه في الابهام والتعريف فكما تقول
لما انما اسامة فانه اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظن بعض النحويين انه
موضوع للجنس بكماله في المعرف باللام كما ظن بعضهم ان اسامة موضوع للجنس بكماله وهو خطأ محض في البابين جميعا لانك
اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية
ان يثني ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق جميع الجنس لان لا يثني ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد به الجنس فان
زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود عليه او ما يحكم
يقوم مقامه وما لم يقدر هذا الفاعل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الامور
القطعية وما ذكرناه مقطوع به وايضا فاذكر عن ان اشياء وجد مما ابتلي به من جمهور اهل اللسان ان تعذر احد مما يعين من ذلك وما ذكرناه متعين
وايضا فانا نتفق على صحة نعم رجلا زيد وزيد نعم الرجل بمبتدأ كان نعم وخبره نعم ولا يصح ان يعود الضمير عايدا على زيد لانه يجب
ان لا يكون عايدا على ما تقدم والا ورد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه كان يفوت الابهام الذي هو مقصود
في غرض الباب فان زعموا ان هذا الاصل كان كذلك فانما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير كما هو ثم غير فلا يعلم تعاطي فيما نحن
فيه كذلك فانا لا ننكر ان يكون كذلك ثم غير وانما الكلام في ما لم يعلم به في حال استعماله للانشاء والتحقيق في جواب شبهتهم امران
احدهما ان الاصل ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عايدا عليه فاستعمل تارة مضمرا وتارة مظهرا وحصل الابهام بتاخير
المفسر عنه وبالصفة انهم لما قصدوا الى مقصود معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي لا يشمل في المعنى فكما يصح ان يقوم اسم الجنس
مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعهود في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته مما يقدر من احاد معنى فان قصدوا
بنعم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا التحقيق وضع الجملة على التفصيل فهو مردود كما تقدم والكلام في المضاف
الى ما فيه الالف واللام وفي المضمر كذلك وقد الحق بعضهم الموصول بكما وما في صحته وقوعه فاعلا لهذه الافعال بما فيه الالف
واللام حملا عليه قوله سبحانه بئسما اشتروا به انفسهم ونظائره فلا يبعد في ذلك فيجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك مضمرا ويكون
ما هي التمييز موصوفة باشتروا وان يكون المخصوص على التقديرين ولا يبعد في الالف ومنها انه لا بد ان يكون بعد الفعل
والفاعل اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم لان وضعها على الابهام اولا ثم التفسير لان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في
النفس اوقع مما جبل الله النفوس عليه من التشوف لمعرفة ما قصد ابهامه ولانه اذا كان كذلك كان مذكورا مرتين والمؤكد
من تبيين الممدوح المذكور مرة واحدة قال وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدا لانه قد يستغنى عنه فلذلك كان
تاكيدا ولا يبعد في ان تيان بالتمييز وان كان في الكلام ما يدل عليه قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ويمكن ان يعارض ان التمييز
في مثل ذلك بعيد لانه جيئ به لتحقيق لان قولك نعم الرجل رجلا كذلك فلم تزود ابيك زادا فانه
ذرا عا ههنا تمييز لما ليست فيه دلالة على ذراع وانما اخذت من دليل خارج بخلاف قولك نعم الرجل رجلا ومن ابطل ذلك منع بعضهم

علي جم

[margin note, left] وجب ان يكون ذكر المخصوص لانه تعيين ... تفسير ... بيان ... لا ... ثم التفسير وجه

وجعل قوله زادا في البيت مفعولا لتزود كانه قال تزود زادا مثل زاد ابيك ولكنه قدم واخر وفي قوله تعالى

اودها لا تشكالها والا فهي جنبة رجعه في عموم ماذكر وتبيينها ماذكر ان الفاعل مضمر وما مميز وهو المخصوص بالمدح واما

قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به فيحتمل ان تكون ما هنا الا ان ما موصوفة مكان التقدير ان الله نعم الشئ شيئا يعظكم به

فيكون ما تمييزا ويعظكم به صفة له ويحتمل ان تكون ما موصولة فاعلا على قول من جوز ذلك في مثل بئس ما اشتروا به انفسهم

فيجري فيه القولان في بئس ما اشتروا به الا ان المخصوص في بئس ما اشتروا به مذكور وهو ان يكفروا والمخصوص ههنا محذوف

للعلم به وتقديره ان الله نعما يعظكم به ذلك وهو اذا الارضا فرو والحكم بالعدل بان تفع المخصوص بالمدح مذهبان احدهما ان

يكون مبتدا خبره ما تقدم من الجملة وقد تقدم الكلام على ذلك وبيان انه الحاصل على زعم انه اسم جنس والايضاح ذلك والثاني

ان يكون خبر مبتدا كانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سؤال عنه واجيب بقوله هو زيد ثم استدل على هذا النحو في هذا

المعنى المقصود فصادق في حكم جملة واحدة لحصول هذا المعنى المقصود منها وهذا الثاني اولا من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ

فلان المبتدا اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد

والاخر انه اذا وقع خبر المبتدا جملة فلا بد من ضمير ولا ضمير ولا تتمحض ان الرجل للجنس فقد تقدم فساده ولعل

بعض الكاف ووضع الجنس موضع الضمير جنس شاذ قليلا ايضا في حسب المعنى بعول الابهام يناسب التفسير واذا جعل زيد

خبر مبتدا كان التفسير فيه محققا وهو المقصود ومن ليس منه اذا جعل مبتدا لم يكن ذلك محققا فظهر ان الوجه هو الثاني واما

ما يلزم فيه حذف المبتدا فذلك كثير شايع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يبال بالزام ما تقدم وقد يحذف المخصوص اذا كان معلوما كقوله تعالى

نعم العبد انه اواب اي نعم العبد هو وهو ضمير ايوب وهو على الوجه الثاني خبر مبتدا محذوف اي هو هو وكذلك كل ما اتى من نحو قوله تعالى

نعما يعظكم به وليس ذلك من نحو انا انا وشعري شعري ولا من نحو زيد اخوك ولا شاهد الا نرى ان الضمير في وفي قولك هو هو

يعود على العبد الممدوح بهما وهو الشئ المخصوص بالمدح يعود على ايوب فكان العبد المذكور ايوب فظهر انه من نحو قولك

زيد اخوك وشبهه وهذا واضح قال وربما ثنث الفعل وثني من ساد وجمع اليه اخر انما ذكر ذلك ليعلم ان هذا

الفعل يجري فيه ما يجري في سائر الافعال من الحاق العلامة في المؤنث ولا سيما انه يجوز حذفها وان كان مؤنثا حقيقيا بخلاف غيره من

الفعل لانه غير متصرف فاشبه الحروف فجاز مجراها في ترك الحاق العلامة فكل ذلك سايغ واما ذكر التثنية والجمع فلرفع

ايهام عن من يظن انه اسم جنس فيتوهم انه لا يثنى ولا يجمع او عن من يظن انه لما كان للاستغراق في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة

كما في حبذا وكما في الضمير في نفسه وقوله وهذه الدار نعمت البلد فالحق العلامة بنعم وان كان الفاعل البلد لانه قد علم

انه قصد به تفسير الدار اذ التقدير نعمت البلد هي فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه بقوله ان كانت امك

في كونه انث الضمير كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو لام فانها مؤنثة كانت وان كان الفاعل مذكرا لما

كان لمؤنث مذكور في المعنى كانما يشبه نعمت وان كان لمذكر لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وكذلك البيت في قوله نعمت ذو رق

البلد انث وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمؤنث مذكور في المعنى وهو الخ قال ومن حق المخصوص

ان يجانس الفاعل لانه في المعنى تفسير واذا كان تفسيرا له وجبت مطابقته له وهذا يوضح لك الرد على من زعم ان الجنس ثم

ادم

ادم اعتماضا على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا الآية وذلك ان الفاعل ههنا مضمر مفسر بمثل فيكون التقدير

ساء المثل وتذكر القوم وليس مطابقا للمثل في المعنى فاجاب عنه بانه على تقدير مضاف مثلا مثل القوم وعلى ذلك يكون

مطابقا وكذلك اورد قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا وتقديره الاعتراض مثل ما سلف واجيب عنه بامرين احدهما مثل

ما تقدم وهو ان يكون على حذف المضاف كانه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا ويحتمل ان يكون الذين كذبوا صفة

للقوم ويكون المخصوص محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس ويعني قوله مثل الذين حملوا

التورية كانك تقول فبئس الرجل اي بئس الرجل هو وبهذين التاويلين يكون المخصوص مطابقا فيستقيم المعنى به قال

وحبذا مما يناسب هذا الباب لانه انشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق فانما ذكر على حدة لما اختصت به من احكام لفظية وهو ان فاعلها

لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فلن فاعلهما على ما تقدم وانما اختص ذا لانه من اسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبا

للمعنى المقصود واختص دون اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه على ما تقدم ثم ذكر

علة منع الصرف وتعدل عن ضم الفعل وان كان جائزا في الاصل على قول ووجب على قول لانه لما نقل الى معنى المدح انشاء جعل على

صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل عما كان عليه ومنها ان يلي بعدها واجب ذكره بل يجوز ان يقول حبذا زيد وحبذا رجلا

زيد ومنها ان المخصوص اذا لم يكن مفردا مذكرا كان غير مطابق الفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان فلذلك جعلت على حالة واحدة

حبب وانما مثل نعم وحبذا هو مفتوح حين نقل فيجب ان يكون من حب الذي اصله حبب وهو الظاهر لموافقته له في اللفظ ويجوز ان يكون

من حب الذي اصله حبب ثم غير وهذا ابعد لما فيه من التغيير من غير حاجة قال وهذا الاسم يعني ابهام الفاعل في نعم يعني

انه مبهم غير مراد به معين فيشبه ابهام الضمير في نعم قال ومن ثم فسر بما فسر به يعني انه من حيث تبين جنسه كما فسر الضمير في نعم

بذلك فيقول حبذا رجلا زيد كما تقول نعم رجلا زيد ثم قال الا ان الظاهر فيه حصل على المضمر بان استغنوا به عن المفسر وقيل

حبذا زيد فلم يبق لو انعم زيد يعني بالظاهر لفظ ذا في قولك حبذا بخلاف نعم اذا كان الفاعل مضمرا فانه ليس في اللفظ ما يشعر بالفاعل فلما كان

الفاعل ههنا لفظا مختصا به استغني عن المفسر ولما لم يكن في نعم لفظ مختص احتيج الى المفسر ثم قال ولانه كان لا ينفصل المخصوص

عن الفاعل في نعم ينفصل في حبذا هذا وجه اخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل

بالمخصوص في نعم بخلاف حبذا يريد انه كان يلتبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان مواضع الالتباس انك لو قلت نعم

السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان لم يعرف هل السلطان فاعل او مخصوص والفاعل مضمر في التقدير بخلاف نعم رجلا السلطان

ما يتعين فيه الفاعل من المخصوص وهذا وشبهه مواضع اللبس بخلاف حبذا فانه معلوم ان فاعلها ذا فاذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين

لذلك فلم يلتبس لان علم ابدا الله اعلم قال ومن اصناف الفعل فعلا التعجب قال الشيخ التعجب ما

يدل على التعجب الا ترى انك لو قلت تعجبت من زيد واشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يعنيه النحويون على الالفاظ التي يدل على

انشاء التعجب الذي هو بابه النحوي ولم يحتج الى استثناء بذكر الصيغ وحصرها في ما افعل وافعل به لان المقصود انما هو الصيغ فاذا

انحصر تحصل المقصود الا ان ذكرها باعتبار المعنى اولا هو الاولى ثم بعد ذلك يذكر ما هو شرط لها باعتبار اللفظ كما يفعل في حدود

النحوية قال وله صيغتان ما افعله وافعل به فكني بافعله وافعل عن كل ما يصح ان يبنى عليهما وكنى بالضمير عن المثالين

عن كل ما ينصب اليه فعل التعجب قال ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل قد تقدم ذكر ذلك ووجهه وعلته ذكي
فلا حاجة الى اعادته قال الا ما شذ من قولهم ما اشهاها وما امقته فالشذوذ فيهما جميعا انه من المفعول دون الفاعل والقياس
ان يكون من الفاعل لانه يقال شهيت الطعام ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من هذه الجهة فلم يكن شذوذه الا ما ذكرناه واما
ما اولاه فشذوذه انه استعمال من الرباعي بالهمزة من قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي لان ذلك معنى اخر واستغني في اعطاه بانعم
من قولهم ما اعطاه لان المعنى على انه عطا وما تقدم على مثل في افعل التفضيل من قوله اعطاهم الدينار والدرهم وذلك انما يكون من عطا
قال وذكر سيبويه انهم لا يقولون ما اقيله استغناء بما اشد قايلته ووجه ذلك انه كثر دفوع هذا المعنى والتعبير عنه بما اكثر
قايلته فلو كان ما اقيله جاريا في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان وافيا في لغتهم ولما لم يقع في لغتهم دل على انه مستغنى عنه عندهم وهذا
طريقهم سيبويه في استغنا ما اقيله من الباب وهذا جار في كل ما يليه مثل نم وله ومعنى ما اكرم زيدا شيء جعله كريما اي عظيم يريد
ان ذلك اصله قبل نقله الى التعجب والا فليس معناه بعد النقل ذلك وهو الذي اراد بقوله بعد ذلك الا ان هذا النقل من كل فعل
مخصوص بباب التعجب يريد ان ذلك وان كان اصل التعجب فلا عراب فهو معنى التعجب ثم شبهه في اصله بقوله امر افعل حسن الخروج
لانه من باب شيء احسن زاد باب فللصح لا ابتدا بالنكرة مهنا كونه في معنى كلام معنى فيه علة فلذلك احتاج ان يشبهه بامر في قولهم امر
افعل عن الخروج ليصح الابتدا بالنكرة وكان الاولى ان يذكر مذهب المذهبين في الاعراب في ما اكرم زيدا ههنا احد المذاهب الثلاثة وهو
مذهب سيبويه لان سيبويه يجعل ما مبتدا وما بعدها جملة في موضع الخبر وهو عين ما ذكره ههنا ثم اعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه
فذكر معه المذهبين الاخرين وليس هذا حسنا ولا نعم لا زاعم انه تكلم ههنا في المعنى وثم في الاعراب فليس بمستقيم لان المقصود انما هو
الاعراب والمعنى اصلي او تقديري والاعراب مبني عليه فهو المقصود والاخر انه قد ذكر بعد ذلك اخلافه ولا استوفى عند ذكر الاصل
والاعراب جميعا والكلام على الجميع سوا قال الا ان هذا النقل من كل فعل خاصة ما استثني منه يريد ما يستثنى منه مما تقدم
ذكره في افعل التفضيل واما قولهم اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد على التفضيل الذي ذكره ولا يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله
مذكور بعده قال وفي هذا الكلام ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها استعمال الهمزة لصيرورة
الشيء ذا كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء في الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم
ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك من استعمال الهمزة للتعدي او للتصيير وتقدير ذلك ان يقال انه امر لكل احد بان يجعل زيدا كريما اي حسبه
كريما والباء مزيدة على المفعول وفيه على هذا ضمير فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمل الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمال
صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل الى معنى التعجب كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي في التقدير الاول وانما
يلزم فيه الاضمار الذي لا يتغير وليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغ في باب الانشاء للمدح قد جرى الضمير فيه هذا
المجرى فلم يتغير عن لفظ الوحدة في قولك نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا فكذلك ههنا وقد اجاب بقوله انه جرى مجرى المثل فلم
يتغير عن لفظ الوحدة والوجه الثاني ان يجعل الهمزة لما جعلت له في الوجه الاول وهو للصيرورة ايضا كان اصله اكرم اي صار ذا كرم علم
ثم عدي بالباء فصار في الفاعل فيه مصيرا غيره صاير ذا كرم كما تقول قمت فيكون انت القايم ثم تقول قمت بزيد فيكون هو القايم
بالباء التعدية فيصير الداخل هي عليه هو الفاعل لذلك المعنى قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في الاصل على هذا التاويل صير

زيدا

خيل او اعطيتني كذا وله تعالى هذا المعنى ولي ولا عطا ولذلك قال المعروف ليبين انه من قولك اوليته صح

ويستغني عن الفصل الذي بعد ذلك لانه في الحقيقة تتمة له وما ذكر ههنا صح

زيدا صاير ذا كرم فافاد التصيير فيه لمجي الباء للتعدية لان هذا المعنى مستفاد من باء التعدية واما كونه صاير ذا كرم فمستفاد
من الصيغة التي هي اكرم قوله واختلفوا في ما في ما نحن فيه عند سيبويه الى اخره يريد في الاصل فقال سيبويه انها مبتدا ما بعدها
خبره كما تقدم في اول الفصل الذي قبله وهو الوجه اذ لا يلزم فيه ما يلزم في غيره وقال الاخفش هي موصولة وصلتها ما بعدها
وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف وذلك منقطع باستقلال كلام من غير نظر الى محذوف وقال قوم انها
استفهام مبتدا وما بعده خبره كان في الاصل اي شيء احسن زيدا وليس بجيد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل
الى انشاء اخر بخلاف صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل الى انشاء اخر بخلاف صيغ الاخبار فانها ينقل الى الانشاءات كثيرا فثبت
ان الوجه ما صار اليه سيبويه قال ولا يتصرف في الجملة التعجبية الى اخره لانها جرت مجرى المثل ولا مثال لا تغير ولا
لانها الجملة التي يدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة واحدة كما لزمت نعم وبيس طريقة واحدة لذلك قال وقد اجاز
الجرمي تقديم الفضل نظرا الى قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق ووجهه ان الظروف اتسع فيها فجرى فيها ما لم يجر
في غيرها قال ويقال ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي لانهم لما قصدوا الى التعجب مما مضى اتوا به لفعل الدال
على ان ما ما مضى مع فعل التعجب فشعر بذلك ولكان بقولهم ما احسن ما كان زيد وقد ان يجمع بينهما فيقول ما كان
احسن ما كان زيد ولا ولي بهي الصيغة لا دي الى اذ لا حاجة الى التكرار وهو بيان لما مع الفعل الذي جي به للمعنى
المتعجب منه هو القياس لانه هو المقصود بالمضي وقد حكي ما اصبح ابرد هاوما امسى ادفاها واد خال اصبح وامسى
ما مناف في الدلالة على الوقت الذي حصل فيه المتعجب منه كما وجاي كان في الدلالة على وقت المتعجب منه وان اختلفت جهات
الازمان في قوله والضمير للغداة انما يعني في ما اصبح والدليل قوله ما امسى ادفاها للعشية وانما استغني بتنبيه
على ضمير الغداة لانه يعلم ان قوله ما امسى ادفاها يكون للعشية والله اعلم بالصواب

ومن اصناف الفعل الثلاثي

قال صاحب الكتاب للمجرد منه ثلاث ابنية فعل فعل فعل كالنصر قال الشيخ لا يكون الثلاثي على
اكثر من ذلك لانه اول ما يلتزم فيه الفتح ولضرع لا لاحتفاله بريف البنية لانه محل التغيير فلم يبق الا الوسط ولم يجز ساكنا اصلا والحركات
ثلاث فوجب ان لا يزيد على ثلاثة ابنية فعل فعل فعل واما الكسر في افخاذ فليس باصل ايضا فلذلك حكم على شهدا اذا قيل
شهد اوشهد بانه فرع على شهد فلذلك حكم على شهد ولذلك حكم على نعم وحبس بذلك وحكم على لبس ايضا وسيأتي ذلك
قال وكل واحد منها وانما يعني فعل وفعل على وجهين متعد وغير متعد وقد تقدم معنى التعدي ومعناه
يتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدي ما لا يتوقف عقليته على متعلق وقد تقدم بيانه قال وهو متنازع على
يفعل ويفعل يعني مضارعه على اختلاف وجهيه فيكون اربعة اقسام يفعل متعديا وغير متعدي ويفعل متعديا وغير متعدي
فلذلك مثل امثلة فيضربه يضربه للاول وجلس يجلس للثاني وقتله يقتله للثالث وقعد يقعد للرابع ومثال فعل
والكلام في مضارعه في مضارع فعل في تقسيمه الى اربعة امثلة كالكلام في مضارع فعل الا ان موضع يفعل ثم يفعل ههنا
فيكون يفعل ههنا متعديا وغير متعد ويفعل متعديا وغير متعدي فمثال الاول شربه يشربه ومثال الثاني فرح
يفرح ومثال الثالث ومق يمق عق ومثال الرابع وثق يثق والثالث بناء واحد غير متعد ومضارعه

او شهد صح

باربعة صح

على بناء واحد وباب فعل يفعل فلذلك لم يجئ الا على ابنية واحدة وباب فعل قال ـــــــ واما فعُل يفعُل فليس بأصل

كأنهم قصدوا انه مخالفة عين الماضي للمضارع ولذلك كان فعل يفعل من القياس والكسر لم يجئ المضارع الا في الفاظ محصورة

وهو في الصحيح لا يزيد على خمسة ويجوز فيها الوجهان وفي معتل الفاء اكثر من ذلك واما مجئ مضارع فعل مخصوصا بالضمة

لذلك قوله ونحو ثم لم يجئ الا مشروطا بغير لم يجئ مضارعا فعل المفتوح العين مفتوحها الا ان يكون عين الفعل او لامه

احد حروف الحلق لما بينها وبين الفتح من المناسبة فكأنهم ارادوا ان يجيئوا مناسبة لحركتها واعتدوا باللام وان كانت بعيدة لما يلزم

من انتفاء الى علو ولم يعتدوا بحرف الحلق اذا كان فاء لانه لا يلزم منه انتفاء الى علو لا منع ان في اللغة الفصيحة بالغيب

الواقع في باب ولم يعتدوا بالغين الواقع في علاب فخط البادلك ثم قال ـــــــ الا ما شذ من نحو أبى يأبى وركن يركن واما

أبى يأبى فكأنهم لما علموا انهم اذا فتحوا انقلبت الياء الفا وان لم تكن من حروف الحلق فصار كالفتح وجرى في مثل ذلك وان كان على

خلاف القياس من حيث ان فيه دورا وذلك ان الحرف لا يخرج الحلق فتوقف الفتح على حرف الحلق وتوقف كونه حرف حلق

على الفتح واما ركن يركن فعد عجيبا شاذا وقد قيل انه جاء ركن يركن وركن يركن فالاولى على ذلك ان يقال هو من

تداخل اللغتين لانه قريب من مخالفة القياس ولذلك حكم على فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين ومعنى تداخل

اللغتين ان يثبت للماضي بناءان وللمضارع لكل واحد منهما بناء ثم يتكلم الحي بما هو بناء الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له

فيتوهم انه جاء عليها وليس كذلك ومثاله ما ذكر في فضل يفضل لان العرب تقول فضَل بالفتح وفضِل بالكسر ومضارع

الفتح يفضُل بالضم ومضارع الكسر يفضَل بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم انه من تداخل اللغتين ومعنى الفضل

معناه من الفضلة لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه الا الضم لانه من

باب فاعلني ففعلته افعل قال ـــــــ والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء يعني وللثلاثي المزيد فيه لان الرباعي سيأتي

بعد ذلك ولما كان ما هو في الثلاثي قال ـــــــ والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة او من غير جنسها وللالحاق وغيره

للالحاق وقد تقدم بيان ذلك كله في الاسماء قال ـــــــ وابنية المزيد فيه على ثلثة اضرب موازن للرباعي

على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له فالاول ستة على ثلثة اوجه ملحق بدحرج نحو

شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى فهذه كلها ملحقة بدحرج لانهم زادوا في كل واحد منها زيادة ليوافق

دحرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الاسماء وعلى ما سيأتي في هذا الفصل وملحق بتدحرج على ما ذكر وملحق

باحرنجم على ما ذكر المصنف الثاني وهو الموازن على غير سبيل الالحاق نحو اخرج وجرّب وقاتل فهذه الثلاثة

وان وافقت دحرج في وزنه بما زيد فيها فليست للالحاق لما ذكرناه من ان حروف الالحاق هو الذي ليس يلتزم في وضع الكلمة بدله

فاما الهمزة في افعل فموضوعة لمعان كالتعدية وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل جرّب واما الالف في قاتل فموضوعة

لان يكون من غيره اليك ما كان منك اليه وهذا كله بخلاف حروف الالحاق ومعها هنا وجه آخر يشعر بالالحاق في الاول

دون الثاني وهو ان موافقة المصدر لمصدر الملحق به بخلاف مصادر غير الملحق وانما اعتمد صاحب الكتاب على ذلك الشمول

والتحقيق ما بدأنا به لانه جار في الاسماء والافعال وما ذكره مستقيم في الافعال وحدها لان من الاسماء ما لا يكون

لا يمكن معرفة الملحق فيهما عن غيره بمصدره اذ ليس لهما مصادر والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر واحمرّ

وهذا غير موازن له لا يشتبه بوجه وليس استخرج ملحقا باحرنجم لانا انما نعني بالملحق ما صورته حركات وسكنات وانما

علمنا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به والزيادة ان كانت بالالف زيادة لغير الالحاق

فلا يلحظها في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرناه في الاصلية والزيادة جميعا اما الاصلية فهي

الكاف ومع وقعت موقع النون الزائدة في الاصل وليس ذلك في مثل الملحق واما باعتبار الزائد ومعانيه واقع موقع الاصل

بعد الفاء والعين وليس في الفرع نفسه في موضعها ولا في غيره قال ـــــــ فما كان على فعل فيجيء لمعان لا تضبط كثرة وسعة

لانه اخف ابنيتهم في معان متصرفوا فيه في معان كثيرة لخفته فقل ان تجد فعلا من ابنيتهم غيره له ذلك وقد استعملوا فعل فيه لكثرة

كثرة معانيه وغيره ليس مثله في الخفة فلم يكثر معانيه فتعرض النحويين لذكرها لحصرها وقلتها وان كان ذلك كله امرا لغويا في التحقيق

قال ـــــــ وباب المغالبة مختص بفعل يفعل منه لما كان باب المغالبة مختصا بباب مخصوص ومضارع مخصوص ناسب ذكره

وهذا اولى بقول على الفن فانها راجعة الى ضوابط كلية يعرف بها تفاصيل لسواعيها الا ما كان معتل الفاء كوعدت او معتل العين او اللام

من بنات الياء كبعت ورميت فانه لم يأت فيه الضم وانما اتى فيه الكسر لانهم لو بنوا على الضم في العين لادى الى ما ليس من ابنيتهم كلامهم مثل

الا ترى انهم لم يقولوا في باب وعد يوعد مضموما ولا في باب بيع يبوع ولا في باب رمى يرمو وانما اتوا بذلك كله مكسورا ومعنى جاء في باب

وعلى خاصمه لاجل حرف الحلق كقولهم دفخ فضح ولكنهم لم يبنوا يفعل من باب وعد استثقالا لانهم لم يبنوا يفعل من باب باع ورمى لما يلزم

من انقلاب الياء التي هي عين او لام واوا لانضمام ما قبلها فيختلف حروف الكلمة ولانه يؤدي الى ابدال من غير بل لا تقل مع العين عينه

بالبناء للاحرف الذي هو الاصل ايضا فلما كان كذلك فلم يستطيعوا ايضا في هذا الباب الا ما كان في جنس كلامهم قال ـــــــ وعن الكسائي

انه يستثنى ايضا ما فيه احد حروف الحلق وانه يقال فيه افعله بالفتح يعني ان يكون عينه او لامه احد حروف الحلق دون الفاء وانما ابهم

لانه قد تقدم ما يشعر بذلك واستثناء الكسائي غير مستقيم لا في النقل ولا في المعنى اما النقل فقد نقل الثقات فاخرني ففخرته افخره

وشاعرني فشعرته مطالع فيه واما في المعنى فان ما فيه احد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخرجا له عن قياس

لغتهم بل استعملوا فيه الفتح والضم جميعا الا ترى انهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت وهو مماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في

كونهم يقولون يفعل ويفعل بالضم والكسر اذا استعملوا الضم فانما استعملوا احد البنائين اللذين هما فيه فكذلك اذا استعملوا الفعل

ما فيه حرف حلق فانما استعملوا احد الابنية التي هي فيه فلو صح انه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمي في امتناع يفعل فيه قال ـــــــ

سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الا ترى انهم لا يقولون نازعني فنزعته استغنوا عنه بغلبته وما ذكره سيبويه في ذلك الا يخرجه عن ان يكون

قياسا كما انه لم يخرج باب التعجب عن القياس له مقام حما قيل وانما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص هو انه كثر

استعمالهم هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك وانما ورد عنهم في موضع غلبته فدل ذلك على انه في هذا الموضع الخاص مطرح

ونقر بدليل ان يقال ولو كان ذلك جائزا لورد ولم يرد فدل على انه غير جائز قال ـــــــ وفعل يكثر فيه الاعراض من العلل

ايضا لم يكن حصره لانتشار معانيه ذكر الكثير في العلل والاحزان والاضداد وهذا مثل لكل واحد من العلل والاحزان

تنبيه على ان هذه المعاني يكون فيه كثيرا على معنى انه يكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل في غير ذلك اكثر منه في ذلك العلل

المغالبة

معنى صح

وسواء ان فيه الكثرة منها في غيره فلذا لك قال ـــــ يكثر فيه ولم يقل بكثرة فيتق فيها ومعنى فيض قال ـــــ وفعل للخصال التي يكون فيها الاشياء قال ـــــ ولذلك لم يات متعديا لان الخصال التي وضع لها لم يات شئ منها متعلق فلذلك كان غير متعد كحسن وقبح قال ـــــ وتفعلت يجي مطاوع فعلت الغرض منه ان يذكر معنى فعلت الملحق لان المذكور بعده فعل في زيادة الحرف لا مع في الثلاثي وكما كان الملحق وهو اصل مشتركين فيهما وجعل الفصل لتفعلت وان كان عرضه فعلت لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به كقولك كسرته فانكسر فمعنى انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به اي بهذا الذي قام به اثر الكسر ومعناه كسرته الذي يعني بالمطاوع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن معه ما هو مطاوع له كقولك انكسر الاناء ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه ومعنى ان يكون له فعل متعد المطاوع اثر قسم لما تكلم على يفعل باعتبار مطاوعته لفعلت صار الفصل في الظاهر لتفعلت فتكلم باعتبار غناك وبنا متعديا نحو تفعلت كتشجعت وتزهدت اما تشجعت فقد نقل من شجعته فتشجع اي اهلكته فهلك وهو جار على المطاوع واما تزهدت فعلى ما ذكره من كونه متعديا غير جار على مطاوع له فهكذا تزهدت زهدنيه اذا ما ح قال ـــــ وتفعل يجي مطاوع فعلته الى الفرج وقد يقوم مقي المطاوعة نحو كسرته فتكسر قال ـــــ وبمعنى التكلف والتكلف معناه انه يتعاني ذلك الفعل ليحصل بمعاناته والقصد تحصيله كتشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها لتحصل وكذلك الحكم واثر قوع ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث انه كل واحد منهما فيه ثابت في الاصل ثم يذهب اليه فرق بينهما بما اختلفا فيه وهو انه تفعل المقصود فيه ممارسة ذلك الفعل ليحصل فلذلك قال ـــــ لانه هذا تطلب ان يصير حليما واما تفاعل فمعنى ان يظهر الفعل وهو على خلاف لا لتحصيل بل انما يظهر انه عليه وليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال ـــــ ومنه تعليس وتنمر وانما خصها عن ذلك لانه مخالف لبعض وجه لغيره وذلك ان المعاني في الاول كلها يمكن ان يتعوز عليها التحصيل بعد انه لم تكن لان الانسان قد يعزز نفسه على الحكم والمروة والصبر حتى يحصل له ذلك ولا يمكن ذلك في مثل تعليس وتنمر اذا لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا وانما دخل فيه لان الغرض ليستوي ذلك ليحصل عند الكل اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من الاول حصوله لان معتقد اجر لهما مجرى واحد فقد ظهر الفرق بينهما قال ـــــ ومعنى استفعل الطلب انما اراد ان معنى استفعل اصلح لاستفعل واصل معناه طلب ذلك الفعل كقولك استعلم واستعطى اي طلب العلم والعطاء ثم مثل للتكلب وتعجل الشي وتيقن كانه طلب الكبر من نفسه او العظمة كقولك استفعل استخرج اي لم ازل اطلب خروجه من نفسي حتى خرج او ما تعجل فظاهر وتيقن كتكبر كانه يطلب اليقين من نفسه حتى حصل ولذلك يطلق تيقن في موضع علم وتقضاه وتبينه مثل تيقن لان الطلب من نفسه ويجي انه يكون تقضاه واستقضاه بمعنى طلب غايته واقصاه من غيره لان الطلب اذا كان من غيره لاستخراج اي ناديل بخلاف انه يكون من نفسه فيكون على الاصل ومعنى استفعل من غير تاويل وطلب بعد الوان في مثل تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة وتحساه اي حسوة بعد حسوة وتعرقه اي اخذ ما عليه من اللحم شيا بعد شي ونحو تفهمه اذا شربه فوقا بعد فوق ومنه تفهم وتبصر وتسمع كانه حصل الفهم شيئا بعد شي ويجي اتخاذ الشي نحو تديرت المكان اي اتخذته دارا ونوسدت التراب اي اتخذته وسادة ومنه تبناه اي اتخذه ابنا وانما فصل اتخاذه ابنا لانه يجري على الحقيقة ويجي في ذلك المعنى الحسي كانه فصل الفصل بين التسمية الحسية والمعنوية

قال

قال ـــــ ومعنى التعجب التجنب ومعنى هذا البناء ملوخ همزة السلب في ذلك لغة الكتاب اي ازلت عجمته كذلك مهنا تحوب اي ازال الحوب عن نفسه وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا فرع فاعل الذي يكون لاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعل متعلقا لمشاركة فيه على ذلك التي فلذلك كانه يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل متعديا لان المشاركة يكون هو المفعول فهو مشابه بمنزع التعدي وان اختلفا في المعنى ولذلك ساقه بعضهم في اسباب التعدي وجعلوا مع الهمزة والتضعيف حرف الجر ولم يجعلوا الكتاب اما لانه ليس مثل ذلك في المعنى لان تلك تعني التصيير واما لان هذا قليل ولا يتعدى في الاكثر ما كان متعديا اليه كقولك ضاربت زيدا في كل فعل كان مفعوله مصاحبا هو الذي اشترك معه في معنى فاعل فصار هو المتعلق المصاحب وهو الذي يقتضيه هذا البناء فلا اخذه متعلقه لم يرد معمول اخر من اجل ذلك جاء ان المواضع غير زايد مفعولا لاجل هذا البناء فاسقط في باب اسباب التعدي لذلك وتفاعلت مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعولا من حيث ان وضعه نسبته الى المشتركين فيه من جهة واحدة فوجب ان يكون الفاعلين والمفعولين الذين كانا في فاعل فاعلا له فوجب نقص معنه مفعولا فلذلك تقول جاذبته زيدا الثوب فاذا عبرت بتفاعلت قلت تجاذبنا الثوب فيصير الفاعل والمفعول الذين كانا في فاعل فاعلا لتفاعل ويبقى ما ذكر من انه وضع لمن هو على معنى نسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جاز ان تقول نايلا على الشي معمولا ابدا فهذا معنى في فسره والتفاعل منه يكون من فاعل اخر قال ـــــ ويجي الفاعل انه في حال ليس فيها الي الفرج وهذا معنى ثان لتفاعل وهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المشتق منه تفاعل ومعناه في الحقيقة على غيرها فلذا قلت تجاهل زيد فمعناه انه على حالة الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع لفظ الكتاب ويجي الفاعل بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ ليريك الفاعل بالنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم منه ان يكون اللفظ جاليا في الفاعل لانه على تلك الصفة وقد يكون اللفظ جاليا غير الفاعل ان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاملت فانه لا يصح هاهنا ان يقال جي باللفظ ليري الفاعل انه في حال ليس فيها فان الفاعل هنا قد يكون غير قاصد الى الرؤية اي انه لا يطلع عليه احد واما النصب فضعيف على خلاف ما يعتبر به عن حاله الا الفاظ منه يخرج والوجه ان يكون وليس فيها بالواو لتكون من كلام المخبر معناه لا صفة لحال فيلزم ذكر الا في حكم لرايه ان الفاعل نحو التناقض ويكون المعنى حينئذ ويجي بمعنى ارادة الفاعل انه في حال ثم قال المفسر وليس فيها اي وتلك الحال في الحقيقة منتفية عنه لان الفاعل يري انه في حال منتفية فلسيتم المعنى لانه لا ينفك معناه ان الفاعل اراد من نفسه ذلك وانه في الحقيقة ليس كذلك وانما جا الخلاف من مجي ليس فيها صفة لحال فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام قال ـــــ وبمعنى فعلت اي انه الذي اذ ذلك حصل لفاعله كقولك تام وتعد ولا يلزم ان يكون للصيغة التي هي نعت ومطاوع فاعل لحالي وقد تقدم معنى المطاوع في فعل فعلاه وهذا مثال لفاعل فلا حاجة الى اعادته قال ـــــ وافعل للتعدية في الاكثر نحو اجلسته وامكنته الى اخره قال الشيخ قد علم معنى التعدية ومعناه ان يجعل الفعل لفاعل صيرت لمن كان له فاعلا قبل التعدية منسوبا اليه ذلك الفاعل فلذلك يصير غير المتعدي متعديا والمتعدي الى واحد متعديا الى اثنين والى الاثنين متعديا الى ثلاثة كقولك اخرجته واشممته الطيب واعلمت زيدا عمرا منطلقا ويكون افعل ايضا للتعريض الثاني ومعناه يجعل السبب متنا في تعريض الى الشي معه كقولك اقتلته اذا عرضته

للقتل وابعته اذا عرضته للبيع وما هو قليل ومنه ابقيته يعني دخل افعل الذي للتعريض وانما نوعه لان مدلول التعريض
لفعل منسوب اليه يتعلق بالمفعول صريح وقتل والثاني تعريض ليس كذلك الا ترى ان جعله ذا قبر ليس مثل
جعله معرضا للبيع في القتل لان القبر ليس فعلا لا يتعلق بالمفعول ثم … سواء فانه موضع لشي سواء كان
ذلك فعلا لفاعل افعل على الصفة المذكورة او غيره ذلك ولصيرورة الشي ذا كذا اي لصيرورته منسوبا اليه المعنى المشتق منه على
وجه ما كاغد اي صار ذا غدة واجرب الرجل اي صارت ابله ذات جرب وكان ينبغي لن يفصل بين اغد وبين اجرب واخرى والا كان
اغد معناه انه صار منسوبا اليه ما اشتق اليه على جهة قيام به وهذا على جهة قيامه بماله ومنه الام يعني افعل الصيرورة وانما فصلا
لانه لخصوص بما كان الفاعل ابناء لذلك الذي المشتق منه اذ معنى الام اي ما يلام عليه فهو شيء له فيه ذلك ناه الا ان الفاعل
ههنا اتى به وليس سواء كذلك وكان ينبغي ان يفصل بين الام واجرب وبين احرم والحق ان هذا ليس مثلا في اثبات هذا
المعنى وبين قوله ايضا لانه ليس مثلا في ان المعنى حصل وانما المعنى قارب وقت حصوله نزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى
انك تقول احرم النخل ما حضر الزرع وهو لم يصرم ولم يجز بخلاف ما تقدم فانه يجعل معنى حصوله … في الوجود منه …
يعني افعل للصيرورة اشتد واقطر اي حل ذا فطر وذا بشرى وانما فصلا لانه مطاوع فافطر وابشر مطاوع فعل فالاولى …
فافطر وانقشع مطاوع قشع يقال قشعت الريح السحاب فاقشع وانقشع واما اكب فليس بداخل مع ما تقدم
معنى لان اكب ما كان قائما به وليس مطاوعا للشيء واظنه اكب فصلا لانه يقال كبيته فاكب وانكب كما يقال قشعت
الريح السحاب فاقشع وانقشع فليستقيم حينئذ ولوجود الشيء على صفة معناه لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل
منها كقولك اكرمت الرجل اي وجدته موصوفا ومنه ما ذكره في الحكاية وللسلب يعني ولسلب المعنى المشتق افعل منه عمن تعلق به
الفعل كقولك اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته واشكيته اي ازلت شكايته وقد يجي للسلب عمن نسب الفعل اليه ولذلك اذا لم يكن
الفعل متعديا كقولهم اقسطه اي ازال عنه القسط وهو الجور ولذلك كان معنى اقسط عدل وقسط جار فعلى هذا …
وكان ينبغي ان يقال ومنه اقسط ويجي بمعنى فعلت وهو فصح فانه مثل ما جاء في فعل قال وفعل يوافق افعل في التعدية
وقد تقدم معنى التعدية ومنها خطأته وانما فصل قوله خطأته الى اخره لانه مخالف في انه يصير في الحقيقة فاعلا للفعل المشتق
هو منه وانما جعل منسوبا اليه ذلك الفعل الذي ان معنى خطأته قلت له اخطأت اي نسبته الى الخطأ وكذلك فسقته اي قلت
له يا فاسق او نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا اي فاعلا للفعل المشتق كما هو في كثير عزمه وفرحته وكذلك جدعته اي قلت
له جدعا وعقرته اي قلت له عقرا قال … وفي السلب اي يوافق افعل فيه ايضا وقد تقدم معنى السلب قوله قرعته اي ازلت
القرع عنه وكذلك البواقي على ما ذكر قال وتجي فعل بمعنى فعل اي يوافق افعل في كونه بمعنى فعل كقولك زلته وزيلته وميزته
وميزته ومعناهما واحد كما كان قلت واقلت بمعنى واحد قال … وبجيئه للتكثير هو الغالب عليه يعني ان ذلك معنى اصلي
وهو الكثير في استعماله وكان ينبغي تقديمه ولكنه قدم غيره لمواخاته لافعل وقد جاء عليه … وشرط التكثير في الفعل او في
الفاعل او في المفعول فمثال الاول جولت وطوفت ومثال الثاني موتت الابل ومثال الثالث غلقت الابواب
فان قيل ذلك لم يرد استكثار فلو كان ذلك موتت الشاة خطأ لانه … ذلك الا ان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره

بالنسبة

بالنسبة الى الشاة اذ لا يستقيم تكثيره الا في واحد وليس ثم مفعول فيكون التكثير فيه فلذلك قال وفي صحيح المثل ولا يقال للواحد
خلاف قولك قطعت الثوب فان ذلك سائغ وان كان الفاعل واحدا وظاهر كلامه يوهم ان هذا البناء لا يقال للواحد ولكنه اطلقه
لتقدم قوله ومعجول ويطوف اي يكثر الجولان فعلم ان التكثير قد يكون للفعل نفسه وقد يكون في الفاعل نفسه ولا يقال
للواحد … يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل هو المصحح قوله وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك
اليه قال الشارح انما دل ان يكون من غير الفاعل الى الفاعل ما كان من الفاعل اليه مقدرا الفاعل مخاطبا وكان الاولى ان
يقول لان يكون منك الى غيرك ما كان منه اليك فانه المفهوم اولا من قولك خاصمت زيدا الا ترى انك قصدت الى نسبة اول الخصام
منك الى زيد وكان الاولى ان يقول من التعريض اول المفعول دون الفاعل الا ترى ان معنى فاعل نسبة الفعل الى الفاعل متعلقا بمشاركه
في اصل الفعل المشتق منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل تفاعل قال … فاذا كان الغالب قلت فاعلني ففعلته وقد تقدم ذكر فعلته
في المغالبة وتفصيل مضارعه ويجي بمعنى فعلت يعني انه ثاني معنى نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كما في قولك سافرت بمعنى نسبة
السفر الى المسافر وليس ثم فعل لان من لفظ سافرت معناه ينتقل به كما في شغلته واشغلته ومزته ومنيته ولذلك يجي في بعض
اللبس على القاصي وبمعنى افعلت كقولك عافاك الله يعني بمعنى افعلت في التعدية لانه بمعنى اجلسته صيرته ذا جلوس ومعنى عافاك الله
اي صيرك ذا عافية فشبهه به في ذلك وخص افعل وان كان فعل قد يأتي لذلك لكثرة افعل فيه ولو كان عافاك فعل ثلاثي من
معناه لازم وعافاك متعد … لانه امر الفعل مثل بعد وباعدته وكان مثل ساعدته او … عند جلسته واجلسته ولكنه جاء
ملتبسا لانه موضوع في اصله لما ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى قامت به عافية وعافيته بمعنى صيرته قائما به العافية كما في بعد وباعدته
ولكنه واضح بما ذكرناه وكذلك طارقت النعل اي صيرته ذا طراق وتقديره على نحو ما تقدم في عافاك الله واشكاله كاشكاله يعني
فعلت بمعنى للتكثير لانه من باب غلقت الكثير وهو واضح في ضاعفت وبالمعنى لانه في معنى ضعفت … مثل ذلك
كالتعدي نحو … وانفعل لا يكون الا مطاوع فعل قد تقدم معنى المطاوعة فلا حاجة الى اعادته وقد اختص بناء انفعل بها
ولكنه في … يكون مطاوع فعل كقولك كسرته فانكسر وقد جاء مطاوعا لغيره قليلا ولا يقع الا حيث يكون علاج و
تأثير يعني انهم خصوا هذا البناء بالمعاني الواضحة الحس دون المعاني الخفية عنه تخصيصا بالعلم خاصة دون … للخضوع بالمطاوعة
التزموا ان يكون جلية واضحة فلذلك لا يقال علمته فانعلم وفقهته فانفقه وكذلك ما كان مثله ولذلك كان قولهم انعدم ليس
بجيد وقالوا قلته فانقال لان القول معالج بتحريك اللسان والشفتين لاخراج الصوت وكل ذلك … المحسوس الذي يطلب
والذي يطلب فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول فذلك ليس فيه ما اشترط فيه لانه … الالفاظ المحكية
او معتقدة … منقول نظير انعدم وافتعل يشارك انفعل للمطاوعة كقولك غممته فاغتم … المعنى الثاني
يكون لغير المطاوعة بخلاف انفعل فانه لا يكون الا مطاوعا وقد تقدم معنى المطاوعة يعني تفاعل في اصل معنى تفاعل
وهو الموضوع للتعدي من مشتركين في اصل الفعل المشتق هو منه كقولك تضاربوا وتخاصموا كما تقدم افتعل ايضا لكن قليلة
كقولك اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا … قد تقدم … وانه يعني جعل الفاعل ما اشتق
منه الفعل له كقولك … شددت التراب اي جعلته التراب وسادة … وقد استعمل افتعل كذلك كقولك اذخر اذا اتخذ ذخيرة

٦٢

في الرباعي لان اقشعر زيدت فيه الهمزة ومن مضاعف اللام ساكن ما قبلها فشبهوه به كما شبهوا افعللت بافعلت

تم القسم الثاني من الكتاب وهو قسم الافعال ويتلوه القسم الثالث وهو قسم الحروف

وكذلك اطمح واشنوى وفصل بينهما لان هذا مطاوعها في المعنى لحق الالف ورتبته فاتدرف ونكلت لي فيما لحقه كقال
ابهاج والثاني اعشن لاي اخذ حكيلة والاخذ موزونا كالاخضر فخاف ابشروا فطرداتهم عقابا لان الذي ينبغي على انه منه
ما بين مطاوع ومنه ما هو جنيد ذلك وعنى له فعل كقد لم خطف واختطف وليس بمعنى فعل بفتح العين وانما اراد فعل الذي
لا زيادة فيه ولذلك يقال فعل على بابه افعل بكسر العين نحو اكسر ها وحتم ومن دا وضح لانه جا افتعل مما جا فيه فعل على ما تقدم من
انه ادخح تماما اي بمعنى فعل وليس منه فعل والزيادة على معناه بمعنى فعل كان في باب التكثير في ذلك الفعل كما جا فعل للتكثير قال
سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسبت فهو التصرف والطلب يريد ان معنى كسبت حصول الكسب على اي وجه كان ومعنى
التكسب تكسب بمعنى اصل الكسب ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله بخلقه رحمة لهم فاثبت لهم ثواب
الفعل على اي صفة كان ولم يثبت عليهم عقابه الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قوله استفعل لطلب الفعل ومعناه نسبة
الفعل الى فاعله الا ان بتحصيل الفعل المشتق هو منه كما ذكر في ما مثله ثم قال وهو مستجلا كالاعتراض على الباب وبين ان معناه
انه طالب ذلك من غير ما جا وبابه في القياس ابواب بهذه المثابة وهو استخرجته بمعنى استعمل الذي هو الطلب الفعل وانما فصله
لانه يستعمل بمعنى اخر وهو لان الطالب الشي قد يحصله فيصير بمنزلة الفعل المتعدي فلما اطلق استخرجته على طالب المحصل للخروج
صار بمعنى اخرجته الا انه استخرجته بمعنى الطلب فنبه على انه منه وان وافق اخرجته في معنى الحصول فاتى اي عن معناه معنى الفعل نسبة
الى فاعله لا لاثبات صفات بالامر المشتق هو منه بعد ان لم يكن كذلك كقوله استحجر الطين اي صار حجرا واستنوق الجمل اي صار بصفة صفات الناقة وكذلك استنسر البغاث اي صار صفاتها كصفات النسر
والاصابة على صفة وقد تقدم ذلك في باب افعل ومنه قالهم استوطنت اي وجدته كذلك كقولك اصابه اي وجدته ومعنى افعل كقولهم قد استقر
ومعنى حاضره واخضر على بناء مبالغة وتاكيد كما في اصل فعل وتكثير المشتق منه ولذلك كانت اعشوشب ابلغ من عشب مبالغة في كثرة العشب
وكذلك اخشوشن واحلولى وبذلك صرح الخليل على ما ذكره والله اعلم **ومن اصناف الفعل الرباعي المجرد** منه بناء واحد
وهو فعلل والمزيد فيه بناء افعنلل وافعلل ذكر المزيد فيه بناءين واسقط الثالث وهو الملحق منها اي اللذين ذكرهما
وهو تفعلل كقولك تدحرج وهو مستهم منه وقد ذكر تفعلل في تقاسيم الابنية المتقدمة الا انه باعتبار زيادة التاء واللام جميعا
وتدحرج ليس من ذلك لان الميم اصليتان وان افتعلت انها يوزنان جميعا بتفعلل وافعلل كاقشعر لا يكون الا مضاعفا
بلا ميم كاطمأن كاقشعر واطمأن ولذلك توهم بعضهم افعلل فنظر الى انه ملحوا اصلا قبل الادغام وهذا ادى لانه حاجة لو ثم
مضاعف اللام لو جاز تكت غير مدغم لوجب اعلال اثنائه كما في لهم احواوي في باب افعال وهو باب ايضا لا يجي الا مضاعف
فلما جا في المعتل لم يكن ادغامه لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك ادعري في باب افعل فظهر ليس الوجهان يقال اخطل
افعلل قال وكل بناء المزيد فيه غير متعد ومن ابواب الرباعي فنظير افعوعل وافعل غير انهم لما خصصوا من الثلاثي
ما زادوا فيه الف والنون المعاني التي هي غير متعدية خصوا ما زادوا فيه الف والنون من الرباعي بمثل ذلك كما انهم خصوا الافعال
من الثلاثي غير متعد لما ذكرناه وكذلك احرنجم نحو الرباعي قال سيبويه ارادوا الف والنون في هذا كما ارادوا في الثلاثي
وكذلك لما خصوا باب افعل في الثلاثي ومعه مزيد فيه همزة وصل قبل الف مضاعف الام ساكنا ما قبلها فكذلك جعلوا

مثله

ما يصير اليه بعد الادغام ومنهم من يقول افعلل نظير لو ثم

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

قال صاحب الكتاب الحرف ما دل على معنى في غيره [الخ] قال الشيخ معنى قولهم في غيره اي ان
المعنى الذي دلت عليه الحروف يتعلق بمتعلق له لا بد من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما يدلان على المعنى من غير ان
يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع بيان ذلك ان من في قولك سرت من البصرة معناه ان ابتداء سيري من البصرة فلم يكن بد من ذكر
المتعلق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتداء سيري حسن فانه يصح من غير ان تذكر متعلقه فهذا معنى قولهم في غيره لا انه [?] في الاسم والفعل وقد
اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به انه قد اخبر عنه بقولكم لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يجيء على الفعل اذا قيل لا
يخبر عنه ويخبر به فانه قد اخبر عنه وجوابه ان المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه انما هي الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها
فاما لفظة الحرف فليس من ذلك وكذلك اذا قيل من حرف جر فانه قد اخبر عن الحرف فلو لا انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا
حرف جر ولكن ليس ذلك المعنى معناها فان هذا المخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهي
بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدأ وحرف جر خبر مبتدأ ولا يخبر بمبتدأ الا الاسم فان قيل كيف يصح ان يكون اسما وقد
اخبر عنه بانه حرف وهل هذا الا تناقض فالجواب ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى
انك تقول في ضرب وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشك في انه فعل وتقول ضرب اسم من حيث انك قد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ
الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت هذه الكلمة حرف وانت تعرف انه غيرها كان ذلك صحيحا لكونك
اذا قلت من حروف [illegible] تقصد الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فانهم لم يمنعوا من الخبر عنه الا في
حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك ضرب زيد فاما اذا قلت الفعل مخبر به فليس هو المراد لانك لم تستعمل
لفظ ما هو فعل بمعناه وانما استعملت اسمه ثم استعملت اسم الحرف في قولك الحرف وكذلك اذا قلت ضرب فعل ماض فانك انما استعملت
اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له وانما قصدت به حكاية اللفظ الواقع في كلام غيرك وهذا هو الوجه في صحة قولهم
الحرف لا يخبر به ولا عنه والفعل لا يخبر عنه قال ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل يصحبه يعني ولكون موضوعها لمعنى في غيره
محتاجا اليه في الاستعمال وجب ان يذكر معه غيره ووجب ان يكون فعلا او اسما لئلا يؤدي الى التسلسل فلم يكن بد من فعل او اسم يصحبه
قال الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب وقوله الا في مواضع ليس بسديد
لانه يوهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان مرادا فهو كالموجود الا ترى
انه لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح ان يقال الا في بعض المواضع وان كان الرافع قد يكون محذوفا وكذلك ان حذف غيره مما هو
الحذف ومحتاج اليه فان قيل يصح جعل الاستثناء منقطعا تبيينا لجواز حذف المتعلق قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع
فان الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعد الا اسم او ما في معناه فلو قال الا انه يحذف كذا وكذا كان مستقيما واما مثل
هذه العبارة فلا تحمل الا على الاستثناء المفرغ كانه قال لم ينفك في كل موضع الا في مواضع مخصوصة وقوله وحذف
الفعل فيها واقتصر على الحرف ليس بسديد ايضا لانه يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه وقع اتيانا بعد النفي
ولانه في محل التعليم فاذا ذكر حكما وخصصه توهم اختصاص ذلك الحكم بما ذكر وليس مثله وقد يحذف الاسم ايضا فلا معنى لخصوصية ذكر الفعل

وبيانه

وبيانه انه اذا قيل ان زيد قائم فقلت نعم كان المحذوف الاسم كما انه اذا قيل اقام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك
بلى في قولك اما زيد قائم او اما قام زيد فقد تبين ان الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما مع الحرف الا ان بعض ما مثل يختص
بالفعل لتعذر معناه في الاسم مثل قولك يا زيد وكان في قد والله اعلم

ومن اصناف الحرف حروف الاضافة

قال سميت بذلك لان وضعها على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء قال الشيخ اي توصل معنى الفعل
الى الاسم سميت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسميت حروف الاضافة وحروف الجر لانها
تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها وكذلك تجرها ويكون الجر المراد به نفس الاعراب فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو
معمولها كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في انها توصل على ذلك وان اختلفت معانيها وان ذلك على ما
يفسر قال وهي في ذلك على ضرب مستوية وان اختلفت بها وجوه الافضاء اي في الاضافة وفي الايصال
قال وهي على ثلاثة اضرب اي انواع قال الشيخ فان قيل لم لم يجعل من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا لانه
امر من مان يمين ولم يجعل الى من قبيل ما استعمل حرفا واسما لان الى بمعنى نعمة وجمع الاء ولذلك عنه بها فالجواب انه لا يصير
من فعلا الا باعلال وتغيير ولم يرد الا ما يكون على ذلك باصل وضعه من غير اعلال والا وجب ان نقول اللام حرف ومفعل في قولك
ل عمل امر من ولي يلي وهذا بعينه يجاب به اذا قيل ان على يكون حرفا وفعلا لم يذكرها الا اسما وحرفا فكان يجب ان يجعلها
قسما برأسه فيقال انها لا تكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول عند تصحيحها لانتفاء موجب الاعلال علوت وعلوت
فيرجع الى لفظ غير ذلك فلذلك لم يذكرها مستعملة فعلا فان قيل فاستعمالها اسما كاستعمال الى التي هي النعمة اسما
وقد ذكر ثم انه ترك ذكرها لما كانت لا تكون كذلك الا بالاعلال فلم لم يعتد بها في على اذا كانت اسما انها لا تكون كذلك الا بالاعلال
فينبغي ان لا يذكرها مستعملة اسما فالجواب ان على الاسمية مبنية ليست كالى التي هي النعم لان الى بمعنى النعمة اسم متمكن والفه منقلبة عن ياء
قطعا فلم تعتبر كذلك الا باعلال واما على الاسمية فمبنية غير متمكنة والمبنيات بالاصالة لا يقدر الفاتها اصولا
بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لانها كذلك في اصل وضعها حرفا واسما من غير اعلال فان قيل
فقد ذكر خلا وانه حرف وفعل وخلا الفعل يتوصل فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا بالاعلال فهو مثل على
في الفعلية ولم يذكرها فالجواب ان خلا والفاتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي يقال منها خلوت وانما
هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير متصرفة بمثابة عدا في الاسماء والفات الافعال لا تتصرف لما لم يتغير حالها
كالفات غير المتمكنة من الاسماء فلذلك وجب ذكرها في الفعلية دون ذكر على قال فمن معناها ابتداء الغاية في
الشيء قال الشيخ وتعرفها بان يصح مجيء الى او ما في معناها انتهاء لفظا او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد يأتي
لغرض به ابتداء دون ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وزيد افضل من عمرو واشباه ذلك ويكون مبعضة وتعرفها بان يصح موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم وقد يكون
مبينة وتعرفها بان يكون ما قبلها كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الوثن وقد قيل
ان المبعضة ما يكون المذكور قبلها لفظا او معنى بعضا مما بعدها والتي للتبيين عكس ذلك فعلى هذا اذا قلت اخذت درهما

بردم

اتام

من الدراهم فان بعضه على التبعيض الثاني مبنية على التبعيض الاول ومن زيدا [illegible] وتخرجها بان تسقطها فيبقى على اصل معناه كقولك ما جاءني
من احد وقوله ولا يزاد عند سيبويه الا في النفي ليس بمستقيم لانها تزاد في قولك هل جاءك من احد [illegible] فلو قال في غير الواجب
كان اشد والاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله تعالى ويغفر لكم من ذنوبكم وجه استشهاده انه قد جاءت ان الله يغفر الذنوب
جميعا وقد جاء بعض يغفر لكم من ذنوبكم فان لم يحمل على الزيادة يناقض وليس بمستقيم لانه ثبت اصلا في العربية بما ليس بثبت لكونه محتملا
غير ما ذكر وذلك انه قد يكون يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ومخاطبين بكونه في قوم نوح انما هو غفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد
في هذه الامة فيصح حمل ذلك على التبعيض وزال وهم التناقض ثم ولو سلم ان الاثنين لاهل هذه الامة فيجاز ان تكون يغفر الذنوب
جميعا البعض ويغفر لكم من ذنوبكم البعض فيصح ان يحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض واذا ثبت ذلك سقط الاستدلال
فاخذ الوجه ما ذكره سيبويه من استقراء كلام العرب اذ في استقرائه علم انها صحة ما من رجل وضرب من رجل
وشبهه فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان من مطر معناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان
قايلا قال هل كان من مطر واجيب بقوله قد كان من مطر واسد من ذلك انه على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم
كانك قلت قد كان شيء من مطر ولا بعد في مثل ذلك فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه كقوله تعالى ومن ثمرات النخيل
والاعناب تتخذون منه [illegible] قوله والى معارضة لمن [illegible] الى انها الغاية [illegible] والكلام في انها [illegible] الاكلام في حتى التي
وقد يكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الحروف ما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وصاف وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم
بالاشتراك ومنهم من حكم بظاهر الدخول ومنهم من حكم بظاهر انتفاء الدخول وعليه المحققون ومن وجوب دخول المرافق
في وجوب الغسل ليس من ظاهر الاية وانما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل قوله وحتى في معناها
يعني في [illegible] الا انها بمعنى تهاي ان مجرورها يجب ان يكون اخر جزء من الشي او ما يلاقي اخر جزء منه لان الفعل المعدى
بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه اي الاخر قال لما كان وضعها لهذا الغرض وجب
ان لا يكون ما بعدها الا كذلك والا انتفى الغرض المقصود واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان اخر جزء وملاقيه كان
اصلها ان يكون جارة وانما استعملت عاطفة لما اشبهت الواو في المعنى لثبوت الحكم فيها لما بعدها فاستعملت على خلاف
اصلها في اظهر معنييها لما اشبهته في معنى الواو ولذلك يقول اكلت السمكة حتى راسها خفضا ونصبا ولا يقول
نمت البارحة حتى الصباح لما ذكرناه قال ومن حقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف الى [illegible] عند
التحقيق قال ولا يدخل على مضمر فيقول حتاه كما يقول اليه لانهم لو قالوا حتاه لالتبس مع المضمر الغائب
فيما غيرت الف امثالها الى الياء كقولك عليه واليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به
مضمر ولو قلبوها يا لغيروا الفاء على اصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها [illegible] وهذا ظاهر في التعليل
فيمن قال ان الى كحتى دونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال بمخالفتها في الظهور الثاني [illegible] استعمالها
بعضها على كل حال [illegible] قال ويكون عاطفة ومبتدأ بما بعدها الكلام
الى اخره سيأتي ذكر العاطفة في حروف العطف [illegible] ابتدائية ما بعدها [illegible] وسبق معنى
صح

خصوصية المبتدأ قال ويكون في مسألة السمكة الوجه الثالث [illegible] وقد ذكرناه انفا من
ان العاطفة لا تكون الا اخر جزء او ما يلاقيه فكذلك اضرب عنها ووجه رفعها ابتداء على ان يكون الخبر
محذوفا كانه قال حتى راسها ماكول وقد اباه بعض البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما
في سائر الاخبار المحذوفة وله وجه لمنعه والاول ما اخترناه قال وفي معناها الظرفية ايضا قال
ثم مثل بظرفية محققة وظرفية مقدرة [illegible] قوله نظرفا الكتاب [illegible] من الحاجة [illegible] انها بمعنى على في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل وانما حكم بانه بمعنى على لما في الكلام من معنى الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى
الظرفية والاستعلاء وكذلك ما كان مثل قولك جلس في الارض وجلس على الارض ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وقال الله تعالى فاسلكوا انت ومن معك على الفلك وانما قيل جلست في
الفلك حملا موضع في دون على والذي عين بين [illegible] ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء [illegible] فهو موضع في
وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء صلح
لكل واحد منهما فلذلك حمل صاحب الكتاب قوله تعالى في جذوع النخل على بابها في الظرفية ولم يعتقد قال
انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين قال والباء معناها الالصاق ليلتصق قال الشيخ هذا معناها
العام وقد قيل انها تكون على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة وغيره ويكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة وهذا وان كان كثيرا فليس بقياس وانما القياس في نحو قولك ليس زيد بقايم وقوله تعالى بايكم المفتون
اوردها على انها مزيدة ولا يكون مزيدة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره وقد تقدم في المصادر
من قوله ان المفتون مصدر واذا كان مصدرا لم يكن الباء مزيدة وبيان ذلك انا اذا جعلناها زائدة وجعلنا
المفتون مصدرا صار التقدير ايكم الفتنة وليس بسديد فثبت انه لا يستقيم تقدير الباء زائدة مع كون المفتون
مصدرا وكذلك لا يستقيم ان يكون الباء غير مزيدة والمفتون غير مصدر اذ يصير فستبصر ويبصرون بايكم صاحب
الفتنة [illegible] ولو جعلناها غير زائدة والمفتون مصدرا على ما تقدم في المصادر فيكون المعنى فستبصر ويبصرون بايكم
الفتنة جوابا لقولهم انه لمجنون اي بايكم الجنون ويضعف جعلها غير زائدة على معنى في والمفتون صاحب الفتنة اذ يصير
المعنى بايكم صاحب الفتنة والخطاب [illegible] ولا يستقيم ان يقال [illegible] بايكم زيد فلا بد من تقدير في الفريقين فان
قلت فهذا بعينه يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة [illegible] فالجواب انه ليس [illegible] انه يصح ان يقال
الاثنين بايهما صاحب الفتنة على تقدير الباء غير زائدة وبسبب ان الفتنة معنى يصح قيامه بكل واحد منهما فصح [illegible]
عن محل حقيقة لك بايهما الفتنة وصاحب الفتنة ليس يستقيم ان يجعل محلا لشيء حتى يقال باي الرجلين صاحب الفتنة
فظهر الفرق بين المسالتين قال [illegible] سود الحاجر [illegible] الكلام في [illegible] ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة وفي المرفوع في قوله كفى بالله شهيدا وهذا نادر [illegible] كفى كثير وقد زيدت في [illegible]
[illegible] كفى به فخرا عنه ومنه وكفى بنا فضلا على من غيرنا وقد جاءت الباء للتعدية كقولك قمت بزيد وجلست

بعض رفع كل ظلمت رب بلد قد قطعت اي كثيرا في العلم بحث هذا بهذا المقابلة قال والاصل الاخص ان حذف
الشيخ لتحقيق بانه ينبغي ان تقول والشكل تنبيه باعتبار ما دل عليه متعلقه فانه دليل كحيث زايد
بعد متعلق لسرته في حد الكلام وهو قليل وقد يكون ذلك في الواو في القسم للتعجب كقوله سعد يوم على الاسلام ودوحيد قال
ورب للتقليل الخارج قال ومن خصايصها انها لا تدخل الا على نكرة ظاهر او مضمر قال الشيخ لان
وضعها للتقليل نوع من جنس فوجب معرفة النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرفت
لصح التعريف زيادة ضايعة كانه في قولك كل رجل وجب وصفها لتحصيل الافادة بالنوع لان الصفة تخصيص للجنس المذكور
او لان تخصيص زيادة بها واما المضمر فهو ان يفسر بمنصوب كما في قولك ربه رجلا وهذا الضمير عند البصريين مجهول
يكون بغير قصد الظاهر بقصد فصله ثم يفسر بالتمييز كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون عندهم الا مفردا مذكرا او ان
ثني مثنى وجمع وعند الكوفيين ضمير راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا والاعراب ثني
وجمع ويؤنث ويذكر على حسب مجيئه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكلا القولين مشكل واما قول البصريين فلانهم جوزوا ربه
رجل كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما قرروا واما الكوفيين فلانه يلزمهم ان يجيزوا ربه ربما وجهها والاحاجة الى هذا التمييز
فانه مضمر المتقدم الذكر ويلزمهم ايضا في رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز هو جاز مع الموصوف بالالف و
اللام ... قال البصريون ويجاب عن ذلك الاشكال بانها وان كان مضمرا فانه من غير قصد فلا يتعين اي يتقدم ما يرشد
اليه المفسر الا ترى انك لو قلت جاءني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان حكم بان الضمير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد
بل مبهم من غير قصد لمعنى مذكور في نحو هذا فلم يشار المذكور المتقدم اي حد المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا
كان الضمير فيه كالضمير في نعم عند تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم مرشدا الى تخصيص في المعنى كما ان شيل المخصوص بالمدح في نحو
نعم رجلا وتقديره ان يقول قايل هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فالمراد ههنا برجل رجلا في ربه لا على ما تقدم في نعم رجلا بعد تقدم
ذكر زيد ومنها ومن خصايصها ان الفعل الذي تسلط عليه يجب تاخيره عنها فانه يجيء محذوفا في الاكثر اما وجوب تاخيره فلانها
لانشاء التقليل وكل ما وضع للانشاء فحقه صدر الكلام فلذلك وجب لها صدر الكلام فوجب تاخير الفعل واما حذفه فلان المعنى فيه
معلوم وما كان هذا وضوحه من الافعال في مواضع كثيرة كان محذوفا كما في قولك زيد في الدار وقيل انها انما حذف متعلقها لانها لا تقع الا
جوابا وكان متعلقها معلوما فاستغني عنه بعد ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله ولذلك لما قدر ملفوظا به قدر بلقيت فدل
ذلك على ان حذفه تنبيه بجسم الله قال سمعنا البنت ورب رجل عرفته ذلك اليوم فحكم على ان عرفته ليس متعلق رب لعاد
المجرور لغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جعلها صفة فاذا وجب جعلها صفة لم يبق المتعلق الا محذوفا قال ومنها ان فعلها يجب ان
يكون ماضيا وانما كان كذلك لانها للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا والايراد على ذلك مثل قوله ربه رجل
بسافي عليك فان ذلك ليس هو الفعل المتعلق ولذلك قوله ربما يود فانه ليس الفعل المتعلق قوله ولا يجوز ساقي ولا اتقين
اما الاتقين فظاهر لتعذر كونها صفة واما ساقي فلا بعد فيه ويكون صفة وانما الذي منعه هو ان يحال ان يكون متعلقا قال
وتكف بما فتدخل على الاسم والفعل يعني حيث دخلها على ابطال عملها لانهم لما قصدوا الى تقليل النسب المفهوم من الجمل

لتوا

بقرينة الحال الحاضرة المصنف
اشار الى ذلك بقوله كما حذف
مع الباء في بسم الله

لتوا بقصد في الجملة معنى معناها واو خلو رب مكتفى فيه بما يدل ... فاذا قلت ربما قام زيد فانما قللت النسبة المفهومة منه
حتى كانك قلت قام زيد واستشهد بقوله ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعلى البيت بقوله ان هولاء ذوو ابل كثيرة وخيل
متوالية وليسوا فقراء وليست رب في هذا الموضع وما اشبهه في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا رب اخرى للتحقيق التقليل ولكنها
لتحقيق الشيء خاصة كانهم نقلوها عن معنى التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق وعن
لغاية مع كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه لحفظ كذلك قوله وفيها ليس بشيء قال وواو القسم ابدلت عن الباء الالصاقية لما ح
قال الشيخ وشرط ابدالها حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض عن الفعل بخلاف الباء فان الفعل محذوف معها جاز فانه
غير عوض ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم اقسمت والله ومن ثم اجابه من منع العطف على عاملين في قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو والتي هي حرف الجر خافضة الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر
فصارت تعمل العملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جائز بالاتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وخالد بكرا وهذا
وان كان ظاهره حسنا لولم يكن منقوضا بمثل قوله تعالى والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين مختلفين لانه عطف القمر على
الباء والفعل
عن عامل العامل الخفض وهو محذوف تقديره فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس ثم انها مبدلة عن
الواو ... وهي عوض من الواو والواو ... بان الباء اصل لانها هي المفرح ... الفعل والانها اعم و... فرع القسم
وخففوا بحذف الفعل قصدا الى ان وضعوا حرفا يشعر به ... جميعا في الواو وخص بالمظهر لان القسم بالمضمر قليل
وعلى ذلك الكثير فخصوا بالاكثر فيه وهو المظهر ثم كثر القسم بالله خاصة فقصدوا الى تخفيف اكثر من ذلك فخففوا عن الواو التي
هي حرف عاملة حرفا صحيحا وهو التاء وقد روى الاخفش قولهم ترب الكعبة شاذ وقولهم م الله قيل اصلها من قال
الشيخ اختلف الناس فقال بعضهم هي من ... من ربي لا افعل فحذفت النون تخفيفا لانه محل التخفيف وخص الحذف عند
دخولها على الله ... الاستعمال لو بقيت من التحريك لالتقاء الساكنين وانما جاز حذفها لانها منقولة عن من ربي
وتلك الحروف ضمها وانما جاز ضمها لانها منقولة عن من ربي قولهم من ربي ولذلك يجوز ضمها وانما جاز ضمها ... التميمية ... للتبيين وغيرها
ولم يات النحو لا انه يوضح بالاستعمال ... والشرطية ومنهم من قال اصلها ايمن فحذفت الياء والهاء والنون تخفيفا فبقي م الله ثم اجازوا الكسر
لانه اخف واستدل على ذلك بجواز الضم ومنهم من قال هي حرف براسه مبدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم
الله كالتاء ... ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف براسه ان يعدها من حروف الجر كما عد الواو والتاء في
واو القسم وتلك وجهه قوله وعلى للاستعلاء وقيل بالاستعلاء المعنوي في قوله عليه دين وبالحقيقي في قوله فاذا
استويت انت ومن معك على الفلك وهو اسم يعني فوق في مثل قوله اغتدت من عليه زيد اي من فوقه والدليل على انه اسم
دخول حرف الجر عليه فاذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير ويجب ان يكون ايضا مبنيا في حال الاسمية لحصول ما يقتضي
البناء وهو مشابهته الحرف في لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك العلم بناء عن اذا وقعت اسما فلو كان على معربة
لوجب ان يكون عن معربة عند وقوعها اسما ايضا فلو كانت معربة في الاسمية لوجب ان يبقى الواو في الف جر عليه فيقول
من علاه ... وانما تقلبون ... المضمر فيما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما

المتمكن علم بات عنهم قلب الغم بابه مثل فوق الكرسي رحاه ومن عصاه وعن الموق والمحاذ ونحو ايجاز هما قال ومعى تحوك
معنى الفعل اي الاسم على طريق التجاوز واذ وجلست عن عينه كالاصل واجاب بعضهم بالتجاوز بقوله من جانب
عن يده كانه تجاوز عن موضع اي الموضع الذي يحاذي يمينه وقد تكون اسما بمعنى جانب كقوله جلست من عن يمينه وعلى تكون اسما بمعنى
جانب كقوله جلست من عن يمينه والكلام في اسميتها وبنائها كالكلام فيما تقدم قال والكاف للتشبيه فهي تو صل معنى
الفعل الى الاسم على طريق التشبيه كقولك الذي كزيد اخوك فالكاف ادخلت معنى استقر بهذا الاسم اي زيد على سبيل
التشبيه ومثل بما يتعين ان يكون حرفا وما يتعين ان يكون اسما فقوله الذي كزيد تعين فيه الحرفية لانه وقع صلة والاسم
عن مع لا الاسم المفرد صلة وفي قوله ويضحكن عن كالبرد تعين الاسمية لدخول حرف الجر عليه قال ولا يدخل على الضمير الا انهم
كرهوا دخولها على الضمير فهي انما مثل قائم ولا تخرج بخصوصه دخولها على المضمر انه باسرها الا انه باب واحد اليها
بعضهم ويستغنى عنه بمثل فاستعملوا مثل مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا الكاف الا مع الظاهر الا في الاشعار قال الشيخ
ماردي ولم او عال كما فاشبهن فال ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الى آخره
لا خلاف ان مذ ومنذ مختص بالزمان وانما الخلاف في انهما هل هي بعينه الزمان او عام في الزمان وغيره فالبصريون
يختصونها بعين الزمان والكوفيون يعممونها ويستدلون بقوله من اول يوم احق ان تقوم فيه وبقوله لمن الشيء اقوين
من حجج واذا كانت حرفا كان معناها الابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر فمثال الماضي قولك ما رايته منذ يوم الجمعة
يعني ان ابتداء انتفاء الرؤية ومبتداه ذلك اليوم ومثال الحاضر قولك ما رايته منذ شهرنا يعني انتفاء الرؤية في الشهر
جميعه وقد يكون انهما اسمين قوله وحاشا معناه التبرئة الى آخره قال الشيخ وتستعمل للاستثناء فتنزع
عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا زيد الا انه على الاكثر حاشى زيد لغوا في الجر وقد جاء النصب
بها على انها تكون فعلا استوفي في الاستثناء كالاستثناء فعلا وعدا وليس ولا يكون كانه منقطع عن حاشية اي جانب
كانه قال جانب بعضهم زيدا او اما قوله حاشى لله اي اقوى تفسيره بمصدر وكلا انه ليس يقال انه اسم من اسماء الافعال
كانه بمعنى براءة الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في فاعل هيهات كقوله هيهات هيهات لما
توعدون وبعلم انه مفعول الا الاسم الفعل ونحن بالمصدر لكونه انما قصد الى معنى به باسم ولذلك نصب براءة ولا نصب
الا بفعل مقدر وكان المجرور باللام وصار حاصل التفسير بالمفعول واذا اتصل بالفعل فهو اسم فعل وفي نحو قولهم كيمه حرف جر
ولم يذكر صاحب الحروف المستقلة وكان مما ذكر حاشيتهم انه انما فصل بالهاء اول الباب ولذلك ذكر ها ذكر حاجة الى تقسيمها
وذكر اعداد كل قسم منها وانما اهمل ذكرها فيما استعمل ولعله لوقوع الخلاف فيها فان الكوفي يجعله ناصبا في الفعل
معنى السببية ويتناول قولهم كيمه بمعنى كي تفعل ماذا والذي يدل على انه انما تركها لذلك انه اذا ذكر هذا التاويل عنهم
في فصل نواصب الفعل قال ان حذف الفعل بعيد عن الصواب فتصويبه اياه يدل على ان البحث عنها
استطرادي وكونه عند البصريين حرف جر حسن عندي ذكرها في التفصيل قال ويحذف حرف الجر بحذف في بعض المواضع
في موضع ويسلب الفعل فالسماعي طريقه النقل في مواضع كقوله استغفر الله ذنبا واحببت زيدا الخير وقولهم الله

او فعلى

٦٦

لا فعلن واذا حذفت حرف الجر وجب النصب لانه مفعول به وجه الاول النصب والقياس حذف حرف الجر مع ان
وان على اختلاف الفاظها نحو عجبت انك قائم وجبت انك لو متني اي من انك ولانك واذا حذفت حرف الجر عن
ان وان فالصحيح انه في موضع نصب اجرا للحرف ما حذف فيه او لاحروف الجر فيما تقدم على الموجب المذكور وقد زعم الخليل
انها في موضع خفض وهذا يدل على انه قدرها خفضه مثلها في قولهم الله لافعلن بالخفض فيسيغ النظر في الاولية الخفض على
انه باضمار حرف الجر وفي الخفض لان الكسائي يرى باضمار تقليل نادر وكان حمل هذا الملتبس على ما هو كثير في كلامهم اولى
من حمله على النادر وان الله قال ويضمر قليلا وذلك مواضع باضمار رب في مثل قولهم وقائم الاعماق خاوي المخترق اي
ورب قائم ان بعضهم انه قد اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو النائبة عنها الكل انه الواو عند البصري في ذلك والله قوي في ذلك بانها
تقع في اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعدها لكانت عاطفة ولو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليه وهو واقع في اول
الكلام فيدفع كونها عاطفة فثبت انها بمعنى رب وهذا الذي اشار اليه المصنف في قوله وواو رب وحكم فيهما باضمار رب تعالى بعدها
بعد الواو والمثبت حسن لان من حجته لان الواو هي الخافضة بعد اجراء اياها في حروف الخفض واما الله اضمارها في مثل قولهم بلد ملى
الحاج فهذا الذي قصد اليه ولذلك جعله قليلا وقوله ورؤبة خير شاذ لا يقاس عليه والله في قولهم لاه ابوك حذف شت
لكثرته في كلامهم وجريه مجرى المثل ولذلك لم يقتصر على اضمار لام الجر وحدها بل حذفوا معها لام التعريف وهي محلها
اي فالاصل لله ابوك فاللام الاولى المكسورة هي لام الجر واللام الثانية هي لام التعريف واللام الثالثة المفتوحة هي فاء
الاسم الداخل عليه حرف التعريف وقيل هي عين والالف محذوفة او هي فاء اختلف فيه وليس هذا موضع ذلك وحذفت لام
الجر ولام التعريف وبقي الاسم مجرورا لانها مقصود انه معناها لما ذكرنا من جريه مجرى المثل وكثرة دوره في الكلام والله اعلم

ومن اصناف الفعل قال الشيخ في ان وان الخفيفة قد تقدم وجه العمل في المرفوع عليه قال
وتلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل لانها لا تدخل على الفعل فلا دخلت على هذه الحروف اخرجتها عن شبهها
اولا لانها لما اتصلت صارت كالجزء منها فخرجت عن شبهها الذي به اعملها الفعل واتصال الضمير به كاتصاله بالفعل فلذلك
ابتداء بعدها الكلام وما يظهر عملها لذلك فلذلك فتح الجميع بعد ما لانها انما اقتضت الاسمية لاجل شبهها الفعل فاذا
خرجت عن شبهه الفعل صح دخولها على الجمل بعدها ومثل لعمل الاسمية بقوله انما الحكم الله واحد وقوله لعلما
انت حاتم ولعدم الفعلية بقوله انما ينهاكم الله وقوله لعلما اضاءت لك النار ومنهم من يعمل ما ويعمل ضعيف
ولم يسمع الا في هذا البحر فيه ما الا في قوله الا ليتما هذا الحمام لنا وقوله صاحب الكتاب الا ان الاصل
في ليتما وعلما وكانما الكثرة الا انها وكذا انما احتاج من طريق قياس فكان بذلك ان يجوز موضع قوله الشاهد الا ان جعلها
لم يات عنهم فيه نصب ووجه القياس انه يثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها لعلما وكانما ولكنما كانه من اصل الباب الا
انها لم تغير معنى الجملة فيها كانت لم يتطرق تغيير الجملة اي ما بها كما كانت قبل دخولها فلحق بالا ان المكسورة الجملة
معها على الاستقلال فلا بعدها قال الشيخ لان موضع ان تكون الجملة من غير تغيير لمعناها في جملة مستقلة بالفائدة
بعد دخولها كما استقل قبل دخولها واما المفتوحة فموضعها موضع الموصول فيعد ان الجملة معها كالجملة مع الموصول فلذلك

قوله لأنك صادرت مع جملتها كالجزء فاحتاجت الى جزء آخر يستقل معها الكلام فيقال ان زيدا قايم مشكوك فيه او عجيب لأن

زيدا قايم والتي بعد حتى هذا الجملة التي معها لكنها صارت في حكم الجزء الواحد فمعنى عجبني ان زيدا قايم عجبني قيام زيد فكأنك

قلت قيام زيد لا يستقل بالفائدة ما لم يضم اليه جزء آخر فكذلك المفتوحة مع جملتها ولذلك وقعت فاعلا ومفعولا ومضافا اليها وغير

ذلك مما يقع به المفرد انتهى ولا يصدر بها الجملة كالمصدر بأخواتها لأنها لا تقترن بالصدر في انها لو صدرت بها لوقعت مبتدأة والمبتدأ

معرض للعوامل اللفظية فلم يؤمن دخول ان عليها فيستثقل اجتماع حرفين بمعنى واحد ولا يجوز اجتماع ما يشتركهما في اجتماع وائتلاف

ان لشبه مكسورة بعض لعلة فعلم ايضا السبق انك تشترط لها وقوعها في انها اذا جاءت لا يتوقف ذلك الا مصدر الكلام فتفصلها

ان بحث عنها فكأنه لها الموضع ليعلم من اول الامر الفصل بينهما فاذا تقدمت علم انها المكسورة واذا اخرت علم انها المصدرية ولم

يعكسوا لأنه كان يؤدي الى التزام الشيء الذي حقه التقديم التأخير وذلك الا يستقيم تأخيرها كالا يستقيم تأخيره لعلة وهو اذا اخرها فلما اخروا

ما يستحق التأخير وان الذي هو اصل الجواب من غرض كما ذكر وان تقديم الاستفهام اذا وقع خبرا في مثل قولهم حق العقاب سوأ

كالذي يحتمل ان نصب بعضها ان مطلقا الجملة وقعت فيه المكسورة **قال** الشيخ التحقيق ما ذكره

الشيخ التحقيق ما ذكره غيره قال الفارسي كل موضع فيه وقوع الفعل فالاسم فان فيه مكسورة ومتى يقع فيهما الاسم الا هنا فان فيه

مفتوحة من ما صاحب الجمل فقد دخل وقوع المكسورة تعدده ثم قال والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره هذا الذي ما ذكره

الفارسي لأنه ذكر المحل الذي لا يجوز الا فيه المكسورة والمفتوحة الكسر فذكر الحكم بعلة وذلك ان المكسورة وضعها تأكيد

للجملة ويبقى بها على استقلالها فوجب ان لا تقع الا في موضع الجمل وهذا مستقيم والتعليل وما ذكره الفارسي ليس فيه ما يخبر

عن ذلك وان لا ينتقض ذكره لأنه مبني على امر محقق وما ذكره ابو علي ينتقض اما بيان انه لا ينتقض انه قد علم ان وضع

المكسورة لما ذكرناه فيعلم انها لا تقع الا في موضع الجمل ونعلم ان وضع المفتوحة مع ما بعدها على تأويل المفرد فوجب ان لا تقع الا

في موضع المفرد واما بيان تناقض ما ذكره ابو علي فيقول قد ذكرنا ان مثل ان الكريم فانه موضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعا ولم يتعين

الكسر بل جاز الفتح والكسر على تأويلين في جعلك الجزاء الفاء بعدها ما وانكار عليه ضابط ابي علي وجب الكسر لأنه موضع يقع فيه الاسم

والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني فاكرمه ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعد الفاء الجزاء الاسم والفعل ولم يتعين الكسر فان زعم

زاعم انك اذا قلت من يكرمني فاكرمه فانما اكرمه فعلم انه لم يقع بعد الفاء الا الاسم فهو فاسد من وجهين احدهما انك

تقول من يكرمني فلكم زيد ولا يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك والثاني انا لو سلمنا ذلك لكان حاصله انه موضع يتعين فيه

الفعل ويتعين الفتح وهو غير متعين فصح نقضا على كل تقدير لأنه كان موضعا للفعل او موضعا للاسم او موضعا لهما فان زعم انه

الكسر بتأويل معنى صحيح فيه كما ان الفتح بتأويل آخر يصح فيه القاعدة ما ذكر في كل موضع اصحابه ابطل قولك ما يقول

زيد ان اباه ليحب وعقدت معناه باعتبار الخاص لم يعد الا الاسم فلا ان تقديره الخاص لا اعتداد به ولذلك كسروا في قولك

ان اباك ليحب لك وكذلك قولهم اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع فيه الا الاسم ومثل ما يقع

ضابطه المذكور فلذلك يتعين الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع الافراد ثم اذا ما وقع كالاعتراض على العاطف الخ

الفتح بعد لولا وبعد لو ومثل الفتح بعد لو لأنها كانت في موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لم يقع ان وما عملت فيه الا موضع المبتدأ

خاصة

خاصة فوجب الفتح لوقوعها موقع المفرد ولو كسرت لم يكن حينئذ الا جملة الخبر مع كونه قد اطرح ذلك في لولا

وليس هذا الموضع لوقوعها بعد اذا الا في خبر مبتدأ اذا اجاز ذلك وصار فيه فاذا كسرت كانت الجملة هي الخبر وحذف

ان عليها بكالها وان فتحت لم تقع الا في موضع المبتدأ خاصة وقدر الخبر محذوفا فان الكسر على تأويل اثبات الخبر بعد اذا وذلك

شايع ولو كسرت بعد لولا لكان فيه اثبات الخبر بعد الاسم بعد لولا وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد به في كلامهم منظما الجملة وحدها

فيه المكسورة الا وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة بكمالها على استقلالها بفائدتها وهي هنا لم تقع موقع الجملة بكمالها فعدم ان تقع

الذي ذكره في الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب ان لا يقع وقوعها الا موقع الاسم المفرد ليتوقف وعلى لو لأنها تقتضي جزئين بعدها فعل

الاسم الواقع بعدها وجواب عن الفتح في ان الواقعة بعدها بقولك لو انك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهر في وقوع

الجملة الا ترى انك لو قلت لو قام زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان قالت التعليل لو قلت انك منطلق اي لو وقع انطلاق

فلم يقع الا في موضع الجملة وانما وقعت موقع الفاعل كان في تفسيره لو ثبت تمكنت فوجب الفتح ولم يجز الكسر لأنه لا يؤدي الى تحقيق الجملة

الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد الا ترى انك لو قلت لو زيد قايم لقمت لم يجز لوقوع الجملة الاسمية ولا يسوغ بها التعدد في الفعل

وانما جاز لو زيدا قام لقمت على ان يكون زيد لفعل مقدر دل عليه ما بعده فكأنك قلت لو قام زيد فاذا وقعت ان وجب تقديرها

بالاسم المفرد والمحذوف فعله فلم تقع الا في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح وقوله في التمثيل لأنك تقدر لو انك منطلق انطلقت

اي لو وقع انك منطلق لفظا والعامل فيه التضعيف لو انك تنطلق لا يجوز شرط لها اذا وقع ان بعدها لم يكن الخبر فعلا اذا امكن ذلك

في الصورة حتى يصير عوضا عن الفعل المذكور بعدها الا في تفسيره وقوله لو انهم فعلوا ولو انهم ظلموا انفسهم ولو انا كتبنا عليهم فقوله في التمثيل

لأن التقدير لو انك منطلق وايضا فيه الاسم خبرا عن الواقع بعدها مخالفة لو في العادة وقد صرح به ان عنده في حذف الشرط

فقال وكذلك وجب في الواقع بعد لو ان يكون خبرها فعلا لو قلت لو ان زيدا جاءني لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا حاضر لاكرمته

لم يجز وقوله انطلاق منطلق مثل لو ان زيدا حاضر وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق ايضا ثم ما يجب تمثيله وهي

قوله وجب في ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه الا اذا لم يتعذر الفعل باشتقاق الخبر المصرح الا

ترى الى قوله سبحانه ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فاقلام خبر عن ان المفتوحة الواقعة بعد لو بلا خلاف فلم يكن لتشترط موضعه فعل

بمعناه ثم اورد ان الواقعة بعد ظننت واخواتها اعتراضا على ان في موضع الجمل وتعين اعتراض انه زيد قايم بعد ظننت

ظننت ان زيدا قايم في موضع الجملة على استقلالها بفائدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولو انفصلت لم يسد مسد المفعولين

متعلقة بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بانه ليس مذهب الجماعة وانما هو مذهب بعض النحويين وانما احتاج الى الجواب

المسألة خاصة انه لا ينفع الا بذلك وليعلم انه يخرج بان ذلك ذاخل لأنه اذا جعل المفتوحة انما وقعت في موضع خاصة

مقدر لم يقع الا في موضع المفرد فوجب الفتح كما وجب في لولا ولو وبيان ما على ذلك انه وجب الفتح فيها اذا سقطت ان في الخبر

لا يمتنع موضع الجملة وبه خرج عليه لو يكن ان ام سوء اذا صاحب الخبر المقدر انه يجب عليه على ان ذلك المحل الشيء اذا

حذف المفعول الثاني اذا امرت بان يكون عنه انه لم يذكر ذلك واجب فالاولى ان يجاب عنه بمذهب الجماعة الذي لا

يحذف عنه فيقال ليس الموضع موضع الجملة وانما هو موضع المفرد الذي انه منصوب بظننت والجملة المستقلة دخل فيها

من حال والمفعول له فضلة فكيف يكون جملة ومعنى فضلة فاذن لم يبق ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان زعم زاعم انه
كان الكلام محتاجا الى مفعول ثان ومع بعد دخولها اي ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتياج انما كان من جهة ان الظن انما
وضع ليتعلق بالشيء على صفة فاحتيج لذلك الى شيئين لهذا الغرض فلما دخلت ان لزم منها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود
من الظن متعلق الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسدت ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعة واتفق لهم عن اعتراض
اللازم على ان [illegible] المذهب على مذهب الجماعة قال وفي الخلاف ما يجاب بالمفرد وهي جملة الى اخره

قال الشيخ على حسب ما تقدم مثل علم الايضاح للفارسي ومعنى اوله ما اقول اني احمد الله وذكر فيها تاويل الفتح
والكسر مثل ما ذكر الفارسي فاما وجه الفتح فهو مستقيم واضح واما ما ذكر من وجه الكسر فباطل غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر
محذوفا والكسر محكيا بعد القول فكانه قال اول ما اقول ان احمد الله ثابت او موجود واذا جعل الكسر محكيا متعلق الا في كان
غير القول وكذلك كل ما تحكي بعد القول الا ترى انك اذا قلت اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو
ان عمرا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلق كان التقدير اول ما اني احمد الله والذي
القول اول اي احمد الله المبتدأ اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعض على حسب معناه فيجب ان
يكون بعض القول ثابت او موجود فاذا وقع عن اول اني احمد الله واول ان احمد الله باعتبار الحروف المخرج وباعتبار الكلمات
اي يكون الاخبار [illegible] عن الفرح او ثابت [illegible] فاسد فلم يقصد ذلك ولم يرد [illegible] لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على
ذلك والكسر وجه مستقيم غير ما ذكره وهو ان القول على بابه [illegible] فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها ان احمد الله و
حكاه بانه قول وبعض [illegible] اقوال كما تقول اول [illegible] التي فعلت به اليوم زيد منطلق والخبر محذوف بل يكون
قولك اني احمد الله هو الخبر فوجب ان يكون جملة لانك اخبرت عن مضاف الى جملة لانه قول لانه اول الاقوال كما قلت في زيد
قائم فثبت ان تاويل الكسر الصحيح هو هذا التاويل وان ما ذكروه لم يصدر عن فطانة بل صدر عن ذهول لانه كان خطأ لما ذكرناه [illegible]
المواضع المحتملة ايضا ما ذكره [illegible] مثل ما [illegible] في الفتح والكسر [illegible] فاذا فتحت فانما قصدت [illegible] ان واسمها وخبرها موضع
المفرد الخاصة فيكون الحكم موضع مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب [illegible] حذف الخبر [illegible] الجملة واذا كسرت فانما قصدت
الى احضار ان على المبتدأ والخبر على استقلالها [illegible] فلم [illegible] ان الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف
حاصل بكلامها [illegible] المكسورة وقد تقدم مثل ذلك قال وتكسر بعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام الى اخره

قال الشيخ وانما كسرت بعد حتى الابتدائية لانه موضع الجملة فاذا قصد اليها بكلامها وجب الكسر وان قصد الى المبتدأ وخاصة في الموضع الذي يصح قصد
وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امورك حتى انك [illegible] حتى [illegible] جملة
مستقلة كسرت وان قصدت [illegible] المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفا [illegible] حتى كون اكلك بالليل معروف [illegible]
[illegible] قال وان كانت العاطفة او الجارة فتحت وهذا [illegible] ان العاطفة [illegible] الاسم المفرد والجارة
[illegible] بعدها [illegible] فلا يجيء بعدها الا المفتوحة كما تقدم قال ولكون ان المكسورة للابتداء لم يجامعها [illegible] اللام الا [illegible]

قال الشيخ [illegible] اللام لام الابتداء لم تدخل الا [illegible] الحروف لكونها للابتداء فلم يكن بينهما مخالفة [illegible]

من اجتماعهما الا ترى انك تقول لكن زيدا منطلق [illegible] ان زيدا منطلق فصح ان يكون [illegible] جملة واصح اذ لا منافاة بينهما
بخلاف غيرها فاعتراضاتهم لما بينهما من المنافاة ثم اورد اعتراضا بقوله ولكنني من حبها لعميد فدخلت اللام في خبر لكن واجاب
عن ذلك ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن ليعتد به [illegible] حتى يصح التاويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة
التي في لعل وليت ووجه المنافاة [illegible] لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها [illegible] بين كلامين متغايرين واللام
[illegible] المنافاة [illegible] اذ لا يمكن اجتماع حرفين [illegible]
[illegible] متصلا غير متصل ومنفصلا غير منفصل وذلك باطل واذا تقررت المنافاة [illegible] وجب تاويله اذا امكن
وتاويله ما ذكر من [illegible] الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون [illegible] ما تقتضيه [illegible] الثقل
[illegible] ولكن انني فاجتمعت النونات [illegible] التخفيف [illegible] الثقل والتخفيف [illegible] لكنا هو الله ربي و [illegible]
اصله لكن انا فنقلت حركة الهمزة الى النون [illegible] ولذلك وجب التوقف
بالالف [illegible] فكان الوقف على انا [illegible] الهمزة فيه ولذلك فصل ابن عامر بالالف فقرأ لكنا هو الله ربي
واعرابه هو مبتدأ والله بدل منه او عطف بيان [illegible] الخبر المبتدأ والجملة خبر عن انا [illegible] والضمير العائد عليه من الضمير
في ربي لان المبتدأ للمتكلم فوجب ان يكون الضمير للمتكلم ايضا [illegible] اللام [illegible] قال

قال الشيخ الضمير [illegible] اللام [illegible] ضمير [illegible] ثلاثة
[illegible] اذا اجتمعت [illegible] ثلاثة [illegible]
[illegible] المدخل انما هي للام فوجب ان يكون الضمير [illegible] اللام [illegible] واصل هذه اللام ان تدخل على المبتدأ
ولكنهم لما ادخلوها [illegible] كرهوا ان يجمعوا بينهما [illegible] فصلوا بينهما في اللفظ فاذا فصلوا بين ان [illegible] واسم دخلت
عليه لزوال المانع واللام لم يفصل بينها وبين دخلت على الخبر او على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر [illegible]
[illegible] زيدا [illegible] لزيد [illegible] لطعامك اكل وما انشد [illegible]
[illegible] مكفور [illegible] الكل لطعامك او غير مكفول [illegible] لم يجز لما ذكرناه من [illegible] الفصل دخولها على المبتدأ [illegible]
الفصل بينهما الا لما ذكرناه [illegible] لم [illegible] تعدد [illegible] فاذا [illegible]
[illegible] الفصل [illegible] مع زوال مانع الدخل [illegible]
[illegible] ما ذكرناه وقد [illegible] بعضهم ان [illegible] الا [illegible] على [illegible] مبتدأ او يجعل
[illegible] الابتداء وان [illegible] على [illegible] لم يدخل [illegible] متعلق بالخبر [illegible] دخل لتفصل [illegible]
خبرا [illegible] في متعلق الخبر [illegible] بقصد [illegible] فاذا [illegible] لا يكون الا
متعلق ما بعد الخبر فلذلك اعترض عليه [illegible] والد [illegible] متعلق الخبر [illegible] فيه [illegible]
اذا تعدد [illegible] المتعلقات ما [illegible] قال [illegible] ان زيدا قائم فاذا جئت باللام كسرت وعلقت
الفعل [illegible] قال الشيخ [illegible] على ما تقدم من تاويل [illegible] جئت باللام وجب الكسر على كل تاويل
[illegible] تاويلها فانه [illegible] تقدير [illegible] لان يكون اللام [illegible] وهو تاويل الجماعة ظاهر [illegible]

[illegible]

اللام علم انه لا محل لها [illegible] فصار [illegible] على ضعفها مستقلا [illegible] ان مع الجملة المستقلة ومن جهة
لتستقل الا وجب الكسر ولذلك لم يقع اللام مع المفتوحة لتناقض معنيهما [illegible] وما يحكى عن [illegible] الزجاج على ان
لسانه سبق في مقطع والنعاليات الى فتحها [illegible] في بعض النسخ [illegible] وليس بجيد لان ان في البلاغة مكسورة فلا وجه
لا ضمار فيه [illegible] سبيل الى اثبات فالوجه [illegible] ان [illegible] الاسم لانه [illegible] وثبت ان
على حالها مكسورة والحجاج بانه اسقط اللام [illegible] لا يثبت [illegible] اسقط اللام غلطا [illegible] غلطا وقيل انه
انه فتحها غلطا وسهوا [illegible] ان لسانه سبق [illegible] الغلط ثم حكم عليها باسقاط اللام [illegible] الكف فلا وجه
لاثباته [illegible] لا ينفع مسلم قال [illegible] محل المكسورة [illegible] الرفع [illegible] زيدا [illegible] عمرا
[illegible] اخر قال الشيخ مقدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك سائغ وهو مثل [illegible] ولكون
المكسورة للابتداء والغرض في تقديم مثل ذلك [illegible] اداة [illegible] لام معللا [illegible] النفس
كان لما استقر ليس لغيره وان ثبت تعليله [illegible] ووجه العطف على المحل ان موضع ان وما عملت فيه رفع لكون الخبر لم يتغير فجاز
العطف لذلك ولو قيل ان العطف على محل زيد على تقدير زيادة ان لكان حسنا لان هذا [illegible] ليس زيد بقائم
ولا قاعد [illegible] بالجبال ولا الحديدا [illegible] فانه لو قيل [illegible] بالجبال ولا الحديدا ان العطف على محل
[illegible] ووجه اخر ضعيف وهو عطف [illegible] الخبر [illegible] الضمير [illegible] ان يكون في
المعطوف [illegible] يكون الخبر [illegible] رفع حتى يصح العطف [illegible] فاما اذا كان جامدا تعذر ذلك فيه لانه لا ضمير
له يعطف عليه [illegible] ان زيدا [illegible] وانما جاء ضعيفا لان شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل ان يؤكد بالمنفصل
[illegible] زيد قام هو وعمرو واذا كان [illegible] ارتفع بالفعل فلان يكون [illegible] ارتفع بالاسم اجدر وفيه وجه اخر ليس بضعيف وهو
ان يقدر مبتدأ مستقلا [illegible] مثل قولك قام زيد وعمرو [illegible] رفع عمرو بالابتداء على حكم
الاستقلال [illegible] اذا علمت ان زيدا قائم وعمرو مرفوعا على الاستقلال [illegible] محذوف دل عليه ما قبله [illegible] ولكن
[illegible] ان في ذلك دون سائر [illegible] قال الشيخ وانما شاركتها لكن لانها لم تغير معنى الجملة التي بعدها الا تغيير [illegible]
فان قيل فكيف يثبت مخالفتها لان باعتبار اللام [illegible] مشابهتها لها باعتبار العطف على المحل قلت اما مخالفتها لها
باعتبار اللام فقد ذكر [illegible] واما مشابهتها لها باعتبار العطف فلان العطف لم يكن متعلقا بامر [illegible] حتى يحصل
المخالفة بينها وبين [illegible] وانما العطف باعتبار [illegible] لا يتغير حكمه ومعناه [illegible]
[illegible] لا يتغير [illegible] المعنى الذي [illegible] العطف [illegible] ما كان عليه قبل [illegible] الا ترى
ان قولك ليت زيدا قائم ليس بمعنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف عليها [illegible] تقديرها كالعدم [illegible] تقدير ان [illegible] ظهر
الفرق بين [illegible] العطف [illegible] الزجاج [illegible] العطف [illegible]
يقذف بالحق علام الغيوب [illegible] علام الغيوب على ان يكون صفة [illegible] المنصوب بان باعتبار [illegible]
المذكورين [illegible] الزجاج ليس [illegible] فانه [illegible]
الغيوب

الغيوب خبرا بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه واستغنى عن العائد
لظاهر [illegible] للتطويل في المعنى [illegible] انا لا نضيع اجر المصلحين [illegible] احتمالا ظاهرا فحمل على وجه لم يثبت
الا بتقدير ليس بمستقيم لان [illegible] لا يثبت الا [illegible] ان قول الزجاج ليس بشيء [illegible] وانما يجي العطف على المحل بعد
مضي الجملة هذا مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون ان زيدا وعمرو
قائمان والمبرد والكسائي يجيزان العطف قبل مضي الجملة بشرط ان يكون [illegible] غير معرب مثل قولك انك وزيد
ذاهبان والذي غرّ الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا يثبت مثل هذا [illegible] سيبويه ان
الفصحاء [illegible] والوجه ما قاله البصريون [illegible] وبيان انه لا يستقيم في المعنى [illegible] انه لو عطف قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان
[illegible] مختلفان في [illegible] لان زيدا منصوب [illegible] وخبره [illegible] لا بد [illegible]
مرفوع [illegible] عمرو [illegible] بتقدير عطف على المحل الذي هو [illegible] الابتداء [illegible] جعلها مع [illegible] المبتدا
الخبر [illegible] ان يكون [illegible] ذاهبان وجعل [illegible]
وهو باطل ولا يمكن تقديره [illegible] حتى يقال انه مرفوع [illegible] بالابتداء المنقطع [illegible]
ولانه لا علامة [illegible] فهذا [illegible] مذهب البصريين وبطلان ما سواه وليس في [illegible]
في ان زيدا وعمرو قائم [illegible] المنع لان قائم اما ان يقدر خبرا عن عمرو [illegible] فيكون خبر زيد مقدرا [illegible] فلم يعطف الا بعد
مضي الجملة واما ان يجعل قائم خبرا عن [illegible] الاول [illegible] محذوف فيكون على التقديم والتأخير كانك قلت ان زيدا قائم
وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة بتقدير اختلاف ان زيدا وعمرو قائمان فان ذلك غير ممكن [illegible]
ذكرناه [illegible] فساد في هذه المسائل لان [illegible] فساده انما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد اما اذا جعل لكل واحد خبر فقد
انتفى المعنى الذي كان [illegible] قال [illegible] سيبويه ان ناسا من العرب يغلطون [illegible] فجعله من باب الغلط لانه على
خلاف القياس واستعمال الفصحاء [illegible]
عكس [illegible]
فتوهم [illegible]
انهم قد [illegible] قال واما قوله تعالى والصابئون فعلى التقديم والتأخير
يحتمل امرين احدهما ان يريد ان الخبر المذكور بعد قوله والصابئون خبر عن الذين امنوا مقدرا [illegible] والصابئون لم يعطف
الا بعد تمام الجملة تقديرا وهو احد الوجهين اللذين [illegible] ان زيدا قائم [illegible] فعلى التقديم [illegible]
فعلى تقدير الخبر مقدما على الصابئون وتقدير الصابئون [illegible] ويكون العطف انما ورد بعد مضي الجملة مقدمة على المعطوف
ويصح التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك لان الكلام في ان العطف انما يكون بعد مضي الجملة فاذا قدر مضيها بتاويل تقديم خبر
محذوف وتاخير للمعطوف عنه صح ان يقال على التقديم والتاخير [illegible] التعبير عن ذلك [illegible] العبارة [illegible]
[illegible] احدهما ان هذا ليس فيه الا الحذف [illegible] الوجه فيه الحذف [illegible]

بلا ضرورة اى قوله بعد ذلك كانه ابتدا والصابئون بعد ما مضى الخبر تخصيص لذلك فانه لا يكون بمعنى ما بعد مضى الخبر الا
والخبر مراده والاخر ان مذهب سيبويه في قولك ان زيدا وعمرو قايم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف وهذا مثله واستدل على
ذلك بقوله ونحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ووجه الاستدلال انه لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون
ولما قال راض دل على انه خبر لانت وهذا مثله وانشد والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وهذا مثله
للخبر فيما يوهم انه عطف على موضع ان قبل تمام الجملة كما في والصابئون فالتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم ومعناه ان تقدم خبر محذوف
تمم الجملة باعتبار الاول وقوله وانتم بغاة بعد مضي الجملة وبغاة الذي بعد انتم خبر لهم لا يتعين تقديمه فلم يعطف الا بعد
تمام الجملة في المحل تقديرا كما تقدم سواء وفي ايراده هذا البيت دليل على ان المفتوحة اذا وقعت في موضع الذي كان فيه الجملة
يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة الا ترى ان ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله ان العطف على المحل انما يكون في
المكسورة واما في اعجبني ان زيدا قايم وعمرو فهذا لا يجيزه احد على العطف على المحل ولكن ايراد البيت ليس للعطف
على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الاول ويكون استغناء عنه بالثاني او على تقدير تقديم خبر جار في اللفظ مؤخرا على
التاويل المتقدم من اعراب وانتم في البيت ليس على العطف على الموضع لكن مبتدا مستقل بجملته والعطف لم يقع الا باعتبار
الجمل لا باعتبار التشريك في عامل كانه قال لكن زيدا قايم وعمرو منطلق وقد ذكر في تفسيره سرا في تاخير الخبر عن قوله
وانتم كذا ذكره ... مثل ذلك بان قال ما معناه انك اذا قلت ان زيدا شنيع وعمرو توهم ان لزيد مزية في الاخبار عنه
بالشناعة على عمرو لثبوت الحكم له اولا وما يثبت في التعبير اولا اقوى مما يثبت ثانيا ولما كان غرض المتكلم التسوية بينهما
ثم ذكر الخبر اولا لبيان الحكم بالشناعة عنهما دفعة واحدة حتى لا يكون لاحدهما مزية على الاخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن
قال ولا يجوز ادخال ان على ان وقد تقدم علة ذلك لانا قد بينا ان ان في كلامهم لا يكون اولا لعلتين احدهما انه
يودي الى اجتماعهما لا خبرها فلا بد من الفصل ولا اذا حصل الفصل صح ان تقول ان عندنا ان زيدا في الدار وقوله النحويين الصدر
الجملة بان المفتوحة ليس بظاهر وانما معناه اذا وقعت في الموضع الذي يتعرض فيه لادخال المكسورة عليها ادرج الموضع الذي
يدخل فيه تعمل على الوجهين المتقدمين في علة ذلك من ذلك قولهم لولا ان زيدا هذا اول الجملة والخبر ... بعد ذلك ولكنه جاز
لانه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا يعمل كذلك في قولهم اذا انه عبد القفا واللهازم فانه عبد القفا مقدر بالمبتدا والخبر مقدر
بعد ذلك ولذلك اول بقوله فاذا العبودية حاصلة وهذا يصح في تعليل من علل بانها انما امتنع تصديرها لاداء
في ادخال ان عليها اذ لو كان صحة الجزء دخولها مستقلا مع مفتوحة بعد اذا لانه يودي الى ادخال ان عليها الا ترى ان
المكسورة يصح دخولها ايضا بعد اذا ولو كان هذا التعليل صحيحا لامتنع دخولها لحصرتها بها الجملة بعد اذا لما يودي
الى ادخال ان عليها كما في التصدير بها في قولك ان زيدا منطلق عندي وانه انما امتنع لما يودي اليه من ادخال ان
عليها فاذن التعليل المستقيم ما علل به الفرق بينها وبين ... لانه محقق في جميع مواقعها مطرد غير
منتقض والتعليل بذلك انما هو ... الامر محقق ومع هذا ذلك منتقض على ما تقدم وقوله
وتخفف فيبطل عملها ومن العرب من يعملها ايضا قال الشيخ وتخفف فيبطل عملها لا تخلو اما ان يريد فيما وقع

بعدها ملفوظا به او فيما يقدر فان الاول فيما يلفظ به وهو الظاهر ان المكسورة لا يقدر بعدها شي محذوف كان غير مستقيم وجهه
احدهما ان المفتوحة لم يلي بعدها في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت ان زيد منطلق لان التقدير علمت انه زيد منطلق كما صرح
به اخر ... قولك علمت ان زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق فكيف يبطل عملها عند التخفيف فيما لم يكن لها عمل فيه فيما هو ... ان
قال ... وجعل ... المفتوحة في الظاهر الذي بعدها ... وان الاول فيما يقدر غير
مستقيم لانه ذكر المكسورة ... مع المكسورة ولانه ذكر اعمال المكسورة المخففة انشد ولو انك في يوم الرخاء ... وجعل ... ان الظاهر ...
ان تقال فيخففان فتلغيان فيما ذكر بعدها من العرب من يعمل المكسورة ومن كذلك ... المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة
ويلزم تقدير اسمها ضمير شان محذوف ويكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها وانما قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة كيف ما وقعت
ولم يقدروه في المكسورة البتة لامرين احدهما انهم وجدوها داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتدا والخبر فلو لم يقدر الضمير خرجت عن
حقيقة وضعها بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على الفعل الا ... افعال الداخلة على المبتدا والخبر وكان في ذلك توفية
بما تقتضيه وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين لذلك لم يجيزوا ان قام والثاني انهم وجدوا ان المكسورة عاملة وهي مخففة
في الفصيح من الكلام والقرآن قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في من نصبها في قراءة كل من خفف ولم يجي ان المخففة المفتوحة عاملة في
ملفوظ بعدها الا ... ما ذكرناه من الفروع ... من العمل بعد التخفيف من المكسورة بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع ... وجودها
كالعدم فاذا ... فلما ان المفتوحة ... ضمير الشان والذي ... العرب ...
الشاعر ... كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا ... التقديم ... واقع خبرا ... جملة
... لم يحذفوا ... ان المفتوحة لان ... بدلا ... ولكنهم ... ذلك ان اسمها
لا بد من تقدير مضمر وقال ايضا لا تخففها في الكلام ابدا ... الا انت تريد المتصلة مضمرا ... وقال
ايضا في هذا الباب والدليل على انهم يخففون على اضمار الهاء انك تستقبح قد عرفت ان ذلك حتى تقول الا تقول لذلك او تدخل السين
او قد ... فكان ... نعم ... ان التقديم انما جاز ... والمبتدا والخبر
يستتبع التقديم ... باطل ... ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون ... ذلك في امتناع تقديم الخبر ما يعتبر ... التقدير
قال ... بعدها الاسم والفعل ... وانما كان كذلك لما ذكرناه ... وضعها ان يدخل على المبتدا والخبر في المخففة
... وان كنت من قبله لمن الغافلين وقد تبين انه لا يقدر فيها ضمير شان يكون اسمها ... وان كلا فاعتبر في العقد الثاني
... بعدها ان يكون ... عليها ما يقتضيه من الجملة الاسمية ... نادرا على ما انشد
من قوله ان قتلت لمسلما ... لانه يخالف القياس واستعمال الفصحاء اما مخالفته ... فلانه لم يوجد في
القرآن ولا في كلام فصيح ... التمسك بها ... تقدير الضمير في مثل ذلك ... الجملة الخبرية الفعلية مجراه
... الاسمية ... قام زيد ... انما زيد قايم ... علمت ما زيد قايما ... بعد في مثل ذلك وقال
ويلزم المكسورة اللام في خبرها ... او تحمل لانه لم يدخل اللام ... الجملتين جميعا الا ترى انك لو قلت
ان زيد منطلق وان قام زيد جاز ان يكون ... ما زيد منطلق وما قام زيد وجاز ان يكون المخففة ... زيد منطلق وقام زيد

فان اجيبت باللام تميزت المخففة بحيث حذف اللام الفارقة قال والمفتوحة تعوض عما ذهب منها احد الاحرف لا النافية
حرف النفي وقد وسوف والسين ذكر انها تعوض من النون ولكنه استغنى عنه لان قد وسوف والسين لا تدخل الا على الافعال فعلم
ان التعويض فيه وربما ادخل حرف النفي بينهما اعتمد امر وكان الاولى ان يبين في الكلام اذ مثل ولم يمثل على ترتيب مستقيم لا على ما قدم من
اول الفصل ولا على ترتيب الاخر وذلك ان الذي رتبه هو تقديم تخفيفها وابطال العمل فيها ثم اعمالها ثم دخولها الاسم والفعل بعدها وتمثيل
اولا مستقيم في المكسورة ملغاة ثم عاملة ثم مثل بعد ذلك بالمفتوحة العاملة فكان الاولى تقديم المفتوحة الملغاة لانها الوجه اعمالها ثانيا
فذلك تمثيلا هاهنا بالكلية ثم ذكر في اخر الفصل ثم مثل بدخول الفعل وهو مستقيم ولو كان تقدم تمثيل المفتوحة ملغاة ثم مثل عقيب
المكسورة في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتدا والخبر ثم مثل بما ذكرناه انه ينبغي تقديمه وهو المفتوحة الملغاة فقال وتقول علمت ان
زيد منطلق والتقدير انه زيد منطلق قال الشيخ واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي ان يمثل بالمفتوحة الداخلة على الفعل على
حسب ترتيبه فقد تقدم الكلام على جميع ذلك وانشد البيت في فتية كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل والتقدير
انه هالك على ما تقدم ثم مثل بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت ان لا يخرج زيد وان قد خرج وان سيخرج وان سوف
يخرج والتقدير عندنا انه في الجميع لما تقدم ذكره والتزموا التعويض بهذه الحروف تنبيها على انها ليست الناصبة للفعل حيث دخل الامر ولم يلتزم التعويض
بها مع حرف النفي لتعذر اجتماعهما لما كان الحرف النفي لما كان زيادة مضادة لها لا ان لا يصح ان يجمع بينه وبين السين واختها ولا بينه وبين
قد لان ثمة حرف اثبات فلا يصح جمعها مع حرف النفي والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق
الى اخره قال الشرح كانهم قصدوا الى المشاكلة بين ان والفعل الذي يدخل عليها وذلك انهم لو ادخلوا عليها غير افعال التحقيق لكان فيه
كالتضاد الا ترى انك لو قلت تمنيت انك تقوم لكان انك دال على ثبوت ملفى حيث التحقيق وتمنيت دال على توقعه والشيء الواحد لا يكون
متوقعا حاصلا فلذلك لم يدخلوا عليها الا افعال التحقيق وما قاربها كانها تثبت امتناع دخول افعال الرجاء والطمع على المشددة كذلك
وخفيفها التزموا الا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل التشاكل بينهما كما حصلت في غيرها قال وما فيه وجهان نحو حسبت
جهتان شبه لكل واحد منهما فادخل عليها كظننت لا تساع ما ذكرناه بالنسبة اليها فاذا ادخلته على المخففة او المشددة فلانك تحققت
ثبوته ومن الاشياء تثبت بالظن تخلف تميزها والطمع فيها واذا ادخلته على ان الناصبة للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح
يصح منطلقا وقد يعلم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها وذلك ان لفظ ان اما ان يذكر بفعل قبلها مسلطا عليها او لا
فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول تعين للمشددة والمخففة منها والثاني تعين
للناصبة والثالث يجوز فيها الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الكلام او لا فان صدرت بها
الكلام تعينت للناصبة للفعل مثل … وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران نحو حسن ان تقوم وحسن انك تقوم
وبهذا الضابط يعلم مواضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها ومواضع جواز الامرين … قال ويخرج المكسورة الى نحو
اجل هذا قول كثير من النحويين وقد رد بعضهم حمل البيت الذي … على انه اراد انه قد كان ذلك وادخلها على اسمها وحذف الخبر
للعلم به في جوابه كذلك وليس بعيد عن الصواب بل هو ظاهر والذي يحملها بمعنى نعم يجعل هذه الهاء هاء السكت كانه قال ان
والحق بها السكت للوقف وما ورد في كلام ابن الزبير جواب القائل لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ليس له وجه يحتمل غير نعم ولولا
ذلك

ولولا ذلك كان القول بانها الناصبة في البيت متعينا لانه ثبت في غيره احتمال البيت الوجهين الا ان حملها على الناصبة اولى لانه اكثر
فانه عوض الخبر تحذف الخبر شائع كثير عند قيام القرينة اكثر من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى لذلك وتخرج المفتوحة الى معنى لعل تقول
ايت السوق انك تشتري لحما اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرا بالفتح لانها لو جعلت متصلا بما قبلها
لتغير المعنى ايضا لانه يصير عذرا لهم والكلام سيق ردا عليهم في قسمهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها فقيل وما يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء
في غير موضع ويدل عليه ما بعده كما في قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون وهذا يدلك ان الكلام جار ردا عليهم لا تصديقا
لهم فاذا حملوها على معنى اتصال جعلوا الكلام على انه فاعل ليشعركم صار المعنى توبيخ من يزعم انهم يؤمنون وهو عكس المعنى المقدم لانه في المعنى تحقيق
لما قصدوه وقد علم انه رد عليهم فكيف يرد عليهم بما لم يحقق وقد حمله بعضهم على ان تكون لا زائدة فيستقيم المعنى لانه يصير توبيخا لمن
يزعم انهم يؤمنون وفيه رد لقولهم … انها على ظاهرها والخبر ليحمل على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك وجوابا للسؤال … كان قيل
لم … فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون قال ولكن للاستدراك الى اخره قال الشرح وضع لكن على ان يكون
ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عنده ذكر دخول اللام مع ان فاذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود
صورة النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى ولو قلت سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر وكذلك لو قلت ما سافر
زيد لكن عمرا لم يقم كان مستقيما لكن عمرا سافر واستقام في الجميع لحصول الغرض في المعنى بعدها وما قبلها ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا
لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا فاستقام بهذا المعنى على ما تقدم وانما فهم ذلك من قوله
ولكن الله سلم لكونه جاء في سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره على ان السلامة محققة في المعنى فلما تقدم ولكن الله سلم
علم اثبات ما فهم اثباته اولا وهو سبب التسليم وهو رؤيته فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا لكم فحذف السبب واقيم المسبب مقامه
قال وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل ان وان ولم يرد … لانها لا تعمل اذا خففت بخلاف
ان وان وانما لم يعملوها لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان فانها
ليس لها ما يحمل عليه في العمل وتقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه ان شاء الله قال وكان للتشبيه وكان الكاف
مع ان الى اخره قال الشرح جعل كان مركبة من كاف التشبيه وان ولا دليل يدل على ذلك لاحتمال ان يكون كلمة براسها
للتشبيه كما ان ليت كلمة براسها للتمني ومما يدل … ان التركيب على خلاف الاصل … انها غير مركبة … انها
لو كانت مركبة لادى الى ان تكون جارة ومجرورا ولا يستقيم من الجار والمجرور كلام … بانه كلام مستقل ولا يقال انه لا يصح
ان زيدا كالاسد وانه لما دخل حرف الجر وجب ان تكون مفتوحة صارت جارا ومجرورا والذي اوقع من قال بالتركيب ما
راى من صورة الكاف في قولهم ان زيدا كالاسد والاستقامة تحتها صورة لتبدل من اول الامر على التشبيه فهذا لو سلم من الوجه
الثالث لكان جيدا ولكنه غير مستقيم لما ذكرناه قال وتخفف فيبطل عملها الى اخره قال كان اذا خففت
جاز اعمالها والغاؤها الا ان … اكثر وهذا مما يدل على انها ليست مركبة لانها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة المخففة لا
تعمل الا في الضمير على ما تقرر وهذا انما … كان … بيت … فانها جاء الخفض على ان يكون
ان زائدة واما النصب والرفع فعلى ان يكون مخففة من الثقيلة فاذن ليس الخفض الا بتاويل الجر بالكاف وان حرف زائد

كاينا وبعد لما يعني تقول ومثال ذلك جاءت دملتنا وشبهه الا ان زيادة تمامه الكاف تعليل قال ليت معناها التمني ولذلك
وجب ان يكون متقدمة ويجوز عند الفراء ان يجري مجرى التمني فينصب بها الجزآن تشبيها لها بفعل التمني لما كانت في معناه فيقول
ليت زيدا قايما كما يقال اتمنى زيدا قايما والكسائي يجيز ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيدا قايما على معنى ليت زيدا كان قايما وما
ذكره لا دليل عليه الا ما توهم من قوله يا ليت ايام الصبي رواجعا وهذا محتمل ان يوجه على ما يثبت من لغتهم فلا ينبغي ان
يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله ما ثبت عنهم والوجه ان يحمل على ان خبر ليت محذوف ورواجعا حال من الضمير المقدر فيكون
التقدير يا ليت ايام الصبي لنا رواجعا فرواجعا حال من الضمير المرفوع المستتر في لنا الراجع الى ايام مثل قولك زيد في الدار قايما
وهذا سايغ في لغتهم ثابت فحمله عليه اولى من حمله على ما لم يثبت في لغتهم مثله واضمار كان الا انه قليل ليس بقياسي وهذا كانه جار على طريق
القياس فاذا دل عليه القرينة وكان العصير البراذين قال ويقول ليت ان زيدا خارج وتسكت عن الخبر [illegible] عليك ان
المفتوحة وشبهه ما يحتاج اليه من اسم وخبر كما سد مسده في قولك ظننت ان زيدا خارج ومن زعم ان ثم خبرا محذوفا قيل له فليس
يقدر ههنا مثله اذ لا فرق بين البابين في ذلك لعل معناها التوقع وقد يكون التوقع للمرجو والمخوف ولكنه كثر في المرجو
حتى صار غالبا عليها ومنه قوله تعالى لعل الساعة قريب فهذا التوقع في المخوف وقوله تعالى لعلكم تفلحون ترجي للعباد وهذا
اورده اعتراضا لان الكلام وارد في غير الحكاية والتوقع من الباري مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته تعالى الله عن ذلك فانه عالم
بالمعلومات كلها فاجاب عن ذلك بانه على طريق [illegible] لا معناه الى المخاطب كان التوقع ممن تعلق به وهم المخاطبون ومثل قوله
وارسلناه الى مائة الف او يزيدون في انه شك مخبر تقديره اي [illegible] اي لو رايتم لقلتم هذا حاله وكذلك قوله فهي كالحجارة
او اشد قسوة فاشا منهم من زعم ان لعل معناها مثل ذلك التعليل ومما يتفق عليه [illegible] قوله لعل الساعة قريب
ومنهم من زعم انها في حق الله لتحقيق ما تعلقت به ويضعف بان قوله لعله يتذكر او يخشى ولم يتذكر ولم يخش ولو كانت للتحقيق لوجب
حصوله واجيب عن ذلك بانه قد تذكر بقوله آمنت وهو غير مستقيم لانه لم يرسل اليه لذلك التذكر فاما ان يرسل للتذكر
النافع قال وشبهها [illegible] التمني من قرا فاطلع وذلك لانها لما كثرت في استعمالها للتوقع المرجو وتوقع المرجو
ملازم لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فاجيب كما اجيب التمني وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قايم وليس بالجيد اذ ليس
معه الا مجرد القياس على ليت قياسا فان زعم انها مثلها فليجز لكن ان زيدا قايم ولا مجيز له وقد جاء في الشعر لعلك
يوما ان تلم ملمة [illegible] اجراها التوقع كعسى وكان استعمال عسى بان والفعل استعملها كذلك في قوله لعلك يوما ان تلم ملمة
وليس بالقوي لمخالفة استعمال الفصحاء ووجه ما ذكرناه

ومن اصناف الحرف حروف العطف

قال صاحب الكتاب العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة **قال** الشيخ حروف
العطف هي الحروف التي يشترك بها بين المتبوع والتابع في الاعراب وقد تقدم ذكر المتبوع [illegible] مطلقا لان فيها [illegible]
فاذا وقع بعدها المفردات فلا اشكال واذا وقع الجمل بعدها فان كان من الجمل التي [illegible] ما تقدم كان حكمها
حكم المفرد في التشريك كقولك اصبح زيد قايما وعمرو قاعدا [illegible] وان كانت غير ذلك فلا تخلو اما ان يكون تعليقه تقدم قبلها
ما يصح ان يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامل او لا فان كان كذلك عطفه على ما تقدم باعتبار دون معمو[illegible]

من

من فاعل ومفعول لتحقيق الغرض في ذلك كقولك اريد ان يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالدا فالعطف يكون خاصة دون
[illegible] على بعض خاصة وبقي [illegible] واحد منها على ما كان عليه العطف لتعذر عطفها [illegible] فاعل الثاني [illegible] يتعذر عطفها
على فاعله الا [illegible] ومفعوله لاستقلال كل واحد منها باعماله في ذلك بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل [illegible]
فوجد فيهما ما لا يوجد في [illegible] الا ان كانت الجملة المعطوفة على غير ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو فقيل ذلك المراد به حصول مضمون
الجملتين حتى كانهما [illegible] حصول قيام زيد وخروج عمرو وهذا [illegible] في البرهان [illegible] هذا حروف العطف في
الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام المعنى غير ذلك فانما على قطع [illegible] الفرق يعني قول القايل قام زيد خرج عمرو وبين قولك
قام زيد ثم خرج عمرو ولو كان [illegible] على ما ذكر لوجب ان يكون [illegible] سوا او [illegible] ثم لا يحتاج اليها [illegible]
بتبيين معنى الواو [illegible] على ما ذكرناه من تقدير حصول [illegible] ان ثم افادت التراخي فيهما [illegible] التراخي
ثم [illegible] الحصول مع الواو واذا اشترك مع الواو وما كان ذلك يحصل لو اسقطت وليس ذلك بمخرج للواو [illegible]
ذكرناه [illegible] وبين [illegible] ليس [illegible] لانه [illegible] تبيين معنى العاطف وليس العاطف
بالمصيب [illegible] حرف العطف [illegible] ان [illegible] زيد
اخي فقد [illegible] ليس ثم عطف [illegible] التشريك في الفاعل ما ذكرناه فثبت ان العطف [illegible]
يقوم بفعل ليس على معنى ما ذكرناه وانما هو على [illegible] الامر [illegible] التشريك بين الشيئين [illegible]
وان كان معنى [illegible] فيكون [illegible] كقولك ان يقوم زيد ويخرج [illegible] العقد اللفظي [illegible] التشريك في العامل المعنوي كلمة
في العامل اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة غير [illegible] تشريك المفردات فيكون [illegible] قولك قام زيد وخرج
عمرو على ما تقدم قال فالواو للجمع المطلق من غير ان يكون [illegible] في الحكم قبل [illegible]

قال الشيخ حروف العطف على ثلثة اقسام قسم يشترك بين المتبوع والتابع وهي الواو والفاء وثم
وحتى وقسم يثبت به الحكم لاحدهما من غير تعيين وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه فالاول قد ذكر والثاني او واما وام
والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد من هذه الاقسام تفترق احاده بمعان تختص كل واحد منها بعينه فالواو للجمع المطلق
بينهما من غير تعرض لتقديم ولا تاخير ولا معية الا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي اجنبية عن ذلك [illegible]
المعنى [illegible] الوجود [illegible] عن ذلك فانك اذا قلت قام زيد وعمرو فجايز ان يكون قيامهما معا وجايز ان يكون زيد
[illegible] عمرو وجايز ان يكون بالعكس [illegible] ان الواو في ذلك [illegible] جايز [illegible] لم يكن على
فيجوز ان يكون [illegible] وليس [illegible] على واحد منها [illegible] على ذلك فكذلك الواو ولا دلالة لها
على واحد مما ذكرناه [illegible] الغلط [illegible] المدلول [illegible] من حيث [illegible] لذلك
واستدل صاحب الكتاب على [illegible] قولهم جاءني زيد اليوم وعمرو امس [illegible] قول من قال بان
لا [illegible] قبل الشيء او بالعكس بقولهم اختصم بكر وخالد [illegible] اختصم لا يعقل الا بفاعلين في وقت واحد فلو جعلت
للترتيب لادى الى ان لا يكون له فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال وكذلك قوله

سيان تقول كل وقيامهم الا انك لو وجدت تجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الواحد بالمساواة وفي
محال قال وقول سيبويه ولم يجعل للرجل منزلة بتقديمه يكون بها اولى من الحمار كانك قلت مررت بهما معنى اذا املت مررت
بزيد وحمار ولم يرد فيه المنزلة الا باعتبار نسبة المرور اليه ورب قائل يشكك ذلك ربما تعلم زيد على الحمار بمنزلته ولا في
ذلك جائز لكلامهم كثيرا لانهم يقدمون الاشرف ولكن هو ليس الغرض الذي نحن فيه ولم يقصد سيبويه الا ما نحن فيه حتى انه
استدل بم لا يوجب له مرتبة على الحمار بالنسبة الى المرور واما الفا فلها ان الثاني عقيب الاول بلا مهلة كقولك جاء زيد
فعمرو فقد فارقت الواو لما فيها من الترتيب والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب
شيئين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كانت بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة
فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم معناها الترتيب الاتي بينهما مهلة فقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت
الفا بالمهلة وفي سيبويه في قولهم مررت برجل ثم امرأة فالمرور هاهنا مروران لانها دلت ثم على المهلة وجب الحكم
بانقطاع المرور بالرجل قبل المرور بالمرأة فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا وقد ورد الايتين اعتراضا على القول
في معنى الفا وثم واما الفا فهي في ظاهر الاية تدل على ان الشيء قبل الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم في الاية فلك
واجاب عن الفا بقوله تحمل على انها اهلكناها حكم بان البأس جاءها فكانه قال اهلكناها فحكم عقيب الاهلاك بانه
البأس جاءها وهو ظاهر في الجواب والجواب ان يكون المراد باهلكناها حكمنا باهلاكها فجاءها بأسنا عقيب الحكم عليه
وحكم الحكم عليها ارادة ونحوها بهم واجاب عن ثم بان المراد بعد ثم اهتدى ثم دام ذلك لان العصيان موقع فيه
على العادة وهو ظاهر في الجواب فيجوز ان يكون المراد عمل ثم اهتدى اي سلك سبيل الاستقامة فيما يقع الى الوقائع
بعد ذلك قال وحتى معناها الغاية وان ما قبلها يقتضي شيئا فشيئا الى ان ينتهي اليه فلذلك وجب ان يكون جزءا
من المعطوف عليه ليحصل معنى عندهم على التدريج فلذلك لم يات فيها ما يلائم في آخر جزء كقولك نمت البارحة حتى الصباح وعبارة ذلك
في الخارج جعل للاصل على انه عليه مرتبة ومعناها المذكور يفارق اخواتها الثلاث واو واما وام الثلاثة لاثبات الحكم لاحد
المذكورين من غير تعيين وصحيح او واما فظاهر الاتي انك اذا قلت جاءني زيد او عمرو فانت مثبت المجيء لواحد منهما لا بعينه ولا
يلزم ان يكون المتكلم شاكا بل قد يبهم ذلك على السامع وقد يكون شاكا واما تحقيق ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو
فانت عالم بان احدهما عنده ولكنك لا تعلم بعينه فقد ضمنت كلامك اثبات الحكم لواحد منهما عنده من غير تعيين وانما ام في
سؤال الذي وضعها الاستفهام فصارت لاجل ذلك كقولك لا ان الجملة الواحدة لا تكون اعم استفهاما وانما وقعت في الخبر اذا
كانت منقطعة لانها مقدرة ببل والهمزة تجب بالاولى اولا ثم ادرك الشك بعد ذلك فجاءت الجملة الاستفهامية وكذلك حتى في اعراب
قولهم انها لابل ام شاء خبر مبتدأ وتقديره ام هي شاء فهذا معنى قولهم والمنقطعة بمعنى الخبر ايضا والا فالتحقيق ان ام لا تقع في الخبر
حتى على ما فسرنا فقال ويقول في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو فكرر عندك لتحقق انها المنقطعة لا المتصلة
لا تكون كذلك بل يلزم ان تقع المشكل فيه بعد الهمزة ويلي ام ان كانت القضية في احد جزئي الجملة كقولك ازيد
عندك ام عمرو واقائم زيد ام قاعد ولو قلت ازيد عندك ام في الدار او عندك زيد ام عمرو لم يكن حسنا فان كان

الا

الشك في جملتين ولم يشترك في احد الجزئين وجب ذكرهما جميعا كما هو المعهود في الموضع الذي كان في موضع المفرد كقولك اقام زيد
ام قعد عمرو وكذلك لا يتميز هذه من المنقطعة الا بالقصد لاحتماله اياهما جميعا في جميع مواضعها واما المنقطعة فموضعها على ان يليها
كلام متصل ابتداء الكلام المتقدم استفهامية كانت او خبرية وقبلها اقسام جميعا قال ولا تفصل بين ام والذي في قولك ازيد عندك ام
عمرو الى آخره قال الشارح ان وضع ام للعلم باحد الامرين واما او فليست كذلك فنحو اعلم الفرق بينهما فانت مع ام عالم بان احدهما
عنده مستفهم عن التعيين ومع او مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر فاذا قلت ازيد عندك او عمرو فمعناه هل واحد منهما
عندك ومن ثم كان جوابه بنعم او لا حقيقيا ولم يكن ذلك حقيقيا في ام لان السؤال عن التعيين ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المثل
فانما الاشكال في استعمالها على غير ذلك ومعه انهم استعملوا الهمزة وام في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي اقعدت ام
قمت واستعملوا الجانبين والثانية معطوفة بام وفي معنى الحال كقولك لاضربنه ذهب او قعد فمثل ذلك يلتبس فيه موضع ام بموضع
او واورد سيبويه قوله ما ابالي انت بالحزن تجيئ ام جعلت بظهر غيب لئيم على انه مختص بام واورد قوله ولست ابالي
بعد يومي مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت على انه من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انت بالحزن تجيئ مرفوع مفعولا
لا ابالي فيجب ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه والمراد هاهنا المبالي به وايضا فانه لا ضمير في انت فيكون لصاحب الحال
فيكون مع الواو واما قوله حتوف المنايا اكثرت فقد ذكر مفعول ابالي وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا الحال وفي الحال
واحد من الفعلين ضمير صاحبه واورد قوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا على انه من مواضع او
وقد ظهر سبب امر فيه بما تقدم من ان مجيء الموضع الذي ليس فيه مفعول موضع ام من موضع او وكثيرا ما يقع منهما المتأخرون في ذلك لكلامهم واشعارهم
فلا يفرق بينهما وشرط استواء ام في هذه المواضع ايضا ان تسبقها الهمزة وشرط استعمال او ان لا تسبقها همزة على نحو
ما تقدم من ان يكون شاكا وتقال بها ورام انها للشك وانما قال وتجيء للتنبيه على ان ذلك ليس باللازم ادخل يكون المتكلم حصلت
غير شاك بل يكون مبهما وانما في الامر فيها للتخيير والاباحة على ان وضعها ما تقدم من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه ان
حصلت فيه بقيم معها ان الآمر غير حاجر بعد الفعل مثل قوله جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو سميت اباحة وان لم
تجيء تخييرا وصار لاحد الامرين الآمر اي حصلت تخيير الحكم في المعنى فيما في التخيير فلا اشكال واما في الاباحة فانك اذا قلت تعلم
الفقه او النحو فتعلم المأمور كليهما فانه ممتثل لا محالة وانما اخذت نفي الحجر عن الجمع من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم
وقوع او في النهي في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا ومعناها النهي عن كل منهما بطلقه وان لا يجيء ممتثلا الا بالانتهاء
عنهما جميعا ومن ثم حملها بعضهم على انها بمعنى الواو وقال التفتازاني آثما وكفورا او لا يصح ان يبقى على بابها وانما جاء التعميم فيها من
ما ورد ذلك وهو النهي الذي هو بمعنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي تطيع آثما او كفورا اي واحدا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما
كان ثابتا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فجاء التعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها فاذا ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء
عن احدهما حتى ينتهي عنهما بخلاف الاثبات فانه قد يأتي بفعل احدهما دون الآخر فهذا معنى دقيق حتى يعلم بانها اي او في النهي باقية
على بابها وان التعميم لم يجيء منها وانما جاء من جهة المعنى الذي ذكرناه قال وبين او واما في الفصل الى آخره قال
واما الفصل بين ام واختيها فواضح في الاستفهام وغيره واما الفصل بين او واما فليس الا باعتبار ان اما تقطع ومعها تشرطا

في أما أن يكون متعلقه قبل المعطوف عليه أما آخرًا كقولك ما جاءني إما زيد وإما عمرو وقد تبين أن التقديم وهذا
التقديم واجب في أما وجائز في أو ويشترط أن يكون المتقدم إما أيضًا كقولك جاءني إما زيد وإما عمرو ولم يعد الشيخ أبو علي الفارسي
إما حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه ولكلامه وجه [illegible] ثبت وأنهم
لا يجمعون بين حرفي عطف ولا ما أشبه فلما [illegible] حرف العطف [illegible] المعطوف والمعطوف عليه [illegible] أنا نقول
لا نسلم أولًا أن الواو في وإما حرف عطف داخل على إما بل نقول وإما هي حرف العطف ولا يبعد في أن يكون صورة الحرف مستقلة
حرفًا في موضع وبعض حرف في موضع ثم ولو سلم ذلك فلا يبعد في أن يكون دخل على إما الغرض الجمع بينه وبين إما المتقدمة ويكون
إما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد إما المتقدمة وهو العهد ولا الذي يحقق أنهم يقولون جاءني إما زيد أو عمرو فيوقعون
أو موضع وإما ولا ما قالوا إنها حرف عطف لم يقع حرف العطف عقيبها من كل وجه ولا عطف باتفاق تحقق ما قلناه أنهم لما
وقعوا أو موضع وإما ولا ما استغنوا عن الواو قبلها كما ذكرناه من أن الغرض في الواو وفي وإما عطفها على أختها فلما [illegible]
[illegible] عن ما قبل المعطوف عليه فقول ليست المتقدمة حرف عطف باتفاق فلا معنى لقول القائل أن حرف
العطف معترض ولا ما تقدم حرف شعرًا بالشك فيما يليه بعده [illegible] أن يكون على لفظ ما بعده [illegible] من معنى الشك فثبت بهذا أنها
للشك المحض من غير عطف والثانية لما جيء ولا وبل ولكن ثلاثتها لحصول ثبوت الحكم لواحد معين ثم تفرق بعد ذلك
فلا تفارق في أن الحكم للأول دون الثاني كقولك جاءني زيد لا عمرو وأما الفرق بين بل ولكن فإن اتفقتا في أن الحكم للثاني
فهو أن لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها [illegible] عطف المفرد بها ولا يستقيم [illegible] إلا [illegible]
النفي في المفرد ولا إذا [illegible] وجب أن يكون ما قبلها نفيًا كقولك ما جاءني زيد لكن عمرو ولو قلت جاءني زيد لكن
عمرو لم يجز لما ذكرناه وأما بل فلإضراب مطلق مثبتًا كان الأول أو منفيًا فإذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد أضربت عن نسبة المجيء
إلى زيد وأثبته لعمرو [illegible] وأما إذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو فيجوز أن
يكون من باب الغلط [illegible] فيكون عمرو غير جاء [illegible] ما جاءني عمرو ويجوز أن يكون مثبتًا لعمرو المجيء فلا يكون غلطًا

حروف النفي

قال وهي ما ولا ولم ولما ولن وإن قال الشيخ ما للنفي [illegible] كقولك ما زيد
منطلق أو منطلق [illegible] والدليل على أنها للحال أن المفهوم من قولك ما زيد قائمًا نفي القيام في الزمن الذي أخبرت به
فإن زعم زاعم [illegible] ما زيد قائم فليس بمستقيم لأنه لو كان كذلك لكانت [illegible] النفي [illegible] كانت
[illegible] ما تقدم [illegible] دل على أن ما فيها زيادة [illegible] وليس إلا ما ذكرناه
موجب الحكم به وامتنع أن يكون [illegible] ما كانت [illegible] كرهوا أن يدخلوا عليها حرف الاستقبال كما امتنع في ليس [illegible]
يكون [illegible] لاستعمالها للحاضر والمستقبل وعند [illegible] القرآن [illegible] حكاية [illegible]
[illegible] بمبعوثين [illegible] حكاية [illegible] ما جاءنا من بشير ولا نذير فإنه ورد للتعليل [illegible] أن يقولوا
عند إقامة الحجة عليهم ما جاءنا في الدنيا من بشير ولا نذير وعند الحاضر المحقق [illegible] ذلك كثير وقد أورد على
سيبويه [illegible]
في النفي

في النفي ثم جعل سيبويه [illegible] التأكيد لأنها جواب [illegible] قد [illegible] التوكيد [illegible] ما جعلها [illegible]
ولا لنفي المستقبل في قولك لا يفعل [illegible] المستقبل إذا قلت لا يقوم زيد فمعناه نفي القيام في المستقبل [illegible]
وإن كانت [illegible] أكد [illegible] سيبويه [illegible] القائل [illegible] ولم يقع الفعل [illegible] مستقبل
قوله [illegible] نفيًا عامًا [illegible] في قولك لا رجل في الدار مستقيم ولا [illegible] في قولك لا رجل في الدار مستقيم ولا
[illegible] العموم [illegible] في الدار وإن كان [illegible] في الدار [illegible]
نصًا [illegible] ظهور أو بسبب العموم [illegible] سياق النفي والنكرة في سياق النفي [illegible]
[illegible] في الدار ولا امرأة لما [illegible] التضعيف [illegible] نفيًا عامًا [illegible]
ولا رجل في الدار ولا امرأة [illegible] عام [illegible] لا زيد في الدار ولا عمرو [illegible] غير
مستقيم في ظاهره [illegible] النهي فليس صيغة النهي موضوعة [illegible] إذا قلت لا [illegible]
فليس المقصود [illegible] الأمر [illegible]
[illegible] في جميع [illegible] الأمر [illegible]
أن [illegible] النهي [illegible] على [illegible]
[illegible] الدعاء [illegible]
[illegible] النهي [illegible] الدعاء [illegible]
والدعاء [illegible] النفي [illegible] جعلها للنفي في كل موضع وإذا جعل [illegible]
[illegible] والكلام عليه كالكلام عليه [illegible] النهي [illegible] الدعاء
ويكون الدعاء [illegible] ما تقدم [illegible]
تقلب معنى المضارع إلى الماضي [illegible] على المضارع فيقلب معناه إلى الماضي [illegible] إذا قلت لم [illegible] ولم
[illegible] الماضي [illegible] مثل ذلك [illegible]
معناه [illegible] الماضي [illegible] دخلت عليه [illegible] ولما [illegible] لم ولما تقلب لفظ
الماضي إلى المضارع [illegible] في المعنى [illegible] تقلب لفظ
الماضي إلى المضارع [illegible] دخول لم على الماضي [illegible] المضارع على معناه لأنهم لم يقلبوا [illegible]
تقلب ذلك اللفظ إلى لفظ المضارع [illegible] المعنى [illegible]
وليس [illegible] في [illegible] نفي المستقبل [illegible]
[illegible] على [illegible] المبالغة في النفي [illegible] على توكيد النفي [illegible] الخليل أصلها لا أن
[illegible] أصلها [illegible] الخليل [illegible]
[illegible] النفي [illegible]

من ح

فيها أوجه منها أن قياس الحروف أن لا تحذف ومنها أن قياس الهمزة أن لا تحذف ومنها أن كلمى ما يعلق أن لا يتقدم عليها وبعضها يحذف
أن يفصل بينه وبين أن أضرب فلو كانت لا لأن للجنس وأما ما في ... القرآن فيرد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس من أن
أصل الحروف أن لا تبدل فيها ومن لزوم تقديم الحرف وضعف المعمول عليه لا غير سائغ لا يقول عمرا لا تضرب زيد فثبت أن القول ما
قال سيبويه وهو الصحيح وأن بمنزلة ما يعني في معناها وقد تقدم فتدخل على الجمل كما تدخل وتدخل على الجملة الفعلية الماضية
والمضارعة ولا سيما والخلف في أعمال أكثر النحاة لا يجيزونه إلا أن المبرد أجاز إعمالها على أخواتها ما وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت
قياسا والدليل على أن اللغة لا تثبت قياسا الاتفاق على أن المستقر في الجرة لا يسمى قارورة وإن كان مستقرا فيها
ولو كان بالقياس لسمي ذلك قارورة وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وإن لم يسمع من العرب عين هذا اللفظ بقياس بل داخل
بطريق عام عنهم وهو علمنا من استقراء كلامهم بأن كل ما نسب إليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظائره في هذا العموم وقال
أبو يوسف الشافعي كل مسكر حرام فإذا احتججنا به فلم نحرمه بالقياس وإنما حرمناه بطريق العموم وإن يكن للمثل خصوصية
بنبيذ
ذكر كما في قوله قام زيد فإن زعم المبتدأ أنه من باب أحد الفاعل فليس بنبيذ فإنه لا يلزم في العمال بالعامل أن وإن كان
إعمال ما خلا الفعل عند الذين يجوزونه وما خرج عن القياس لا يحمل عليه حرف التنبيه وهي ألا وأما وها تدخل على
الجمل كلها تنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية أن يفوته لغفلته شيء منها إلا أن ها اختصت بدخولها أيضا تنبيها
على أسماء الإشارة والضمائر على ما مثل فيه فإن لا يدخل إلا وأما إلا أول الكلام الجمل وأما ها
فيدخل كما يدخلان وتدخل على الضمائر وأسماء الإشارة وإن لم يكن أول الكلام **ومن أصناف الحروف**

حروف النداء وعددها وساق قال ... حروف النداء لأنه جعل المندوب منادى وليس منادى في التحقيق لأن
المنادى هو المطلوب إقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك لم يدخل وا إلا في الندبة خاصة ولو قلت وا زيد وأنت تقصد
به وا زيد لم يجز وأما يا فمشتركة بين المنادى والمندوب جميعا وأما بقيتها فمختصة بالمنادى فإذا هذه الحروف على ثلاثة
أقسام قسم للمنادي وقسم للمندوب وقسم مشترك بينهما وقسمها أيضا على ثلاثة أقسام للقريب والبعيد والمتوسط
فوجب انضمام ولعله تقسيم التقسيم ولذلك جعلها قسما برأسه ثم قال ووا للندبة خاصة قال وقد جاء يا الله أعز أصحابه في الهم أنه
يا للبعيد وأجاب عنه بأن البعد ليس بالنسبة إلى الله تعالى إنما هو بالنسبة إلى العبد من إحسانه واستجابة دعائه وأخذ الاستقصار
الإنسان نفسه في ذلك فهو بعيد بهذه النسبة فجرى لستعمال حرف البعد لذلك **ومن أصناف الحروف**

حروف التصديق والإيجاب وهي نعم وبلى وأي وجير قال الشيخ سميت حروف التصديق لأنك تصدق
بها ما يقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح وقد يكون بلى تصديقا في مثل قول القائل ألم أحسن إليك فتقول بلى فذلك
تصديق لقوله لأن معنى قوله ألم أحسن إليك أني أحسنت إليك ولكنه قرره فكأنه قال أحسنت إليك فقال بلى ... لأن من
شرطها أن يكون النفي في كلام من تجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النفي في كلام المخاطب على ما يأتي فأما نعم فتصدق
بها ما يقوله المتكلم فإن كان ... ما بعد الاستفهام من إثبات أو نفي فإذا قال القائل أقام زيد
فقلت نعم فقد أثبت القيام وإذا قال ألم يقم زيد فقلت نعم فقد نفيت القيام لأنها إثبات لما بعد الاستفهام في كلام

الجاب

٧٥

المجاب وبعد الاستفهام ههنا النفي فيكون إثباتا للنفي المذكور وأما بلى فلا تستعمل إلا بعد النفي لإثبات المنفي فإذا قال
القائل ألم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام كقوله تعالى ألست بربكم قالوا بلى ولذلك قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرا لما ذكرناه وأما
قوله تعالى بلى قد جاءتك لو أن الله هداني فلأن النفي لو أن الله هداني ما هداني فجيء ببلى لإثبات المنفي في المعنى ولذلك حقق بقوله
قد جاءتك آياتي فكذبت بها أعظم الهدايات فصح أن يؤتى ببلى لما ذكرناه من معنى النفي ولولا ذلك لم يأت ببلى والأجل لا تقدير قبلها إلا في الخبر
خاصة هذه المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم أنه يجوز أن يقع بعد الاستفهام أيضا وليس بذلك المعروف وإن كان قد يجاب بها في الخبر
وقد تقدم أن الأستعمال أنه في ذلك قليل وأن البيت وهو وبعلي شيب تحمل أن يكون على الناصبة محذوفة الخبر أي إنه كذلك وجير بمعناها
لكن أجل أولى أن والكسر أكثر فيها وقد تستعمل بمعنى حقا وإذا جاءت كذلك فعلى بنائها أما لأنها اسم من أسماء الأفعال بمعنى حقا وإذا جاءت
كذلك فعلة بنائها أما لأنها اسم من أسماء الأفعال بمعنى حق ذلك كما يقولون في نظير هيهات لذلك بعد لأنه وكثيرا ما يعتبر أسماء الأفعال
بالمصادر وإما لأنه موافق جير الذي هو حرف في لفظه والأصل معناه إذ معناه في الحرفية التحقيق والإثبات كما قلناه في على إذا كانت
اسما ومنه البيت في قوله وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير إن كانت أبيحت دعاثر الفردوس الظاهر أنها أولا فكانا معرفا
ولذلك أجاب بقوله أجل جير لئن أخر ومن توهم المفصل أن كانت بالفتح وتغيرها بالكسر لكان حقا فالنفي على معنى أن ذلك قد تحقق
لأجل إباحة حضاضه وما تقدم منه والكسر على معنى أن ذلك قد تحقق إن كان قد حصل الإباحة لدعاثر فظهر أن الفتح في المعنى
الظاهر أقوى من الكسر وأي لا تستعمل إلا مع القسم معنى بعدها وإنما لم يقع ذلك إلا مع غير الفعل فلا يقال أي أقسمت بالله إنما يقال
أي والله وأي لعمري وحدثنا أنهما لم يستعملوا في كثرتهم لم تستعمل إلا مع الله وأوليس وفي غيرها تخصيص فكذلك سوا وأي والله
بلا ثمة أوجه أحدها أن تفتح الياء لالتقاء الساكنين على خلاف العرب في مثل ذلك لأن قياس الساكنين إذا كان الأول حرف لين فليس
أن يحذف ووجه ذلك أنها الوجه الثالث والكثير كما هو ههنا لبيان لتحقيق اللفظ كلفظ اسم الله وصار مكسورا مضمنة فلا يعرف معناه فتفتح
ليتظهر أمرها بالفتح والثاني أن تجمع بين الساكنين الذي يحذف وهو من العرف أيضا ولكنه شبهه بمثل قوله ضالين وحاد
لكن الثاني حدث فيها المنفصل بالمتصل كراهة أداية أي ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الأكثر على القياس وهو حذف
الياء لالتقاء الساكنين فيكتب فيكتب لفظ الله **ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء** وهي إلا
وحاشا وعدا وخلا في بعض اللغات جعلها بمعنى وخلا في الظاهر أن جعلها حرفا إنما هو في بعض اللغات فلا ينبغي أن يجعل
حاشى بمعنى ذلك لأن كونها حرفا هو اللغة المعروفة وهي على العكس من خلا وعدا فلا ينبغي أن يشرك بينهما في أنها حرف في بعض اللغات فيوهم
التسوية وهو خلاف ما عليه أمرها **ومن أصناف الحرف** حروف الخطاب وهي الكاف والتاء التي في أنت وأنتما إلا أن حقها أن يقال علامة
الخطاب لأن الحرف قال الشيخ والفرق بينها وبين أسماء الخطاب أن تلك موضوعة لمن تخاطبه كما وضعت الأسماء كلها لمسمياتها
أو مسندا إليها كقولك ضربتك فهذا فاعل منسوب إليه الفعل كما تقول ضرب زيد وإن كانت فيه دلالة على الخطاب لأن وضعه على أنه اسم
للمخاطب وهذه موضوعة علامة مع استقلال الكلام والاستغناء عنها باعتبار المستقل وهو المسند إليه فوزان نحو إن أنت في
وياء النسب إلا أنها انقسمت قسمين قسم يتبين به اختلاف أحوال المخاطب كقولك إياك أخاك شبهه وقسم يتبين به حال الخطاب بالمفرد والمثنى
على ضربين قسم يتبين صاحبه الاسم لإبهامه كقولك إياك وأنت وقسم يتبين غير صاحبه لاسم آخر تحقق به الاستغناء عن بيانها

كقولك ذاك وذلك وشبههما فانما كونهما حرفا في ذلك وبابه متفق عليه واما كونهما حرفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد تقدم
في المضمرات ما يغني فيه عن الاعادة واما كونهما حرفا في ارايتكم اعني الكاف والميم فلانهما لو كانت الكاف اسما لكانت مفعولا اولا له
وكان يجب ان يقول ارايتموكم لان الخطاب لجماعة فاذا كان لجماعة وجب ان يكون بالتاء والميم كما في علمتموكم فلما جاء على
غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان قلت فهذا يلزم مثله ايضا فان التاء هنا لغير الجماعة وهي اسم فينبغي ان يكون ارايتموكم
قلت لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب اختصرت التاء والميم بالتاء وحدها للعلم بانهم جماعة بقولك كم الا ترى ان الميم لم
يؤت بها مع التاء الا ليجعلها للجماعة فالكاف والميم لجماعة فان قلت فاجعلها على ما ذكرت ان الكاف والميم اسمين قلت لا يستقيم لامور
منها جواز ارايتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا لم يستقم المعنى لانه يصير المعنى [illegible] من المخاطب فيصير مخبرا عنه [illegible]
ما صنع وليس فيه ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها انهم قالوا ارايتكم [illegible] ان كل واحد من التاء والميم والكاف والميم
مستقل في الاسمية فوجب ان يعطى لكل واحد منهما ما يستحقه في وضعه لانه اسم مستقل [illegible] ارايتكم فان التاء اتبعت الكاف
والميم فلولا ان الكاف [illegible] عنها في ارايتكم ولم يستغن عنها في مثل علمتموكم قائمين قال ويلحقها التثنية والجمع لما لحق
يعني ان كاف الخطاب يلحقها الميم والالف التي تدل على انها للتثنية والميم وحدها لتدل معها انه للجمع والنون تدل
على انه لجمع المؤنث ويكسر ليدل على انه لخطاب المؤنث فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء وليس يعني انها تثنى وتجمع ولذلك
قال كما يلحق الضمائر ومثل [illegible] في بقية الفصل قال ونظير الكاف الهاء واليا [illegible] وجمعها اي لفظ وقد تقدم
الكاف فيما يلحقها ما ساواه وان كان كانها للخطاب وان كان غيرها للمتكلم والغائب ولا تخالف فيها وبيان ما هو الاصح
فلا وجه لاعادته **حروف الصلة** وهي ان وان وما ولا ومن والباء [illegible] يعني ان حروف الصلة حروف الزيادة سميت
حروف الصلة لانه [illegible] بها الى [illegible] لم يكن عند حذفها فاما ان فتزاد بعد ما النافية قياسا كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا
وبعد لما في قولك لما ان جاء زيد اكرمته قليلا ودخول [illegible] انها حرف نفي [illegible] فاكدا حرفين للتوكيد [illegible] ان زيدا
لقائم ليس بالجيد لانه لم يوجد اجتماع حرفين بمعنى واحد ومثل ان زيدا لقائم [illegible] واما ان فتزاد بعد لما وقبل
لو بعد القسم كثيرا وقلت في مثل [illegible] كان ظبية واما مثل [illegible] وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقسم
فاختلف فيه فاجاز بعضهم ان يكون زايدة في الجميع وجعلها بعضهم مصدرية [illegible] وان [illegible] مخففة من الثقيلة في [illegible] وان عسى
ان يكون وان لو استقاموا واما ما فتزاد بعد ان الشرطية [illegible] واذ [illegible] عند البصريين [illegible] اذ ما
على القول بانها اسم وحيثما [illegible] لافادتها ما لم يكن مستفادا [illegible] في مثل انما زيد منطلق [illegible]
لان الحكم بزيادتها [illegible] منها كفها عن العمل ومنها تهيئة [illegible] الفعلية ومنها انها
تفيد الحصر فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم وليس ذلك معنى ان زيدا قائم [illegible] انما ضربت
زيدا الا ترى انك لو قدرت ضاربا غيره لكان خلفا كما لو قلت ما ضربت الا زيدا فثبت انها غير زايدة [illegible]
ومضافها وبين مثل ومضافها وبين مثل ومضافها وتزاد للتاكيد الا ان [illegible] منهم من
يجعلها في مثل ذلك صفة وتزاد بعد بعض حروف الجر [illegible] فبما رحمة من الله [illegible] مثل [illegible]

تكونها

لكونهما هي التي بمعنى الشرطية والدليل على انه لو قلت حيث تكن اكن لم يجز ولو قلت حيثما تكن اكن كان الجزم
واجبا وافادة الشرط وما ذلك الا بدخول ما فدل على انها غير زايدة وكذلك اذ ما على النحو المذكور في حيث
وهي زائدة في مثل لا سيما زيد ولكنه كثر استعمالهم لها مع سي صارت كالواجب واما لا فتزاد بعد ان المصدرية مطلقا
نحو لئلا يعلم [illegible] وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفي كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله
ولا الضالين وقولك ما جاءني زيد ولا عمرو [illegible] فانه حينئذ مفيد نفي المجي عن كل واحد منهما نصا ولو لم يأت بلا
لجاز ان يكون نفي المجي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقاء الكلام باثباتها على
حالة غير حالها وان كانت دلالته عند مجيئها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التوكيد فلا تخرج بمجيئها للكلام
بها عن ان تكون زايدة لان الكلام المؤكد اقوى من الكلام غير المؤكد ولذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد والاخر غير مؤكد
قدم المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه آخر [illegible] فلذلك عن ان يكون زايدا وقبل القسم قليلا وشذت في مثل قوله
ولا [illegible] وشبهه وشذت في مثل قوله [illegible] واما من فتزاد في غير الواجب قياسا كقولك
ما جاءني من احد وفائدتها تاكيد التعميم فيما يدخل عليه ولذلك جاز ما جاءني من احد وما من رجل عندي ولم يجز ما من زيد ولا ما
زيد من قائم لتعذر معنى العموم فيه لان التعميم قد يكون في الكلام يقصد به الحكم على جماعة الجنس وما يتعلق به كقولك ما من رجل عالم وما من
رجل لان القصد ههنا نفي العلم والمجي عن جماعة الجنس وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مختص من جماعة الجنس ايضا وذلك
في مثل هل جاءك من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن مجي جميع الرجال وانما استفهم عن مجي واحد منهم اي رجل كان فافترق
العمومان فيهما وقد اجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في غير الواجب وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك واما الباء فتزاد في
النفي وفي الخبر في مثل ما زيد بقايم قياسا وزادت في غيره سماعا كقولك بحسبك زيد وحسبك زيد وكفى بالله والقى بيده وقد تقدم
ذلك **ومن اصناف الحرف حرفا التفسير** وهما اي وان فالاول اي [illegible] كل
موضع والثاني ان لا تقع الا بعد فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم ولا تقع بعد لفظ القول بنفسه كقولك قال زيد
ان افعل كذا وفيه نظر وقد جاء بعضهم ان اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك [illegible] بلفظ القول [illegible] بعضهم ذلك لكونها على
لا تكون بعد لفظ القول **الحرفان المصدريان** وهما ما وان واسقط ان وهي من الحروف المصدرية
اذا فرق بينهما [illegible] في نحو المصدر [illegible] اعجبني ان تقوم اعجبني انك قائم وان استعمل بافادة الاستقبال فلا يصح فيها [illegible]
لصحة تقدير المصدر فيهما جميعا والظاهر انه اسقطها لتقدم ذكرها في غير موضع [illegible] ان باقي صلتها لا يكون الا جملة
اسمية ولا اختصاصها لا يكون صلتها الا جملة فعلية تقول اعجبني ان زيدا قائم واعجبني ان تقوم واعجبني ما قمت ويقدران وما
مصدرا باعتبار افعالهما ويقدر ان مصدرا باعتبار [illegible] خبرها فان لم يكن فعل تقدر بالكون كقولك اعجبني ان زيدا اخوك
فان لم يكن فعل ما وان مصدر قدر بمعناه كقوله تعالى وان عسى ان يكون فيقدر بالقرب اي حيث حق قرب اجلهم [illegible] ما اذا
كانت مصدرية لا يعود عليها ضمير الا حيث موصولة او موصوفة لانها ههنا حرف والحروف لا تضمر [illegible] واما ان وان
فلا يعقبان الا [illegible] فلا [illegible] اذا [illegible] تقدر [illegible] بتقدير

المفعول غير ذلك فان قد رشّ بلا ولن كانت موصولة والاخرى مصدرية فعلى المعنى الاول الذي يكون التعجب ما تعلقت به
الصناعة ككتابة او خصيف وما اشبهه وعلى الثاني يكون ما اعجبك نفس الصناعة لا المصنوع من حركة المخصوصة فتلك
الصناعة لان التقدير في الاول اعجبني المصنوع وفي الثاني اعجبني الصناعة وهذا الثاني مشارع للاول لان المعتقد المحذوف
منهما وغير المتقدمة اذا احتمل ان يكون الفاعل له وغيره كقولك اعجبني ما سائه بعد تقدم ذكر ما يصلح ان يكون سائر افعالك
تقدير الضمير لما فيكون موصولا ويكون يتولى بما تقدم فيكون مصدرا فيكون التقدير في الاول اعجبني الشايب وفي الثاني
اعجبني الشيب فاما غير ماذكر فيتعين الصلة كقولك اعجبني ما قمت وما قعدت ونحوه فيتعين للمصدرية لانك تقدير ضمير راجع اليه
للاول لتكون موصولا ولذلك تعين قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت للمصدر ولفعل المعتبر فحاسب ...او السماء وما بناها
لانه يكون مصدرية لان الفعل ذكر معه راجعا الى غير ما وضمير الفاعل الى غير ها ولا يمكن تقدير ضمير آخر لا فتعينت للمصدر فاما
من جعلها على الموصولة فذلك بتاويل جعل ما لمن يعلم فيكون اذن الضمير راجعا لا فتعين للموصولة وكذلك تيسر للمثل ما ذهب
اليه في البيت يتعين للمصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعل مظهر فيتعذر تقدير ضمير يعود اليه فاله وبعض العرب يرفع الفعل
بعد ان تشبيها بما وهو الشاذ وعليه ما روي شاذا في قوله تعالى ان يتم الرضاعة وكذلك ما انشد من قوله ان تقرءان لا وجه
له الا ماذكر فاما تشبيه ما بان في الحال فانه وعليه ما روي لا تكونوا بما عليكم فلا تكونوا الحذوفانون والوجه ايا نح

حروف التحضيض

وهي لولا ولوما وهلا والا قال هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع
والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي فاذا قلت هلا تضرب زيدا وهلا تسلم فانت حاض على ما وقع بعدها طالب له واذا قلت
هلا ضربت زيدا فانت موبخ على ترك ذلك ولما كان معناها في وجهيها ذلك اختصت بالدخول على الفعل بعدها كحرف الشرط الا ان التحضيض
والتوبيخ انما يكون بالفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمار رافع وناصب كقولك لمن يضرب
قوما هلا زيدا اي هلا تضرب زيدا وتقول هلا زيدا ضربته فيلزم النصب لان الفعل الذي يقدر انما يكون من جنس الدال عليه فيكون
التقدير هلا ضربت زيدا فاما قوله هلا خيرا من ذلك لمن يفعل فعلا غير مرضي فيحتمل ان يقدر فعل متعد وفعل غير متعد فلذلك
جاز الرفع والنصب فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هلا يكون او هلا كان ووجب النصب في البيت الذي هو تعدون
عقر النيب لان القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب ان يقدر تعدون فيكون التقدير هلا تعدون فوجب النصب لذلك فاله
ولولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره اي يمتنع جوابها لوجود مبتدئها فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم في المبتدا
كقولك لولا زيد لكان كذا ولوما زيد لكان كذا وليست هذه التي للتحضيض لا خلاف من الجانبين الا تري ان تلك معناها تخصيص
الفعل الذي وقع بعدها فلذلك التزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول
مضمون الاولى

حروف التقريب

قد يسمى تقريبا باعتبار معنى حرف توكيد وتسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهي
يفيد ذلك فاما معنى التقريب فيه فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا على ان قيامه قريب من اخبارك ولذلك تقول قد قام
زيد فانه ليس فيه هذه الدلالة فثبت انها لتقريب من قد ومن ثم استحسنت في الماضي اذا وقع حالا لفظا او تقديرا
كقولك جاء زيد وقد ضرب غلامه وقولك جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لان الماضي لا يصلح ان يكون حالا لتنافيهما

واعلم

يتضاد معناه المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال في بيانه تقريب الماضي من الحال وتقريب قد قامت الصلوة واما كونها للتاكيد
فلما ذكره سيبويه من انها جواب لقولك هل فعل ولما يفعل وفيها معنى التوكيد فاذا كانت جواب المؤكد كانت مؤكدة واما كونها للتوقع
فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تخبر بذلك من ينتظر الاخبار به في ظنك او علمك
ومنه قولهم قد قامت الصلوة ولذلك قال لا بد فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخلت على الماضي فاما اذا دخلت على المضارع
فهي للتقليل على ما ذكره كقولهم ان الكذوب قد يصدق والفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى قد نرى وقوله قد يعلم
الله وقد جعلها بعضهم على بابها في التقليل بتاويل ما تقدم ذكره في دربه ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم لكثرة استعمالهم اياها
مع الجملة معترضة فان الجملة القسمية قد تعترض بين الجزئين كقولك قام والله زيد واذا اعترضت لم يكن الا جواب لفظي ولكن
يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيقدر محذوفا او يستغنى عنه ويكون حذف الفعل بعدها اجرا لها مجرى ما هو جوابها
وهي لما فلذلك جوزوا حذف الفعل بعدها لما تقدم كما ان اما هو جوابها عليها في جوازه الحذف ايضا وشرط حصول قرينة تدل عليه

حروف الاستقبال

وهي الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو اصله بدليل دخوله
ولذا فلا يجوز حذفه بعد لن كان شاذا وهي ماذكره وحروف الشرط ايضا وان كان الشرط منها لذلك الا انه لم يذكره ههنا لتقدم ذكره لانه المعنى
وتخيير هذه الا انه جاء في ذلك الفصل هذا ان تجعل للاستقبال ولا يكون ماضيا وقول الخليل ان سيفعل جواب لن تفعل
كما ان ليفعلن جواب لا يفعل يريد ان سيفعل للايجاب بها القسم ولا تنافيه كما ان لن للايجاب بها القسم في النفي وعكسهما
لتفعلن ولا تفعل وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس كانهم لما زادوا على السين غيروها حملوها ان من معناها وقالوا سوف
موضعوا فعلا موافقا لسوف في اللفظ والمعنى وان كان حرفا كما قالوا امين امين وان كان اسما من اسماء الافعال
قوله وان تدخل على المضارع والماضي فيكونان معها بتاويل المصدر وقد تقدم ذلك الا انها اذا دخلت على الماضي لم
يكن للاستقبال بل يكون الماضي على معناه في المضي فلو قلت عجبت ان قام علم انه سلف ان التي للشرط فانها تقلب الماضي
الى معنى المستقبل ومن ثم لم يكن ان منها في خبر عسى قد تقدم ذكر ذلك في قوله والحرف الشاعر رفعا عسى طبي حين
طبي جاء بالتسين فيما قبل لما يقتضيه عسى من معنى للاستقبال الا ان وضع التسين موضع ان شاذ وسبيه اما الا في ان
اكثر في الاستعمال مخصوص بها الكثرة واما لانه مقدر بالمصدر لان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج والتسين ليست
مصدرية فحصل فلذلك كرهوا الاستفهام ومن الهمزة وهل بابه ومن خلاف بين الجاتين في الاسمية والفعلية فيجيبا معا
السؤال عن مضمونها بعد ليكن خبر كقولك اقام زيد وهل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة اعم تصرفا لانها الاصل
وهل محمول عليها كما قال سيبويه واما انها الاصل وهل محمول عليها كما قال سيبويه واما انها اخص منها في اللفظ فلذلك
فيها لسهولة اللفظ بها اكثر من اختها ومن خصائصها انه تقع مع ام المتصلة والا يقع مع هل على ما تقدم واما المنقطعة فتقع فيهما
جميعا فاذا قلت ازيد عندك ام عمرو فهذا المتصلة لا يقع فيه هل ما لم تقصد الى المنقطعة ومنها انها تقع اسم بعدها منصوبا بتقدير
ناصب او مرفوعا بتقديره رافع يفسره ما بعده كقولك ازيدا ضربته وازيد قام ولا يقع هل زيدا ضربته ولا هل زيد قام الا على
ضعف موضحا في فصل تقدم والمرجع في قولك هل زيد خرج فاعل فعل مضمر نفسر الظاهر لم يقصد به الا التوجيه الوجه الضعيف

أزيد قائم ح

وامّا الاستفهام

لا على أن ذلك مسامح به في السعة وهذا مما يقوي كون [illegible] سيبويه في أن أصلها أن يكون بمعنى قد فإنه تقتضي وقوع الفعل

مثلا ألا ترى أنك [illegible] قد زيدا ضربت لا يجاب هل زيدا ضربت ومنها أنها تستعمل لإنكار اثبات ما يقع بعدها كقولك أضرب زيدا وهو أخوك

والتعطف [illegible] على الله ما لا [illegible] ولا يقع هل هذا الموقع وليس مثل قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان من ذلك الذي ذكر

انكار الاثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له أصلا ومنها أنها تقع قبل الواو والفاء وثم على ما [illegible] هل زيد ضربت فامتنع

هذا الصدر على ما تقدم ذكره وعند سيبويه أن هل بمعنى قد [illegible] فأصل قولك هل خرج زيد أهل خرج زيد إلا أنهم التزموا

حذف الألف لكثرة [illegible] في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله تعالى هل أتى على الإنسان ودخل الهمزة عليها في مثل قوله

أهل رأونا [illegible] قال [illegible] وتحذف الهمزة إذا دل الدليل عليها [illegible] شاذ [illegible] أن الحروف التي

على [illegible] لها صدر الكلام [illegible] ولأن الاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم

ومن أصناف الحرف حرفا الشرط

وهما إن ولو [illegible] وهو كل حرف دخل على جملتين فجعل الأولى

سببا للثانية ولم [illegible] الحروف كذلك إلا أن ولو [illegible] الذي [illegible] الشرط والمشروط [illegible] للاستقبال ولو [illegible]

[illegible] على سبيل التقدير [illegible] إن أكرمتني أكرمتك [illegible] لو أكرمتني أكرمتك [illegible] على سبيل

التقدير [illegible] على [illegible] فالأول [illegible] مرتبط بالثاني على سبيل التقدير

[illegible] الدلالة على الثاني منتف [illegible] انتفاء [illegible] أن انتفاء السبب يدل على انتفاء السبب [illegible]

[illegible] على امتناع الثاني لامتناع غيره [illegible] امتناع الجواب لامتناع الشرط [illegible]

يدل على امتناع الشرط [illegible] على امتناع الثاني لامتناع غيره [illegible]

[illegible] لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثم أسباب أخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب [illegible]

[illegible] لامتناع الأول لأن الثاني هو المسبب [illegible] انتفاؤه على انتفاء السبب [illegible] لو كان فيهما آلهة

إلا الله لفسدتا فإنها [illegible] على انتفاء التعدد [illegible] امتناع الفساد [illegible] امتناع الفساد على امتناع [illegible] فامتنع

[illegible] هو المقصود [illegible] امتناع [illegible] لأن امتناع الفساد لا [illegible] خلاف ما [illegible]

سياق [illegible] الدلالة [illegible] انتفاء [illegible] انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد [illegible]

[illegible] النظام [illegible] في السماوات والأرض عن حالة التي هو [illegible]

[illegible] التعدد [illegible] والتحقيق أن معناها الظاهر هو أن الثاني منتف [illegible] أن معناها انتفاء [illegible]

الثاني [illegible] أن الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير [illegible] إلا أنه لا يكون الثاني منتفيا [illegible]

نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه [illegible] ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات

الله [illegible] أن [illegible] الخوف [illegible] نفي العصيان [illegible] الكلام [illegible] نفي العصيان [illegible]

سبيل التقدير [illegible] نفي العصيان منتفيا على ما تقدم [illegible] ثبوت العصيان إذ نفي النفي إثبات [illegible]

[illegible] العصيان [illegible] الذي سيق له [illegible] بالعصيان [illegible]

ثبوت

ثبوت [illegible] في شجرة الكلام [illegible] ارتباط فلو قدر نفي النفاد منتفيا

على ما ذكرنا [illegible] لو الذي [illegible] أن يكون النفاد حاصلا إذ نفي النفي إثبات له فيلزم منه خلاف ما علم أن سياق الآية [illegible]

خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك [illegible] عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك [illegible]

معلوما من سياق الكلام الذي تضمنه لو [illegible] الأول [illegible] إذ قد علم أن العصيان [illegible] منتف [illegible]

[illegible] الله لم يعصه [illegible] انتفاء [illegible] الآية [illegible]

[illegible] وعدد [illegible] على أنها أقلام [illegible] النفاد [illegible] الآية نفي النفاد [illegible]

[illegible] على تقدير [illegible] إذا [illegible] عليه [illegible]

[illegible] إلى الربط بين [illegible] الثاني على سبيل [illegible] أن [illegible] في الجميع [illegible]

عليه [illegible] انتفاء [illegible] الثاني المرتبط بنفي [illegible]

لما كانا جميعا [illegible] أنه [illegible] وهذا وإن [illegible] الجواب [illegible] بلفظ الإثبات فإنه [illegible]

بلفظ النفي [illegible] ما أثبت [illegible] النفي [illegible] كل ما [illegible] لعموم النفي

فإذا [illegible] نفي النفي [illegible] الإثبات [illegible] مطلق [illegible] ظاهر [illegible]

[illegible] النفي [illegible] القرينة [illegible] على انتفاء [illegible] دلالة [illegible] القرآن [illegible]

[illegible] ظاهر [illegible] مثل ما تقدم [illegible] الفعلان [illegible] أن يكونا مضارعين لفظا

[illegible] إذا كانا ماضيين فليس فيهما إلا الجزم [illegible] الثاني [illegible] فيجوز فيه الجزم والرفع

أما الجزم [illegible] وهو الكثير وأما الرفع [illegible] على أن [illegible] الذي هو [illegible] جملة [illegible] الجواب الذي [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] والله إن أكرمتني لأكرمتك [illegible] والله إن تكرمني لأكرمتك [illegible] أن زيدا [illegible]

ضعف أن تضرب [illegible] اضرب [illegible] الشرط باعتبار الجواب [illegible] الجواب [illegible] اللفظ [illegible] الجواب

[illegible] المضارع [illegible] الشرط [illegible] أن زيدا

[illegible] العمل [illegible]

[illegible] اللفظ [illegible] الفصل بينه وبين [illegible] وإن كان الشرط ماضيا [illegible]

[illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] الجزاء [illegible] ماضيا [illegible]

[illegible] الجزم [illegible] استعمال [illegible] الجزاء [illegible] الشرط [illegible] الذي [illegible]

[illegible] صيغة المستقبل [illegible] الجزاء [illegible] والعامل [illegible] فعل الشرط [illegible] التحقيق [illegible] حرف الشرط لأنه [illegible]

اقتضاها جميعا [illegible] العمل [illegible] الثاني [illegible] أن العامل حرف

الشرط والفعل جميعا فليس بمستقيم لما ذكرناه لأنه لم يثبت كون الفعل عاملا في فعل [illegible] وما ذكرناه [illegible]

في مثل ذلك ثابت بالاتفاق وهذا القول البعيد حين قولك ان يزعم ان الفعل والفاعل معا العاملان في المفعول لان ذلك ثم
يزعم ان المفعولية انما كانت مقتضاه بالفعل والفاعل جميعا فيتوهم ان الفاعل مع الفعل هما اللذان تعلق بهما المفعولية وليس
كذلك هاهنا فان الشرط مقتضي لهما جميعا اقتضاء واحدا فليس عمل احدهما باولى من الاخر وليس جعل الشرط عاملا في المشروط
باولى من العكس فانه نعم ان التقديم اثر في ذلك فهو فاسد لانه انما تقدم لكونه شرطا لا من يتعلق بالحال فلذلك لم يجز تاخيره فلم يكن
فيه مانع ولذلك وجب تقديم نحو قولك من ضربت وان كان العامل ضربت لامر عرض في وجوب تقديم المعمول وتاخير العامل
فثبت ان تقديم الشرط على الجزاء لا يقتضي عمله وانه ليس معتدا به فيه باولى من عمل الجزاء فيه واما اسماء الشروط اذا وقعت
مبتدأ فخبرها الشرط المتقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه فقد قيل الخبر الجملة التي هي شرطها وقد قيل الخبر الجملة التي هي
الجزاء وقال قوم مبتدأ لا خبر له والصحيح ان الخبر الجملة التي هي شرط وبيانه من اوجه منها انه قد تدخل الفاء في جواب
الشرط والخبر ممتنع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت دخول الفاء هاهنا على الجزاء لكن دخولها على الخبر نحو قولك الذي يكرمني
فاني اكرمه ولذلك اجازه دخولها على الخبر المشبه بالشرط فدخولها على الشرط اجدر قلت انما دخلت في بعض المواضع لشبهها لما
بما ليس بخبر والا كان ممتنعا ولو صحت بدخل الفاء في الشرط على التشبيه بعض المعنى الذي لقول الذي وهو فثبت انها
دخلت في الجزاء لانه ليس بخبر وان دخولها في خبر الذي لشبهها بما ليس بخبر بلا خلاف انه [illegible] جعل الجملتين [illegible] واصله
مثالا نحو قولك زيد قام ابوه ونحن نقطع بانها جملتان ربطها الشرط مع بقائها على الجملتين ومنها انه قد ثبت انهم يتوقفون ما
انه لا انس زيدا ولو كان الجزاء هو الخبر لوجب منه الضمير مثلا وجب في الاول دون الثاني دل على انه وهو الخبر
ومنها انه اسم باشر جازما لمعنى ليستقل لو وجب ان يكون ما بعده الخبر قياسا على من يكرمني فانه لا تعلق على
انه غير مبتدأ بما بعده خبره وشبهه من يتوهم ان الجزاء هو الخبر ما يلمح من ان المتكلم بقولك فاصل الى من ضاب بانه يكرمه
يكرمه والفعل في المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك ضرب زيد فيجعله لاجل ذلك هو الخبر وهذا فاسد لما تقدم ولانه اذا
صح ذلك في الجزاء فثبت في الشرط حاصل لانه مسند الى كلام هو قائما المضمر المبتدأ وخبر عن المبتدأ اولى من جعل الواقع على المضمر
لان ذلك على الخبر على الحقيقة فاما من قال انه مبتدأ لا خبر له لخروجه عن المعنى وقياس العربية وحمله لما راى قولهم اقائم الزيدان
يسمى مبتدأ ولا خبر له نظرا ان ذلك يكون اطرادا وليس بمستقيم وانما صح اقائم الزيدان لان اسم الفاعل بمعنى الفعل وكان قائما
اتقدم الزيدان بخلاف قولك من يكرمني فانك حكم عليه بالفعل فلا بد ان يكون مسندا له او مبتدأ ما بعده خبره قوله وان كان

قال الجزاء امرا او نهيا او نفيا الى اخره اشار ان الجزاء انما يجب بجعلها في موضع ويمتنع في موضع فلا بد من التعرض لبيان ذلك
ليعرف الواجب والممتنع والجائز فاما الموضع الذي يمتنع دخول الفاء فيه فان يكون ماضيا لفظا او معنى متصرفا قصد به
معنى الاستقبال لانه لم يحتج الى حرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اسلمت لم تدخل النار وما هذه حجة ان اصلها ماض
لفظا ومعنى ماض معنى وكل قصد به الاستقبال لفرشه ان لا يراد به معنى الماضي مستقبلا سواء كان بلفظ الماضي او
بمعنى الماضي قبل دخولها وقولنا متصرفا احترازا من مثل عسى ونعم فان كان غير متصرف مثل ان يكون ماضيا ومثاله ان اكرمتني فليس
زيد يكرمك فانه ماض بوهم انه قصد به مستقبل فعند ذلك اذن فالواجب فيه دخول الفاء واما الجائز فكل موضع كان فيه الجزاء

مضارعا

مضارعا مثبتا او منفيا بلا كقولك ان اكرمتني اكرمك واذا اكرمتني فاكرمك وان اكرمتني لا اكرمك وان اكرمتني فلا
اكرمك الا ان حذف الفاء اكثر وهو في المثبت اولى وسمي قولهم لو ان تصلق احدهما فتذكر احدهما الاخرى على قراءة حمزة
وهو قليل واما في النفي بحذف الفاء والجزم ملولا كثير وجاء ايضا اثباتها واكثر قوله كثيرا كقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن
فلا يخاف في قراءة غير ابي ولاسيما الواجب دخولها فيما عدا ما ذكرناه في الممتنع والجائز كقولك ان اكرمتني فاكرم زيدا وفلا تكرم زيدا
او فقد اكرمتك امس او فزيد منطلق او فعسى ان تكرم عمرا او فليس زيد منطلق او فانا زيد منطلق او فان يقوم زيد
وكذلك ما اشبهه واسبب وجوب الفاء فيما ذكرنا من ان المذكور مفهوما منه الجواب لكونه في الظاهر غير صالح لما اما
لانه مع النهي واشباههما من الانشاءات فلان الجزاء قضية خبرية معلقة على الشرط فاذا وقعت الانشائية كانت في الظاهر
غير صالحة فجيء بالفاء ولا سلان بانها مؤولة بما يصح ان يكون جزاء وكان في قولك ان اكرمتني فاكرم عمرا ان يكن مني فهو سبب التنجيز
لطلبي اكرام عمرو منك وكانت مؤدية بالقصد الى هذا القائل لما يذكره للاخبار في مثل قولك ان اكرمتني فزيد منطلق
فان الجزاء اصله الفعل فجيء بالفاء ايذانا بانها مؤول لان الجزاء يشتمل على ما اشتمل من تحقق الجزاء وتحقيقه اذ لم يكن
متعلقا كقولك لا ابيك ان اكرمتني فانت اي فهو سبب تحقق ذلك واما في الماضي المحقق كقولك ان اكرمتني فقد اكرمتك امس
فلان الجزاء في المعنى انما يكون في المستقبل فجيء بالفاء ايذانا بتاويل ما يصح ذلك معنى قولك ان تكرمني فخبره اكرامي لك امس
على معنى تحقق ذلك واما وجوبها مع حرف التنفيس كقولك ان يقم زيد فسيقوم عمرو كقوله تعالى فان خفتم عيلة فسوف يغنيكم
الله من فضله ومع ما بلفظه كقولك ان يقم زيد فلن يقوم عمرو مع ما قولك ان تقم زيد فعسى ان يكرم عمرا فاما وجوبها مع حرف
التنفيس لما بلفظه فلانه يفيد للاستقبال والحرف المسلط عليه يفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوا
في قولك ان سوف يقوم وهو غير جائز وكذلك هاهنا فاتوا بالفاء القاطعة لان عرائه للاستقبال فيما بعدها ليتجه لا تيان
بما يدل على الاستقبال فوجب لذلك لانه لو قلت ان يكرمني فسوف اكرمك وما وجوبها مع ما فلما ذكرناه من كونها الاوجه
فيلزم الجمع بين حرفي استقبال واذا كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين ابعد واما وجوبها مع عسى فعل غير
المتصرف فلامور احدها انها اشبهت الحروف ولذلك لم يتصرف فاجريت مجراها في وجوب الفاء الثاني ان الماضي عوض
عن المستقبل في الشرط وجوابه وهذا المستقبل الا فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء ولما اخرت وضعها على الا تقبله
ولا له الزمان المستقبل وان هذا الاستقبال فيما يقع جوابا لو ذكر مع الجمع بينها فيؤدي الى التناقض الثالث انها لا تعدو ان
تكون انشائية كعسى او حالية كليس وكلاهما مناف لما تقدم في الانشاء وما تقدم في ما واذا وجب في الانشاء وما على
ما تقدم وجب في عسى وليس واما امتناع الفاء مع ما ذكرناه فلانه صالح لان يكون جزاء بغير تاويل فلم يحتج فيه ما يخرجه
عن موضوعه فلزم حذف الفاء فيه واما جواز ما بين في المضارع المثبت والمنفي بلا فانه اذا كان يسوغ ان يكون نفسه
جزاء فلم يحتج الى الفاء ويسوغ ان يقدر في المثبت خبر مبتدأ محذوف فيسوغ دخول الفاء وفي المنفي يسوغ ان تقدر لا
نافية على معناها في الاستقبال فيدخل الفاء مثلها حينئذ في قولك ان يكرمني فلا اكرمك فان قلت فهلا تمتنع
وجوبها فان وضعها للاستقبال فلم يكن حرف استقبال الا انها لما صحت في ذلك انه لا تقوم ولو كانت هاهنا للاستقبال

لم يستقم فدل ذلك على صحة تجريدها عن معنى الاستقبال مجازا لامر آن لذلك فان قلت فلم لم يجز الامران لذلك فان قلت
فلم لم يجز الامران في ما يقال ان اكرمتني امس اكرمتك وان اكرمتني فاكرمتك مع تعين وجوب الفاء قلت الذي منع ان يعمل
ان فيه ان ما تقوم في موضع الاعتقاد هو الذي منع ذلك وهو ان ما معناها الحال فلم يستقم ان تجامع ما ينافيها فلم يبطل
ان ما تقوم لانه ان الاستقبال والحال متناقضان فلذلك لم يقبل ان تكرمني امس اكرمتك الا ان الشرط والجزاء الاستقبالي والحال
يلها تقتضي فلم يجز فيما ما جاء في لا فان قلت فالمضارع في الاثبات صالح لان يكون نفس الجواب وكان قياسه ان يمتنع
دخول الفاء فيه كالماضي قلت دخول الفاء على هذا التاويل فيصير بمثابة ما ذكر في المبتدا فان قلت فلم لم تقدر ذلك في
الماضي وحينئذ يجوز اذ ذاك الفا ملحق لا يمكن ذلك في الماضي لانه اذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدا فيلزم منه
معناه وهو الماضي ويبطل افادة الاستقبال في لا لانقطاعه عن الشرط فيختل معنى الجزاء لانه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا
من جهة الجزاء وذلك غير مستقيم فان قلت فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فكيف يكون
مستقبلا بكونه ماضيا في المعنى حينئذ قلت صح ثم لان الماضي مقصود ليس الا والجزاء عليه التاويل المتقدم واما قولهم
ولم يختلف ثم ثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفاء المضارع جواز دخولها في الماضي وامتناع دخولها في ان اكرمتني لم اكرمك كامتناعها
في الماضي سواء وقد يجي الفاء محذوفا في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وهو مثل ذلك متفق على تاويله فاما
المختلف فيه مثل قولك ان يكرمني اكرمك فالمبرد يحمله على حذف الفاء ايضا وسيبويه يحمله على التقديم كانه قال اكرمك ان
تكرمني وهو قريب قوله وتقام اذا مقام الفاء اذ الكل الموضع للابتداء والخبر لا في غيره كذلك ان تكرمني اذا انت تكرمني فاما
في غير ذلك ان تكرمني اذا اكرمك زيد لمجي لانه للمفاجاة فلا تقع بعدها الا الجملة الخبرية لانها وضعها للمفاجاة امر محكوم عليه
بحكم وذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم الامر والنهي ولا جميع الانشاآت وانما لم يكن في الجمل الفعلية الخبرية كراهة ان يلتبس
باذا التي للشرط لانه وضع ذلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضائها الشرط فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما فان قيل وقد تستعمل
ان في الافعال المتحملة المشكوك في كونها قال هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك استقبح ان يقال ان احمر البسر اتيك
ولذلك لم يصدق ان يقال كان كذا الا امر شاك او مقدر للشك كما يقدر في الاشياء الثابتة وهي في الحروف بمثابة متى في الاسماء فاما
اذا فانها ظاهرة في الثابت فيقول اذا طلعت الشمس اتيك ومتى اكرمتني اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه
تحملا فيه ومن ان في الثابت فيقول اذا اكرمتني اكرمتك ولا يقال متى مات زيد كان كذا وكذا متى دخلت الدار فانت طالق
ونحن مع زيادة ما في الاسماء للتوكيد ونحو حسن حينئذ ان يكون فعلها مستقبلا موكدا بالنون كقوله تعالى فاما ترين من البشر احدا واشباهه
كثيرا في القرآن وقد تقدم ذلك قال ——— والشرط كالاستفهام وقد تقدم تعليله في ان كل ما يدل على الانشاء فله
رتبة التقدم ولم يستقم عن ذلك الا باب زيد اكرم وزيدا لا تكرم اما زيد اكرم فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا له في التقديم
والتاخير شانا ليس لغيره واما لكونه مجردا عن الحرف الدال على الانشاء فان اعترض بنحو ليم زيد ليضرب عمرو فضعيف للتحتم
فيه انه يحمل على زيد اضربه لانه مثله في المعنى واما زيدا لا تضرب فيحمل على الامر فانهما اخوان في الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم
في الامر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط كالاستفهام في الانشاء وجب دخول الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه

كذلك كان قياسه ولذلك كان
من كثرة على ذلك ولكنه لما كان
يمكن تقدير المبتدا محذوفا فيه صح
صح

فلم تقصد من حيث اللفظ الا الى
مستقبل والفعل فيه صالح
له لا بنفسه بل بالشرط فلذلك
افتقر هنا صح

فلم يجز عمرا ان تضرب اضرب ولا اشباه ذلك فاما اذا تقدم مثل قولك انت طالق ان دخلت الدار فقد اختلف
فيه فمنهم من يقول هو الجزاء ومنهم من يقول ليس جزاء مستقلا ولكنه دل على الجزاء وليس لهذا الخلاف بالمسوغ زيدا ان تضرب اضرب
لان القايل بان الذي يتقدم هو الجزاء ملتزم بان الجزاء الشرط التي هي للانشاء لا يتقدم شي منها ما في حيزها عليها ما تقدم جملة
اخرى ليست جزاء بعد جملة الشرط فلم يكن مثل قولك زيدا ان تضرب اضرب والوجه ان الجزاء متقدم مثلا الا انه حذف للعلم به
ويتمسك من ذهب الى ذلك بان هذا الكلام المتقدم لو كان اخبارا مطلقا وليس معلقا على الشرط لوجب ان تطلق وان لم تدخل
الدار وعلم يكن ذلك وكان بمثابة ما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق بالاجماع وجب ان يحكم عليه بالجواب اذ لا معنى للجواب
الا ما علق على الشرط وهو معنى في قوله الا ان من احكام اللفظية تعارض فيها انه لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق الاولى
على الجزاء وبيان ذلك ولعله هو اذا تاخر فالاجماع على وجوب الفاء مع تقدم ما يشعر بالجزاء وهو الشرط فلان يلزم اذا تقدم على
الشرط اولى ومنها انه كان يجب جزمه اذا كان مما يقبل الجزم كقولك اكرمك ان اكرمتني فوجوب الرفع دليل على انه ليس بالجزاء اظن
زعم ان رفعه انما كان لتقدمه على عامله لان من ذلك يبطل بقولك كل متى اذا تقدم وهو خلاف الاجماع ومنها انه كان يجب نحو ان تجيز عمرا
ان تضرب زيدا اضرب فيكون عمرا معمول الجزاء لان الجزاء يصح تقديمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله ومنها انه يجوز ان يقال زيدا
اضرب ان تضرب ولا يجوز لك ان تقول ان تضرب زيدا اضرب ولو كان ما تقدم جزاء لكان حكم الجزاء في امتناع تقديم معموله عليه على ما كان
عليه فلما لم يكن ذلك دل على انه ليس بالجزاء ومنها انه لا يجوز لك ان تقول اضرب ان تضرب زيدا ولو كان ذلك هو الجزاء لجاز
… لانه في النية موخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على انه ليس بالجزاء وما ذكروه من المعنى لا ينافي
تقدير الجواب وتعليق هذا الجزاء الذي يدل عليه ان القايل لو شرع في قوله انت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ
ان يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جوابا للشرط لم يستقم ان يجعل له بعد ان لفظ بالكلام من غير خطور الشرط له لانه لو قال
زيدا منصوبا بفعل لم يكن بد قبل ذكر زيد الا ان يكون قاصدا اليه ما ذكر بعده كقولك زيدا اضرب وشبهه فلا يصح لمن يذكر الرجل
بعد ان ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دل على انه ليس جوابا له والسر فيه هو انه لا حكم على الكلام بالخبرية مطلقا الا بعد تمامه
فاذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الاحكام كقولك جاء القوم الا زيدا على ما تقدم في الاستثناء فان قلت فاذا صح تعليقه قبل
التمام في المعنى فلم لا يصح جعله جزاء في المعنى وان شرع فيه وهو غير جزاء لا يستقيم ان يكون الشي جزاء بعد ان شرع فيه وهو غير جزاء
لانه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف متممات الجمل فانها ليست ما خرج عن اصل … الاترى انك لو قلت قايم وانت تقصد به
الاخبار عن زيد فتقول قايم زيد لم يجز لك ان تجعلها بعد ذلك غير خبر ولا خبرا لغير زيد فان قلت لو قال القايل قايم
قاصدا الاخبار عن زيد ثم بدا له الاخبار عنه وقصد الاخبار عن عمرو … زيد لجاز ان يقول عمرو لا يقول الا الاخبار عن عمرو
فدل ذلك على ان حكم المفرد حكم ما ذكرت من الخبر قلت هذا المثال تخييل لان الشارح لو علم غلطه في باطنه لحكم بالقصد عليه
ولكنه غالبا لم يعلم وكانت حالته حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطا لظهور الفرق بينهما … ولابد ان يليها الفعل في ان ولو لا … تهاجرنا
شرحها الشرط انما يتصل بالفعل فالتزموا ايلاءه وقوع الفعل لفظا وتقديرا وهو نحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون … لا بد فيه من
تقدير الفعل … على ما ذكر من مقتضاها فانتم اذا فاعل لتملك المقدر … كان اللفظ به لو تملكون واما

لانه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون وتاكلون وكذلك لم يكن لما حذف الفعل بد الا انفصاله
فعدل الى المنفصل المرفوع لانه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكون الا انتم فوجب الاتيان به في موضع تلك الواو
التي كانت عند ذكر الفعل فقيل لو انتم ولو قال قائل ان انتم تاكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف مع الفعل والفاعل
جميعا محذوفان لم يكن بعيدا ولكن الاول اولى [illegible] ولذلك امتنع لو زيد ذاهب والا لكان عمرو خارج لانه ليس فيه فعل يكون
تفسير للفعل المقدر ولا يستقيم ايضا تقدير الفعل لان زيد ذاهب مبتدا وخبر ولا يكون المبتدا فاعلا فامتنع ولذلك [illegible]
وتطلبهما الفعل الى اخره وقد اطلق ذلك والصواب ان يعني ان كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل فاما اذا لم يكن كذلك لم يقع الا اسما
كما في قوله [illegible] ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وليس علة وجوب الفعل ههنا كعلة وجوبه في لو زيد ذهب الا ترى انك لو زيد
ذهب [illegible] لا نها حقيقة وما ههنا [illegible] لفظا الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا ذاهب [illegible] لكان الخبر حقيقا
كما يتوهمت لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا امكن ليكون في الصورة موافقا كقوله [illegible] ان امرؤ هلك فانه عوض من
اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان زيد في [illegible] ما يدل على الفعل المحذوف ومع ذلك ان لان معناها الثبوت وكانك قلت
لو ثبت انك [illegible] بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ فانه ليس ثم ما يدل على الفعل المحذوف فاحتيج الى تفسير بفعل
مثله في المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في مثل ذلك في قوله [illegible] ويجي لو بمعنى التمني الى اخره وهذا يلزم ان
يليها الفعل لانها كالشرط في اقتضاء الفعل فالمقتضي للفعل فيها ثابت في معنييها ولذلك جاز لو ذات سوار لطمتني على كل واحد من
معنييها فلا يجوز ان تقول لو زيد مكرمي ولو قلت لو زيد يكرمني لكان زيد فاعلا لفعل مقدر كما في الشرط سواء وقد مثل في التي للتمني
بقوله [illegible] لو تاتيني فتحدثني [illegible] في اول الكلام [illegible] ومنهم من زعم انها مصدرية في مثل ودوا لو تدهن واشباهه كانه قيل ودوا
ادهانكم فاذا اشكل عليهم لو تاتيني بطل هذا وقد تقدم ذلك والكلام على النصب والرفع فيه تقدم في بابه قال واما فيها معنى
الشرط الى اخره قال الشيخ اما فيها معنى الشرط للتفصيل غير لازم ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكر بها اقسام وقد
يذكر بها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله [illegible] فاما الذين في قلوبهم
زيغ ولم يذكر بعده لكن الا انهم التزموا حذف الفعل بعدها لجريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا
وقع خبرا لان المعنى مهما يكن من شيء او مهما يذكر من شيء فحذف ذلك لما ذكرناه ثم التزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما يكون كالعوض
من الفعل المحذوف ثم اختلف في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزاء الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لذلك الغرض ومنهم من يقول
هو متعلق بالفعل المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة وليس ما تقدم جزء لها لا لفظا ولا غيره ومنهم من يقول اما ان كان مما
تقدم على الفاء مما يصح ما بعدها عليه [illegible] اولا فان كان الاول فهو كالقائل الاول وان كان الثاني فهو كالقائل الثاني
فعلى هذا اذا قيل اما يوم الجمعة فاني اضرب [illegible] يزعم انه جزء ما بعد الفاء حكم عليه بانه مفعول لاضرب ومن يزعم انه معمول الفعل المحذوف قدر
مهما ذكرت زيدا او مهما يذكر احد زيدا فيكون جزءا من الجملة المحذوفة وفي هذه الجملة واشباهها يقول القائل بالتفصيل
ان كان اسم الواقع بعد اما من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل اسم ذكر بعدها فجزء من الجملة الواقعة بعد الفاء والذي يدل
على ذلك ان وضعها للتفصيل انواع ما ذكر بعدها [illegible] باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة بعد
الفا

الفاء واذا قصد واحد تقديمه عليها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتداء
ولذلك [illegible] اما زيد واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى ولولا [illegible] لكان النصب اقوى لان الغرض الحكم على هذا المذكور
على حسب الجملة الواقعة بعد الفاء ولكنهم خالفوا [illegible] بان نصبا باعتبار صفة التي هو عليها في الجملة
الواقعة بعد الفاء الا ترى انك تقول [illegible] يوم الجمعة [illegible] يوم الجمعة ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان كان يوم الجمعة
في المعنى مضروبا فيه [illegible] الا انه في الاول [illegible] لحكم عليه [illegible] ضربت فيه وضميره في المعنى هو علم ان الضرب واقع
فيه وليس [illegible] على ان الذي [illegible] الفعل [illegible] فلما كان كذلك قصد الى ان [illegible] المراد بعد اما [illegible] اول
[illegible] على حسب [illegible] يوم الجمعة ضربت كذلك [illegible] هو الغرض في [illegible] بعد اما على حسب معناها واعرابها
التي كانت عليه وبطل مذهب من قال ان العامل الفعل مطلقا لوجوب نصب مثل فاما اليتيم فلا تقهر ووجوب رفع اما
اليتيم فلا تقهر ولو كان الفعل هو العامل لكان نسبته الى هذا نسبة واحدة وكان يجوز [illegible] في الجميع واما قول القائل
بالتفصيل ففاسد ايضا لانه اذا اسم المعنى في اما [illegible] لم يكن التقديم لغرض التفصيل وبقاؤه على حاله تنبيها على ما
ذكرناه وجب ان [illegible] والا خالف بها موضوعها لانه قد [illegible] ان موضوعها في مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق على ما ذكرنا
في هذه المثل واشباهها وجب فيه اعلاله والا خالف الموضوع فيها [illegible] فمن يقول ان العامل الفعل مطلقا
وقد ابطلناه ثم ما [illegible] بعض المسائل لازم له في جميعها لان ما بعد الجزاء لا يعمل فيما قبلها الا ترى انك لو قلت ان [illegible]
زيدا فاكرم لم يجز [illegible] المانع من التقديم في المسائل عنده [illegible] تخصيصه [illegible] بعض الحكم ووجه صحة التقديم في هذا
الباب [illegible] ما ذكرناه من قصد الغرض في التنبيه على ان المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله [illegible]
في امتناع التقديم المقصود لحصول هذا الغرض ولذلك اتفقنا [illegible] بالتفصيل على التقديم على الفاء واما
القائل [illegible] فقد ابطلنا مذهبه [illegible] ما ذكرناه وان ما عملها باطل [illegible] واذا جواب وجزاء
الى اخره قال الشيخ ليس المعنى [illegible] جوابه متكلم على التحقيق بل قد يكون جوابا لمتكلم وقد يكون جوابا لسؤال [illegible]
امس [illegible] قول [illegible] ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذا اكرمتك واشباهه [illegible] سؤال [illegible]
مرتبطا بالكلام فاجابه بان ترتبط [illegible] ما معنى الجزاء فيهما فواضح وقال الزجاج تاويلها ان كان الامر كما ذكرت
فاني اكرمك [illegible] على ان [illegible] معنى الجزاء [illegible] وقد تقدم الكلام عليه باعتبار العمل وان لها احوالا ثلاثا
احدها العمل [illegible] اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وليس [illegible] والثاني العمل جوازا [illegible]
اذا كانت كذلك [illegible] الالغاء [illegible] فقد بعض شرائطها او كلها فالالغاء واجب
ان يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكم لو كانت معدومة كقولك اذا [illegible] فتقول ان [illegible] اذا اكرمك بالجزم [illegible]
اذا لا اكرمك بالرفع وكذلك ما اشبهه [illegible] عبد العزيز [illegible] اذا لا اقيلها فلا يجب في اقيلها
الا الرفع لانه [illegible] على ما قبلها فهي كالعدم واذا كانت [illegible] القسم اول الكلام قبل الشرط فوجب ان يكون
فكانك قلت والله لا اقيلها لان الشرط اذا تقدم القسم كانه ايضا يلغى باعتبار جوابه على ما تقدم [illegible]

كان

نسخه صح

المستقبل اجراؤها مجرى النواصب كلها ولذلك ظن انها مركبة من اذ وان وتقلب حركة الهمزة والنصب عند هولاء
بان وليس بشيء وانما لم يجز تقدم ما بعدها على ما قبلها لانه عما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثل الغرض مع مجرد لفظها مع بقاء
المعنى الا على منع لما كان عليه قبل مجيئها اذا انا بتقدير المعنى وكراهة ان يتوهم تغير المعنى بين شيئها [illegible] ان زيدا اكرمه
وشبهها فانه ليس كذلك ولذلك اشبهت نظيرتها اذا توسطت او تأخرت لان الجزء [illegible] الذي مع ما بطلت ايضا عند [illegible]
على حالها في المعنى قبله [illegible] واذا الغيت [illegible] مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه لاستقلال الجزئين [illegible]
[illegible] تعلق لها بما بعدها تعلق يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل [illegible] معنوي [illegible]
لفظي [illegible] كان [illegible] جائزا ومع هذا واجب في مثل [illegible] ان تأتني آتك واذن اكرمك [illegible] او جر فالجزم
على ان ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب الشرط [illegible] فكانه قال ان تأتني آتك واكرمك لما تقول ان تأتني اذا اكرمك
والرفع على ان تكون جملة غير معطوف [illegible] العطف على الجزاء [illegible] الرفع لوقوع الواو في الجمل [illegible] النصب على ان تكون ايضا جملة
مستقلا وجاز النصب على [illegible] الغاء الواو [illegible] لانها ليست لتشريك مفرد [illegible] الرفع والنصب بعد
ثبت جواز [illegible] الثلاثة في مثل ذلك والله اعلم

حرف التعليل

وهي كي تقول قصدتك [illegible] لكيما [illegible]

قال الشيخ وقع في المفصل حرف التعديل بالدال فيجب ان يكون اصل التصنيف حرف التعليل
فان معناه التعليل [illegible] سؤال [illegible] ويجب ان يكون على ذلك [illegible] التعديل التي اجراه على ما ينبغي واذا كانت ذلك سؤالا عن العلة
والعلة فيها تقوية للحكم [illegible] انه على ما ينبغي صح ان يسمى حرف التعديل وقد ذكرها في حروف الجر وهي عند البصريين على
ما ذكر ولا انها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها [illegible] هاء السكت كما يلحق في مثل لمه الا انه
لا يعرف حذفها منها [illegible] الاستفهامية عند دخول عامل الجر [illegible] اللغة
الفصيحة [illegible] انها ليست حرف جر وانما هي كي للتعليل داخلة
على الفعل [illegible] قال المصنف وما ارى هذا القول بعيدا عن الصواب [illegible]
[illegible] ثبوت [illegible] فعل عامل [illegible] الاستفهام [illegible]
نصب [illegible] للفعل المتقدم [illegible] لا يعرف [illegible]
ان يكون ناصبا [illegible] قال [illegible] لم يجز ذلك [illegible]
من الصواب [illegible] الوجه [illegible] البصريين [illegible]
فانه [illegible] المستفهم [illegible]
صحيح [illegible] انتصاب الفعل [illegible]
[illegible] حرف جر [illegible] كاللام [illegible] اللام [illegible] النصب [illegible]
[illegible] لولا [illegible] لم [illegible]
[illegible] والمذاهب [illegible] النصب [illegible]

حرف

حرف جر او بان ذلك شاذ نادر فلا يعارض ما ذكر والمذهب الثاني ان النصب باضمار ان ويجب [illegible] المذهب الاول
بان اللام زايد للتاكيد [illegible] كما [illegible] المذهب الثالث ان [illegible] فهي
في مثل لكي [illegible] العاملة وما عداها [illegible] وهو كلا قال سيبويه وهو ردع وزجر

حرف الردع

قال الشيخ [illegible] من كلام المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الحكاية او من كلام غيره
[illegible] بعد [illegible] الى [illegible] المجرم وما ذكر [illegible]
[illegible] اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا [illegible] ما يقال بعد تقدم [illegible] ومثال الثالث
[illegible] انا [illegible] العالم كلا [illegible] حقا وعليه حمل مواضع في القرآن

اللامات

وهي لام التعريف ولام جواب القسم الى اخره **قال** الشيخ لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فتجعله معينا بوجه ما بعد ان كان
لواحد من الجنس [illegible] على وجهين [illegible] تعريف ما كان منكرا باعتبار حقيقته [illegible] ان يراد
[illegible] المعنى [illegible] الجنس كقولك الرجل خير من المرأة والثاني ان يراد به الحقيقة باعتبار [illegible] فيقال
دخلت السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين المخاطب سوق معهود [illegible] وقد تقدم بيان ذلك في باب اسامة
وانه مثله في وجه التعريف [illegible] قال المحققون ان مثل ذلك قد يجري مجرى المنكر [illegible] ولقد امر على
اللئيم يسبني [illegible] فجرى في ذلك مجرى المنكر [illegible] والثالث تعريف العهد
[illegible] بينك وبين مخاطبك كقولك ما فعل الرجل [illegible] بينك وبين مخاطبك [illegible]
والهمزة همزة وصل [illegible] للنطق بالساكن وهذا مذهب سيبويه [illegible] همزة وصل [illegible]
اللام [illegible] همزة الوصل [illegible] وقيل انها مع الهمزة [illegible]
واستدل له بان حروف المعاني ليس منها ما وضع على حرف مفرد ساكن [illegible] على [illegible]
[illegible] الخليل اجابوا [illegible] لو كانت اصلية لم يجز تخفيفها [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] دل على انها ليست اصلية [illegible]
[illegible] ولام جواب القسم [illegible] هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة [illegible] اسمية كانت او فعلية
ليدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد منطلق [illegible]
[illegible] لزوم النون [illegible] المضارع [illegible] الماضي [illegible]
[illegible] ولذلك اختص المضارع بالنون [illegible] والله
ان زيدا لمنطلق [illegible] التي هي ايضا للتوكيد [illegible] اللام [illegible] تقدم اللام
[illegible] الكلام [illegible]
[illegible] اللام في اللفظ والمعنى [illegible]
[illegible] والموطئة للقسم هذه اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا [illegible] الجواب له لا للشرط

هو زائدة لمجرد توطيتها وليست جواب القسم وانما الجواب ما يلي بعد الشرط كقوله تعالى والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قلت لئن اكرمتني
اكرمك فاني اكرمك وما اشبهه مما يجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع الجواب للشرط في كلام المتكلمين
من الشعراء والمصنفين كثيرا وذلك خطأ لا يوجد مثله في القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب لو ولولا هي اللام
التي تدخل لتوكيد ان ما دخلت عليه هو اللازم لما دخلت عليه لو ولولا كقوله تعالى لو شئت لاكرمتك فاللام مؤذنة بان المدخول عليه
هو اللازم للجزء وما يتعلق بالجزء لو تقدم ويجوز حذفها ويكون الربط بينهما بدلالة ان لو شرط كان [illegible] شرطا فكما جاز ان يقول

ثم لزوم

ان اتيتني اتيتك جاز لو اتيتني اتيتك ولهذا المعنى جعلها توكيدا ويجوز حذف الجواب ايضا وهو موضع ذكر ذلك موضع ذكر لو ولولا فان
الجواب عن مقتضاها والكلام ههنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قيام قرينة تدل عليه كقوله تعالى ولو ان قرآنا
سيرت به الجبال ولو انا [illegible] وما اشبه ذلك ولام الامر هي التي تدخل على المضارع ليؤذن به مطلوب المتكلم كقولك
ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب كقولك ليضرب عمرو لتضرب انت ولا اضرب انا الا في لغة قليلة
[illegible] على الفعل فان كان للفاعل المخاطب فيقول لو فلتضرب انت ومنه قراءة شاذة وهي فبذلك فلتفرحوا ومنه ما روي
في الصحيح عنه عليه السلام لتأخذوا مصافكم ووضعها على الكسر لانها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور
فكما ان تلك لا تكون الا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه والفعل لا مضمر له فتعين ان تكون مكسورة مطلقا واذا اتصل بها
واو وفاء ثم جاز تسكينها كقوله تعالى ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم واسكانها مع الفاء اكثر منها مع الواو واكثر منها مع ثم ووجهه ان الفاء اتصلت بها

اوم

اتصالا معنويا وصوريا وهي على حرف واحد فصارت كالجزء منها لفظا ومعنى وشبهت فخذ من قولك فليضرب بكتف و
نقصت الواو عنها لانها مع الاتصال لانها لا تكتب الا متصلة بخلاف الفاء فكانت اضعف في الاتصال عنها ونقصت
ثم عنهما من حيث انها كلمة مستقلة ليست على حرف واحد الا ترى انها يوقف عليها ويبتدأ بها على ما بعدها بخلاف الواو والفاء
فانه لا يصح الوقف عليهما لانهما كالجزء حال اتصالهما لكونهما على حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ بمثابة حذف
حرف الجر [illegible] وان كان المقصود الطلب به فانه يصح ان يقال ليضرب زيد وان كان الغرض طلب
الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل رحمه الله وغفر الله له وهي في المضارع اجدر من حيث اللفظ والمعنى جميعا ومنه قوله تعالى ومن يعص الله
ورسوله ويدل على انه للطلب قوله تعالى بعد ذلك [illegible] ولولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس ثم وجه سواه وما ذكر
من غيره غير مستقيم ولام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق قال هي التي تدخل على المبتدأ الموصوف بانه
المحكوم عليه في قوله والفعل المضارع وتمثيلها بقوله وان ربك ليحكم غير مستقيم لان هذه هي لام ابتداء اخرت لاجل ان
فان زعم زاعم ان ذكر [illegible] انها قد دخلت على المضارع فليقل ايضا يدخل على الحرف وعلى كل ما يصلح ان يكون خبرا كقولك
ان زيدا لفي الدار وان زيدا لطعامك آكل وما اشبه ذلك والتمثيل في ذلك بقوله لاقسم على قراءة ابن كثير اولى [illegible]
ويجوز عنده ان تكون لام لسوف [illegible] ولكون الكوفيين [illegible] وانما جاز عند البصريين لان اللام عندهم ليست للحال وانما هي
لام ابتداء اخرت لما ذكرناه فجاز ان تجامع ما معناه الحال والاستقبال اذ لا مناقضة بينهما وعند الكوفيين انها للحال
فاذا جامعت سوف تناقض المعنى لانه يصير حالا باللام مستقبلا بسوف وهو متناقض وكان يلزمه ان لا يجيز ايضا لانه

قد

قد تقدم من قوله انها للحال فقد وافق الكوفيين في كونها للحال ولزمه في مجامعتها لسوف والذي يدل على ما ذكره
البصريون قوله تعالى ولسوف اخرج حيا فقد دخلت اللام مع وجود سوف واما اللام الفارقة فهي التي تؤذن بان ان
التي في اول الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست النافية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ الا ترى انك لو اسقطتها لم
[illegible] النفي واذا قلت ان زيد لقائم فالمفهوم اثبات القيام والمعنى زيد قائم واذا قلت ان زيد قائم فالمفهوم نفي القيام والمعنى
ما زيد قائم وقد زعم بعض الكوفيين انها ايضا للنفي مع اللام وان اللام بمعنى الا فيزعم انك اذا قلت ان زيد لقائم فمعناه ما
زيد الا قائم فقد وافق في اصل المعنى لانه بالاقتصار مستثنيا ولكنه خالف في التقدير وفي معنى الحرف الذي يلزم من النفي [illegible]
وعلى الوجهين جار على قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ تاء التانيث الساكنة تدخل لتؤذن بان ما اسند اليه الفعل مؤنث
فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله كقولك ضربت هند وضربت هند وانما قال ليؤذن بان الفاعل مؤنث جريا على مذهبه في ان مفعول
ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك ادخله في حد الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلا في غير موضع وهو مذهب كثير من المتقدمين البصريين
وقد تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في المذكر والمؤنث وانما هي كانت ساكنة لانها انما تلحق الماضي وهو مبني فوجب
اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث ولم يمكن [illegible] في نحو صحراء
وسكران والاسم معرب فوجب ان تكون حرف الاعراب عليها مثلها في نحو صحراء وسكران فلذلك حركت واختلفا في التحرك في الاسم والسكون
على الفعل على ان دلالتهما مختلفة اما التي تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه واما التي تلحق الاسم فدلالتها انها تؤذن بان ما دخلت
عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة للتانيث [illegible] ما دخلت عليه التاء وهي لاحقة في بعض اسماء المشتقة فرع على دخولها في الفعل وهي في
التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل الا ترى انك اذا قلت مررت بامرأة قائمة فانما انثت لان الفاعل المضمر في قولك قائم مؤنث
فهو [illegible] مررت بامرأة قامت والذي يوضح ذلك مررت برجل قائمة جاريته فانما انثت قائمة لان الفاعل مؤنث الا
ترى انك لو قلت مررت بامرأة قائم ظاهرها لم يؤنث لان الفاعل غير مؤنث فهذا يوضح ان دخولها في هذه الاسماء على نحو دخولها
في الفعل واما دخولها في غير الاسماء المشتقة فمحمول على المشتقة بوجه من الشبه على ما تقدم في المذكر والمؤنث على انه غير جار
الا في مفرد البنات والشاة كقولك تمرة وشجرة [illegible] واذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها على قياس اجتماع الساكنين
واصلها الكسر [illegible] ولا يرد [illegible] لسكونها قبل تحركها العارض اذ العارض في مثل ذلك غير معتد به ويدل وجوب الحذف
في مثل قوله لم يكن الذين كفروا فكذلك هذا وهذا موضح انه لا يجوز ان يقال دعات المرأة ولا ما [illegible] بعضهم رماتا في رمت المرأة ان
رماتا فلشبهة ليست في مثل [illegible] المرأة وذلك انهم راوا هذه الضماير المتصلة تتنزل من الفعل منزلة الجزء منه بدليل قولهم
[illegible] الا ترى انه لو لم يكن المضمر منزلا منزلة الجزء لم [illegible] وفي ذلك قوله ولم يكن [illegible] بعد الالف في قولهم [illegible]
راوا هذا [illegible] هذه الضماير اجروا الحركة فيه رماتا مجرى الحركة الاصلية وجعلوها مثلها [illegible] والله اعلم

ومن اصناف الحرف التنوين وهو على خمسة اضرب الى اخره التنوين نون ساكنة تتبع حركة
[illegible] ليست [illegible] وهذا تعريف للتنوين [illegible] انواع المعاني [illegible] نون التوكيد الخفيفة لانها لم [illegible]
لانها نون ساكنة تتبع حركة الاخر وليست بتنوين وهو على خمسة اضرب الاول [illegible] للتمكين كتنوين [illegible] معربا

تاء التانيث الساكنة

لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك زيد وعمرو ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين
يدل على ان ما دخل عليه نكرة كقولك صه وصهٍ ومه ومهٍ وما اشبهه وليس التنوين في رجل بتنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى
انه لو جعل علما لم يزل منه التنوين ولو كان تنوين تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير ولا مانع له عند مجيء اللام للتعريف فليس زواله
لكونه للتنكير بدليل ما ذكرناه وانما ذلك لتضاد بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت برجل حين تنوينه ليس للتنكير من غير ريب
ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك في رجل والثالث العوض من المضاف اليه
وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كقولك يومئذ وحينئذ والرابع التنوين النائب مناب حرف
الاطلاق وهو تنوين الترنم وهو كل تنوين جعل مكان حرف المد الذي في القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي
وهو كل تنوين لحق القافية المقيدة للترنم وهو قليل وزاد بعضهم تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو
مسلمات وعرفات لانه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون وهو مستقيم لانه ان لم
يذكر تسامحا فهو داخل في جميع اقسام المفصل لان انتفاءه في تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف الاطلاق والغالي
واضح ووقع دخل في تنوين التمكن ولا مستقيم لانه لو كان كذلك لوجب ان يحذف في جميع المؤنث اذا سمي به مؤنث كمسلمات اذا سميت
به امراة لان فيه العلمية والتانيث باتفاق فلو كان تنوين التمكن لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف زينب باتفاق ثم يدل على تنوين
التمكن لم يجز بقاؤه كما لا يجوز صرف في على مذهب من يقول هذه مسلمات بغير تنوين اذا سمي بها في القراءة وهو مذهب رديء لم يصر اليه
ذو تحقيق وقد تكلم الزمخشري في تفسيره على قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات في كونه صرف بما يرد انه لا يصح في مسلمات اذا
سمي به امراة وليس تنوين التمكن لانه ساكن لانه حرف صحيح واصل التقاء الساكنين ان يحرك الاول فحكمه ان يتحرك على ما سبق الا انه قد
يحذف تخفيفا تشبيها بحرف المد واللين كما شبه في غير موضع ومنه القراءة الشاذة في قل هو الله احد الله ومنه قوله ولا ذاكر
الله ينصب اسم الله سواء خفضت ذكرا او نصبته وكلاهما جائز وخفضه على العطف على غير وجعل لا زائدة كقوله تعالى ولا الضالين
ونصبه على ان لا بمعنى غير وهو متعذر فيها لان الاعراب فيجب ان يكون اعرابها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها كقولك جاءني رجل
لا عالم ولا عاقل ومنه حاتم لا بارد ولا كريم ان الله الحليم

ومن اصناف الحرف النون المؤكدة

وهي على ضربين
اي لفظ **قال** الشيخ هذه النون تختص بالفعل المضارع وصيغ الامر لانها ماخوذة منه لتاكيد الفعل الا فعلا عليه
نفعلك اضربن اكرمن قولك اضربن ودونها المضارع وذلك ان تدخل اعلمي في معنى التوكيد اذ قولك تدخلا اكرمن قولك اخرج
وشرطها ان يكون الفعل بمعنى الطلب وما يشبهه ويلزم ان يكون مستقبلا لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خصت
بالطلب لان الطالب انما يطلب في الحال ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا تاكيده لا يفرض في ضبطه بخلاف الخبر فان هذا المعنى
مفقود فيه وانما دخلت في القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب اذ قد يقسم لا انصاف على ما يعلم ما هو ليس من مطلوبه لا من غرض كقولك من انى
كسرن والله لا عاقبن وامثال ذلك كثيرة اما لانه في الغالب انما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وجعل بقية الباب عليه لانه منه واما لانه
محل لاشتمال ما يقتضي توكيده وهو القسم كاشتمال فعل الطلب على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور ابقاها مجرى الطلب وهذا ايضا
معلول حرف جاز توكيد الفعل بهذه النون في حالتين فاما ثبتن واما تذهبن لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو

ما

ما العربية على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم اشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي على ضربين
خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى والدخول سواء الا ان الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء فلا يقال اضربان ولا
يدخل عليها الوقف بعد الالف فيلزم اجتماع ساكنين متعذر فيها حكم التقاء الساكنين لانه اما ان تبقيا ساكنين واما ان تحرك
الثاني واما ان يحذف الاول فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس من كلامهم وتحريك الثاني يؤدي الى اخراجها عن حكمها لان وضعها
على ان لا تقبل الحركة بدليل امتناع اضربن اليوم ولو جاز تحريكها لوجب تحريكها هنا وحذف الاول يؤدي الى لبس الواحد
بالمثنى في فعل الاثنين الا ترى انه لو حذفت الالف في قولك اضربان لبقي اضربن فيلتبس بفعل الواحد الى حذف ما علم التزامهم
اتيانهم به فيه للفصل بين نون الضمير ونون التاكيد بدليل التزامهم اتيانهم به للفصل بين نون الضمير ونون التاكيد بدليل التزامهم
له في قولهم اضربانّ ولو كانت مشددة لا اثر له لان الخفيفة فيها فلا يأتي الا على الحرف الذي ابت فيه الثقيل لئلا يؤدي الى ان يكون
للفرع على الاصل مزية او لوقوع الالف في جمع المؤنث انها الف مشبهة بالف التثنية فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه وتقول
كثيرا مشددة بعدها الكسرة في فعل الاثنين واذا تعذرت لذلك وجب امتناع دخولها فيها واشترط فتح الالف في فعل الاثنين
المؤنث
فعل جماعة فانها فيها مكسورة تشبيها بنون التثنية لوقوعها بعد الالف مؤنسة فان دخلت في الجزاء فغير ما في الشرط مستقيم وتعليله
بقوله تشبيها للجزاء بالنهي غير واضح ولا فرق ان حال تشبيهه بالجزاء الداخل فيه لانه جزء مثله وهذا اوضح واقرب لما هو في الشرط
فتعليل ايضا تشبيها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي واما هو في الجزاء مثل ربما يقولن فذلك شبيه بالنفي وكل ذلك تعليل وان كان
بعضه اكثر من بعض وهذه النون لما تدخل على سبيل الجواز للغرض المتقدم ذكره وهذا جائز الا في فعل القسم والتوكيد بها اكثر
فانه ظرف بالضعيف منه واذا لقيها ساكن بعدها حذفت ولم تحرك الى الضم يعني اذا لقيت الخفيفة والا فالثقيلة ثابتة
ابدا وانما ذلك الحكم الخفيفة وانما حذفت كراهة ان تجري مجرى ما هي مثلها في الاسم وهو التنوين قصدا الى ان تكون مما تدخل عليه الاسم
مزية على ما يدخل على الفعل فحذف لذلك تقول لتضربن القوم اذا وصلت تقولهم اتيك لا تضرب ابنك ومنه قوله
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه بكسر النون وحذف الياء لالتقاء الساكنين ولكنهم لما ارادوا الا تنفي حذف النون
لما ذكرناه وجب لذلك بقاء الا بنائه

ومن اصناف الحرف هاء السكت

وهي التي تزاد لما اغنى عنها مكانه
الى الفرع **قال** الشيخ هاء السكت هاء ساكنة تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد وانها في الوقف ليتوصل
بها الى بقاء الحركة في الوقف وذلك بمنزلة همزة الوصل التي توصل بها الى الابتداء بالساكن فاذا وصلت حذفتها كما تحذف الف الوصل
عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لاجله ولذلك استحب لكل تال ان يذهب اثباتها الا اذا حذف في مثل كتابيه وسلطانيه ليقف
ثم يبتدي فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف بها والوصل بحذفها كقراءة حمزة والكسائي وقراءة حمزة ماليه هلك
وسلطانيه خذوه فان وصلت مكررا حذفها فالوجه اثباتها وان كان الوصل حسنا لها لما ذكرناه هو كتبه مجرى الوصل ثم جرى الى
الوقف فيكون كانه موقوف عليه في النية ولذلك كان الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه اني باسكان الهاء من غير نقل ولولا نية
الوقف لوجب التحريك مثله وكل متحرك ليست حركته اعرابية تلحقه الوقف عليه بالهاء الا في **قال** الشيخ ليس على عمومه
فان ضرب وقتل ليست حركته اعرابية ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك فعل للرجل وياء زيد وامثال ذلك وحق ان يكون ساكنه

لانها تغيير الوقف كان حكم همزة الوصل ان تكون متحركة لانها تعرض [illegible] ولا يوقف الا على ساكن ولا يبتدأ الا بمتحرك

و ما مثل [illegible] البيك [illegible] السكت على المختار [illegible] كلا ما مستقلا [illegible] عليه [illegible]

اجماعا [illegible] الهاء من غير [illegible] الاضمار [illegible] اذا [illegible] في مثل [illegible] المروح [illegible]

لحن وتخطئة القائل [illegible] لما ذكرناه [illegible] ساكن [illegible] الا متحركة

لالتقاء الساكنين [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible]

[illegible] وليس بجيد [illegible] التحريك [illegible] السكت [illegible] ضعيف [illegible]

[illegible] مثل [illegible] الوقف [illegible] القاف على [illegible] سكن [illegible]

[illegible] السكت [illegible] التشبيه [illegible] السكت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] القراءة السبع [illegible]

[illegible]

[illegible] ومن اصناف

الحرف الوقف قال الشيخ هذه لغات ضعيفة [illegible]

[illegible] ابدال الكاف [illegible]

[illegible] ومن اصناف الحرف حرف الوقف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ومن اصناف الحرف حرف الانكار

[illegible] قال الشيخ هذه الزيادة [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

في

في تفسير [illegible] في قوله [illegible] كانك [illegible] واحد [illegible]

بايراد الكلام على حد ما [illegible] كلام [illegible]

[illegible] العقل [illegible] الحليم الرشيد

[illegible] انك انت العزيز الكريم وغيره [illegible] هذه الزيادة [illegible]

هذه زيادة [illegible] المفتوح [illegible] المكسور [illegible] المضموم [illegible]

ساكنا [illegible] الكسر [illegible] لالتقاء الساكنين [illegible] عبد المطلب [illegible]

[illegible] الندبة [illegible] عبد المطلباه [illegible] الندبة [illegible] الندبة [illegible]

[illegible] غلام [illegible] الندبة [illegible] اللبس [illegible]

[illegible] المخاطب [illegible] المخاطبين [illegible]

[illegible] الندبة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ومن اصناف الحرف حرف التذكير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والله اعلم بالصواب

هذا آخر قسم الحروف من كتاب المفصل ويتلوه القسم الرابع وهو المشترك

[illegible]

لانها لغرض الوقف كان حكم همزة الوصل لئن تكون متحركة لانها لغرض الابتدا ولا يوقف الا على ساكن ولا يبتدأ الا بمتحرك

وان ما مثل نحو ... فيه ... الا سكان فليست بها السكت على المختار لانها لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه وانما هي صلة

اجماعهم على اثباته الالف من غير استنكار له ولا ... الاضمار ويجوز تسكين ها الاضمار اذا وقفت في مثل ... وتحريكها

لحن وتخطية القايل يا مرحباه بحمار عفرا مناقض لما ذكرناه في ... وينبغي فيمن اسكن القاف فانه ساقه في ان الا متحركة

لالتقاء الساكنين وادخلها متحركة لالتقاء ان الكسر لم يستقم الكلام حيا لئن حركتها في قوله يا مرحباه لالتقاء الساكنين وكذلك ساقه

ابو علي الفارسي لذلك وليس بجيد لان تحريك ها السكت ووصلها ضعيف فلا ينبغي ان يصار اليه مع الاستغناء عنه وانما في قراة

من قراه وينبغي انها ها الاضمار مثلها ... انها جميعا وانما سكن القاف على اللغة التي سكن بها كتف وعضد

والاحاجة ... الى جعلها ها السكت ... ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها وصل ها السكت والحاقها

فيها ليس بعوض ... بلا دون جزائه ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم الا من

... وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يا مرحباه بحمار عفرا

... ليتبع والظاهر انه من ... الى علي الفارسي ومانع

البيد ... في محركة وذلك هو الذي ... في يا مرحباه بكتف

اتبع ذلك ... فيه بعد هذا البيان **ومن اصناف**

يستقيم ايراد ... في كلام ... وقد اختلف في ذلك من ضعفهم

الحروف الو... ... فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل وصله

من يقول ماذكر من ... وقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال

الحرف وهو ... ان يكون ... الى ... باضافته يا اعتكلم الى

وهي الشين والشين ... تاني ... كيف يليق ... ثلثة

وليس مستقيم من حيث المعنى

ويخاطبه ان يكذب وسمى عليه ... واما حمل ورد في بعضها قال قوم هل يا امير المؤمنين

والظاهر انه وهم او قع فيه ما ... وحسام من فصحاء الناس **ومن اصناف الحروف حرف الانكار**

وهو زيادة تلحق الاخر قال الشيخ هذه الزيادة لهذا المعنى انما وقعت في غير الكلام الفصيح وهي اما مجردة

واما قبلها ان مكسورة نونها لالتقاء الساكنين وهي والتي المذكورة والظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما اخره ساكن محافظة على

صورتي بيلائحراك ان كان صحيحا او بحذف ان كان معتلا فان قيل فقد ثبت مجيئها في حرف انا انيه فقد تحققت المتحرك الا ترى

انها بعد النون المتحركة في انا فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا وان لم يكن في الوصل الف ان تحذف بالالف و

الالف ساكنة صار حكمه حكم ما اخره الف لانه في الوقف كذلك الا ترى انك اذا وقفت على انا لزم اثباتها الالف فيبقى انا

ولا يجوز ان تستعمل انا ان فصار في حكم ما في اخره الف مطلق لان هذه الزيادة انما تكون في الوقف فلو لم يزد ان لقيل

اناه فيحذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين فيجاز مجي ان لما ذكرناه قبل دلالة معنيان على ما ذكرناه الا ان الاخفش قصد

في

في تفسيره في قوله ... بقوله كانك تهزا به اي ان تجعلها عينين واحدة وما ... الاجماع ... باللهجي

بايراد الكلام على حد ما معاد ليس من باب المشترك الا ترى ان تكون كلام يصح ايراده كذلك وليس كل كلام حسن كما كسر اظهر

لكن منع على خلاف تقتضيه العقل ما هذا الا عقد راجح انما عنى ضد ذلك مثل قوله تعالى حكاية عن خصمهم في سورة انك لانت الحليم الرشيد

وقوله ذق انك انت العزيز الكريم وغيره لكن هذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في التراجم بها لا تلحق ما لم يرع لبس ولا انما

هذه زيادة تابعة لما قبلها فان كان متحركا كان الاشباع ان يكون في الالف بعد المفتوح وبالياء بعد المكسور والواو بعد المضموم وان كان

ساكنا فحكمه حكم المكسور ان الكسر يلزمها لالتقاء الساكنين فيجب ان تكون الياء يا اخي فيقول ... ضربت عبد المطلب اعبد

المطلبيه وتقول في الندبة واعبد المطلباه وقد تبين انها مخالفة لزيادة الندبة كما ذكرناه واما قولهم في الندبه واغلامكيه

واغلامكيه في غلام المراة وغلام ... المخاطبين ... فانما هو في الندبة كراهية اللبس الا ترى انه لو قيل واغلام

المراة واعلامكاه في غلام ... المخاطب والمذكر والثاني بالمخاطبين ... وانما اجمعت من قال ... رايت

زيدا ... الى اخره ذكر هذا الفصل ليبين على اي شيء يلحق على اي صفة كان بخلاف علامة الندبة فانها لا تلحق الا

المندوب لانها للايذان بان ما دخلت عليه متفجع عليه فاختصت به لان حقها ما يقتضي ... فلا يكون مختص الجملة

فلحقت اخر الجملة على اي حال كانت ثم جاز الحاقها في اخر كل كلام ولم يجز في تلك الا الحاقها بالمندوب خاصة وتبين هذه الزيادة

عند الدرج بخلاف الزيادة الندبة فانه جائز اثباتها في الوصل اما ان الغرض تطويل الصوت الى المعنى المقصود وذلك لم يجز

حذف حرف النداء الا التنبيه بخلاف زيادتها لانكار وشبهها بها السكت في محافظتهم بها على بيان حركة اخر الكلمة بدليل قولهم اعبد

المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه فكانت في ذلك كها السكت وشبهها اياها بها من تشبيه لفظي لا معنوي فيقتضي ان تكون محذوفة

في الوصل ... **ومن اصناف الحروف حرف التذكير** وهي زيادة على نحو زيادة الانكار ولكنها

لا تكون الا من ... وفيه في الشذوذ ابعد من تلك ولذلك لم تعتد بها من بعد ... اخر كل كلمة تقف المتكلم

عليها لتذكر ما تتكلم به بعدها فلذلك لم يلحق الا ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس زيادة الانكار الا ترى انه في قصد ... في

تمام زيد من غير راي عمر ... عند فراغه من زيد بمعنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكير مع استقلال معناها فلحقت اخر الكلام باعتبار

ما فلا ... في قصد المتكلم لم تتم باعتبار ... كقولهم هذا سيفى اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن السيف بانه سيف حاصل وصفه

في حكمه ولكنه ذهل عن اللفظ الذي يعبر به او عن نفس المعنى مع علمه بانه الان قاصد الى وصفه ولكنها صيغتها ومعنى صدد

الان لم يتذكرها ولذلك اذا قلت هذا سيفى في حق من قصد الى الاخبار بسيف موصوف وجاز ايضا فعل ذلك اللاحق

في حكم ... اذا قصد الى الاخبار عن موصوف ثم ذهل عن اللفظ او عن المدلول الى ما تقدم والله اعلم بالصواب

هذا اخر قسم الحروف من كتاب المفصل ويتلوه القسم الرابع وهو المشترك

منسيا الله سبحانه وتعالى ... على اتمامه بحسن توفيقه

القسم الرابع في المشترك

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الرابع المشترك نحو الاماله والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظايرها

الشرح الصواب ان يلقب هذا القسم بالمشترك بفتح الراء لانه عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها فهي مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك بكسر الراء وليس بصواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك وقد صرح به في قسمه في اول كل صنف يشترك فيه كذا وكذا قوله الاماله يشترك فيها الاسم والفعل بحث ان الصواب الفتح وانما وهم الكسر من اجل انه كان متواصلا ان يقال المشترك فيه فلما لم يجد فيه مذكورا توهم الكسر وحذفت فيه ههنا اما الكسرة والمالكي في جعل تقابل نفس ذلك من اماله قوله ومعنى ان تنحى بالالف نحو الكسرة قد عبر غيره بان تنحى بالفتحة نحو الكسرة وقال قوم بالالف نحو الياء وقال قوم بالفتحة نحو الكسرة والياء والجميع صحيح من جهة عبارته لانه اذا قيل بالالف نحو الكسرة فاما ان يريد نحو الكسرة التي قبلها او الكسرة عليها وكلاهما غير مستقيم لانها لا تقبل الكسرة وليس قبلها كسرة فاول الياء ليست تنحى بالفتحة نحو الكسرة لانه قد يكون الاماله من غير الف في مثل رحمة والكسر من المحاذر فاذا فسرت الاماله بالالف خرج ذلك عنه يكون اماله ومعنى اماله فثبت ان الوجه ان يقال بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع انواع الاماله ثم علله بالتجانس اللفظي والتقدير تجميعا على ما ذكره في الاسباب وشبهه في تغيير بعض التغيير للتجانس بما اشبه بعض الحروف صوت غيره لذلك كقولهم يصدر والصراط واشباهه على ما سيأتي ويتبين تعليله في صنف ابدال الحروف ثم ذكر اسباب الاماله وشرك فيها ما ليس بالقوي او كان وقوعه قليلا فاليس بالقوي الاماله لاجل الاماله وما ليس بالكثير وقوعه ان كان قويا الاماله للتشاكل كاماله ضحاها للتشاكل جليها على ما ذكره في فصلها ثم شرع في شروط وتفصيل مواضع في ابتدا بالشرط في الكسرة قبل الالف وتبين انها انما تؤثر اذا وليت حرف الالف او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتد به فان لم يكن كذلك لم يكن السبب مؤثرا فلهذا شرط حالة لم يؤثر احد حرف الا فظم يعتد لذلك واما اماله نحو ريد ان يضربها وعندها وان كان مثال الالف الاخيرة فكانت مع الالف حرفان واحد في ذلك فكانه لم ينفصل بين الكسرة والالف الا بحرف واحد في ذلك ليضربها او يحجبها ليهما ساكن في عندها واماله در هما ومثبهما ضعف التقدم لانها ليست مع الالف فيكون لاجتماعهما معها كانهما متصلة والصحة لخفايها وانها في مستقلا وعندها وكن لما كانت من صفتها الخفا قدرت كالعدم وبذلك على انها مع الالف غير معتد بها اذ ورد وراد فاذا قالوا رد ها فتحوا الا غير لان الفعل كالواقع قبل الالف فكذا وجب ان يقال رد قاوجب ان يقال رقها قوله وقد اجروا الالف المنفصل مجرى الاصلية الى اخر كلام في تفصيل السبب للاماله يجار لفظ الالف وان كانت منفصلة لا يجاب فيها اذا كانت متصلة ويجار ايضا اذا كان الكاف ويجار ما كما يجاب اذا كانت اصلا الفاف وذلك ليس مثاما اذا كانت اصلا والالف المنفصل التي الا ها في الف المعنى اما ما ضاها وده غيرها لانها احتجت حتى صارت كانها من بنية الكلمة وذلك بغير واثبات الانفصال فيها وتحقيق مواضع التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برا فها فاذا ابدل منها الف كانت في حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي وضعها وليس ذلك مشابه للالف المنفصل عن السبب في غيره الالف

انه

انه لا يحسن ان يقال من مولك فيعتد بالكسرة التي في من لانه ليس بينهما ما يحصلها كالكلمة الواحدة لان من كلمة مستقلة بنفسها ومولك كلمة مستقلة ايضا فلم يكن مشابهة الالف في زيد ولا بمنزلة الالف في غلامها في مثل بنجم وان زيد في المنفصل ومررت ببابه في الكسرة العارضة ونحوها العارض ما كان يجيء في الكلمة لامر في بعض احوالها كحركة الاعراب باتي ولك في بابه الا انه لا ثبات لهما لا تلزم الاصل تقول العجيني بابه بخلاف الكسرة نحو عالم لانها لا تنفك ولذلك كان ذلك السبب اقوى من هذا الا في الراء نحو بالنصار ونسبه نعالي في

[illegible]

واجاب بان السبب لما كان قويا اثر ومع كونها كسرة على الراء في الفتح حسن منه كونه خارجا عن العيلين المذكور وقد اماله قوم حادحلا نظرا الى الاصل قوله وكان ينبغي ان يكون عنه ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر انها تعتبر عارضة والاصلية الى هذا الفصل في انها تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظا بها لخفيفة والفصيح ترك اعتبارها فان كان الشكون عارضا للاسه وان كان عارضا في التقدير فقد صار له زماية اللفظ بخلاف سكون الوقف العارض فهي هذا ما شيء فانه ليس بلازم فلا يلزم

القسم الرابع في المشترك

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الرابع المشترك وهو الامالة والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظايرها

الشرح الصنايع لقب هذا القسم بالمشترك لانه عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها الاسم والفعل ... [illegible]

[illegible]

وان كانت منفصلة كما يجعل فيها اذا كانت متصلة وجعل ايضا اذا الكاف بعد في نفسه عارضا كما يجعل اذا كانت اصلا لان ذلك
ليس مثل اذا كانت اصلا ... الالف المنفصل التي الا هاسي الف المثني اما ما اضافها دون غيرها لانها امتزجت حتى صارت كانها من
بنية الكلمة وذلك غير ثابت الانفصال فيها وتحقيق ... التنوين حرف من حروف العلة فكانت كانه يراعيها فاذا ابدل منه
الالف كانت في حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي معها وصيرت لا غير مشابهة للالف المنفصل عن ... غير الا انه

انه

انه لا يحسن ان يقال من موالا فيعتد بالكسرة التي من عزلانه ليس منها ما يحصلها كالكلمة الواحدة لانه من كلمة مستقلة منفصلة
ومولا كلمة مستقلة ايضا فلم يكن بمثابة الالف في زيد وله بمنزلة الالف في غلامها ... مثل ... رات رجلا في المنفصل ومررت ببابه
في الكسرة العارضة ونعني بالعارض ما كان مجيئه في الكلمة لامر من بعض احوال الحركة كالاعراب بانه لا يثبت في بابه الا ثانيا لا تلزم الكلمة
نقول العجيني بابه بخلاف الكسرة ... لانها لا تنفك ولذلك كان ذلك السبب اقوى من هذا الالف في الكاف ... ضد شبهه تعالى في
الرا على ما ياتي في فصلها المختص بها قوله ... اخرج **قال** الشيخ هذا الفصل جاء بما
راجع الى ان الالف في ... اذا كانت لاما ما له عن ... لا يوثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سواها من اللغات الا ترى انه نحو ...
رضا لا تمال واما ما سوى ذلك نحو ... بسبب الامالة فالالف في الثلاثية كلها ممالة لقيام سبب الامالة الا ترى انك تقول في دعا
وشبهه دعي كالعدم ... اذا لم يوجد هذا الشرايط المذكورة في المنع مالة ايضا كحتى لكن ... لانك تقول رحيان ومصطفي
لانك تقول مصطفيان ولم يمل عصا لانه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب الامالة ... لم يمل نحو الا ... وصلا الكلمة
احتاج الى الفصل لاجاد الافق في غنية عن جمع الفصل ان انقلابها عن الواو مناسب للتفخيم فلم يوثر فيه السبب الخارجي عنه
وانه اذا كانت في المكسورة كانها بكسرتين ... المفتوحة قبلها كانها مفتحتين بل كانت الكسرة الواحدة فعلت الفتحة ... فغلبت
الكسرتان ايضا الفتحتين ... من قرا ... تمثيلا ببقية من قرا ... الكل ظاهر الاستقامة واما ما تمثيله بقوله
قوارير فلبس لان الغرض هاهنا بيان ان الرا المكسورة تغلب على المكسورة في قوارير ... غلبتها المكسورة

ان حو — ولا يمكن ان يقال التمثيل لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء فانه ... تقدم قبل ... ومثاله ... في حكم ... فلا ... ذلك
نعم الظاهر انه اراد التمثيل بغلبة الرا المكسورة الرا المفتوحة في اخر الكلمة على اللغة الضعيفة في انها وان بعدت بعدها اعتبر
سببا ومانعا على ما يعتبر فيه اذا قربت فصح التمثيل ... على ذلك ثم ... الرا اذا بعدت بعد ... تؤثر في سبب ولا مانع
عند ... لانها ليست كحروف الاستعلاء وانما هي مجراة مجراها ... فلا يلزم من اعتبار المستعلية ... اذا كان ... ولو
اذا م — بعدت اعتبارها ... بعدت في اللغة الجيدة امالة كافر دون قادر ... بالحكم منها نظرا الى اعتبار الرا عند البعد سببا
ومانعا اذا الفلها قوله وقد شذ عن القياس ... الحجاج والناس ... في حال الرفع لانه ... سبب من اسباب الامالة
فيها فامالتها على خلاف القياس لانتفاء السبب ولذلك امالة طال وباب لانهما من ذوات الواو ... الثلاثي المعتل العين من
ذوات الواو ... لانه لا سبب للامالة فيه واما امالة غاب فليس بشاذ لانه من ذوات الياء ... من ذوات الواو ... وسبب الامالة
فيه من غير ... لا سبب للامالة في حال وباب ... العشا والمكا والكبار فاما لها ... ايضا شاذ لانه للالف ... من ذوات
الواو والياء ولا يوثر فيه امالتها كسرة على ما ... ذلك امالة ذا شاذ ولذلك كان ... ان الالف ... ولذلك ادعى اعتراضا
واجاب بان السبب لما كان في ... وعلى ما كسر في الرا ... الذي ... كونه خارجا عن القياس المذكور وقد امال قوم
حادثها وفيها نظرا الى ... قوله وكان ينبغي ان يكتب غيره ذكر تفصيل الكسرة ... انها تعتبر عارضة واصلية الى
هذا الفصل في انها تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظا بها محققة في الفصيح ترك اعتبارها ... كان الشكلت عارضا لانه وان كان
عارضا في التقدير فقد صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف العارض في هذا الباب فانه ليس بلازم فلا ...

في الغاذ لان السبب الذي زال ذو الا لا يرجح اليه الغاصه السبب الذي زال زوالا لا يرجح اليه غالبا فلم يهتضعف
اعتبار السبب في كادهى اعتباره في مائش زع الوقف واذا شبه به لاجتماعها جميعا في اصل العروض من حسن وقد اميل
من الشمس وضحيها الى اخره قال الشيخ ذكر في هذا الفصل سبب اخر من اسباب الامالة التي لم يذكرها مع الاسباب المتقدمه
وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي ان يكون ذلك في الفصل المشتمل على الامالة لاجل الامالة لانهما سببان لم يذكرهما اولا
ومعها من اسبابه فاذا لم يذكر مع الاسباب لعذر ذكرناه كان من حقه ان يذكر بعد ما يجمعها لانها من جنس واحد فلا وجه للتفرقة
بينهما وقد ذكرنا انه من الاسباب القوية وليس كالامالة لاجل الامالة في الضعف على ما تقدم من حكمه وقد اماله بعضهم
ليتاخر لم يمل الفتح الامع الراء المكسورة بعدها لما في امالتها من الكلفة فلم يقووا عليها الا مع الراء المكسورة لما ذكرناه من تقدير
كسرتين بخلاف غيرها من الحروف بخلاف ما بعده الفتح المتحات فانه يقوى عليها بزوال ما في الفتح بعدها الى الكسرة من الكلفة
وذلك معلوم عند النطق والحروف الياء لان الفاتها الاصل فيها الياء حتى يطلب مجانستها بالامالة وقد تصرفهم فيها
ومع الامالة من باب التصرف فاما اذا نحي بها فيصير حرفا لا اسم فاما كان فيها سبب امالة اعتبر والا فلا لذلك ياك
حتى اذا سمي به قيل بالحتى ونحوها اذا سمي بها لانك لو سميت بحتى وثنيته قلت حتيان ولو سميت ببلى قلت علوان واما
اما لنعم بلى ولا في اما لا ويا في النداء فلانه ذلك من النعم الجارية المتضمنة للفعل والاسم اولانه يعني فصار كانه اسم لاغنائها عن
ذلك ومعه غير المتكني اي المستقل منها بنفسه الذي جعلها حكم الحرف فلذلك ذكرناه وانما اميل المستقل منها من الجهة التي اميل بها
بلى ونحوها فلذلك اما لوا اني ومتى ولم يميلوا اذا ونحوها ولا فعال غير المتصرفة ليس فيها ما يقبل الامالة الا عسى لان تلفتها
لا الف فيها وانما اميل لشبه عدم التصرف لما يتحقق من قولهم عسيت وعسينا فلما كانت تصير الى الياء عند اتصال الضمائر صارت
كالمتصرف فظهور الياء فيه فاميلت كذلك ولذلك قال المبرد امالة عسى جيدة

ومن اصناف المشترك الوقف

قال صاحب الكتاب مشترك فيه بين الاخر الثلثة وفيه اربع لغات الى اخره قال الشيخ لان كل واحد منها يصح الوقف
عليه من حيث هو وفيه اربع لغات وليس يعني ان الاربعة يجتمع لان منها ما يضاد بعضه بعضا كالاسكان والروم وكالروم والاشمام وانما اراد بيان
ما يكون لاجل الوقف وان اختلف محاله وعلى ذلك كان ينبغي ان لا يقتصر على اربعة اذ من جملة احكام الوقف الابدال في مثل رايت زيدا
ومثل رحمه في مثل هذا الكلوء ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا البكر والحذف في مثل القاضي والراعي والحاق هاء السكت
وكل ذلك قد ذكر في اثناء فصول الصنف فلا وجه لتخصيص اربعة منها فان خصها لشهرتها فالتضعيف ليس مثل الثاني في الشهرة فلو
اسقط التضعيف ايضا وذكر في اثناء الفصول لكان للتخصيص بالثلاثة وجه فوله الاسكان الصريح احتراز بالصريح عن الروم
والاشمام فان الروم تضعيف الحركة فيقرب من الاسكان والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان وهو بالصريح عنهما اي ليس معه بعض حركة ولا
ضم الشفتين بعد الاسكان وهو مضاد الاسكان الصريح والروم اما مضادته الاسكان الصريح فلان حقيقة الاسكان الصريح الا يجتمع معه
الشفتان وحقيقة الاشمام ان تضم به الشفتان فلو قدر اجتماعهما لكان جمعا للضدين في ضم الشفتين وتبقيته في محل واحد واما مضادته
للروم فلان الروم اثبات بعض الحركة والاشمام اسكان ثم ضم الشفتين فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان وتعيبه في محل واحد
ثم ذكر اصطلاح الكتاب في صورة هذه اللغات فقال والاشمام مختص بالمرفوع لان ضم الشفتين ليعرف ان الحركة كانت ضمة فوجب

لئلا

ان لا يكون الا في مضموم وقد يشترك فيه غير المجرور والمنصوب غير المنون هكذا وقع في النسخ المشهورة وليس بمستقيم لانه
لا ثالث يشترك فيه المجرور والمنصوب وليس فيهن لا وجه له الا في غير الاشمام واذا كان كذلك لم يستقم لادائه الى ان غير الاشمام يكون
في المنصوب والمجرور وفي غيرها ولا يتحقق البيان لذلك وهو ان المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير الاشمام سواء الا ان الاسكان
والروم والتضعيف في المرفوع كالفعل في المنصوب والمجرور فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب وجه ووقع في بعض النسخ وفي غير المنصوب
والمرفوع والمجرور وهو اصوب مما كان كذلك او لعله كان ويشترك في غير المجرور والمنصوب ويكون في ويشترك ضمير المرفوع
لتقدم ذكره او كانه يشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ثم خص الفعل ذكر المنصوب المنون فانه يبدل من تنوينه الف ويسوغ من لغات
الوقف وشمل بالمثل متعددة ليوذن ان لا اسماء على اختلافها حسبما يقتضيه ذلك الا ما يبطله في باب عصا والتضعيف يعني التشديد لا خص
وشرطه ان لا يكون اخره همزة لا حرف علة ولا ساكن ما قبله اما كونه ليس بهمزة فلانه ضعيف الهمزة مستثقل فكيف مع الحرف المستثقل واما
كونه صحيحا فلان حرف العلة ايضا تغلب على السنتهم حتى غيرها بضروب من التغييرات فكيف التثقيل فيها حتى كان الحذف فيها مناسبا
لاجل الوقف فلانه لا يثقل اجدر واما كون ما قبله متحركا فقليلا ما يجمع بين ثلاث سواكن الحرف الموقوف عليه والحرف المدغم والحرف الذي
قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا وليس من ذلك ما بعده الف لان حرف المد واللين قائم مقام الحركة فجاز ان يكون معه ما يكون مع
الحركة وصلا ووقفا كدابة وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى اخره هذه ايضا لغة من لغات الوقف
كما تقدم وشرطها ان يكون ما قبله لا اخر ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان ينقل عليه حركته لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى لان معنى مكسور مطلقا
او مفتوحا غير منون في الهمزة ولا يكون مفتوحا غير الهمزة اصلا لانه اذا كان مفتوحا في الهمزة ونحو غير الهمزة يكون منونا
او غير منون فان كان منونا فامره في ظاهره لان حركته واجب بقاؤها على محلها فكيف يصح نقلها فان كان غير منون في غير الهمزة فلا بد ان
يكون مع ما ينوب مناب التنوين فينزل منزلة التنوين فيجري مجراه او لان حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى الاصل فليس لنقل
المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور الا ان الهمزة مستثقل سكونها مع سكون ما قبلها فكان نقل حركتها
الى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من الثقل مناسبا مغتفرا مع ترك اعتباره لكن بالاصل الا ترى انك وقفت فيه من النقل
ما ليس في قولك رايت البكر فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة غير المنونة كالوقف على المجرور في هذا الباب ومن ثم قالوا هذا
الردؤ ومررت بالبطئ ولم يقولوا هذا حبر ومررت بقفل وانما فعلوا ذلك في باب المهموز لما في المهموز من الاستثقال عند سكونه وسكون
ما قبلها ولذلك استثقلوها في دون الفتح في غير الهمزة فكان ينبغي ان يجوز اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا المخرج الى
ما ليس من ابنيتهم لا سيما في غير الهمزة الا في ضرب كيقوم ودخل الا ان فيه يوم ولا في ال ما هو نقل اليه من النقل من تحريك حرف اللين والتشديد في
نحو ظبي وغزو والامتناع فيه من هذا ظبو ولا مررت بجزي لما فيه من تغيير حروف الكلمة اي غيرها واما الشيخ فحكى هذا حبر ومررت بقفل
لا يؤدى هذا حبر ولا مررت بقفل وعلله في غير الهمزة احترازا من هذا الردؤ ومررت بالبطئ فان ذلك اعتقد عند كثير من اهل اللغة
وانه ادى الى ما ليس من ابنيتهم لا سيما لما ذكرناه من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب هذه اللغة كلهم حملوا استثقالا
للهمزة الا ان منهم من يحرك كما ذكرناه على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة ما قبلها ليخرج عن البناء المطرح فلا سيما ان يؤدي الى
النقل المذكور فيقال هذا الردي ومررت بالبطو كما ذكر وقد يبدلون من الهمزة حرفا ليس الى الضم هذه لغة ايضا من لغات

الوقف ولكن نحو المملوء وسوائه ابدا يبدل فحكم هذا الفعل انه يبدل لكل همزة وقعت اخر حرف لينا من جنس حركتها فان كان ما قبلها مفتوحا
نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله تقول هذا الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها كذلك ثم
حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيقولون اصحاب النقل الا انهم لا يقلبونها حرف لين [illegible] تقول هذا الخبو ورايت
الخبا ومررت بالخبي وكذلك البطء والردء [illegible] هذا الردو ومررت بالبطي [illegible] على
النحو ينقلون هذا الردي ومررت بالبطي ثم قال ـــ واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال الثلث قاصدا بذلك تبيين ان هذه اللغة
في الوقف لا لغة في تخفيف الهمزة من حيث كونها همزة الا ترى ان اهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمزة اذا وقفوا على الكلا ابدلوا الهمزة الفا
في الاحوال الثلث لانهم يقفون بالاسكان فيصير ساكنا وما قبلها مفتوح فكان ان تقلب الفا فتبين [illegible] ان اللغة المتقدمة ليست تخفيف
تخفيف الهمزة فيجري على قياس تخفيفها كما جرت لغة اهل الحجاز وان اتفقا في بعض صورها كما في رايت الكلا في حال النصب ولكن
لو وقف اهل الحجاز على الخبء في الاحوال لحذفوا الهمزة حذفا وسكنوا الباء وقالوا هذا الخب ومررت بالخب ثم قال ـــ وعلى هذا
العبرة يقولون في الكمء الكما وفي اجزء اجزا [illegible] اهل الحجاز [illegible] الكلا لانها اذا اسكنت [illegible] حركة ما قبلها قلبت
حرفا من جنس حركته [illegible] عند الوقف [illegible] ذيب [illegible]
ساكنة في الاصل كما في همزة الكلا عند الوقف بهمزة راس ثم قال ـــ واذا اعتل ما قبل الاخر وما قبلها ساكن [illegible]
في الاسكان والروم والاشمام وابدال التنوين الفا في النصب لانه نقل الحركة الى ما قبلها [illegible] هذا [illegible]
ذكر [illegible] ما قبله انه كان [illegible] التنوين [illegible] الاسم المعتل [illegible] لا يكون الا ياء
او الفا [illegible] لانها ان كانت فتحة انقلبت الواو الفا كعصا وان كانت كسرة قلبت الواو ياء
[illegible] وان كانت ضمة [illegible] كسرة فتنقلب الواو ياء ايضا [illegible] الا الياء [illegible]
وما اخره واو [illegible] نادر وحكمه في الوقف كحكمه في الوصل [illegible] ما اخره ياء قبلها كسرة [illegible] التنوين في الوصل
فالمحذوفة [illegible] مثل قاض [illegible] ومن العرب من [illegible] قاضي والوجه الاول لان التنوين [illegible] عارض فكانه
موجود فيبقى الياء محذوفة كما كانت محذوفة في الوصل [illegible]
لفظا فلما حذف التنوين لاجل الوقف ذهب المانع للياء [illegible] قاض [illegible] فالوجه اثباتها في الوقف على ما كانت
عليه في الوصل في الثبات فيقال القاضي ويا قاضي وبعض العرب يحذفها في الوقف ويقول القاض ويا قاض والوجه الاول لانها كانت
ثابتة في الوصل ولم يوجد في الوقف موجب لحذفها [illegible] التخفيف لان الوقف محل تخفيف وقد عمم
المرفوع والمجرور والمنصوب [illegible] المنصوب [illegible]
ذكر [illegible] ان المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرور [illegible] الحذف [illegible] هذا القاضي [illegible] رايت القاضي
بحذف الياء [illegible] في الوقف موجب لحذفها [illegible] صارت كالصحيح فاجريت مجراها فتثبت [illegible] كما تثبت
[illegible] الصحيح بخلاف الياءات [illegible] بالحركة
[illegible] بالسكون [illegible] الحذف [illegible] التخفيف [illegible] يا قاض [illegible]

يلحق

٨٩

[illegible] الثلث انه لا يبقى [illegible] من حروف الكلمة الا الفاء ويلزم امتناع [illegible] ومررت [illegible] بحذف الياء [illegible]
[illegible] مضطر اليه والحذف في نحو يا قاض [illegible] تخفيف [illegible] الاعلال [illegible]
التخفيف وان كان اخر الاسم الفا فالكثير [illegible] بالالف ايضا سواء كانت مسقطة للتنوين او غير مسقطة والاخر [illegible] باب
عصا وباب قاض [illegible] الالف [illegible] ثم على قول [illegible] انها الالف الاصلية ان [illegible] الالف [illegible]
[illegible] في التخفيف ولم [illegible] التثقيل وان كان [illegible] التنوين [illegible] ان الالف التنوين [illegible]
قبلها فتحة وليس في قاض [illegible] فتحة [illegible] ذكر [illegible] في حال الرفع والجر والالف بدل في حال النصب ومذهب
المبرد انها الالف الاصلية في الاحوال الثلث ولم يذكر ومذهب المازني انها الف التنوين في الاحوال الثلث ومذهب سيبويه
انها في الرفع والجر الاصلية ومن النصب [illegible] ولكل وجه [illegible] مذهب المبرد [illegible] امالتها [illegible] الاحوال
الثلث ولو كانت الف التنوين لم يصح امالتها فدل ذلك على انها الاصلية في الاحوال الثلث وايضا فان الكتاب يكتبونها بالياء
في الاحوال الثلث وايضا فانها تقع في المقصور [illegible] في الاحوال الثلث وكل ذلك دليل على انها الاصلية ووجه مذهب المازني
ان التنوين [illegible] الف [illegible] ولم يبدل في [illegible] زيد [illegible] الضمة والكسرة فلما كان باب
عصا في الاحوال الثلث قبل التنوين فيه فتحة [illegible] الالف [illegible] بانها الف التنوين في الاحوال الثلث ووجه مذهب
سيبويه [illegible] الصحيح وقد تقرر ان الصحيح لا يبدل في حال الرفع والجر من تنوينه شيء وفي حال النصب يبدل واذا كان هذا
حكم الصحيح فينبغي ان يجري عليه ما اشكل من المعتل [illegible] المبرد انما [illegible] لو كان [illegible] ما ذكر
[illegible] الكتابة [illegible] وان [illegible] في حال النصب [illegible] بالياء [illegible] وما ذكر المازني
غير مستقيم فانه في حال الرفع والجر الضمة والكسرة مقدرتان [illegible] التنوين الفا [illegible] الضمة والكسرة
لفظا وتقديرا [illegible] الضمة والكسرة [illegible] الفرق بينه وبين [illegible] ولو [illegible] سيبويه ولو
كان الجميع [illegible] من العرب المميلين [illegible] في الاحوال الثلث [illegible] على مذهب المبرد ومنهم لا
يميل اصلا [illegible] على مذهب المازني ومنهم من يميل في الرفع والجر [illegible] في حال النصب [illegible] على
مذهب سيبويه واكثر [illegible] قراءة المميلين على مذهب المبرد [illegible] ايضا على مذهب المازني [illegible] الجميع ثابت
في لغة العرب [illegible] تقلب الف التانيث واوا او ياء لغة ضعيفة [illegible] بالف التانيث واما قلب
الالف همزة [illegible] ضعيف [illegible] قلب الالف [illegible] الالف [illegible] قلبها ياء او
لانها [illegible] من الواو [illegible] قلبها واوا [illegible] الواو [illegible] الياء [illegible] همزة [illegible]
والهمزة [illegible] وكل ذلك ضعيف [illegible] الفعل المعتل [illegible] على ان ما تقدم مخصوص بالاسماء [illegible] غير منون
والفعل [illegible] اخره ياء او واو او الف اما الالف فلا تحذف لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم واما الواو والياء وان كانت الحذف
[illegible] في نحو قاض [illegible] في نحو القاضي فلا تحذفان [illegible] والفرق بين [illegible]
وبين قاض [illegible] التنوين [illegible] موجود فلا تثبت الياء [illegible] الفرق بين [illegible] وبين القاضي على اللغة
القليلة

علته صح

ايضا على مذهب سيبويه صح

٢٦

والفرق بينهما ان حذف الواو والياء في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفت للتخفيف لادى الى اللبس بخلاف باب
قاض فان حذف الياء فيه لا دلالة فيها فيلزم من التخفيف في الموضع الذي يحصل اللبس به وهو الوقف على الفعل المجزوم بالاسكان ان لا
وهو الكسر وبالحاق الهاء [illegible] ما ذكر وهو اصل مدرك كل ما كان حركته بنائية ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا تلحق هاء
السكت وان كانت حركته بنائية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهة لحركة الاعراب لشبهه بالمضارع ولذلك بني على حركة فنزل
منزلة المعرب ولذلك ايضا لا يؤتى بها في نحو لا رجل وان كان حركتها حركة بناء بخلاف الحكم في نحو يا زيد فانها لا تشبه الا [illegible]
فظهر الفرق بينهما ومنهم من زعم انه انما امتنع الحاق الهاء في الماضي لشبهه بما اتصل به الضمير من غير حاجة وفي المضارع اغتفر لكونه عوضا من المحذوف
عند الجزم وليس ببعيد [illegible] اجيب بانها ليست هاء السكت بل هي ضمير يلتبس فيه بضمير غيره [illegible] لذلك التشبيه
المذكور ولذلك التزم دخولها في نحو وقه لما ادى اليه الفرد والتعذر من الالتباس لانه لا يمكن الوقف عليه الا كذلك عنده لا ابتدا

اتما به

لانه يؤدي الى الوقف على متحرك والا تما به الابتداء بساكن فوجب الحاق الها كذلك [illegible] واو وياء لا يحذف فانه يحذف في الفواصل
والقوافي للفواصل والقوافي في جواز الحذف شان ليس لغيرها ولذلك يحذف منها ما لا يحذف من غيرها [illegible] قصد تناسب الفواصل
بعضها مع بعض ان كان بعضها محذوفا او قصد التخفيف فيها لتعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثال مثل المتعال
وان كان حذف سائغا في غير الفواصل الا انه ليس باللغة العربية متميز اذا انها انما هي على لغة من يثبتها في غير الفواصل فخ
نهض التمثيل بها ولذلك التنادا [illegible] في حذفها نظرا في التمثيل اذ لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يبق
حذفه قوله وتا التانيث بعد حالها في الوقف قال الشيخ هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى التفرقة
بينها وبين تاء الفعل [illegible] في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وقلبت ها دون غيرها من الحروف لانها اشبه شيء بالالف
والياء [illegible] من غيرها من الحروف لانها تناسب ما قبلها وقد ثبت كونها ايضا للتانيث ولكنهم عدلوا عن الالف لئلا يوهم انها
مثل نفسها للتانيث وكانت الهاء اولى بها وهيهات ان جعل نفسها مفردا ابدالها [illegible] وقد تقدم ذلك وانه امر
تقديري اذ هيهات اسم الفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصلها بالفتح وقد يقف بالهاء من يصلها بالكسر [illegible]
لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع [illegible] فلا يتحقق في كونه اسم جمع او جمعا محققا الا ان معناه جمع [illegible] فاذا فتح
في موضع النصب دل على انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجز فتحه بانه يحكم عليه بانه اسم جمع واذا كسر في موضع النصب دل على انه
جمع اذ لو كان اسم جمع لم يجز الكسر فيتحقق لذلك الوجهان المذكوران قوله وقد يجري الوقف مجرى الوصل نحو [illegible] مثل الحديث
وافق القصائد [illegible] وهذا وان كان موقوفا عليه الا ان القوافي اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها عند بعضهم والا من
يقول انه [illegible] قد زيد عليها حرف مد بل يوقف عليه وهو الباب [illegible] فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير
شاذ الا انه [illegible] من حيث انه اجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر وعلى الشلية [illegible] من حيث انه جمع
بين الحركة والتشديد [illegible] استغنا [illegible] على ما تقدم قوله ولا يختص بحال الضرورة [illegible] ثلاثا اربع
الى اخره قال الشيخ الملق وليس بجيد فانه مثله [illegible] الا في الا [illegible] ثم مثل بثلاث ثم اربعة وليس مثال لكن [illegible] مثل
ذلك في الكلام [illegible] عليه [illegible] اعتقد فيه [illegible] ثلاث اربعة ان قصد الاسكان انها

لا

لا تقلب هاء الا في الوقف ووصلها [illegible] اجرى الوصل مجرى الوقف وان قصد التحريك نقل الهمزة
وضرب [illegible] فانها لا ينقل الحركة عليها الا في الوصل بعد سكونها وقبلها هاء في الوقف فتقع بين حكم الوصل والوقف وهو معنى اجرا
الوصل مجرى الوقف ولو قال قائل انه مبني على السكون وليس سكونه للوقف فلا يمتنع وصله بغيره مع بقاء اخره
ساكنا هاء فلا حكم للوقف فيه لان ذلك انها تكون في وصلها متحركة وهو [illegible] البناء على السكون [illegible] لا للوقف ولا
لا نسلم لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ولا ثم فيه حكم الوصل خاصة واتفق على ان حكم الوصل الحكم الوقف
كان في الحكم الشبيه منهما فان حكم الوصل فيها الحكم الوقف تنبيه الوقف [illegible] ويبين نحو القصبا بالوجهين [illegible]
فلا ينبغي ان يحكم على نحو القصبا بانه سائغ [illegible] على ثلاثة [illegible] بينهما [illegible] الله في
ايضا دليل على ان ذلك سائغ في غير ضرورة وليس نحو القصبا فان ذلك جائز [illegible] الوصل واذا كان
كذلك فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه اخر هو انه لما [illegible] همزته [illegible] نقل حركتها الى ما قبلها وادغام [illegible] لكن في نحو
الى [illegible] الالف التي تكون [illegible] وصلا في بعض اللغات ووقفا على كل لغة عوضا [illegible] او قصد [illegible] ذلك في نحو [illegible] فليس
توهم [illegible] لكن [illegible] بين القصبا [illegible] لا اجرا الباب [illegible] واحد [illegible] ذكرناه
قوله والنقل في الوقف على غير المتمكن اثنا بالالف ولانه بالهاء حكم [illegible] اذا وقفت عليه [illegible] على النون اتفاقا
ولا بد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة او الهاء الحاقهم الالف لا انها [illegible] بدليل اثبات بعضهم لها في الوصل وبدليل [illegible]
نحو [illegible] لم يقتصر فيه على النون [illegible] في الوقف [illegible] اللبس بينها [illegible] وقف
عليها وهذا الوجه [illegible] بالهاء لانها هاء السكت [illegible] بالاسكان [illegible] الحاق الهاء [illegible] مثله
وما كان مثله [illegible] اذا قصد [illegible] وقف عليه بالالف [illegible] ذكر
[illegible] والا [illegible] الوجه [illegible] غلامي وضربني [illegible] فيه
بالاسكان والحاق الهاء [illegible] في الوصل ليس على [illegible] قراءة ابي عمرو [illegible] وحفص بخلاف [illegible] في قراءة
ورش بلا خلاف [illegible] على مذهب [illegible] قراءة ورش غير صحيح لانه وصل متحركا ووقف [illegible] ولا ما اثنا في
فلان [illegible] الوقف باثبات الياء ايضا فان جاءني غلامي باثبات الياء في الوصل ساكنة الوقف عليها ايضا ساكنة [illegible]
[illegible] فالوقف [illegible] باثبات الياء [illegible] جميع ما جاء في القرآن [illegible] حذف [illegible] المصحف
[illegible] بعضهم على النحو الذي ذكر فظاهر [illegible] غير مستقيم [illegible] الاول [illegible] الثاني [illegible] واما
[illegible] بقراءة ابي عمرو وليس بتمثيل مستقيم [illegible] احدها انها رؤوس الاي ورؤوس الاي [illegible]
في الحذف ليس [illegible] التمثيل [illegible] الحذف ليس كغيرها [illegible] قراءة ابي عمرو
[illegible] وصلا ووقفا [illegible] شبهه [illegible] وصلا بالياء ساكنة والوقف بغيرها [illegible]
ليس كذلك وكذلك البيت الذي انشد [illegible] لانها في القافية [illegible] في الحذف وايضا فانه لا يستقيم
وصلا بياء اصلا لانه [illegible] الوزن [illegible] لو ثبتت وصلا [illegible] والوقف بحذفها [illegible] قوله

هذا جار على الاصل الا ان [illegible] حركة بنائية جاز ان يوقف عليه بالسكون ولحاق الهاء [illegible] صح

عليه باثباتها [illegible] بالياء [illegible] الوقف [illegible] ساكنة في الوصل وقف صح

وضربكما وضربهم وعليهم ولهم اليه اخره قال الشيخ ميم الجمع وهاء الضمير للغائب لا خلاف في ان الميم تسكن عليها
دون ما لحقها من لغة ملحق وغيرهم بالاسكان وقد جاء عن بعضهم فيها الروم والاشمام في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في الميم
واما هاء الضمير فان كان قبلها ضمة او كسرة فالاحسن فيها الحذف وصلا وهو يرجع الى ميم الجمع ... جميعا فان كان قبلها ... او حركة فيجوز
... وصلا ونحوه ان يكون ... وصلا او حركة ... وقبلها ما المذكور في اخر المستثنى
عن تقييد ... لا من ان سكن لا اشكال في وقفه ... علامة الحق وصلا فلم يحتج الى تقييد وهذا
بمنزلة ... الله وهذا يقوي ان التقييد فيما تقدم كلها الاتي ان لم يحتج الى بيان الوقف على نحو من شيء هذا
امنه الله قوله حتام وفيم وحتام ... بالاسكان او الحاق الهاء اما الاسكان فلانه لما حذف ... الالف مع حرف
الجر ... الواحد صارت شيئا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك اما الحاق الهاء فلحركة البناء وحتى
مه اما مجيء مه مثل مه فلم يوقف عليه الا بالهاء ... ان اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار ... كالمتصل
منها بمعناه فلم يشتد الاتصال ... من الحرف ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمر المخفوض بالاضافة جائز
من غير تكرير ... وقوله ... ما مع ... اشد ذكرا ... معطوف على الكاف والميم في قوله كذلكم اي انكم كانه قال
او كلكم قوم اشد ذكرا ... كتب الكتاب حتام بالالف بانها صارت متوسطة وكذلك علام والام وبم وعم من غير فصل
ذكر فلذلك ما فيه من شدة الاتصال ولم يكتب مثل مه ... والمجيء ... ما كان متصلا باسم ... ذلك على ان
اتصاله بالجار اشد فلما كان كذلك كره ان يوقف عليه بالاسكان فيكون ... على كلمة على حرف ما الاسكان كما كره ذلك
في مثل ... واجمعهم على الوقف عليه بالهاء ... الوقف على مجيء مه بالهاء لانه منزلة انه كلمة واحدة في حكم المستقبل
فلا يوقف عليه الا بالهاء كقولهم ... والنون الخفيفة تبدل الفا في الوقف يعني اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين
لانها مشابهة له في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا رايت زيدا فان لم يكن قبلها فتحة
وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست بلازمة في الوصل بخلاف التنوين ولانها ... عليه في
... فلا يكون ... ما كان من ... الوصل ... الفعل الى
حكمه لو لم يكن ... نحو هل تضربن وهل تضربون ... هل تضربين ... بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة الا ... في
في قاض وقاض ... عند زوال التنوين ... التنوين لازم في الوصل والوقف
فجعل للمرجوع له مزية على ما ليس بلازم ... ان التنوين مسبوق ... على ... لا ... والنون في الفعل ليست مسبوقة بل هي
زائدة وانما هي للتوكيد محض ... الزيادة ... على ما لم يكن ... مزية ... النون في الفعل على حد ... قال صاحب الكتاب

ومن اصناف المشترك القسم

بالتنوين فجعل للاصل على الفرع مزية ... بشيء كا ... بين الاسم والفعل ... فعلية او اسمية ... موجبة او منفية ... قال الشيخ القسم جملة
انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف كقولك بالله اخبرني
فهل كان كذا قوله ومن شان الجملتين ان تنزلا منزلة الجملة الواحدة لانهما كالشرط والجزاء ... لم يقصد الى جعلهما جملة واحدة

لغرض

لغرض الثانية فلا بد من الثانية معها فلما ارتبطا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزاء والثانية لو اسقطت لعادت المقسم به
ولكنه صير ... عليه ... جواب الشرط جزاء عند حذف الشرط وليس القسم ... فلذلك جاز حذف ... عند حذف
الشرط بخلاف الشرط فانه لا ... اذا كان ... على الجزائية كالفاء واذا ... الشرط عند حذف الشرط ازاله ذلك
والقسم وان كان ... جواب الالفاظ ... فجاز ان يحذف ... كقولك ان زيدا قائم ... ان زيدا قائم ... فانما حذف
انشائية فلا ... خاصة ... والجزاء ... المبتدا او ... قوله ... القسم كلامهم
اكثروا التصرف فيه ... اخره قال الشيخ اذا كثر الشيء في كلامهم خففوه ليخف عليهم اللسان كما فعلوا ذلك في الندبة والاشباه
لان الكثرة يناسب التخفيف وللاكثار خففوا ... الخ ... وجه من ذلك حذف فعل ... والباء ... والواو والتاء
واللام ومن التاء ... هذه الحروف ... عوضا عن الفعل ... بينها وبين الفعل قصد التخفيف ومن ذلك حذف الخبر اذا ارتفع المقسم به
مبتدا كقولك لعمرك ويمين الله وامانة الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن الله فيقولون ايم الله وحذف ... قوله وهمزته في
الدرج ... الهمزة عند ... همزة القطع وليس مذهب سيبويه ومذهب سيبويه انها همزة وصل ... للنطق بالساكن
فليس حذفها في الدرج للتخفيف من اجل القسم ولكنه على قياس حذف همزات الوصل في الدرج في كل موضع وانما الذي اشار اليه مذهب
الفراء فانه يزعم ان الهاء في ايمن ... همزة ... قطع فاذا وصلت فانما كان ذلك لاجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم انها كلمة
اشتقت من اليمن ساكنة الاول فاجتلبت الهمزة للنطق بالساكن كما اجتلبت في امرئ وابن واشباههما من الاسماء التي في صيغتها
ساكنة الاول فعلى ذلك لا يكون الهمزة محذوفة في الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه ومن ذلك حذف نون ايمن ... وان كان قد ذكر ان
في ذلك خلافا وان منهم من يقول انها من ايمن ومنهم من يقول انها من ... على كل الوجهين فالحذف للتخفيف القسم ... القسم في
الله والله ... والله وبالله ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل ... الحذف تنبيها على ان النصب والخفض بعد الحذف جائز
ان ... على ... وبين ... الله ... الله والله ... ان ... عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل ... ذلك
للتخفيف المذكور ... بدل ... تالله لان التاء اخف من الواو ... على القسم في قولهم لعمرك وان كانت اصله ... في
العمر ولكنهم عدلوا عنها تخفيفا ... القسم ... بالواو ... التنبيه على ان ما ... هو الذي
يجيء بالقسم تاكيدا له ... بالقسم لغير الاستعطاف ... الكثير ... القسم للاستعطاف فانما يكون جوابه جملة طلبية
وما جاء عليها من قولهم اقسمت عليك لما فعلت والا فعلت ... في القسم انما يكون اذا ... جملة المقسم عليها بعد
... ذلك ... قبل القسم ما يدل عليها ... امتنع ذلك فاذا قلت زيد قائم والله او زيد والله قائم ... ذلك
في ... ذكرته بعد القسم ما يصح ان يكون ... فلما جاءت ... نحو زيد والله ان اباه قائم وزيد
والله ابوه قائم ... بالجملة الاسمية ... الاسم ... اللام وحرف النفي ... على الجملتين جميعا
ان الفعلية اذا كان فعلها مضارعا النزام ... التاكيد واذا كان ماضيا النزم ... على الاخص ... الاسمية
اي عن ... دخلها على الفعل ... الاسم ... تنبيها على انه ليس من اصل ... قوله
وقد حذف حرف النفي في قولهم بالله ... مستقبل ... حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية ولا ... مع الاسمية

عادكرم

وانما حذف مع التنطية دونها اثمالانه يدل على النح فيه امران حذف اللام وحذف النون واما لانه قد حذف في
غير القسم نحو قوله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا فاجري في القسم مجراه في غيره بخلاف لا سم فانه حال غير الاسمي وقد ادعوا مع نحو البا
مع حذف الفعل الذي اختص بالقسم به اربع احرف اخر . يريد ان هذه الحروف لا يستعمل الا مع حذف الفعل لانه جعل شرط
استعمالها حذف الفعل وذلك لانها عندهم عوض من الفعل فلا يجمع بين العوض والمعوض على عادتهم في ذلك وقولهم رد ما لا اختصاص
تعليل العوض هذه الحروف عن الباء قالوا واما اختصاص الظاهر بها فلان اختصاص اسم الله بالتاء واللام اختصاصها بالتعجب من اختصاصها
سوى فلا يستعمل اللام الا فيما هو حقيق بالتعجب نحو لله لتبعثن ولتحاسبن ولله لا يؤخر الاجل ولا يبقى في الكلام احد وشبهه
ولا يقال لله لقد قام زيد اذ ليس في ذلك وجه التعجب وقد جاءت التاء ايضا في مثل ذلك كثيرا ولكنهم لم يلتزموا ذلك بل استعملوها في
غيره ويضم ميم من فيقال من ربي انك لاشر تنبيها على القسم لا في لفظها من الاشتراك وتلزمها في القسم مقصود والحاق كهذا
فيها دليل دلالة على انها للقسم ومن الناس من يزعم انها من ايمن ولكنه اختصر ذلك لانها دخلت على ربي كما يدخل من ولو كان من ايمن
دخلت على اسم الله كما يدخل ايمن ثم لما اختصت الضمة من في موضع الموضع شبهوها بالاختصاصها بما اختص مثلها بالضمة في
لمن مع غدر واختصاص التاء باسم الله والكعبة واذا حذفت نونها فمن كالتاء في انها تدخل على اسم الله خاصة فيقال م الله
وم الله كما يقولون تالله ومن الناس من يزعم انها من ايمن من حيث دخلت على اسم الله كما يدخل ايمن ولو كانت من يدخل على اسم الله
كما لا يدخل من ومن الناس من يزعم ان المضمومة من ايمن لما ذكرناه والمكسورة من من لانه ليس في ايمن كسر ميم والحكم بالكسر على
انها ميم من ويجعل ذلك ادبيا باعتبار ومن هو من الحكمي اسم الله لان كسر ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخل حرف على اسم الله لا مانع
اللام حيث الاستدلال على انه قد سمع من الله عن الاخفش على ما ذكر احرار العيش فيتضح الحال انه يترجح لذلك ان المكسور ميم من المضمومة
ميم ايمن في ظاهر الكلام انها ميم من وان دخلت على اسم الله لانه باخذ الكسرة دلالة على انها ميم من وكمال الضمة عليها لانه قد ثبت
فيها الضم من من نونها وقد ثبت الحذف في اختها فليكن الحذف في كلا الخلاف ايمن فانه لم يثبت حذف ميمها لا فيها ولا فيما
ثبت بها فكان القول بانها ميم من اولى قوله والباء لاصالتها الى اخره **قال** الشارح لما كانت الباء هي الاصل دخلت
على كل مقسم به مضمرا كان او مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كانه فرعا عنها الموضع اياه مختصا كما ذكرناه في الواو والتاء ولذلك لما كانت
هي الاصل دخلت الفعل مصرحا به عليها اذ لم توضع عوضا عنه وانما وضعت هي لها خاصة بخلاف الواو والتاء فانهما جعلا عوضا من
اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز اظهار الفعل معهما وكذلك استعملوها لما كان اصلا في الاستعطاف كقولك بالله اخبرني وهذه الباء
ادخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم كما تقدم ذكره وظاهر كلامهم انها متعلقة بفعل في نحو اقسم على سبيل الاستعطاف قيل
انها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها او بما دل عليه فعل الطلب على انها بالاستعانة كانه قيل بالله فحيث لكانه حمدا او التي
انك تقول ساعي في بالله ربالله اخبرني كانك قلت بحق الله فحيث قيمتي بحق الله كانك تلبسها الطلب متكلا فحيث مستعينا بالله في
اخبارك لي ولذلك وجب له جواب الا بفعل طلب او معنى الطلب ولا يجاب بما يجاب به القسم ويحذف الباء فينتصب المقسم به بفعل
المضمر لانه موضعها متعلق للفعل فاذا حذف الجار تعلق الفعل خاليا عن المعارض فيجب نصبه بدليل قولك كلمت زيدا وكلمت
لزيد واستغفرت الذنب واستغفرت من الذنب وذلك مطرد في كلامهم الا انهم لم يحذفوا الا مع حذف الفعل فلا يقولون

عني استعطف لكان جيدا ولو قيل انها متعلقة بمقدر

خلف

خلفت الله ولا اقسمت الله بل يقولون الله لافعلن قوله وقد روي رفع اليمين وبيما ما فيه على انه مبتدأ محذوف الخبر
وذلك ان القسم جملة وكل منهم جار معلقة وجملة اجنبية في مثل لعمرك القران الفعلية هي الاجنبية كلامهم ولكن لم يجز ان يقول الله لافعلن
على الله قسمي وقد جاء في كلامهم امانة الله ويمين الله قسبها بقولهم لعمرك ورفع قليل فاذا النصب مع النوع والخفض على ان الحرف الجر وهو
قليل ايضا وبعضهم كما بعض الكلام يعني انهم يخفضون المقسم به على اضمار حرف الجر والعادة موجودة لا يخفضون في قولهم لاه ابوك الا ان الثاني
الخفض في قولهم لاه ابوك لا بد له من خافض والخافض الا الحرف المقدر فلذلك ههنا بالحرف المقدر قوله ويحذف الواو ويعوض
منها حرف التنبيه في قولهم لاها الله ذا **قال** الشارح يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما يلزم مع الواو والتاء
وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كان عوضا كذا وفي قولهم لاها الله ذا لغتان حذف الالف واثباتها فاما الحذف فوجهه انها الف
لقيت ساكنا بعدها فقياسها ان تحذف لالتقاء الساكنين واما اثباتها فلانه اما ان يثبت الهمزة بعدها او لا فان لم يثبت فلان اللفظ من كلامهم
فوجهه انها نزلت منها منزلة الجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين لانها اشبهت على حدها كلمة في لبس الضالين وشبهه واما ان يثبت الهمزة فليس
ببعيد من كلامهم فوجهه ان همزة الله لما شأن في حال القطع ليس لغيرها بدليل قولهم بالله وقولهم افالله فلم يجتمع ساكنان اللغة فيثبت الهاء
لانهما لم تلق ما يوجب حذفها قوله وفيه قولان احدهما وهو مذهب الخليل انه المقسم عليه كانه قيل لا امر ذا فحذف الامر لكثرة استعماله
ثم قال وكذلك لم يجز ان يقاس عليه فلم يقل ما ذكر حتى ان يقدر الامر الذي اضاف امتناع القياس عليه للجملة والاستعمال في صدد اهون
غيره ولم يدل على ما ادعاه البتة وقد رد الاخفش ما ذكره على دعواه ولو قيل ان ذا هو المقسم عليه على الوجه الذي ذكره الخليل
بل على معنى لا افعل ذا او لا يكون ذا الا ان حسنا او ليلا ان الحي المستعار يمحو اللفظ ولو ان يكون المقسم عليه منفيا ويليق اسقاط
كلامهم واذا كان كذلك وجب ان يقدر منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل فبطل قول الاخفش لانه يجعل المقسم عليه محذوفا فلان الحذف
على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى الحذف فيضعف ايضا من جهة ان الاشارة الى القسم في القسم لم يجي مثله
في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من حذف بعض المقسم عليه وما ذكره الاخفش من قولهم لاها الله ذا لقد كان كذا لا يسلم فان مثل ذلك لا يعرف
في كلامهم ثم ولو قدرنا صحته فلا ينافي ما ذكرناه فان المتكلم قد ينفي ثم يقول لا ذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا
لغيره ما نفاه بقسم مقدر اخر فيستقيم ذلك مع جريان ما ذكرناه من التأويل قوله والواو التي تلي واو القسم نحو والليل اذا يغشى للقسم وما
بعدها للعطف وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو والثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو العطف وهو مذهب
الخليل وما يصحبه لانه لو كانت واو قسم لم يخل اما ان يكون ما بعدها مشتركا مع ما قبلها او لا فان كان مشتركا وجب واو العطف ايضا
وان كان غير مشترك وجب ان يكون لكل واحد منها جواب مستقل به لانه مقدر غير مشترك ويكون مع ذلك جملا بعدها والاحسن
بعد ذلك اذ يكون في الجمل واو العطف فثبت ان الواو ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان تكون واو العطف مشركة
بين المقسم به ثانيا مع المقسم به اولا فلم يحتج الا الى الجواب الواحد لان القسم واحد وقد استدل ايضا بانك لو جعلت موضعها الفاء او ثم
لكان المعنى على حاله وهما حرف عطف فكذلك الواو وشبهه من ظن انها واو عطف صورتها بعد صورة معطوفة عليه وذلك لا يصح
بما ذكرنا والقوي ما قالوا فيه بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع وهذا يرد عليه من حيث
في الدار زيد والحجرة عمرو وسوق خشب سيبويه والاصل باب واما من يجوز ذلك درد لذلك عليه ويعترض معها ان قولنا والليل

تقديرهم

اسم مه

مخصوص من بحرف الجر الذي هو واو القسم وهو قولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر الذي هو اقسم فتحقق بحولان العاملين مختلفين
كما في قولك ان في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قولك والنهار اذا تجلى للعطف كان قولك والنهار معطوفا على الليل جرا وكان اذا تجلى
معطوفا على اذا يغشى نصبا فتحقق مسألة قولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا سواء وذلك ممتنع فيكون هذا ممتنعا من حيث انحصار
عليه غير العطف ولا وجه الا ان يكون واو القسم وقد اجاب الزمخشري في غير هذا عن هذا السؤال فقال ان هذه الواوات التي للقسم
منزلة الباء والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت الواو عاملة نصبا وجرا فصارت كعامل له عملان وكل عامل له عملان فما فوقهما
جاز ان يعطف على معموليه بعاطف واحد بالاتفاق كقولك قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا مما ينزل منزلة العامل الواحد
فاجرى مجرى ثم قوله لتقرير ذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فينزل منزلة الذي
يشبه ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والسؤال عند ان في الدار الاصل ممتنع لانا نجيز ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فلا وارد له وما
اجاب به الزمخشري فوق منه واستنباط لطيف ودقيق لو تم له بان يقال لا نجيز كما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد
جاء مثل ذلك في القران قال الله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فقد جاء ذلك
مع التصريح بالفعل والحرف فبطل ما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو وبقي السؤال قائما عليه الا ان ما ذكرناه عليه
ويندفع جوابه ويندفع اصل السؤال ايضا لانه يوجب جواز العطف على عاملين في غير ما منعوه وجعلوه دليلا على انها واو
القسم فيثبت انها واو العطف بما تقدم اولا وان السؤال لا ورود له على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلتزمه ما
نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا **ومن اصناف المشترك** تخفيف الهمزة يشترك فيه الاضرب الثلثة

قال الشيخ لا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شيء غير انها اذا كانت اول كلمة مبتدا بها فلا بد ان تكون محققة
لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت من الساكن فكما لا
ان يبتدئوا بالمقرب من الساكن لانه من [illegible] كلامهم ومتعذر [illegible] وفي تخفيفها ثلثة اوجه وقد فسر [illegible] الاوجه قوله
بين بين اي ان يجعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها هذا هو الاكثر في بين بين وقد جوز بعضهم في بعض الهمزات ان تجعل بين بين
الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل [illegible] وسيل فيجعلها [illegible] بين الهمزة والياء في سئل
بين الهمزة والواو وبذلك [illegible] بعضهم [illegible] الوقف لان [illegible] تخفيف الهمزة في الوقف وليس ذلك [illegible] والمشهور عند [illegible]
التخفيف [illegible] بين بين ما ذكره وانما الابدال والحذف [illegible] ثم اخذ يقسم الهمزة فقال فلا تخلو من ان تكون ساكنة
او متحركة وهو حصر [illegible] قوله وان كانت ساكنة فتبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها [illegible] فكان
ساكنة لم يخل ما قبلها من ان يكون ساكنا او متحركا فانها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن [illegible]
ذلك في تقسيمه فلنتكلم عليه فاذا كانت كذلك نظر الى الساكن قبلها فان كان صحيحا حرك بتقدير حركتها ووقف عليه بالسكون
او بالروم على حسب ما ذكر في الوقف وان كان معتلا فان كان ياء او واوا مدتين زائدتين او شبه المدة كياء التصغير
قلبت الهمزة حرفا من جنسه وادغم فيه ووقف على نحو الوقف [illegible] وان كان ياء او واوا غير ذلك فحكمه
حكم الصحيح وقد تقدم وان كان الفا فلا يخلو اما ان يقدر الوقف بالسكون اولا فان قدر بالسكون وجب قلبها الفا
ثم

اما ان يجمع بين الهمزتين او يحذف احديهما لا اجتماع لا غير واما ان يوقف بالروم فيجعل بين بين [illegible] فينتهي قسم الساكنة
التي قبلها ساكن وهو قسم لم يشتمل عليه كلامه ثم لو قدر ان نحو الخبء وشيء [illegible] يدخل في حكم المتحرك الساكن ما قبلها
لان الحكم فيه كذلك لانها بعد متحركة فلا يدخل نحو [illegible] لانها اذا قلبت الفا وهو الكثير لم يدخل في حكم المتحركة التي قبلها الف الا
ترى ان تلك يجب ان يجعل بين بين وهذا المختار فيها ان تقلب الفا ثم ينفتح عن ذلك وجهان فيثبت ان الوجه تقسيمها الى ما
ذكرناه والى ما [illegible] ينتهي الكلام عليها ثم ينتقل الى القسم الاخر وهو ان تكون ساكنة متحركة ما قبلها فحكمها ما ذكر من قلبها حرفا من جنس
حركة ما قبلها ووجه ذلك اذا قصد الى تسهيلها تعذر فوجب الابدال وحركة ما تبدل اليه حركة ما قبلها لم يات فوجب
ابدالها باعتبار حركة ما قبلها وكانت الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل ذلك متصلا و
منفصلا تنبيها على ان الحكم واحد ثم انتقل الى القسم الثاني من اصل القسمة وهو اذا كانت متحركة وهو نوعان لانها ان تكون متحركة
ثم تقسم ذلك الى ما يكون ما قبلها فيه ساكنا ومتحركا فتكلم على الساكن فقال ينظر الى الساكن فان كان حرف لين لم تحركه
ياء او واوا او الفا فان كان ياء او واوا مدتين زائدتين او ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت اليه وادغم فيها كقولك خطية
ومقروة وافيس في افؤس جمع فاس وانما فعلوا ذلك وان كان قياس تسهيلها مثلها النقل والحذف لانهم لو فعلوا ذلك
لحركوا ما لا اصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلما وجب بقاؤه لم يبق الا الابدال والتسهيل [illegible] المتقاربين
فلم يبق الا الابدال ولم يجز ان يبدل باعتبار حركتها لما يؤدي اليه من التعذر او الاستثقال فوجب ابدالها باعتبار الحرف الذي قبلها
فلذلك قالوا خطية ومقروة قوله وقد التزم ذلك في نبي وبرية هذا [illegible] من يقول ان [illegible] مشتق من [illegible]
البرية من برا الله الخلق واما من يرى ان النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع والبرية من البرا وهو التراب فلا
يدخل لها في الهمزة اصلا ثم [illegible] انه من الهمزة فلا يصح قوله وقد التزم لانه قد ثبت انهم يتكلمون بهما بالهمزة [illegible]
بالهمزة فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمزة مع ثبوت الهمزة ثبوتا لا يمكن دفعه واما النبيء ففي قراءة اهل المدينة واما البرية
ففي قراءة اهل المدينة وبعض اهل الشام فثبت انه لا يمكن دعوى التزام ترك الهمزة من نبي وبرية بعد تسليم الاشتقاق [illegible]
من الهمزة ثم [illegible] ان يقال ان بعض [illegible] الهمز والاشتقاق [illegible] نبي وبرية [illegible] من الهمزة [illegible]
عليه دليل اذ [illegible] فلا يصح الالتزام ذلك مع ما ذكرناه ثم قوله ان كان الفا كان التقسيم يقتضي ان يذكر الواو والياء الاصليتين
الزائدتين لمعنى الالحاق [illegible] ذكر [illegible] ليذكر [illegible] الصحيح [illegible] الحكم واحد فقيل وان كان الفا جعلت بين بين وانما
كان كذلك من جهة ان [illegible] لا يمكن [illegible] ولا يستقيم ان [illegible] حركة [illegible] متحركة [illegible]
لا يدغم ولا يدغم فيها فوجب ان تجعل بين بين واغتفروا اجتماع الساكنين [illegible]
والياء فلا يلزم [illegible] ثم [illegible] على اختلاف [illegible] ثم انتقل الى
فصل اخر وهو اذا كان قبلها ياء او واو اصليتين [illegible] الحكم فيهما واحد وهو ان ينقل
حركة الهمزة الى الساكن وتحذف وانما فعل ذلك [illegible] لا يمكن لانه ليس قبلها حركة [illegible] الاستثقال
كاستثقالها او الى اجتماع ساكنين وجعلها بين بين [illegible] الى ذلك الى اجتماع الساكنين [illegible] فكان كاجتماع

ما التقى الكثير فوجب الثقل فيها وانما لم يحذفوا من غير نقل لانه كان يؤدي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف متحرك مكانا من غير
حاجة اليه ذلك وانما لم ينقلوا الحركة ويثقلوا الهمزة لانهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف اذ الهمزة ساكنة مستثقلة ايضا وانما لم ينقلوا
وبقي صاحبا كثر ثم يسهلونها بالحركة التي صارت قبلها على الحجوى الكوفيون ومطر وادخون تخريبا من نحو المراة والكماة لانه تغيير مستعمل
ومع استثقال فكان ما تقدم اقرب فلذلك التزم عندنا وقد اجاز الكوفيون ذلك مطردا على الجواز لا على سبيل اللزوم سبيلهم
وقد التزم ذلك في يري واري هذا الا لتزام الذي ذكر في ذلك صحيح لا يدفع لو جحد بخلاف ما ذكر اتفاقا في يري ويريه لان يريك
مضارع راى بالاتفاق والهمزة في يرى بالاتفاق وهي ملتزم كذلك فعلم ان تخفيف ملتزم وكذلك يرى مضارع اري وقد تحقق تقدير
الهمزة عينا في الماضي فوجب تقديرها عينا في المضارع فعلم ان يري اصلها يرأي وقد التزم فيه يري فعلم ان تخفيف الهمزة فيه ملتزم ولم
يلتزم ذلك فيما كان مثلها في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم ينأى ولا يلتزمون ينا وكذلك ناي فانه مثل راى في التراكيب وموضع
الهمزة ولا يلتزمون انا وكذلك مضارعه وهو قولهم ينى ولا يلتزمون ينى نحو اجراوه مجرى يرى وارى في يرى على سبيل الجواز مثالي تخفيف
الهمزة في غيره والفرق بين البابين ان باب يرى وارى حقيقته همزة التزامها لكثرته في الكلام والكثرة تناسب التخفيف بخلاف ما ذكرناه
من مثاله فانه لم يكثر كثرته فيخرج على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف مع استغنائه هذا السبب المذكور فظهر الفرق بين البابين ثم انتقل
الى القسم الاخر من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحركة ولم يبق غيره فذكره في ضمن كلامه تتميما ولم يستوعب الاقسام حسب
حسبما وسلك وبيان ذلك ان هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي الى تسعة اقسام منتهى حركة قبلها احد ثلاث
حركات ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فصارت تسعة سال وبئس ومؤجلا ودؤف ومستهزئون ورؤس وسئل وميم
ومستهزئون فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتنقلب واوا والمفتوحة المكسور ما قبلها تنقلب ياء باتفاق فيهما وانما كان كذلك
لانه تعذر النقل فيها لتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير كالالف والالف لا يكون قبلها الا فتحة فتعين الى ان
يكون وما قبلها كذلك فلم يبق الا ابدالها اما ان يكون باعتبار حركتها او باعتبار حركة ما قبلها فتعذر ابدالها بحركتها لان الالف لا تقبل
حركة ولا يكون قبلها ضم فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء واما المضمومة المكسور ما قبلها
والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم انهما تقلبان حرفا من جنس حركة ما قبلها فتقلبها في مستهزئون يا وفي سئل واوا والشبهة في ذلك
انه لو جعلها بين بين للزم في مستهزئون ليشبه الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سئل ان يشبه الياء وقبلها ضمة وكما كرهوا شبه
سال وقبلها غير فتحة فيكره شبه الياء والواو وقبلها كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لانه يريد لصاحبه ان ذلك متعذر وهو
في الياء والواو مستثقل فلا يلزم من امتناع شبه المتعذر امتناع شبه المستثقل ثم ولو سلم التسوية بينهما في التعذر او الاستثقال فهي
محل الاتفاق فسروا الى ماله استثقال فيه ولا تعذر نحو مؤجلا ومئر لان الواو والمفتوحة المضموم ما قبلها والياء المكسور المفتوحة
المكسور ما قبلها يصح ان يكون في محل النزاع بجوز الفرار من شبه المستثقل الى المستثقل تحقق وهو بالفرار منه اولى لا الثاني انك اذا قلت
مستهزئون وسئل اثبت بياء مضمومة قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فررت مما يشبه المرفوض
وكيف يفر من شبه مرفوض الى مرفوض حقيقة فثبت ان الوجه ما ذهب سيبويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين بين لا من ما ذكرناه
من نحو مؤجلا ومئر واستغنى بما تحقق في نحو مستهزئون وسئل فجعلته في بقيته بالاقسام بين بين وكذلك ما خالف فيه بل الاجرى حكم هذا
الحكم

الحكم عند غيره وقد تقدم ان بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه الاخفش وهو باب مستهزئون وسئل انه يجعل بين الهمزة والحرف
الذي منه حركة ما قبلها فيجعل في مستهزئون بين الهمزة والياء وفي سئل بين الهمزة والواو قال ـــــ وقد يبدل منها حرف
اللين وذلك راجع الى السماع المحض فيتبع تجويزه فيما سمع ثم اورد ما استشهد به على ذلك منسأة وسالت ثم انشد عجز بيت عبد الرحمن
فيستشهد به على مثل ذلك وهو قوله شجج رأسه بالفهر واجي واصلها واجئ فقلبت الهمزة وقد انشد سيبويه ايضا
على مثل ذلك وهو عندهم وهم فانه ههنا الهمزة هو موقوف عليها فالوجه ان سكنت لاجل الوقف فاذا سكنت وقبلها حركة ما قبلها يجب
في التسهيل ان تقلب ما قبلها لا يرد مهم لا بما خرج عن القياس من ابدال الهمزة هو فليس وجه سيبويه وقد اعتذر لهم في ذلك بان قيل
القصيدة مطلقة بالياء وبالاطلاق لا تكون مبدلة من همزة لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم رويا فجعلها بالاطلاق حرف
فهو ايراد منهم لما فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين ويجاب ان ذلك لا يخرج كون التخفيف جاريا على القياس لان الضرورة
في جعل الياء مبدلة عن الهمزة اطلاقا لان ابدالها يا على خلاف القياس لانها اذا كان المشغلان تخفيفها الى الياء امر وجعلها
يا اطلاق امر اخر والكلام انما هو في ابدالها يا فلا يسوغ العدول الى الكلام في جعلها بالاطلاق حيث ان قبلها في هذا المحل
قياس تخفيف الهمزة وان كونها اطلاقا لا يضر في كونها جارية على القياس في التخفيف نعم يضر في كونه جعل ما لا يصح ان يكون اطلاقا
واطلاقا فذلك قضية ثانية هذا بعد التسليم ان الياءات والواوات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصح ان يكون اطلاقا وتحقيق
التحقيق غير مسلم اذ لا فرق في حرف الاطلاق بين ان تكون عن همزة وبين ان تكون عن غير ذلك كما في حرف الردف الف التاسيس حرف
ثم قال ـــ وقد حذفوا الهمزة في كل وخذ ومر الى اخره وهذا ايضا باب من الحذف على غير قياس وقياسه ان تقلب حرفا لينا واجبا
اذا ابتدئ بها على ما سبق في مثلها وجائزا اذا اتصلت بشيء قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس تخفيف الهمزة لامر عرض فيها وهو
كثرة استعمالهم لها فيناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى الا انه في يرى التزام جار على القياس وهو هنا التزام ليس لم يجر على
القياس لان تخفيفها حذف لا ابتداء بها لازم مع استثقال لاجل همزة الوصل التي ينضم اليها وهو قولك اؤخذ او كل فصار ذلك استثقالا
حاصلا مع الجريان على قياس تخفيف الهمزة فعدلوا الى الحذف للتخفيف لاجل كثرة الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام وان كان على
خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في يرى وان كان على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغة الامر من امر يامر الوجهان
الاصل والفرع فلذلك ان تقول اؤمر ومر وذلك انه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم يقل قليل ايسر من اسر يأسر فجرى على مال الكثير
على التخفيف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما بين ذلك سط بينهما على الوجهين جميعا لقربه من الكثير جميعا فيهما ولهذا حذفت
همزة الاحمر على طريقتها في تخفيف لام التعريف اجري لهم في الف اللام طريقان الى العرب وطريقها ان ينقل حركتها الى ما قبلها فيتحرك لام
التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها فنظر بعضهم الى الحركة المحققة فاستغنى عن همزة اللام لانها لم يؤت بها الا لسكون اللام ومنهم من
نظر الى الحركة عارضة فجعلها في حكم الساكن فبقي الهمزة داخلا عليها وذلك كما عند من يقول الحمر فقال في هذا المذهب بعضهم صح
هو القياس وليس عندي بالقياس ولا ما عليه الفصحاء المحققين للهمزة ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفف الهمزة اما كونها
ليس بالقياس فلان قياس كلام العرب ان لا يعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في حركة لم يكن النبي طالحا في قل
انظر وانما في ذلك كثرة فثبت ان العارض في كلامهم قبل ما لا يعتد به واقتصة لنظر انه القياس ما حققه في صيغة

للامر من نحو قل وسل [illegible] ان اصله اقول واسئل فلما نقل حركة العين الى الفاء حذفت العين لالتقاء الساكنين
فلما تحركت الفاء استغنى عن الهمزة ولو اعتد بالعارض من [illegible] ذلك دل ان العارض في مثله لا
يعتد به [illegible] الحركة العارضة لوجب
ان يقال اسل [illegible] ذلك ان [illegible] المضارع [illegible] فاذا امر من المضارع
حذف حرف المضارعة [illegible] لانه لم ينطق بالمضارع
فيه الا متحرك [illegible] ان الحركة في [illegible] موجبها كلمة [illegible]
الملزوم [illegible] الحركة [illegible] اللام [illegible]
ولذلك كثر [illegible] الثالث ان [illegible] وتخفيف الهمزة ليس بحتم بل امر
جائز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب اعتبار الامر الجائز وهذا [illegible] بين قل وباب الحمر ولا ينبغي [illegible] مثل لانه
ايضا تخفيف [illegible] الاعلال [illegible]
فقد ثبت بما ذكرناه ان مثل هذا العارض [illegible] الحركة [illegible]
الحذف في الهمزة [illegible] الحركة [illegible] السكون [illegible]
لا اعتداد به [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible]
[illegible]
وكل موضع [illegible] الحمر [illegible]
وكل موضع لم [illegible] حكم كلمة [illegible] الساكن [illegible]
وخذ الحمر [illegible]
[illegible] قراءة ابي عمرو [illegible] اصلا [illegible] التنوين [illegible]
ثم [illegible] الحركة العارضة [illegible] الساكن [illegible] الهمزة على ما كان
عليه [illegible] التنوين [illegible] السكون [illegible] بالهمزة [illegible]
ان يحرك الساكن الذي [illegible] التنوين [illegible]
على [illegible] الحمر [illegible]
[illegible] في الكلام [illegible] من الكذب [illegible] الحركة العارضة [illegible] حذف النون لالتقاء
ان [illegible] مثل [illegible] الكذب [illegible] السكون [illegible] مثل [illegible] بالحركة [illegible]
[illegible] واذا التقت همزتان في كلمة [illegible] الكلام في تخفيف الهمزة
اذا اجتمع مع الهمزة [illegible] تقسيم ذلك [illegible] كلمة او كلمتين [illegible]

الثانية

[illegible] (margin)

95

الثانية [illegible] ساكنة او لا فان كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها لا خلاف في ذلك كقولك آدم
وادم وايت [illegible] اجتماع الهمزتين [illegible] الثانية ساكنة [illegible]
[illegible] فان [illegible] ان كانت متحركة فلا يكون ما قبلها الا متحركا [illegible] السكون
[illegible] الثانية [illegible]
حركتها ان امكن ذلك [illegible] ايمة [illegible] لا يمكن ان يحرك [illegible] يكون ما قبلها
الا [illegible] حركة ما قبلها [illegible] وهم يحافظون عليها
[illegible]
مثل جاء [illegible] وذلك [illegible]
ما قبلها ويجوز [illegible] حركة ما قبلها [illegible] قالوا اويدم [illegible] والثانية
[illegible] مثل اوادم [illegible] ايمة [illegible]
[illegible] اوادم [illegible]
[illegible] جعل [illegible] الوجه الاول [illegible]
خطايا [illegible] جاءى [illegible] همزة [illegible] همزتان
في كلمة واحدة [illegible] الثانية على ما تقدم [illegible] جاء [illegible]
ان [illegible] الهمزتين [illegible] القلب [illegible] اللام [illegible]
جائي ثم [illegible] الخليل [illegible] خطايا [illegible]
[illegible] (margin)
وقعت [illegible] الف [illegible] همزة [illegible] خطائي فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرناه في جاء
[illegible] الخليل [illegible] خطيئة [illegible] القلب الذي ذكرناه [illegible] خطايا [illegible] الهمزة [illegible] اجتماع
الهمزتين [illegible] اللام [illegible] ما ذكرناه في جاء [illegible]
بالاخرة [illegible] خطايا [illegible] ركايا [illegible]
والعرب [illegible] الهمزة [illegible] ركايا [illegible]
في خطايا [illegible]
[illegible] الجمع بين الهمزتين في كلمة [illegible] الكوفيين [illegible]
ذلك [illegible] واذا التقتا في كلمتين [illegible] التحقيق [illegible]
التحقيق [illegible]
[illegible] ذكر [illegible] التحقيق [illegible]
ان [illegible] التخفيف [illegible] اذا اجتمعتا [illegible] التخفيف [illegible]

[illegible] (margin)

يخفف احداهما فان اريد تخفيفهما جميعا ففيه وجهان احدهما ان يخفف الاولى على ما تقتضيه بكل التخفيف لو انفردت ثم يخفف
الثانية على ما تقتضيه بكل تخفيفها للاجتماع على ما ذكر والثاني ان يخففا معا على حسب ما تقتضيه تخفيف كل واحدة منهما
لو انفردت وهذا واضح فان اريد تخفيف احديهما لم يخل اما ان يكونا متفقتين او لا فان كانتا متفقتين والاولى في اخر الكلمة فجاز ان
يخفف احديهما ويستسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان يبدل الثانية الفا بعد المفتوح ويا بعد المكسور وواوا بعد المضموم
فان لم يكونا كذلك حققت ايهما شئت على حسب ما تقتضيه بكل التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت ثم ذكر ادخال الالف بين الهمزتين
ولم يثبت ذلك الا في مثل آانت واشبهها واما مثل جاء احدهم فلا نعرف مثل ذلك فيه ثم جواز التحقيق عند هذا الادخال فدل
على انه دون الادخال غير جيد ثم نسب ذلك الى قراءة ابن عامر فان قصد الى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر
والمشهور خلافه وان قصد الى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان وليس لنسبته ذلك لابن عامر دون ابي
عمرو ونافع معنى اما ابو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك واما نافع فلان قالون يقرا كذلك من غير خلاف فنسبة القراءة الى من
قرئت عنه بلا خلاف اولى من قراها [illegible] فلا خلاف اجدر من نسبتها الى من قراها احدى الروايتين بخلاف فلا وجه لتخصيص ابن
عامر بقوله [illegible] وفي قراءته بالوجهين في الوجه الثالث منها لانه قال وان يجعلا معا بين بين والبين الساكن تجعل
بين بين لما تبين ان معنى ذلك ان يجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها فاذا لم يكن لها حركة فكيف يجعل جعلها بين الهمزة وبين
حركتها فثبت انه وهم والتقسيم في الثلاثة صحيح لانه لا يخلو اما ان تسهلا جميعا او الاولى دون الثانية او الثانية دون الاولى في
فهذا تقسيم حاصر في المعنى فالوجه ان يخففا جميعا فالتخفيف جميعا فيه وجهان احدهما ان ينقل حركة الثانية الى الاولى ثم تجعل
الاولى بين بين بعد حركتها والوجه الاخر ان تقلب الاولى في الغالب ثم تسهل الثانية بين بين وتسهيل الاولى دون الثانية
ان تقلب الفا وتحقق الثانية وتسهيل الثانية دون الاولى ان تسهل الثانية بين بين فحصل من التقسيم ثلاثة اوجه القسم
وجه منها الى وجهين فصارت اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط منها وجهين وذكر وجها لا يعقل البتة وهو الوجه الثالث
في كلامه هذا اخر الاعتراض باعتبار التخفيف والله اعلم

ومن اصناف المشترك التقاء الساكنين

قال صاحب الكتاب ويشترك فيه الاضرب الثلاثة الى اخره قال الشيخ التقاء الساكنين لما كان باعتبار
كلمة اشترك فيها الاسم والفعل كقولك في الفعل قل وقم وفي الاسم كقولك قاض وغاز وليس في الحروف حرف من حروف المعاني
حرف يجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تصرفهم في الحروف والتقاء الساكنين فيها عند من انما جاء من قبيل التعريف وان كان في كلمتين
جار في الاسم والفعل والحرف مركبا من كل واحد من اقسام الثلاثة ومن كل واحد مع اخيه فتقدم ما يحصل منها تسع تركيبات اسم
مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف
فمثال الاول كم استخراجك ومثال الثاني كم استخرجت ومثال الثالث لم المال الذي عندك ومثال الرابع استخرج استخراجا
ومثال الخامس استخرج استخرج ومثال السادس استخرج المال ومثال السابع عجبت من استخراجك ومثال
الثامن قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قوله ومتى التقيا في الدرج لانهما اذا التقيا في غير الدرج اغتفر
ووجب جواز اجتماعهما الوقف وان كان اجتماعهما على غير حده اكتفى عمرو وزيد وما اشبه ذلك وسببه سهولته او امكانه انك

ينقطع

انك ينقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يمكن وصار الاتمام الاصوات باقيا فيعتذر او يعسر بقاؤه ساكنا مع استمرار الصوت
لعسر انتقال اللسان ساكنا على مخرج الحرف من غير [illegible] وعلته ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما [illegible]
ان الصوت الذي تغتفر امرهما عند حالتين يكونا كذلك بسبب ما في حروف المد واللين من المد الذي يتوصل به الى النطق بالساكن
بعدها مع استمرار الصوت وما في الحرف المشدد من سهولة النطق بحال اللسان فيه عملا واحدا ولا يكفي احد هذين الامرين وان كان
اجتماع الساكنين استثقالا الا ترى انهم رفضوا نحو قوم وان كان الاول حرف مد ولين وجوب حركة الشين من نحو لم يشد
وان كان ما بعدها مشددا الا انهم اجروا حرف المد واللين مسوغا لاجتماع الساكنين في باب واحد وهو في نحو من منع دخلت فيه
همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الفا في نحو آلحسن عندك وايمن الله يمينك لما يؤدي اليه من التباس
الخبر بالاستخبار لو حذفت الهمزة فصار حد الساكنين باعتبار اغتفار امرهما اما حال الوقف واما الاول من حروف المد واللين
والثاني مدغم في الثاني واما في نحو الف الوصل المبدلة الفا عند اجتماعها مع همزة الاستفهام وزيد في ذلك نحو قاف وميم واشباهها
من حروف التهجي مبنية على السكون لعدم التركيب وكذلك اسماء كلها اذا عددت تعديدا وقد اختاروا في بعض المواضع واختاروا
السكون لاجل الوقف في موضع اخر [illegible] لم تخل او الامر ان يكون همزة او غير همزة وعني بالمد ان يكون حرف لين قبلها حركة
من جنسه فان كان مدا فانه يحذف سواء كان من كلمة او كلمتين فمثال الكلمة خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزوا
الجيش ويرمي الغرض وان كان غير مد صحيحا او لينا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول في
الاولى في كل موضع كان اجتماع الساكنين باسكان الغرض بعد ان كان متحركا فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فنفيت ما
لاجله سكن فيصير اعلالا مستغرقا لا فائدة فيه فعند ذلك يحرك التحريك الثاني فعلم بذلك المواضع التي يحرك فيها الاول والمواضع
التي يحرك فيها الثاني وانما كان تحريك الاول لان الاصل لانه ان كان من كلمتين فالاول اخر الكلمة فهو قابل للتغيير فكان اولى به وان
كان من كلمة لم يكن الثاني ساكنا الا لغرض فوجب تحريك الاول لئلا يفوت ذلك الغرض واما اسكان الاول لغرض تعليل وكذلك
لم يجعل اصلا ثم مثل ما يحرك فيه اول الساكنين فهو لم ابله وكنيق الساكن فيه عسر [illegible] ان اصله لم ابلي حذفت الياء
للجزم وكثر في السنتهم حتى صار كان اللام هي الاخرة فسكنت تخفيفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللتين ثم ادخلوا الساكن
على اللام باعتبار الحركة التقديرية انها لا تدخل الا على متحرك فاجتمع الساكنان لفظيان اللام والهاء فكسرت اللام لالتقاء
الساكنين اللفظيين ولم يردوا الالف لان كسرتها اللفظية عارضة فاستطول هذه اللام ساكنة تقديرا من وجه ومتحركة
تقديرا من وجه ومتحركة عارضة من وجه فالاول هو الذي حذفت الالف لاجله والثاني هو الذي جي بها لاجله و
الثالث ما في اللفظ اللام من الكسرة لسكونها وسكون الهاء وهو كما ترى من التعسف ومثل من جملتها بقوله
الم الله وقيل [illegible] انها حركت لالتقاء الساكنين وسائر في تفسيره على انها حركة الهمزة نقلت الى الميم فهي
ههنا [illegible] غير هذا الموضع من عين هذا الكتاب مصرح بان السكون الميم واشباهها سكون بناء وكذلك [illegible]
ساكنا اخر حكم بان الحركة لالتقاء الساكنين ولو كان السكون سكون وقف لم يستقر الحكم وانما حكم بجعل السكون
فيها سكون وقف امران احدهما انه [illegible] البناء على السكون مع السكوت ما قبل [illegible] اجتماع

الساكنين لانت مكسورة فهو الذي حمله على ذلك واذا جعل السكون سكون وقف واجرى الوصل مجرى الوقف كانت الميم
باقية على نية السكون عند من لم يعتد بالعارض والهمزة باقية على نية الثبات مبتدأ بها وجائز اذا اجرى الوصل مجرى الوقف ان تحذف ايضا الكلام
الوصل للتطابق بل [illegible] فانه نقل حركة الهمزة الى الميم واجرى الوصل مجرى الوقف [illegible] قلب تاء التانيث
هاء وفي ذلك تعسف [illegible] على الوجه الضعيف لان اجراء الوصل مجرى الوقف ليس بالقوي في اللغة [illegible]
سواء اذا اجردت عن التركيب [illegible] الاعراب واذا [illegible] الاعراب وجب البناء اذ لا [illegible] شرط واذا كان كذلك
وجب الحكم بالبناء واذا وجب الحكم بالبناء والبناء [illegible] على السكون وان كان قبلها ساكن لانه حرف [illegible]
او حرف لين والذي يدل على ذلك ان بعض العرب يكسر [illegible] البناء [illegible] بناؤها على السكون
وان كان خلاف [illegible] كلام العرب [illegible] مثل زيد عمرو [illegible] ان الحكمة لما كانت
اصلا [illegible] زيد عمرو [illegible] التقاء الساكنين في الوقف [illegible] التركيب
لتحصيل الفائدة التي [illegible] المقصود في وضع الكلام ولم [illegible] الالفاظ [illegible] انه لا [illegible] بها الا [illegible]
يعرف مفردا انها [illegible] ذلك واذا كان [illegible] التركيب فالاصل [illegible] الاعراب [illegible] عن التركيب عارض كان الوقف
على الكلم عارض [illegible] التقاء الساكنين [illegible] زيد وعمرو في الوقف [illegible] ذلك وان كان [illegible]
[illegible] من الدليل واما [illegible] الفتح دون الكسر [illegible] الكسرات والياء [illegible]
اسم الله تعالى بعد ثبوت تفخيم [illegible] لان السكون عارض على ما قدمناه وانما اشترطنا الاسم المفخم [illegible] مثل قوله
[illegible] الذي فانه يكسر على المختار فانا اشترطنا ان يكون السكون عارضا [illegible] الاعراب [illegible] مثل قوله
[illegible] الله واما تحريك الثاني فقد تقدم [illegible] انه انما يكون في موضع [illegible] الغرض [illegible] لبطل
الغرض الذي [illegible] مثل انطلق [illegible] انطلق فان اصله انطلق [illegible] مثل كتف صارت اللام [illegible]
[illegible] الساكنان [illegible] الثاني [illegible] لما ذكرناه [illegible] مثل
كتف [illegible] اللام فاجتمع ساكنان [illegible] الدال [illegible] على ان الهاء [illegible]
ابو علي على ذلك في قراءة حفص وليس [illegible] قراءة حفص [illegible] الهاء ضمير [illegible]
الهاء ضمير [illegible] على اسم الله تعالى واذا كان كذلك [illegible] اصله [illegible] الياء للجزم [illegible] سكنت القاف [illegible]
[illegible] الساكنين [illegible] على ذلك [illegible] الهاء [illegible] سكنت القاف
على ما ذكرناه اجتمع ساكنان القاف والهاء فحركت الهاء بالكسر لالتقاء الساكنين [illegible] ما بعد
[illegible] عن القراءة المذكورة [illegible] على هذا الوجه البعيد [illegible] ولم يرد [illegible]
[illegible] الغرض [illegible] الادغام عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان [illegible] الثاني لانه [illegible] لغات
الغرض الذي [illegible] الادغام [illegible] الثاني [illegible] اهل الحجاز [illegible] ان الادغام [illegible] الثاني
[illegible] الثاني [illegible] اجتماع [illegible] واردد

الا

97

الا [illegible] بلغتهم [illegible] كما كان كذلك [illegible] رددت ورددن وذلك
اجيب عن ذلك بان السكون في رددت سكون بناء لا يقبل حركة والسكون في لم يردد سكون عارض يقبل الحركة فلا يلزم
من امتناع ادغام الاول امتناع ادغام الثاني ولذلك جاء في القرآن على كلا الوجهين [illegible] اللغتين [illegible]
[illegible] فهذا على اللغة [illegible] قراءة ابن عامر ونافع [illegible] اهل الحجاز [illegible] واضمم اليك
[illegible] اهل الحجاز اجتماع اللغتين [illegible] الادغام في المضارع المجزوم [illegible]
الا [illegible] واضمم واشدد وكيف اتفق على اظهاره [illegible] اكثر القراء على ادغام [illegible] ان السكون في
اضمم واشدد سكون بناء لا سكون اعراب [illegible] سكون في رددت سكون المضارع سكون اعراب عارض [illegible]
لا يعتد به فكانه محرك على اصله وايضا فانه ادغم [illegible] على حاله فاذا قيل ردد
[illegible] اجتماع في الادغام لان حركة الثاني حركة لازمة [illegible] واذا وجب الادغام في المضارع
[illegible] ولم يردد [illegible] فالادغام [illegible] احد [illegible]
[illegible] منهما ان يحرك بالكسر [illegible] الامر [illegible] الكسر والسكون من المواخاة [illegible]
اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات فلما كان بينهما هذه المواخاة جعل الكسر عوضا عنه عند الحاجة الى الحركة [illegible]
ان الجزم [illegible] جعل عوضا [illegible] الجر [illegible] جعل الكسر عوضا من السكون في موضع تعذر بقاء السكون على
سبيل التعارض والتعارض والثالث ان الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق بالساكن الثاني [illegible] الكسر
في اصل ذلك [illegible] التوصل [illegible] النطق بالساكن [illegible] والذي [illegible] لا يعدل عن الكسر الا
لعارض خاص [illegible] جوازا او وجوبا [illegible] يكون على السواء [illegible] يكون [illegible]
[illegible] ان يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة اصلية لفظا وتقديرا في نفس الكلمة التي الساكن فيها [illegible] مثل
قالت اخرج وقالت اغزي [illegible] ضمة اصلية احترازا من مثل ان امشوا وان امرؤ فانها ليست اصلية بدليل [illegible]
[illegible] بالكسر ومررت [illegible] بالكسر ورأيت امرأ بالفتح [illegible] قالت اخرج وقالت اغزي
[illegible] ان الشرط حصول الضمة لفظا [illegible] نفس الكلمة التي الساكن فيها احترازا من مثل ان الحكم [illegible] ضمة اصلية بعد
الساكن ولكنها في كلمة اخرى لان حرف التنوين كلمة مستقلة فالضمة من كلمة اخرى واذا كان [illegible] منفصلا كانت [illegible]
[illegible] لم يعتد بها بخلاف ما تقدم [illegible] بعد الكسر [illegible] الضم ولذلك وجب ضم
الهمزة في مثل اخرج [illegible] ولم يلزم [illegible] الهمزة مع الضمة كلمة واحدة وليس [illegible]
في كلمة واحدة فلا يلزم من الكراهة [illegible] الذي تحقق في كلمة واحدة [illegible] كلمتين لكون ذلك غير
لازم وصلا ولا قطعا اما الوصل فلانه قد يتصل بغير ساكن واما القطع [illegible] فلا [illegible]
كسر الكسر [illegible] الضمة وجوبا واما الجواز [illegible] الواو [illegible] فتحة [illegible] اخشوا القوم
[illegible] تحريكا كان تحريكا [illegible] الحروف الذي كان يليه [illegible] حركة اجنبية [illegible]

شاذ

على المحذوف ايضا والفرق بينهما وبين لو كان اما موضع الجواز والمختار من الاصل فيه ولو لا انه ليست كواو الضمير فما ذكرناه
في الكسر فيها على الاصل واما الضم فيها فتشبيها بواو الضمير بعد تعليلها بالعلة الاولى ولا يستقيم تشبيها بمن تعليل بالعلة الثانية
لان فيه تعليلها لانه انما فتح اخشوا القوم للفصل بين دينه وبين دين ولو يستقيم الا بجعل ضمة ولا دليل تشبيها بما وجه فيهما الفعل الفرق
الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلة ومثال العدول عن الاصل على غير المختار الفتح في
مثل من على الكافر ومثال الجواز على الاستواء فتح اسم رد ورد ورد بالحركات الثلث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى الاصل واما
الضم فللاتباع واما الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل فباب رد اذا لقيه
ضمير مفعول الغائبة ولزم فيها الفتح وانما التزم فيها الفتح لخفائها الا انه كان الحرف الذي قبلها اوفي لا يعني خفي لم يعتبر
فالتزم لذلك لان الاتصال بضمير الغائب فاخرج الضمير ذكر من العلة الاولى ليس في الفتح كالعلة الاولى يكون بقيل من فيه الا
فتح وليست الواو ومثال في التزام الضم وايضا فانك اذا كسرت مع الكسرة الا انه ينقلب الواو ياء فيزول حسن الضم ولهذا
الفتح جاء الكسر في لغة في عقيل ولا يجوز في الفتح الا فيما اولا علت فانه قال شد وشد شد مع مجيء الثلاث فيه حكاه الظاهر
انه وهم منه في تجويز فتح وجود الضمير وظاهر انه ما كان يجوز قبل اتصال الضمير يجوز بعد اتصاله فاذا الفتح يجوز ولم يرد ساكن
آخر بعد ساء الفتح والكسر على لا يجوز فيه الضم اما الكسر فعلى الاصل ويتقوى لانه اذا تقدر متكلم من الادغام كان الكسر لازما
واذا كان لازما كان الادغام انما جاء عليه وصح على ما كان فيتبع انه يبقى على حاله واما الفتح فلان الكلمة لا وفي منفصل ينطق
بها على ما تقتضيه ثم جاء الساكن الاخر فيبقى على حاله في الفتح فدل التعيين بحال وجه الضم فلذلك لم تلتقي ولا يجوز فيه الضم وهما
حركوه بحركة غير الكسر والتزم مع حاشي لم يثبت العموم لانها حركتها الاصلية فلذلك لا تحركها بها ادبجا ومانعه من الاتباع وهذا
يشير الى تقوية الضم في اخشوا القوم لانهم عدلوا عن اصل التقاء الساكنين الى الحركة التي تقتضيها عليها من جنس الواو والضم من
المناسبة كالتي ضم الميم في منتم الوا ومن المناسبة حواليه وليس في حلم الاجف وانما التزم الفتح فيها لانه اسم فعل
موضوع على الفتح كرويد وهلم وجعل ذلك لا لاجل التقاء الساكنين كما ذكر وفيه ذلك على تقدير ان يكون اصل علم او لم ادعا الم
على القولين المتقدمين في فصل هلم ثم يكون من باب التقاء الساكنين كما هو كذلك عنده التزام الفتح لانه مركب والتركيب يطلب
من التخفيف الكثير المعتد وايضا التشبيه بخمسة عشر ونحوه ولعل وجه الكسر من التقاء الساكنين كسر في دابة وشابة
اي ادغم فيه اي اسم فحفر من باب دابة على وجه فتح فيهما لما امكن قلب الالف همزة فقال ولا الضالين حركها اذا وقف
على باب المنقر بحركة الحرف الموقوف عليه ولكن ذلك من التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيها ثم نظر غير الواو والياء مثل
يا مرو ياخي وضعه قصه المثقر والتغيير بعد الحركة مثل ذلك في منوال التقي الالف شاذ عما تقدم من علته في مواضع
قوله وكسر الحرف من علة ما قاله على ساكن ايضا وهو هذا الحكم المذكور في هذا الفصل من احكام الفصل
التي قبل ما تقدم وقوله قبل الاصل فيما حرك منهما وليس لتاخيره عنه معنى فالاصل ان يحرك النون من بالكسر على ما تقدم
من اصل التقاء الساكنين الا انه التزم مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة دخول وفي دخولها على مع الكسر قبلها
فطلبوا الخفة لذلك والكسر فيها فقال من الرجل وقول بناء على الاصل واما نون عن فيما بعدها في الكسر الذي التزم

رع

٩٨

في الافصح وهي ان كثرته مع اللام الا انه لم يكثر كثرته من وليس يتصل بعلة الكسر فاختيره بالمذكور واما ما يحكي عن الرجل بالضم
فعلية ليست بجيدة ووجهها من حيث الحركة انهم شبهوها بحرف العلة في الفتح ما قبلها كما اشبهوها في الكسر ما قبلها بحرف العلة فكما
بالعين على ما قالوا في الغين وفي ذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم **ومن اصناف المشترك** حكم اوائل الكلم
يشترك فيه ضرب الثلاثة وهي في الام والعام على الحركة اي اقرح **قال** الشارح انه انما حكم اوائل الكلم والافعل وابل
الكلم ليس من المشترك لان المشترك عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها اثنان او ثلاثة وليس العلم لذلك ولو صح ان يقال العلم مشترك
فيما هنا صح ان يعتبر عن جميع الابواب بالعلم فليس هذا هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بينا في التقاء
والوقف والادغام واوائل الكلم تحرك وسكون في الاشتراك في ذلك الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان الاصل التحرك لان كل كلمة تقدر
منفصلة قياسها ان تفتتح متحركة لان اولها لا يتعذر النطق او يثقل فيثبت ان الاصل الحركة قال وقد جاء منها ما على
السكون اي جاء في الكلام ما اولها ساكن يكون في الاسماء والافعال والحروف اما الاسماء ففي قسمين سماعي وقياسي اما السماعي
الفاظ محفوظة وهي ما ذكرها والقياسية مصادر الافعال التي بعد الفاتها اذا ابتدئ بها اربعة احرف فصاعدا لان ذلك الا ان طلاق
وشبهه لانها قال بعد الفاتها اذا ابتدئ بها اربعة احرف ولم يقل مصادر الافعال التي على اكثر من اربعة احرف لانه نص على
اوله ساكن من المصادر فلو قال ذلك وجب ان يكون مقدما على ما يحكى عنه ونظائر ذكرها بان اوائل مصادرها ساكنة وليس
بمستقيم لانك تقول في مصدر تدحرج وتناظر فوجب ان يتعرض الالف لا افعال ليخرج عنه مثل ذلك ولا يرد على ذلك الا
مثل قولهم اهراق واسطاع فان بعد الفاتها اذا ابتدئ بها اربعة احرف وليس اول مصادرها ساكنا وجوابه ان ذلك شاذ
فلا يعتد به فيما يخرج فيه والوجه انه تعرض اصل اراق واطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الف اربعة احرف اي احرف هذا زيادة على
غير قياس فلا يعتد بها فكانك قلت اراق واطاع وليس بعد الالف الا ثلاثة احرف واشار الى ذلك في ضوء زيادة الحروف
واما الفعل فكل ما جاء فيه سكون الاول جاء على القياس وهي قسمان احدهما افعال المصادر التي ذكرناها ماضيه والامر منه
كل ما كان بعد الفه اذا ابتدئ به اربعة احرف ماضيا وامرا ويرد على الضعف لكونهم قيده بالماضي والامر ولم يقيده بذلك عن المضارع
لان قولك اذا قلت انطلق استخرج فهذا فعل بعد الفه اذا ابتدئ بها اربعة احرف فصاعدا وليس اوله ساكنا فلا يستقيم ذلك لان
الفعال وان استقام في المصدر لان المصدر جار في الجميع على ما ذكر ولما جاءت هذه المخالفة في الفعل فانه اجيب عن ذلك بان قصده
الى ان يكون الالف المذكور همزة وصل جيء بها للنطق بالساكن لم يستقم التعريف بذلك لانه يؤدي الى الدور ولذلك لانه لا يعرف ان
المجتلب همزة وصل الا ان يعرف كونه ساكنا ولا يعرف كونه ساكنا الا بعد ان يعرف انها همزة وصل فلا وجه ان يقال في الفعل ما
ليس مضارع فيندفع هذا السؤال ويرتفع اللبس القسم الثاني من الافعال صيغ الامر من الثلاثي عن المضارع مثل اضرب واذهب
ولا يرد على ذلك نحو عد وخف فانه اجل السكون وان قصد فاصله في الاحتراز عنه امكن انه يقول مما لم يعتل مضارعه من
المعتل الفاء والعين فيخرج باب عد وخف ولا يخرج نحو ايجل لانا قلنا مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل مضارعه فهو داخل
في هذا وليس فانه خفيف من دروه وقصده في الاحتراز عنه ايضا لكونه صيغا احد من الا ان وليس ساكنا الامر زيد بالاحتراز عنه
بخصوصية الا انه يصح له مشاركة فيفصله في تعيين عام ولا فائدة لك تخص الامر من بين خاصة الا تري انه اخواته في تشارك

وثانيهما لم تفعل بها هذا الفعل بل جرت مجرى باب سيء فقالوا في الامر انا اشا كما تقال اسع فعلم ان ذلك مختص بلفظ
يري وكل امر منه واما الحرف فلم يأت منه ما اوله ساكن الا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهبه ان
اللام وحدها للتعريف واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال مثل هل فليس في الحرف ما اوله ساكن لان اول حرف الهمزة وهي
متحركة بالفتح وانما استعمل فيها التخفيف لكثرة وتخفيفها الكثرة لا يجعل اللام اوله فثبت ان ذلك انما يجري على قول سيبويه دون الخليل
قوله فاذا وقعت هذه الاوايل في الدرج نطق بها ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك او قلب
او حذف فيصير ايضا ما قبلها متحركا فينطق بها على حالها ساكنة فاذا وقعت في موضع الابتداء ولا يمكن الابتداء بالساكن او
يعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة فيمكن النطق بالساكن كقولك ابتداء واسم استغفار استخرج
استخراج اضرب الرجل قوله وتسمى هذه همزات الوصل لانها يوصل بها الى النطق بالساكن لا انها سميت همزات الوصل
لانها تحذف في الوصل لانها في الوصل معدومة فكيف يصل مثلها الى شيء يجب حذفه فقيل انها وهي سميت بالعكس من ذلك اي قوله
وحكمها ان يكون مكسورة اي احرة لانه قد ثبت انها يتوصل بها الى النطق بالساكن الوصل اذا كان قبلها ساكن بحركة هي كسرة فجعلت
حركة الهمزة ايضا تشبيها بها بذلك لعروضها اصلا او تقول تعذر احتلالها لعربيتها عن الحركات فيجب ان يكون مكسورة لما تقدم من
ان اصل التقاء الساكنين الكسر فان عدل عن الكسر الى غيره فلعارض فلا بد من بيانه وهي مواضعات احدها ما وقع بعد ساكنه
ضمة اصلية لفظا او تقديرا كقولك اغزو واغزي ولا تقول ابنو بالضم بل تقول ابني بالكسر لان الضمة ههنا ليست اصلية الا ترى
انه من قولك بني وسلي ولا اقلت اغزو ضمة لانه بعد السكون ضمة اصلية تقديرا لان اصلها اغزو واصل اغزي اغزوي
وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال لا من اصل البنية وتجب الضم في ما ذكرناه ولا يجوز الابتداء على الاصل فلا يكون همزتها اقتتل
واخرج الا مضموم بخلاف قولك ان اغزوا وقالت اخرج على ما تقدم لان الحركة التي في باب قالت اخرج من كلمة اخرى في
الحركة التي في باب اقتيل واخرج من كلمة واحدة فيها كانت الهمزة من جملة الكلمة ههنا قوي امر الضم ههنا لان العدول عن الكسرة فتحي
قالت اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسرة وكذلك في اقتيل كراهة الضم بعد الكسرة فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين
وهي في كلمتين اسهل فلذلك جاز في باب قالت اخرج والثاني العدول عن الاصل في باب افعل واخرج لما ذكرناه
والموضع الثالث همزة لام التعريف على مذهب سيبويه فان الهمزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن وحكمها الضم فيها الفتح على ما تقدم
قوله واثبات الشيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الى اخره قال الشيخ لانه انما جيء بها
ليتوصل بها الى ما ذكر فلما استغني عنها بما قبلها فلم تثبت الا لذلك فاذا ابقيت بعده كان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم
فهو لحن ولا مكونه لحن فاحشا ولانها اذا اعتبرت [illegible] بانها لحن فاذا زيد حرف وحركة ليس من كلامهم كانت الحن الى انهم ابدلوا
عن همزة التعريف [illegible] عندك وايم الله يمينك وقد تقدمت علة ذلك ومعنى التزموا من امر ذلك الا القياس
المتقدم ذكره واما اسكانهم [illegible] اي اخره اورد هذا السؤال معترضا به لان اول الكلمة من تلك وهو [illegible] قال الشيخ لانها
وهي ساكنة كسكون قولك واسمع واستخرج فلم لا يحتاج الى ساكن ولم تحذف الجواب عن ذلك بان هو وهي ولام الامر
اوائلها متحركة بدليل قولك هو فعل كذا وهي فعلت كذا لينفق [illegible] ثم تبين اسكانها ليشبه ذلك [illegible]

اتصل

[illegible] الحرف [illegible] صح

لما اتصل بها هذه الحروف وتنزلت منها منزلة الجزء نزل قولك وتنوه منزلة قولك عضد وقولك وهي ولهي منزلة قولك لينفق
عنه في قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان فاجري مجراه فسكن تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها الحركة وان السكون
عارض واما اسكانهم ثم هو ان كانت ثم ليست كالواو والفاء في تنزلها منزلة الجزء لاستقلالها وجها على اختيها تشبيها لها وكذلك
كان اسكان فهو وهي ولينفق اكثر منه في ثم هو ثم هي وثم لينفق وضعف في نحو ان هو هي لانه لم يتصل بها مثل الجزء ولا
بما اشبه ما هو كالجزء فلذلك كان الوجه ضعيفا [illegible] قال صاحب الكتاب يشترك فيها الاسم والفعل
والحرف الزوائد التي يجمعها قولك اليوم تنساه او اتاه سليمان الى اخره قال الشيخ ولا يدخل الحرف في مثل ذلك اذا
لم يثبت تصرفهم في الحروف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى الاشتقاق لان معنى الزائد هو الذي يسقط
في تصاريف الكلمة تحقيقا او تقديرا والحروف لا يدخل فيها ذلك اذ لم يتصرف فيها تصرفهم في الاسم والفعل واما الاسماء الجامدة
فانهم حكموا فيها بالزائد ومرجع على معناه انها لو تصرف فيها لكان يجب ان يكون كذلك حملا على نظايرها واما الاسماء الاعجمية
والمعربة فاكثرهم ايضا حكم عليها بالاصلي والزائد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها ان يكون كذلك لما قلنا
في الجامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليها بزيادة في البعض واصلية في البعض فيقول انها ثبت في كلامهم فاما ما عرب فلم
يثبت ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكرناه وقد ظن بعض الناس ان حصرها في اتاه سليمان ليس بمستقيم من حيث انه يسقط
الواو والجواب بان المراد اتاه سليمان موصل الهاء وعند ذلك تحصل الواو قوله ومعنى كونها زوايد ان كل حرف وقع
زوائدا فانه منها لا انها ابدا تقع زوايد ولا اراد به الزائد ما ذكره من ان الزائد لا يخرج منها لا انها تكون ابدا زوائد لانه قد
يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سلم ونمل وتهاون واشباه ذلك واراد ايضا الزائد الكثرة لانه قد تقدم ان تلك تجانس في
الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص لها فاذا خصص ههنا علم انه اراد غير ذلك قوله ولعدم اشتغالهم في قسم الاسماء والافعال
لانه لما ذكر ابنيتها ووزنها على موضع الزيادة علمت موضع الزيادة وما تقع زائدة وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمنا ولكنه لم يستوعب
ولا نحو ضمنها ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون الشيء زائدا ولم يتعرض لذلك ثم فالغرض الذي ذكره ههنا باعتباره غير الغرض
الذي ذكرها ثم باعتباره ثم شرع فيها واحدا واحدا فقال الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف اصول فقلت
اما اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة حروف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير فان لم يعلم بالاشتقاق فانه يثبت لكثرة
الثلاثة اصول [illegible] من شكال ايضا لانه قد ثبت مثلا كثيرا امكان حمله على الاكثر اولى وان لم يتحقق انها اصول لم يخل اما ان يقوم دليل
على زيادة بعضها اولا فان قام فلا اشكال في الحكم بأصالتها لتعذر الزيادة كما ذكر في [illegible] والا حكم بزيادتها وما ذكر في [illegible]
فانه يحتمل الامرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو اولا فان قام دليل عليه فلا يثبت ان الهمزة
اصلية وان لم يقم ثبت ان الهمزة زايدة فان كان الحكم بزيادتها او في حرف الواو ونظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل
وان لم يقم دليل فحمله على باب الاكثر في كلامهم اولى واذا حكم بان [illegible] افعل لا فوعل فيكون من باب الاكثر في كلامهم [illegible] كثرة فوعل
كان حمله على انه افعل اولى وما يقوم من الدليل على ان الواو فيه اولت زائدة وهم ذكره صاحب الكتاب وهم فيه وذلك انه
قال واولق افعل لانه يقال الق فيذكر دليلا على ان الهمزة زائدة والواو اصلية وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت الق

الحكم بزيادة [illegible] صح

مالوق لو كانت الهمزة اصلية فانه من الفعل ان الهمزة في اولق ايضا فاء من الفعل فيجب ان يكون وزنه فوعلا ثم ذكر بعد ذلك انه

يجوز ان يكون فوعلا لانه يقال مألوق وهذا ايضا دليل ثان على ان الهمزة اصلية [illegible] الدليل [illegible] الذي جعل العكس [illegible]

[illegible]

[illegible]

جعلت زايدة كان من الاستعمال ونحوه والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول ايا اخر فانا نحكم بزيادتها لما ذكرنا
وقوعها اولا في اشتقاقات زايدة كثيرا غير منحصر فاذا جاءنا ما لا يعرف اشتقاقه حملنا على الاكثر او يقال لذلك حكم بزيادتها اولا
مع ثلاثة احرف وان لم يعلم الاشتقاق الا اذا اعترضنا ما يقتضي اصالتها فح نحكم بالدليل الخاص فيها نحو معد ومعزى ودماج
ومهدد ومجنون ومنجنيق اما معد فلانهم قالوا تمعددوا اذا انتسبوا الى معد فوجب ان يكون تمفعلوا او تفعللوا من
ابنية الفعل واذا وجب ان يكون تمعددوا اصلية وجب ان يكون الميم في معد اصلية لانه لا يكون الحرف في احد المشتق من
المشتق منه مختلفا فحكم بهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر ذلك الدليل العام لانه انما يكون عند انتفاء الدليل الخاص
واما معزى فحكم باصالة الميم لقولهم معز وهو بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم والعين والزاء فعلم اصالة الميم في المعز واذا كانت
اصلية في المعز وجب ان تكون اصلية في المعزى لانه من باب واحد واما دماج فانما حكم باصالة الميم لانها لو كانت زايدة
لوجب ان يكون الحرفان اصليين ولو كانتا اصليتين لوجب ادغام احدهما في الاخرى فوجب ان لا يكون زايدة والا لم يكن
نظيره فوجب ان تكون اصلية واما مهدد فكذلك واما المنجنيق فالميم اصلية والنون الثانية عند بعضهم اصلية وعند
بعضهم زايدة والدليل على اصالة الميم على القولين جميعا انها لو كانت زايدة والنون اصلية لوجب ان يكون الميم زايدة
اولا في بنات الاربعة ولم يثبت ذلك الا في الاسماء الجارية على الفعل نحو مدحرج واما غيرها فلا وايضا فانه كان
يؤدي الى مثال ما ليس من ابنيتهم وهو منفعليل وفي الحكم بانها اصلية يكون فعلليلا وفعلليل من كلامهم كعنطليس
فلو كانت زايدة والنون زايدة لادى ايضا زيادة الميم والنون في اول الاسماء التي ليست جارية على الافعال وذلك
غير معروف في كلامهم الا في الجارية على الافعال نحو منطلق وايضا فانه كان يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم وهو منفعيل
وليس من ابنيتهم فان قلت فكان منفعولا ليس من ابنيتهم فمفعلولا ليس من ابنيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها اصلية باولى
من جعلها زايدة قلت اذا تردد الشيء بين ان يكون حرفا اصليا وزايدا وكلا الوزنين ليس من ابنيتهم حملناه على الزيادة
اولى وسر ذلك هو ان ابنية الزوايد كثيرة وابنية الاصول قليلة واذا تردد الحرف بين البنائين حمل على الاكثر اولى
فان قلت فما الذي تختار في النون بعد الحكم باصالة الميم قلت الاكثرون على ان النون اصلية لما فيها مع اصالة
الميم بناء الاصول كعنتفر وعندي انه يلزمهم ان تكون النون زايدة لانهم حكموا على خندريس بان النون زايدة وقد قيل
منجنيق كخندريس واذا حكم بزيادة النون في خندريس لئلا يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زيادة نون منجنيق
واذا وجب الحكم بزيادتها في منجنيق وجب الحكم بزيادتها في منجنون لانها هي هي فلا وجه للفرق بينهما فعلم بذلك ان المختار
في نونها ان قلنا ان النون في خندريس زايدة ان تكون زايدة واما في منجنيق فالقول في الميم كالقول في ميم منجنون وقد قال
بعضهم انه منفعيل واستدل على انه جاء جنقونا فحذف الميم والنون من جنق دليل على الزيادة وقد يسلك الاكثرون على
خلاف ذلك لشذوذ جنقونا واستعمال الفصحاء فالوجه ما ذكره من ان الميم اصلية واما النون فالاكثرون على ان النون
زايدة وهو عندهم كخندريس في ان النون زايدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب قوله ومنى غير اول اصل
لانه لم يكثر زيادتها فالحكم بالاصل وهو الاصل الى ان يثبت الزيادة بدليل خاص وذلك نحو دلامص لانه من

الدلامص

الدلاص وقمارص لانه من القرص وهرماس لانه من الهرس وزرقم لانه من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المواضع المخصوصة
وان لم يثبت كثرة لان الاشتقاق في هذا الباب اقوى الادلة فيحكم به بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعا واذا وقعت
اولا في الخماسي فهي اصل لانه لم يثبت زيادتها في مثله وكذا يجب الحكم بالاصالة قوله وان زادة في الفعل اذ لم يثبت ذلك بالاشتقاق
ولذلك استدل الشافعي على اصالة ميم مسكين لقولهم تمسكن واما قولهم من قال تمسكن ليس باخر فخارج عن القياس فلا وجه للتمسك به فان قلت لم
تجعلوا تمعددوا خارجا عن القياس فلا يتمسكون في اصالة ميم معد كما لم يتمسك بتمدرع باصالة ميم مدرع فلا يتمسك بتمسكن في اصالة
ميم مسكين قلت لان هذا معلوم بالاشتقاق زيادة الميم فيه فلا وجه لمخالفة ذلك فاما معد فلم يثبت كون الميم زايدة باشتقاق مثله
فيما تقدم فلا يلزم الحكم على تمعددوا بانه تفعللوا مع جريه على القياس وعدم المناقض الحكم على تمسكن بانها اصلية مع وجود المناقض
وهو دليل الاشتقاق على زيادتها قوله والنون اذا وقعت اخرا بعد الف فهي زايدة يعني اذا وقعت مع الالف في الاصول والا فقد وقع
اخرا في مثل زمان ومكان وهي اصلية بالاتفاق وان لم يكن كذلك لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك الا اذا قام دليل
خاص على الاصالة في بعض المحل فيكون الحكم للدليل الخاص كما ذكرنا وذلك نحو فينان دل عليه الاشتقاق لان معناه ذو فنون
فثبت ان الياء زايدة واذا ثبت زيادة الياء وجب اصالة النون وحسان بغير صرف كذلك لانه منصرف فوجب ان يحكم بانصرافه
الصرف فلا يمكن ان الحكم العلمية للعلم بوجودها فوجب تقدير اصالة النون ليكون على علة واحدة وعلة واحدة لا تمنع الصرف
واما حمار قبان فمثل حسان سواء لانه لا بد ان يعرف علما لانه من باب اسامة بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه واذا وجب ذلك
وهو منصرف وجب ان يكون نونه اصلية والا كانت فيه مخالفة الاصل المذكور قوله بغير صرف راجع الى قوله حسان وحمار قبان
لا الى قوله فينان لان فينانا منصرف فلا وجه لتقييده بالصرف ولا حسان وحمار قبان فهو الذي يحتمل التقييد قوله
(لانه ليس علم)
وكذلك الواو في اول المضارع نحو نعطاء وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى بيانه وكذلك الثالثة الساكنة في نحو شرنبث
وعرندي قوله وفي غيرها ذلك اصل الا اذا قام دليل على زيادتها في مثل عنصل وهو من عسل وهو السرعة وعنفر
العفرة وهو التراب وبلهنية وهو من البله وخنفقيق وهو من الخفق لانه اسم الريح التي تخفق قوله والتاء اطرد زيادتها
في نحو تفعيل وتفعال وتفعل وتفاعل لانها علمت زيادتها في ذلك بالاشتقاق قوله وتفعل اراد به نحو تفعل وتفاعل
لان نحو تفعيل وتفعال ليس في اوله تا فيقوله كرم تكرما وسار تسيارا وتفعل تفعلا وتفاعل وهي اللاتي في اولها التاء
كقولك تكلم وتضارب وكذلك تفعلل وتفعل كتدحرج وتدحرج ولكن تركه للعلم به واستغنا عنه بتفعل قوله واخرا في التانيث
والجمع يعني بالتانيث مثل قولك قايمة وقاعدة ونحوهما اما مثل زيادتها في جوارية واما مثل قايمات وقاعدات والظاهر
انه اراد التانيث لان ذلك يطلق عليها بالتانيث فكانه لما حمل على الجمع في مثل قايمات وبابه في نحو عنكبوت وجبروت وشبهه لانه
كثر زيادتها ايضا في مثل ذلك لا بالاشتقاق فحكم عليها بالزيادة مطلق الا في نحو ترتب اي اخره وقع في النسخ بعد قوله
وعنكبوت الا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وليس مستقيم لانه ذكر الزايد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي ان يكون المستثنى
منه الا اصليا لانه مخرج من الزايد وترتب تاؤها زايدة فكيف يستثنى من الزايد وكذلك سنبتة وقد وقع في النسخ
وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك اصل نحو ترتب وتولج وسنبتة وهو مستقيم لولا تولج مع ترتب وسنبتة لان
ذكرها
التاء

[illegible]

في ترتب وسنبتة زائدة وليست في فحج كذلك فلا يستقيم الجمع بينهما في حكم واحد باعتبار زيادة التاء مع اختلافهما

في ذلك والوجه ان يكون وهي فيما عدا ذلك اصل الالف في ترتب وتدرأ وسنبتة فيستقيم ح والوجه في كون التاء في

ترتب زائدة انها لو كانت اصلية لكان فعللاً وليس من ابنيتهم والوجه في تدرأ انها لو كانت اصلية لوجب ان يكون لكان فعللاً وليس

الابنية عند الاخفش وقد يقال انه تفعل ايضا اما بالاشتقاق فاما ان بنا تفعل اكثر فحمل عليه واما سنبتة فلانهم

يقولون مضى سنبة من الدهر وسنبتة واذا علم انها زائدة في سنبة وسنبتة وجب ان يكون زائدة في سنبتة من الدهر

لان الجمع من باب واحد والهاء زيدت مطردا في الوقف لبيان الحركة وحرف المد اكثر ملحقا اخر قال الشيخ هاء الوقف

من حروف المعاني فلا ينبغي ان تعد من حروف الزيادة كما لا تعد الباء واللام زائدة في قولك لزيد وبزيد وانما عدت لكونها

امتزجت مع الكلمة حتى صارت منها كالجزء فاشبهت تاء التانيث فكما عدت تاء التانيث عدت هذه فان قلت فعد

همزة الوصل ايضا فلك اعلم وهي مما يتوصل به بالساكن الى النطق كما يتوصل بالهاء الى الوقف على المتحرك قلت لكان لم تلتبس الهمزة في امتزاجها

بالكلمة كالهاء لانها لا يمكن الا ابتداء بالكلمة التي هي فيها الا بها بخلاف هاء السكت فانك مخير فيها فكانت تلك تصيغ الكلمة

اشبه من هاء السكت وزيدت الهاء في ام ام مع المحقق في الرباعي المعا باعتبار ما اخذ فيه والذي يدل على زيادتها ان

ام وزنه فعل لقولهم الامومة واذا ثبت ان التاء من الهمزة والميم ثبت ان الهاء زائدة والكثير استعماله بالهاء وقد جاء

بغيرها قليلا وقال بعضهم ان الامهات للاناسي والامات للبهائم وقد ذكر وامار يادتها في الواحد في مثل هاء انه

تعلل واما زيادتها في الفعل فشاذ ومنه دانك لذلك قال ومن ستبرع دل وزيدت في اهراق اهراقة على غير

قياس واهراق اصله اراق ثم قلبت الهمزة بعضهم ها فقال هراق ثم جاء بعضهم فاثبتت الهمزة داخلة على الهاء فقال اهراق

وليس ذلك بصحيح لما سمع من جريهم فيه على حكم افعل ان الهمزة فيه ... ومن قال هراق قال

تهريق وتهريق ومهراق ومن قال اهراق قال يهريق باسكان الهاء ويهريق ومهراق ومما يدل على زيادتها ما بينه من

الوهم لا دخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما تغيرت صيغتها لكانت الهاء زيادة في هركولة وهجرع وهلقامة لما

دل عليه من الاشتقاق وحجتان كيف من يرى انه لم يثبت زيادتها لما حكم عليها بالحكم في هجرع لانه لم يثبت فكأنها كالسطا

كانت تثبت او لا وكان الامر محتملين واما هلقامة عند الاخفش فلانه الكثير البلع دل الاشتقاق عليه على زيادتها وذهب

غيره الى اصليتها وزعم انه ليس من اللقم لان معناه البلع وليس البلع بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق

والسين اطردت زيادتها في استفعل وهو ظاهر ومن كان الضمير في من كلمة كس لكن كش فلك ليس عد السين بعدها من حروف الزيادة

مستقيم لانه حرف جيء به للوقف بعد تمام الكلمة والوجه عدها مع عد السين في كسكس ولا سبيل الى ذلك والاجماع

على ترك عد السين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموضع دل على انها ليست كالزيادات في الامتزاج في بنية الكلمة

وانما هي بمنزلة الكاف في هذه اللغة الردية بمنزلة هاء السكت بعد الحركة فيمن يلحقها بل هي ابعد لانها انما تلحق كاف

المؤنث فلا يتوهم امتزاجها كما يتوهم الامتزاج في هاء السكت في بعض الكلم حتى يشبه تاء التانيث وزيدت في اسطاع

وزيادة هذه السين في اسطاع على غير قياس كما زيدت الهاء في اهراق لان من اسطاع اطاع كما ان اصل اهراق اراق فضاع

يسطيع

يسطيع لانه داعي في التحقيق والاعتداد بالسين كالاعتداد بالهاء وليست محذوفة من استطاع لان ذلك يقال فيه اسطاع

بكسر الهمزة في الابتداء والمراد استطاع مفتوحا وعدم يسطيع بفتح الياء ومن قال يسطيع فهو من استطاع ان يطرد وغيرهما في قراءة من اكثرين واما

هذه اللغة بفتح الهمزة مقطوعة همزة اطاع فعار يسطيع على ما تقدم واما اسم الفاعل والمفعول فيقتضيان ثلاث ما اتصل به

الفرق وهما الهمزة وحرف المضارعة مما يحذفان في ذلك فيبقى يسطيع ويسطاع فيما عسى ولا يعرف فان الامالة واللام زيدت

في ذلك وهنالك والاحرى وهي اصلح مطردة في اسماء الاشارة اذا اتصل بها للدلالة على البعيد وجعلهم ايضا اياها من حروف الزيادة

فيه تجوز من وجهين احدهما ان المبنيات لا تدخل في باب الزيادة وثانيهما ان اللام جيء بها عند الكثير للدلالة على البعيد فلم يكن زائدة

وزيدت على عبدل وزيدل وفحجل بالاعتبار بالاشتقاق واما هيقل فغير اصلها في حجة انهم قالوا هيق وهيقل وقالوا هيقل من

النعام فان جعلناه من الهق فعلعل لان الام زائدة لانه لا لام في الهيق وان جعلناه من الهيق فكانت اللام اصلية لشبهها

لما فيها هو مشتق من اصل ذلك جاز من ضمها في اصالتها وزيادتها **ومن اصناف المشترك ابدال الحروف**

قال صاحب الكتاب يعني الابدالية الاضرب الثلاثة **قال** الشيخ يعني الابدال من الاضرب الثلاثة لخلاف الزيادة

فانها لم تعرف الحرف لان الزيادة لانها كانت باعتبار الاشتقاق او ما ينزل منزلته والحرف اجنبي عن ذلك فاما الابدال فيعرف بكسب طريقه

الاشتقاق فلا يكون في الحرف باعتبار وقد يكون معرفته كثيرة على صورته في موضع ويغير بعض حروفه فيستدل بتلك الكثرة على انها

الاصل وان القليل بدل فصار البدل طريقان احدهما الاشتقاق وما ينزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والآخر لكثرة

اعتركونه ويجري في الاسم والحرف واما الفعل فلا يجري فيه لانه لم نعرف فيه ذلك الا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثل الذلك

قوله وحروفه حروف الزيادة الطاء والدال والجيم فوهم لانه لم يحصرها بذلك ولم يمنع من دخول غيرها فكان ما ذكره غير

جامع لها ولا مانع لغيرها وبيان ذلك ان حرف البدل انما يعني به الحرف المبدل لا المبدل منه بدليل ان المعنى بدل منها والناس لم ينه

وليست معدودة من حروف الابدال باتفاق واذا كان كذلك فعد الشيخ من حروف البدل خطأ لانها لا تبدل وانما تبدل منها وقد تبين

ان عدها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلا منها فتبين بذلك انها غير مانع لانه ادخل غير حاله وبيان انها غير جامعة هو ان الصاد

والزاي يبدلان من السين ولم يعدهما من حروف البدل وقد تبين كونهما منها وقد ذكر ذلك في التفصيل على ما سيأتي

قوله فالهمزة ابدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين الى اخره **قال** الشيخ يعني بالمطرد جريان الباب قياسا

من غير حاجة الى سماع في الجميع ويعني بغير المطرد ما توقف اجراؤه على السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ويعني بالجائز ما يجوز

ابداله وتركه على اصله قال الواجب ابدالها من الف التانيث في نحو حمراء وصحراء وهذا الا انه التحقيق ان الهمزة في نحو حمراء

اصلها الف وكره اجتماع الالفين فقلبت الثانية همزة لما ادى اليه اجتماعهما الى حذف احديهما لانهما ساكنان ولو قيل ان الهمزة وقلب

جميعا جيء بهما للتانيث في الاصل لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ثم قال والمنقلبة لاما في كساء ورداء ولم يتبين انقلابها

عن واو او ياء او عن الف لان ذلك محتمل فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة منقلبة عن الف بعد الواو والياء وان ذلك من غير المطرد وظاهر

كلام المصنف الثاني لانه قال ومن المنقلبة فكان عن الواو ولم يستقم لانها اذا ابدلت منها لم يكن منقلبة وان كانت عن الالف صح

ان يصف بكونها منقلبة لانها انقلبت اولا الف عن الواو والياء ثم ابدل منها الا انه يضعف من حيث انه لم يذكر عن الياء بدلا مطردا

واجبا ولا جائزا ويجاب عنه بان التقسيم لا يوجبه وانما يوجب بدلا عن الياء وقد ذكره في نحو أُدَيّة في تصغير اداة الذي لان فوق
مطرد وغير مطرد انما هو تقسيم في حروف اللين فلا يتعين ان يكون كل واحد منهما مستقيما في هذا التقسيم قوله او عليا في
نحو قائل وبايع والكلام في كساء ورداء في الخلاف والظهور [illegible] والجواب [illegible] او لا تشغلت باخراج اللازم
في نحو اواصل واواق هكذا ذكره غيره من النحويين وفسروا اللازم بان لا يتعارف واحترزوا به عن مثل ووري ووصل ووعد
لانه من قبيل الجائز بالاتفاق وزعم ان اصلها اناسي [illegible] وانما يقلب [illegible] والانضمام ما قبلها في ذلك عارض
فلذلك قيل في الاول لازم احترازا به عنه وليس هذا مستقيم لانه ان صح ذلك صح ان يقال في اويصل ان اصلها واصل [illegible] القلب
[illegible] والواو الانضمام ما قبلها لا في ضويرب فيكون عارضا كما في ووري وكون الكلمة اصلا للمصغر اظهر من كون ما يجمع فاعلا
اصلا لما يجمع فاعلا لموافقة المصغر الكلمة في الاحكام ومخالفة [illegible] فاعلا لما يجمع فاعلا واذا ثبت ذلك ثبت ان احترازهم بذلك
عن مثل ووري غير مستقيم فالاولى ان يطلب غير ذلك ويقول يقال من كل واو [illegible] او لا تشغلت فاخرج [illegible]
[illegible] ووري [illegible] الفرق بينه وبين اويصل وذلك [illegible] في الصوت والمد اما الصوت فما ذكرناه من التحرك والمد في [illegible]
فلا في الواوين اذا [illegible] احسن [illegible] الثانية ساكنة وذلك [illegible] فالذي [illegible]
ابدالها في الموضع الذي اشتد فيه ثقلها وجوز في الموضع الذي لم يشتد فيه [illegible] او يصل [illegible] ووري جائزا
ابدلوا الاولى دون الهمزة لانهم لو ابدلوا الثانية لادى الى [illegible] تخفيفها جريا على [illegible] التخفيف الهمزة [illegible]
[illegible] ما لا يبقى [illegible] ذلك [illegible] لانها اذا كانت [illegible] ولا التزمت فلا [illegible] ما ذكرناه فان [illegible]
انها قد تتصل بما قبلها [illegible] ذلك [illegible] قلت [illegible] عارض وانما ما ذكرناه لازم [illegible] ابدالها [illegible] قوله
والجائز ابدالها عن كل واو مضمومة وقعت [illegible] وهذا غير مستقيم في [illegible] لان باب ووري من قبيل الجائز وليست [illegible]
ان الواجب ان [illegible] لازمة فاما ان يكون اللزوم [illegible] القلب او لا فان كان [illegible] في الجائز [illegible] مستقيم
[illegible] عن لازمة على ما بيناه وان لم يكن [illegible] فلا [illegible] فيلزم ان ما ذكره غير مستقيم
ويحتاج على بيان ما ذكره ان يقول وقعت [illegible] او [illegible] على ما بيناه ان يقال وقعت [illegible] فليس
بعدها واو متحركة فيدخل فيه ووري وبابه فيكون [illegible] غير مدغم فيها وانما قال غير مدغم فيها احترازا
من مثل التسور والتعوذ لانها لا تبدل وانما لم تبدل لانها [illegible] ان يبدل [illegible] فلو ابدل [illegible] الاول [illegible]
[illegible] من الاصل [illegible] ان التعوذ اثقل من التعوذ ولذلك لم [illegible] في [illegible] نحو [illegible]
ابدلوا [illegible] الادغام [illegible] فلم يكن [illegible] علينا قال [illegible] حكم
الواو [illegible] وعينه [illegible] جاز [illegible] وابدالها من الالف [illegible] وهذا
ايضا كان [illegible] ان يجعل من المطرد لان [illegible] هذا [illegible] لم يكن مثل الاول [illegible] الا انه غير مطرد ولا [illegible]
[illegible] مطرد [illegible] ضعيف [illegible] العالم والخاتم [illegible] على ضعف غير مطرد [illegible] ابدال
الهمزة عن الالف [illegible] من الواو [illegible] المضمومة [illegible] عن الواو [illegible]

كيف

كيف ما وقعت [illegible] في كل [illegible] الصاد والخلاف [illegible] في المكسورة على ما ذكره لانه [illegible] من قسم المطرد
والجائز [illegible] غير مطرد [illegible] الياء [illegible] اسنانه [illegible] وهي تقليل [illegible] غير مطرد [illegible] وابدال
الهمزة من الهاء في ماء وامواه وانما حكم بذلك [illegible] وامواه والتصغير والتكسير يرد الاشياء الى اصولها واذا ثبت ان اصلها هاء
ثبت ان الهمزة مبدلة عنها قوله وبلوغ قالهمزة [illegible] اذ [illegible] خلال [illegible]
ذلك [illegible] الضحى [illegible] [illegible] الشمس [illegible] والافعلت لان الكثير هل فعلت [illegible]
فاذا قيل الافعلت فالهمزة بدل عن هاء [illegible] في الاستعمال ومنهم من زعم ان الهمزة والهاء فيه هلا [illegible] جميعا من حروف التخصيص
ولا احد يجعل هل [illegible] حروف الاستفهام [illegible] من الكثرة [illegible] وليس بالنسبة الى [illegible] بالنسبة الى
[illegible] بينهما ومن العين في قوله [illegible] ومن [illegible] ومن الهمزة واللعين [illegible]
مطرد [illegible] نحو قال وباع [illegible] ورمى [illegible] ووسل [illegible] معتلا في [illegible] من هذا القسم واما القود والصيد فكان
قياسه ان يقال القاد والصاد [illegible] قالوا باب وناب الا انهم [illegible] على اصلها تنبيها على انه الاصل [illegible] مثل ذلك وما ذكره
مطرد الا ما كان شاذا او غير المطرد في نحو طائي [illegible] وياجل وكان قياسه طائي طيبي لانه نسبة الى طيئ [illegible]
[illegible] الياء [illegible] طيئي فقلبوا [illegible] على غير القياس فقالوا طائي وقالوا في النسبة الى الحيرة حاري
فابدلوا الياء الفا وقالوا في ييجل وياجل [illegible] ان يكون الالف مبدلة عن الواو ويجوز ان يكون عن الياء [illegible]
[illegible] في يوجل وياجل وابدالها من الهمزة على ما ذكر في اللازم والجائز قد تقدم في تخفيف الهمزة وابدالها من النون [illegible]
[illegible] ما ذكره [illegible] بالوقف [illegible] الوقف على المنصوب المنون في قولك رايت زيدا [illegible] بخلاف المضموم
والمكسور لاستثقال الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الالف [illegible] النون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها [illegible]
اذا وقعت [illegible] الا انها في الفعل كالتنوين في الاسم [illegible] الفا اذا انفتح ما قبلها والثالث من نون
اذا لانها كالتنوين [illegible] الفعل [illegible] بعد الفتح [illegible] بالالف [illegible] قوله والياء
من اختيها فابدالها [illegible] الالف [illegible] وهي في كل موضع وقعت [illegible] بعد كسرة ياء التصغير او كسرة [illegible] فانها تنقلب ياء
لانكسار [illegible] على صيغة التصغير [illegible] فلا يبقى [illegible] لانكسار ما قبلها فينقلب ياء [illegible] وهي مطردة [illegible] نحو [illegible]
ومن الواو في نحو ميقات [illegible] ذكر امثلة [illegible] شتى [illegible] مفصلا في فصل الاعلال فلا حاجة الى تفصيلها
[illegible] في نحو [illegible] وقيل [illegible] لان [illegible] فابدلها على غير قياس [illegible]
[illegible] في جمع [illegible] ان يقال [illegible] انما ينقلب [illegible] اذا وقعت بعدها الالف [illegible]
[illegible] فاما اذا لم يقع الالف [illegible] على اصلها [illegible] الاصل في ييجل [illegible] لانه مضارع وجل [illegible] على غير
قياس وابدالها من الهمزة قد تقدم وجهه [illegible] نحو [illegible] ومن [illegible] في [illegible]
على غير قياس [illegible] تقلبت [illegible] في [illegible] قصيت [illegible] مثل لا [illegible] الافعال
لان مثل ذلك نادر في كلامهم وكذلك كل ما ذكره من غيرها [illegible] على خلاف [illegible] الى [illegible]

[illegible] (margin note, left)

الفتح [illegible] (margin note)

الفاعل والمفعول والمصدر والتصدية من جعل التصدية من صدد فالياء مبدلة عن احد حرفي التضعيف ... ومن جعلها من صدى

يصدي بمعنى منع او صفق يصد بمعنى ضج ومن جعلها من الصدى وهو حكاية ... فاصلها الياء غير مبدلة وتصديت اي تلقيت ده

وتقضيت اي تلقت ... فوجب ان يكون الياء بدلا عن احد حرفي التضعيف لانه لو كان الفاء والعين وان كان وزن فعللت الالف

اصلا ... وهو يؤدي الى التكرار فيه ومكاكي في جمع مكوك اصله مكاكيك لان مكوكا فعول وجمع فعاعيل فابدلت الكاف الاخيرة

بانه ادغمت يا فعاعيل فيها ودياج جمع دجح اصله دياجج فقلبت الجيم الاخيرة ياء ثم خففت بحذف احدى اليائين على ما هو مطرد

احوال فصار من باب جوار تقول هذه دياج ومررت بدياج ورايت دياجي ودهدوان اصله دوان فقلبت ... لان ...

دليل قولهم دواوين ولو كانت بالتقليل ديادين ولو كانت ياء لقيل دياوين لا قيل في دجج دياجج وليست مبدلة لانكسار

ما قبلها لان الواو اذا ادغمت صحت وان انكسر ما قبلها ... فثبت ان ابدالها انما هو من اجل احد حرفي التضعيف لا من باب

ميزان فان ذلك قياس وهذا على غير قياس وقلبوا ههنا الاولى ولم يقلبوا الثانية لانه لو قلبوا الثانية لادى الى قلبها

جميعا الا ترى ان الاولى حينئذ واو مكسور ساكنة ما قبلها غير ادغام فتعذر النطق فيجب قلبها ياء فلذلك قلبوا الاولى دون

الثانية ولم يلزم ... ان ابدالها ياء عارض وكانها على واو ... ودياج لانك تقول دمابيج ... ومثل

دواوين نفعل مثل ما فعل ... تلبث الاولى دون الثانية لانها من باب واحد ... واصل قيراط

قراريط ... على دواوين وكذلك شيراز ... وكذلك ديباس ... قولهم ... وابتغيت قد ابدل

الياء من الثالث ... من الواو ... التي هي ... او تصلت ... على القياس ثم ابدلوا من الثاء ياء ... لكونها

احد حرفي التضعيف ... الاولى دون الثانية لانهم لو قلبوا الثانية لادى الى قلبها ... لان قبلها تاء ... لاجل

... بعدها ... اصلها ... المقتضي قلبها ياء ولو قيل ان الياء مبدلة عن الواو التي

هي ... لم يكن بعيدا ... وما سوى ذلك ... وما ابدلته منه الياء وهو ما ذكر من العين والنون والباء والسين والثاء

وترك تفصيل ذلك لتقدمه وقلته ... الجمع ... وما سوى ذلك ... على الترتيب فاناسي وظرابي الياء الثانية فيه

مبدلة عن النون لانه جمع انسان وظربان فقياسه اناسين وظرابين فابدلوا من النون ياء وقعت بعد ياء ... قبلها فوجب الادغام

فيها ... فقالوا اناسي وظرابي وهذا وان كان ... لانه كثر ابدالها في فصيح الكلام واما ابدال الياء عن

العين والباء والسين والثاء فمن ... الثعالي ... اثبات شاذة ... وكفادي ... الثعالب

وقوله وابو ... وهذا ... في فصيح الكلام بخلاف الاناسي والظرابي فانه في فصيح الكلام ...

الواو وابدلته ... والهمزة ... وكل ذلك مطرد اما الالف ... اذا وقعت في موضع الحركة ... قبلها

وكانت ... مطردا لو جهة حركتها ولم تقلب ياء لما ثبت من قبلها واوا ... فقلبوها ايضا ... ذلك لما

قد ثبت قبلها ... وكذلك قلبوا الالف الثانية في التصغير واوا اذا لم يكن اصلها ياء ... ضارب ضويرب ...

... وذلك ... في التعليل واما اوادم في جمع آدم فاذا جمع وجب تحريك الالف التي في آدم ولا يمكن ردها

الى اصلها الذي هو الهمزة فوجب قلبها ... لانه ... الواو ... الهمزة ...

واصل

واصل اوادم آدم كره اجتماع الهمزتين فقلبت الثانية وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمزة واما اوايدم فالكلام فيه كالكلام في اوادم

جعل الواو عين الهمزة في اوادم وجعلها عينا في ... الثالثة لما التزموا ... ثم صارت الهمزة نسيا منسيا وكانت

... مع الالف ... وحوى ... قلبت الالف فيه واوا لما اضطروا الى تحريكها ولا يمكن ابقاؤها الفا ... في موضع الحركة

فقالوا ... وحوي ... ان الواو في عصوي ... الواو لا اصلية والواو في رحوي مبدلة عن الياء لكان حسنا ولكنهم عدلوا

الى ذلك لو جب اعلال الواو والياء في بابها ... كانت المعاملة مع الالف كما ذكر في اوادم والوجه ... الى اصلها ...

الواو دون ... ورحى لانها في رحى وعصى ترد الى اصلها ... انه لم يثبت لها اصل ولانها ثبتت ... اضطر الى تحريكها ...

لو قيل في عصوي ان الواو مبدلة عن الالف وفي رحوي من ان الياء مبدلة عن الالف لكان ذلك جاريا على ... كلامهم ... في

الياء التي ... موقنت ... وقعت ... وانضم ما قبلها كقولك موقن وموسر وكذلك اذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة كقولك

طوبى ... في الاعلال ... ضارب ضويرب ... مصدر ضارب ضيراب ... ضارب ضويرب ... مصدر فاعل وجب قلب

بابه واوا لانها ... الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها فوجب ان تقلب واوا وكذلك اذا كانت الياء ... عن الواو كقولك ميقات

وميلاد فانك ترد الى الاصل فتقلب الواو ياء فتقول مويقيت ومويليد فان كانت الياء ... الواو ولا ... الالف

... كقولك في بيع بييع ... يقول ... من بيطر ... فيعلى ... بيق ...

الياء ... اسم على فعلى ولامه ياء فانها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة كقولك الرعوى والشروى والبقوى ...

... فلانها ياء ساكنة انضم ما قبلها فوجب ان تقلب واوا وهذا امر متفق عليه وهذا على غير قياس لان لام الاسم اذا وقعت

... ياء قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها ياء ... مكسورا ما قبلها ... من نحو قولهم ...

من الياء ايضا في جباوة ... وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك جبيت ... فقياسه ان يقول جباية فان قيل جباوة فقد ابدلوا

عن الواو وياء على غير قياس لانه لا موجب لابدالها من ... الالف ... ثم لم ... غاية ... قياسا مطردا ...

... وانما قياسها الواو لتقدير ... متصلا ان تقلب همزة ... متطرفة بعد الف زائدة ... في الهمزة

في نحو ... وجون كما سلف في تخفيفها ابدالها من الهمزة مطردا واجبا ... واجب في نحو جوائز وجون على ما سلف

والميم ابدلت من الواو واللام والنون والباء ... فابدالها من الواو في فم وحده وقد تقدم علته ذلك ولم ... كلامهم

مثل ... وليس مثل ... ولم ... الا مضافا ... عن ابدال واوه ميما وابدالها من اللام ... بالقوية يجعلون

لام التعريف ميما وابدالها من النون لانه في نحو عمبر وشمباء ... وقعت النون ساكنة قبل الباء وانما ابدلوها ميما لانهم

لو ابقوها نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفة فان اظهرها استثقل وتعذر وان ادغم ذهب

ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما لتوافق النون في الغنة والباء في المخرج فقالوا عمبر وسمبر ... وغير ما ذكر

من باب عنبر ... شاذ وابدالها في البنات ... ايضا شاذ ... النون ابدلت من اللام والواو في صنعاني وبهراني ... قياسه ان يقول صنعاوي

وبهراوي لانها همزة تانيث فوجب ان تقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صنعاني فوقع جعلوا النون موضع الواو ...

ابدال واما ... قليل وحكم بالبدلية لكثرة ... وان الثاء ابدلت من الواو والياء والسين في ...

وامّا فابدلها من الواو في نحو اتّعد واتّصل لما وقعت فيه الواو قبل تاء الافتعال وهو لازم مطّرد في افتعل اتّعد اتّعادًا
فهو متّعد فيبدلها تاء في جميع متصرّفاته لثقلها في الاعلال وقد ابدلت فاء في اتّلج وتخمة وفيما ذكر وهو غير مطّرد وان
كان بعضه لازمًا وقد ابدلت من الثاء في بعض الامثلة وهو غير مطّرد لانه في مثل اتّلج وتجاه غير لازم وابدالها لاما في بنت
واخت وهنت وكلتا لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وهنت لقولهم هنوات فدلّ على انّ لاماتها واو وفي كلتا
سبق اختلافها واما كلتا فمنهم من يقول هي عن الواو ايضا ومنهم من يقول هي عن الياء ومنهم من يقول ليست مبدلة البتة فمن قال
انها عن الواو فلان ابدال التاء عن الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى ومن قال انها عن الياء فلان [illegible] على الياء اكثر وهذا اعقل
فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها للتجرد للتانيث والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه فعتل وليس
بمستقيم لان تاء التانيث لا تكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس من ابنيتهم وابدالها عن الياء في ذيت وكيت لا
في نحو اتّسر وهو لازم مطّرد كما ذكرناه في اتّعد وتعليله سيأتي في مثل ولا ما في [illegible] وكيت وذيت واصلها ذيّة
على الثلاثة ثم [illegible] ما وقعت الفاء زائدة على [illegible] ثم حكم بانها تاء فوجب ان يكون التاء بدلا عن الياء وما ثنتان فلانه من قولك ثنيت
فلامه ياء والتاء بدل عنها واما كيت وذيت فلانهم يقولون كيّة وذيّة في موضع كيت وذيت فدلّ على انه الاصل ولامه
ياء ولا يستقيم ان تعدّوا واوًا لانه لم يتقدم كلامهم ما عينه ياء ولامه واو الا وقعت في مثل يوم باعتبار الفاء والعين استثقالا
لها ولا يكفي [illegible] ما قبلها ايضا واوًا لانه كان يجب ان يقال [illegible] وانما بدلها عنها واما ابدالها من السين في طست وست وهو
قليل ولم يقل الاست وانما حكم ابدالها في طست لقولهم طسوس ولم يحكم بان السين هي بدل عن التاء فيقال طست هو
الاصل والسين في طسوس بدل عنها لانه لم يثبت كون السين من حروف البدل على ما تقدم وان كان المصنف قد
جعلها منه وذكرها في التفصيل وذكر انه مبدل منها لانها تبدل من غيرها واذا لم يكن من حروف البدل والتاء من حروف البدل
فجعل التاء بدلا عنها هذا هو الوجه ثم لو قدر انها من حروف البدل والتاء من حروف البدل فجعل التاء بدلا عنها هو الوجه
ثم ولو قدر انها من حروف البدل فلم يثبت ابدالها منها بدليل ست فحمل على ما ثبت في نظائرها اولى واما ست فلانه من
سدست وسديس واسداس فلامه سين فاذا قالوا ست فالتاء عن السين وانما حكم بان التاء بدل ولم يحكم بانها اصل
[illegible] لان في لغتهم سديس واسداس وسدست فلم يحكم بالعكس لذلك ولا بعد [illegible] في ست وهو قليل شاذ وابدالها من
التاء في الف حالت [illegible] وهو قليل والهاء ابدلت من الهمزة [illegible] والتاء [illegible] فابدالها من الهمزة في نحو هرقت
وهرحت الثوب وهو غير مطرد وقد [illegible] ولهم هرقت الماء واما قولهم لهنك فعلت كذا فاصله انك فعلت كذا فادخلوا
لام [illegible] آخر [illegible] يجتمع بينهما [illegible] على لفظها [illegible] فقالوا لهنك وهي قليلة رديئة وابدالها من
الالف في [illegible] ان لم [illegible] مثل الاستفهام [illegible] عند الوقف وكذلك [illegible] وتجوز ان يكون [illegible] ان
الكلمة [illegible] ها السكت لانهم [illegible] فاذا وقف بالهاء كانت هاء السكت [illegible]
بالهاء [illegible] عن الالف [illegible] وكذلك [illegible] وقد [illegible] حتى [illegible] عند [illegible]
هنوات فثبت ان لامها واو اذ ثبت [illegible] واو [illegible] فقلبت الواو الف [illegible]

الف

ونقلنا [illegible]

كوة وكوت فوجب ان يكون [illegible]

عن التاء وقد ثبت ابدال التاء [illegible]

الف زائدة ثم قلبت الالف هاء فقيل يا هنّاه واما قول الكوفيين انها هاء السكت فضعيف من حيث ان هاء السكت
لا تحرّك وهي هنا محركة وان هاء السكت لا يكون في الوصل وهي هنا في الوصل فثبت انها ليست هاء السكت واذا لم يكن هاء السكت
فلا تخلو اما ان تكون اصلية او زائدة ولا تكون زائدة لان الاكثر لا يزاد آخرًا فثبت انها اصلية واذا كانت اصلية فاما ان تكون
هاء في الاصل او بدلا وليست هاء في الاصل بدليل قولهم هنوات فثبت انها بدل عن اصل واذا ثبت انها بدل عن اصل لم
تخل اما ان تكون عن الف اولا وابدالها عن الياء في قولهم هذه امة الله وانما جعلت بدلا عن الياء لكثرة قولهم هذي وقلة
قولهم هذه ولو قيل انهما جميعا اصل لم يكن ببعيد وابدالها عن التاء في كل تاء تأنيث لحقت الاسم كقولك قائمة وقاعدة وهي
مطّرد فصيح ويجوز [illegible] وليس بالكثير واما ابدالها عن تاء الجمع في الاخوات والبنات فقليل ضعيف واللام ابدلت من النون
والضاد فابدالها من النون في مثل قولهم وقعت فيها اصيلال اذ اصله اصيلان فابدل النون وليس بجيد لانه انما يذكر
اللفظ بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدالها من الضاد قليل ضعيف والظاهر ابدلت من التاء في نحو اضطبر وسيأتي ذلك
مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو فحصط فقليل والدال ابدلت من التاء في نحو ازدجر وسيأتي ذلك في باب الادغام
واما ابدالها في اجدمعوا واجدت فقليل وكذلك ابدالها في دولج والجيم ابدلت عن الياء فيما ذكر وهو قليل ضعيف في كل
ما ذكر وهي في المحرك نحو [illegible] والصاد والسين اذا وقعت قبل غين او خاء او قاف او طاء جاز ابدالها صادا
ايضا فرع قال الشيخ ذكر السين من حروف البدل وجعل لها فصلا وليست من حروف البدل ولم يذكر ها ما هي
بدل منه وانما ذكر انها تبدل منها الصاد فالصاد اذن هي البدل وتبدل منها الزاي ايضا فالزاي هي البدل واما السين فلم
تبدل من شيء فلا معنى لتبعيتها في حروف البدل وانما ابدل السين صادا مع هذه الحروف لانها استعلائية والسين مستفلة
السين فابدلت صادا ليوافق السين في المخرج فيوافق الحروف في الاستعلاء واما ابدالها زاء قبل الدال فلان الدال
حرف مجهور والسين حرف مهموس فابدل السين زايا ليوافق السين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا تجعل
المضارعة لان الزاي والسين من مخرج واحد ولا حرفا ضعيف فيحتمل الاشراب مع التقارب بخلاف الصاد
مع الدال فان الاطباق الذي في الصاد امكن من اشرابها صوت الزاي ولا اطباق في السين والصاد الساكنة اذا وقعت
قبل الدال جاز ابدالها زايا خالصة في لغة فصحاء العرب ذكر الصاد ههنا من حروف البدل فلم يذكرها فيما تقدم عند جمعه
حروف الزيادة الطاء والدال والجيم ولم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه مبدل منها ولم يذكر انها تكون بدلا وكان
الاحكام التي للسين في ابدالها صادا او بيانه فذكرها هنا لان الصاد هي البدل ثم يذكر كون الصاد بدلا في فصل السين
وذكر كون الزاي بدلا في فصل الزاي بدلا اصلا لا في الاجمال ولا في التفصيل وقد تقدم ان الابدال ليس باعتبار المبدل منه
واذا كان كذلك فلم يذكر ههنا الا ابدال الزاي منها والزاي هي البدل وقد ابدلت الزاي من الصاد اذا وقعت الصاد
قبل الدال ساكنة كقولك يصدق يزدق وفي مصدر مزدر [illegible] هكذا فزدي [illegible] ومنه لم يحرم من فزد له
واصله فصد فسكنت الصاد تخفيفا [illegible] فصاد [illegible] قبل الدال فابدلوها زايا وان تضارع
بها الزاي لانها تحركت [illegible] فلم [illegible] ولم يغلب وقالوا في صدر صدر بالاشراب

ل اصليته

الصاد ولم يذكر هو

ولم يتق لو زد ولفظها بالحركة ومثال الصاد في المضارع عن اشراب الجيم صوت الشين واشراب الشين صوت الجيم ومعنى قليل رديء يخرج الحرف في النطق وكذلك ما [illegible] لا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه وارد بالقرآن وفي الكلام الفصيح

ومن أصناف المشترك الإعلال

قال صاحب الكتاب يجري في الألف والياء والواو وتلك نحو التي تقع في صنف الكلم وهي حروف [illegible] الواو والالف والياء سميت حروف الاعلال لما يقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك ولم يعدها كثير لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب وكذلك البعض ثم ذكر ان الالف لا يكون الا في الاسماء والافعال الا زائدة او منقلبة ولا يكون الالف اصلا فيهما بخلاف باب الحروف وانها يأتي في اسماء الاشارة وما اشبهها على الاكثر فالغالب كالغات الحروف في كونها اصلا فلا يقال في الفتى ونحوها منقلبة ولا انها زائدة وانما لم يقع الالف اصلا فيهما بخلاف باب الحروف في كونها اصلية في الاسماء وبين نحو كل اصلية لانها لو وقعت اصلية لم تخل اما ان تقع مبدلة في محل اجزاء الاوزان ومعنى في محل مبدلة ادى الى اللبس بين الاصلية والمنقلبة وذلك مخل بمعرفة الاوزان وهو باب كثير وانما لم يقع في محل مبدلة عن الواو والياء ادى ذلك الى دفع الياء والواو بتحكيمها في كل موضع كان اصلها فيه الحركة وهي اكثر مستعمل فيؤدي الى استعمال كثير في ضوء لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال اصلية واذا وقعت مبدلة لم تكن الا ما ذكرناه وكان ذلك هو التعليل ثم بين اتفاق مواضع الواو والياء الذي ثبت انهما الاصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا يكون اصلا فذكر اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاء وعينا ولاما كثيرا واختلافهما في وقوعهما عينا ولاما كقوة وحيي واضح دليس يكفي في الباب وقد وقع بعض النسخ في اتفاقهما ان تقع كل واحدة منهما على اختها فاء وعينا كيوم وويل وليس مستقيم في باب اتفاقهما الا في تقدم كل واحدة منهما ما قبل اختها وعينا بعد اختها وهما في الاتفاق وان جاءت العبارة فيهما والصحيح ذكر اختلافهما فقوله واختلافهما ان الواو ونقلت على اختها في نحو طويت وطويت ولم يتقدم الياء عليها يعني ان الواو تقلبت فاء على الياء او ما وقد ثبت عينا على الياء واما اذ لم تثبت عينا على الياء الا يا ويتبين ذلك من كلام بالمثال والاخلاق مستقيم لانه قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت على اختها فاء وعينا في الاتفاق فكيف يستقيم بانه لم يتقدم الواو على الياء مطلقا دون تقدم الياء في باب بين ما ضد ما لف ثم اورد اعتراضا بالحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء عينا على الواو ولاما فيهما معا كطويت وثبت ذلك ان طويت مما اختلف في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله والجواب عنه بان الواو مبدلة عن الياء وبدلا واصل حييان وانما حمل النحويين على ذلك عدم نظيره ذلك من كلامهم ولو جاء الحيوان محتملا ان يكون من الواو والظاهر ان يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم كان حمله على الياء اولى اجراء له على ما ثبت من كلامهم ليس مستقيم الاستدلال يفهم من انه الاصل يا فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض بالاستدلال على الياء بذلك الا على انهم قالوا رضي فقلبوا الواو لانكسار ما قبلها واذا كان كذلك يجوز ان يكون اللام فيه ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يكون اصلها فلم يستقم الاستدلال به على انها ياء في قوله ولان الياء اصعقت واو عينا معا وفاء ولاما في بين الاسم مكانا في يديت ولم يقع الواو كذلك هذا الكلام ايضا من اتفقهما في يديت من غير اختلاف فيما لا يخلو

املان

اما ان يعتبر لفظ الواو وفيه المواقفة او لا يعتبر فان اعتبر لم يصح اطلاق قوله ان الياء مختص بوقوعها فاء ولاما على قول من قال ان الالف الواو عين ياء وان لم يعتبر لم لا يلزم من كلامهم وايضا فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا وافقت الياء في يديت وجه فهي موافقة للياء فيما يديت فان قلت ذلك الواو والياء على وجه الايجاز على القصد في الالف الواو ملت وكان ينبغي ان يقول فيما انفردت به الياء بوقوعها فاء وعينا ولاما وكان ينبغي ان يقول الياء وقعت فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو وكذلك كالذي جوزناه ذلك في يديت يجوزه ذلك في بيت في الفصل بينهما حتى في ذلك اولا في اصل الباب وذكر هذا عارضا فيه ضمنه ولا معنى له وسماه بيان تعجب في الواو الواوات ان كان الالف عن واو والواو في ياء الياء ان كانت الالف عن ياء فيقول بعد ذلك وان الياء وقعت فاء وعينا معا ولاما معا ولم يقع الواو وكذلك وان الياء وقعت عينا الواو فاء ولاما فيه فهو قد يريد انه بالالف في الواو عين ياء ولم يقع الواو مع الياء كذلك وان الياء وقعت فاء عينا ولاما ولم يقع الواو كذلك الا في الواو على قول من قال لفظ الالف الواو عن واو في قوله وقالوا لسن في العربية كلمة فيها كذا هذا الكلام مستقيم ولا يضر الاختلاف في الالف لان ذلك الاحتجاج ما ذكره في قوله ولذلك الى واما الوجه ان يكتب بالياء وهو الحمل على ذوات الياء لانه لو حمل على الواو لادى الى ان يكون من الباب النادر وهو باب سلط الواو فحمله على الياء التي هي الاكثر مثل ذلك اجدر ولذلك كان الحمل عليه بالباب الغالب في الياء والواو قال العالم يثبت صحيحه ويسقط ويقلب فيثباتها على الصحة نحو عوض وولد اما افراد هذا القسم خاص لانها اما ان يغير اولا فان لم يغير فهو يثبتها على الصحة فان غيرت فاما ان يغير بالحذف اولا بالحذف فهو السقوط وان لم يغير بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلاثة فقال فثباتها على الصحة في نحو عوض وهو كل موضع لم يقع موجبات الحذف ولا موجبات القلب كقولك وعد ووالد ووعد موعود وكذلك ما اشبهه وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وذلك انما يكون في مضارعتها الثلاثي كقولك وعد يعد وولد يلد فيعد ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل ان حرف المضارعة ليس من حروف المضارعة والعاء او لا موجب ان يحذف بعد حرف المضارعة ان يكون الاصل يوعد ويولد لما استثقلوا وقوع الواو في مثل ذلك حذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لما سهل النطق لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت في احدهما وسقطت في الآخر فحذفها وتعليل ما اللفظية يعد والتقديرية في يضع ويضع الاصل ويسع ويوسع وضع يوضع اما يضع فظاهر لان مثاله يأتي على يفعل ان يكون اصلا وانما يأتي على يفعل او يفعل وانه جاز ان يكون يفعل فوجب ان يكون الاصل يفعل والفتح لحرف الحلق فحذفت الواو فيه بياء وكسرة مقدرة في الاصل اما يسع فاشكل من يضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع في ان ماضيه بفتح العين وقياس ما جاء ماضيه بكسر العين ولبس يمكن ان يكون مضارعه بفتح العين يفعل ذلك يشكل حذف الواو من يوضع وقد حصل ذلك والجواب عنه فقيل بعدما هذا الفصل بقياس ان فعل ما عتلت فاؤه جاء مضارعها يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين وقالوا ورى الزند يري ومن يلي وقالوا وطيء يوطأ جاء بفتح فحذفوا الواو وعلم انه لما كان اصله الفعل بالكسر وان الفتح عارض لحرف الحلق لنحو على بابه فحذفت فثبت ان الفتح في يسع الا لحرف الحلق عارض والكسرة مقدرة بعد حذف الواو فيوطأ لان

والواو صح

يستقيم صح

وفا آم

القول في الواو والياء فائين

فان تغير صح

الفتح فيه اصل فلم يقع الواو بين ياء وكسرة لا لفظية ولا تقديرية وشبه الفتح في يسع بالكسرة في التجاري من حيث كانت عارضة
ومن اصل حركة عينها ومن الضمة لانه مصدر تجارينا تجاريا فقلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم اخر ياء وواو وقبلها ضمة فاذا
وجد ذلك قلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم لتسلم الياء او تنقلب الواو فيه ياء وشبه الفتح في نحو يوجل بالكسرة في التجارب
لان في الجمع وقيل الجمع الذي بالتاء الف وبعدها حرفان ان يكون الحرف الذي بعد الالف مكسورا كمساجد ومساجد وضاربة
وضوارب [illegible] في نحو السلاح والعقرة المصادر يعني انما تحذف فيها مصادر هذه الافعال اذا كانت بالتاء مكسورة الفا
ولا تحذف فيها اذا وقعت عينها لانهم قصدوا الى ان تكون التاء كالعوض من المحذوف ومن الواو المكسورة ولم يذكر مثل الامر مثل عد
وضع وسبح [illegible] عنه بالفعل المضارع لانه فرع فلم يحتج الى ذكره لذلك فان قلت حذفها في الفعل المضارع لوقوعها بين ياء و
كسرة وليس مع مثل الامر كذلك فما وجه حذفها قلت [illegible] حرف المضارعة كوجوده لانه الاصل كما ان لو الكسرة
في يضع ولما زالت لفظا [illegible] منزلة المحجوب [illegible] والقلب فيما [illegible] الابدال والذي مر انها تقلب همزة
واجبا وجايزا على ما مضى وتقلب الفا [illegible] مثل ياجل وتقلب ياء في ميزان وميعاد [illegible] الا في السقوط [illegible]
ان التاء بنيت صحيحة وتقلب فيما مر من الابدال ولا يسقط لوقوعها بين ياء وكسرة كما يسقط الواو في يعد وييس ييسر وامان
قال ييئس ييئس فعند اجراها مجرى الواو من اجل نحو الهمزة مستثقلا [illegible] اذ لا [illegible] وانه كان
الفصيح ايضا اثبات الياء مثل ييئس [illegible] في نحو اتسر [illegible] من الابدال فعند تقلب همزة كقولهم
في اسنانه الد فعند تقلب واوا كقولهم موقن وطوبى [illegible] وقد تقلب تاء كقولك اتسر [illegible] ذلك كما قال والذي
[illegible]
ومن العرب من تقلب الواو والياء في مضارع افتعل الفا فيقول ياتعد وياتسر [illegible] في الماضي [illegible]
[illegible] الواو [illegible] وتعد [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] المضارع فالفصيح [illegible] انه يقول يعد ويتسر لانه [illegible]
[illegible] الالف [illegible] الياء [illegible]
ياتعد وياتسر [illegible] ومنهم من [illegible] والذين استثقلوها منهم من [illegible]
[illegible] ومنهم من يقلبها الفا [illegible] والذين قلبوها [illegible] الكسرة [illegible]
الكسرة [illegible] الاستثقال مع الكسرة [illegible] الاستثقال [illegible]
[illegible] مضارع وجل اربع لغات يوجل [illegible] الواو [illegible]
[illegible] تقلب الواو ياء استثقالا [illegible] على غير قياس [illegible]
وقال بعضهم [illegible] على غير قياس [illegible] الاستثقال للواو
[illegible] على غير قياس وليست الكسرة [illegible] الاستثقال للكسرة على الياء [illegible]
على لغتهم مع [illegible] الاستثقال [illegible]

يعني ان باب افتعل مما فاؤه همزة يجب ان تقلب الهمزة فيه ياء اذا ابتدئ به لانكسار ما قبلها فيقال ايتكل
وايتمر واصله ائتكل فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها فاذا انقلبت ياء [illegible]
[illegible] باعتبار اصله وكذلك [illegible] فيمن تقلب الياء تاء كما تقلب في اتعد واتسر [illegible] ان ذلك ليس [illegible]
[illegible] ان [illegible] الياء في ذلك ايتكل [illegible] عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تاء اذا
اجتمعت مع تاء الافتعال فوجب الا تقلب الياء التي هي عوضها تاء [illegible] فحكمها حكمها بخلاف اتسر فانها ليست بعارضة
فلا يلزم من قلب الياء تاء في اتسر [illegible] الياء في ايتكل [illegible] لا انهم [illegible]
الهمزة [illegible] ما قبلها [illegible] مثل ايتكل فلا تقلب الياء التي في ايتكل تاء لانها عن الهمزة [illegible]
في [illegible] ان الياء في [illegible] ايتكل [illegible] لا تقلب في ايتكل [illegible] من قال اتزر [illegible]

القول في الواو والياء عينين **قال** الشيخ [illegible] لا [illegible] او تسكنا او تحذفا

في [illegible] فيما ذكر في الفاء [illegible] الاعلال [illegible] ما قبلهما [illegible] في حكم المتحرك [illegible]
تفصيل [illegible] الواو والياء [illegible] استثقالا [illegible] على الاسكان [illegible]
ان يلتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن [illegible] باب [illegible] بالاسكان [illegible]
[illegible] او من باب [illegible] ايضا [illegible] الواو والياء [illegible]
[illegible] الواو والياء [illegible]
مثل [illegible] وتقاولنا واعوار
وما اشبه ذلك وان كان [illegible] بالالف [illegible] على اصله [illegible] استقام [illegible]
وان لم [illegible] علة [illegible] تلك العلة اصلية [illegible] ما قبلها ساكن ولكنه
في حكم المتحرك [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] الساكنين [illegible]
[illegible] سيد وميت واصله سيود وميوت [illegible] الواو ياء وادغمت [illegible]
الياء الثانية [illegible] كينونة [illegible] لو كانت [illegible] الواو
ياء واما [illegible] الاقامة والاستقامة [illegible]
الواو الفا [illegible] الساكنين [illegible] على غير قياس
الساكنين [illegible] قيل [illegible] سيد وميت [illegible] الاقامة
والاستقامة [illegible] الساكنين [illegible]
قلت وقلنا [illegible] الاقامة
والاستقامة [illegible]
[illegible]

مابين [illegible] مثل كينونة

[illegible]

فكان من تحت اصلاله لعلة لك فرق بينهما وجعل ذلك حرفا للساكن العارض وهذا اصح فاصل لفظ ليس الاعلال لكونه
غير منفك عنه والسلامة فيه اولا وذلك وسوعلى فتحين ما فوقه تقييد اسباب الاعلال كقوال وكيل او وجدت د
لكن عرض لها مانع يصد عن امضاء حكمها ودخل في ذلك مصوري وصيد وا لجولان والحيكان والقوبا والخيلا لما
صوري وصيد في السبب تحرك الياء والواو وانفتاح ما قبلها والذي عرض كونهما على الزنة من بلا انما وليس موازنا للفعل ويلق
ذكره وكلا والجولان والحيكان كذلك واما القوبا والخيلا فغاية ما عرض فيه ان تحرك الواو والياء على الاعلال
لنقلها استحكم ولما لم يعرض لا علال وقوع الضمة قبلها لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلها وانه حصل حصل الشرط كان
مانعا من امضاء الحكم في قوله وابنية افعل في الواو وعلى افعل فعال يريد ان فعل المعتل العين من الواو وانما يأتي مضارعه
يفعل بالضم وانما التزموا ذلك لانه لو جاء الاصلين فيلا يؤدي الى التغيير وكان التزامه الوجه الاول لانهم لو بنوا منه
يفعل لادى الى قلب الواو ياء مع استثقال الضمة بلا غرض منهم وعلى فعل يفعل على غير قياس الصحيح وعلى فعل
يفعل الا الضم في يفعل هو القياس ومن مناسب اللام واذكر هو احد الواو وفعل ولم يبنوا في الياء فعل لانهم كانوا بين
محذورين اما مخالفة القياس في المضارع واما تغيير الياء الى الواو وفي قوله ولم يأت في الواو يفعل بالكسر ولا في
الياء يفعل بالضم لم يذكره انه لم يأت من الياء فعل في الماضي بالضم ثم قال وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما
فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو والذي اضطره ان يحكم عليهما بالواو انه يجيء طوحت وتوهت والذي اضطره
ان يحكم في الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يجعلا بالفتح على كضرب يجيء طحت وتهت ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب
ان يقال طحت وتهت فلما جاء الكسر وقد ثبت انه من الواو وعلم ان ذلك لا يأتي في الواو الا فيما عينه مكسورة كخفت
نثبت الاول سيقيم طاح يطيح اشتق منهما طوحت وتوهت وهو لغا فيهما فلا اشكال فيهما انهما مثل قولهم باع يبيع لا في ذلك
هو الذي نقضه فيما سبقها وقد حولوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل من الواو الى فعل ومن الياء الى فعل ليدل اخر
وانما فعلوا ذلك ليدل ان كان المحذوف ياء او واوا وفيقولون في سار سرت وفي قال قلت ولم يغيروا في موضع بقائها اما الضم
على الالف فيتعذر الضم او الكسر واما ما يكون ما انقلبت اليه الياء والواو موجودا وهو الالف بخلاف ما اذا اتصل به الضمير
المتحرك فانه يحذف فكان ميكسر في موضع الحذف ليدل ويقتضي باعنيه فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا ايضا فعلوه حتى
الفعل سواء كان المكسور ياء او واوا كقولك خفت وهبت واما ان ذلك فلا يستقر فيما ليس باصل فكان فيما هو اصل
اولى واما الايذان بان المحذوف مكسور في الاصل وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلقوا لا ديان بقيد بضمير
الفاعل البارز المتحرك كقولك بعت احترازا من قولك زيد قايم وقام قاموا فانك كلا واحد من هذه الامثلة قد اتصل به ضمير
الفاعل ولم يغير فيه شي واما في كبد وما زيد نشا ذا لا يعول عليه في وقوله فيام بيعت فاعلا قيل وبيع بالكسر ومالاشمام
ليدل اخر **قال** الشيخ فيكسر ذلك ان يلي مضموم الفا مكسور العين فيصي قول وبيع فاستثقلت الكسرة على الواو و
والياء فنقلت الى ما قبلها فقيل قيل وبيع وهذه هي اللغة الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما استثقل الكسرة
على الحاصد حذفها فسكنت وما قبلها مضموم فسلمت على حالها انم حال فواوات الياء عليها لا انقلبت على حركتها لجيء ولا قد
وفعلا

نسخة صح

الى فعيل بالكسر وسادت الواو
واما اذا الحاق طحيت وتيهت
صح

فانهم

وهذا التعليل ينعكس عليه بان قيل وبيع وجوزوا فيه لغات منه على الواو وعلى الياء وهو القريب من حمل الياء على الواو
وبعض اصحاب اللغة والحاشيتون الفاء الضم تنبيها على ان الاصل فيه الضم وقد جاء مفردا بها في السبعة وقد توهم بعضهم
ان مثل هذا الاشمام غير ممكن لان الاشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين عند اسكان المسكون عليه من غير صوت وذلك
غير محسوس بها بالاتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين في حال التصويت وذلك اما ان يكون قبل التصويت بالفاء او بعدها
او معها والجميع غير مستقيم اما قبلها فلا يستقيم لانه حينئذ اشماما للحرف الذي قبلها وايضا فان الحرف الذي قبلها اذا كان
متحركا وان كان مفتوحا او مكسورا او ساكنا وضمت شفتيك مع التصويت به صار مضموما واما بعدها فكذلك واما معها
فلا يستقيم لانه اذا اصوتت به وضممت الشفتين مع التصويت بها جاءت ضمة خالصة لان حقيقة الضمة اي الضم الشفتين
بالحرف مع التصويت فوجب ان يجيء ضمة خالصة عند ذلك دفع توهم بعضهم ان الاشمام انما يكون بعد النطق بها في
حال النطق بالياء الساكنة بعدها وتوهم ان ما قبلها من الكلمة يكسر من ذلك وهو فاسد من جهة ان الاشمام ثابت في
مثل قولك بعت يا عبد وقلت يا فتى له وايضا فانه لو فعل ما ذكر هذا القائل لانقلبت الياء واوا الضم الشفتين عندها
اذ لا معنى للواو الا ذلك فالجواب عن ذلك الاشكال ان الاشمام ان كان عند ابتدائك بالكلمة فلا اشكال وان
كان مع وصلك اياها بغيره كان ضمها الشفتين يسيرا بين النطق باقبلها وبها فان زعم زاعم انه ليس بين النطق بالحرفين
زمان واتى بعض الفرائغ من ثلاثة وقيل تعوضه من زمن الاستعمال بالحرف الثاني فجوابه انه اذا نطق بحرف من حروف اللسان
فمعلوم ان اللسان ينتقل من مكانه الى مكان اخر فيه من الا ينتقل في زمن ثالث قطعا فنعلم بذلك ان بين النطق بالحرفين زمنا
ثالثا وكذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لان الحرف المدغم لا يتخلل بينهما زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم
له ذلك لكان الجواب انه يؤتى بضم الشفتين مع ما يخفي منها يقصد المتكلم اتيان كالحركة الثانية في نحو الثلث ويشغل
الزمان الذي كان يكون فيه الحرف الثاني بضم الشفتين ليكون كذلك في قوله وكذلك اختير والنقيد لان العلة في المعلل
في قيل وكذلك اذا اتصل بها ضمير مرفوع حذفت العين كقولك قلت يا قول وبعت يا عبد واخترت بالرجل لان العلة
واحدة في قوله وليس فيه فقيل يا اقيم واستقيم لانتفاء العلة الموجبة لما ذكرناه وهو الضم الذي هو الاصل فيما قبل
الياءات المذكورة الان ان اصله قولك اقيم واستقيم اقوم واستقوم فنقلت حركة الواو الى القاف فسكنت
وانقلبت ياء فلا وجه للضم في القاف ولا الاشمام لان اصله السكون لا الضم وكان الاشمام في قيل وبيع انما كان من اجل ان اصلها
الضم فثبت ان علته ذلك منتفية في باب اقيم واستقيم في قوله ونحو عور وصيد ليدل اخره **قال** الشيخ
يعني ان عور وصيد من باب العيوب وما يشبهها من الالوان فكان من الاصل اعوار واصياد وبابه لا يعل الا كتناف الساكنين
بحرف العلة ومثل ذلك لا يعل كراهة الاخلال بالفعل مطلقا وكذلك ازدوجوا واجتوروا في معنى تزاوجوا وتجاوروا
ومثل ذلك لا يعل ذلك لوقوع الالف قبل حرف العلة لانهم لو اعلوا لادى الى الاخلال به مطلقا بخلاف قولك
قام فانه اعل وان كان قبل حرف العلة ساكن لا اسكان يتقدم حرف العلة هو غير وهو الالف الا ترى انهم لو اعلوا اختار وكذا
لقلب الواو الفاء والفاء ايضا قلبوها الفا فيجتمع الالفان فيحذف احدهما فلا يبقى الغرض ويصير لفظ تجادا انا كان

كان مثل عور وصيد في مخيف ما يجب فيه التصحيح صحّ حملا عليه قوله ومنهم من لم يلحظ الأصل فعال عار وصاد يعني لم ينظر
الى أن الأصل والقياس افعال بل جعله من باب خاف فأعلّ كإعلاله وما لحقته الزيادة من ذلك في حكمه لأنهم لما صححوا ما زاد
عليه لأن إعلال المزيد فرع على إعلاله وهذا على اللغة الأولى وأما اللغة الثانية فيعلون لأن حكم عور عندهم حكم خاف وحكم أعور عندهم
كحكم أخاف فينبغي أن يعلّ إعلاله كما تعلّ أخاف قوله وليس مسكنه من ليس انما أورد ليس هنا لأنه فعل وقياس عين لانه م
الفعل أن تنقلب ألفا كهاب وعور لما كان في الظاهر مخالفا للقياس قال أصلها ليس كصيد إلّا أنها ليس من باب صيد لأن
أصل ذلك أفواه لا تقدم فاسكنوا في ليس كما اسكنوها وانما هو جامد فعل لأنه لا يكون فيه فعل ولا أفعل لأن فعلهم بات
فيه اسكانه ولا افعل ليس من ابنية الياء ولم يأت فيه اسكان فكان لا وجه الا أن يجعل ليس مسكن كما سكن علم وهو باب جائز فحمل
عليه والتزم هذا الجائز لكنها غير متصرف فلم يجئ الا على صيد ولم يعل كاعلال هاب بل التزم هذا الاسكان الجائز ليكون
على لفظ ما ليس من الفعل تنبيها على ما تضمن من شبه الحروف قوله ولذلك لم ينقلوا حركة العين الى الفاء في لست يريد
انهم قصدوا الى أن يكون على وزن الحرف فلم يغيروا بنية الفعل وكذلك لم ينقلوا حركة العين لأنهم التزموا السكون فصار
الكسر شيئا منسيا فلذلك لم ينقلوا قال وقالوا في التعجب ما أبيعه وأبيع به أورده أيضا لكونه جاء مصححا على
تصحيح كونه أشبه بالاسم من حيث لم يتصرف تصرف الفعل فأجري مجرى أسماء التفضيل بنيت أفعل من الاسم المعتل العين لعلة
أقول وأبيع وتصحيح هذا الباب يدل على أن ما تصحح ما بعده في أخرى فذلك ذو قمع ولا يقاس عليه قوله
واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة في أخره قال الشيخ انما أعل اسم الفاعل مع سكون ما
قبل حرف العلة حملا له على الفعل لقربه منه وقلبت همزة تشبيها له بكساء ورداء لأنهم قلبوها ألفا فالتقى ألفان فاضطروا
الى التحريك فقلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء لقرب الهمزة من الألف قوله وربما حذفت نحو شاك
وذلك مسموع ووجهه انهم قلبوها ألفا فحذفت لالتقاء الساكنين أو قلبوها همزة فحذفت تخفيفا ومنهم من قلب فقال
شاك وذلك مخرج قلبوا العين الى موضع اللام فصار شاكي مثل قاضي فأعل كاعلاله وفي جاء قولان لعلمائه أنه مقلوب
كالشاكي والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل والأصل جائي كي لا تقلب الياء همزة لما يؤدي اليه من كثرة الاعلال فقلب
العين الى موضع اللام فصار جائي فاعل كاعلال قاض فلم يزد اعلاله على وزن فالح في اعلال قاض الا بالقلب وهو
قريب الشكلي انه أصل جائي أيضا فقلبت الياء التي هي عين همزة بالج فصار جائي فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية
ياء فصار جائي ثم أعل اعلال قاض وهذا أقيس وما ذكره الخليل وان كان وجها الا أنه لا يقوم عليه دليل وهذا جار على
قياس كلامهم والقلب ليس بقياس قوله وقالوا في عور وصيد عاور وصايد كمقاوم ومبايع يعني انهم صححوا ابنيا
من الفعل لأن الاعلال كان حملا عليه فلما صح في الأصل فهو في الفرع أجدر وكذلك مقاوم ومبايع كقولهم قادم وبايع
واعلال اسم المفعول منها أن يسكن عليه فيكون أصله مقوول ومبيوع فنقلت حركة العين الى الفاء فسكنت العين فاجتمع ساكنان مبيع ح
العين وواو مفعول فحذفت واو مفعول عند سيبويه فبقي على حاله وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة لتسلم الياء وحذفت العين عند الأخفش
فبقي مقول على حاله أيضا وان اختلف التقديران وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة فلما عادت ياء لئلا تقلب واوا ومفعول أدخل
سيبويه

سيبويه أسعد لما يلزم من مذهب الأخفش من قلب الضمة كسرة لغير علة وقلب واو مفعول ياء وكان الأخفش يحتج
عند ذلك من حيث أنه رأى أن الزائد إذا اجتمع مع الأصلي وما كان حذف الأصلي كما في قاض وعصا والشبه فيهما في الحكم
على الواو والأصلية بذلك وأيضا فان الأصل بالساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول
الأصل هو الأول نحو قل وخف فذلك حذفها وما ذكره من عنده لا يوزن ظاهر ما تمسك به سيبويه على أن يتمسكه حيعاد
لأنها ثبت فيما كان الأول حرف مد ولين والثاني صحيحا كالتقاض وعيض وقيل وأما إذا كان وجه الى ما كان
جاريا على شيب وقد قلبت الواو ياء في اللغة الفصيحة أجري مجراه وقالوا مهوب ومشوك وجاء مهيب ومبيع
ووجهه أنه لما كان من هيب في لغة من يقول أهابه أجري مجرى الغير في هذه اللغة وقد شذ نحو مخيوط ومديون
ومبيوع وصاع مطيوبة جاءت على الأصل تنبيها على أن ذلك قياسها أصلها وكذلك البيت قال سيبويه ولا
نعلمهم أتموا الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات قوله ابن يريد انهم لم يصححوا في باب مخوف كما صححوا في باب مبيع فلم
يقولوا مخووف كما قالوا مبيوع استثقالا للواو واستخفافا للياء وقد شذ نحو مصوون قال
وقال سيبويه في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تبدل الضمة كسرة لتسلم الياء ومذهب الأخفش
أن تقلب الياء واوا ومذهب سيبويه هو القياس نقلا أو معنى أما النقل فلما ثبت من قولهم بيض وعين وهي
محل اجماع ولذلك لم يستثنه الأخفش وأما المعنى فلأن الضرورة ما لجئته في اجتماع الياء والضمة الى تغيير
أحدهما وتغيير الحركة لتبقى الحرف على حاله أولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها لأن المحافظة على الحرف أولى
من المحافظة على الحركة وإذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان أرجح ولا يحسن التمسك لسيبويه بما سمع لأن الأخفش
لا يوافق في أن الياء عين وقد تمسك الأخفش بقولهم مضوفة وطوبى وكوسى وليس بقولهم أما مضوفة
فشاذ وأما الطوبى والكوسى فلما ثبت من نعتهم بين فعلى نعتا للاسم وفعلى في الصفة الا انهم يقولون الدنيا
والعليا والقصوى والشرى فيقلبون ثم هذا اجلاء وأيضا فانهم لو فعلوا ذلك هنا لئلا تختلط فعلى
بفعلى الا انهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم أنه فعلى أو فعلى ثم هو معارض بقولهم حيكى وضيزى فيتقابل البابان
ويبقى المتمسك بالأول سالما قال ومعيشة يجوز أن يكون مفعلة ومفعلة أما إذا كانت مفعلة فأصلها
معيشة نقلت حركة العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة هي عين وقبلها ضمة فوجب أن تقلب الضمة كسرة على ما مر
فيصير معيشة وان كانت أصلها معيشة فواضح على المذهبين ولا يجوز أن تكون مفعلة عند الأخفش لأنه لو كانت لذلك لكانت
ياء ساكنة وقبلها ضمة فيجب قلب الياء واوا على ما هو قياس مذهبه فيصير معوشة قوله وإذا بني من البيع
نحو ترتب قيل تبيع وقال الأخفش تبوع أصلها تبيع فلما وجه الاعلال بنقل الحركة الى الفاء فصارت ياء
ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تبيع ووجب قلب الياء واوا لانضمام
ما قبلها على قياس مذهب الأخفش فيصير تبوع قوله والفعلى صفة كالقول والقصوى اسما يعني
انه خرج عن قياس بابه لأن أصلها مضوفة نقلت حركة العين الى الفاء فوجب أن تقلب الضمة كسرة فيقال مضيفة

هذا نحو العيلس فحكمه حكم عين العيل لذلك وجه بعضهم للاخفش فيما ان قلبت الياء دالا وانضمام ما قبلها جاز نحو كلى
مثل بعه قوله واسماء الثلاثية المجردة انما يعل منها ما كان على مبنى الفعل نحو باب ودار وشجرة شاك الى اخره
اقول انما اعل الثلاثي لما كانت علة اعلاله هي العلة الاصلية في اعلال الفعل وهي تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها كقول
باب ودار مع مشابهة الفعل الذي هو اصل في الاعلال واما اذا لم يعل لانه لا يجتمع الامران جميعا لانه ان
تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن ذلك فلم يجز اعلاله مطلقا الا اسما اعني باعتبار
غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم يعل نحو القوة والنومة والعوض والعوجة ماخلا القود وشبهه فشاذ وحياله
للاعلال ونكتة جاء مصححا تنبيها على الاصل او تنبيها على انه ليس كالفعل في قوة الاعلال الا ترى انه لم يات نحو قدم
علمه صح
كما اتى نحو القود قوله واما اعلوا قيام اخره اورد فيها اعتراضا لانه اسم ثلاثي وقد اعل وليس على مثال الفعل
وكان قبله ان يقال في حاكا قبل عوض واجاب عن ذلك بانه مصدر والمصادر تعل باعلال افعالها الجارية عليها الا بادى
من مثل الفعل ثم اعتذر عن وقوعه صفة لتحقق مصدرية فجعل من المصادر الموصوف بها كعدل وجلة وصوم وزور
ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حولا واجاب ان العيل حيلا وكثر شاذ كالقود قوله ويعل ان كان
من الواو وسكنت عينه لاجتماع الضمتين ذكر ههنا لانه ثلاثي اعل وليس على مبنى الفعل يذكر انه امرأة يتقسم الى ما يعل
والى ما يصح فان كان من الواو واعل بالاسكان لاستثقال الضمتين عليها على الواو وهو مستثقل موجب للاعلال
كما في من الفعل اليتيم فيقال نور وعون في جمع نوار وعوان والاصل نور وعور ولا ما يضطر فشاذ من باب الارخ
ضرورة الشعر بما فيه من الفعال الذي عبر عنه نعوا ويفعل في الشعر كان كاوجز ليلباء فجاز فيه وقال نصير يسا ان يحركه بالضم
لبسه صح
على الاصل فيكون كالصحيح فيقال عيث وبيض لانه ليس فيه استثقال كالواو ويلزم من كراهة الضم ثم كراهيته ههنا والثاني
ان يسكن عينه لما سكنت في كتب ورسل واذا سكنت وجب ان ينكسر ما قبلها لتعذر النطق بها ياء ساكنة وقبلها
ضمة فيقال بيض وعين قوله واما الاسماء المزيد فيها فانما يعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه اسما
بنى بزيادة لا يكون في الفعل فيه الموافقة في وزنه هو الموافقة في الحركات والسكنات لا في حصر الزنة فان ذلك لا يستقيم
مغايرة لهما في الزيادة او في المثال وانما اعلوا ما وافق الفعل في وزنه تشبيها له به حيث وافقه في الصورة المذكورة وانما
اشترط المغايرة بزيادة او بالمثال الذي لا يكون في الافعال كراهية اللبس فيها وانما لم يشترط ذلك في الثلاثي اما لانه لو اشترط
لم يعل اذ لا يتفق فيه مغايرة ابدا واما لان علة اعلاله قوية فلا يلزم من مراعاة اللبس في العلة الضعيفة مراعاته
في العلة القوية واما لانه لا يكون الا منونا بخلاف الا ان يدل فانه قد يكون غير منون فيجي اللبس فيه والجي
ههنا وهذا الوجه ذكر التقديم على اخواته قوله وقد شذ نحو مكوزة الى اخره وقياسها ان ينقلب الفاء
ولكنهم استنطوه على الاصل تنبيها عليه واذا كان ذلك من الاستثقال فيها فهو اصل لهذا كاجوة وليس في فهو ههنا
اجدر وقولهم مقول محذوف من المقوال فهذا يرد اعتراضا في الظاهر على هذه القاعدة لانه على مثال الفعل
وقد فارقه بزيادة لا يكون فيه فقيل ان يعل كما يعل مقام واجاب بان اصله مقوال فحذف الالف ذكر لم يكن على مثال

الفعل

للمفارقة له بالالف التي بعد العين فلا يكون في الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه لانه قد اكتنفه ساكنان ولا اذا كان اكتناف
الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كقولك اسوداد وابياض فهو فيما كان مشبها به اجدر قوله واما تخليء من باب تبيع لانه
وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في التاء التي لا يكون الفعل عليها فلذلك تقلب تبيع ولو صحح لعلته بتبيع في حد ما كان
منها ملحقا للفعل يعني من غير المفاد فيه بالحاق من جنس وبالزيادات التي لا يكون في الفعل والمثال الذي لا يكون صحح فيه ما يتجه
ويبنيه كما في قوله اسود وابيض الا ترى انك لو اعللته لالتبس بصيغة الفعل لانه لا يفارقه في زيادة ومثال لا تفارقها
بزيادة ولا مثال في افعل وكذلك لو بنيت تفعل او تفعل اسم من زاد ويزيد لوجب ان يقول تزيد او تزيد على التصحيح لما ذكرناه
من ان الالتباس قوله وقد اعلوا نحو حياكة وقيام واختيار الى اخره **قال** الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين
ان في الاسماء المزيد فيها اسما ليست على ما وافق الفعل في وزنه ومع ذلك فانها اعلت لئلا يتوهم انه لا يعل من المزيد فيه الا ما ذكر
افعاله
وقد اعل غير ما ذكر في هذا الفصل من ذلك المصادر نحو قيام وحياكة واختيار وانقياد وعلة اعلالها افعالها لاعلال
مع وقوع الكسرة قبلها والحرف المشبه بالياء وبعدها وهو الالف وقوله لاعلال افعالها مع وقوع الكسرة قبلها مستقيم و
اما قوله والحرف المشبه بالياء وهو الالف فلا حاجة اليه وبيان ذلك انا نعلل قياما لا نعلل قيما بما باعلال الفعل والكسرة
فثبت ان الالف ملغاة واما اعلال الفعل والكسرة فلا بد من اعتبارهما الا ترى انك تقول قاوم قواما ولاود لوادا
فلا تعل لكلام يعل الفعل وتقول قام قومه وعاذ عوذة فلا تعل لعدم وقوع الكسرة قبلها فثبت اعتبار اعلال الفعل والكسرة
جميعا والغاء الالف انما اجروا اعلالها اجرا المصدر بجريه الفعل مع وقوع الكسرة التي يناسب هذا الاعلال الخاص وقد
وقع في هذه مثال واعتياد باتخاذ وليس بمستقيم لانه لا يكون فيها اعلال لانه من ذوات الياء والصواب ان يكون
والراهم
اختيار واختيال بالجيم والزاء وبالحاء والزاء نحو ديار ورياح الى اخره فهذا قسم من المزيد فيعل لاعلال واحده مع
الكسرة وذكر الالف ايضا وهي في هذا المحل خير منها في المصادر وبيان ذلك انه لو لم يكن الواحد معتلا بل كان ساكنا الا عين بعد
من الالف باتفاق وقد اتفق انها معتلة ساكنة فيجوز ان تكون علة الاعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والالف
كما اعلوا نحو رياض وثياب ويجوز ان يكون علة الاعلال في الواحد والكسرة من غير الالف كما اعلوا نحو تير جمع تارة وديم واذا
احتمل الامرين فليس الغاء احدهما باولى من الاخر ومما في ذلك بمنزلة علتين اذا اجتمعتا فان الحكم عند المحققين ينسب
اليهما جميعا ويصير عند اجتماعهما كالجزء علة كالو لمس وبال واما في القسم الاول فلم يظهر للالف اثر البتة على كل
تقدير الا ترى انا تبين الامتناع من الاعلال عند صحة الفعل وان كانت الكسرة والالف موجودين نحو لواذ فهذا فان
قد بينا ان للالف اثرا باعتبار قطع النظر عن الاعلال وبالاعلال انما اثر مع قطع النظر نحو تير عن الالف وليس
الغاء احدهما باولى من الاخر فثبت ان ذكر الالف في هذا القسم اشبه من ذكرها في القسم الاول فقياسها في سياط وثياب
ورياض تشبيه لاعلال هذا القسم الثالث اعلى السكون في الواو في المفرد مع الكسرة والالف وان كان فيه وجوب ذكر الالف
عاثبت من تاثيرها بدليل اعلال ثياب وامتنع اعلال كوزة فثبت اعتبار الالف وقالوا تير وديم هذا قسم اعلى
لاعلال الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفعل منسحب على الثلاثي والمزيد فيه جميعا فذكر ايضا ان

ان هذا السكون مما يعتد به لانه لم يكن على مثال الفعل على ما ذكره وان كان الكلام في نفسه قد ادى الى ذكر ذلك وقالوا ثيرة
لسكون الواو في الواحد وهذا في الشواذ لان سكون الواو في الواحد الصحيح لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن بعدها الف فلذلك حكم
بشذوذ نحو ثيرة والقياس ثورة كعودة وعوجة وزوجة وذلك لان الحركة في الواو في الواحد لم [illegible] بعد الكسرة وبلا الف لما
نعت [illegible] الواحد وسكون حرف العلة [illegible] بالحركة [illegible] في الجمع فكان ادنى في الصحة وقد جاؤا انه [illegible] الرجال طيال والقياس
طوال [illegible] مع سكونها في ديار وانقلابها [illegible] هذا [illegible] اعتراضا على باب رياح ورياح لان الاعلام [illegible] اعلال الواحد
مع الكسرة [illegible] الف واعلال [illegible] الواحد [illegible] الكسرة [illegible] الالف لان الواحد [illegible] فقلبت الواو ياء
[illegible] الياء والكسرة والالف [illegible] واجراء القياس في رواء [illegible] لو اعلوا على ذلك
القياس [illegible] ياء واصلها رواي فقلبت الياء التي هي لام همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فلو قلبوا التي هي عين ياء
على قياس رياح لجمعوا بين اعلالين قلب الياء التي هي لام همزة وقلب العين التي هي واو ياء فلذلك صححوا وكان تصحيح العين اولى
من تصحيح اللام لان اللام طرف والطرف بالتغيير اولى لانه ليس في كلامهم [illegible] بالطرف بعد الف زائدة [illegible] وقبلها كسرة وبعدها
الف [illegible] ولانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين اذا وقعت اللام حرف علة اعلت اللام [illegible] ولم تعل كهوى [illegible]
[illegible] بانه معتل اللام [illegible] يصح [illegible] وروي [illegible] ليس بنظيره [illegible]
اعتراضا على [illegible] التي ذكرناها لان جري [illegible] منقولة [illegible] الواحد او سكون حرف العلة فيه [illegible] ليس
كذلك لان الواو فيه متحركة [illegible] كطويل وطوال [illegible] من [illegible] الى اخره [illegible] الاعلال [illegible]
[illegible] ما قبلها ولا يسكن ما بعدها [illegible] وما [illegible] ما قبل الواو وما بعدها انها كان [illegible]
له على اصل [illegible] على ما تقدم من الفصول [illegible] على اقام [illegible] على [illegible] وكذلك غيرها
ما تقدم ذكره في [illegible] واذا اكتنفت الف الجمع الذي بعده حرفان واوان او ياآن [illegible] اذا وقعت [illegible] من الواوين
او الياءين او الواو والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان يكون قبل الطرف [illegible] من وجوه حرف العلة
قبل [illegible] حرفا [illegible] وبينها الف [illegible] من الطرف فقلبت همزة تشبيها بغايل [illegible] حرف العلة قبل [illegible]
في ايجاب اعلالها منزلة جري اسم الفاعل على [illegible] في ايجاب اعلاله وان كان قبل حرف العلة ساكن [illegible] في اوائل اوايل
واصله اواول [illegible] جيائز واصل جيائز [illegible] سيايق واصله سياوق [illegible] البيع بوايع واصله بوايع
بالواوين والياء قبل الالف [illegible] قبل الياء وانما جعل بوايع جمع [illegible] البيع [illegible] بوايع جمع بايع كذلك [illegible]
[illegible] ان الهمزة في بوايع جمع بايعة [illegible] عن مفردها [illegible] هذا الوهم [illegible] لا همزة فيه [illegible]
من البيع [illegible] ضياون [illegible] ان [illegible] حرف العلة [illegible] سيايق [illegible] واذا كان الجمع
بعد الف [illegible] احرف فلا قلب لانها بعدت عن الطرف [illegible] التصحيح لان [illegible] كان [illegible] اعلالها [illegible]
وطواويس [illegible] بالعواور [illegible] الياء [illegible] واصلها [illegible] جمع [illegible] قبل الطرف
وحذف الياء [illegible] بمنزلة [illegible] وعكسه [illegible] كون حرف العلة اعل مع

بعد

بعد عن الطرف لكون الياء متقدما عليها من حيث كانت زائدة [illegible] بالعواور في صحيح العواور وعكس قولهم
عيايل في [illegible] اعلال الياء لان [illegible] موجودة [illegible] معدومة [illegible] قدرت [illegible] موجودة [illegible]
من جهة اخرى [illegible] على حالها في المفرد [illegible] في مفرده [illegible] بجب قلبها [illegible] ساكنة في الجمع وعيل [illegible]
مفرد [illegible] قلبها ياء في الجمع لان عيلا [illegible] خيار جمع خيار [illegible] عيل جمع عيايل فلم يعتد بها الاصل [illegible]
في المفرد ولذلك لم يعتد بحذف الياء في عواور ولا باثبات الياء في عيايل حيث صححوا العواور واعلوا عيايل ولو اعتدوا
بالعارض فيهما لاعلوا عواور وصححوا عيايل ولكنهم لم يعتدوا بالعارض فيهما [illegible] لم يعتد بالعارض في كل
واحد منهما واحدهما عكس [illegible] ان المعدوم [illegible] والموجود قد [illegible] الياء في عيايل
بياء الصياريف [illegible] جمع [illegible] جمع صيارف [illegible] فليس [illegible] في الجمع [illegible] صيارف
ياء [illegible] ما قبلها [illegible] التنبيه [illegible] بالعواور [illegible] الياء [illegible] الصياريف [illegible]
ذلك [illegible] الصياريف في [illegible] صيارف لان [illegible] ان يكون بعد الالف [illegible] احرف [illegible] الا جمع صيارف [illegible]
ذلك اعلال صيم [illegible] الى اخره [illegible] بانهم يعلون ما قرب من الطرف وان كان ما بعده [illegible]
كما اعلوا نحو صيم [illegible] وليس [illegible] صيم [illegible] على ما [illegible] خيار [illegible]
انهم يعلون [illegible] للقرب [illegible] للقرب [illegible] الاعلال لان [illegible] في الوجوب [illegible]
[illegible] النيام لانه اعل مع البعد [illegible] شاذ [illegible] الاعلال فيه [illegible] وميت [illegible]
الى آخره **قال** الشيخ [illegible] الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون [illegible] الواو ياء وادغم
[illegible] الى آخره [illegible] الواحد [illegible] الا فيما خيف فيه لبس من مثل [illegible] اللبس
[illegible] لانهم لو قالوا [illegible] التبس [illegible] فلم [illegible] في سيد [illegible] اللبس [illegible]
قلت لان [illegible] ليس [illegible] مثال [illegible] فاما [illegible] اخذ [illegible]
[illegible] من اصل [illegible] وقيام [illegible] فلم [illegible] الادغام [illegible]
اللبس قلت كونها [illegible] اللبس [illegible] لو كان [illegible] لانه من الواو [illegible] حروف
الكلمة ما يرفع اللبس فلم [illegible] هذا الاعلال [illegible] فلذلك [illegible] ذلك ولم [illegible] لما ذكرناه
قال الشيخ [illegible] الواو والياء [illegible] الهمزة [illegible] جمع مقاومة ومعونة ومعيشة الى آخره
بعد الالف اذا كانت متطرفة او عينا في اسم الفاعل [illegible] او كانت [illegible] الحركة او اصلية وقبل
[illegible] او واو [illegible] جمع اول اوايل [illegible] بوايع وليس هذا الباب [illegible] ذلك فوجب ان [illegible] الواو والياء
على حالها [illegible] كانت قراءة من قرأ معائش بالهمزة خطأ [illegible] بعضهم [illegible] شاذ من هذا الباب لانه من [illegible]
[illegible] ان [illegible] بغير همزة ولا حاجة الى ذلك فانه يجوز ان [illegible] اذا اقام
[illegible] يكون وزنه فعايل مثل رسائل [illegible] حاجة الى [illegible] على [illegible]

اثم صح

ابنيتهم صح

العينين صح

وهي صح

على القياس واما مصايب في جمع مصيبة فلا شك انه شاذ لان اليا اصلية عين وقياسه ان يقال مصاوب الا انه لثقله
في كلامهم تخالفوا به القياس تخفيفا وذكر همزة في رسايل دون جميع ما قلبت فيه اليا همزة لانه اشبه شي بصحيح الصورة
فذكر بيانا في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر غيره لتوضيح الفرق بينهما وانما قلبوا في رسايل لانها ايدة مدة فلما وقعت
في موضع تحريكها كرهوا ان يحركوا ما لا اصل له في الحركة فقلبوها حرفا صحيحا واشبه شي ما قلبت في مثل الهمزة ثم لم تكن
مدة وقايل وبايع فلا تجد واليا قلب لحذف كانه [illegible] وجاز ان يقلب كذلك فقالوا معايش ولسيبويه ان يقال صحايف ورسايل
فوقه وفعلى من اليا اذا كانت اسما ايا اخره **قال** الشيخ وهذا ماجا على خلاف بيان مذهب سيبويه
وهو انه مطلب الاخفش لان اليا اذا وقعت عينا وقبلها ضمة فسيبويه يقلب الضمة كسرة والاخفش يقلب اليا
واوا ولكن انه فعل منها وسيبويه ان يقال ان هذا الباب مستثنى لو وردت انهم كرهوا ان يلتبس مثل عشاي لا يرشد اليه الا [illegible]
انهم لو قالوا طيبي وكيسي علم كونها فعلى او فعلي فراعوا ذلك في مثل هذا الاخر انهم تشبهوا هذا الباب فتميز في اعوانه كل واحد
منها احد [illegible] فان اورد عليهم احد الامرين اورد عليهم الاخر وبيان انهم لو فعلوا ذلك لادى الى اللبس انهم فعلوا في الموضع
الذي لا يودي فيه الى اللبس الا انهم قالوا مشية حيكى واصلها حيكى فقلبوا الضمة كسرة لان فعلى صفة ليس من ابنيتهم فلما كان
ذلك ليس من ابنيتهم امنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل سيبويه

القول في الواو والياء لامين

حكمهما ان تعلا او تحذفا او تسلما اي اخره **قال** الشيخ شرط اعلالهما اي الالف ان يتحرك ما قبلهما ولم يقع ما بعدهما
ساكن فيه من تحركتا احترز من ان يكونا ساكنين نحو غزوت ورميت لانتفاء الاستثقال فيه والاحتراز ما
قبلهما احتراز من نحو يضمن في الواو وينكسر في الياء فلا ينقلب الفا لتعذر ذلك او سكن ما قبلهما فلا يعل الثبتة نحو الغزو
والرمي وحاصله اذا لم يقع بعدهما ساكن احتراز من نحو غزوا ورميا ورحيان وعصوان وانما لم يعل [illegible] لانهم لو
اعلوها لادى الى اللبس الا ترى انك لو اعللت غزوا ورميا بان تقلبهما الالف اجتمعت الفان فيحذف احدهما
فيصير لفظ غزا على ما كان في المفرد فيصير فعل الواحد والاثنين بلفظ واحد فلذلك اشترط ان يكون الساكن الف التثنية
فلو كان غيرها لاعل الا ترى انك اذا قلت غزوا او غزيت فاصل غزوت وغزو فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك فانه يجب
اعلالها فيقلب الفا فيجتمع ساكنان مع الواو التي للجمع ومع اليا التي للتانيث فيحذف لالتقاء الساكنين فيصير غزوا او غزت
فلما لم يكن الباقي حرف [illegible] على ما تقتضيه الذي تقدم [illegible] مثل عصوان ورحيان لا يقع فيه لبس لانك اذا اعللت
ما قبلهما [illegible] فلا يلتبس [illegible] لانه مضاف فحذف [illegible] في الاضافة
فلما زيد فلا يعلم انها مثنى او مفرد [illegible] صاحبتها يعني او قلبت الاخرى يا الى صاحبتها يعني قلبت الواو يا
والياء اذا انقلبت الواو يا [illegible] ووقعت رابعة فصاعدا [illegible] ما قبلها [illegible]
[illegible] وقعت قبلها كسرة [illegible] وقلبت اليا واوا قياسا في فعلى اذا كانت اسما كالدعوى والشروى
[illegible] وشاذ [illegible] رعاية [illegible] قلبا ايضا [illegible]
قلبا الا [illegible] في كل موضع [illegible]

او

او مكسورتين فالواو مثل نحو يدعو ويغزو واليا في مثل يرمي والقاضي الا ان الكسر لا يقع في الواو لانها لا توجد
كذلك الا في الفعل ولا الكسر في الفعل وسياتي ذلك مبينا وانما اسكنتا استثقالا للضمة والكسرة عليهما الا ترى انك اذا اعللت
وتقاضي ادركت [illegible] استثقالا في حروف [illegible] وان استثقالا وهذا [illegible] مما يسانح [illegible] وتقاضي وهو [illegible]
او واو وقعت في فعل ماض مختتم تا التانيث او واو الجمع فانها تحذف لالتقاء الساكنين وكذلك [illegible] اوا وواو وقعت في
المضارع وقعت مجزومة فانها تحذف للجزم واما حذفها شذوذا في نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى ان يدا لا بد له من لام خلف
كان اصله فعلا متحركا فقياسه يدا مثل عصا او يدي مثل عمي وان كان باعتبار ساكنا فقياسه يدي كرمي فلما قيل يدي وجمع اعرابه على
عينه كان على خلاف بغير انه كلها ولو كان ذلك قياسا لوجب ان يلقى باب من هذا الباب التي فقدنا انه لا بد وان يكون واحد منها عليه
فلما لم يات شي من هذا الباب انه شاذ وسالمها اذا اسكن ما قبلها لخفتها كقولك غزو ورمي او وقعت بعدها الف التثنية كقولك غزوا
ورميا لما ذكر انه من خوف اللبس او سكنت سكونا لازما نحو غزوت ورميت لانها حينئذ غير مستثقل **قال** صاحب
الكتاب وتحريكها في تحمل حركات الاعراب عليها نحو الحروف الصحاح اذا اسكن ما قبلها شرع في هذا الفصل في
بيان امر الاعراب بالنظر الى حروف العلة اذا وقعت لامات نقل ان كان ما قبلها ساكن يعني الواو والياء لان الالف لا يكون قبلها
ساكن فلذلك ذكرها على حدة اخر الفعل وانما قبلت الياء والواو حركات الاعراب اذا اسكن ما قبلها لخفتها بالسكون قبلها الا ترى انك
تقول غزو وظبي فلا تحس في ذلك استثقالا كما لا تحس في ضرب وقتل ولا فرق بين ان يكون الساكن حرفا صحيحا او الفا او واوا
فالصحيح قولك ظبي ودلو والالف قولك اي وواو او الواو والياء عدو وولي ولا يكون الواو والياء الا مع الواو والياء الا مع الياء
لتعذر اجتماعهما واذا ادى الى غير ذلك قياس رجعت الواو ياكموطي اصله موطوي ولا مثال لسبق الياء على الواو لانه لم يقع في كلام
العرب ياء قبل واو وهي ساكنة ولا غيرها الا في حيوان وفعل خلافا فيم تتكلم فيها اذا وقع قبلهما حركة فنقول واذا تحرك ما قبلهما
فتعال واذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا من الاعراب الا النصب وتحرك ما قبلها بكون ضمة او كسرة في الافعال ويكون كسرة في الاسما ولا
يكون فتحة فيهما ولا ضمة في الاسما لانه اذا كان فتحة فيهما انقلبت الفا فيحرج عن كونهما ياء وواوا وان كان ضمة في الاسما قلبت الضمة
كسرة فينقلب الواو فيصير الباب كله الياء وانما تحملا الفتح لاستخفافه عليهما لانه لا ينقل مثل رايت القاضي وان يرمي ويدرك الغزو
بيت فيه الكلام ايضا القاضي ومررت بالقاضي وهذا القاضي في استخفاف الا ان استثقال التثنية مابعده وقد شذ تحري التسكين
في موضع الفتح لانها حرف علة فجاز للضرورة حذف الفتح كما حذفت الضمة والكسرة وجوبا ولا جوزوا حمل الجر على النصب
التحريك جوزوا حمل النصب على الرفع والجر شذوذا في التسكين ومن اعط القوس باريها والا لا يا فيها وجنبلا في سجال [illegible]
ثم بين كيفية استثقالا ومنعا على حذف الحركة في الرفع فقال وهما في الرفع ساكنتان وانما اسكنت استثقالا للضمة عليهما وقبلهما ضمة
في الواو وكسرة في الياء الا ترى ان قولك القاضي ويغزو ويرمي مستثقل وانما جاء الاستثقال من الضمة فوجب حذفها فان كان بعدها
ساكن حذفت والا اثبتت وقد شذ مستحيا مثل ذلك في الوقف وقد شذ التحريك بالضم والتحريك انما شذ في الياء الا في
الواو لانه ليس الثقل على الياء مثل الثقل على الواو لانه في الواو اثقل وهذا مدرك بالضرورة ولذلك قال سيبويه في الياءات
عندهم اخف من الواوات فيبعد عن الغلط القاضي ولم يثبت مثل يدعو شاذ او لا غير وقد ثبت مثل جواري ثم شرع

يتكلم في حال الياء المتحركين انه لا يقع في الاسماء لانه لا يكون الآخر في الاسماء وليس في الاسماء اسم آخره واو قبلها حركة فوجب ان لا يكون
الحكم اللازم الياء كذلك [illegible] ثم ذكر ان حكم الياء في الجر حكمها في الرفع من وجوب استثقالها وبقائها ساكنة اذا لم يقع
بعدها ساكن ثم ذكر ان الشذوذ في تحريكها في الجر كالشذوذ في تحريكها بالرفع وشاهده قوله لجواري [illegible] وقد تقدم تعليله ثم شرع
يتكلم في حكمها في حال الجزم قال تسقطان في الجزم سقوط الحركة لانهما لما كانا حكمهما قبل الجزم [illegible] الحركة الاعلال وكان
الجازم حكمه ان يحذف حركة فلما لم يجد حركة حذف [illegible] انفسهما به ولا يقع ذلك الا في الفعل لانه لا جزم في الاسماء كقولك لم يدع ولم يرم
وقد شذ اثباتهما في حالة الجزم اجراء لهما مجرى الصحيح كما شذ تحريكهما في حال الرفع والجر [illegible] لم تهجوا ولم يأتيك والانباء تنمي
من يتقي ويصبر في قراءة ابن كثير على احد التأويلين [illegible] حمل المعتل على الصحيح الاول [illegible] حمل الصحيح
على المعتل الذي هو فرعه وذلك لانا اذا حملناه [illegible] على الصحيح [illegible] على ما تقتضيه فكان حمله
للفرع على الاصل واذا حملناه [illegible] الذي كان يتقي [illegible] في اثبات الياء على العكس وكان يصبر [illegible]
[illegible] حملا له على المعتل فكان فيه حمل الاصل على الفرع فلذلك كان التأويل الاول اولى ثم شرع يتكلم في الالف
فقال واما الالف فتثبت ساكنة ابدا يعني في الاحوال الثلث الا في الجزم فانه حذف الجزم في الذكر [illegible] وجب بقاؤها
لانها لا تقبل حركة اذا [illegible] حقيقتها فوجب بقاؤها في الرفع والجر والنصب في الاسماء [illegible] والجزم في [illegible]
واستثنى حال الجزم فان الموجب لحذف الواو والياء موجب لحذفها ولذلك كان الفصيح لم يخش ولم يدع وشذ اثباتها
كما شذ في الواو والياء [illegible] لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك [illegible] في الجزم مجرى الصحيح وهذا
لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فلم يكن مثلهما ومع ذلك فانهم استعملوا [illegible]
واحد الا ان الحركة مقدرة فيها فكانت كالثابتة [illegible] ما ليس [illegible] اثبات الالف في حال الجزم
كما اثبت الواو والياء في الم يأتيك ولم تهجو [illegible] ولا ترضيها ولا تملق [illegible] ولا ترضيها
وتكن [illegible] ولا ترضيها ولا يملق [illegible]
للغراب [illegible] اثبات هذا الساكن [illegible]
[illegible] في جميع اجزاء البيت [illegible]
[illegible] ان يتطرف الواو بعد متحرك [illegible] **قال** الشيخ لما ذكر حكم
الواو والياء التي قبلها ساكن والتي قبلها حركة وتضمن كلامه انه ليس في الاسماء اسم آخره واو قبلها ضمة اخذ يبين اذا ادى
[illegible] ان تنقلب الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها [illegible]
[illegible] في الاسماء المتمكنة ان يتطرف الواو بعد متحرك والتعليل [illegible] حركة هي ضمة او فتحة او كسرة الا ان
الغرض ههنا لبيان ما قبله ضمة ولا شك ان العرب رفضت في الاسماء كل اسم هي واو قبلها حركة وليس بعدها علامة تأنيث
فقلبوا ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها ضمة ياء بعد ان كسروا ما قبلها وقلبوها ياء فوجب انكسار ما قبلها وقلبها ما
آخره واو وقبلها كسرة ياء فالاول مثل عصا والثاني مثل ادل والثالث مثل غازي وكل ذلك لاستثقال الواو اذا وقع

قبلها

في [illegible] وهو [illegible] لانه
جواب الشرط [illegible]
[illegible] فاذا [illegible]
[illegible] الالف [illegible]

قبلها حركة [illegible] الياء اذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفا وضمة في ان الضمة تنقلب كسرة فلا وجه مثل رمي والثاني
مثل الترامي والتعامي كان الاصل الترامي والتعامي فوجب قلب الضمة كسرة لانقلبت هاكسرة قبل الواو ولانه تقلب قبل
الياء ثم مثل بجمع دلو وحقو على افعل لانه يكون اصله ادلو واحقو فوقعت متطرفة وقبلها ضمة فوجب ان يفعل بها ما ذكرناه
من قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء وقلب الياء واوا فينقلب الضمة كسرة وكذلك اذا اجتمعت قلنسوة وعرقوة على حذف
تمرة وتمر [illegible] على حذف التاء ويجب ان يحذف الياء لان يبقى الاسم على حاله واذا حذفت التاء في قلنسوة وعرقوة بقي الاسم
آخره واو قبلها ضمة فيفعل به ما ذكرناه فتحذف ياء اخره يعني انهم لم يفعلوا ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه مستثقل
في الطرف ما لا يستثقل في الوسط ثم شبههم بباب آخر استثقلوا في الطرف ولم يستثقلوا الوسط وذلك اذا وقعت الواو والياء
طرفا وقبلها الف زائدة فانها تقلب همزة فان لم تقع طرفا لم تقلب الا انهم يقولون معايش ومعاون ومثلها مع بالنهاية والعظاية
لانه اشبه بما هو فيه لانهم اعلوا قلنسوة ولم يعلوا قلنسوة وليس بينهما الا تاء التأنيث ولذلك شبههم باعلال طرفا ولم يعل وسطا وليس
بينهما الا تاء التأنيث كالكساء والنهاية ثم ذكر سؤال سيبويه الخليل عند قولهم صلاءة وعباءة لانهم قلبوها همزة كونها متطرفة فكان
القياس ان لا تقلب على التقدير المتقدم فاجابه الخليل بما معناه ان التأنيث في حكم كلمة اخرى انضمت اليها مع التأنيث فكانها
وقعت متطرفة مثلها في صلاء وعباء فاما من قال صلاية وعباية فانه لم ينظر اليها في ذلك وانما نظر الى اللفظ اي اصل الكلمة
ولذلك قال فانه لم يجئ بالواحد على حال الصلاء يعني انه لم ينظر الى ان اصله ذلك ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وانما جعلها
مستقلة برأسه ويحصوها لهذا المعنى وشبهها بالمثنى الموضوع للمثنى من غير نظر الى المفرد نحو قوله كالازار اذا قال خضيان
لم يبنه على الواحد المستعمل في الكلام وذلك انه لو ثناه على المفرد المستعمل في الكلام لوجب ان يقال خصيان الا ان مفرده
خصية فلما كان كذلك جعله كانه وضع وضعا للمثنى كان صلاية وعظاية فيمن لم يهمز وضع في اصل الوضع مؤنثا ولذلك لم يلزم قلب الياء
همزة والا لبقاء الالف في خصيان معاً وقالوا عتي وجثي منقلوا بالواو المتطرفة نافقوهم حجر اعدوة بينهما الياء اخره

قال الشيخ يعني انهم كرهوا الواو المتطرفة بعد الضمة وان حال بينهما ساكن لكونه الف فقالوا عتي وجثي كما قالوا
كساء ورداء وهذا الظاهر يعني انه عنده تقلب الياء والواو التي بعد الالف في كساء ورداء فعلوا الفا فاجتمعت الفان فقلبت الثانية
همزة كما قالوا ادلي في حمراء وصحراء ولذلك قال كما في الكساء نحو عتيا في العصا وعصي الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينهما
واو الاخر اما ان يكون في اسم هو جمع او فيما ليس بجمع فان كان جمعا فالقياس قلب الضمة كسرة فتنقلب الواو ياء
كقولك عتي وجثي فان جاء على غير ذلك فشاذ كقولهم انكم لتنظرون في نحو كثيرة والقياس نحو لانه جمع وان كان ذلك فيما ليس بجمع
فالقياس ابقاء الضمة على حالها كقولك ما عتو ونحو وقد جاء شيء من ذلك على خلاف القياس ومخالفة القياس فيه اكثر من مخالفة
القياس في الباب الاول وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه غير جمع لانه اذا كان جمعا اشتد [illegible] الاستثقال لان الجمع مستثقل
وليس المفرد كالجمع فاستخفوا ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان مضموما اليه تأكيد الاستثقال بالجمعية وانما اجري
ما بينهما ساكن مجراه اذا لم يكن بينهما ساكن اما لان الجمع قام مقام ما فاته من الاستثقال بالتطرف هذا الساكن واما لان
الساكن حرف ميت [illegible] فكانه اشباع بعد الضمة وقد مثل في الاول بعتي وفي الثاني بعتو ولم يذكر انه في الموضعين

حرف مد [illegible] كما كرهوا
الواو المتحركة بعد الضمة
وان كان بينهما ساكن [illegible]

سواء وانما اراده في الاول الجمع لعات بقول عات وعتو كقاعد وقعود واراده في الثاني المصدر تقول عتا عتوا
كما تقول قعد قعودا ومن قوله تعالى عتوا عتوا كبيرا او لبس فيه لم مسراي ومسايي من هذا الباب وان كان اصلهما مسروي ومسووي
لان اخر هذا ياء قبلها واو ساكنة فوجب ان تقلب الواو ياء لاجتماعهما مع الياء واذا قلبت ياء انقلبت الضمة قبلها
كسرة فوجب ان يقال مسري ومسيي فهذا باب اخر لاجل اجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون بخلاف قولك ما عتي
ومغزو فان هذا لاخره واو قبلها واو فالعلة الموجبة في مسري ومسيي مفقودة ههنا لان العلة ثم اجتماع الياء والواو ولم تجتمع
ههنا الا واوان فلذلك كان قولك مغزي ومسني واجبا وقولك مدعي ومغزي وهو القياس وان كان قد خولف فاما ضعيفها
بالجمع كقولك مرضي ومسعدي في مرضو ومسعو وان فعل الاصلي انقلبت فيه الواو ياء لانكسار ما قبلها فجاز ان يقال
اجري في تصاريفه واشتقاقه مجراه في اصله فقلبت واوه ياء كذلك وهذا انما ينفرد به مثل رضي بخلاف مثل مغزو فانه
وعدا فلا يجري فيه ذلك وانما ذلك للتشبيه المذكور ويمكن ان يقال ان اسم المفعول مبني على فعل وفعل تنقلب فيه الواو ياء في
هذه الابنية فاجري اسم المفعول فاشتق مجرى فعل الا انهم قالوا مشيب بناء على شيب وقالوا مهوب بناء على لغة من
قال هوب والمقلوب بعد الالف شرطه ان تكون الالف مزيدة مثلها في كساء ورداء اي اخره فقد تقدم انها انما قلبت
همزة بعد قلبها الفا وانما قلبت بعد تقديرها الفا لان الالف قبلها كالمعدومة وهذا انما يقوى اذا كانت الالف زائدة لان
بعد ان يقال الزائد كالمعدوم اقرب من ان يقال الاصلي كالمعدوم فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم ينقلب في راي وثاية
وواية فيمكن ان يقال انما اشترط ان يكون الالف زائدة لانه يكثر حروف [illegible] فاذا كان اصلها لم يكثر فاستثقلوا هامع
الحروف الثقيلة ولذلك قالوا عثيروت وتعظيت فنبقيها واوا مع قلة الحروف وتقلبها ياء مع الكثرة فلذلك فرق بين ان
يكون قبلها الف زائدة وبين ان يكون قبلها الف اصلية والواو المكسورة ما قبلها مقلوبة لا محالة يعني مقلوبة ياء لانهم
استثقلوها مع الكسرة قبلها اذ لو بقوها لزم ان يكون في حال الرفع والكسر ياء على واو فيها مع ثقلها بغير ذلك
فقلبوها ياء في الاحوال كلها ثم اعلوها ان كان فيها ما يعل به كغاز وغازيا ويبقوها من غير اعلال ان لم يكن فيها موجب
للاعلال نحو رايت الغازي والعلا الا ما اذا وقعت عينا مفتوحة بعد كسرة فانها تجري على ما تقدم انما الكلام فيها غير طرف
واما الكلام ههنا فيهي في ذلك فيها الا غير الفتح فاغتفر امر الفتح على الواو ههنا قوله [illegible] واذا كانوا قد قلبوها
اي اخرها ليس ذلك لقياس وانما مثل به لانه لم تقلب ياء مع شذوذ القلب فيها الا الكسرة والا فالقياس قنوة وجوانب
عمي [illegible] كقولهم جذوة وصفوة قوله [illegible] وما كان فعلى من الياء قلبت ياؤه واوا في الاسماء وانما فعلوا ذلك ليفرقوا
بين فعلى في الاسماء وفعلى في الصفات فقلبوا الياء واوا وبقوا الصفات على حالها وانما غيروا في الاسماء دون الصفات لان
الاسماء اخف عليهم فكانت اولى لاستحمالها بذلك وانما لم يفرقوا بينهما اذا كانا من الواو لان ذوات الواو من ذلك
قليل فاجري على قياسها لقلتها واذا قلت قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فان ذلك كثير واما صيغ فعلى
بضم الفاء فانهم فرقوا فيها بين الاسماء والصفات اذا كانت من ذوات الواو وقلبوا الواو ياء في الاسماء دون الصفات
وانما فعلوا ذلك في الواو دون الياء وهو عكس فعلى لان فعلى اما بنا فعلى من الياء والواو جميعا واذا استويا

كان

114

كان قلب الواو ياء اولى لانها الاثقل واما لان بناء العلاوة مع الضم في الواو مستثقل وكان تغييره لاجل هذا
الاستثقال اولى ولم يفرق في فعلى من الياء كما لم يفرق في فعلى من الواو واما لان الفرق كان يؤدي الى تكثير مستثقل
وهو قلب الياء واوا مع ضم الفاء واما لقلة الصفات من الياء في هذه البنية واما الاخري الى اخرها وهذا يوهم ان فعلى جاءت
صفة ولم يجي فعلى عند سيبويه صفة واما اذا كان لانها حرف عاج فلم يجي اصلا عند احد واذا كان كذلك فلا حاجة
الى تغيير في الاسماء ان موجب التغيير في اخواتها انما هو خيفة اللبس للصفة معنى يلتبس بها الاسم فاذا علم التغيير العارض
في اخواتها منتفية فيها فوجب ان يلغي في فعلى من غير تغيير فاذا قوله [illegible] محمول ان سياق يوهم انها قد تكون صفة وليس الامر كذلك
قال واذا وقعت بعد الف الجمع الذي بعده حرفان همزة وكانت عارضة في الجمع وبعدها ياء قلبت الياء الفا والهمزة ياء اي الهمزة
الى شرط هذا الاعلال ان يكون جمعا وان يكون الهمزة عارضة وان يكون بعدها ياء في [illegible] مثل هذا الاعلال تقلب الياء الفا
والهمزة ياء وذلك انه استثقل ذلك في هذا الجمع الذي هو منتهى الجموع فخففوه بان قلبوا الياء الفا والهمزة ياء ليسهل
ولم يستغنوا باحدهما لانهم لو فعلوا احدهما لقالوا اما مطاءا باثبات الالف مع الهمزة واما مطاءي بقلب الهمزة ياء مع
بقاء الياء بعدها وكلاهما مستثقل فلذلك غيروهما جميعا ليتبع ما ذكرنا من الاستثقال ولو لم يكن جمعا لم يفعل هذا
الفعل لانه لا يستحق ذلك لخفة المفرد ومثاله قولك جاء وشاء وشبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضة لم يفعل به ذلك كقولك
في جمع شائية من شاوت شواء لان الهمزة اصلية غير عارضة ولو كان جمعا والهمزة عارضة ولكنها ليست عارضة في الجمع
لم يفعل ايضا هذا الاعلال كقولك في جمع شائية وجائية من شاء وجاء شواء وجواء لان الهمزة وان كانت عارضة في
شائية وجائية الا ان الهمزة غير عارضة في الجمع لثبوتها فيها قبل جمعها وانما لم يقلبوها الا اذا كانت عارضة في الجمع لضعف
امرها [illegible] وقوي همزتها اذا لم يكن كذلك قوله [illegible] قيل فشواء وجواء على مذهب الخليل [illegible] فالهمزة اذا اصلية
وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره قلت هي وان كانت عند الخليل كذلك فهي عارضة في الغرض الذي هذا جمعه وليست
عارضة في الجمع والذي يحقق ذلك انها جمع شائية والقلب في جمع شائية عنده اذا كانت مقدمة مثلها في شواء فثبت
انها عارضة في المفرد لا في الجمع فان قلت انها اذا كانت مقدمة الى موضع العين فهي اصلية فكيف يكون اصلية عارضة
قلت قد تبين انها عارضة بعد الالف في غير الجمع بدليل انك تقول اصل شائية ما بعد الالف وهمزة بعدها [illegible]
اللام فاذا قلبت فقلت شايي فقد اثبتت همزة بعد الالف بعد ان لم يكن وهذا معنى العروض والذي يحقق ذلك
اجماعهم على خطايا وهو جمع خطيئة وخطيئة جمع فعيلة وقياسه فعايل واصله خطايئ فعلى مذهب غير الخليل قلبت الياء
همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع وياء فوجب اعلاله على ما
ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة الى موضع الياء الزائدة فصارت وان كانت اصلية عارضة بعد الالف
فلذلك اتفق مع غيره على اعلال خطايا ولو لم يكن ذلك عارضا بهذا النقل لوجب ان يقول خطاء كما وجب
في جمع فاعلة من شاوت شواء وقد شذ هداوا في جمع هدية وقياسه هدايا كما قيل مطية مطايا وهو من باب
واحد يا داوة وهراوة فلم يقلبوا الهمزة في جمع ياء وانما قلبوها واوا قصدا الى مشاكلة الجمع في وقوع

الواو مدم

واما في علاوة ثم

واو بعد الف وهذه اللام وان لم يكن طرفا والمفرد فاشاكل حاصل في الصورة وبيان انها ليست واو المفرد
متواق اداوة مثل رسالة قالوا اداوي كالاولى والالف قبل الواو ومثل الالف قبل اللام فاذا جمعت رسالة قلت رسايل
زدت الف الجمع بعد العين ووقعت الف المفرد بعدها فوجب ان تقلب همزة فصار اداآو لان وزنه فعايل كرسايل فانقلبت
الواو التي هي لام يا لانكسار ما قبلها ووقعت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع ويا فوجب ان يعل ذلك الاعلال الا انهم
جعلوا الواو مكان اليا لما ذكرناه فوزان اداوي فعاول ووزان اداوة فعالة قالوا وفي اداوة لام والواو وفي اداوي
هي الالف التي قبل الواو في اداوة ولما وقعت متحركة بعد الف الجمع قلبت همزة فصارت بعد الف الجمع همزة عارضة في الجمع
ويا فقلبوها واوا موضع اليا في اصل الباب لما ذكرناه من قصد المشاكلة الجمع الواحد قال واذا لم تكن الهمزة
عارضة في الجمع لم تقلب لما تقدم من انها حال من حيث الكلمة في العين وقد كانت انقلبت في المفرد وقد
الجمع فلم تكن عارضة في الجمع وعند الخليل في اللام قلبت الى موضع العين في المفرد فلم يكن ايضا عارضة في الجمع لان ذلك فعل بها
في المفرد قبل الجمع فثبت انها غير عارضة في الجمع على كل تقدير والاستقيم ان تقلب يا على مذهب الخليل اصلية ولا مبدلة
اخرى الا انقلب كيلا يتخرج بخطايا وبحث على مذهب الخليل ان الاعلال الاخطايي وليس يقال به فثبت ان الوجه
في التعليل ما ذكرناه قال وكل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها قلبت يا الى اخره وانما قلبت
رابعة اذا لم ينضم ما قبلها فيجب ما قبلها يا لقولك اغزيت يغزي ورغزي يغزي واستغزي يستغزي ثم حاليته تصاريف
الكلمة عليها فان قيل غزا جاء ما قلبت فيه يا تغدي متعدي ورمى لا تقلب يا مضارعه يا الجواب ان تقول انما هو
مطاوع فعل وفعل تنقلب في مضارعه يا فحمل مطاوعه عليه والوجه الثالث انها لما وقعت فصاعدا انقلبت الكلمة بها فكان قلبها
يا اتقل الكلمة بالسطوح اوليها ولم يفعلوا ذلك فيها اذا كانت مضموما ما قبلها في مثل غزا الجيش وقد عاد يدعو لانهم لو فعلوا
لادى الى تغيير من غير حاجة اليه والبايس فكان يقال على اصلها اولى وهذا الوجه الثاني هو الوجه الذي يعتمد عليه لان
الاول يرد عليه تشاوي فانه من شاوت ولم يقع في تصاريفه مكسورا ما قبلها ولا مستند قال عنه بابه تقلب
الواو يا تعندي بيانه لما لم يسم فاعله فحمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو وان كان ما لم يسم فاعله يدعي لاجل الضمة التي ذكرنا
انهم لا يغيرون معها الواو فيقتضي بهذا التقدير الوجهان وقد جرى هذا التغيير في الاسماء وسل فوال جميعا والمعانية
واحد قال ومضارعهما اما ان يكون معطى فاعل اغزيت فيكون محفوظا وكذلك مضارع غازين ورضي وحبذ
ان يكون المعنى ومضارعها ومضارع غازي كذلك فيكون مبتدا محذوف الخبر ولا ما اعلى في قلب واوا تها ما نقل بعدت
على الوجهين المذكورين قوله وقد اجرى جبي وعيي مجرى فني فلم تعل واما تصحيح اللام فنحو العباس لانها
انفتحت وانكسر ما قبلها في المضارع كباب فني وبقي وانما الكلام في تصحيح العين مع المشاكل وكان حقها ان يذكر ثم
وانما جرى الى ذكرها هنا اعلالا في المضارع كاعلال يفني ويبقي وانما صحت في جيي وان كان الكثير الادغام لانهم لو اعلوها
لقالوا حاي فيودي الى اجتماع احدهما وقوع يا متطرفة بعد الف وصونا درنا كالاسم والاخر ادوى الاعلال في المضارع
حملا على الماضي فكان يلزم ان يقال يحاي فتحرك اللام بالضم وهم لا يحركون يا المضارع ولا واوه الا بالفتح فكرهوا

لن

حب
رج صحيح مسرف اسما لانها في حق
تصاريف الكلمة ينكسر ما قبلها
صح

ان يحيي واللغة الفصيحة لما لم يكن الاعلال لما ذكرناه نظروا الى اجتماع مثلين في حيي فادغموا فقالوا حي ولم يمتنعوا من
الادغام لانه لا يلزم في المضارع لانقلاب لام الفعل فيه الفا فيفوت اجتماع المثلين ولو لم تنقلب الواو الفا لم يمنع من الادغام لو هي في حي فكاف ح
يحق لباب امتناع لما يلزم من تحريك اليا بالضم لو قالوا يحيي وهذا لكا على انهم لا يدغمون الا بعد ان جعلوا ما وجب اعلاله من الادغام
في فحواه يقول فان قال ما بعد قالوا انما امتنعوا من ادغام احواوي لانه كان يجب الى ادغام يحواوي فيحرك الواو بالضم اذ قالوا احواو
يحواو وقلبت هذا وهم نحن لانا نعلم انهم ادغموا في حي ولم يدغموا في مضارعه لانقلاب اليا الفا وامتنعوا من ادغام نحو حي
لانقلاب يا ذيه الماضي واعلالها الفا انقلاب ديع وقد صرح بما يدل على ذلك فلا يجب في احواوي ان يقال انما امتنعوا من ادغامه
لفوات المثلين لانقلاب الواو الثانية يا فوات اجتماع المثلين مطلقا ومنهم من يدغم فيقول حي بقي فتح الحا وكسرها اما الفتح
فعلى ضمه واما الكسر فعلى انه لما سكنها الالف وضبطها بسكين اليا زان وكسرها كما كسر اللام ثم جواز ادغامها من حيث الاستثقال
الضمة قبل اليا الساكنة وليس كذلك حي لان ما فتحه والفتح قبل اليا غير مستثقل به وكذلك اجري ابراهيم لان العادة فيه
وفي حي واحد وليس كذلك احي واستحيي وشبهه لانقلاب الثانية الفا والادغام في احي الكثر من استحيي وبابه التسكين
الذي قبل اليا الاولى في باب استحيي بخلاف ما قبل حي فلو كانت حركته لا تزال في المضارع في يحيي
ويستحيي لانهم لو ادغموا لادى الى ذلك الى تحريك اليا بالضم وهو ممتنع على ما تقدم والافرق بين ان يكون الحركة
ضمة او غيرها لانهم لو ادغموا في استحيي لزمهم ان يدغموا في يستحيي والاحسن تفريق الباب الواحد وقالوا في
جمع حيا وعيي الى اخره لان في التصحيح دون الادغام مثل احي فكا جاء الوجهان ثم نكر ذلك بحييان فكا جاء الوجهان فيهما وقوله
مثل حيي يا فيه كالاعلال يعني في نحو اعلال العين والا فاللام انقلبت يا لانكسار ما قبلها قال ولم يجز في الادغام
تقلب الواو يا للكسر وهذا لو حايد ذلك على انهم لا يدغمون الا بعد اعطاء ما تستحق الكلمة من الاعلال بعدما ذكرنا جدلي موجب
ادغام ادغموا الاصل فلذلك يردوا دغام قبل الاعلال لوجب ان يبقى لو قولان اصلا فعد فيجيء الاهين نحو الادغام لكنهم
لما اعلوا اولا انقلبت الواو الثانية يا فقام اجتماع المثلين ففات الادغام قال ومضارع الواو يختص بفعلت دون
فعلت وفعلت الى اخره يعني انه اذا كان عينه ولامه واوا لم يجئ مفتوح العين ولا مضموما لانه لو جاء كذلك لوجب ان يصح في
كل موضع يسكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك المرفوع كقولك ضربت وضربنا وضربت وضربتما وضربتم وضربتن ونحوه
فيؤدي الى اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين قد صحت لما ذكرنا في نحو حي فلزم في تصحيح اللام اذا سكنت ايضا لانك
انك تقول في هوي هويت وفي قوي قويت فتصح العين واللام جميعا عند سكون اللام فلو جاء نحو ضربت وكرمت لوجب ان
يقول قووت وقووت في جميع الابنية التي ذكرناها وهم يكرهون اجتماع الثلاث الواوات فلما كانت هذه البنيتان مؤديتان
الى ذلك رفضوها وبنوا على صيغة لا تؤدي الى ذلك وهو كسر العين لانهم علموا اذا كسروا انقلبت الواو الثانية يا لانكسار ما قبلها
فيبقى ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها ثم اورد القوة والصوة اعتراضا على قوله انهم يكرهون الجمع بين الواوين
واجاب بان الادغام سهل امرها لان اللسان ينطلق بالمدغم دفعة واحدة حتى كانه حرف واحد قال وقالوا في افعال من الحوة
احواوي الى اخره قال واما نحو ابنله يؤدي الى تحريك الواو في المضارع بالضم ليس يستقيم لو جهين احدهما

قال حب

الواو حب

نسخه اليه الناسخ ان الثالث لم يدغموا

ان احواوي اثقلت لامه الثانية الف لتحركها وانفتاح ما قبلها ففات المثلان ولذلك صح ما لم يدغموا في قوي
لفوات المثلين حيا ما قبلها وقد مر ان الادغام انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني انهم لو ادغموا في احواوي
لما لزم ان يدغموا في المضارع الا انهم قد ادغموا في اللغة الفصيحة في حيي ثم العين ولم تقل في مضارعه يحيي فلذلك لو قلنا
ادغامهم في احواوي لم يلزم الادغام في مضارعه اما لان اللام الثانية تنقلب يا لانكسار ما قبلها مثلا في قوي واما لانه يؤدي
الى تحريك الواو بالضم فثبت انهم لم يمتنع من الادغام في ماضيه لانه يؤدي الى تحريك الواو وفي مضارعه بالفتح والوجه ما ذكرناه
من ان امتناع الادغام انما كان لانه لم يلتق مثلان وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الثالث انهم قالوا ارعوى لانه كان
من باب افعل ولم يدغموا لانقلاب الثانية الفا وقالوا في مصدره احوواء اي احووا ما احووا من الاصل وصحت
الواو الثانية الثالث ... وان كان قبلها يا لصحتها في نساء ومنهم من ينظر الى لفظها الحاصل فيها على ما يثبت فيها الواو التي
فرع قبلها يار فيقلبها يارو ويدغمها ومن قال احواو لحذف الياء من المصدر لا حذفها لاجل ... باب ... لانه حزبابه
نسيج احوواء وصحح الواو لان لصحتها في الفعل ومن قال قتال في اقتتال وخطا الى اجتماع الساكنين فلما ادغم وجب تحريك
ما قبل الاول بنقل حركته اليه فيحرك بالكسر فوجب حذف همزة الوصل لاستغنائه عنها فقال قتال فان ههنا خطاء لانه
ما قصد اليه الادغام لاجتماع الساكنين نقل حركة الواو الى ... الحالي التي قبلها اذ لا يمكن بقاؤها ساكنة مع الادغام فتحرك بالكسر
فاستغني عن همزة الوصل ... لفظ ... وعلى الادغام للواو ... في الثانية لا فعل في فعال سواء

ومن اصناف المشترك الادغام قال

صاحب الكتاب نقل التقاء المتجانسين
على اللسان ... ابا الادغام ابيض ... والتقاؤهما على ثلاثة اضرب قال الشيخ يحيى ... في
الادغام لانه لاجل ثقل المتجانسين ولهذا ... انه لاجل تخفيف الادغام وانه لم يكن في المتجانسين ثقل اما الاول فلان نقل
اللسان عن الموضع ثم رده اليه ما يدرك ثقله على الناطق واما الثاني فلانه اذا ادغمت ... نطقت بالحرفين دفعة واحدة فيكون
اخف من ... فلذلك وجب الادغام عند ما يكون الاول ساكنا لتعذر النطق بالمثلين منفكين ... الاول منهما ساكن لانه اذا
حركتهما فلا بد من زمان ينقطع به الاول عن الثاني ثم يشرع في الرد اليه في زمان آخر فيبطل تخلف ما اذا كان ساكنا ... فان
الزمان الذي يقصد به انفكاك ... الذي يشرع فيه الثاني ... فلذلك جاز الاستثقال فوجب الادغام
والتقاؤهما على ثلاثة اضرب الاول ان يجب الادغام ... لما ذكرناه من نقل ذلك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني
فالادغام ... والثالث ... بالسكون ... الوقف ليس ... اجا ... الجزم ...
غير ... الاكثر كقولك في الوقف ... وكقولك في الجزم ما يشابه ... وان كان ... لم يرد د
واشدد ... اللغات في القرآن ... ما ... نحو ظللت ورسول الحسنو ...
وانما امتنع الادغام ... من ... الاول ... ثم ... فلذا كان
ساكنا اوى اليه التقا الساكنين ... التقا الساكنين ... فلذلك امتنع والثالث ان يتحركا وهو على ... ا
كالادغام ... وذلك ان ... والادغام ... والالحاق ... يجب الادغام

كقولك

كقولك شد ويشد وانما قلنا ان يكونا في كلمة احترازا عن مثل ... فانه ليس بلازم وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا عن نحو
اقتتل لان الفصيح الا تدغم وانما قلنا وليس احدهما للالحاق احترازا عن نحو شملل وانما قلنا ولا يلبس مثال بمثال احترازا عن نحو
سرر والثاني ان يكون الادغام جائزا وذلك ان يلتقيا في كلمتين او في حكم الكلمتين وليس ما قبل الاول حرفا ساكنا صحيحا فقولك انعت
تلك الى اخره فقولنا في كلمتين احترازا عن ... واجب او ما في حكم الكلمتين ليدخل اقتتل ومقتتل وما اشبههما على ما ذكرناه وقولنا وليس
قبل الاول حرفا ساكنا صحيحا احترازا عن ... والبرد وقرم مالك لان النحويين منعوا الادغام عند النحويين والكلام في الجائز الثالث ان يكون
الادغام ممتنعا وذلك على ... احدهما الالحاق لانها اذا كانت للالحاق بعد الادغام لانها انما الحقت ليكون البناء الذي الحقت به على
صيغ المثنى ... فاذا ادغم تغيرت الصيغ فيفوت المعنى الذي كان للالحاق فيقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجز مع
الالحاق ادغام والثاني ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثل عنان وانما يكون في الاسماء وتحقيق اللبس انك اذا ادغمت في سرر
فقلت سر لم يعلم افعل هو ام فعل ام فعل ... هذا النحو يتحقق اللبس في غيره وانما لم يعتبر ذلك في الافعال فيمتنع من الادغام شدة
ومن دعض ... تحقق اللبس فيه لانك اذا قلت شد لا يعلم هل هو شدد او شدد وكذا اذا قلت فر لم يعلم اهو
فرر او فرر ... على هذا النحو ليس ... اولا جميعا ... الاول انه يتصل بالمتصل ... غالبا في ... شد
وفر ... وعضضت فيتبين ... الغالب ... من الادغام الذي لا يلزم اللبس الامتناع من
الادغام الذي لا يلازمها الثاني ان ذلك يتبين بمضارعها وصيغ امرها الا ترى انك اذا قلت يشد علم ان ماضيها فعل
فاذا قلت يعض علم ان ماضيه فعل فكذلك اذا بنيت صيغ الامر فقلت فر وشد وعض تبين ذلك ايضا فلا يلزم الامتناع
من الادغام الذي لا دلالة معه على ما يؤدي الى من اللبس بالامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع اللبس والثالث ان
ينفصلا ويكون ما قبل الاول حرفا ساكنا غير مد نحو قرم مالك وعدو وزيد وانما امتنع الادغام لما يؤدي الى من التقا
الساكنين وهذا ما اضطرب فيه المحققون من اهل العلم وذلك ان النحويين منطبقون على انه لا يصح الادغام القراء يوف
مطبقون على انه يصح الادغام ... بين القولين مع تعارضهما وقد اجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته
عن ذلك بجواب ليس يبني ... ما معناه نحمل كلام النحويين على الادغام الصريح وكلام القراء على الاخفاء الذي هو
قريب من الادغام فيزول التناقض ... هذا ... النحويون منكر ... والاخفاء ولا يكون القراءة امكن في امتناع الادغام
وهذا ان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان
المجيب بهذا الجواب يعترف به ... النحو الخلد ... العلم ... وفي الرد على النحويين من الجائز وليس ... لم يجمع
الا عند الاجماع ومن القراء جماعة من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم ولو قدر ان القراء ليس فيهم
نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم ... كون النحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة ... واذا ثبت ذلك
كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلون ... عصمة عن الغلط في مثله ولان القراءة تثبت تواترا اما نقله
النحويون احادهم ولو سلم انه ليس بتواتر فالقراء اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى قال ومخارجها ستة
عشر الى اخره قال الشيخ قسم النحويون مخارج الحروف على ستة عشر على التقريب والا فالتحقيق ... ما ...

تقاربه لمقاربه وجعلها من مخرج واحد فالحق ان لكل حرف منه مخرج يخالف الآخر والا لكان اياه فجعلها
الهمزة ومع الالف والهاء اقصى الحلق وهي مشكل لان الهمزة اول ومع الالف بعدها والآخر بعدها ولكن لما اشتد التقارب
اعتقد ذلك التخفيف وبعده العين والحاء وبعدها الغين والخاء على الترتيب الذي ذكرناه والهمزة ومع الالف والهاء
والقاف اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والكاف ما يلي مخرج القاف والجيم والشين والياء وسط اللسان
وما حاذيه من الحنك الاعلى وهي على الترتيب المتقدم والضاد من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس و
سواء اخرجها من الجانب الايمن او الايسر على حسب ما يسهل لبعض الاشخاص فيها دون بعض واكثر الناس على
اخراجها من الجانب الايسر ولم يصح الزمخشري باحد منهما ولا مرية في ذلك قريب لانه قد يوجب عليه
ذلك وهذا ليس الامر فيه بحسب اختلاف الاشخاص مع سلامة الذوق فيعبر كل واحد على حسب وجدانه واللام
ما دون ما حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يليها من الحنك الاعلى وفويق الضاحك والناب والرباعية و
الثنية وكان ينبغي ان يقال فويق الثنايا الا ان سيبويه ذكر ذلك فمن اجل ذلك عدده والا فليس في الحقيقة
فويق ذلك لان مخرج النون يلي مخرجها ومن فويق الثنايا وكذلك هذا على ان الناطق باللام تنبسط جوانب
طرفي لسانه فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان المخرج في الحقيقة ليس الا فويق الثنايا وانما ذلك
يأتي لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في طرف اللسان فلينبسط الجانبان لذلك فلذلك عده الى الضاحك
والناب والرباعية وكلا الثنايا لذلك والنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهي اخراج قليلا من مخرج
اللام ولذلك ذكر مخرجها بعدها والراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وذكره بعد مخرج اللام
الصغير مقتصرا بفويق بالثنايا لم يقل النون لانها اذا كانت ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون وانما
بشاكله ذلك لاجل ان تستدل به الآتي انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق
بالراء ما هو بعد مخرج النون فيه العوج الذي تجده المستقيم الطبع وقد يمكن اخراج الراء مما هو ادخل من
مخارج النون ودون مخرجها ولكن بتكلف على حسب اجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج انما هو على
استقامة الطبع لا على التكلف والطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا ليس تحتم بل قد
يكون ذلك عن اصول الثنايا وقد يكون ما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف والظاء والذال والثاء
ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا وقوله الثنايا في هذه المواضع انما يعنون الثنايا العليا وليس ثم الا ثنيتان
وانما عبروا عنها بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما والا فالقياس واطراف الثنيتين والصاد والزاي
والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان وفي تفاوت مخارج الطاء واخواتها الا انها بعد اصول الثنايا او
ما بعد اصولها ومخارج الظاء واخواتها الا انها قبل اطراف الثنايا والفاء باطن الشفة السفلى واطراف
الثنايا العليا ومن جنس كثرة بين الشفة والثنايا بخلاف ما بعدها فانها للشفتين خاصة والباء والواو والميم
ما بين الشفتين ويتفق عدد الحروف الثلاثة والاربعين حروف العربية الى اخره ذكر الحروف اعتقد عشرة

عن

عن بعد ما ستول على ضربين حروف واقعة في فصيح الكلام وحروف مستهجنة لم تقع في فصيح الكلام وانما يليق بمحتاج ينطق بها
من العرب عند العجز عن النطق بلا هو اصل في بحرف يلتبع به وانما ذكرها ليتبين انما لكانت ما وقع قصد البلغاء كلام
العرب وعدد الستة فسقط منها الهمزة وهي الهمزة بين بين فانها في الماخوذ بها في القرآن وفي كل كلام فصيح و
الظاهر انها سقطت من الناقل غلطا لاتفاقهم في ساير سائل الحروف بعد السين على الالف والهمزة لتقول المستوفى
بعد الثاء بين الواو والهمزة وكون المسهل بحرف بعد السين بين الياء والهمزة ولو عدت متحيزة بين بين ثلاثة باعتبار حقيقة
تفاصيلها وتمييز احدها عن الاخر لان اصولها لان الغرض تعداد حروف زائدة على الفصيح وهذه وان سميت باسم جنس فلها
ثلاثة انواع فهي في الحقيقة ثلاثة احرف فيكون على هذا المتفق عليه الفصيح ثمانية احرف لحمزة الخ ذكرناها وانما سقط ذكرنا
بانه ثلاثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين الياء والهمزة وان شئت قلت الهمزة التي كالالف
والهمزة التي كالواو والهمزة التي كالياء واما النون التي ذكرها فانما ليست النون التي تقدم ذكرها فان تلك في الفم وهذه في الخيشوم
وشرطها ان يكون بعدها حرف من حروف الفم ولا يجعل اخفاءها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت آخر الكلام
وجب ان تكون بيانا فاذا قلت عنك وسكن فخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ذكر
ابحال فهي النون التي تخرج من الفم وكذلك اذا قلت اعلني ونحوه مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون
وسميت الخفيفة والخفية لخفتها وخفائها والف الامالة والتفخيم منها فانه كالف الغين التي انما للعالم اخرجت الى شبه الياء
واخرى اخرجت الى تفخيم ليس في الالف الاصلية فالاول كالف عالم والثانية كالف الصلوة والزكوة
همزة بين بين والشين التي كالجيم نحو اشدق وذكر انها ماخوذ بها في القرآن وليس كذلك لانه لا يعرف في القراءة
المشهورة قراءة بشين بين الشين والجيم والصاد التي كالزاي مثل قوله الصراط ومصدر ويصدفون وهي ماخوذ بها في
القرآن قال ــــ وجاء لذلك حروف مستهجنة ثم عدد منها ما يتحقق ومنها ما يحسن تحققه وذلك لا يدرك تحققه
بالتلفظ فمن ذلك الكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف لا يتحقق واحد منها فان اشراب الكاف صوت الجيم متعذر وكذلك العكس
ولو جعلت الشين مكان الجيم لكان اقرب اذ قد يتوهم اشراب الكاف صوت الشين بنحو من التكلف واما اشرابها صوت الجيم
فبعيد والجيم التي كالشين وهذه مختص متطرفة بحيث النطق بها وهي واقعة في كلام العرب الآن الفرق على ما بينا عن النحويين
بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم متعذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيح والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا يدرك
بالتلفظ وانما يدرك بالتلفظ حرف واحد بين الجيم والشين والضاد الضعيفة مخرجها في النطق قوة الضاد المخرج من مخرجها
ولم تضعف ضعف الظاء المخارج من مخرجها فكانها بينهما ولا ينطق بها اكثر الناس اليوم من يقصد الفرق بينهما وبين الظاء
والضاد بها يدرك وهي ان يؤتى بها بينهما كذلك والطاء التي كالتاء والسالح كانوا كذلك فلم يتعرض له وان كان ظاهر
الصحر ان العرب تتكلم به وهي القاف التي كالكاف كما ينطق بها اكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتاخرين ان القاف كذلك كانوا
ينطقون بها حتى توهم انهم كذلك كانوا يقرؤون بها والظاهر انها في كلامهم وان القاف الخالصة ايضا في كلامهم وان
القرآن لم يقرؤوا الا بالقاف الخالصة على ما نقل الثقات متواترا ولو كانت تلك فصحى لما نقل كما نقل غيرها ولما لم ينقل

دل على انه لم يقرأ بها او قرأ بها ش لم يعتد بنقلها عنه قوله وتنقسم الى المجهورة الى اخره قسم الحروف
باعتبار صفات لازمة لها وهي ليست بهذه الاقسام باعتبار تقسيم واحد وانما هي باعتبار تقسيمات متعددة
فالمجهورة مع المهموسة تقسيم وهو التقسيم المستعمل لانه يكون بالانحصار منحصرة بالنفي والاثبات في التحقيق لان في صورة
ايرادها واذا علمت ان المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها عند النطق بها والمهموسة هي التي يجري النفس
معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والاثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة
تقسيم والمطبقة والمنفتحة تقسيم والمستعلية والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم يفصل فيه الا ذكر القسم مع تسميته
اذ لم يسم قسيمه باسم باعتباره مخالفة فاذا قصد الى وصفه بذلك ذكره سلبا عنه ذلك الوصف كما يقال ما يلي الفم من
الحروف ليس بمكرر وليس له تقلب باعتبار نفي التكرار قوله فالمجهورة ما عدا المجموعة في فحثه شخص سكت
حصرها بحصر قسيمها لحصول المقصود لكون الحروف معلومة واختار ذلك لقلة الحروف المهموسة وبين معنى الجهر
بما ذكره من اشباع الاعتماد به من مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس خلافه وانما سميت مجهورة من قولهم
جهرت بالشيء اذا اعلنته وذلك انه لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت لها فقوي التصويت بها وسمي قسيمها
مهموسا اخذا من الهمس الذي هو الاخفاء لانه لما جرى النفس معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت
بها نوع خفاء لانقسام النفس عند النطق ثم اخذ يبين تباين القسمين بحرفين متقاربين واذا تبين في الحرفين المتقاربين
كان في المتباعدين ابين وهما القاف والكاف فاذا كررت القاف فقلت ققق وجدت النفس محصورا لا تحس معها
بشيء منه واذا كررت الكاف قلت ككك ادركت فرقا في خروج النفس مع حالة النطق فتحقق بيانهما والشديدة مجموعة
في قولك اجدت طبقك والرخوة ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعنا وهي ما بين الشديدة والرخوة ومعنى الشدة
انحصار صوت الحرف في مخرجه فلا يجري بحال وما بينهما ان لا يتم له الانحصار ولا يتم الجري وسميت شديدة ماخوذة
من الشدة التي هي القوة لان الصوت لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد الى امتنع قبوله للتليين لان الصوت اذا جرى
في مخرج اشبه حروف اللين لذلك سمي شديدا والرخوة ماخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجريان الصوت
في مخرجه عند النطق ثم حقق تباينهما بحرفين متقاربين احدهما شديد والاخر رخو وهما الجيم والشين وقدرهما
ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرج او جريه بخلاف ما تقدم فانه في ابين فقد علم انه اذا وقف على الجيم انحصر الحج
انحصر الصوت فلم يجر بمخرجه واذا وقف على الشين فقيل الطيش جرى الصوت معها وكان لانشاء الصوت مع النطق
بها ومعنى رخوها وذلك مدرك حرفه بادنى تمييز وتامل وقد يتداخل المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة
فيكون الحرف مجهورا شديدا او مجهورا رخوا او مهموسا رخوا فاما الشديد المجهورة فما جاء في اجدت طبقك مع
انتفائه في ستشحثك خصفه وهي الهمزة والجيم والدال والطاء والباء والقاف فهذه اتفقت في انها لا يجري النفس
معها ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشدة والجهر واما المجهورة الرخوة وعني بالرخوة هنا ما ليس بالشديد
فهو ما وجد فيما عدا ستشحثك خصفه وفيما عدا اجدت طبقك وهي الذال والزاي والراء والضاد والظاء والعين

والغين

١١٨

والغين واللام والميم والنون والواو والياء واما المهموسة الشديد فما كان موجودا في ستشحثك خصفه مع حصوله
في اجدت طبقك وهي التاء والكاف لا غير لان كل واحد منهما يجري النفس معها وكانت مهموسة ولا يجري الصوت في مخرجها
وكانت شديدة واما المهموسة الرخوة فكل ما وجد في ستشحثك خصفه مع انتفائه في اجدت طبقك وهو السين والشين والحاء
والثاء والصاد والفاء والهاء والخاء لانها يجري النفس مع صوتها فهي مهموسة ويجري الصوت في مخرجها فهي رخوة انما الاعتبار
قال صاحب الكتاب والمطبقة الصاد والضاد والطاء والظاء والمنفتحة ما عداها **قال** ثم علل تسميتها
مطبقة بما ذكره وهي في الحقيقة اسم منحى فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل
مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والاصطلاح والانفتاح بخلافه والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام
في المطبقة لان الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن الحنك والمستعلية سبعة الاربعة المطبقة والغين والخاء والقاف سميت مستعلية
لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهي مستعلى عندها اللسان فالتجوز في تسميتها مستعلية كالتجوز في قولهم ليل نائم ويمكن
ان يكون سميت مستعلية لخروج صوتها من جهة العلو وكلا الحالين في حال فهو مستعال والانخفاض على العكس مما ذكر في الاستعلاء
وحروف القلقلة سميت بها لانها لان صوتها صوت واشد الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة امال ق
صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحريك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك لاتفاق كونها
مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع ان يجري صوتها فلا   لما هذان الوصفان وهما امتناع النفس
معها وامتناع جري صوتها احتاجت بهذين الوصفين وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت الى
التكلف في بيانها لذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى لا يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها
اذ لولا ذلك لم يتبين لانه اذا امتنع النفس والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف اظهارها على الوصف المذكور وحروف الصفير الصاد
والسين والزاي وتسميتها ظاهرة وحروف الذلاقة ما في قولك مر بنفل والذلاقة الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه
وهذا التفصيل باعتبار بعضها مستقيم من جهة في نفسه ومن جهة اخرى اعلى من المصمتة اما من جهة فلان انها لا اعتماد على طرف
اللسان الا بعضها فالميم والباء والفاء منها لا يدخل لها في طرف اللسان فكيف صح تسميتها بذلك مع خروج صفتها عن ذلك المعنى واما
جهة القسم الاخر المضاد لها فلانه انما سمي مصمتة لانه كالمسكوت عنه فلا ينبغي ان يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما
لا بد ان يقال سميت حروف ذلاقة اي ما هو من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي بمعنى الخفة في النطق لسهولة ما هو
كانت كذلك الشيء الى ان لا يخلو رباعي او خماسي عنها فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها الا انهم استغنوا بسببه وهو الذلاقة
فاضافوها اليه والمصمتة على هذا المعنى يكون ضدها وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي او خماسي لكونها
ليست مثلها في الخفة فكانها قد صمتت عنها ولعلهم تعقلوا في تعبيرهم الاول ذلك والامر الموهم من لفظ الذلاقة من الطرف
وجعلها من طرف اللسان لما ذكر نا من خروج الباء والفاء والميم عنها واللين حروف اللين وهي الالف والياء والواو
لما فيهن من قبول التطويل لصوتها وهو المعني باللين فيها فاذا وقعت ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين والمنحرف اللام
لان اللسان عند النطق بها ينحرف الى داخل الحنك والتكرير متحرك جدا جريه في الصوت ولا تنحرف في التحقيق ولولا ذلك

حرف شديد يداد لولا الانحراف لم يجر الصوت وهو يجري الشدة ولكنه لما حصل الانحراف مع التصويت كان في حكم
الرخو تجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة والمكرر الراء لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند
النطق بها لذلك اجري مجرى الحرفين في احكام متعددة فحسن اسكان ينصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم
وحسن ادغام منك وان تصبر واونتقوا ولم يحسن في ان يمسكم لم يهل طالب وغائد طاس طارد وغارم
وامتنعوا من امالة الراشد ولم يمتنعوا من امالة فاسد وكل هذه الاحكام راجعة الى المنع والتسويغ اي التكرير الذي في الراء
والهاوي هو الالف لان في الحقيقة لا حاجة الصوت الا في الثاني بعد الفتح وهذا وان شارك الواو والياء في الان في الثانيتين فيهما
من وجه اعم مما تحسبه عند الواو والياء من النقص لتحريكها ولا في اتساع هوا الالف لان صوت بعد الفتح فيكون
الفتح فيها متحققا بخلاف الضمة والكسرة فانه لا يكون كذلك اتسع هواء الصوت اكثر من الواو والياء والمهتوت التاء
لضعفه وخفائه لان حرف شديد ينتج الصوت ان يجري معه وهو وان كان مهموسا يجري النفس معه الا انه عند الوقف عليه
لا ينفس معه بجري فيتحقق خفاؤه والكاف وان شاركه في ذلك الا ان مخرجه من اقصى الحنك فيقوي صوته ولا يضعف كضعف التاء لكن
ذلك في الشديد المجهور لانه يجري بخرج من الخفا بخلاف الشديد المهموس فان همسه يوجب خفاءه ولذلك سمي بالهمس وهو
الصوت الخفا وسمي ضدها بالجهر وهو الصوت بالعلن نعم لو اتفق ان يكون في الحروف الشديدة ما هو فوق المهموس وليس
مخرجه اقصى الحنك لكان حكمه حكم التاء في الخفاء ولكنه لم يتفق وما ذكره من تسمية صاحب العين اصطلاح قد نبه على علته
قوله واذا اريد ادغام الحرف في مقاربه الى اخره **قال** اذا ثبت ان الادغام هو ان النطق بحرفين من
مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الخفة وجب اذا اريد ادغام الحرفين المتقاربين ان يقلب احدهما الى الاخر
ثم قال لانه لا يمكن ادغامه كما هو لانه محال لان حقيقة الادغام منافية اي الابقاء على الثاني ثم يمكن ان كان متحركا في حصول
الادغام كما يمكن في ذلك ادسنا بمن وقالت طائفة **قوله** ولا يخلو المتقاربان من ان يلتقيا في كلمة او كلمتين الى اخره ثم
ذكر كيفية التقاء المتقاربين وانهما يكونان تارة في كلمتين وتارة في كلمة وحكمهما في كلمة ان ينظر فان ادى الادغام الى اللبس
منع كقولك وتد وعتد لانك لو ادغمت لقلت ود وعد فيلتبس من وجهين احدهما الا يعرف التركيب الكلمة هل عليها داد او
غيرها والذي اراد والثاني الا يعرف وزنها هل هي ساكنة على ما هو عليه او متحرك سكن للادغام فيتحقق اللبس من
من الوجهين المذكورين لو ادغم وكذلك شاة زنما وغنم زنم لانه لو ادغم لم يعلم تركيبه عن مصلي او عن يشم وقنو وكذلك كنية
لو ادغم لم يعلم تركيبه هل هو من كنى او من كن وبناء ثم فسره ذلك بعضهم من خلال وتد الي طلح ومع ما هو ان الادغام اليه
من اللبس ولا ظهار من الثقل ثم ذكر ان يبدل مثلا الاخر على تفعيل ان يقع هذا المانع يكون هو مستقلا وهو اداة الاعلام
فيه الى اعلال من حذف الواو التي هي فاء ما بدال التاء التي هي عين وادغامها اذا قلت ويدان اصله يوتد فحذف الواو لوقوعها
بين ياء وكسرة ثم قلب التاء الا ودغمها في الدال وفسره ذلك بعضهم بما لحق ودرت بالفتح لانه كان يودي الى يدي في مضارعه
اذ اصله كان يكون ايود ويحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ويلزم المثلان كلاه غمز وقد وطال فضوح في هذا الباب لا ادري
اي ذلك في المثلين لوجوب الادغام فيه فلان الا يعمل فيه المتقاربين من طريق الاولى اذ هو في المثلين اخف لقلة التغيير

فان

فان المتقاربين يقلب الاول منهما الى الثاني عند الادغام بريد الاعلال فيه اكثر منه في المثلين فلان لا يفعل فيما يدي وان
لم يلبس جاز نحو امحي وهمت من لانه ليس فيه ما تقدم من الالتباس وذلك لا يلبس على احد ان هذه الميم المشددة ليست من مميز
لانها لو كانت غير مميز لوجب ان يكون من يدي اصلية او زائدة فان كانت زائدة يكون وزنه انفعل وان كانت اصلية فيكون
وزنه افعل وكلاهما ليس من الابنية فلا لبس ولم يتعرض لتقدير ان يكون الاولي زائدة لو ضوحه وانما تعرض لتقديرها اصلية
وكذلك هم شريان اذا ادغمت النون في الميم لانها لا يلبس انها ليست بميم لانها لو كانت بميم لكانت الاولي اصليا او زائدة فان كانت
زائدة فوزنه فعلال وان كانت اصلية فوزنه فعليل وكلاهما ليس من الابنية واغتفر تقدير زائدة لوضوح ذلك وقدرها
اصلية لا غير **قوله** وان التقيا في كلمتين والاول ساكن او متحرك قبله الف **قال** بعد متحرك او متحرك هو الشرط المتقدم
في الادغام في المثلين وهو في المتقاربين كذلك مثاله قال اسبع واذا التقوى زوجت وجعل ربك و شبهها ثم علل ذلك بانه لا لبس فيه
ولا نقص صيغة و يعني بقوله لا لبس فيه ما تقدم من لبس التركيب بتركيب اخر وهو غير مستقيم في الحقيقة اذ ما صل النفع المطلق فانه اذا
قيل مثل العادي لم يعلم هل هو الفاك ام القادر فهو لبس في التركيب كاللبس في زنما لو قلنا زما والفرق بينهما ان هذا غير
لازم اذ وضع هذه الكلمة بعد الاخر كما ليس يحتم بها وانما هو عارض بخلاف باب زنما فانه لو ادغم لو كان اللبس لازما فاغتفر
اللبس العارض ولم يغتفر اللبس اللازم فيجب حمل قوله لا لبس اي لا لبس لازم مثل ذلك اللبس **قوله** ولا تغيير صيغة
والاحد على عمومه لانه انما يعتبر في ادغام الكلمتين من الحركات اخر الاولي ان كان متحركا والا اعتبار لحركات الاولى واخر في اختلاف
الصيغ لانه يتغير والصيغة واحد بالاعراب والوقف وغيره فلم يكن لا سكانه للادغام اثر في تغيير صيغته ولذلك حكمنا بانه لم
ولا تغيير صيغة عام **قوله** وليس بمطلق ان كل متقاربين يدغم لصحة عبارة ولكن مستقيم لانه قد يطرأ امر اخر يمنع من حكم
الادغام **قوله** ولان كل متباعدين غير ذلك فيهما لا يستقيم على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المثلان او المتقاربان و
تاويله انه قصد المتباعدين في الاصل وان كان المدغم منهما في الاخر انما يكونان لحصول صفة قربت بينهما فصح اطلاق المقاربة
باعتبار حصول الوجه الذي قرب بينهما وصح اطلاق التباعد باعتبار صيغة مخرجهما ثم ذكر المقاربة التي لا تدغم في مقاربها
لحصول مانع يمنع من ادغامها وهي السبعة المركبة في ضوى مشفر فاما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو ادغمت في مقاربها
لزالت صفتها من غير شي يخلفها والواو والياء لما فيهما من المد واللين والميم لما فيها من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفا لما فيها
من شبه التفشي والراء لما فيها من التكرير وما ذكره وان كان مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس متفقا على الجميع فانه قد
ادغمت الضاد في القراءة الصحيحة في قوله لبعض شانهم وادغمت الشين في السين في قوله تعالى ذي العرش سبيلا وادغمت الفاء
في الباء في قوله نخسف بهم وادغمت الراء في اللام في قوله يغفر لكم الا ان الاكثر على ما تقدم من منعه ثم ذكر في الموانع ايضا ان تكون الثانية
من حروف الحلق ادخل في الحلق من الاولى كالعين في الهاء والحاء في العين والغين في الحاء والخاء وما فيهما وانما كان هذا مانعا كذلك
لان ما ادخل اثقل فلو ادغموا الاخف لقلبوه الاخف الى الاثقل وفي العكس يقلب الاثقل الى الاخف فحسن عندهم
ادغام الاثقل في الاخف ليخف ولم يحسن ادغام الاخف في الاثقل لئلا يستثقل وهو ايضا جار فيه على الاكثر وقد نقل ادغام
الحاء في العين في قوله فمن زحزح عن النار وهو خلاف ما ذكره ثم ذكر في المتباعدة ما يحصل له وجه في التقريب مسوغ

لانه عامه فذكر النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج وانما لو جاز الذي
قرب بينهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين على ما تقدم ولذا ادغموا النون في الميم ولم يدغم الميم في النون والا في غيرها
لان النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بعينها فلما عسر مع تخفيف الكلام وتحسيناله فلما ثبت ذلك كثرتها اجريت
مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها على ما تقدم وكذلك ادغموا النون في الواو والياء لما ذكرنا من امكان
بقاء الغنة منها فيهما مع كونها كثيرة ساكنة فاجرى مع مجرى الحروف التي تحسن اخفاؤها عندها قوله وادغم حروف طرف اللسان
في الضاد والشين لمخرج حروف طرف اللسان التاء والطاء والدال فانهم يدغمونها في الضاد والجيم وان كانت متباعدة عنها من
المخرج لانك عند النطق بها يصير طرف اللسان وان لم يكن محاذيا قريبا من مخارج هذه الحروف فصارت بذلك كانها مقاربتها
وان كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها قوله فالهمزة لا يدغم في مثلها الا في نحو لم يسأله قال
الشيخ ثم شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار ادغام وعدم ادغام فيه ليتبين بالتفصيل ما لا يتبين في الاجمال فقال واما الهمزة
فلا يدغم في مثلها الا في نحو سأال الاترى باب فعال فانه باب قياسي مخصوص علي مع وجود المثلين بعدها وكانت كالمستها(?)
لا مرجها واما الذات فمنحرج وتسهل امره ما بعد حرف الالف فكانهم كرهوا ادغامها في مثلها لما يؤدي اليه من كلفة النطق بها
لانها عندهم على انفرادها مستثقل حتى انهم خففوها بوجوه من التخفيفات وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة او كلمتين في مثل
ادم واويدم وفي كلمتين في مثل قرا ابوك وقد روي عن بعض العرب انهم يحققون الهمزتين في كلمتين في مثل قرا ابوك والفقه سيبويه
جواز الادغام مع ذلك قياسا على غيرها مما يجتمع فيه المثلان ورأى انهما اذا اجتمعتا غير مدغمتين كان اجتماعهما مدغمتين
اسهل ولم يسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن ان يكون الامر على ما ذكر ويمكن ان يكون على خلافه ويفرق بانه اذا ادغم
اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل عند الادغام وفي غير الادغام يحصل لكل واحدة منطوقا بها على حدتها فلا
يلزم من اغتفار اجتماعهما من غير فصل عند الانفكاك اغتفاره عند الادغام وهذا كاف في ابطال قياس الادغام مع
انه يصح ان يقال لو كان الادغام سائغا لوقع ولو وقع لنقل وكثيرا ما يستدل سيبويه بمثل هذا الاستدلال في المعنى الثاني يمكن
ان يقال ذاك مخصوص بالكلمة عندهم فاما ما هو قليل في اصله فلا يلزم من فرعه ان يلزم سقا لو وقع وانما امتنع
ادغامها في مقاربها لامرين احدهما ان ما فيها من الثقل لا يشاركها فيه غيرها فلا يدغم لفوات وضعها من غير خلف كالم
يدغم حروف اللين والثاني انهم في غنية عن الادغام واما ان تسهل فتصير كحروف اللين فلا ادغام واذا امتنع ادغامها
في مقاربها امتنع ادغام مقاربها فيها لذلك ولوجهين اخرين احدهما انه يؤدي الى ادغام الادخل في الاعم الا دخل في الحلق و
الثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد ان لم يكن وكل مناسب منع الادغام واما الالف فلا يدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها
الى اخرها قوله لان ادغامها في مثلها متعذر لوجوب التحريك ومعنى لا يقبل الادغام في مقاربها انه كان من الادخل في
الفم فلما يؤدي اليه من ذهاب مذهبها عند ما يقع مقامه وان كان من الادخل منها وهو الهمزة فلذلك وما يؤدي
اليه من اجتماع الهمزتين وادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها للتعذر المتقدم ذكره قوله
والهاء يدغم في الحاء وقعت قبلها او بعدها ايضاحه انما ادغمت في الحاء لمقاربتها لها ولم تدغم في العين وان كانت اقرب

اليها

اليها لشبه العين بالهمزة فلما كرهوا الادغام في الهمزة كرهوا الادغام في العين لما بينهما من التشابه وادغموا الحاء
فيها بعد قلبها حاء لمقاربتها ولكنهم قلبوا الثاني الى الاول عكس باب الادغام لئلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم
في الادخل في الحلق لو جروا على قياس الادغام ولم يلتبس مع الاظهار لما فيه من عسر اخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في نحو
اذبح هذه واما ادغامها في مثلها فواضح قوله والعين يدغم في مثلها الى اخره واما ادغام
العين في مثلها فواضح واما ادغام الحاء فيها فضعيف عند النحويين لانه ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما ذكرنا من
انها كالهمزة في انها لم تدغم فيها قوله واذا اجتمع العين والحاء جاز قلبهما حائين وادغامها لم يدغموا العين في الحاء لا بعد تغييرهما
جميعا لانهم لو ادغموا الحاء في العين بقلب الحاء عينا على قياس الادغام لادى الى الادغام في العين مع شبهها بالهمزة على
ما تقدم وهو مستكره ولو ادغموا العين في الحاء بقلب العين حاء لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان كذلك
واشتد تقاربهما وعسر النطق بها بعد الاظهار ساكنا قلبوهما جميعا حرفا يقاربهما ولم يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء فقالوا في معهم
محم وفي [illegible] اجبجبتيه وهذا الحكم كان ينبغي ان يكون في قسم الحاء لانه مشترك بينه وبين العين وقد تقدم مثله في الهاء
فكان ينبغي ان يكون فيها اجريا على قياس صنيعه في مثل والحاء تدغم في مثلها قوله والغين يدغم في مثلها والحاء وتدغم فيها
الحاء والعين لقربها منها مع كونها ادخل في الحلق فلذلك قال في اجبه حاتما احجتاتما وفي افرح حملا افرحملا والغين
والخاء يدغم كل واحد منهما في مثلها وفي اختها اما ادغامها في مثلها فواضح واما ادغام الغين في الخاء فلاختها واما ادغام الخاء في الغين
فهو على خلاف قياس نحو انهم ان الادخل في الفم لا يدغم في الادخل في الحلق فيما ذلك استحسنك ادغام الادخل في الفم وهو الخاء
في الادخل في الحلق وهو الغين والذي سوغ شدة تقاربهما حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما في الاخر فلما كان كذلك اغتفر امر
الاضعاف الادخل في اختها لذلك والقاف والكاف كالغين والخاء في ادغام كل واحد منهما في مثلها وفي اختها واضح وهو قياس
الادغام اذ الاعتبار بالادخل باعتبار ادغامه في غيره الا في حروف الحلق مع انهما لو كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شيء بالخاء
والغين فلما ادغمت [illegible] وهما من حروف الحلق فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم تدغم في مثلها و
وفي الشين لقربها منها مع تفشي الشين اذ هو صفة ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحويين وقد ادغمت
في التاء عن ابي عمرو في المعارج تعرج وليس لادغامها بالقوي وان ادغمت فيها لانها ادغم فيها الطاء والدال والتاء
والذال والثاء ولم تدغم في واحدة منها وانما لم يدغموا فيها لمقاربتها الشين فاجريت مجراها لذلك ولا تدغم معه لا ترى فيها
كما يدغم في السين ايضا والشين لا يدغم الا في الشين وقد تقدم ذلك ويدغم فيها ما يدغم في الجيم وقد تقدم والجيم لشدة قربها
منها على ما تقدم واللام في مثل الشاجر لقوتك هشتريت فتبليغ هل شريت شيئا لكثرة اللام في كلامهم واتصالها مع مقاربتها
لها وانما ادغمت في الشين ولم يدغم في الجيم في مثل قوتك الحاد(?) ليعد الجيم عن الشين قليلا فلذلك لم تدغم فيها ولانها مع الادخل
منها ادغمت فيما قاربها مما ادخل من الشين لما ذكرناه والياء تدغم في مثلها متصلا الى اخره قوله وادغموا الياء
في مثلها متصلا او شبيهه بالمتصل سواء كان قبلها فتحة او كسرة فادغامها عند الفتح واضح وادغامها عند الكسر للتماثل
ولزوم الاتصال جميعا ولم يدغم منفصلا الا اذا انفتح ما قبلها لانها اذا لم ينفتح كان ادغام ما لا يلزم الكلمة مع ذهاب المد

الذي فيها بخلاف ما اذا كانت متصلة لانها يكون من بنيتها او منزلة منزلة ما هو من البنية فاغتفر ذهاب الغنة لذلك
فنقول قاضيي ولا نقول قاضي فان جاء منفصلا امتنع الادغام كقولك اضرب يا بني ماو في يوم ولا نقول يقضي
اضرب يا بنيما ولا فيوم وقد تقدم انها لا يدغم في غيرها ويدغم فيها النون وان كانت ليست مقاربة لها لما تقدم من تعديهم
ايا بتحسين الكلام بالغنة عند من يدغم وكان في الحروف التي لا يستثقل ذلك فيها فقوله ويدغم فيها الواو وقد تقدم ان الواو لا
يدغم في مقاربها والياء ليست مقاربة لها وكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة بينهما اجدر والتحقيق انه من باب الابدال للاستثقال
ولكنهم لما ابدلوها والتقى ان ما هو معها ياء وجب الادغام ضرورة اجتماع المثلين لان الادغام كان لاجل المقاربة او تقريبها
من مقاربة ولذلك عدت الياء الى حروف الابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تعد لبقية الحروف لاجل الادغام
فدل ذلك على ان الادغام انما ظهر بعد الابدال الذي كان لاجل الاستثقال لانه لاجل الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة
وشبه المقاربة قوله والضاد لا يدغم الا في مثلها لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير
تعويض عنها وقد عيب بالقدح قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين في سورة لبعض شانهم وهو ضعيف اخذ من حيث
انه سكن ما قبلها والادغام مثل ذلك وان لم يكن ضادا ممتنع عند النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع الساكنين على غير حده اخصائه
ضعفها عندهم من وجهين وقد اجيب عن الادغام مع الاسكان من وجهين احدهما انه اخفا اطلق عليه الادغام مسامحة
ومع الاخفاء مع الاسكان قبلها جائز بالاتفاق وهذا وان كان حسنا وصالحا لان يجاب به عن اطلاقهم ادغام الضاد في الشين
فان الاخفاء في الضاد يبدل الشين وعبر بها ممتنع باتفاق لو ساعد رواة القراءة والذي نقله عن المشهور عنهم لانهم
يدعون ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها وليس مع الاخفاء قلب ولا تشديد فضعف الجواب
على هذا التقدير والجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة في السبعة وهي منقولة تواترا وهي اثبات يفيد العلم
وما ذكره النحويون نفي مستند الى النظر فالاثبات العلمي اولى من النفي الظني وهذا الجواب مبني على تسليم ... منعهم
ادغام الضاد وغاية ما يجيبون عنه القدح في تواتر القراءة اي تواتر مثل هذه التي قد روي غيرها ولو سلم انها غير متواترة
فاقل الامر ان يثبت اللغة بها لانها نقل العدول لا نبيع الترجيح بينها بالاثبات ومذهب الخصم نفي والاثبات اولى
ويدغم فيها ما يدغم في الشين الا الجيم وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والشين باعتبار ادغامها ولذلك لم يمثل به لتقديمه
واللام ان كانت معرفة قوله يدغم في غير حروف الشفتين وغير الجيم وما هو ادخل منها فلا يدغم في الفاء والباء والميم
ولا في الجيم والقاف والكاف والخاء والعين والهاء والهمزة ويدغم فيما سوى ذلك وهي التاء والثاء والدال والذال والراء
والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون فانه كانت لام التعريف التزم ذلك فيها لكثرة دورها
في كلامهم وان كانت غيرها فانها متصلة مثل قد جئن فاعتنا كذا ادغامها في الراء مثل هل رايت لشدة قربها ... الى
من التكرير والادغام في اللام فواجب مثل بل لكم قل ربي اجاد وجوب ادغام المثلين اذا اسكن الاول وقد ذكر الحسن وجه
الاظهار في النون قبيحا وليس بمستقيم فانها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف فيها عنه ومثلها لا يوصف بالقبح وقد روي عن
الكسائي هل تحتمل بالادغام فلا خلاف عنه في ذلك ولا يصح نسبة القبح الى قراءة منقولة عن احد من القراء السبعة بلا خلاف

عنه

عنه فيها ولا يدغم فيها الا مثلها لما فيها من الاطباق فكانهم كرهوا الادغام فيها لذلك ولا ادغمت فيها النون لشدة مقاربتها
معها ولما ثبت من انهم اظهروا الساكن النون من مخرجها كما اذا امكن الادغام والفصيح ادغامها فيها بغير غنة لما بينهما
من التقارب الذي لا يحسن معه ذلك لانه اذا اظهر الغنة بطرف اللسان على مخرج النون جاءت نونا او مقاربتها او لاما واذا
اخفيت جاءت لاما ساكنة مدغمة في لام ... مع الغنة فخالف طريق الاخفاء وقد كرهوا الاظهار فادغموها من غير
غنة وذلك واجب فيها وجيء بالاخفاء في حروف الفم لما اظهارها فيها في اللغة الشاذة فاجري على حكم الحروف التي امكن
اخفاؤها مع بقاء غنتها قوله والادغام الراء فيها محسن وهو شيء لي في قراءة ابي عمرو في نغفر لكم واشكر لي وما اشبه ذلك والكلام
في ادغامها كالكلام في ادغام الضاد على ان نقل ادغام الراء في اللام اوضح واشهر ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب
حتى صار كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة فلولا شدة التقارب لم يكن ذلك وكان ذلك لا يمتنع ان يدغم
في اللام لزوما الا انه قليل تارة فاظهر ولا اغتفر تارة لشدة التقارب وذلك واضح والراء لا يدغم الا في مثلها وقد تقدم ان الراء
لا يدغم في مقاربها فلم يبق ما يدغم فيه الا مثلها وقد تقدمت علة ذلك واما ما يدغم فيها فاللام والنون لما بينهما من التقارب
قال والادغام النون بغير غنة على الافصح لا تعتد في ادغامها في اللام قوله والنون يدغم في حروف يرملون
النون مع الحروف اربع احوال قسم يظهر عنده اظهارا محضا وقسم يدغم فيه وقسم يخفى فيه وقسم تقلب عنده فالاول حروف الحلق
كقولك من ابوك ومن هاني والثاني في الواو والياء واللام والراء وهو على ضربين قسم يحسن فيه بقاء غنتها وهو الواو
والياء وقسم لا فيه ذهاب غنتها وهي اللام والراء وقد تقدم تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم
والشين والطاء والدال والتاء والذال والظاء والثاء والصاد والزاي والسين والفاء والرابع وهو الباء فانها
تقلب عندها ميما كقولك عنبر شنبا وانما قلبوها ميما عند الباء لانهم لما رفضوا اظهارها عندها لما ... وكانوا يستطرفون
غنتها ويحافظون عليها لزم النطق بالباء بعدها ما اطبق ضم الشفتين على مخرجها غنة الصوتية بالغنة قبلها فوجب ان
يجري ميما اذ لا معنى للميم الا صوتية من مخرج الباء بغنة الا ترى انك اذا قلت ام لم يكن بينهما فارق الا الغنة فوجب
ان يكون ميما عند النطق بالباء بعدها لذلك واما الاخفاء عند الغين والخاء فضعيف لانهما من حروف الحلق فلا يحسن اخفاؤها
عندها الا انه يحسن عند بقيتها وانما حسنها قربهما من القاف والكاف وبعدهما عن اقصى الحلق فلذلك جاء النطق بالغنة
اسهل منه مع غيرهما وللوجه ما تقدم وعليه اطباق القراء السبعة في القرآن لم يستحسنا ... ان بيانها مع
حروف الفم لحن قد تقدم تعليله ببيان وجه استحسانه **قال** والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء يدغم
بعضها في بعض لشدة تقاربها وتدغم في الصاد والزاي والسين لما بينها وبينها من المقاربة ايضا قال وهذه لا تدغم
في تلك يعني الصاد والزاي والسين لا تدغم في الستة المتقدمة لانها حروف صفير نقيتها بالزيادة فلو ادغمت فيها لفاتت تلك
الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصفير فيتبع ما منع من الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم يدغم في
الستة ... والاصل المطبقة اذا ادغمت تبقية الاطباق قال وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام
في الحروف المطبقة واشتراطهم بقاء الاطباق فقيل الاطباق صفة للحرف لا يمكن ابقاؤها اذا لم يكن الا بها وجب حصوله

عند حصولها واذا وجب حصول تنافي مع الادغام لانه يجب به ابدالها اي المدغم فيه بنيوه كي اي ان يكون موجودا غير موجود

وهما متناقضان وقد اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنة في النون فكما امكن بقاء الغنة عند حروف الاخفاء انا غير نون

ولا يبعد حصول الاطباق بعد الادغام وحرف مع عدم حروف الاطباق فليس تصيره لان الغنة لا يتوقف حصولها على بقاء

النون بل يحصل مستقلا بنفسها فهي تصويت بالنون وسيلا انها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها

نعم لا يتبين النون الا بالغنة ولا يلزم من الملازمة من احد الطرفين الملازمة من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان

الاطباق رفع اللسان الي ما يحاذيه من الحنك التصويتية بصوت الحرف المخرج عند فلا يستقيم الا بنفس الحرف اذ ليس هو الا

ولذلك عدها المحققون حرفا مستقلة والنون حرفا مستقلا وان كانت الغنة ملازمها لما كانت الغنة ينفصل عنها اشبه

ما يجاب به انه ليس في الحقيقة ليس بادغام والحكمة لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول اجري مجرى

اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك يحس الانسان من نفسه خروجه عند قوله

احطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز ان يتوهم ان الطاء مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الي ما بعدها

وقد علم انه لم يقلب ولا يصح ان يتوهم ان ثم حرفا اخر ادغم في التاء مع بقاء الطاء لان ما يؤدي الي من الادغام الحرف في

اظهاره في حالة واحدة وما يؤدي اليه التقاء الساكنين وذلك فاسد فثبت ان الامر على ما ذكرنا من ان الطاء مثبتة ولما

اشتد التقارب حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل فاطلق عليه لفظ الادغام لذلك وقوله كقراءة ابي عمرو فرطت ليس

بمستقيم فان الاتفاق من القراء على فرطت ليس بينهم فيه خلاف والف لا يدغم الا في مثلها الا في ما تقدم من باب التشديد فيها

هذا قول النحويين والتحقيق انها ادغمت في الباء قراءة الكسائي نخسف بهم الارض بادغام الفاء في الباء وهو عند النحويين ضعيف

وقد تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الي ما فيها من شبه التفشي اجراها كالشين ومن نظر الي ما في الشين من [illegible] ذلك

اجاز فيه الادغام والاطباق النحويين على تخصيص الشين بالتفشي اذ علم عدم ادغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة

للادغام منها ولادغام الباء فيها والصحيح انه لم يرد عليها فلا امثل من ان لا الاها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى

يغلب فسوف وقوله لم يتب فاولئك وهو مذهب ابي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة والباء يدغم في مثلها وثلاثة

ابو عمرو المذهب بتمامهم والبعاء بهم فادغامها في الميم لانها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصح ادغامها فيها كما صح ادغامها في

الفاء كقوله تعالى اركب معنا [illegible] ولا يدغم فيها الامثالها لان متادبها الميم والفاء فامتنع ادغام الميم لما يلزم من ذهاب الصفة التي

هي الغنة ولا امتنع ادغام الفاء عندهم لما تقدم من شبه التفشي قوله والميم لا يدغم الا في مثلها لما يلزم من ذهاب غنتها

لو ادغمت في مقاربها ولا يلزم عليه اعلامها في الواو والياء مع بقاء الغنة كما في النون لما تقدم من ان النون حرف كثر

النطق بها ساكنا قبل حروف الفم لما فيها من التقدير المعذور من مثل المعتاد وما يلزم من اخفائه من تحسين الكلام ونحن بيننا لها

بخلاف الميم فان الاول متعذر فيه وليس بالكثير كالنون فيتحمل به ما تحمل في النون ويدغم فيها النون ولهما ادغام النون

فيها فلو قلت فان قلت لم لم يدغم الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما ادغمت النون فيها قلت النون شاركت في التصريح به

ساكنا مع امكان اخفائه لما تقدم وليس الميم كذلك بل الامر فيها بالعكس الا ترى انك لو ادغمت الميم في النون لكنت اتيا

بنون

٢٢١

بنون ساكنة فكان مودياالي الاتيان بما فرمنه لو كان فلم يصح ادغام النون في الميم ادغام الميم في النون ولا ادغام الباء

في الميم فقد تقدم عند ذكر الباء ومن ابيه عليها ويقاربها فصح ادغامها فيها كما ادغم فيها سوى ما يأتي ذكره قوله

واشتغل اذا كان بعد تاء مثلها جاز فيه البيان والادغام اي الظهر قد تقدم ان تاء الافتعال مع ما بعدها من تاء او مقاربها

عند ليحى المثلين او المتقاربين في كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل والامتناع في المتقاربين من حيث ان تاء الافتعال

لا يلزمها وقوع تاء او مقارب بعدها فهي كالكلمة اخرى انضمت الي ما يليها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الي الادغام

اسكنت التاء الاولى على ما هو يحل فيجتمع ساكنان الفاء والتاء المسكنة فتحرك الفاء لالتقاء الساكنين اما بالفتح طلبا للتخفيف لانها

الحركة التي كانت للمدغم تنبيها عليه كما في يشد ويعض واما بالكسر على اصل التقاء الساكنين وتحذف همزة الوصل بالاتفاق للاستغناء

عنها وكان قبل اجرائه مجرى الكلمتين عند النحويين يمنع الادغام لسكون ما قبل الاول لانهم يمنعون من ادغام قرم مالك كما

التقاء الساكنين نكذلك هذا الجواب ان فيه شايبة شبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين يجوز فيه الادغام لذلك ولم يجر مجرى قرم مالك

لان الانفصال فيه محقق وان لم يجب العوض الاصل المحذوف فيها البتة واما هذه فاصلها المتحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار

سكونها العارض بادي الي حركتها الاصلية مع كونها متحركة ولذلك لم تختلف في اسقاط الهمزة التي لم يحتاج اليها الا لذلك السكون العارض

ومن قال تقتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح القاف ايضا ومن قال قتلوا بكسر القاف قال يقتلون بكسرها ايضا لانها مثلها وكذلك مقتلون

ويقتلونه وقد جاء نحو ستلون وعلته ما ذكرناه قصد الاتباع قوله ويقلب تاء الافتعال مع تسعة احرف اذا كن قبلها

اي اخرى وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من تقارب في المخارج وتباعد في الصفات فقلبوها الي متقارب لها موافق

فقلبت مع الطاء والظاء والصاد والضاد طاء لانها لو بقيت مع مقاربتها لادي اما الي ادغامها وهي لا تدغم في التاء لما فيها من

الاطباق الذي يفوت بالادغام واما الي اظهارها فيعسر النطق بها مع الفها ومنافاتها لها في صفاتها لان التاء حرف

شديد والطاء والصاد والضاد رخوة وايضا فان التاء حرف مهموس والطاء والظاء والصاد حروف مجهورة فقلبوها مع الطاء

لمخالفتها لها في الجهر ومع الظاء لمخالفتها لها في الجهر والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد لمخالفتها لها في الرخاوة فقلبوا تاء الافتعال

حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبلها في الصفة فصار النطق التناسب بين الحرفين وقلبت مع الدال والذال والزاي دالا لانهم لو ابقوها

تاء لكانوا في ادائها على ما تقدم من حروف الاطباق وفي الدال على احد امرين وهي من ادغام محال بالتاء او اظهاره فيه فابت المثلين

وفي الدال لمقاربتها للدال في المخرج وهذا مع انه تخالف التاء الصفات التي تخالفها للذال والزاي فان التاء حرف شديد وهذان

رخوان والتاء مهموس وهذان مجهوران واما مخالفتها للدال فلانها حرف مهموس والدال مجهور فقلبت دالا ليوافق التاء في

المخرج والدال في الجهر ومع الزاي كذلك وقلبت مع الثاء والسبب ثاء ومنعنا في ثاء مع التاء وسبحانه السين لانها لو بقيت مع السين

لكانت كالتاء مع الطاء في ما تقدم ولو بقيت مع الثاء لكانت كبقائها مع الذال مع انها تخالف السين في الشدة والجهر وتخالف

الثاء في الشدة فقلبت تاء مع الثاء لموافقة التاء في المخرج والثاء في المخارج والصفير جميعا وكذلك قلبها مع السين فاذا قلبت التاء

طاء مع الطاء وجب الادغام لاجتماع المثلين والاول ساكن مع الظاء ففيها ثلاثة اوجه الاظهار وهو الاصل والادغام بقلب الظاء طاء

على اصل قياس الادغام وقلب الطاء ظاء ترجيحا للحرف الاصلي على الحرف الزائد ليبقي به على الاصل لفظ الابتداء مع الضاد

فيها البيان الذي مع الاصل وبالادغام بقلب الثاني دالا ولم يجز الادغام على اصله لان الادغام عاياز فيه اذغام
الضاد التي هي زايدة بصفة الاستطالة على ما تقدم فلذلك جاز اضطرب واضطرب ولم يات اطرب الا على الترود
لان فيه ادغاما ما يلي للضاد وهو شاذ واذا ابدلت مع الضاد فيها ما في الضاد سوى انه لا ادغم فيها الا في حرف
بالازم في مضطجع فقالوا اضطجع واضجع ولا يقال اطجع واذا ابدلت مع الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين
فيقال ادان لا غير واذا ابدلت مع الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها
بقلب الثانية اليها كما قلبت في الظلم على ما تقدم فيقال اذذكر وادكر واذكر واذا ابدلت مع الزاي كانت كالضاد
مع الطاء في اظهارها وادغامها بقلب الثانية اليها ولا يدغم هي على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير فيما
ليس مثله في صفته وقد تقدم ان ذلك غير سايغ واذا ابدلت مع التاء ادغمت لا غير لاجتماع المثلين قوله
ومع التاء تدغم ليس الا يعني كل واحد منهما اي صاحبه ليس على ظاهره لانا نعلب احدهما وكذلك جمع واراد التفضيل انا هو
واما من قال مترد فعوم لا يعلمون تالا فتعال بل بيقولها على حالها ويدغمون فيها التاء على اصل ما يقال الادغام
في ثم جاز مترد ومترد واثارد واثار واذا ابدلت مع السين وجب الادغام لاجتماع المثلين قوله ومع السين
تبين وتدغم ليس ايضا بالجيد لان الكلام بعد ابدال التاء دالا فتعال ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان
في قولك مستمع فلانه على غير من ... ولا بدلها واما في ابدالها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثلين والذي لم
يبدلوا لم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام الصفير فيما ليس مثله وقد شبهوا تاء الضمير بتاء الافتعال
قوله وفي نحو خبطت تشبيهه به اي باجتماع لانها تاشبيهة بالمتصل وتعتب بعد
الحروف التي تسكن اجتماعها معها كما قالوا الطلب في المطلب قالوا خبطت في خبطت ولذلك نقل وفزت في
سيبويه وهو واجب لان لا يعلب وانما ضعف ذلك فيها لكونها منفصلة في التحقيق في كلمة اخرى فكان الاحسن في
اخبط تبعد نحو تسعد اخبط سعد ونقل سعد واتعد سعد لا تحسن خبطت في نحو تعد لانها مثلها في كونها
كلمة منفصلة في التحقيق قوله واذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن ادغام نحو استطع
واستضعف لسكون الثاني من المتقاربين اذ شرطه ان يكون متحركا واما اجتماعهما في يتسددون ونحوه
مثل ان لسكون الثاني فلان يمتنع في استطع ونحوها مما ليس مثلين اجدر قوله واستتر ان انه استطاع
واستطاع ليس تلك المنزلة يعني انه لا يدغم لان ما يدغم فيه لو ادغم في حكم السكون اذ في اصل استطاع في
استفعل والاستطالة تحركها عارض بانقلاب عينها الفا واذا وجب اظهارها اشد في قولك اشدد اليوم عند
من لغته اشدد وخيرا ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها العارضة في اشدد اليوم مع كونها مثلين فلان لا يعتد
بها هنا اولى ولا دغموا تا تفعل وتفاعل فيما بعدها عني اذا كان مقاربا لها وانما حذف للعلم به اذ لا يلبس لمن يعلم
وتفاعل لا يصح الادغام فيه فاذا ادغموا اجتلبوا همزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر الابتداء به فقالوا اطيروا
وازينوا واثاقلوا وقالوا يطير وابصر تال وازينت تال اتاقلتم اي الاصل في قوله فادارءتم فيها وليس اطيروا

ما ضعلوا

١٢٧

بانتعلوا لانه لو كان افتعلوا لكان لفظه اطادروا وكذلك اثاقلوا اذ لو كان افتعلوا لكان اثقلوا وادارءوا
لو كان افتعلوا لكان ادرءوا وازينوا لو كان افتعلوا لكان ازتنوا وانما اطيروا وازينوا تفعلوا وكذلك جاءت العين
في ... ما كان تسعليه واثاقلوا وادارءوا تفاعلوا ولذلك جاءت الالف فرقا بين العين والفاء لم يدغموا في تتذكرون
لان اصله تتذكرون فخففت التاء الاولى والثانية تخفيفا فلو ادغموا لاحتاجوا الى همزة الوصل لاذهبوا التاءين جميعا
في الكلمة وجه اخر هو انه يؤدي الى ابتداء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة لان كانت المحذوفة الثانية اوما
يقوم مقامها حيث ... ان كان المحذوف الاولى ولا يستقيم ان يكون فعلا مضارعا عريا منها قوله وقد
تدغم الشاذ في ... قال الشيخ وهذا الادغام ليس بمستقيم لان الادغام بعد ابدال السين
تاء ليس الشاذ لثقل النطق بها معها ولذلك اتفق على ادغام مثل قد تبين ... كانها مثلان وانما
الشذوذ في ابدال السين تاء ... ان يريد بالشذوذ انه لم يقع مثله ... فهو مستقيم الا ان في الشذوذ
البدء مع الادغام كنسبة البدء مع الاظهار الا انه يمكن ان يقول ان ... كلام العرب لو قدر ... يكون مظهرا
لانها في كلمة واحدة وهم لا يدغمون المتقاربين في كلمة لما يؤدي اليه من اللبس كما تقدم ولذلك لم يدغموا عتدان
في عتود وان كان مستكره النطق قوله ومنه وتد في لغة بني تميم اصلها وتد والكلام فيه بعد اسكان التاء
كالكلام في ست ... قوله عتد في عتدان والتزم ... يحرك العين ... كيف فان ... ولم
من ادغام ... الادغام المؤدي الى اللبس ... اظهار ... المؤدي الى الثقل ... فعل مصدر الوتد فلم
يقولوا وتد لما يلزم من ثقل ان اظهروا ولبس ان ادغموا قوله وقد علوا في بعض ملاقي المثلين او المتقاربين
بالحذف عوضا من الادغام الى الحذف لانهم لما ثقل عليهم اجتماع المثلين الكرر من غير ادغام وتعذر الادغام عدلوا الى
ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي لا ... فيه سكون الثاني وشرطه ان يكون ما قبل الاول متحركا اما لو سكن فليس
فيه الا الاظهار ... لانه لا يغني من ثقل ... فيتعذر الادغام ... فاعتقد ... ... التاء ومع

لانه اخف ... كلا منهم حسن الحذف فيه وما قبل لم يحسن ... الثقل ... بالكسر في ... يلزمها ...
فلذلك كان ظلت اكثر من ... وهذا في المثلين ... المتقاربين فلم ... مثل بني عنبر وبني
التاء والعجلان مع كونه قليلا ... وان كان كثيرا ... اجتماع الطاء والتاء ... مع ... التقارب بين التاء والطاء
فالذي حسن حذفها كون الطاء متحركة للاجلال ولولا ذلك لم ... كما لم يحذف ... لما ... ساكنة ادايه
الى اجتماع الساكنين فلا يستقيم تحريك الاول منهما واما استخذ فيحتمل انه لا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم
لا يقولون استخذ ولو كان منه لجاز الاصل اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف الاول لا حذف الثانية
ما استفعل فيه ... اجتماع وتعذر الادغام وايضا فانه ... فلو كان استفعل لكان لاختلف معناه في الظاهر ... يكون
من اتخذ بعد ابدال السين ... على انه شاذ كيف ما قدر وما ... بالتاء تمثيلا في الشذوذ ولم يختلف ... الاصل استطاع
اذ لا يحتمل غيره ثم فيه تقدير ان الصلاة ان يكون المحذوف الطاء وان كانت ثانية لما كان المحذوف في استخذ الثانية

فاما حذف ... ويضعف ههنا من حيث ان المكان حرف ... الثاني فيعال يستطيع لاسيما الكسر ويمكن ان يجاب بان الطاء في حكم السكون وحركتها عارضة لانها في الحكم ساكنة اذ ... وان الثاني في استخذ سواء ... الخفيف بدلا من الطاء ... حذف التاء لانه ... يستطيع او لانه ... فسيتبع الالف ... التاء من الطاء ضعيف ... ضعيف بلغة ... وان كان ... التعريف كثيرا ... في كلمتين منفصلتين والمتصل الذي المنفصل ... الحقيقة لم يجتمعا ... المفصل ... او الواو في ... الالف ... ولذا كانوا ... الحقيقة ... قال واذا كانوا يحسن ... المكان ... ادغام في يستبع ... للاتباع ... بالادغام حيث ... المكان

ضرب من التخفيف فيه واذا فعلوا ذلك فيه فكان فعلوا في الذي لم يكن فيه

ضرب من ضروب التخفيف ... يتسع ... ضعيف

ولولا ذلك لكان ...

اولى ... بالاستدلال ...

... يتسع ... باعتبار

شاذ ...

والله اعلم

بالصواب

تم كتاب شرح المفصل في صنعة الاعراب بعون الملك الوهاب والصلوة على رسوله الذي

اختاره من الطيبين من اصلاب الاشرف الانساب وعلى عترته الطاهرين

وسائر الصحاب ووقع الفراغ منه في عشر شهر صفر ختم بالخير والظفر

بلغة ... سنة خمس عشرة ... على يدي العبد الضعيف

الراجي عفو ربه الودود سعيد بن محمد بن محمد

الحافظ الكازروني غفر الله له ولوالديه

ولجميع المسلمين والمسلمات

...

برحمتك يا ارحم

الراحمين